

المعالجة الصحفية لقضايا الإنتفاح الاقتصادي في الصحافة المصرية (دراسة تحليلية على عينة من الصحف المصرية خلال الفترة من 1973 حتى 1983	العنوان
Press Solving of the Economic Inflation Issues in the Egyptian Press (An Analytical Study on A Sample of the Egyptian Journals During the Period From 1973 To 1983	ترجمة العنوان
al-Muʾālajah al-Ṣuḥufīaah Liiqaḍāyā al-Ainatuufaaḥ al-Qtiṣādī Fī al-Ṣaḥāfah al-Miṣrīaah (Dirāsah Taḥlīlīaah ʾAlá ʾAyaanah Min al-Ṣuuḥuf al-Miṣrīaah Khilāl al-Fatrah Min 1973 Ḥataa 1983	الترجمة الصوتية
Ph.D	الدرجة العلمية
السيد عفيفي عربي عفيفي	المؤلف
كلية اللغة العربية|	الناشر
|N/A	دار الطباعة
ثقافة	الموضوعات
1997	تاريخ النشر
تعني هذه الدراسة بتناول المعالجة الصحفية لقضايا الانفتاح الاقتصادي في الصحف المصرية حيث تتوزع هذه الصحف بين انماط ملكية متباينة ، وتنتمي إلي قوي سياسية مغايرة ، وتعمل في ظل أطر فكرية وسياسات تحرير مختلفة ، وفي ضوء هذه الابعاد واتساقا مع جوانب المشكلة البحثية وما تثيره من تساؤلات تتحدد الاهداف الاساسية للدراسة فيما يلي : - اولا : تحديد معالم المعالجة الصحفية لقضايا الانفتاح الاقتصادي في الصحف المصرية من حيث نوع التصورات السائدة في كل صحيفة ، ومصادرها واتجاهاتها وما تغطيه من مساحات ، وما تحظي به من اشكال ابراز تتسق مع المذهب الاخراجي للصحيفة وتشكل احد جوانب شخصيتها - ثانيا : التعرف علي حدود تاثير نمط ملكية الصحيفة ، والانتماء السياسي والفكري لها وسياستها التحريرية ، وامكانياتها البشرية والمالية والتكنولوجية علي معالم المعالجة الصحفية لقضايا الانفتاح الاقتصادي فيها - ثالثا : متابعة مدي الاستمرارية والتغير في معالم المعالجة الصحفية لقضايا الانفتاح الاقتصادي في الصحف المصرية ، في اطار الوعي بما قد يطرا من تغيرات علي الأطر الفكرية للقوي السياسية المالكة لصحف الدراسة واتجاهاتها إزاء قضايا الانفتاح الاقتصادي - رابعا : تحديد أوجه الشبه والاختلاف في معالم المعالجة الصحفية لقضايا الانفتاح الاقتصادي بما يكشف عن نقاط الالتقاء والافتراق في المعالجة الصحفية ، ويسهم في تحديد الخطوط العامة للمعالجة التي تشترك فيها الصحف ، وتتجاوز دور متغيرات الملكية ، او الانتماء السياسي ، او سياسات التحرير التي ترتبط بها كل صحيفة	المستخلص
http://www.askzad.com/Bibliographic?service=3&key=PAD_Bibliographic_Content&imageName=BK00038870-001	URL



جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية
قسم الصحافة والإعلام

المعالجة الصحفية لقضايا الانفتاح الاقتصادى فى الصحافة المصرية

دراسة تحليلية على عينة من الصحف المصرية
خلال الفترة من ١٩٧٣ حتى ١٩٨٣

رسالة لنيل درجة العالمية (الدكتوراه) فى الصحافة
من قسم الصحافة والإعلام بكلية اللغة العربية بالقاهرة

إعداد

السيد عفيفى عربى عفيفى

المدرس المساعد فى قسم الصحافة والإعلام بالكلية

إشراف

أ.د : محمد عبد الحميد أحمد

استاذ الإعلام ووكيل كلية التربية - جامعة حلوان

١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م



بسم الله الرحمن الرحيم

« رب إشرح لي صدري * ويسر لي أمري *

واحلل عقدة من لساني * يفقهو قولي * »

صدق الله العظيم



إهـــداء

إلى من أعطونى بلا حدود ، وأحبونى بلا هوى :

إلى أبى : ذلك الأب العظيم الذى أعطانى كل شئ بلا حدود ، فكان دائما خير معين لى فى أن أكون من أهل العلم .

وأمى : أطال الله لى فى عمرها ، وأسبغ عليها الصحة والسعادة ، فقد ضحت الكثير من أجلى ، وتحملت المسئولية بكل الصبر والإيمان رب إرزقنى رضاها ، وشرفنى ببرها .

وشريكة عمرى : ورفيقة دربى فى الحياة : تلك الزوجة المؤمنة التى تحملت الكثير والكثير من أجل تهيئة كل الظروف المناسبة لكى أعد هذه الرسالة رب احفظها لى من كل شر ، وأعنى على رد جميلها الذى لن أنساه ما حييت .

إلى أولادى وإخوتى واخواتى : أهدى هذا البحث بكل الحب والإجلال والعرفان والتقدير .

الباحث



شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبة أجمعين ... وبعد :

فبفضل الله ورعايته إنتهيت من إعداد هذا البحث ، وسجدت له شكرا على منّوفضله علىّ ، فهو الذى هدانى لهذا ، وما كنت لأهتدى لولا أن هدانى الله ، وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

وبعد فضل الله أجد لزاما علىّ أن أذكر أهل الفضل بفضلهم الذين ماضنوا علىّ بشئ كان فى وسعهم أن يقدموه لى ، وفى مقدمتهم أستاذى الكريم الأستاذ الدكتور / **محمد عبد الحميد** أستاذ الإعلام ، ووكيل كلية التربية ، جامعة حلوان ، الذى لولاه لما خرجت هذه الدراسة إلى حيز الوجود ، وبهذه الصورة ، فقد كان حريصا علىّ وعلى البحث أكثر من حرصى على نفسى ولم يبخل علىّ بأى جهد أو مساعدة ، بل فتح بيته ومكتبته للبحث والمدارسة حتى فى أحلك الظروف التى لم تكن تسمح بذلك ، إلا أنه كان يتجاوز كل الظروف ليعطى للبحث مايراه من إضافات أو توجيهات ، ليخرج البحث بصورة تليق بأستاذيته .

والحق أقول : لقد أحاطنى أستاذى برعايته الأبوية الصادقة ، وأستاذيته المخلصة التى تجمع بين مشاعر الحب والأبوة ، والعطاء المتدفق ، والحوار العلمى الموضوعى الذى يثرى فكر الطالب ويجعل منه مواطنا صالحا قبل أن يكون باحثا ، إن فضل أستاذى على كبير تعجز أمامه أى كلمات - مهما كانت بلاغتها - وليتقبل منى فى هذه اللحظة كلمة شكر وتقدير وعرفان ، مع وعد بإستمرار المسيرة العلمية تحت غطاء مبادئه وأخلاقيات مدرسته التى تجمع بين الأمانة والعمل العلمى الجاد ، وحسن الخلق ، ونقاء الضمير ، داعيا الله سبحانه وتعالى أن يديم عليه نعمة عطاء الأستاذية ، وأن يجزيه عنى خير الجزاء .

كما أشكر أستاذى الأستاذ الدكتور / **سعد عبد المقصود ظلام** عميد الكلية ، ذلك العالم الجليل الذى ينهل تلاميذه الكثير من علمة ونضاله داخل وخارج الجامعة ويتناقلون فيما بينهم مآثره وسيرته الطيبة ، وأشكره على موافقة النبيلة - مع الجميع التى لاتنسى ، **فهو** بحق نعم الأستاذ والقدوة ، والعالم الإنسان ، والأب الحانى والرمز الباقى من جيل سابق عظيم .

كما أتوجه بخالص شكرى وتقديرى إلى أستاذتى الفاضلة الأستاذة الدكتورة / **ليلى محمد عبد المجيد** أستاذ ووكيل كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، الذى تعلمت على يديها حينما كانت مشرفا على رسالتى لنيل درجة الماجستير : كيف أكون منهجيا فى تناولاتى البحثية ، وكيف أكون موضوعيا فى أحكامى الفكرية ، كما أن لها الفضل الأول فى تبصيرى بمنهجيات

وأساليب تحليل النص الصحفى التزمت بها فى دراستى ، وفى الحقيقة أن أستاذتى لها دين فى عنقى لا حدود له فقد شملتنى برعايتها وغمرتنى بعلمها ، وأعطتنى من جهدها ووقتها الكثير والكثير ، وكانت ملاحظاتها الدائمة وآراؤها الصائبة ، ومراجعتها المستمرة ، النبراس الذى أنار لى طريقى ، وفتح لى أبواب المعرفة فى الماجستير ، وكذا الدكتوراه ، فجزاها الله عنى خير الجزاء .

كما لا يسعنى إلا أن أتقدم بخالص شكرى وتقديرى لأستاذى الفاضل الأستاذ الدكتور **حمدى حسن** ، رئيس قسم الصحافة والإعلام بجامعة مصر الدولية ، والذى شرفت بالتلمذة على يديه منذ بداية التحاقى بهذا المعهد العلمى العريق إلى يومنا هذا ، فعلى الرغم من أعبائه الجسام ، إلا أنه أعطانى من وقته وجهده الكثير ، فلم يضن على بتقديم أى عون أو مساعدة ، ولاأنسى تشجيعه وحثه لى على إنهاء هذا البحث حتى ألحق بركب زملائى فى مسيرة العلم والتقدم ، أسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعل هذا فى ميزان حسناته وإن يجزيه عنى خير الجزاء

كما أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى كل من قدموا لى يد العون والمساعدة من الكتاب والصحفيين وأساتذة الجامعات ، والمشرفين على مركز المعلومات بجريدة « الأهرام » ، ومكتبة المجلس الأعلى للصحافة .

وتقضى الأمانة أن أسجل بكل الشكر والعرفان بالجميل ، العون الصادق المخلص الذى قدمه لى إخوتى وزملائى وأصدقائى ، يأتى فى مقدمتهم شقيقى: **محمد عفيفى** ، د/ **رزق سعد عبد المعطى** ، د/ **عبد العظيم خضر** . د/ **محمود عبد العاطى** ، والأستاذين/ **أحمد منصور هيبة** ، **كامل صلاح** ، المدرسين المساعدين بالكلية أتقدم إليهم جميعا بخالص الشكر والتقدير على مساعدتهم لى فى إنجاز هذا البحث فجزاهم الله عنى خير الجزاء .

ولا يفوتنى أن أشكر أناسا حولى أعيش بينهم ، وكانو يشعرون بمعاناتى البحثية والإنسانية ، ولم يبخل على أى منهم بشئ كان يستطيع أن يقدمه لى من عون ومساندة ، من هؤلاء أفراد أسرتى جميعا ، وعلى رأسهم والدى الذى وقف إلى جوارى طيلة مشوار حياتى ، كما ينبغى أن يكون الوقوف ، وكذا والدتى ، وكافة إخوتى وأخواتى ، وكذا زوجتى وأولادى ، الذين أحاطونى بعنايتهم ورعايتهم بمودة وبحب أشكرهم عليه ، أدعو الله عزوجل أن يجزيهم عنى وعن البحث خير الجزاء ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

الباحث



محتويات الدراسة

الموضوع	الصفحة







رقم الجدول	الموضوع	الصفحة







المقـــدمـــة



يتأثر نظام الاتصال الجماهيرى بالبيئة الاجتماعية التى نعيش فيها .. إذ أن الأفكار السائدة يمكن أن تعمل على تشكيل الإعلام ،كما تفعل القوى الإجتماعية والاقتصادية ، ومن المعروف أن وسائل الإعلام لا تقدم مواد إعلامية فحسب ، وإنما تقدم موضوعات أدبية وفنية ودرامية ، وسواء قدمت هذه المواد أو تلك فإنها تشتق الأحداث والمواقف من البيئة الاجتماعية والثقافية السائدة بما فيها من اتجاهات وقيم ومعايير وتقاليد ، والاتصال الجماهيرى فى جوهره تجسيد لثقافة الأمة وحضارتها ، ومن خلال ذلك تقوم وسائل الإعلام بتعميق المفاهيم الشائعة وترسيخ القيم السائدة ، وتثبيت العلاقات القائمة بين شتى المؤسسات والجماهير .(١)

فوسائل الإعلام هى إنعكاس للنظم السائدة فى الدولة سواء كانت اقتصادية أو إجتماعية أو سياسية ، ونجاح وسائل الإعلام -بما تتضمنه من مهام توجيهية بين الأفراد والجماعات - إنما يتوقف على فهم اتجاهات الجماهير ومراعاتها وتفسيرها للأحداث والوقائع الإجتماعية والأنشطة السياسية والإقتصادية .(٢)

ولقد اتبعت مصر العديد من السياسات الإقتصادية خلال الربع الأخير من القرن العشرين ، حيث ذخرت هذه الفترة بالعديد من الأحداث والتغيرات التى طرأت على الحياة الاقتصادية والإجتماعية ، وبدأ الإعلان عن سياسة الإنفتاح الإقتصادى فى إبريل عام ١٩٧٣، وإن كانت تفاصيل هذه السياسة لم تتضح إلا فى ورقة أكتوبر التى اشتملت على بعض المبادىء الرئيسية التى تحدد السياسة الاقتصادية الجديدة ، وهذه المبادىء هى :

١ - دعم القطاع العام باعتباره المنطلق الأساسى للتنمية .

٢ - العمل على تشجيع القطاع الخاص « الاستثمار الخاص »

٣ - تشجيع الاستثمار العربى والأجنبى - الخاص والعام - وذلك من أجل استقطاب أموال جديدة للعمل والاستثمار فى مجالات التنمية المختلفة وبذلك يمكن تحديد التوجهات الإستراتيجية والأهداف المعلنة لسياسة الانفتاح الإقتصادى - كما حددتها ورقة أكتوبر - فى الآتى :(٣)

ا - توجيه القطاع العام إلى تنفيذ المشروعات الأساسية التى لا يقدم عليها غيره بهدف توفير الخدمات التى لا غنى عنها للقطاع الخاص المصرى والأجنبى

ب - توفير الضمانات والظروف التى تشجع استثمارات القطاع الخاص المصرى بهدف دفعه إلى النشاط الإنتاجى ، وسد حاجات المجتمع بعيداً عن الاستثمارات الطفيلية والإسراف الاستهلاكى .

جـ - السعى إلى الحصول على موارد أجنبية ، واستثمارات أجنبية بهدف دعم الإقتصاد القومى والتعجيل بالتنمية ، وبالأخص الإسراع بالتصنيع بما فى ذلك هدف التصدير على أساس التكنولوجيا الحديثة .

---

(١) إبراهيم إمام . الإعلام والاتصال بالجماهير ، ط١ (القاهرة ،مكتبة الأنجلو المصرية ،١٩٦٩)صـ ١٦٩ .

(٢) عدلى رضا . «ترشيد الدراما الإذاعية فى مصر كأداة للتنمية الحضارية » : . دراسة تحليلية لعينة من المسلسلات الإذاعية ، دكتوراه غير منشورة ، «كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٣» ص ,١٦٨

(٣) التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٨٥ (القاهرة ، مركز الدراسات السياسية بالأهرام ، ١٩٨٦) ص ٣٤٦ .



وبعد ذلك توالت التشريعات والإجراءات والتحويلات الداخلية والعلاقات الخارجية للاقتصاد المصرى لتحقيق الأهداف الأساسية المطروحة .

وبالنظر إلى طبيعة التأثير والتأثر فى العلاقات القائمة بين الإعلام والنظام الإجتماعى فإننا ندرك أن أية محاولة للوقوف على تلك التأثيرات تستلزم التعرف على الاهتمامات الأساسية المألوفة من مشكلات اقتصادية ، واجتماعية وثقافية وسياسية للمجتمع ، وتتأكد صحة ذلك من واقع كون الإعلام ضرورة إجتماعية واقتصادية وسياسية تساعد على إندماج الفرد فى وسطه الثقافى والإجتماعى والإقتصادى (١)

وتكتسب المعالجة الإعلامية لقضايا الإنفتاح الاقتصادى فى الصحافة المصرية أهمية بالغة فى ضوء المتغيرات التالية :

١ - ما ترتب على سياسة الإنفتاح الإقتصادى من أبعاد إجتماعية هامة تركت آثاراً واضحة على المجتمع المصرى تمثل ذلك :فى ارتفاع معدلات الأسعار، وظهور أنماط وسلوكيات استهلاكية جديدة لم يتعود عليها الشعب المصرى من قبل ومظاهر فساد متعددة تمس نزاهة الحكم.(٢) بالاضافة إلى ظهور شريحة جديدة مؤثرة من كبار الرأسماليين لها خلفياتها الاجتماعية والمهنية،سواء كانت ترجع إلى بقايا الرأسمالية القديمة،أو إلى كبار رجال البنوك وضباط الجيش والمخابرات ممن تركوا الخدمة واستثمروا مراكزهم وشبكات الأعمال التى ارتبطت بمواقعهم ومسئولياتهم السابقة فى إدارة أعمالهم ، الأمر الذى فرض ظهور فئات إجتماعية على قمة البناء الاجتماعى بعد تحطيم القيود التى فرضت عليها من قبل(٣)

٢ - أن النظام الإعلامى المصرى قد شهد اعتباراً من منتصف السبعينات تغيرات صاحبت الإتجاه نحو التعددية الحزبية،وأفضت إلى الاعتراف القانونى بصحافة أحزاب المعارضة،والاستعداد لتحمل نشر رؤى وتصورات تتعارض مع الرؤية الحكومية للقضايا والظاهرات والمواقف .

ومن ثم فقد عمت ساحة المجتمع المصرى العديد من الرؤى والتصورات حول سياسة الإنفتاح الأقتصادى وآثارها ، قد يكون بينها بعض نقاط الإلتقاء ، وقد تتناقض فى كثير من الأحوال .

وفى ضوء هذه المتغيرات فإن المعالجة الصحفية لقضايا الانفتاح الإقتصادى تمثل مشكلة تنطوى على الجوانب التالية :

١ - إمكانية الإجماع على تصور وطنى عام فى ظل تنوع القوى السياسية المشاركة فى العمل السياسى ، والتى تملك صحفاً تعبر عن آرائها وتصوراتها للقضايا .

---

(١)عدلى رضا . «تدفق البرامج من الخارج فى تلفزيون جمهورية مصر العربية » ماجستير غير منشورة ، (كلية الإعلام ،جامعة القاهرة ، ١٩٧٩)ص١٥٩ .

(٢) مركزالبحوث والدراسات السياسية ، النظام السياسى المصرى - التغير والاستمرار (القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٨٨) ص ٤١ .

(٣) على الدين هلال وآخرون ، التطور الديمقراطى فى مصر ، قضايا ومناقشات (القاهرة ، مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٨٦) ص ١٢٤ .

وأنظر إبراهيم الدسوقى أباظة - ، الخطايا العشر ، من عبد الناصر إلى السادات (القاهرة ، مكتبة الزهراء للإعلام العربى) ص ٣٤ .

٢ - مدى الاهتمام بقضايا الإنفتاح الإقتصادى فى الصحف المختلفة .

٣ - نوع الفنون التحريرية التى عنيت بمعالجة قضايا الإنفتاح الإقتصادى فى الصحف المختلفة ، ومكانتها فى ضوء الإطار الفكرى للصحيفة ، والسياسة التحريرية ، والإمكانات التى تملكها .

٤ - العناصر التيبوغرافية التى برزت فى المعالجات الصحفية المختلفة فى ضوء السياسات التحريرية وأهداف الصحف .

٥ - حدود العلاقة بين الإطار الفكرى للقوى السياسية المختلفة ، ونوع التصورات الصحفية التى تعنى بالترويج لها بين الجماهير إزاء قضايا الإنفتاح الإقتصادى .

٦ - مدى تأثر المعالجة الصحفية لقضايا الإنفتاح الإقتصادى بنوعية المصادر التى تلجأ إليها الصحف فى إسهاماتها الصحفية المختلفة .

٧ - حدود العلاقة بين اتجاهات المعالجة الصحفية لقضايا الإنفتاح الاقتصادى والأطر الفكرية للقوى السياسية .

٨ - مدى الاتفاق أو الاختلاف بين المعالجات الصحفية لقضايا الإنفتاح الإقتصادى فى الصحف التى تعبر عن الخط السياسى للدولة ، والصحف التى تعبر عن سياسات أحزاب المعارضة .

أهداف الدراسة :

تعنى هذه الدراسة بتناول المعالجة الصحفية لقضايا الإنفتاح الإقتصادى فى الصحف المصرية حيث تتوزع هذه الصحف بين أنماط ملكية متباينة ، وتنتمى إلى قوى سياسية مغايرة ، وتعمل فى ظل أطر فكرية وسياسات تحرير مختلفة ، وفى ضوء هذه الأبعاد واتساقاً مع جوانب المشكلة البحثية وما تثيره من تساؤلات تتحدد الأهداف الأساسية للدراسة فيما يلى :-

أولاً : تحديد معالم المعالجة الصحفية لقضايا الإنفتاح الإقتصادى فى الصحف المصرية من حيث نوع التصورات السائدة فى كل صحيفة ، ومصادرها واتجاهاتها وما تغطيه من مساحات ،وما تحظى به من أشكال إبراز تتسق مع المذهب الإخراجى للصحيفة ، وتشكل أحد جوانب شخصيتها .

ثانياً : التعرف على حدود تأثير نمط ملكية الصحيفة ، والإنتماء السياسى والفكرى لها وسياستها التحريرية ، وإمكانياتها البشرية والمالية والتكنولوجية على معالم المعالجة الصحفية لقضايا الإنفتاح الإقتصادى فيها .

ثالثاً : متابعة مدى الاستمرارية والتغير فى معالم المعالجة الصحفية لقضايا الإنفتاح الاقتصادى فى الصحف المصرية،فى إطار الوعى بما قد يطرأ من تغيرات على الأطر الفكرية للقوى السياسية المالكة لصحف الدراسة واتجاهاتها إزاء قضايا الإنفتاح الإقتصادى .



رابعاً : تحديد أوجه الشبه والإختلاف فى معالم المعالجة الصحفية لقضايا الإنفتاح الإقتصادى بما يكشف عن نقاط الإلتقاء والافتراق فى المعالجة الصحفية ، ويسهم فى تحديد الخطوط العامة للمعالجة التى تشترك فيها الصحف ، وتتجاوز دور متغيرات الملكية ، أو الانتماء السياسى ، أو سياسات التحرير التى ترتبط بها كل صحيفة .

الدراسات السابقة

فى محاولة للتعرف على موقع هذه الدراسة من الدراسات العلمية فى مجال التخصص ، رجع الباحث إلى الدراسات والبحوث السابقة التى تربط بين سياسة الإنفتاح الإقتصادى وتأثيراتها المختلفة من جانب وسائل الإعلام ، وقدرتها على التعبير عن المجتمع من جانب آخر ، ويمكن تحديد هذه الدراسة فيما يلى :

(١) دراسة شعبان أبو اليزيد شمس عن « أخلاقيات الإعلان الصحفى فى مصر إبان فترة الإنفتاح الإقتصادى » بهدف التعرف على القيم والأنماط الإجتماعية التى حملتها الإعلانات الصحيفة فى هذه الفترة فى إطار الظروف الإقتصادية والإجتماعية التى سادت آنذاك ، ومدى وجود ضوابط أخلاقية تحكم الممارسات الإعلانية بما يحقق أهداف التنمية القومية ، وباستخدام أداة تحليل المضمون توصل الباحث إلى أن هناك قصوراً فى وضع الضوابط الأخلاقية والقانونية التى تحكم ممارسات الإعلان فى الصحافة المصرية ، وخاصة فترة الإنفتاح الإقتصادى ، كما لا يوجد ميثاق شرف يحكم الإعلان الصحفى حتى يمكن الرجوع إليه فى حالة مخالفة أحد أطراف العملية الإعلانية .. بالإضافة إلى ما توصل إليه الباحث حول مجموعة القيم الى عكستها الإعلانات الصحفية فى هذه الفترة.(١)

(٢) دراسة محمد محمود المرسى عن « تأثير سياسة الإنفتاح الإقتصادى على الموضوعات والشخصيات التى تعالجها الدراما السينمائية (٢) » قام الباحث فيها بتحليل مضمون مجموعة من الأفلام للتعرف على تأثير سياسة الإنفتاح الإقتصادى على الموضوعات والشخصيات التى تعالجها الأفلام الروائية المصرية ، وتوصل الباحث إلى أن هذه الأفلام التى خضعت للدراسة قدمت الآتى :

أ - قدمت صورة سلبية تماماً لمجتمع رجال الأعمال فى مصر .

ب - عدداً من الأنشطة الإقتصادية غير المشروعة التى انتشرت فى المجتمع خلال فترة الإنفتاح .

جـ - بعض الحلول السلبية واليائسة لتحقيق دخل أفضل .

---

(١) شعبان أبو اليزيد شمس . « أخلاقيات الإعلان الصحفى فى مصر إبان فترة الانفتاح الإقتصادى» دكتوراه غير منشورة ، (جامعة الأزهر ، كلية اللغة العربية ، ١٩٨٨)

(٢) محمد محمود المرسى . «تأثير سياسة الإنفتاح الإقتصادى على الموضوعات والشخصيات التى تعالجها الدراما السينمائية » ، دكتوراه غير منشورة ، (جامعة القاهرة ، كلية الإعلام ، ١٩٨٨)

د - ركزت هذه الأفلام على تقييم بعض النماذج لشخصيات مختلفة تبرز التحول الذى حدث فى المجتمع المصرى خلال فترة السبعينات

(٣) الدراسة التى قدمها رؤوف توفيق عن [١] «الإنفتاح وتأثيره على الشخصية المصرية كما ظهر على الشاشة » حاول الباحث فيها إلقاء الضوء على أهم الأفلام المصرية التى تناولت قضية الإنفتاح الإقتصادى وتأثيراتها الإجتماعية ، وقام الباحث بتحليل عشرة أفلام اختارها واعتبرها أهم الأفلام التى تناولت مجتمع الإنفتاح وتوصل إلى أن هذه النماذج من الأفلام حاولت أن تلقى الضوء على ما يحدث فى المجتمع نتيجة الإستغلال السىء للإنفتاح الإقتصادى ، أيضاً فإن ما قامت به السينما المصرية من خلال هذه النوعية المتميزة من الأفلام خلقت إحساساً لدى المتفرج بالوقوف ضد إنحرافات الإنفتاح وضرورة الاتجاه إلى الإنفتاح الإنتاجى الذى يحمى الصناعة المصرية وتطورها ، وساعدت الصحافة وكل أجهزة الإعلام فى تأكيد هذا المعنى .

(٤) دراسة أمانى أحمد أبو النصر عن « أثر سياسة الإنفتاح الإقتصادى على الوكالات الإعلانية فى مصر»[٢] وقامت الباحثة بدراسة أثر هذه السياسة على الوكالات القائمة وظهور وكالات جديدة وطبيعتها والفرق بينها وبين الوكالات فى الفترة السابقة والعلاقة بينها وبين وسائل النشر من صحف وإذاعة وغيرها ، وأثر هذه السياسة على القائمين على هذه الوكالات من حيث تدريباتهم ، ومؤهلاتهم والخبرة المكتسبةعن طريق التدريب العملى والدورات العلمية المتخصصة .

(٥) دراسة سامى عبد الرؤوف عن « أثر الإنفتاح الإقتصادى فى مصر على السياسات الإعلانية »[٣] بهدف التعرف على أثر سياسة الإنفتاح الإقتصادى فى مصر على السياسات الإعلانية ، وقام الباحث بإجراء دراسة تحليلية تبعية للنشاط الإعلانى فى مصر فى الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٨٠ ، كما قام بدراسة البيئة الإقتصادية والإجتماعية التى يعمل فيها الإعلان حيث تناول النقاط التالية : -

ا -تطور المساحة الإعلانية فى الصحف خلال فترة البحث من (٧٥ - ١٩٧٩)

ب - تطور الإعلانات عن القطاعات المختلفة .

ج - تطور الإعلانات عن السلع والخدمات .

د - المواقع الإعلانية المستخدمة فى كل من الجرائد والمجلات خلال فترة البحث .

هـ -نوع الإعلان المستخدم فى الجرائد والمجلات .

و - إستخدام اللون فى الإعلان .

(١) رؤوف توفيق . « الإنفتاح وتأثيره على الشخصية المصرية كما ظهر على الشاشة » (القاهرة ، المجلس الأعلى للثقافة ، لجنة السينما ، ١٩٨٤).

(٢) أمانى أحمد أبو النصر .«أثر سياسة الإنفتاح الإقتصادى على الوكالات الإعلانية فى مصر» ، ماجستير غير منشورة ، (جامعة القاهرة ، كلية التجارة ١٩٨٣).

(٣) سامى عبد الرؤوف . « أثر سياسة الإنفتاح الإقتصادى فى مصر على السياسات الإعلانية ؛ دراسة تحليلية تبعية للنشاط الإعلانى فى مصر فى الفترة من ٧٤ - ١٩٨٠ » ماجستير غير منشورة - (جامعة القاهرة - كلية الإعلام ١٩٨٣)

وقد أجرى الباحث دراسته هذه على صحيفتى «الأهرام» و«الأخبار»، ومجلات «حواء» و «آخر ساعة» و«أكتوبر» .

وفى ضوء هذه الدراسات يلاحظ أن أياً من الدراسات السابقة لم تتعرض لدراسة المعالجة الصحفية المصرية - شكلاً ومضموناً - لقضايا الإنفتاح الإقتصادى .

وبذلك يتضح مدى الحاجة لدراسة تعنى بتقييم نمط ومضمون المعالجة الصحفية لقضايا الإنفتاح الاقتصادى فى ضوء المتغيرات السابقة ، والتى تؤكد على أهمية هذه الدراسة . حيث يتوجه الاهتمام فيها نحو « المعالجة الصحفية » لقضايا الإنفتاح الإقتصادى فى الصحافة المصرية . ويقصد «بالمعالجة الصحفية» ما تعهد الصحف إلى الترويج له من مقولات وأفكار واتجاهات ترد فيما تنشره من إسهامات تتوزع بين فنون التحرير الصحفى المختلفة ، وتعتمد فى جمع مادتها على مصادر محلية « من داخل الصحيفة» أو خارجية ، وتحرص على إبرازها وتقديمها بطريقة إخراجية معينة تتفق مع الإطار الفكرى للصحيفة ، وتتجه نحو تحقيق أهداف السياسة التحريرية التى ترتبط ارتباطاً واضحاً بنوع ملكية الصحفهودوريتها وتوجهات النظام السياسى وتأثيراته السلبية أو الإيجابية على حدود الحرية فى المجتمع .(١)

تساؤلات الدراسة :

وارتباطاً بالأهداف السابقة تتوزع تساؤلات الدراسة على ثلاثة محاور :-

١ - المحور الأول :- تساؤلات تتعلق بالجوانب الشكلية للمعالجة الصحفية لقضايا الإنفتاح الإقتصادى فى صحف الدراسة .

٢ - **المحور الثانى :** - تساؤلات تتعلق بمحتوى المعالجة الصحفية لقضايا الإنفتاح فى صحف الدراسة

٣ - **المحور الثالث :-** تساؤلات تتعلق بالمقارنة بين نمط المعالجة ومضمونها فى صحف الدراسة .

أولاً : - المحور الأول : تساؤلات تتعلق بمحتوى قضايا الإنفتاح الإقتصادى فى صحف الدراسة ؛

١ - ماهى الموضوعات والقضايا الخاصة بالإنفتاح الإقتصادى التى أثيرت على صفحات الجرائد والمجلات خلال فترة الدراسة ؟ وماهى التصورات التى سعت الصحف إلى نشرها ؟

٢ - ما العلاقة بين التصورات المختلفة للصحف والأطر الفكرية للقوى السياسية التى تملكها ؟

٣ - ما نوعية المصادر التى استندت إليها صحف الدراسة فى معالجتها لقضايا الإنفتاح الإقتصادى ، وما علاقة تلك المصادر بنوع الامكانات المتاحة لتلك الصحف أو بالإطار الفكرى والعقائدى ؟

(١) **أحمد منصور هيبة ،** المعالجة الصحفية للحرب العراقية الإيرانية ، دراسة تحليلية مقارنة على عينة من الصحف المصرية فى الفترة من سبتمبر ١٩٨٠ إلى نهاية ١٩٨٦ ، ماجستير غيرمنشورة (جامعة الأزهر ، كلية اللغة العربية ، ١٩٩١) ص ١٣

٤ - ما الاتجاهات التى سادت المعالجة الصحفية لقضايا الإنفتاح الإقتصادى ؟ وما العلاقة بين الأطر الفكرية للصحف ، ونوع الاتجاهات التى سعت للترويج لها ؟

ثانياً :- المحور الثانى : تساؤلات تتعلق بالجوانب الشكلية لعرض قضايا الإنفتاح الإقتصادى فى صحف الدراسة :

١ - ما حجم اهتمام الصحف المختلفة بمعالجة قضايا الإنفتاح الإقتصادى ؟ وماهى أسباب هذا الاهتمام ؟ « المساحة والتكرار »

٢ - ماهى الأساليب اللغوية المستخدمة فى عرض قضايا الإنفتاح الإقتصادى ، والعلاقة بين تلك الأساليب ، وبين السياسة التحريرية التى تحكم كل صحيفة ؟

٣ - ماهى الوسائل التى لجأت إليها كل صحيفة لإقناع القراء ؟

٤ - ما نوع الفنون التحريرية المستخدمة فى معالجة قضايا الإنفتاح الإقتصادى ، والمكانة التى حظى بها كل فن تحريرى ؟

٥ - ما عناصر الإبراز المختلفة التى عنيت بها الصحف فى معالجتها لهذه القضايا ؟

ثالثاً : المحور الثالث : - تساؤلات تتعلق بالمقارنة بين نمط المعالجة ومضمونها فى صحف الدراسة :

١ - ما أوجه الإتفاق والاختلاف بين مضمون المعالجة الصحفية لقضايا الإنفتاح الإقتصادى فى صحف الدراسة فى ضوء :

(ا) نوع التصورات «موضوعات الاهتمام»

(ب) نوع المصادر الى استندت إليها تلك الصحف .

(ج) نوع الاتجاهات السائدة .

(د) الأساليب اللغوية المستخدمة .

(ه) الوسائل التى لجأت إليها الصحف لاقناع القارىء .

٢ - ما أوجه الإتفاق والإختلاف بين الجوانب الشكلية لمعالجة قضايا الإنفتاح الإقتصادى فى صحف الدراسة فى ضوء :

(ا) حجم الاهتمام « المساحة والتكرار »

(ب) نوع الفنون التحريرية المستخدمة فى المعالجة .

(ج) عناصر الإبراز المختلفة .

حدود الدراسة

تهتم هذه الدراسة بتناول المعالجة الصحفية لقضايا الإنفتاح الإقتصادى فى عينة من الصحف المصرية فى الفترة من إبريل ١٩٧٣ حتى ديسمبر ١٩٨٥ .

ومن ثم يتوزع مجتمع الدراسة بين جانبين : -



الأول : - مجموعة الصحف التى تخضع للدراسة .

الثانى : - الإطار الزمنى للدراسة .

أولاً : مجموعة الصحف التى تخضع للدراسة :

(١) عينة الصحف :

تتحدد عينة الصحف فى صحف «الأهرام» ، «الأهالى» ، جريدة «مصر /مايو»[١] مجلة «روز اليوسف» ، مجلة «أكتوبر» ، وقد روعى فى اختيار عينة الصحف السابقة أن تكون ممثلة لكل من الصحف المسماة بالقومية ، والتى آلت ملكيتها فى مطلع الستينات إلى الاتحاد الاشتراكى - التنظيم السياسى فى مصر - بمقتضى قانون تنظيم الصحافة رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ ، وتحولت ملكيتها بمقتضى قانون سلطة الصحافة رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ إلى الملكية الخاصة للدولة ، وأصبح مجلس الشورى هو الذى يمارس حقوق الملكية عليها [٢] .

كما روعى فى العينة أن تكون ممثلة للصحف الحزبية المعارضة ، حيث تمثل هذه الصحف قوى سياسية مغايرة لجهاز الدولة ،والحزب الوطنى الحاكم ، وتقدم جانباً ثانيا لممارسة النشاط الصحفى فى مصر ، إلى جوار الصحف المسماة « بالقومية» ،كما أنها أصبحت عادة فى المزاج المصرى وفى السلوك المصرى ، ليس سهلاً على أى حاكم فى مصر أن يوقفها ببساطة شديدة ، لأنها أصبحت أحد المكونات التى اعتاد عليها الناس فى مصر فضلاً عن الوظيفة الإجتماعية والسياسية التى تؤديها .[٣]

وقد جرى اختيار صحيفة « الأهرام » ممثلة للصحف المسماة بالقومية لتقديمها خدمة صحفية تأخذ فى اعتبارها البعدين المحلى والدولى ، واستثمارها لمجموعة من المثقفين والمفكرين المصريين وكبار الكتاب والصحفيين ممن ترتبط شخصياتهم بالقدرة على صياغة رؤى وتصورات للمواقف والقضايا والمشكلات ، أضف إلى ذلك إسهامات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية فى «الأهرام» بتقديم رؤى متعمقة تستند إلى الطابع العلمى فى المعالجة [٤] ، وهذه الملامح المميزة

---

(١) اعتبر الباحث أن صحيفة «مصر» ،«مايو» صحيفة واحدة حيث أن الثانية تعتبر امتداداً للأولى ، فصحيفة «مصر» كانت تصدر عن حزب مصر العربى الاشتراكى الذى تحول فيما بعد إلى الحزب الوطنى الديمقراطى الذى أصدر صحيفة «مايو» .

(٢) انظر المجلس الأعلى للصحافة. القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة ، ١٩٨٦، ص ١١ وما بعدها ، وانظر أيضا د/سامى عزيز، الصحافة مسئولية وسلطة ، سلسلة مكتبة التعاون الصحفية (القاهرة ، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر ١٩٨١) ص ١٤٩

(٣) عادل حسين ، مستقبل المعارضة ومؤسسة الحكم فى مصر ، بحث منشور ضمن أبحاث عن التعددية السياسية والديمقراطية فى الوطن العربى ، سلسلة الحوارات العربية ، ط١ (عمان ، منتدى الفكر العربى ، ١٩٨٩) ص ٢١٠ .

(٤) انظر : حماد إبراهيم حامد. «صورة الولايات المتحدة الأمريكية فى الصحافة المصرية اليومية : دراسة مقارنة بين حقبتى : الستينات والسبعينات » ماجستير غير منشورة (جامعة القاهرة ، كلية الإعلام ، ١٩٨٦) ص ٣٠، ٣١ .

للصحيفة بجعل التركيز على دراسة معالجتها لقضايا الإنفتاح مدخلاً أساسياً لدراسة التفاعل بين موقف النظام السياسى وتوجهاته إزاء سياسة الإنفتاح ونوع المعالجة الصحفية التى تقدمها ، وتأثير هذه العلاقة على اتجاهات المعالجة .

كما جرى اختيار صحف « الأهالى » و «مصر / مايو» كعينة ممثلة للصحف الحزبية حيث تعد «الأهالى » لسان حال حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ، فى حين تعد «مصر»لسان حال حزب مصر ، ثم صحيفة مايو لسان حال الحزب الوطنى الديمقراطى وتم اختيار مجلتى «روز اليوسف» ، «أكتوبر » كعينة ممثلة للمجلات المصرية ، حيث إن الأولى تمثل مدرسة صحفية ذات سمات خاصة - إذ أنها فى تناولها للأحداث تتبع منهجاً نقدياً يتلخص فى عرض القضية من رؤية نقدية بالمفهوم الحقيقى للنقد ، كما أنها تتبنى خطاً فى الصحافة يسمى بالتيار الصاعد من القاعدة إلى القمة بمعنى الاهتمام بمشاكل الشارع المصرى والتعبير الحقيقى عن قضايا الجماهير ، بالإضافة إلى الدوائر المختلفة التى تهتم بها المجلة مثل المنطقة العربية والأحداث العالمية التى تتصل بمصر .(١)

كما أن مجلة « أكتوبر » تمثل أحدث وأعلى مراحل التطور فى الفن الصحفى فى المجلات المصرية العامة،حيث إنها وظفت الأشكال الصحفية المختلفة المناسبة ، وكذلك الوحدات التيبوغرافية ، أو إخراجها وتحريرها فى تحقيق صيغتها المعلنة ، وخلق شخصية مميزة لها ، وتهدف المجلة إلى تحقيق الآتى :

ا - التغطية الإعلامية الصادقة لما يحدث فى مصر وإحاطة القارىء العربى علماً بالتجربة المصرية للقضاء على سوء الفهم .

ب - الخدمة الصحفية والثقافية للقارىء المصرى .(٢)

(٢) عينة الأعداد :

تم استخدام «العينة المنتظمة» فى تحديد أعداد الصحف التى خضعت للدراسة ، وطبقاً لهذا النوع فإن الباحث يختار الوحدة الأولى فى العينة اختياراً عشوائياً ، ثم يمضى فى اختيار بقية الوحدات طبقاً لما يقتضيه حجم العينة ، مراعياً انتظام الفترات بين وحدات الاختيار ، أى أن تكون المسافة بين أى وحدة من وحدات العينة السابقة لها ثابتة لجميع الوحدات .(٣)

وقد تم اتباع عينة ما يعرف بـ « الأسبوع الصناعى » فى اختيار وحدات صحيفة « الأهرام » حيث يفيد هذا النوع من العينات فى إتاحة الفرصة لتمثيل جميع أيام الأسبوع ضمن العينة ، حيث

(١) **عبد الجواد سعيد** . « النظم الإدارية فى المؤسسات الصحفية » ماجستير غير منشورة (كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ١٩٨٩) ص٤٢٣ .

(٢) **رسالة الرئيس السادات** إلى أسرة التحرير فى المجلة ، الأهرام فى ٢٩ أكتوبر ١٩٧٦.

(٣) **د/ محمد عبد الحميد** . تحليل المحتوى فى بحوث الإعلام ،(ط١ ، جدة ، دار الشروق ، ١٩٨٣) ص ١٠٠
وانظر ، د/ عبد الباسط محمد حسن ، أصول البحث الإجتماعى (ط٨ ، القاهرة ، مكتبة وهبة ، ١٩٨٢) ص ٤٥١ .



تم اختيار (٥٢) عدداً فى السنة من الصحيفة ، فيكون مجموع وحداتها فى الفترة الزمنية للبحث (٥٢٠) عدداً وهى تمثل ١٤،٢٥٪ تقريباً من مجموع وحدات المجتمع الأصلى للصحيفة ، وتم توزيعها بحيث تشمل العينة أربعة أعداد من كل شهر من شهور السنة ، فإذا كان اليوم الأول للدراسة هو السبت مثلاً من الأسبوع الأول ، فإن العدد الذى يليه هو عدد الأحد من الأسبوع الثانى من الشهر نفسه ، ثم يوم الاثنين من الأسبوع الثالث من الشهر نفسه أيضاً ، ثم يوم الثلاثاء من الأسبوع الرابع وهكذا يراعى هذا النظام طوال فترة الدراسة .

أما بالنسبة لصحيفتى « الأهالى » ، «مصر» فقد تم تحليل كل الأعداد الصادرة خلال فترة الدراسة ، لمتابعة بعض الإسهامات الصحفية المتواصلة لهاتين الصحيفتين ، حيث أن نظام العينة لا يتيح فرصة رصد هذه الإسهامات نظراً لقلة الأعداد الصادرة فى فترة الدراسة .

أما بالنسبة لصحيفة «مايو» ومجلة «أكتوبر» و « روز اليوسف» فقد تم اختيار عدد من كل شهر - بحيث إذا أخذنا - على سبيل المثال بالنسبة لمجلة «أكتوبر» - الأحد من الشهر الأول ، نأخذ الأحد الثانى من الشهر الثانى ثم الأحد الثالث من الشهر الثالث ، وهكذا على هذا النحو . وبذلك تمثل نسبة ٢٣،٠٧٪ تقريباً من المجتمع الأصلى للبحث ، حيث أن هذه الصحف أسبوعية .

ويلاحظ أنه أحياناً كانت تقضى ظروف البحث التجاوز عن نظام العينة، لمتابعة بعض الإسهامات الصحفية المتواصلة لهذه المجلات والتى قد لا يتيح نظام العينة فرصة رصدها على الرغم من أهميتها فى خدمة الأغراض البحثية .

ثانياً : الإطار الزمنى للدراسة :

تعنى هذه الدراسة بتناول معالجة صحف الدراسة المختارة لقضايا الإنفتاح الإقتصادى فى الفترة من ١٩٧٣ - ١٩٨٣ .

ويرجع اختيار الباحث لعام ١٩٧٣ وذلك بعد إعلان الحكومة عن اتجاهها إلى سياسة الإنفتاح الإقتصادى أمام مجلس الشعب فى إبريل عام ١٩٧٣ .

ويرجع تحديد نهاية الفترة عند عام ١٩٨٣ ، حيث مرور عشر سنوات على صدور قانون الاستثمار العربى والأجنبى والمصرى ، للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها ، بالإضافة إلى أن حدود الوقت والجهد والبحث العلمى لا تسمح بدراسة سنوات أخرى .

نوع الدراسة :

تندرج هذه الدراسة فى إطار الدراسات الوصفية التى تستهدف تصوير وتحليل وتقويم خصائص مجموعة معينة أو موقف معين يغلب علية صفة التحديد وذلك بهدف الحصول على معلومات كافية ودقيقة دون الدخول فى أسبابها [١] أو التحكم فيها وذلك بغض النظر عن وجود أو عدم وجود فروض محددة مسبقاً .

(١) سمير حسين . بحوث الإعلام (ط٢، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٩٥)صـ ٩٧

وتسعى هذه الدراسة إلى تصنيف البيانات و الحقائق التى يتم جمعها عن الجوانب الشكلية المختلفة للمعالجة الصحفية » من : الكشف عن حجم اهتمام الصحف بمعالجة قضايا الإنفتاح الإقتصادى ، والكشف عن أنواع الفنون التحريرية المستخدمة ، وعناصر الإبراز المختلفة التى سادت الإسهامات الصحفية ، وأيضاً الكشف عن محتوى المعالجة من موضوعات وقضايا خاصة بالإنفتاح الإقتصادى ، ونوعية المصادر التى اعتمدت عليها ، والاتجاهات التى سادت الخ ... » وتفسيرها وتحليلها تحليلاً شاملاً فى ضوء الدراسات السابقة والمتغيرات الإعلامية والسياسية والإقتصادية ، واستخلاص النتائج والدلالات المفيدة منها ، وهو ما يؤدى إلى إمكانية إصدار تعميمات بشأنها ، مما يسهم فى تقدم المعرفة وتحسين الأداء بالنسبة للصحافة المصرية .

مناهج الدراسة:

استعانت الدراسة فى تناولها للمعالجة الصحفية لقضايا الإنفتاح الإقتصادى بالمناهج الآتية :-

(ا) منهج المسح :

حيث يعتبر هذا المنهج من أنسب المناهج ملاءمة للدراسات الوصفية بصفة عامة ، ذلك أن هذا المنهج يستهدف تسجيل وتحليل وتفسير الظاهرة فى وضعها الراهن بعد جمع البيانات اللازمة والكافية عنها وعن عناصرها من خلال مجموعة من الإجراءات المنظمة التى تحدد نوع البيانات ومصدرها وطرق الحصول عليها .[١]

وتقضى تطبيقات هذا المنهج حصر مجمل الجوانب الشكلية للمعالجة (حجم الاهتمام ، أنواع الفنون التحريرية - عناصر الإبراز المختلفة) ، وأيضاً حصرجوانب محتوى المعالجة .

(التصورات التى سعت الصحف إلى نشرها ، أنواع المصادر ، توجهات المعالجة ، الأساليب اللغوية ، الخ ..) ووفق هذا المنهج تم اختيار عينة من الصحف المصرية ، وتم اختيار عينة داخل هذه الصحف عبر سنوات الدراسة .

كما يستعين الباحث بنمط من أنماط البحوث الوصفية وهو نمط الدراسات التطورية لأن الباحث سوف يقوم بجمع معلومات عن الأحداث والحقائق فى تاريخ الصحافة المصرية خلال فترة الدراسة وتحليلها وترتيبها وتفسيرها .

أدوات جمع البيانات :

أولاً : الملاحظة :

اعتمدت الدراسة على الملاحظة حيث أسهمت بدور رئيسى فى رصد بعض الظاهرات الأساسية التى أثارها محتوى المعالجة الصحفية وتسجيلها ، وتتركز أهم ملاحظات الباحث فى هذه الدراسة فى رصد ظاهرة الاستمرارية والتغير فى التصورات التى سادت المعالجة الصحفية لقضايا الإنفتاح

---

(١) محمد عبدالحميد . بحوث الصحافة (ط١ ، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٩٢) صـ٩٣ .

الإقتصادى ، وأيضا رصد العلاقة بين نوع المصادر التى تظهر فى المعالجة الصحفية لصحيفة معينة ، وحدود الإمكانيات المالية والبشرية والتكنولوجية لتلك الصحف .

ثانياً : تحليل المضمون :

حيث يحقق هدفين : وصف طبيعة المضمون الصريح ، وكشف النوايا الخفية عن طريق استخدام المعلومات التحليلية الوصفية - أى استخدام نتائج تحليل المضمون - بعد ربطها بالبيانات والمعلومات والمتغيرات البحثية الأخرى ، فى كشف النوايا الخفية للمضمون ، والتنبؤ بالأحداث المستهدفة .[١]

ووفقاً لتحليل المضمون فقد تم تناول المعالجة الصحفية لقضايا الإنفتاح الإقتصادى فى صحف الدراسة بتصميم استمارة تحليل المضمون ، خضعت للتحكيم من جانب بعض الأساتذة والخبراء ، وتنطوى هذه الاستمارة على تقسيمات عنيت بدراسة فئات المضمون ، وفئات الشكل .

تبويب الدراسة :-

تتضمن هذه الدراسة مقدمة وثلاثة أبواب تتوزع بين عشرة فصول وخاتمة ، ويتوزع تقسيم الدراسة على النحو التالى :-

(١)- المقدمة : وتتضمن مقدمة نظرية ومقدمة منهجية تتناول :

مشكلة الدراسة وأسباب اختيارها ، وموقعها ، وأهميتها ، فى ضوء تراث المعرفة العلمية الإعلامية ، وأهداف الدراسة وتساؤلاتها ، وحدودها ، والمناهج والأدوات المستخدمة فيها ، وتبويب الدراسة .

(٢)- **الباب الأول :** - الإطار النظرى للدراسة ، ويتضمن ثلاثة فصول على النحو التالى :

(أ) الفصل الأول : النظريات الخاصة بالعلاقة بين وسائل الإعلام والنظم الإجتماعية التى منها النظام الإقتصادى .

(ب) الفصل الثانى : الإنفتاح الإقتصادى وآثاره على المجتمع المصرى خلال فترة الدراسة

(جـ) الفصل الثالث : الملامح الأساسية للصحافة المصرية خلال هذه الفترة .

(٣)- الباب الثانى : المعالجة الصحفية لقضايا الإنفتاح الإقتصادى فى الصحف المصرية ويتضمن مدخل وأربعة فصول على النحو التالى :

المدخل : يتناول الإطار المنهجى للدراسة التحليلية :

(أ) الفصل الرابع : المعالجة الصحفية لقضايا الإنفتاح الإقتصادى فى جريدة «الأهرام»

(ب) الفصل الخامس : المعالجة الصحفية لقضايا الإنفتاح الإقتصادى فى جريدة «الأهالى»

(جـ) الفصل السادس : المعالجة الصحفية لقضايا الإنفتاح الإقتصادى فى جريدة «مصر/مايو»

---

(١) سمير محمد حسين .تحليل المضمون (ط١، عالم الكتب ، ١٩٨٣) صـ٣٠، ٣١.



(هـ) **الفصل السابع** : دراسة مقارنة بين الصحف الثلاث .

(٤)- الباب الثالث : المعالجة الصحفية لقضايا الإنفتاح الإقتصادى فى المجلات المصرية ويتضمن ثلاثة فصول على النحو التالى :-

(ا) **الفصل الثامن** : المعالجة الصحفية لقضايا الإنفتاح الإقتصادى فى مجلة «روز اليوسف» .

(ب) **الفصل التاسع** : المعالجة الصحفية لقضايا الإنفتاح الإقتصادى فى مجلة «أكتوبر»

(جـ) **الفصل العاشر** : دراسة مقارنة بين المجلتين .

(٥)- الخاتمة وتتضمن : -

(ا)- أهم النتائج والتوصيات

(ب)- المصادر والمراجع

(جـ)- الملاحق .



البـــاب الأول

الإطار النظرى للدراسة ويشتمل على ثلاثة فصول :

الفصل الأول : النظريات الخاصة بالعلاقة بين وسائل الإعلام والنظم الإجتماعية التى منها النظام الإقتصادى

الفصل الثانى : الإنفتاح الإقتصادى وآثاره على المجتمع المصرى خلال فترة الدراسة

الفصل الثالث : الملامح الأساسية للصحافة المصرية خلال فترة الدراسة



الفصل الأول

النظريات الخاصة بالعلاقة بين وسائل الإعلام والنظم الإجتماعية التى منها النظام الإقتصادى

مـدخـل:

من الحقائق العلمية أن نشأة وسائل الإتصال الجماهيرى وتطورها جاءت ملبية لعدد من الحقائق التى تميز المحددات الأساسية للمجتمع وتطورها ، فعلى سبيل المثال نجد أن تطور الصحافة وظهور صحافة الرأى قد ارتبط بالحقائق التاريخية الخاصة بنمو الرأى العام الجماهيرى ودعم المشاركة الشعبية فى نظم الحكم ، كما ارتبط ظهور الصحف المركزية والإقليمية بالحقائق الجغرافية للمجتمعات .

ولذلك فإنه لا يمكن عزل وسائل الإتصال الجماهيركوماتقدمه من أعمال عن خصائص وسمات المجتمع الذى تعمل فى إطار نسقه العام ، خاصة وان وسائل الإتصال الجماهيرى تنشأ وتتطور بتأثير عدد من الحاجات يتصدرها الحاجات الإجتماعية . (١)

ولما كان « النظام الإقتصادى » أحد الأنظمة الإجتماعية التى تؤثر وتتأثر بوسائل الإتصال الجماهيرى ، فإن الباحث سوف يقوم بدراسة نوعين من أنواع التأثيرات التى تحدثها وسائل الإعلام فى الجمهور الذى يتعرض لهماهما :

أولاً - نظرية «ترتيب أولويات الإهتمام » بهدف ترتيب قضايا الإنفتاح الإقتصادى حسب تكراراتها فى كل صحيفة من صحف الدراسة على حدة ، على أساس أن القضية التى حصلت على تكرار أكبر توضع فى المرتبة الأولى ثم القضية التى حصلت على تكرار أقل توضع فى المرتبة الثانية وهكذا ، والتعرف على عوامل الإتفاق والإختلاف فى ترتيب هذه الصحف لقضايا الإنفتاح الإقتصادى ، وبصورة مجملة التعرف على الأجندة المركبة لصحف الدراسة والمقارنة بينها لمعرفة أوجه الإتفاق والإختلاف .

ثانياً - نظرية الإعتماد المتبادل بين الجمهور ووسائل الإعلام والمجتمع ، وذلك لمعرفة مدى تأثر الظروف الإقتصادية التى مربها المجتمع المصرى بإتجاه النظام السياسى وتأثير هذا الإتجاه على تناول الصحفية لقضايا الإنفتاح الإقتصادى .

أولاً : ترتيب أولويات الإهتمام: Agenda - Setting

استعير اسم هذه النظرية من فكرة « جدول الأعمال » الذى يبحث فى اللقاءات والإجتماعات ، وفكرة النظرية تقوم على أنه مثلما يحدد جدول الأعمال فى أى لقاء ترتيب الموضوعات التى سوف تناقش بناء على أهميتها ، تقوم وسائل الإعلام بالوظيفة نفسها ، أى لها جدول أعمالها الخاص أو « أجندتها » التى تحدد الأهم والأقل أهمية من الموضوعات ، وجدول أعمال وسائل الإعلام هذا ،هو ماتبثه من برامج وما تعرضه من موضوعات حتى ليبدوا للجمهور أن هذه البرامج والموضوعات أهم من غيرها وأولى بالإهتمام . (٢)

فوظيفة جدولة الموضوعات التى تقوم بها وسائل الإعلام هى قدرة تلك الوسائل على اختيار مسائل أو

(١) محمد عبد الحميد . الإتصال فى مجالات الإبداع الفنى ، (القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٩٣) ص ١٤٨ ، ١٤٩

(٢) محمد عبد الرحمن الحضيف . كيف تؤثر وسائل الإعلام ؟ : دراسة فى النظريات والأساليب ط١ ، « الرياض ، مكتبة العتبهان ، ١٩٩٤م » ص ٢٣ ، ٢٤ .

موضوعات معينة ترى أن المتلقى يرغب فى التعرض لها فتعرضها عليه وتؤكد عليها ، ومن ثم فإن وسائل الإعلام تعد رسائلها بشكل يدرك معه الجمهور المتلقى أهميتها ، ويمكن أن يوضع هذا المفهوم فى إصطلاح سببى أو علاقة سببية كما يلى :

أنه عندما تزداد أهمية مسألة ما فإن عرضها فى رسائل وسائل الإعلام يسبب أو يؤدى إلى إدراك المتلقى لأهمية هذا الموضوع .

واستنادا إلى هذا فإنه بإستطاعة وسائل الإعلام أن تصور مشكلة تزايد أعداد السكان مثلا على اعتبار أنها مسألة قهرية ، وأن تبين أن تنظيم الأسرة هو أمر حيوى وضرورى لحياة الفرد ، فوسائل الإعلام لها قوة وقدرة على التأثير على الأحداث الهامة التى تتوارد فى الجهاز الإدراكى للمتلقى . (١)

فنجد أن الصحيفة مثلا هى المحرك الأساسى للجمهور والمتلقى فى أن يقوم بجدولة الموضوعات الإدراكيةعن الأحداث القومية ، وهى تلعب دورا كبيرا فى تحديد الموضوعات التى سيتكلم عنها الناس والحقائق التى سيفكرون فيها ، والطرق التى سينظر إليها معظم المتلقين على أنها تلك التى يجب إتباعها عند التعامل مع المسألة أو المشكلة .

وتهتم هذه النظرية على وجه التحديد بالأخبار السياسية من بين محتويات وسائل الإعلام ، وهى كذلك تهتم بمجموعة الإعتقادات التى تنتج عن الصور التى تقدمها وسائل الإعلام ، وتعالج هذه النظرية ثلاث قضايا أساسية هى : الواقع كما تصوره وسائل الإعلام ، وتطوير المعانى الذاتية ، وتأثير ذلك على السلوك .(٢)

وقد وضع ماكسويل إى ، ماكومبز ، ودونالد إل شو فى أواخر الستينات الإفتراض الأساسى للنظرية فى شكل يمكن إجراء الأبحاث عليه ، وحاول إختبار هذه النظرية من خلال دراسة الأخبار السياسية فى حملة إنتخابات الرئاسة الأمريكية ١٩٦٨ (٣) ، وإعتمدت هذه الدراسة على تحليل المضمون للتعرف على الكيفية التى قدمت بها الصحف والمجلات والتليفزيون الأخبار السياسية عن المرشحين ، والقضايا السياسية المختلفة عبر فترة زمنية ممتدة ، وتم إجراء استقصاء صغير لتقييم « معتقدات الذين استجابوا للبحث حول الأهمية التباينية للموضوعات المثارة التى غطتها وسائل الإعلام ، وإنتهت هذه الدراسة إلى وجود مستوى عال من التشابه بين كمية الإهتمام المعطاة لقضية معينة من قبل وسائل الإعلام وبين مستوى أهمية هذه القضية لدى الجمهور الذى تعرض لهذه الوسائل ، ولايعنى هذا أن الصحافة نجحت فى إستمالة الجماهير لتغيير رأيها وتبنى أية وجهة نظر معينة ، ولكنها نجحت فى إقناع الناس بأن يعتبرا بعض الموضوعات أكثر أهمية من موضوعات أخرى ، وهكذا أصبح «جدول أعمال الصحافة» هو نفس «جدول أعمال الجمهور» (٤)

(١) شاهيناز محمد طلعت . وسائل الإعلام والتنمية الإجتماعية : دراسة نظرية مقارنة وميدانية فى المجتمع الريفى د.ط ، « القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٩٥ » ص ١٠٦ .

(٢) حمدى حسن . الوظيفة الإخبارية لوسائل الإعلام « القاهرة ، دار الفكر العربى ، د.ت » ص ٩٧ .

(3) Mccqmbs , M.E & shaw , D.L " the Agenda setting and the Mass Media "" pullic opinion Quarterly , 1972 " p.p 176 - 187 .

(٤) ملفين ل.ديفلير، ساندرابول روكيتش . نظريات وسائل الإعلام ، ترجمة كمال عبد الرؤف ، ط٥ " القاهرة ، الدار الدولية للنشر والتوزيع، ١٩٩٢ " ص ٣٦٥ ، ٣٦٦



وحدد الدكتور بسيونى إبراهيم حمادة المفاهيم الأساسية لنظرية ترتيب الأولويات فى الآتى : (١)

١ - أن وسائل الإعلام قد لا تنجح كل الوقت فى تعريف الناس « كيف يفكرون » ولكنها تنجح بكفاءة فى تعريف الناس « فيم يفكرون » .

٢ - أن الفرد الذى يعرض نفسه لأجندة وسيلة إعلامية معينة سوف يكيف أو « يتكيف » إدراكه للأهمية المنسوبة للقضايا المعروضة فى إتجاه يتفق وحجم الإهتمام الممنوح لهذه القضايا فى الوسيلة المستخدمة ، أى أن هناك علاقة إيجابية قوية بين تركيز وسائل الإعلام على موضوعات معينة وتركيز أوبروز نفس الموضوعات لدى الجمهور المتلقى .

٣ - تؤثر وسائل الإعلام بشكل مباشر وقوى على الرأى العام ، إلا أن طريقة إستخدام الناس لوسائل الإعلام تؤثر فى دورها وتأثيرها على القضايا العامة .

٤ - أن زيادة تعرض الجمهور لوسائل الإعلام يزيد من قدرته على وضع تصورات أو حلول للمشكلات والقضايا العامة .

٥ - تعددت الآراء حول مفهوم الأجندة فهى : قضايا سياسية تتكون نحوها بدائل السياسات وتتبلور صوبها المعارضة أو التأييد .

وفى تعريف آخر لمفهوم الأجندة أشار واكر wolkar إلى أنها : القضايا التى تناصرها الجماعات القيادية المختلفة أمثال الزعماء السياسيين أو زعماء الجماعات ذات النفوذ .

٦ - لا تستأثر وسائل الإعلام بوضع الأجندة ولكن هناك مصادر مختلفة لذلك منها خبرة الفرد الشخصية ، وتأثير الجماعة ، والظروف المحيطة بالفرد فى بيئته .

قياس أجندة وسائل الإعلام :

يتطلب قياس أجندة وسائل الإعلام تطوير مجموعة مناسبة من فئات تحليل المضمون لحصر القضايا المختلفة لوسائل الإعلام ، وتحليل المضمون ينبغى أن يشمل كل وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية ، ولكن هذا يعد أمر فى غاية الصعوبة ، ولذلك فإنه من الضرورى أن يقتصر تحليل المضمون على وسيلة واحدة فقط أو وسيلتين فى مجتمع واحد ، (٢)

ولما كانت هناك نماذج تفسيرية عديدة لنظرية ترتيب الأولويات ، فسوف يستخدم الباحث نموذج « نموذج المستويات الثلاث لإكتساب المعلومات » (٣) الذى يبين أولويات الإهتمام مع نقل معلومات تفصيلية عن

---

(١) بسيونى إبراهيم حمادة . وسائل الإعلام والسياسة ، دراسة فى ترتيب الأولويات ط"،القاهرة ، مكتبة نهضة الشرق ١٩٩٦ "، مرجع سابق ، ص ٢٩ - ٣٦

(٢) بسيونى إبراهيم حمادة . « العلاقة المتبادلة بين وسائل الإعلام والجماهير فى إثارة وتحديد أولويات القضايا العامة فى مصر : دراسة ميدانية وتحليل مضمون" ماجستير غير منشورة ،(كلية الإعلام ،جامعة القاهرة ، ١٩٨٦) ص٨٥

(٣) بسيونى إبراهيم حمادة . وسائل الإعلام والسياسة ، مرجع سابق ، ص٧٢

القضية المطروحة ، وقسم « نبتون وفريزر » هذا النموذج إلى ثلاث مستويات :

المستوى الأول : أسماء القضايا العامة .

المستوى الثانى : القضايا الفرعية التى تحتوى على الأجزاء المكونة للقضايا العامة .

المستوى الثالث : معلومات محددة عن القضية مثل المعلومات المؤيدة والمعارضة للحلول المقترحة .

وعلى ذلك فسوف يتم ترتيب قضايا الإنفتاح الإقتصادى حسب تكراراتها فى كل صحيفة من صحف الدراسة على حدة ، على أساس أن القضية التى حصلت على تكرار أكبر توضع فى المرتبة الأولى ثم القضية التى حصلت على تكرارات أقل فى المرتبة الثانية وهكذا .

والتعرف على عوامل الإتفاق والإختلاف فى ترتيب هذه الصحف لقضايا الإنفتاح الإقتصادى ، وبصورة مجملة التعرف على الأجندة المركبة لصحف الدراسة ، والمقارنة بينها لمعرفة أوجه الإتفاق والإختلاف ، وهو ما ستوضحه الدراسة التحليلية .

ثانياً - الإعتماد المتبادل بين الجمهور ووسائل الإعلام والمجتمع : (١)

Adependency Theory of Audience - Media society Relations

يركز نموذج الإعتماد المتبادل الذى وضعه « ديفلير » عام ١٩٧٦ على الظروف البنائية للمجتمع والتى تتحكم فى درجة التأثيرات التى تحدثها أجهزة الإعلام ، وفى هذا النموذج ينظر إلى أجهزة الإعلام على أنها تعمل أساسا فى ظل عمليات : إستقرار وتغير وصراع ، على المستوى المجتمعى والجماعة الفرعية والفرد .

والفكرة الأساسية التى يعبر عنها النموذج تتمثل فى أن أفراد الجمهور فى المجتمعات الحديثة يتجهون للإعتماد على المعلومات التى تبثها أجهزة الإعلام لتكوين معارفهم وتوجهاتهم إزاء ما يحدث فى مجتمعهم الخاص ، ويتوقف نوع وحجم هذا الإعتماد وعلى طبيعة الأوضاع والظروف البنائية السائدة فى المجتمع ، وبدرجة أساسية على مدى تعرض المجتمع للتغير ، والإستقرار ، والصراع . (٢)

وتتأثر نظم وسائل الإتصال الجماهيرى فى صياغة رسائلها الإتصالية ، وتحديد أهدافها بخصائص جمهور المتلقين ودرجة إعتماده عليها ، كما أنها فى نفس الوقت تؤثر فى هذا الجمهور بدورها فى دعم المعرفة والمشاعر الوجدانية والسلوك الإجتماعى لهذا الجمهور .

وفى نفس الوقت فإن النظم الإجتماعية السائدة فى المجتمع (سياسية / إقتصادية / إجتماعية) كما تتأثر بخصائص أفراد المجتمع - الذين يشكلون جمهور المتلقين بالنسبة لوسائل الإتصال الجماهيرى - فإنها

---

(1) Melvin L.Defluer , Sandra Ball Rakeach , Theories of Mass Cammunication , (New York , Landan , Langman 1975) p.2 61 - 279

(٢) عبد الفتاح عبد النبى . تكنولوجيا الإتصال والثقافة (القاهرة ، العربى للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٩٠) ص ٥١ ، ٥٢

أيضا تستهدف هؤلاء الأفراد بدورها فى تحقيق التآلف مع هذه النظم والتوحد مع إتجاهاتها وأهدافها ، وتستخدم فى نفس الوقت وسائل الإتصال الجماهيرى فى تحقيق هذه الوظائف والأدوار ، وبذلك تلتقى كل من نظم وسائل الإتصال الجماهيرى والنظم الإجتماعية فى إتجاهها نحو أفراد المجتمع ، متأثرين بهم ومؤثرين فيهم فى نفس الوقت .(١)

* فالعلاقة بين وسائل الإتصال الجماهيرى وبين الأنظمة الإجتماعية تتسم بنوع من الإعتماد المتبادل فكلاهما يعتمد على الآخر فى تحقيق أهدافه ، ففى المجتمعات الحديثة لا يمكن للنظام السياسى أن يعتمد على الإتصال الشخصى فى الوصول إلى ملايين الأفراد ، وآلاف الجماعات والمنظمات لإبلاغها وإقناعها بالأهداف السياسية التى يسعى النظام السياسى إلى تحقيقها ، ذلك أن وسائل الإعلام الجماهيرية تسيطر على المعلومات والموارد الإتصالية التى يحتاجها النظام السياسى أوالنشاط الإقتصادى أو الأنظمة الإجتماعية الأخرى لكى تؤدى وظائفها بفاعلية وكفاءة .

كما أن وسائل الإتصال الجماهيرى تعتمد على الموارد التى يسيطر عليها النظام السياسى والإقتصادى أو الأنظمة الإجتماعية الأخرى لكى تؤدى وظائفها بكفاءة وفاعلية .

فعلى سبيل المثال فإن النظام الإقتصادى داخل أى مجتمع يعتمد على الموارد المتاحة لوسائل الإتصال الجماهيرى فى دعم الفلسفة الإقتصادية التى يعتنقها النظام الإقتصادى (٢) داخل المجتمع ، ففى المجتمعات الشيوعية مثلا تصبح وسائل الإتصال الجماهيرية أداة هامة لترسيخ ودعم فلسفة الملكية العامة التى يقوم عليها النظام الإقتصادى الشيوعى ، وحمل الجماهير على تأييد فلسفة الملكية العامة ، وكبت الدعوات المناهضة لهذه الفلسفة .

أما فى المجتمعات الرأسمالية : فإن ترسيخ قيم الملكية الخاصة وحرية النشاط الإقتصادى للأفراد تصبح أمرا حيويا لإستقرار النظام الإقتصادى ، وليس هناك أقدر من وسائل الإعلام الجماهيرية على القيام بهذه المهام ، بالإضافة إلى إقامة روابط بين المنتج أو البائع وبين المستهلك ، وحفزالمستهلك على شراء هذه المنتجات السلعية التى تقوم الشركات الخاصة بإنتاجها .

وفى العديد من دول العالم الثالث التى عبر فترات متباينة من تاريخها تحولت من نظام إقتصادى إلى آخر ، نجد أن وسائل الإعلام الجماهيرية قادت الحملات الأولى لإسقاط نظام إقتصادى والدعوة لنظام آخر ، بل إن وسائل الإعلام الجماهيرية تستخدم فى الدول الصناعية الكبرى والشيوعية والنامية على السواء لمؤازرة صناع القرارات الإقتصادية فيما يتخذونه من قرارات ذات أهمية للنظام الإقتصادى السائد .

(١) محمد عبد الحميد . المرجع السابق ، ص ١٥٤

(٢) حمدى حسن .مقدمة فى دراسة وسائل وأساليب الإتصال ، ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٨٧م ، ص١٢٥

وبالنسبة لوسائل الإعلام فإنها بدورها تعتمد على النظام الإقتصادى ، وأبرز مثال على ذلك : إيرادات وسائل الإعلام من عائدات الإعلانات والتى أصبحت تشكل المورد الإقتصادى الأساسى للنسبة الكبرى من وسائل الإعلام الجماهيرية فى دول العالم المختلفة . (١)

- وسائل الإعلام والنظام السياسى :

يعتمد النظام السياسى فى كل دول العالم إعتماد كبيرا على وسائل الإعلام الجماهيرية لتحقيق أهدافه ، وهى أهداف تنطوى على دعم قيم ومبادئ النظام السياسى على اختلافها والتوعية والمشاركة السياسية والتعبئة للقيام بالأنشطة الفردية مثل خوض المعارك أو المشاركة فى الإنتخابات العامة ، أما وسائل الإعلام الجماهيرية فإنها تعتمد بالضرورة على النظام السياسى فى التشريعات التى تحكم عمل هذه الوسائل ، بالإضافة إلى حقها فى حرية التعبير ، والحق فى القيام بأدوار إجتماعية معينة ، كأدوار المراقبة ، ودور المحقق ، كما أنه يساعد وسائل الإعلام فى منحها حقوقا دستورية وقانونية للعمل كنظام للمعلومات ، على أساس أن وسائل الإعلام ضرورية لإرشاد المجتمع الديمقراطى ، وأن حرمانها من هذا سوف يجعل إستقرار النظام السياسى ومصلحته الإقتصادية معرضة للخطر . (٢)

- وسائل الإعلام والأنظمة الإجتماعية الأخرى :

ترتبط وسائل الإعلام بجميع الأنظمة الإجتماعية الأخرى فى المجتمع بعلاقة متبادلة ، إلا أن هذه العلاقة تتسم بعدم التوازن ، فالأنظمة الإجتماعية مثل الأسرة ، والتعليم والدين وغيرها تعتمد على المعلومات التى تتيحها وسائل الإعلام أكثر مما تعتمد وسائل الإعلام على هذه الأنظمة ، فالنظام الأسرى يعتمد مثلا على وسائل الإعلام فى دعم القيم الأسرية بإعتباره نوعا من حماية الأسرة .. أما وسائل الإعلام فلا تعتمد على النظام الأسرى إلا فيما يقرر أفرادها من التعرض لوسائل الإعلام وما تحتوى عليه ، ومن الطبيعى أن تختلف درجة اعتماد وسائل الإعلام على الأنظمة الإجتماعية الأخرى تبعاً لأهمية النظام الإجتماعى داخل المجتمع . (٣)

- الإعتماد المتبادل بين الأفراد ونظم وسائل الإعلام :

يعتبر إعتماد الفرد المكثف على معلومات وسائل الإعلام سمة تميز المجتمعات المتحضرة لفهم العالم الإجتماعى المحيط والقيام بالسلوك الإجتماعى بشكل ذى معنى ، بالإضافة إلى الهروب إلى عالم الخيال والمتعة من مشكلات ومؤثرات الحياة اليومية .

وكلما إزدادت الحاجة إلى وسائل الإعلام ، وبالتالى زاد الإعتماد ، زاد الإحتمال أن تغير المعلومات من معارف الجمهور ومشاعره وسلوكه . (٤)

---

(١) حمدى حسن ، السابق نفسه ، ص ١٢٦

(٢) ملفين ل.د يفلير ، ساندرابول - روكيتش ، نظريات وسائل الإعلام ، ترجمة كمال عبد الرؤوف ، ط٥ (القاهرة - الدار الدولية للنشر والتوزيع ، ١٩٩٢م) ص ٤١٧

(٣) د / حمدى حسن ، المرجع السابق ، ص ١٢٧

(4) Melvin L.Defleur et al , op.cit , p 261

وكلما زاد إتجاه المجتمع نحو الصناعة والتحضر ، زاد إعتماد الفرد على معلومات وسائل الإعلام ، وكلما زادت درجة التغيير أو الصراع فى المجتمع زاد إعتماد الفرد على معلومات وسائل الإعلام [١] ، وأنواع علاقات الإعتماد التى ينشئها الأفراد على وسائل الإعلام هى:الفهم والتوجيه والتسلية فالمخلوقات البشرية مدفوعة لفهم أنفسها وبيئاتها الإجتماعية ، وهى تستخدم هذا الفهم فى توجيه أعمالها وتفاعلاتها المتبادلة مع الآخرين ، وتعتبر التسلية هدفا جوهريا على حد سواء ، فهى لكل المجتمعات ، وهى أكثر من مجرد وسيلة تهرب أو تخلص من التوتر ، كما أنها أيضا وسيلة لكى نصبح إجتماعيين نتعلم الأدوار والقواعد والقيم بالتسلية مع الآخرين . [٢]

ولخص الدكتور بسيونى إبراهيم حمادة « نظرية الإعتماد المتبادل» على النحو التالى : (٣)

« إن قدرة وسائل الإعلام على تحقيق قدر أكبر من التأثير المعرفى والعاطفى والسلوكى سوف يزداد عندما تقوم هذه الوسائل بوظائف نقل المعلومات بشكل متميز مكثف ، وهذا الإحتمال سوف تزيد قوته فى حالة تواجد عدم إستقرار بنائى فى المجتمع بسبب الصراع والتغيير ، وبالإضافة إلى ذلك فإن فكرة تغيير سلوك ومعارف ووجدان الجمهور يمكن أن تصبح تأثيرا مرتدا لتغيير كل من المجتمع ووسائل الإعلام ، وهذا هو المعنى بالعلاقة الثلاثية بين وسائل الإعلام والجمهور والمجتمع »

و تتضمن هذه النظرية ثلاثة أنواع من التأثيرات هى :

١ - تأثيرات معرفية مثل : خلق أو إزالة الغموض ، وبلورة الإتجاهات وتحديد الأولويات ، وزيادة نظم المعتقدات عند الناس ، وتطوير القيم .

٢ - مؤثرات نفسية أو إيحائية مثل : خلق الخوف ، والقلق ، وتزايد أو تناقص الروح المعنوية (الإغتراب)

٣ - مؤثرات سلوكية مثل تنشيط أو تهدئة إثارة القضايا أو حلولها ، تقديم أساليب العمل والتصرف فى المواقف المختلفة ، وإحداث السلوك الخيرى .. إلخ (٤)

أولا : التأثيرات المعرفية :

ويشير هذا المفهوم إلى التأثيرات العقلية ، وتتمثل أهم التأثيرات المعرفية فى الأنواع الآتية :

١ - **إزالة الغموض** : والغموض عادة ما يحدث لأن الناس يفتقدون المعلومات الكافية لفهم معنى الحدث ، فهو مشكلة نقص معلومات أو تناقصها مما يجعل الفرد غير قادر على تفسير الأحداث بشكل ملائم ، لذلك تزداد رغبة الفرد فى السعى إلى المعلومات لإزالة هذا الغموض ، وفى كثير من الحالات فإن المصدر الوحيد هو وسائل الإعلام .

(1) frderick williams , the New Cammunication , (California , wodsworth puhlishing Campany, 1984) p.282

(٢) ملفين ل. ديفلير وآخرون . نظريات وسائل الإعلام ، ترجمة كمال عبد الرؤوف ، مرجع سابق ، ص ٤١٨.

(٣) بسيونى إبراهيم حمادة . وسائل الإعلام والسياسة ، دراسة فى ترتيب الاولويات، د ط " القاهرة " مكتبة نهضة الشرق، ١٩٩٦، ص ٢٥٠

(٤) عبد الفتاح عبد النبى . تكنولوجيا الإتصال والثقافة ، مرجع سابق ، ص٥٢، ٥٣ .

٢ - أما التأثير المعرفى الأهم لوسائل الإعلام ، فهو وضع الأجندة ، وقد إفترض ماكوم ، وشو Mccombs and show » أول من درسا وضع الأجندة « أنه عندما تركز رسائل الإعلام على حدث معين فإنها تدفع الجمهور للنظر إلى هذا الحدث بإعتباره هاما ، وبذلك فإن وسائل الإعلام تخبرنا بالشئون السياسية ، وتؤثر فى إدراكنا للأهمية النسبية التى تمنحها لهذه القضايا .

٣ - أما التأثير المعرفى الثالث فهو زيادة نظم المعتقدات عند الناس ، وقد إستخدام «كولى » Cooly منذ فترة طويلة مصطلح « توسيع » إشارة إلى أن نظم المعرفة والمعتقدات عند الناس تتسع لأنهم يعرفون الكثير من وسائل الإعلام عند أناس آخرين ، وأماكن أخرى وأشياء أخرى .

٤ - يتعلق التأثير المعرفى الأخير بالقيم ، وهى تلك المعتقدات التى يعتنقها الناس من غايات أساسية فى حياتهم مثل المساواة ، والحرية ، أو عن أنماط مفضلة من السلوك مثل التسامح ، والأمانة ، وفى حالات نادرة نتوقع لوسائل الإعلام أن تغير من هذه المعتقدات . (١)

ثانيا :- التأثيرات الوجدانية لوسائل الإعلام :

إن التأثير العاطفى الأساسى لوسائل الإعلام يتمثل فى الآتى :

١ - يصبح الفرد من خلال مشاهدة التليفزيون أقل حساسية للعنف .

٢ - يؤدى مضمون وسائل الإعلام إلى زيادة المخاوف والقلق عن أجزاء المجتمع .

٣ - يمكن أن تحدث وسائل الإعلام بعض التغييرات فى المعنويات ومنها الإغتراب نحو المجتمع .

ومن الفروض الخاصة بهذه النوعية من التأثيرات : أن التعرض للمواد السياسية ذات التدعيم الإيجابى سوف تزيد من الثقة السياسية ، والتأييد ، وأن التعرض للمواد السياسية ذات التدعيم السلبى سوف تؤدى إلى القلق السياسى وعدم الثقة السياسية وعدم التأييد . (٢)

ثالثاً : التأثيرات السلوكية :

من أهم التأثيرات السلوكية الحركة أو الفعل أو فقدان الرغبة فى الحركة أو الفعل ، وهى نتاج التأثيرات المعرفية والوجدانية ، على سبيل المثال : قد يعرف الفرد قضية ما ويكون إتجاها نحوها ، وبناء على هذا الإتجاه يشعر بالرغبة فى القيام بتصرف ما ، وبمجرد أن تتكون هذه الرغبة فإنها تترجم إلى حركة .

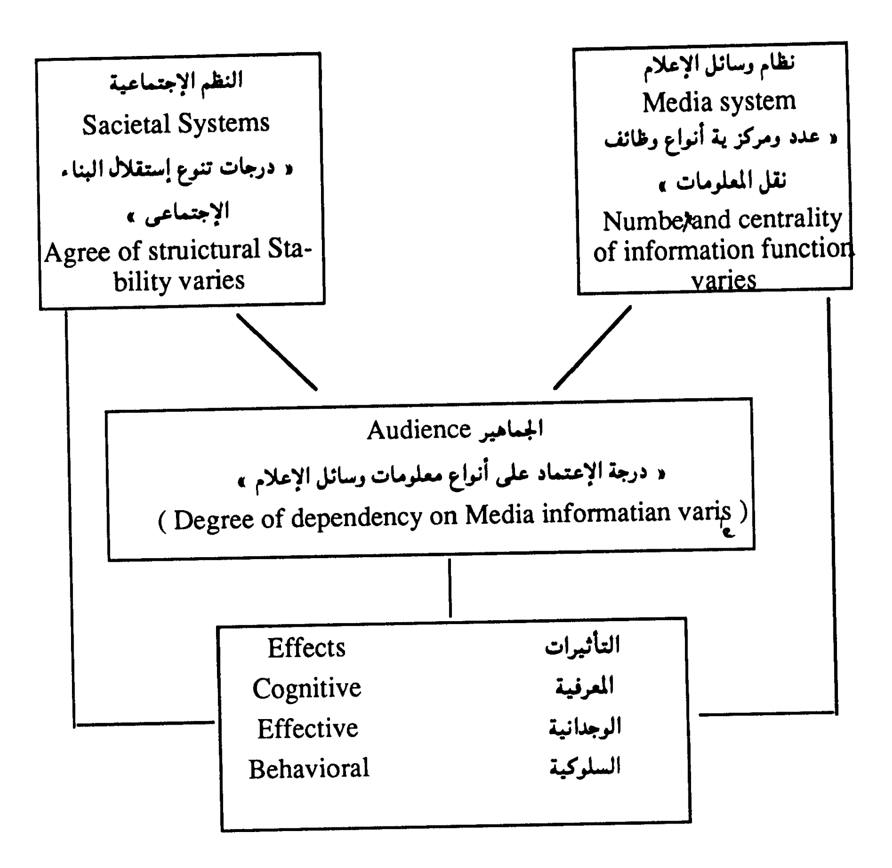
والشكل التالى يوضح العلاقات المتبادلة بين وسائل الإعلام والجمهور والمجتمع :

---

(١) بسيونى إبراهيم حمادة . وسائل الإعلام والسياسة ، مرجع سابق ،ص. ٢٥-٢٥٣.
(٢) المرجع السابق نفسه ، ص٢٥٤ .







"نموزج الاعتماد المتبادل بين وسائل الإعلام والجمهور والمجتمع" (١)

(١) المرجع نفسه ، ص ٢٥٩ ،
وانظر

1 - Melvin, L . Deflur , et al , op . cit . p 243
2 - Denis McQuail and sven Windahl , (Camnunication Models : or the Study of Mass Cammunications) , (p.65)

وفى النهاية يمكن القول بأن أحد عناصر القوة فى هذه النظرية أنها شاملة حيث تقدم نظرة كلية للعلاقة بين الإتصال والرأى العام ، وتتجنب الأسئلة البسيطة عما إذا كانت وسائل الإعلام لها تأثير كبير على المجتمع ، وتفترض نوعية معينة من التأثيرات .

وفى ظل هذه النظرية تلتقى كل من نظم وسائل الإتصال الجماهيرى ،والنظم الإجتماعية فى اتجاهها نحو أفراد المجتمع متأثرين بهم ومؤثرين فيهم ، وفى نفس الوقت فا من خصائص نظم وسائل الإتصال الجماهيرى ووظائفها وسياستها الإتصالية تتأثر أيضا بالنظم الإجتماعية السائدة فى المجتمع ، بتأثير السياق الإجتماعى الكلى الذى يشمل :

- البناء الثقافى الأساسى المادى / الرموز / القيم / الأعراف
- التفاعل الإجتماعى : الإتفاق / الصراع / التكيف / التغير
- البناء الإجتماعى : الجماعات / الأدوار / المعايير / الضبط الإجتماعى / المراكز (١)

وتقوم وسائل الإتصال الجماهيرى بصياغة رسائلها إلى جمهور المتلقين والتى تستهدف تشكيل الحقائق الإجتماعية وتعتمد فى تحقيق تأثيراتها المعرفية والوجدانية والسلوكية على مدى إعتماد هذا الجمهور على وسائل الإتصال الجماهيرى .

وبالنظر إلى علاقة التأثير والتأثر بين نظم وسائل الإتصال الجماهيرى ، والنظم الإجتماعية ، وجمهور المتلقين ، فإن الأمر يتطلب دراسة الظروف الإقتصادية التى مربها المجتمع المصرى لمعرفة مدى تأثر هذه الظروف بإتجاه النظام السياسى ، وتأثير هذه الإتجاه على تناول الصحيفة لقضايا الإنفتاح الإقتصادى ،

وهذا ما ستحاول هذه الدراسة الإجابة عليه فى الفصول القادمة .

١- د/ محمد عبد الحميد ، الاتصال فى مجال الإبداع الفنى ، مرجع سابق ، ص ١٥٤، ١٥٥ .



الفصل الثانى

"الإنفتاح الإقتصادى وآثاره على المجتمع المصرى "

يتناول هذا الفصل التغيرات التى طرأت على الإقتصاد المصرى قبل الإنفتاح، والظروف التى دعت مصر إلى الأخذ بهذه السياسة الإقتصادية الجديدة، والمقصود بالإنفتاح الإقتصادى ، وأهدافه ، إجراءات الإنفتاح الإقتصادى أو العلامات البارزة على طريق الإنفتاح الإقتصادى وتشمل :

أ- القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ معدلا بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ الخاص باستثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة، والمناقشات التى دارت حول هذا القانون .

ب - القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ للإستيراد والتصدير وآثاره .

جـ - قانون النقد الأجنبى رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ .

د- نظام الإستيراد بدون تحويل عملة .

هـ - إعادة تنظيم القطاع العام .

كما يتناول هذا الفصل أيضا إيجابيات الإنفتاح الإقتصادى وبعض الإنتقادات الموجهةلهذه السياسة الإقتصادية الجديدة .

تمهيد :

منذ بدأ التفكير فى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية فى مصر فى فترة مابعد الحرب العالمية الثانية ، إرتبطت تدابير الحكومة وإجراءاتها فى هذا الشأن بقضايا الإستثمارات الأجنبية وتشجيعها ، فصدرت عدة قوانين توصى بضرورة الإنتفاع بروؤس الأموال المصرية والأجنبية فى مشروعات التنمية الإقتصادية .

ثم كانت الخطوة الأولى على طريق الإنفتاح هى إصدار القانون ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ لتشجيع الإستثمار الأجنبى فى مشروعات التنمية الإقتصادية فى القطاعات الهامة مثل الصناعة والتعدين والطاقة .. الخ

وهو أول تشريع مصرى صدر فى هذا القرن ، واقتصرت أحكامة على " معاملة المال الأجنبى الوافد إلى مصر بغرض الإستثمار فى مشروعات التنمية الإقتصادية "

وقد اشتمل على عدة تيسيرات تتلخص فيما يلى :

١- تحويل نسبة لاتتجاوز ١٠٪ من الربح الناتج عن استثمار ما وفر من مال أجنبى فى مشروعات التنمية الإقتصادية .

٢ - تحويل الأصل المستورد نقدا أو عينا وذلك بعد مضى خمس سنوات على وروده إلى مصر وبما لايتجاوز خمس القيمة المسجل بها .

٣ - تحويل حصة لاتتجاوز النصف من الأجور ، أو المرتبات ،أو المكافآت ،التى يحصل عليها الخبراء ورؤساء العمال الأجانب الذين يستقدمون من الخارج للعمل فى مشروعات التنمية .

وقد صدر هذا القانون فى ظروف غير مواتية لإجتذاب رؤس الأموال الأجنبية، فدول أوربا جميعها ، كانت تتطلع إلى مزيد من الإستثمارات الأجنبية، ولاتجد أمامها غير الولايات المتحدة الأمريكية التى أمدتها بأموال كثيرة ضمن مشروع(مارشال الشهير) كما أن دول أوربا صاحبة المستعمرات كانت لا تزال تحتفظ بها ومن ثم حرصت على أن تبدأ بمد تلك المستعمرات ، بما قد يتوافر لديها من مال فائض قبل أن تفكر فى استثماره فى بلدان أخرى (١)

أضف إلى ذلك أن المزايا التى منحها هذا القانون ، لم يكن فيها من الإغراءات مما قد يغرى المستثمرين الأجانب لإستثمار أموالهم فى مصر ، حيث عاجلته الأحداث وقضت عليه فى مهده ولا سيما بعد أن تخلت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ومن ورائهما البنك الدولى عن تمويل مشروع السد العالى ثم تبع ذلك تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثى وفرض الحراسات على الأموال البريطانية والفرنسية والبلجيكية ، فلم يكن المناخ السياسى والإقتصادى مناسبا لكى يقبل المستثمر الأجنبى على المخاطرات .(٢)

ولقد عدل هذا القانون " ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ " بالقانون رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٥٤ لجعله أكثر جاذبية و إغراء لرأس المال الأجنبى

١- محمد على رفعت ، السيناريو المصرى للإنفتاح الإقتصادى ، "الأهرام الإقتصادى" ، العدد ٦٧٥ ديسمبر١٩٨١،صـ١٦

٢- فاروق نظهر ، الإنفتاح الإقتصادى : التطور والآثار الإقتصادية، المؤتمر العلمى السنوى الثانى حول الإنفتاح الإقتصادى بين الانتاج والإستهلاك " كلية التجارة ، جامعة المنصورة ٢٦/٢٤ إبريل ١٩٨٢" صـ٨١ . ٨٢

وفى عام ١٩٦٠ صدر القرار الجمهورى رقم ١٤٣٢ لسنة ١٩٦٠ بإعادة تشكيل لجنة استثمار المال الأجنبى .

كما صدر بعد الوحدة مع سوريا قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٠٨ لسنة ١٩٦٠ وعدل فى العام التالى بالقرار رقم ٤٣٧ لسنة ١٩٦١ حيث أوجب موافقة رئيس الجمهورية لتتمتع رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة فى الجمهورية ، بالمزايا المنصوص عليها فى القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ (١)

وأعقب ذلك صدور الميثاق الوطنى فى ٢١ مايو سنة ١٩٦٢، والذى تطرق إلى رأس المال الأجنبى فى عدة نقاط أهمها :

١- أن رأس المال الأجنبى ودوره فى الإستثمار المحلى أمر يمكن الإستطراد إليه فى هذه المرحلة .

٢- أن رأس المال الأجنبى تحيط به فى نظر بعض الدول المتخلفة ، خصوصا تلك التى كانت مستعمرات فيما مضى ، سحبا من الشكوك والريب المظلمة .

٣- أن سيادة الشعب على أرضه واستعادته لمقدرات أموره تمكنه من أن يضع الحدود التى يستطيع فى ظلالها أن يسمح لرأس المال الأجنبى بالعمل فى بلاده

٤- أن التطور الوطنى انطلاقا مماسبق يقبل كل المعونات الأجنبية غير المشروطة التى تساعده على تحقيق أهدافه ، وهو يقبلها بكل عرفان صادق لمقدميها مهما كانت ألوان أعلامهم

٥- أن قبول استثمارات أجنبية معناه القبول باشتراك أجنبى فى إدارتها ، ومعناه القبول بتحويل جزء من أرباحها سنويا إلى غير حد إلى المستثمرين ، وذلك يجب أن لايترك على إطلاقه . (٢)

وبعد عامين من إعلانه حاولت الدولة بث الطمأنينة فى قلوب المستثمرين الأجانب بصدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء البنك العربى الإفريقى حيث تم الترخيص بإنشائه لوزارة المالية والصناعة بدولة الكويت ، بالمشاركة مع المؤسسة العامة للبنوك فى مصر

وكان الهدف من إصدار هذا القانون دفع رأس المال المصرى إلى مشاركة رأس المال الأجنبى والعربى فى الإستثمار فى مشروعات اقتصادية خارج مصر فى إفريقيا والبلاد العربية ، أى لم يقصد من وراء جذب رؤوس أموال أجنبية للإستثمار فيه ، ولكن أغلب الظن أن الحكومة حاولت أن تظهر للرأى العام المحلى والعالمى أنه لاخوف من الإستثمار فى مصر ، بدليل أن مصر تشارك فى استثمارات تتم فى البلاد الإفريقية والعربية ، ومع ذلك لم يتجه أى من رؤوس الأموال الأجنبية إلى مصر (٣)

ثم صدر القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٦، المتعلق بإقامة منطقة حرة فى بور سعيدمتضمنا الحديث عن

١- جوده عبد الخالق . محرر، الإنفتاح : الجذور ..والحصاد ..والمستقبل (د .ط) القاهرة ، المركز العربى للبحث والنشر، ١٩٨٢، صـ٣٦

٢- جمال عبد الناصر . مشروع الميثاق ، (القاهرة ، مصلحة الإستعلامات ، مايو سنة ١٩٦٢) صـ٨٣

٣- فاروق نظير ، الإنفتاح الإقتصادى : التطور والآثار الإقتصادية ، مرجع سابق صـ٨٤ ، ٨٥

رأس المال الأجنبى الذى يستثمر فى المنطقة الحرة مع تقرير ضمانات ضد التأميم ولكن هذا القنون لم يقدر له أن يطبق بسبب حرب يونيو ١٩٦٧ والظروف التى أعقبتها . (١)

مماسبق يتضح أنه كانت هناك جذور لسياسة الإنفتاح الإقتصادى سبقت قانون استثمار رأس المال المصرى والعربى والأجنبى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وهو البداية الحقيقية لهذه السياسة الإقتصادية الجديدة ، وتجربة البنك العربى الإفريقى خير دليل على اتجاه قيادة الثورة منذ البداية إلى الإستفادة بروؤس الأموال الأجنبية والعربية ، إلا أن ظروف أوربا وأمريكا لإحياء انعاش الإقتصاد الأوربى بعد الحرب العالمية الثانية ، وكذلك خوف هذه البلاد من ثورات المنطقة التى كانت نواتها مصر ، قد حالت دون تنفيذ مثل هذه السياسات .

العوامل التى دفعت مصر إلى الأخذ بسياسة الإنفتاح الإقتصادى :

كانت مصر قد عانت من ظروف سياسية صعبة وأوضاع اقتصادية غير مريحة ، لذلك كان عليها أن تسعى لمحاولة انتشال اقتصادها من الحالة التى وصل إليها ، فقدا دخلت مصر عقد السبعنيات وهى محملة بخسائر جسيمة نتيجة لحرب يونيو سنة ١٩٦٧ ، وهذه الخسائر تمثل بعضها فيما يلى :

١- فقدت مصر شبه جزيرة سيناء ، وما بها من ثروات طبيعية خصوصا البترول الذى كان ينتج فى سيناء بما يعادل ضعف إنتاج البلاد .

٢- أغلقت قناة السويس ، وضاعت كل ماتأتى به من حصيلة هامة للنقد الأجنبى ،كما تأثرت حركة السياحة وتعرضت مواردها للنضوب نتيجة لتعرض المنطقة لحالة اللاسلم واللاحرب ، التى سادت خلال هذه الفترة (٢)

٣- عانت مصر خلال هذه الفترة من الإحتلال العسكرى ومن ركود متوسط الدخل ومن عجز مستديم فى ميزان المدفوعات ، بينما كانت أسس البنيان الإقتصادى فى حالة يرثى لها ولم تكن هناك أية بادرة أمل فى تدفق المعونات الأجنبية أو الإستثمارات الخاصة الأجنبية .

لم يكن إذن بديل فى عام ١٩٧٠ أمام مصر إلا اتباع سياسة الوفاق مع الغرب ، وإلى سياسة الحرية الإقتصادية فى الداخل الأمر الذى يتيح لمصر من جديد الإفادة من رؤوس الأموال ، والمعرفة الفنية الغربية بل وقد يشكل الفرصة الوحيدة المتاحة أمام مصر لاستعادة أراضيها المحتلة (٣) .

وبدأ ذلك باجتماع مجلس إدارة اتحاد الصناعات فى يناير سنة ١٩٧٠ المناقشة خطة جديدة لتشجيع القطاع الخاص فى الصناعة ، وطالب المجلس بتعديل قانون الصناعة بما يتيح لرؤوس الأموال الأجنبية الإستثمار فى المشروعات الصناعية المقصورة على رأس المال الوطنى (٤)

وصدر فى سبتمبر سنة ١٩٧١ قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٥ لسنة ١٩٧١ فى شأن استثمار رأس المال العربى والأجنبى ، وإنشاء الهيئة العامة لإستثمار المال العربى والمناطق الحرة للإشراف على تنفيذه وتضمن عدة مبادئ أهمها :

---

١ - **جودة عبد الخالق** / محرر ، الإنفتاح : الجذور .. والحصاد ..والمستقبل ، مرجع سابق صـ٣٥

٢- **رمزى ذكى** ، دراسات فى أزمة مصر الإقتصادية مع استراتيجية مقترحة للإقتصاد المصرى فى المرحلة القادمة ، ط١"القاهرة ، مكتبة مدبولى" ، ١٩٨٣ ، صـ ٢٤٤ .

٣- **جلال أحمد أمين** ، التحول إلى الإنفتاح : العوامل الخارجية ، فى جودة عبد الخالق / محرر ، الإنفتاح : الجذور .. الحصاد .. والمستقبل ، مرجع ، صـ٩١ : ٩٥

٤- **فؤاد مرسى** ، هذا الإنفتاح الإقتصادى ط ١ (القاهرة ، دار الثقافة الجديدة،مارس ١٩٧٦) ، صـ ٨ - ١٠ .

١- ألايخضع رأس المال العربى المصرح باستثماره داخل الدولة للتأميم أو المصادرة أو نزع الملكية .

٢- أن تقوم الدولة العربية المشجعة للإستثمار بتقديم النظم والشروط والحدود التى ترى على أساسها إجراء الإستثمارات العربية مع تحديد القطاعات المتاحة لها .

٣- ضمان تحويل الفوائد والأرباح .

٤- تبسيط معاملات السفر والإقامة والإستجابة لطلبات المستثمرين الخاصة بالدخول والإقامة .

٥- أن تحال أية منازعات لهيئة التحكيم التى تتبع الجامعة العربية ...(١)

بذلك يتضح أنه كان الهدف من هذا القانون دعم العلاقات الإقتصادية بين مصر وسائر الدول العربية لإجتذاب رؤوس الأموال لتمويل مشروعات التنمية لصالح شعب مصر ، وتشجيعها للإستثمار فى داخل مصر إذا أحسن إستثماره فى مشروعات تدفع عجلة الإنتاج فى إطار الخطة الإقتصادية والإجتماعية بغية زيادة معدلات التنمية ، وأيضا ضرورة تذليل كافة العقبات التى تعترض إنسياب رؤوس الأموال التى ترغب فى الإستثمار داخل مصر

ونص القانون فى مادته ١٨ أن يتمتع المال الأجنبى غير العربى بذات المزايا والضمانات التى تقررها أحكام هذا القانون بعد موافقة مجلس الوزراء واعتماد رئيس الجمهورية على استثماره فى جمهورية مصر العربية . (٢)

وبالرغم من صدور هذا القانون إلا أنه ولد ميتا و فالظروف الإقتصادية والسياسية والعسكرية لم تكن مناخا مناسبا للأستثمار داخل مصر ، كما أن هناك قصورا فى صياغته ومضمونه .

(كما نصت عليه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤) لذلك لم يكن لصدوره أية آثار اقتصادية إيجابية على الإقتصاد المصرى(٣)

معنى الإنفتاح الإقتصادى وأهدافه :

إن كلمة " الإنفتاح الإقتصادى " لم تظهر فى القاموس السياسى المصرى إلا فى ربيع عام ١٩٧٣ ، فـفى ٢١ إبريل سنة ١٩٧٣ أعلنت الحكومة الجديدة التى أعلن تشكيلها برئاسة الرئيس السادات فى برنامجها أمام مجلس الشعب عن هدف الإنفتاح الإقتصادى لتطوير الإقتصاد ودفع حركة البناء بما يحقق مصالح البلاد .

وشكل مجلس الشعب لجنة برئاسة محمود أبو وافية ،ومصطفى كامل مراد، وضعت برنامجا اقتصاديا كاملا

١- ابراهيم مختار ، البنوك فى مرحلة الإنفتاح الإقتصادى ، اتحاد جمعيات التنمية الإدارية ، مجلة الادارة ، العدد ٢ أكتوبر سنة ١٩٧٤ ، صـــ٨٥

٢- فاروق نظير ، الإنفتاح الإقتصاى : التطور والآثار الإقتصادية ، مرجع سابق صـــ٨٥ ، ٨٦

٣- المرجع السابق نفسه صــــ٨٨

دعت فيه للإنفتاح الإقتصادى ، كما بدأت لجنة الخطة والموازنه بالمجلس برئاسة الدكتور أحمد أبو اسماعيل عملية استقصاء واسعة عن شركات القطاع العام التى حققت خسائر من واقع الموازنه التقديرية لسنتى " ٧١-٧٢، ٧٢-٧٣" (١) .

وفى أعقاب حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ تقرر إلغاء المؤسسات العامة وإنشاء ٢٣ مجلسا للقطاعات تحت إشراف الوزراء رأسا .

ووجه سيلا من الإنتقادات للقطاع العام ، ودعت لجنة الخطة والموازنة ، بمجلس الشعب فى ردها على مشروع الميزانية العامة لعام ١٩٧٤ ، إلى بيع ٤٩٪ من أسهم شركات القطاع العام إلى رأس المال الخاص المصرى والعربى ، وضرورة إعادة فتح البورصة وخلق سوق للأوراق المالية تكون حرة فى تداول الأسهم وإنشاء سوق للصرف الأجنبى (٢)

ولفهم معنى الإنفتاح الإقتصادى وطبيعة هذه السياسة ودلالتها لا بد من الرجوع إلى الوثائق القومية الأساسية وبالذات ورقة أكتوبر .

فلقد جعلت ورقة أكتوبر من الإنفتاح أحد المهام الرئيسية للمجتمع المصرى فى المرحلة القادمة ، وجاء هذا انطلاقا من تشخيص الورقة لمشكلات مصر الإقتصادية،فهى ترى أن عبء الإنفاق العسكرى قد هبط بمعدل النمو فى مصر ٦.٧ ٪ سنويا خلال الفترة من عام ١٩٥٦- ١٩٦٥ إلى أقل من ٥٪ سنويا بعد ذلك

وهى ترى أن استعادة المعدل القديم للنمو يجعلنا " فى أمس الحاجة إلى موارد خارجية " ومن هنا كانت الدعوة للإنفتاح الإقتصادى ، وهى دعوة مبنية على تقدير إحتياجات الإقتصاد المصرى من ناحية والفرص المتاحة للتمويل من ناحية أخرى (٣)

ولا تتمثل فائدة الإنفتاح طبقا لورقة أكتوبر ، فى تزويد مصر بالموارد المالية اللازمة للتنمية فحسب ، بل وأيضا فى تزويدها " بأحدث وسائل التكنولوجيا الحديثة " ولايفوت ورقة أكتوبر أن تؤكد أن " الإنفتاح الذى أعلناه ، هو إنفتاح على العالم كله شرقة وغربه " مع الترحيب " بالإستثمار الأجنبى لما يحمله معه من معرفة تكنولوجية نحتاج إليها (٤)

وقد درج الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء على إصدار بيان مفصل بموقف الإنفتاح الإقتصادى :
" الإنفتاح الإقتصادى : هو سياسة إقتصادية أخذت بها مصر فى السنوات الأخيرة إلى جانب غيرها من السياسات ، بهدف تشجيع وحفز رؤوس الأموال العربية والأجنبية وكذلك المصرية على القيام بتمويل وإنشاء المشروعات الإقتصادية المختلفة التى تحتاج إليها مصر فى ضوء متطلبات الخطط الإقتصادية المصرية، وذلك

١- فؤاد مرسى ، هذا الإنفتاح الإقتصادى ، مرجع سابق ، صـ ١٠

٢- على الجريطلى ، خمسة وعشرون عاما : دراسة تحليلية للسياسات الإقتصادية فى مصر من ٥٢ - ٧٧ (القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٧) صـ ٢٦٥

٣-الإقتصاد المصرى فى ربع قرن " ١٩٥٢ -١٩٧٧ " : دراسة تحليلية للتطورات الهيكلية ، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الثالث للإقتصاديين المصريين " القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٨ " صـ ٣٦٤

٤-الرئيس محمد أنور السادات ، ورقة أكتوبر " القاهرة ، الهيئة العامة للإستعلامات ، إبريل سنة ١٩٧٤ "

بالإضافة إلى تزويد مصر بأحدث ما فى العصر من خبرة وعلم وتكنولوجيا ، واستثمار رؤوس الأموال هذه ليس قاصرا على إنشاء المشروعات الجديدة بل إنه من الممكن أن يساهم فى تحسين وتطوير المشروعات القائمة(١)

ومن خلال التعريف الذى وضعه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، بالإضافة إلى ماحددته ورقة أكتوبر يمكن تحديد أهداف سياسة الإنفتاح الإقتصادى فى الآتى :

أولا : ضرورة تعظيم الإنتاج من خلال استخدام الموارد المتاحة عينية وبشرية ومالية بل وتلك التى يمكن توفيرها فى خدمة الإنسان المصرى .

ثانيا: ضرورة تعبئة الموارد الوطنية (رؤوس الأموال والمدخرات المحلية) لخدمة أغراض التنمية الإنتاجية ، ويعنى ذلك بالتبعية تشجيع القطاع الخاص على المشاركة فى مشروعات التنمية الإقتصادية والإجتماعية .

ثالثا : ضرورة تعبئة الموارد الممكن استقطابها من العالم العربى والأجنبى .

رابعا : ضرورة الإنفتاح على التقدم العلمى والتكنولوجى فى العالم الخارجى وعلى الأخص أمريكا وأوربا الغربية ، وتعويض التخلف الذى أصاب النشاط الإنتاجى الصناعى والزراعى فى مصر بوجه خاص ، خلال فترات التحول والصمود والتقشف ، وبذلك تتحقق الجودة فى المنتجات والوفرة فى الإنتاج .

خامسا : ضرورة الإنفتاح على المدارس الفكرية المتقدمة فى علوم الإدارة ونظم المعلومات وغيرها من مستحدثات العصر ، حتى ترتفع الكفاية الإدارية للأجهزة القائمة على إدارة الإقتصاد المصرى .

سادسا : تحقيق التوازن فى العلاقات الإقتصادية مع العالم الخارجى ، أملا فى تصحيح الخلل الذى أصاب الموازين القومية (الميزان التجارى ، وميزان المدفوعات، والموازنة العامة للدولة) (١)

وبذلك يتضح أن الإنفتاح الإقتصادى وسيلة لغاية وليس غاية فى ذاته ، فالإنفتاح الإقتصادى هو وسيلة لتحقيق التنمية الإقتصادية،وقد قصد به فى ورقة أكتوبر أن يكون أداة للحصول على الموارد المالية والتكنولوجيا من الخارج ، كما أنه لايمكن أن يكون منقطع الصلة بالأوضاع الداخلية للإقتصاد القومى ، إذ لابد أن يواكب هذا الإنفتاح على الأقل بعد مرحلة معينة تغيرات فى هذه الأوضاع الداخلية ، إن تأثير الإنفتاح الإقتصادى على الإقتصاد المصرى لايقف عند حد علاقة هذا الإقتصاد بالخارج " فى شكل تدفق رأس المال والتكنولوجيا والسلع المختلفة ، بل لابد أن ينسحب إلى مجمل الأوضاع الداخلية للإقتصاد المصرى .

إجراءات الإنفتاح الإقتصادى:

تمثلت سياسة الإنفتاح الإقتصادى فى عدة خطوات من أهمها :

١- جودة عبد الخالق / محرر ، الإنفتاح : الجذور و الحصاد .. والمستقبل ، مرجع سابق ، صـــ ٢٩

٢ - عبد العزيز حجازى ، الإنفتاح الإقتصادى بين الأهداف ، الإنجاز ، آمال الجماهير ، المؤتمر العلمى السنوى الثانى حول الإنفتاح الإقتصادى بين الانتاج والاستهلاك " كلية التجارة ، جامعة المنصورة ٢٤/ ٢٦ إبريل ١٩٨٢ " صـــ ١٢، ١٣



(أ) القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ :

بعد صدور القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ الخاص باستثمار المال العربى والمناطق الحرة، وقد حالت الظروف الإقتصادية والسياسية والعسكرية وبعض أوجه القصور فى صياغة مضمونه دون أن يكون له آثار إقتصادية إيجابية على الإقتصاد المصرى ، فقد صدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، فى شأن إستثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة ، وقد راعى المبادئ التالية :

أولا : ضمان تحقيق مصلحة مشتركة للإقتصاد الوطنى والمستثمر العربى والأجنبى .

ثانيا : إفساح المجال لمشاركة رأس المال الوطنى العام والخاص مع رؤوس الأموال العربية والأجنبية .

ثالثا : تهيئة المناخ المناسب لتسهيل انتقال رؤوس الأموال العربية .

رابعا : تهيئة المناخ المناسب لقيام مركز مالى ونقدى فى جمهورية مصر العربية يتمشى واحتياجات المنطقة العربية لهذا النوع من النشاط ، ويساعد على توفير فرص توظيف الأموال العربية فى المنطقة العربية ذاتها .

خامسا : تقديم ضمانات كافية ضد المخاطر غير التجارية ، وحوافز مناسبة لتشجيع الإستثمار .

سادسا : تخطى المعوقات الإدارية والإجرائية التى تؤثر فى حجم الإستثمار .

سابعا : منح الأولويات للمشروعات التى تساعد على زيادة موارد البلاد من العملات الأجنبية ، وكذلك المشروعات التى تجلب معها تكنولوجيا متقدمة [١]

وقد عدل هذا القانون بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ :

ويهدف هذا القانون إلى تأمين الضمانات القانونية لتحقيق أحد أغراض ما اصطلح على تسميته (بالإنفتاح الإقتصادى) وإزالة معوقات الإستثمار العربى والأجنبى ، وأهم ما ينص علية هذا القانون :

١- فتح باب الإقتصاد المصرى لرأس المال العربى والأجنبى فى شكل استثمار مباشر فى كل المجالات تقريبا ، وعلى وجه التحديد يذكر القانون مجالات التصنيع والتعدين والطاقة والسياحة والنقل وغيرها من المجالات ، واستصلاح الأراضى البور والصحراوية واستزراعها ، والإنتاج الحيوانى ، والثروة المائية ، والإسكان والإمتداد العمرانى ، وشركات الإستثمار ، وبنوك الإستثمار ، وبنوك الأعمال ، وشركات إعادة التأمين والبنوك والتعمير والمقاولات وبيوت الخبرة الفنية . [٢]

٢- بعد فترة طويلة من قصر الأعمال المصرفية على القطاع العام ، تقرر السماح بإنشاء البنوك التجارية وشركات الإستثمار وبنوك الأعمال التى يكون عملها الرئيسى التمويل بالعملات الحرة فى مجال التجارة والإستثمار ، وفى المناطق الحرة متى كانت فروعا لمؤسسات مركزها الرئيسى فى الخارج ، ويسمح القانون

---

١ - فاروق نظير ، الإنفتاح الإقتصادى : التطور والآثار الإقتصادية ، مرجع سابق ، صـ ٨٩

٢- الإقتصاد المصرى فى ربع قرن ٥٢ - ٧٧ ، : دراسة تحليلية للتطورات الهيكلية ، مرجع سابق صـ ٣٦٧



أيضا بتأسيس بنوك مشتركة مع بنوك القطاع العام ، شريطة ألاتقل نسبة رأس المال المصرى عن النصف ، واستثناء من مبدأ المشاركة يجوز أن ينفرد المال العربى بإنشاء بنوك الإستثمار والأعمال التى تتعامل بالعملات الحرة ، وتستثنى البنوك الجديدة من القوانين واللوائح و القرارات المنظمة للرقابة على النقد (١)

٣- إعفاء الأرباح التى تحققها المشروعات التى تنشأ طبقا لهذا القانون من الضريبة على إيرادات القيم المنقولة وملحقاتها، ومن الضريبة العامة على الإيراد ، وذلك كله لمدة خمس سنوات ، ويسرى الإعفاء ولذات المدة على عائد الأرباح التى يعاد استثمارها فى المشروع والإحتياطيات الخاصة ، كما تعفى الأسهم من رسم الدمغة النسبى لمدة خمس سنوات ، وقد يمتد الإعفاء إلى ثمانى سنوات إذا اقتضت ذلك اعتبارات الصالح العام ، كما يكون الإعفاء بالنسبة لمشروعات التعمير وإنشاء المدن الجديدة واستصلاح الأراضى لمدة عشر سنوات يجوز مدها " بقرار من رئيس الجمهورية " ، وإعفاء كافة عناصر الأصول الرأسمالية والمواد وتركيبات البناء المستوردة من كل أو بعض الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم .(٢)

٥- يتيح القانون للمستثمرين مزايا أخرى متنوعة منها :

حقهم فى الإلتجاء للتحكيم فى إطار اتفاقات تسوية المنازعات العربية أو الإتفاقات الثنائية " اتفاقات سويسرا وفرنسا مثلا » أو الإتفاقات الدولية " البنك الدولى " ، دون التقيد بقواعد المرافعات المدنية والتجارية . والنص على عدم خضوع الأموال الأجنبية الواردة للتجميد أو الحراسة أو المصادرة إلا فى حدود القانون .

ومنها أيضا السماح لصاحب الشأن بإعادة تصدير المال المستثمر إلى الخارج أو التصرف فية بموافقة الهيئة بشرط أن يكون قد مضى على وروده خمس سنوات ، وبذات العملة الواردة بها وبسعر الصرف المعمول به وقت التحويل .(٣)

مناقشات حول القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ معدلا بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ :

دارت مناقشات عديدة حول هذا القانون من جانب بعض الخبراء وأساتذة الإقتصاد وكان لهم تحفظات من هؤلاء :

١- عبد القادر شهيب ، الذى يرى أن هذا القانون قد فتح كل أبواب ونوافذ الإقتصاد المصرى أمام رأس المال العربى والأجنبى ، فسمح بالإستثمارات الخاصة المباشرة العربية والأجنبية فى كل مجالات النشاط الإقتصادى وقطاعات الإقتصاد القومى المختلفة بلاإستثناء واحد ، .. وقد أضاف المشروع عبارة " وغيرها

---

١ - على الجريتلى ، خمسة وعشرون عاما : دراسة تحليلية للسياسات الإقتصادية فى مصر من ٥٢ - ٧٧ ، مرجع سابق ، ص ٢٧١ ، ٢٧٢

٢-الإقتصاد المصرى فى ربع قرن من ٥٢ - ١٩٧٧ ، مرجع سابق ، ص ٣٦٨

٣-على الجريتلى ، خمسة وعشرون عاما ، مرجع سابق ، ص ٢٧٤، ٢٧٥

من المجالات " حتى لايفلت مجال واحد من براثن رأس المال الأجنبى ، وبعد فتح كل هذه الأبواب والنوافذ أعطى القانون " مادة ٤) لرأس المال العربى والأجنبى الحق فى العمل منفردا فى كل المجالات وبدون مشاركة مصرية ولكن بشرط موافقة ثلثى أعضاء مجلس إدارة هيئة الإستثمار والمناطق الحرة ، كما أجاز لرأس المال الأجنبى العمل منفردا وبدون موافقة الهيئة فى مجالات " بنوك الإستثمار والأعمال التى يقتصر نشاطها على العمليات الحرة متى كانت فروعا تابعة لمؤسسات مركزها الرئيسى الخارج ..

وأضاف لرأس المال العربى وحده حق العمل منفردا بدون موافقة الهيئة فى مشروعات الإسكان ، أما عدا ذلك فيجب على رأس المال العربى والأجنبى العمل مشاركا لرأس المال المصرى سواء كان عاما أو خاصا ، ولايهم هنا نسبة مشاركة الجانب المصرى ، فلم يحدد القانون نسبة معينة (٥١٪) مثلا ، إلا فى مشروعات البنوك التى تقوم بعمليات بالعملة المحلية فقط، معنى ذلك أن شرط المشاركة الذى أورده القانون فى مادته الرابعة هو مجرد شرط شكلى لا يعتد به لأنه يمكن لثلثى أعضاء مجلس إدارة هيئة الإستثمار والمناطق الحرة إلغاؤه بكل بساطة .. (١)

٢- ويرى الدكتور جودة عبد الخالق أنه ترتب على هذا القانون مايلى :

- فتح باب الإقتصاد المصرى " بعد سلسلة من التعديلات " على مصراعيه لرأس المال الأجنبى ، ولما كان رأس المال الأجنبى تسيطر عليه الشركات دولية النشاط فإن فتح الإقتصاد المصرى بلا حدود أمام الإستثمار الأجنبى المباشر ، يحمل فى طياته خطر تكريس سيطرة هذه الشركات على مقدرات الإقتصاد المصرى ، وهذا اعتبار لايجوز أن نقلل من أهميته فى ضوء ماتتمتع به هذه الشركات من سطوة ونفوذ يضفيها عليها حجمها العملاق ، ويكفى أن نذكر أنه فى عام ١٩٧٨ بلغ حجم مبيعات شركات " جنرال موتورز " أكبر الشركات الأمريكية ٦٣.٢ مليار دولار فى الوقت الذى لم يصل الدخل القومى لمصر إلى ١١ مليار دولار ، بل لايجب أن ننسى أن هذه الشركات تمول الإنقلابات العسكرية دفاعا عن مصالحها ، كما حدث فى شيلى عام ١٩٧٤ عندما مولت شركة " التليفون والتلغراف الأمريكية " انقلابا دمويا أطاح بسلفادور " أيندى " الرئيس الشيلى المنتخب بإرادة الشعب الشيلى بل وأودى بحياته فى هذا الإطار . (٢)

- أن القانون لم يحدد مجالا معينا ينفرد به القطاع العام ، فكل مجالات النشاط الإقتصادى تقريبا مفتوحة للإستثمار الأجنبى الخاص .

- أن المشروعات التى تنشأ طبقا للقانون المذكور ، تعتبر من شركات القطاع الخاص ، بصرف النظر عن صفة رؤوس الأموال المساهمة فيها ، وهذا ينذر بأن يتقلص حجم القطاع العام نسبيا بالمقارنة مع القطاع الخاص .

- أن القانون أعطى الضمانات والإمتيازات لكل المشروعات التى تنشأ طبقا له بصرف النظر عن مجال نشاطها ، وبذلك أصبحت كل المشروعات على قدم المساواه بالنسبة لشروط وحدود تمتعها بهذه الضمانات

١- عبد القادر شهيب ، محاكمة الإنفتاح الإقتصادى فى مصر ، ط١ " بيروت ، دار ابن خلدون ، ١٩٧٩ ،" صـ٣٤:٣٦

٢- جودة عبد الخالق / محرر ، الإنفتاح : الجذور .. الحصاد ... والمستقبل ، مرجع سابق صـ٣٩ ، ٤٠

والمزايا ، مما يفقدها قيمتها العملية كوسائل لتوجيه مشروعات الإستثمار الأجنبى إلى المجالات الأكثر حيوية من وجهة نظر الإقتصاد القومى .

فكما هو معروف ومفهوم دائما يسعى رأس المال الخاص دائما لتحقيق أقصى ربح ممكن ، ولذلك إذا سوى القانون بين كل أنواع الأنشطة من حيث التمتع بضمانات عدم التأميم وامتيازات الإعفاء من الضرائب والجمارك ، لاتصبح هذه من محددات الدخول فى نشاط دون غيره ، وسيسعى رأس المال إلى المجالات الأعلى ، ويفسر هذا تفضيل رأس المال لمشروعات فى قطاعات معينة ، مثل قطاع المال والبنوك وقطاع السياحة والإسكان الفاخر ، بل أنه حتى فى قطاع الصناعة الملاحظ هو ابتعاد الإستثمار الأجنبى عن الصناعات الثقيلة والأساسية ، والإتجاه نحو الصناعات سريعة دورة رأس المال وبالتالى سهلة العائد .

وأخيرا فإن هذا القانون يغرى المشروعات التى تنشأ فى ظله بتغيير نفسها كل خمس سنوات حتى تستفيد مؤبدا من الإعفاء الضريبى والجمركى ، إذا ما الذى يمنع أى مشروع بعد انقضاء فترة الإعفاء الضريبى من حل نفسه وإعادة التأسيس مرة أخرى [١]

٣- ويرى الدكتور محمد على رفعت : أن قانون الإستثمار القائم إلتزم التزاما كاملا بقاعدة " الإستثنائية التشريعية " وقد توسع فى استخدام هذه القاعدة ذلك أن مواده الإثنين والعشرين الخاصة بالإستثمار لاتخلو واحدة منها من نص على استثناء من أحكام القوانين العاملة فى الدولة المصرية ..

وعلى ذلك فسوف يترتب على تنفيذ أحكام هذا القانون الآتى :

- التمييز السافر بين المشروعات المنتفعة أو المشروعات القائمة والتى تعمل فى نفس المجال ،

- الإمتيازات الموقوته لابد وأن تغرى المستثمرين " ولاسيما الأجانب منهم " على تفضيل المشروعات ذات الربح العاجل بغض النظر عن مدى أهميتها فى خدمة التنمية الإقتصادية

- التميز فى المعاملة عن طريق أحكام " تشريعية غالبا ما يؤدى إلى الإنحراف والفساد كمايشجع على قيام مراكز القوى والنفوذ الإقتصادى والمالية ، إذا ما كان المنح أو المنع بيد سلطات إدارية .

وعلى ذلك فإنه فى رأينا أن المفهوم الكامل لسياسة الإنفتاح الإقتصادى إنما يكون بتحديد المبادئ العامة ثم الإلتزام بها فى تحقيق التحول من حال تداعت فيها معوقات النشاط الإقتصادى المنتج ، ومبادراته الخلاقة فى مواجهة حواجز مصطنعة وقيود تحكمية إلى حال تنعدم فيها هذه المعوقات والحواجز والقيود أو تتلاشى تدريجيا فتعود الثقة إلى القائمين على المشروعات الإقتصادية . [٢]

٤- بينما يرى على الجرتيلى أن أوجه النقد التى يمكن أن توجه إلى هذا القانون فى الآتى

- توسع القانون فى التصريح بفتح بنوك أجنبية متباينة الأنواع ، فالبنوك المصرية والعربية والمشتركة تستطيع - بما لها من مراسلين ومساهمات فى بنوك " "الكونسورتيا " العالمية المشتركة ، وما تتمتع به من

١- المرجع السابق نفسه ، صـــــ ٤١، ٤٢.

٢- جودة عبد الخالق / محرر ،الإنفتاح : الجذور .. الحصاد .. والمستقبل ، مرجع سابق صــــ٤٩٢:٥٠٢ .

تسهيلات إئتمانية - تمويل التجارة الخارجية والإستثمار دون ماحاجة إلى البنوك الأجنبية الجديدة ، كذلك لم يكن هناك داع إطلاقا لإنشاء بنوك مشتركة مع رأسمال محلى للتعامل بالعملة المصرية ، وذلك أن الحاجة الماسة هى دعم البنوك المصرية وعلاج مايشوب أعمالها من قصور ، مع تعاون البنوك العربية والمختلطة والدولية فى عمليات الإستثمار، وإنشاء هيئات لدراسة المشروعات واستكمال بحوثها ، وإعداد مشروعات صالحة للتمويل (١)

- لم يحدد القانون أو اللائحة التنفذية المستندات التى يتعين على المستثمرين تقديمها كمصوغات لقبول المشروع ، وما إذا كان مجرد تقديم مذكرة يعتبر كافيا ، أم يستلزم الأمر تقديم ما اصطلح على تسميته بدراسات الجدوى السابقة على الإستثمار .

- لم يحدد القانون ماهو المقصود بالإسكان " فوق المتوسط " الذى يعفى من تشريعات تحديد القيمة الإيجارية ، وماهى معايير تحديده " إيجار الغرفة مثلا "

-يتطلب القانون " أن تكون المعدات المستوردة متفقة مع التطورات الفنية الحديثة " وهذه عبارة يصعب تفسيرها ، وهى على أية حال لاتتفق مع هدف زيادة العمالة ، واستخدام أحدث التكنولوجيا فى الدول النامية ليس دائما أوفق الحلول ، فقد يكون من صالح الدول النامية إستيراد الآلات المستعملة لأن دولا أخرى تريد التخلص منها بسبب متطلباتها العالية من العمالة ، ومهما يكن من شئ فإن مثل هذه النصوص تصد المستثمرين . (٢)

وبعد هذا العرض للمناقشات التى دارت حول هذا القانون وبيان أوجه القصور فيه ، إلا أنه يمكن القول: أنه بهذا القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ معدلا بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ، دخلت سياسة الإنفتاح الإقتصادى حيز التنفيذ ، وبدأت قطاعات جديدة كالقطاع الأجنبى يدخل إلى الحياة الإقتصادية المصرية، وكذلك القطاع العربى والقطاع المشترك " وإن كان تدفق الأموال الخاصة فى بادئ الأمر فور الإعلان عن هذا القانون "ر ذاذا" على حد تعبير رئيس الجمهورية (٣)

إلا أنه يمكن القول أن القطاع الخاص المصرى ، وبعده العربى والأجنبى ظهر بصورة قوية للإسهام فى انعاش الإقتصاد المصرى ، فى محاولة للخروج من الأزمة الإقتصادية التى اجتاحت البلاد نتيجة للظروف السياسية والعسكرية التى مرت بالمنطقة ، ومما يؤكد ذلك ، تقدم عدد كبير من البنوك من مختلف دول العالم بطلبات العمل فى مصر تحت أى شكل من الأشكال المختلفة المسموح بها وفقا لهذا القانون ، وتدفعها

١- على الجريتلى ، خمسة وعشرون عاما ، مرجع سابق ، ص ٢٧٥ ، ٢٧٦

٢- المرجع السابق نفسه ، ص ٢٧٦-٢٧٨

٣- نفس المرجع السابق ،ص ٢٨١



فى ذلك الرغبة فى استثمار فائض أموالها ، أو خدمة مجموعة من المستثمرين تقف خلفها بدعم بالعون المالى أو الدراسات ، أولتسهيل مصالحهم ، أو على أبسط الفروض لمجرد أن يكون لها تمثيل فى مصر بما تتمتع به من مركز جغرافى وسياسى متميز بين دول هذه المنطقة ، وكانت الإستجابة لهذه الطلبات فى ضوء الإعتبارات التالية :

- أن السماح باستثمار المال العربى والأجنبى فى مجال البنوك أصبح أمر ا له أهميته ، فهو رمز للثقة والضمان أمام المستثمر ، وإذا ماأخذ فى الإعتبار أن البنوك العالمية الكبرى تسهم فى امتلاك وإدارة عدد ضخم من الشركات التى تعمل فى مختلف المجالات ، فإن إسهام هذه البنوك منفردة أو مشتركة فى مجال البنوك فى مصر سيتيح اجتذاب الشركات المنوه عنها للإستثمار المحلى فى المشروعات المختلفة .

- أهمية المصالح الإقتصادية والسياسية التى تربطنا بمختلف الدول وهو اعتبار له وزنه يملى إعطاء أولوية خاصة لبنوك الدول التى ينتظر أن يسهم مواطنوها ومؤسساتها بقدر كبير فى المشروعات الإستثمارية (١)

ب- القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ للإستيراد والتصدير :

بعد صدور قانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة ، توالى صدور عدة قوانين على طريق الإنفتاح ، فقد صدر القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ للإستيراد والتصدير وينص على :

« أن يكون الإستيراد مفتوحا أمام القطاع الخاص كما هو مفتوح للقطاع العام ، كما أنه تضمن نصوصا يتيح للأفراد حق استيراد أشياء للإستخدام الشخصى » أما بالنسبة للتصدير فقد نص القانون على:

« أن يكون مجال التصدير مفتوحا أمام القطاع العام والقطاع الخاص والأفراد ، بعد أن ألغى القوانين رقم (١) و(٢٠٣) لسنة ١٩٥٩ للواردات والصادرات ، والقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم الإستيراد »

وعلى أثر ذلك صدر قرار وزير التجارة رقم ١٠٥٨ لسنة ١٩٧٥ ليتيح للأفراد المصريين والأجانب استيراد أى شئ فيما عدا ١٨ سلعة قصر استيرادها على القطاع العام هى :

القمح والدقيق والذرة والفول والسمسم والشاى والسكر وزيت الطعام والشحوم الحيوانية والنباتية والدخان والقطن وغزل القطن والجوت والفحم والبترول ومنتجاته والأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية والأسلحة ومستلزمات الإنتاج الحربى (٢)

ومن الواضح باستعراض القائمة السابقة ، أنه باستثناء مواد الطعام الأساسية والوقود والطاقة والبنود الإستراتيجية " للدفاع " يمكن للقطاع الخاص أن يستورد أى شئ آخر و على وجه الخصوص يمكن أن يستورد الآلات والمعدات والمواد الخام والوسيطة ، وهى العناصر الأساسية لأى برنامج للإستثمار ، ولذلك فإن القانون

١- إبراهيم مختار ، بنوك مصر ، كتاب الأهرام الإقتصادى ، ص ٢٨

٢- عبد القادر شهيب ، محاكمة الإنفتاح الإقتصادى ، مرجع سابق ص ٤٤ : ٤٦

١١٨ لسنة ١٩٧٥ إنما أتى ليكمل القانون الرئيسى للإنفتاح ، وهو القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ معدلا بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ حيث أن القانون الأخير يجعل من كل المشروعات التى تنشأ طبقا له مشروعات خاصة ، حتى ولوكان القطاع العام هو المساهم الأكبر فيها [١]

ويرى البعض أن القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ سوف يترتب عليه نتائج أساسية على النمو « طويل الأجل » والتنمية فى الإقتصاد المصرى نظرا لما أحدثه من تغير أساسى فى تنظيم تجارة مصر الخارجية (ونظرا للدور الهام الذى تلعبه هذه التجارة فى نمو الإقتصاد المصرى ، فالسماح للقطاع الخاص بدخول مجال الإستيراد يعنى إدخال اعتبارات الربح فى تحديد الواردات كما ونوعا ، وطالما أن السلع الإستهلاكية أسهل فى التعامل فيها من السلع الوسيطة والإستثمارية ، كما أن دورة رأس المال أسرع ، فإن مؤدى السماح للقطاع الخاص بالإستيراد هو ازدياد أهمية السلع الإستهلاكية فى الواردات ، ولابد أن يكون هذا على حساب السلع الإستثمارية والوسيطة .

أضف إلى ذلك أنه فى ضوء نمط توزيع الدخل القومى فى مصر ، ستميل الورادات من السلع الإستهلاكية إلى أن تكون من النوع الكمالى مما يزكى اتجاها عاما نحو زيادة الإستهلاك ، وعلى ذلك فيتوقع أن يرتفع الميل إلى الإستهلاك دون زيادة مقابلة فى قدرة المجتمع على الإنتاج ، وتكون نتيجة هذا كله إما زيادة الإعتماد على الخارج أو ازدياد الإحساس بالإحباط الفردى والتوتر الإجتماعى فى الداخل [٢]

يؤكد ذلك عبد القادر شهيب ، حيث يرى أن هذا القانون يترتب على تطبيقه عدة مخاطر منها :

- إتاحة الفرصة لسيطرة رأس المال المحلى والأجنبى على التجارة الخارجية المصرية ، حيث سمح لهم باستيراد أكثر من ثلاثة آلاف سلعة عدا الثمانى عشر .

- تدمير فرص تكوين أو زيادة الإدخار القومى بنسب معقولة ، فعندما يسمح للقطاع الخاص باستيراد كل شئ أو أى شئ فإنه سوف يتجه إلى استيراد السلع الأكثر ربحا والأكثر سهولة فى التعامل ، والسلع الإستهلاكية خاصة الكمالية منها .

- سوف يترتب علي تطبيق هذا القانون على المدى الطويل إعادة توزيع الدخل القومى لصالح حفنة قليلة من المستوردين ووكلاء الشركات الأجنبية ضد مصالح جميع الطبقات الفقيرة وذات الدخول المحدودة فى البلاد ، وبذلك يساهم بدوره فى زيادة الفوارق بين الطبقات وإعادة توزيع الدخل القومى بينها بطريقة ظالمة [٣]

(جـ) قانون النقد الأجنبى رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ :

ظلت مصر تتبع نظام الرقابة على الصرف على مدى عشرين سنة منذ سنة ١٩٤٧ وحتى سنة ١٩٧٦ ،

١- الإقتصاد المصرى فى ربع قرن من ٥٢ -٧٧، مرجع سابق ، صـ٣٦٩

٢- جودة عبد الخالق / محرر ، الإنفتاح : الجذور .. الحصاد ..والمستقبل ، مرجع سابق ، صـ٤٣

٣- عبد القادر شهيب ، محاكمة الإنفتاح الإقتصادى ، مرجع سابق ، صـ٤٦- ٤٩



حين صدر القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ لتنظيم عمليات النقد الأجنبى ، ثم صدرالقرارالوزارى رقم ٣١٦ لسنة ١٩٧٦ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون المذكور . وقد فسرت اللائحة المقصود بالإحتفاظ بالنقد الأجنبى أو حيازته .

ويهدف هذا القانون إلى تحرير معاملات النقد الأجنبى فى الداخل ، وقد أقر حق كل شخص قانونى باستثناء الهيئات الحكومية والهيئات العامة ومشروعات القطاع العام فى الإحتفاظ بالنقد الأجنبى الذى تحصل عليه من أى مصدر « فيما عدا صادرات السلع والسياحة » وفى ، التعامل بالنقد الأجنبى من خلال البنوك المخولة بذلك رسميا ، وهى بنوك القطاع العام مضافا إليها بنك"تشيز الأهلى" ،"وبنك مصر الدولى" ، والبنك"المصرى الأمريكى"، ويلاحظ أن البنوك الثلاثة الأخيرة هى بحكم القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ، بنوك خاصة يشارك فيها رأس المال الأجنبى ، وبذلك فإن البنوك الخاصة تنافس بنوك القطاع العام فى الحصول على الودائع بالعملات الأجنبية ، تلك الودائع التى يعاد تدويرها إلى المراكز المالية الدولية بالخارج وفى بعض الحالات إلى المقترضين المصريين (١)

ويرى الدكتور / جودة عبد الخالق أن القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ ، يوفر درجة من المرونة فى معاملات النقد الأجنبى ، وهى صفة مرغوب فيها ، لكنه فى نفس الوقت يهدد السيطرة على النقد الأجنبى المتحصل من بعض المصادر الهامة " مثل دخول المصريين العاملين فى الخارج " .

إن هذا القانون بسماحه للأفراد بالاحتفاظ بالنقد الأجنبى قد فتح الباب على مصراعيه للسوق السوداء فى النقد الأجنبى ، ويزيد من خطورة هذا الوضع : رغبة الكثير من التجار فى الإستيراد من الخارج طبقا لنظام الاستيراد بدون تحويل عملة ، أى دون اللجوء الى البنوك ، لقد تفاعلت هذه العوامل لكى تجعل منالعملات الأجنبية ، وبالتالى من الجنيه المصرى سلعة تباع وتشترى بلا أية رقابة من السلطات النقدية « البنك المركزى » وهذا وضع شاذ ، وبذلك أصبح الطريق مفتوحا بلاعوائق أمام استمرار الضغط على قيمة الجنيه المصرى ، مما يعطى المنظمات الدولية الدائنة لمصر وبالذات صندوق النقد الدولى ذريعة للمطالبة بتخفيض السعر الرسمى والتشجيعى للجنيه المصرى .(٢)

(د) نظام الإستيراد بدون تحويل عملة :

الإستيراد هو : عملية شراء من الخارج ، وليس هناك شراء دون دفع ثمن السلع المشتراه لبائعيها فى الخارج بالعملة الأجنبية ، لذلك لزم تحويل العملة الوطنية إلى عملة أجنبية واستخدامها فى الإستيراد ، والوضع الطبيعى أن يتم هذا التحويل من خلال الجهاز المصرفى **« الذى يهيمن عليه ويقوده البنك المركزى »**

لكن سياسة الإنفتاح لاتشترط فى ظله أن يتم التحويل بالطريق الطبيعى « أى من خلال البنوك » بل إنه يتم كقاعدة خارج البنوك ، وطبقا لهذا النظام الذى استحدث عام ١٩٧٤ ، يمكن لأى شخص لديه موارد بالنقد الأجنبى أن يستخدمها فى الإستيراد مباشرة دون الحاجة إلى الرجوع للجهاز المصرفى (٣)

١-**فاروق نظهر** ، الإنفتاح الإقتصادى التطور والآثار ، مرجع سابق ، صـــ ١٠١

٢- **جودة عبد الخالق** / محرر ، الإنفتاح : الجذور .. الحصاد ..والمستقبل ، مرجع سابق ، صـــ ٤٥ ، ٤٦

٣- **الإقتصاد المصرى فى ربع قرن من ٥٢-٧٧** ، مرجع سابق ، صـــ ٣٧٢

وقد ثارت حول نظام الإستيراد بدون تحويل عملة المناقشات ما بين مؤيد ومعارض ، وانتهت آراء كبار رجال الإقتصاد فى مصر إلى أهمية الإستمرار والأخذ به مع ترشيده ، إذا أن مزاياه تفوق مساوئه بكثير ، ولعل أهم المزايا هو أن يسمح للأفراد باستيراد السلع دون طلب نقد أجنبى من الدولة مما يخفف كثيرا من الأعباء الواقعة على كاهل الموازنة النقدية ، كما أنه يساهم فى توفير جانب هام من احتياجات البلاد من السلع الإستهلاكية ، ومستلزمات الإنتاج ، والسلع الإستثمارية ، حتى بلغت الأهمية النسبية للواردات بدون تحويل عملة فى إجمالى الواردات عام ١٩٨٠ ، ١٩٨١ نحو ١٧,١٪ . (١)

أما المعارضين فيروا : أن هذا النظام يخلق قوى تضغط باستمرار على قيمة الجنيه المصرى ، حيث أن التجار فى سعيهم لتحقيق أرباح فاحشة على البضائع المستوردة على استعداد لدفع أسعار مرتفعة للنقد الأجنبى ، وبالتالى يزداد عرض الجنيه فتتدهور قيمته ، ولقد أصبح من المألوف فى كل بلد يوجد فيها المصريون بأعداد كبيرة ، أن نجد مندوبى التجار يعرضون الجنيه على المصريين العاملين فى هذه البلاد بأسعار بخسة ، ويحصلون منهم على العملات الأجنبية التى يشترون بها سلعا تباع فى مصر بهوامش ربح مرتفعة ، فكان مصر فى ظل هذا النظام تبادل عمل أبنائها العاملين فى الخارج بسلع معظمها سلع استهلاكية غير ضرورية (٢)

ولقد حاولت وزارة الإقتصاد علاج هذا النظام وأصدرت خلال الفترة من " ١٩٧٩-١٩٨٣ " حوالى خمسة قرارات لخمسة نظم استيرادية بمعدل نظام جديد كل عدة شهور ، بل لقد وصل الأمر إلى أكثر من هذا ، فمثلا القرار الوزارى رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٨١ الذى ينص على « أن البضاعة الواردة من الخارج يجب أن تكون واردة بشهادة منشأة ....» هذا القرار صدر بشأنه ١٨ تعديلا ، ولذلك وجه بعض الإقتصاديين الإتهام إلى وزارة الإقتصاد واعتبروها هى المسئولة عن تضارب القرارات المنظمة لعمليات الإستيراد ، وأنها سبب المشاكل لأنها اعتبرت الإقتصاد المصرى حقلا للتجارب والإجتهادات .(٣) .

(هـ) إعادة تنظيم القطاع العام :

تجرى عملية إعادة تنظيم القطاع العام جنبا إلى جنب مع الإجراءات الأخرى التى تشكل فى مجموعها الإنفتاح الإقتصادى ، وقد بدأت عملية إعادة تنظيم القطاع العام سنة ١٩٧٥ بصدور القانون رقم ١١١ بإلغاء المؤسسات العامة ، فلقد كانت هذه المؤسسات تقوم بدور الشركات القابضة التى تنسق وتخطط ، وفى بعض الأحيان تتابع نشاط الشركات التابعة لها ، ولاشك أن طريقة تنظيم القطاع العام كانت فى حاجة إلى إعادة نظر فقد تفشت فيها البيروقراطية وانعدام وسائل الرقابة وترتب عليها انخفاض الكفاءة الإنتاجية (٤)

١- سهام منور سليم ، تقييم سياسة الإنفتاح فى مصر ، المؤتمر العلمى السنوى الثانى حول الإنفتاح الإقتصادى بين الإنتاج والإستهلاك جـ٢ ، مرجع سابق ، صـ١٠٨٥

٢-الإقتصاد المصرى فى ربع قرن ٥٢-٧٢،مرجع سابق صـ٣٧٢

٣-"روز اليوسف" فى ١٩٨٣/٧/١١

٤- جودة عبد الخالق / محرر. الإنفتاح : الجزور .. الحصاد ...المستقبل ....، مرجع سابق ، صـ٥٣

وعلى الرغم من اتجاه الحكومة إلى معالجة هذه المشكلات فى القطاع العام بصدور القانون ١١١ لسنة ١٩٧٥ إلا أن شركات القطاع العام لازالت تشكو من :

- نقص التمويل ، إذ يقتصر معظم مساهماتها على الأراضى والآلات والعدد والمبانى التى تملكها .

-العمالة الزائدة : فالشركة المشتركة تستقطب من شركات القطاع العام ما تحتاج من العمالة الماهرة ويبقى فائض عمالة عبئا على الشركة الأصلية .

- عدم قدرة بعضها على الحصول على الأموال اللازمة للتجديد والتوسع وإدخال التكنولوجيا الحديثة فى الإدارة والإنتاج .

كانت هذه هى أهم العلامات البارزة على طريق الإنفتاح الإقتصادى ، ولكن هل حققت هذه السياسة الإقتصادية الهدف منها ، هذا ماستجيب عليه الدراسة من خلال الحديث عن ايجابيات وسلبيات الإنفتاح الإقتصادى .

إيجابيات سياسة الإنفتاح الإقتصادى

على الرغم من أن قضية الإنفتاح الإقتصادى وحتمية الأخذ بها وآثارها الإيجابية والسلبية قد أثيرت منذ سنوات إلا أن الجدل لازال قائما حول آثارها على الإقتصاد القومى

فقد تعرضت هذه السياسة " الإنفتاح الإقتصادى " لهجوم شديد على جميع المستويات حزبية كانت أو معارضة أو حكومية ، كما أن هناك من دافع عن هذه السياسة وذكر إيجابياتها ، وخلاصة الآراء التى أيدت هذه السياسة ترى :

« أن الإنفتاح الإقتصادى ليس دعوة لتبنى " أيدولوجية " جديدة ، إنما هو أسلوب لإدارة الإقتصاد القومى بما يتلاءم مع المتغيرات الإقتصادية الدولية ، وبما يؤدى إلى تسهيل اتصال الإقتصاد المصرى بالإقتصاد الدولى ، حتى يمكن للإقتصاد المصرى أن يتابع التطورات الدولية فى مجال المعلومات والتكنولوجيا خاصة وأن الثورة التى تحققت فى التكنولوجيا والمعلومات قد ظهرت آثارها فى مختلف نواحى الحياة العامة ، وفى المجال الإقتصادى من انتاج وتسويق بوجه خاص ،

ويضيف أنصار هذا الإتجاه : أن تنفيذ سياسة الإنفتاح الإقتصادى قد أدت إلى جذب رؤوس الأموال العربية والأجنبية وزاد تدفق المعونات والمنح والقروض من الحكومات والمؤسسات الإقليمية والدولية مخففا بذلك من حدة مشكلة النقص فى النقد الأجنبى التى يعانى منها الإقتصاد القومى ، كما ساهم فى التوسع فى تدريب القوى العاملة من أجل استيعاب التكنولوجيا الحديثة ، وفى تحديث الإدارة وتحرير القطاع العام من القيود التى عاقت تطوره وانطلاقه . ولقد كانت محصلة ذلك هى زيادة معدل التنمية الإقتصادية فى مصر خلال سنوات الإنفتاح بصورة ملموسة عنه فى السنوات السابقة [1]

١- عبد اللطيف أبو العلا ، الإنفتاح الإقتصادى بين الإنتاج والإستهلاك ، المؤتمر العلمى السنوى الثانى ، مرجع سابق صـ٦



ويمكن للباحث أن يوجز أهم مزيا الإنفتاح الإقتصادى فيما يلى :

١- القدرة على اجتذاب المزيد من الأموال :

إن سياسة الإنفتاح الإقتصادى قد حققت نجاحا فى اجتذاب قدر من رؤوس الأموال العربية والأجنبية والمصرية ، للمساهمة فى تمويل مشروعات خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ،وإقامة مشروعات جديدة فى كثير من قطاعات الإقتصاد القومى ، إذ أنه من المتوقع أن يبلغ إجمالى رؤوس أموال المشروعات التى تعمل وفقا لقانون الإستثمار ، والتى بدأت الإنتاج حتى نهاية عام ١٩٨١ ، سواء داخل البلاد أو فى المناطق الحرة نحو ١٤٠٦,٤ مليون جنيه ، وتبلغ قيمة النقد الأجنبى منها نحو ١٢٦,٧ مليون جنيه بنسبة ٦٥,٩٪ منها ، ومن المتوقع أن يبلغ إجمالى التكاليف الإستثمارية لهذه المشروعات نحو ١٩٦٦,٩ مليون جنيه وتبلغ قيمة النقد الأجنبى فيها نحو ١٣٢٥,٩ مليون جنيه بنسبة ٦٦,٢٪ منها .

هذا وقد ساهمت سياسة الإنفتاح الإقتصادى فى زيادة تدفق تحويلات المصريين العاملين بالخارج حتى بلغت عام ١٩٨٠/١٩٨١ حوالى ١٧٤٦,١ مليون جنيه بعد أن كانت ٢٨٦,٨ مليون جنيه فقط عام ١٩٧٥ أى بمعدل نمو ٥٠٨,٨٪ (١)

٢- طبقا للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وماتلاه من قوانين معدلة دخلت البلاد عدة مشروعات لزيادة وتحسين قطاعات الصناعة والزراعة والإنشاء والخدمات ، فقد وافقت الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة حتى ١٩٨٣/٦/٣٠ على ١٣٠٢ مشروع للإستثمار داخل البلاد ، تبلغ رؤوس أموالها المصرح بها ٥٣٤٨ مليون جنيه ، يبلغ المكون الأجنبى فيها حوالى ٣٢٣٨ مليون جنيه بنسبة ٦٠٪ ، والمكون المحلى ٢١١٠ مليون جنيه بنسبة ٤٠٪ ، يبلغ المكون الأجنبى فيها ٦٤٩١ مليون جنيه بنسبة ٦٥٪ ، والمكون المحلى ٣٥٣٧ مليون جنيه بنسبة ٣٥٪ (٢)

ويوضح الجدول التالى التوزيع القطاعى للمشروعات الإستثمارية الموافق عليها حتى ١٩٨٣/٦/٣٠ (٣)

البيان / القطاعات		إجمالى رؤوس الأموال			إجمالى التكاليف الاستثمارية		
		ع محلية	ع أجنبية	إجمالى	ع محلية	ع أجنبية	إجمالى
المشروعات الصناعية	٤٨٤	٧٥٤,٨	٨٤٦,٨	١٦٠١,٦	١٥٦١,٨	٢٩٩٥,٨	٤٥٢٧,٧
المشروعات الزراعية	٩٤	١٤١,٣	١٠٤,٣	٢٤٥,٦	٣١١,٨	٢٥٦,١	٥٦٧,٩
المشروعات الإنشائية	١٨٥	١٨٨,٠	١٩٦,٨	٣٨٤,٨	٤٤٣,٦	٤٤٥,٨	٨٨٩,٤
المشروعات الخدمية	٢٤١	٢٨٩,٠	٦٥١,٨	٩٤١,٠	٤٨٣,١	١٣٠٧,٨	١٧٩٠,٩
الإجمالى	١٠٠٤	١٣٧٣,٣	١٧٩٩,٧	٣١٧٣,٠	٢٨٠,٣	.٤٩٧٥,٦	٧٧٧٥,٩
المشروعات التمويلية	٢٩٨	٧٣٦,٣	١٤٣٨,٧	٢١٧٥ .	٧٣٦,٣	١٥١٥,٤	٢٢٥١,٧
الإجمالى العام	١٣٠٢	٢١٩,٦	٣٢٣٨,٤	٥٣٤٨	٣٥٣٦,٨	٦٤٩١	١٠٠٢٧,٦

جدول رقم (١)

١- سهام منير سليم ، تقييم سياسة الإنفتاح الإقتصادى فى مصر، المؤتمر السنوى الثانى ، مرجع سابق صـ١٠٨٤

٢- وزارة الإستثمار والتعاون الدولى ، الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة ، التقدير السنوى ١٩٨٣/٨٢ سبتمبر ، صـ٤٩

٣- نفس المرجع السابق ، صـ٤٩

وتوضح الأرقام الواردة بالجدول السابق الأهمية النسبية للقطاعات كمايلى :

- قطاع الصناعة يمثل المركز الأول من حيث عدد الموافقات السارية حيث تمت الموافقة على ٤٨٤ مشروعا وتمثل ٤٨,٢٪ من إجمالى المشروعات غير التمويلية الموافق عليها للإستثمار داخل البلاد بروؤس أموال قدرها ١٦٠١,٦ بنسبة ٥٠,٥٪ من إجمالى أموال المشروعات غير التمويلية وبتكاليف استثمارية تقدر بحوالى ٤٥٢٨ مليون جنية تشكل ٥٨٪ من الاجمالى .

- كما تسهم مشروعات الزراعة والثروة الحيوانية بـ ٩٤ مشروعا بإجمالى رؤوس أموال ٢٤٥,٦ مليون جنيه تمثل ٥,٧٪ من إجمالى التكاليف الإستثمارية وتتمثل تلك المشروعات فى استطلاع الأراضى واستزراعها ومشروعات الثروة السمكية ومشروعات الثروة الحيوانية والدواجن.

- تشمل المشروعات الإنشائية : شركات المقاولات وشركات الإسكان حيث توضح الأرقام أن عدد المشروعات الإنشائية الموافق عليها بلغ ١٨٥ مشروعا بإجمالى رؤوس أموال ٣٨٤,٨ مليون جنيه تمثل ٧,٢٪ من الإجمالى العام لرؤوس أموال المشروعات الموافق عليها ، وبتكاليف استثمارية ٨٨٩,٤ مليون جنيه بنسبة ٨,٩٪ من الاجمالى.وباستقرار الجدول السابق نجد أن الهيئة وافقت على ٢٤١ مشروعا للعمل فى قطاع المشروعات الخدمية تمثل ١٨,٥٪ من إجمالى الموافقات بروس أموال قدرها ٩٤١ مليون جنيه ، وبتكاليف استثمارية ١٧٩٠,٩ مليون جنيه .

وتشمل هذه المشروعات أنشطة السياحة والنقل والمواصلات ، والمستشفيات ، وخدمات البترول ، وخدمات أخرى وهذا ما يؤكد أن هذه السياسة الجديدة قد إجتذبت العديد من المشروعات التى يمكن من خلال إدارتها وتوجيهها رفع مستوى معيشة المواطن المصرى الذى عانى ويلات الحرب ونتائجها .

٣- ارتفاع معدلات الإدخار والإستثمار والناتج القومى : تكشف البيانات الإحصائية للمتغيرات الإقتصادية الرئيسية قبل وبعد تطبيق سياسة الانفتاح الإقتصادى من أثر انعكاس هذه السياسة على الإقتصاد القومى وتشير إلى عدة حقائق أهمها مايلى :

- زيادة المدخرات المحلية من ١٩٧ مليون جنيه عام ١٩٧٤ بالقياس إلى ٣٠١٣,٤ مليون جنيه عام ١٩٨٠/١٩٨١ ، وارتفاع معدل نموها من ٣٥٪ عام ١٩٧٤ بالقياس إلى عام ١٩٧٣ إلى ٣٢,٦٪ عام ١٩٨١ / ١٩٨٢ بالقياس إلى عام ١٩٨٠/١٩٨١، وارتفاع نسبة المدخرات المحلية إلى الناتج القومى من ٥,٦٪ فى عام ١٩٧٤ إلى ١٥,٧٪ عام ١٩٨٠/١٩٨١.

- زيادة الإستثمار القومى من ٦٤ مليون عام ١٩٧٤ إلى ٤١٧٣ مليون جنيه عام ١٩٨٠/١٩٨١ .

- ارتفاع معدل الناتج القومى من حوالى ٥٪ عام ١٩٧٤ ، عنه فى عام ١٩٧٣ إلى ١٣,٩٪ عام ١٩٨٢/٨١ عنه فى عام ١٩٨٠/١٩٨١. (١)

١- سهام منير سليم ، تقييم سياسة الإنفتاح الإقتصادى فى مصر ، مرجع سابق ، صـ ١٠٨

٤- كان السماح بإنشاء البنوك والشركات الجديدة بمثابة صدمة سيكولوجية لبنوك وشركات القطاع العام أنهى حالة الإحتكار المطلق التى عاشت فيها حينا من الدهر ، وحفزها على المطالبة ببعض الحرية فى الإدارة ولفت اهتمامها إلى أهمية التدريب وإدخال التكنولوجيا الحديثة ورفع مستويات الأداء والخدمة ، وقد حدث تطور ملموس فى هذا الإتجاه ما كان يأتى بدون الإنفتاح . (١)

٥- أدى ارتفاع الأجور فى شركات الإنفتاح إلى محاولة تطوير القوانيين واللوائح الخاصة بالأجور والترقيات وارتفاع دخل العمالة الفنية ، بالإضافة إلى ذلك خلق كثير من فرص العمل أمام المصريين ، حيث تقدر فرص العمالة التى ستوفرها المشروعات غير التمويلية الموافق عليها حتى نهاية السنة المالية ١٩٨٣/٨٢ ، وفقا لدراسات الجدوى نحو ٢٠٥ ألف فرصة عمل يخص المصريون منها ٢٠١,٨ ألف فرصة والباقى وقدره ٣,١٥ فرصة عمل للأجانب ، وتبلغ الأجور السنوية المقدرة لهذه العمالة حوالى ٣٠١ مليون جنيه يخص العمال المصريون منها ٢٥٩,٧ مليون جنيه والعمال الأجانب ٤١,٣ مليون جنيه (٢)

٦- حظيت فترة الإنفتاح الإقتصادى بما لم تحظ به أى فترة أخرى فى تاريخ مصر الحديث من اكتشافات بترولية وعائدات ضخمة من تصدير البترول ، وذلك لأن الباب قد فتح فى عهد الإنفتاح لرأس المال الأجنبى بصفة عامة للإستثمار فى مصر ، مع منح الكثير من التسهيلات والضمانات ، وكان أحد الأسباب وراء إقبال الشركات الأجنبية على الإستثمار فى مجال البترول ، هو الإتفاع الكبير فى أسعار البترول العالمية ، والذى استمر بشكل متزايد طوال فترة الإنفتاح الإقتصادى .

كما اعتبر قطاع السياحة فى ظل الإنفتاح أحد القطاعات الرائدة فى الإقتصاد القومى ، وقد شجعت الدولة القطاع الخاص والمستثمرين الأجانب على الإستثمار فى مجال السياحة ، بتقديم التسهيلات والإعفاءت الضريبية بل والجمركية فى ظل قانون الإستثمار (٣)

الإنتقادات الموجهة لسياسة الإنفتاح الإقتصادى :

مهما اختلفت الآراء حول سياسة الإنفتاح الإقتصادى فإنه لايمكن إنكار أن هذه السياسة لها بعض الآثار السلبية التى شوهت هذه السياسة فى مجال التطبيق ، ولذلك يرى البعض أن هذه السياسة لم تحقق الآمال المرجوة منها ، فلم تقض على الصعوبات التى تواجه الإقتصاد المصرى ، بل على العكس زادت من من حدة تلك المشكلات ، فقد زاد الإختلال فى هيكل الإقتصاد القومى بفعل النمو الملموس فى قطاع الخدمات الذى تحقق على حساب القطاعات السلعية، وبفعل الزيادة الكبيرة التي تحققت فى الإنفاق والإستهلاك والإستيراد عن تلك التى تحققت فى الإدخار والإنتاج والتصدير ، الأمر الذى ظهرت نتائجه فى زيادة العجز فى الموازنة العامة فى الدولة ، وفى ميزان المدفوعات وفى تفشى التضخم ، هذا علاوة على أن التفاوت فى توزيع الدخل القومى بين أفراد المجتمع قد ازداد اتساعا .

١- رمزى سلامة ، الإقتصاد المصرى بعد سبع سنوات إنفتاح ، المؤتمر العلمى السنوى الثانى ، مرجع سابق صـ١١٩٣.

٢- وزارة الإستثمار والتعاون الدولى، مرجع سابق صـ٦٥,٦٦

٣- محيا زيتون ، النمو الإقتصادى وغطه ، المؤتمر العلمى السنوى الثانى ، مرجع سابق ، صـ١٣١- ١٣٣

وينادى أصحاب هذا الإتجاه : أنه إذا كانت القيادة السياسية تتمسك بسياسة الإنفتاح الإقتصادى باعتبارها أمرا واقعا ولازما لدعم التنمية ، فلا بد أن يكون ذلك فى ظل ضوابط تحكم وتنظم مسارها نحو الأهداف القومية ، ومصالح الجماهير العريضة من أبناء الشعب المصرى ، وذلك فى إطار خطة اقتصادية واجتماعية قومية يكون هدفها الإرتفاع بمستوى الإنسان المصرى اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ، بما يحقق له مزيد من الرفاهية (١)

وفيما يلى أهم الآثار السلبية لهذه السياسة على البناء الإقتصادى والإجتماعى :

١- ارتفاع معدل التضخم :

تعددت النظريات والمذاهب المفسرة للتضخم ، ولكن أياكانت طبيعة النظريات والمذاهب ، فإنها تجمع على أن التضخم : ماهو إلا التدهور المستمر فى القوة الشرائية للنقود نتيجة لإرتفاع الأسعار . (٢)

أو كميات كبيرة للنقود تطارد كميات ضئيلة " نسبيا " من السلع والخدمات ، ويرجع وجود التضخم إلى أخطاء السلطات المسئولة عن السياسة النقدية فى الإقتصاد القومى ، حيث تخطئ هذه السلطات عند تقدير كمية النقود اللازمة لتحقيق الإستقرار السعرى .

وبناء على ذلك فإن حل مشكلة التضخم لا بد وأن تكون فى القضاء على سببه ، أى القضاء على الإختلال القائم بين كمية النقود وكمية الناتج المتاح ، وذلك باتباع سياسات انكماشية معينة مثل تقليل نمو الطلب الكلى عن طريق تخفيض الإستهلاك العام والإستهلاك الخاص ، أضف إلى ذلك أن تقضى الدولة على العجز الموجود فى موازنتها العامة (٣)

وقديتم سد هذا العجز عن طريق الإئتمان المصرفى وطبع المزيد من أوراق البنكنوت ،ويكون من شأن ذلك زيادة قوة التيار المتدفق من النقود فى المجتمع ، دون أن يواكب ذلك زيادة مناظرة فى حجم الناتج الحقيقى وهذا يؤدى إلى عملية إعادة توزيع الدخل القومى لصالح أصحاب الدخول المرتفعة ، على حساب أصحاب الدخول المحدودة والثابتة ، ومايترتب على ذلك من تدهور الأموال المعيشية للفئات والطبقات محدودةالدخل (٤)

وسجل مستوى الأسعار ارتفاعا متواصلا خلال الفترة منذ أوائل السبعينيات حتى بداية الثمانينات وبمعدلات قياسية غير مسبوقة ، وبذلك أصبح التضخم من الظواهر الأساسية التى صاحبت التطور الإقتصادى خلال الفترة المذكورة .وتوضح البيانات الواردة فى الجدول الآتى التطور فى الرقم القياسى لأسعار المستهلكين .

١- عبد اللطيف أبو العلا ، الإنفتاح الإقتصادى بين الإنتاج والاستهلاك ، مرجع سابق ، صـــ ٧٠٦ .

٢- رمزى ذكى ، دراسات فى أزمة مصر الإقتصادية ، مرجع سابق ١٤٦

٣- نفس المرجع السابق ، صـــ ١٤٨،١٤٧ .

٤- محمد صقر ، سياسة الإنفتاح وأثرها على التضخم فى الإقتصاد المصرى ، المؤتمر العلمى السادس للجمعية المصرية للإدارة المالية حول : التضخم فى مصر ، إبريل سنة ١٩٨٢



الســـــــنة	الرقـــم القيــاسى للأسعــار	نسـبة التـغـير عن نسبة الأسـاس
١٩٧٠/١٩٦٩	١١٥,٠	١٥,٠
١٩٧١/١٩٧٠	١١٩,٥	١٩,٥
١٩٧٣	١٣١,٣	٣١,٣
١٩٧٤	١٤٧,٩	٤٧,٩
١٩٧٥	١٦٤,٥	٦٤,٥
١٩٧٦	١٦٢,٩	٨٢,٩
١٩٧٧	١٠٣,٣	١٠٣,٣
١٩٧٨	٢٢٨,٧	١٢٨,٧
١٩٧٩	٢٤٦,١	١٤٦,١
١٩٨٠	٣٠٣,٢	٢٠٣,٢

جدول رقم (٢) يوضح الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين (١)

ويلاحظ من الجدول السابق إرتفاع الرقم القيـاسى للأسعـار فى عـام ١٩٨٠ بمقدار ٥٧,١ نقطة عن مستواه فى عام ١٩٧٥ أى بنسبة ٢٣,٢٪ خلال سنة واحدة .

وتضاعف إرتفاع الرقم القياسى للأسعار خلال السنوات الأخيرة من عقد السبعينات ، حيث بلغ التغير مابين عام ١٩٨٠ وعام ١٩٧٧ حوالى ١٠٠٪ .

٢- تزايد حدة التفاوت فى توزيع الدخل القومى :

أدى الإنفتاح وسيطرة مايعرف « بالرأسمالية الطفيلية » إلى اختلال شديد فى توزيع الدخل فى مصر ، فقد انخفض نصيب الأجور فى الدخل القومى من نحو ٥٠٪ عام ١٩٧٠ إلى نحو ٣٠٪ عام ١٩٧٩ ، فى ظل سياسة الإنفتاح الإقتصادى ، أما نصيب عوائد التملك فى هذا الدخل « الريع والفائدة والربح » فقد إرتفعت من نحو ٥٠٪ إلى نحو ٧٠٪ (٢)

وفى تقرير للبنك الدولى « جداول عالمية ١٩٨٠ » مايفيد أن نصيب أعلى خمسة فى المائة بمصر من الدخل القومى قد ارتفع من ١٧ إلى ٢٢ فى المائة خلال عقد السبعينات ، بينما انخفض نصيب أفقر ٢٠٪ من المصريين من ٧ إلى ٥٪، أى أن توزيع الثروة فى مصر قد زاد اختلالا لصالح الأقلية الميسورة . (٣)

إن وجود تفاوت فى توزيع الدخل فى مصر كنتيجة للإنفتاح الإقتصادى أمر لايجادل فيه أحد وليس بحاجة إلى بيانات لإثباته ، فهناك على سبيل المثال ، التفاوت الصارخ فى نوعية المساكن ، والتفاوت فى

---

١ - محمد حمدى صبحى الأتربى ، ملحوظات أساسية على سياسة الإنفتاح الإقتصادى ، المؤتمر العلمى السنوى الثانى حول الإنفتاح الإقتصادى بين الإنتاج والإستهلاك ، مرجع سابق ، صــــ١٠١٩

١- فؤاد مرسى ،" الأهرام الإقتصادى"، العدد ٦٨٤ فى ٢٢ فبراير ١٩٨٢

٢- سعد الدين إبراهيم ، تأملات اجتماعية فى المسألة الإقتصادية ،"الأهرام" فى ١٩٨١/١٢/٢٩



نوعية السلع المعروضة فى الأسواق ، والتفاوت بين السيارات الخاصة الفارهة ، والسيارات العامة المكتظة بالركاب .ويرى الدكتور محيا زيتون أن أسباب التفاوت فى الدخل يرجع إلى الآتى : (١)

- فتح المجال للقطاع الخاص دون رقابة أوتوجيه فى مجالات يمكن أن يتحقق فيها أرباح خيالية ، وهى مجالات التجارة الخارجية والداخلية والسياحية والمقاولات .

- تزايد الهجرة بمعدلات مرتفعة ، وظهور فئة متوسطة جديدة من المهاجرين تتمتع بمستوى دخل مرتفع ، وعند رجوع هذه الفئات إلى الوطن تحاول الإحتفاظ بنفس المستوى المعيشى الذى اعتادت عليه فى الخارج ، لذلك فهى تتجه إلى استخدام أموالها فى أنواع مختلفة من المضاربات العقارية أو فى مشروعات تجارية

أو تحتفظ بمدخراتها فى البنوك وتحصل على عائد شهرى ثابت يزيد كثيرا عن متوسط دخل فئات كثيرة من الشعب .

- تتمتع مشروعات الإنفتاح بإعفاءات ضريبية لفترات طويلة ، دون تميز بين المشروعات الإنتاجية والمشروعات الخدمية والإستهلاكية ، وقد ساعد هذا على اتجاه كثير من المشروعات الخاصة غير الإنتاجية إلى مشاركة رأس المال الأجنبى ولو إسميا حتى تتمتع بالإعفاء الضريبى وتحقق أرباح بالغة الإرتفاع .

٣- العجز المستمر فى ميزان المدفوعات :

لاشك أن من أهم مشاكل مصر الإقتصادية ، مشكلة العجز فى ميزان مدفوعاتها وخصوصا ميزان المعاملات الجارية ، فطبقا لإحصاءات ميزان المدفوعات عن الفترة١٩٥٢/١٩٧٨ تبين أن حساب المعاملات الجارية سجل عجزا طوال هذه الفترة وكذلك الميزان التجارى .

ففى حين بلغ متوسط قيمة العجز فى كل من حساب المعاملات الجارية والميزان التجارى ٢٨,٩ ، ٢٩,٧مليون جنيه على التوالى خلال الفترة ١٩٥٢/١٩٥٩ ، فقد إرتفع إلى ٨٨,٧ ، ١٢٠,٥ مليون جنيه فى الفترة ١٩٦٠/١٩٦٦ ثم إلى ١٧١,٧ ، ١٥٧,٢ مليون جنيه فى الفترة من ١٩٦٧/١٩٧٣، ثم قفز ليصل إلى ٩٩٤,٢ ، مليون جنيه فى الفترة من ١٩٧٤/١٩٧٨، (٢)

فالعجز فى ميزان المدفوعات بدأت نشأته فى الخمسينات واستمر فى التزايد فترة وراء أخرى حتى سجل أعلى معدل له فى الفترة من ١٩٧٤/ ١٩٧٨ أى فى ظل سياسة الإنفتاح وأن هذا العجز كان يرجع إلى ضعف القدرة على تنمية الصادرات وعدم ترشيد سياسة الإستيراد . (٣)

١- جودة عبد الخالق / محرر ، الإنفتاح : الجذور و الحصاد .. المستقبل ... مرجع سابق ، صـــ١٥٨-١٦٠

١- البنك المركزى المصرى المجلة الإقتصادية ، المجلد الحادى والعشرون ، العدد الأول ١٩٨١ ، صــ١:٢٠

٢- عبد الفتاح عبد الرحمن ، نحو مفهوم صحيح للإنفتاح كمنهج للتنمية فى مصر ، مرجع سابق ، صــ٢٤٤



٤- تزايد الديون الخارجية :

كانت الآمال معقودة عند بداية انتهاج سياسة الإنفتاح الإقتصادى ، على أن هذه السياسة ستؤدى إلى تقليل حاجة مصر إلى الإقتراض الخارجى عن طريق جذب رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة لتكون بديلا عن ذلك ، ولكن البيانات الخاصة بالقروض الخارجية المتوسطة لمصر توضح أن الديون تزايدت خلال السبعينات بسبب عجز الموارد الذاتية من النقد الأجنبى بسبب ضعف حصيلة الصادرات والحاجة الماسة إلى النقد الأجنبى لتمويل عملية التنمية ، ودفع قيمة الواردات وسداد الإلتزامات الدولية ، فقد ارتفعت الديون الخارجية من نحو ١,٧ مليار دولار سنة ١٩٦٥ إلى ٢,٣ مليار دولار سنة ١٩٧١ ، ونحو ١٠,٦ مليار دولار سنة ١٩٧٩ ونحو ١٨,٩ مليار دولار فى يونيو سنة ١٩٨١ . (١)

ويبين الجدول التالى القروض الخارجية المتوسطة والطويلة لمصر من ١٩٧٦-١٩٧٩(٢) «بالمليون دولار أمريكى»:

السنوات / البيان	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
المديونية آخر المدة موزعا على :	٥٧٦٧,٠	٨٠٩٢,٤	٩٩٢١,٤	١١٣٣٣,٤
المؤسسات الدولية	١٨٢,٦	١٥٦٤,٩	٢٣٣١,٠	٢٥٥٩,٠
حكومات أجنبية	٤٥٣٤,٤	٥٢٣٧,١	٦١٦٦,٣	٦٩٠٧,٩
مؤسسات مالية	٣٣٣,٢	٦٥٠,٦	٧٥١,٠	٧٦٢,٦
موردين	٧١٦,٨	٦٣٩,٧	٦٧٣,٢	١١٠٢,٩
مدفوعات لخدمة الديون	٦٦٤,٨	١٠٩٨,٥	١٢١١,٢	١٠٤٠,٢
الإستهلاك	٥٥٣,٦	٧٥٨,٢	٨٢٤,٨	٨٠٤,١
الفائدة	١١١,٢	٣٤٠,٣	٣٨٦,٥	٢٣٦,٣
حسابات نظامية :-				
المديونية إلى الناتج المحلى الإجمالى	٦٠,١	٦٨,٨	٧٠,٧	٦١,٤
خدمات المديونية إلى العائدات السلعية والخدمات	١٨,٥	٢٤,٢	٢٢,٣	١٥,٨

جدول رقم (٣) يوضح القروض الخارجية المتوسطة والطويلة لمصر من ٧٦-١٩٧٩

من هذا الجدول يتضح تزايد إجمالى الديون الخارجية لمصر ٥٧٦٧ مليون دولار أمريكى عام ١٩٧٦ إلى ١١٣٣٣,٤ مليون دولار عام ١٩٧٩، بزيادة ٥٥٦٦,٤ مليون دولار وبنسبة ٩٦,٥٪.

١- البنك الأهلى المصرى ، التطورات الإقتصادية المحلية يوليو / أغسطس ١٩٨٠، صـ١٦

١- فاروق نظير ، الإنفتاح الإقتصادى : التطور والآثار الإقتصادية ، مرجع سابق ، صـ١٤٧

كما ارتفعت قيمة المدفوعات لخدمة هذه الديون من ٦٦٤,٨ مليون دولار إلى ١٠٤٠,٥ مليون دولار بزيادة ٣٧٥,٧ مليون دولار وبنسبة ٥٦,٥٪ .

وقد اتجهت مصر فى السنوات الأخيرة إلى زيادة الديون من المؤسسات الدولية فبينما حصلت مصر عام ١٩٧٦ على القروض من الحكومات الأجنبية بما يقدر بحوالى إلى ٤٥٣٤,٤ مليون دولار بنسبة ٧٨,٦٪ والمؤسسات الدولية ١٨٢,٦ مليون دولار، والمؤسسات المالية ٣٣٣,٢ مليون دولار ، والموردين ٧١٦,٨ مليون دولار تغير الوضع عام ١٩٧٩ ، حيث حصلت مصر على ٦٩٠٧,٩ مليون دولار من الحكومات الأجنبية بنسبة ٦٠,٩٪ ، ومن المؤسسات الدولية ٢٥٥٩ مليون دولار بنسبة ٢٢,٦٪ ومن الموردين ١١٠٢,٩ مليون دولار ، والمؤسسات المالية ٧٦٣,٦ مليون دولار .

وهكذا استمرت حاجاتنا للإقتراض الخارجى تنمو عاما بعد عام ، كما أصبحت أعباء خدمة هذه الديون تلتهم حوالى ١٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى ، وأكثر من ثلث حصيلة صادراتنا من السلع المنظورة وغير المنظورة (١)

حيث أخذت التزامات خدمة الديون فى التصاعد . بحدة ولم تتمكن مصر من سداد كل ما استحق للدائنين من مدفوعات منذ عام ١٩٨٠، مما أدى إلى تراكم متأخرات تقدر بنحو ٥ مليارات دولار حتى يونيو ١٩٨٦ فقد ارتفعت التزامات خدمة الدين من ٣,٦ مليار دولار فى ١٩٨٤/٨٣ إلى ٤,٦ مليار دورلار فى ٨٦/٨٥ ، ونظرا لتعثر الحكومة فى السداد وتراكم المتأخرات فقد قررت الإتفاق مع صندوق النقد الدولى على برنامج للإصلاح الإقتصادى يمهد الطريق أمامها لدخول نادى باريس من أجل إعادة جدولة المتأخرات ، وبالفعل تم التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولى بعد مفاوضات استمرت مايقرب من سنة كاملة فى ١٥ مايو سنة ١٩٨٧ ، وبعد أسبوع اجتمع ممثلوا الدول الدائنة لمصر مع ممثلى الحكومة المصرية فى ٢١، ٢٢ مايو عام ١٩٨٧، واتفقوا على حجم الديون والمتأخرات التى يتم إعادة جدولتها وشروط إعادة الجدولة . (٢)

وهكذا كان الأمل أن تؤدى سياسة الإنفتاح الإقتصادى إلى إنسياب رأس المال الأجنبى بشكل يقلل من اتجاه الدولة إلى الإقتراض من الخارج ومن ثم تخفيف أعباء التمويل الخارجى لعملية التنمية ، ومع ذلك فإنه لم ينساب إلى مصر بمعدل يحقق هذا الأمل . (٣)

٥- تدهور سعر الصرف للجنيه المصرى بالعملات الحرة :

ظل سعر الجنيه المصرى ثابتا لم يتغير لسنوات طويلة ولم يجار التخفيضات التى جرت للإسترلينى تباعا فى الستينيات ، كما لم يرتبط بتخفيضات الدولار التى حدثت بخاصة بعد فترة رئاسة الرئيس

١- جريدة "الأهرام" فى ١٩٨٠/٢/٧ . فى إحدى الندوات الإقتصادية لكبار رجال الإقتصاد المصرى

٢ -إبراهيم العيسوى ، المسار الإقتصادى فى مصر وسياسات الإصلاح : دراسات نقدية فى الأزمة الإقتصادية ، د. ط (القاهرة) ، مركز البحوث العربية ، ١٩٨٩ ، ، صـ١٩

٣- عبد الفتاح عبد الرحمن ، نحو مفهوم صحيح للإنفتاح كمنهج للتنمية فى مصر ، مرجع سابق ، صـ٢٤٥ .



الأمريكى نيكسون ، ولكن كان الإرتباط بطريقة خاصة ، ففى المفاوضات السنوية بيننا وبين صندوق النقد الدولى ، اقترح خبراؤه مرارا انخفاض قيمة الجنيه المصرى ، ووعدوا بتقديم المعونة اللازمة لذلك ، ولكن الحكومة المصرية اعترضت على التخفيض لما ينجم عنه من ارتفاع فى الأسعار الداخلية .

وفى عام ١٩٧٣ صدر قرار إنشاء السوق الموازية للعملات الحرة وتحدد سعر الدولار بحوالى ٧٠ قرشا وهو ما كان يقترب حينذاك من سعر « السوق السوداء » ومن وقتها بدأنا نشهد تعدد أسعار الصرف (١)

وساد حينئذ اعتقاد بأن هذا السعر إنما يعكس التفاعل الحر بين قوى العرض والطلب ، ومع ذلك فقد استمر انخفاض سعر صرف الجنيه ، فقد أعلنت الحكومة خفض سعر الصرف إلى ٨٤ قرشا للدولار سنة ١٩٨٠ ، فى محاولة للإقتراب من سعر صرفه فى السوق الحرة « السوداء » ومع ذلك تصاعد سعر الدولار بالعملة المحلية فى السوق الحرة « السوداء » ليتعدى مائة قرش (٢)

ويرجع الدكتور عبد الفتاح عبد الرحمن أن هذا التدهور فى سعر صرف الجنيه المصرى يرجع إلى قرارات عشوائية اتخذتها الإدارة الإقتصادية فى ظل سياسة الإنفتاح الإقتصادى ، فقد رفع سعر الفائدة على الودائع بالعملات الحرة بدرجة تضاءلت أمامها الفائدة على الودائع بالجنيه المصرى ، وتوالت قرارات بيع السلع الإستهلاكية المعمرة بالعملات الحرة تأسيا بالسلع التى تباع فى المناطق والأسواق الحرة ، واستمر العمل بسياسة الإستيراد بدون تحويل عملة رغم ما تولده من أثار سلبية على سعر صرف الجنيه . (٣)

٦- اتجاه رأس المال الأجنبى إلى الأنشطة سريعة العائد :

تنص المادة الثالثة من قانون استثمار المال العربى والأجنبى على : أن يكون استثمار هذا المال لتحقيق أهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية فى إطار السياسة العامة للدولة وخطتها القومية وتمنح أولوية خاصة للمشروعات التى تهدف إلى التصدير أو تنشيط السياسة أو التى تؤدى إلى خفض الحاجة إلى استيراد السلع الأساسية وكذلك المشروعات التى تحتاج إلى خبرات فنية متقدمة . (٤)

وبالرجوع إلى البيانات الخاصة بالمشروعات التى تعمل وفقا لقانون الإستثمار ، نجد أن جانبا كبيرا من نشاط بنوك الإستثمار ، والأعمال المنشأة تركز فى عمليات إئتمانية قصيرة الأجل وانصرافها أساسا لتمويل العمليات الإستيرادية لسلع استهلاكية خلال سنوات تجربة الإنفتاح الإقتصادى ، مما حدا بهذه البنوك إلى استثمار ما نسبته حوالى ٥٢٪ من إجمالى المبالغ المودعة لديها خارج مصر فى عام ١٩٧٦ بدعوى عدم وجود خريطة استثمارية على المستوى القومى (٥)

وشارك رأس المال الأجنبى بنحو ٦١٧,٤ مليون جنيه فى جملة رؤوس أموال المشروعات التى بدأت الإنتاج حتى ديسمبر سنة ١٩٨١ والبالغة نحو ١٠٩٢,٤ مليون جنيه أى بنحو ٥٦,٥٪ وكان نصيب المشروعات التمويلية والخدمية فى جملة الإستثمار الأجنبى نحو ٦٤,٣٪ ، و نصيب المشروعات الزراعية

١- الجنيه المصرى ، ماذا افعلو به ، الأهرام الإقتصادى ٢١ ديسمبر ١٩٨١.

٢- عبد الفتاح عبد الرحمن ، نحو مفهوم صحيح للإنفتاح كمنهج للتنمية فى مصر ، مرجع سابق ، صـــــ٢٤٩

٣- المرجع السابق نفسة ، صـــــ٢٥٠ .

٤ - قانون استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة ،رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ معدلا بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ .

٥ - حسين كامل فهمى ، رؤية إسلامية حول مشاكل الإنفتاح الإقتصادى فى مصر ، المؤتمر العلمى السنوى الثانى حول الإنفتاح الإقتصادى بين الإنتاج والإستهلاك ، مرجع سابق صـ ٩٢٠ .



والإنشائية نحو ١٢٪ ، والمشروعات الصناعية نحو ٢٣,٧٪ ، وقد اتجه الإستثمار الأجنبى فى المشروعات الصناعية إلى صناعات استهلاكية ، فقد بلغ نصيب الصناعات الغذائية من هذا الإستثمار نحو ١٦٪ ، والغزل والنسيج نحو ١٣٪ والخشبية نحو ٤٪ .

وبذلك يتضح أن الإستثمار الأجنبى يركز اهتمامه فى الأنشطة الخدمية والتمويلية والصناعات الإستهلاكية لأنه ينشد الكسب السريع فى بيئة تفتقد الإستقرار . (١)

ومما يؤكد اتجاه المشروعات إلى الصناعات الإستهلاكية ، حديث وزير الإقتصاد آنذاك الدكتور ذكى الشافعى حينما سأله المحررين : كيف وافق رغم مفاهيمه المعروفة حول الإنفتاح المطلوب على مشروعات مثل «ومبى، ومبى، وسفن أب وغيرها ؟ فأجاب: أنه لم يوافق على مثل هذه المشروعات ، ولايدرى كيف ووفق عليها ، وأن الإنفتاح فى عرفه لايعنى أن أفتح الباب أمام المشروعات للمطاعم ولصناعة المياه الغازية . (٢)

ورغم ذلك فقد انتشرت هذه المشروعات بشكل ملفت للنظر ، ودون مبرر اقتصادى واجتماعى معقول، وعلى سبيل المثال فقد دأبت شركات الإستثمار المنتجة للمياه الغازية على نشر صفحات إعلانية تحريرية فى الصحف اليومية ، بهدف حشد مجموعة أسباب تبرر من خلالها الصعود الجنونى فى أسعار المياه الغازية والتى وصل بها الأمر أن تباع زجاجة المياه الغازية فى أكثر شوارع القاهرة ازدحاما فى منطقة وسط البلد بعشرين قرشا ، والسبب فى ذلك واضح وهو أن منتجات شركات الإستثمار خارجة عن نطاق التسعير الجبرى (٣)

٧ - ارتفاع معدلات الإستيراد ومعدلات الإستهلاك الترفى :

اعتمد الإقتصاد المصرى منذ إعلان سياسة الإنفتاح الإقتصادى عام ١٩٧٤ على الخارج فى تلبية الكثير من احتياجاته ، وتناقصت نسب الإكتفاء الذاتى للكثير من السلع الزراعية والصناعية ، ومن أمثلة ذلك القمح أن مصر كانت تستورد ٤٤٪ من استهلاكها الكلى من القمح والدقيق فى عام ١٩٧٠ ، قفزت هذه النسبة إلى ٦٤٪ فى عام ١٩٧٥ ثم إلى ٧٤٪ فى عام ١٩٨٠ . (٤)

وارتفعت قيمة الواردات الإجمالية من ٩٢٠,١ مليون جنيه فى عام ١٩٧٤ إلى ٥٩٩٨,٢ مليونا فى عام ١٩٨٠ / ١٩٨١ أى بزيادة قدرها ٥٠٧٨,١ مليون جنيه وكانت نسبة كبيرة من هذه الزيادة منصبة فى واردات لسلع كمالية ، ويوضح ذلك أن الزيادة فى قيمة الواردات لسلع استهلاكية معمرة وأجهزة كهربائية قد بلغت خلال الفترة من عام ١٩٧٤ إلى ١٩٨٠ نحو ٣٣٣٪ لتصل إلى ١٦٦,٧ مليون جنيه . (٥)

١- عبد الفتاح عبد الرحمن ، نحو مفهوم صحيح للإنفتاح كمنهج للتنمية فى مصر ، مرجع سابق ، صـ٢٤٧

٢- عادل حسين ، الإقتصاد المصرى من الإستقلال إلى التبعية ، د. ط ،جـ٢ ، القاهرة ، دار المستقبل العربى ، ١٩٨٢ ،صـ٢٣١

٣- شعبان أبو اليزيد شمس ، " اخلاقيات الإعلان الصحفى فى مصر إبان فترة الإنفتاح الإقتصادى ، دكتوراه غير منشورة "،كلية اللغة العربية بالقاهرة ، جامعة الأزهر ، ١٩٨٨ ، صـ٥٠

٤- إبراهيم العيسوى ، المسار الإقتصادى فى مصر وسياسات الإصلاح ، مرجع سابق ، صـ١٤ :١٧

٥- حسين كامل فهمى ، رؤية إسلامية حول مشاكل الإنفتاح الإقتصادى فى مصر ، مرجع سابق ، صـ٩٢



ويرر البعض هذه الزيادة فى الواردات بأنها نتيجة طبيعية لما سببته سياسة القيود التى كانت سائدة فى الستينات ، من إضعاف للطاقة الإنتاجية فى البلاد، وقيام اختلال كبير بين كمية العرض المتاح من السلع ، وبين الطلب عليها ، ومن ثم فإن الواردات الحالية تعد ضرورة اقتصادية لايستطيع الإقتصاد الوطنى مقابلتهاإلا عن طريق الإستيراد .

إلا أن الزيادة فى واردات السلع الغذائية والإستهلاكية قد بلغت ١٦٪ سنويا ، أى أكثر من أربعة أمثال معدل زيادة السكان مما يرجع أساسا إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة نتيجة لإرتفاع الأسعار العالمية بالإضافة إلى ظهور أنماط استهلاكية جديدة (١)

ويرجع ذلك إلى أن القرارات النقدية والمصرفية التى صدرت للمساعدة على تنفيذ سياسة الإنفتاح الإقتصادى وتدعيمها ، والتى من أهمها قرار الإستيراد بدون تحويل عملة قد فتحت المجال لإستيراد أى فرد لمختلف السلع الضرورية والكمالية ، طالما استطاع أن يدبر أمر العملات الأجنبية اللازمة لإستيرادها ، وبذلك أتاحت الفرص للأفراد فى استيراد السلع الكمالية التى حرموا منها خلال فترة الإنغلاق على حساب السلع الوسيطة والإستثمارية اللازمة لزيادة الإنتاج المحلى من ناحية،والإحلال للواردات من ناحية أخرى ، ولعلاج هذه المشكلة اتجه المسئولون إلى إصدار عدد من القرارات الإستيرادية والنقدية المتلاحقة منذ أغسطس عام ١٩٧٩ . بهدف ترشيد نظام الإستيراد بدون تحويل عملة . (٢)*

٨- هجرة العمالة إلى الخارج وآثارها :

أدى اتساع الفجوة بين مستوى الأجور فى مصر من جانب، ومستواها فى الدول البترولية من الجانب الآخر، والبحث عن فرصة عمالة جديدة لجزء كبير من القوى العاملة المصرية - حيث كان الإقتصاد المصرى فى أعقاب حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ غير قادر على تقديم تلك الفرص - إلى تزايد لمعدلات الهجرة للعمالة المصرية عام وراء آخر منذ حرب أكتوبر ، خصوصا وأن ارتفاع أسعار البترول فى أعقاب حرب أكتوبر أدت إلى زيادة برنامج الإستثمار فى العالم العربى، وبالتالى ازدياد حجم الطلب على العمالة المصرية (٣)

ولذلك تميزت هذه المرحلة بفتح باب الهجرة على مصراعيه أمام الراغبين فى الهجرة المؤقتة والدائمة للأفراد ، فقد صدرت العديد من القوانين التى تشجع الهجرة وتزيل ما يقف فى طريقها من موانع (٤)

١- سهام منير سليم ، تقييم سياسة الإنفتاح الإقتصادى فى مصر ، مرجع سابق ، صـ١٠٩٥

٢- حسين كامل فهمى، رؤية إسلامية حول مشاكل الإنفتاح الإقتصادى فى مصر مرجع سابق ، صـ٩٢١

* أهم قرارات وزير التجارة الخارجية التى صدرت لتعديل نمط عمليات التجارة الخارجية هى :

- القرار رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٧٩ ، والقرار رقم ١٥ لسنة ١٩٨٠ ، والقرار رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٨١، والقرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٨١، والقرار رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ . أما القرارات التى صدرت لتعديل نظام التعامل بالنقد الأجنبى فهى القرار رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٨١ وأخيرا القرار رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٢

٣- محمد حامد الزهار ، الإنفتاح الإقتصادى وأثره على سعر صرف الجنيه المصرى ، المؤتمر العلمى السنوى الثانى حول الإنفتاح الإقتصادى بين الإنتاج والإستهلاك ، مرجع سابق ، صـ٨٤٨

٤- أمانى مسعود ، هجرة المصريين إلى الدول العربية ، كتاب"الأهرام الإقتصادى"، العدد ٥٢ لسنة ١٩٩٢ ، صـ١٨



وتشير الإحصاءات إلى أن القوى العاملة المصرية المهاجرة إلى البلاد العربية كان حجمها عام ١٩٦٥ حوالى ١٠٠ ألف إرتفعت إلى ما يقرب من مليون عام ١٩٧٦ وبلغت ١,٧٥ مليون عام ١٩٨٠ . (١)

ويرجع تشجيع الحكومة المصرية على الهجرة للإستفادة من التحويلات التى يجريها هؤلاء العاملين بالخارج كمصدر إضافى هام للعملات الأجنبية ، ولقد قدرت التحويلات بحوالى ١٨,٧ مليون جنيه فى المتوسط سنويا خلال الفترة ١٩٧٠/١٩٧٣، ثم ارتفعت إلى٥٣٢ مليون جنيه فى المتوسط سنويا خلال الفترة ١٩٧٤/٩٧٨،وبلغت نحو ١,٨ بليون جنيه فى عام ١٩٨٠/١٩٨١ ممثلة الجانب الأكبر من موارد جميع النقد الأجنبى لدى المصارف المعتمدة ، إذبلغت نسبتها إلى إجمالى الموارد٥٨,٢٪ فى ذلك العام . (٢)

وعلى الرغم من أن هجرة القوى العاملة المصرية تعتبر مصدراهاما لتوفير النقد الأجنبى ، إلا أن لها بعض الآثار السلبية على إنتاجية العمل فى مصر ، فهى تحرم المجتمع والإقتصاد المصرى من أكثر العناصر كفاءة وأعظمها مهارة » مثال ذلك : اشتراط حصول المدرسين الذين يرشحون للإعارة للدول العربية على تقدير امتياز خلال السنوات السابقة لإعارتهم أى أن من نتمسك ببقائهم فى مصر هم المدرسون الأقل كفاءة » (٣)

إن أهم مظهر اجتماعى سئ لهجرة الكفاءات البشرية للعمل بالبلاد العربية النفطية: هو إهدار القيمة الإجتماعية للعمل المنتج ، فالشخص المهاجر للأقطار العربية وإن كان يحصل على أضعاف مضاعفة من مستوى دخله بمصر ، إلا أن هذه الزيادة فى دخله لاترتبط بزيادة فى مستوى انتاجيته بل ربما يعمل عدد ساعات أقل من تلك الساعات التى كان يعملها بمصر ، ومعنى هذا أنه لم تعد هناك علاقة بين زيادة مستوى الدخل ومستوى الإنتاجية ، بل أصبحت عملية تحسين مستوى المعيشة مرتبط بالهجرة ، أو بالحصول على عقد عمل بالخارج ، وعندما يعود هؤلاء الأفراد لمصر بعد انتهاء مدة عملهم بالخارج ، لايكون لديهم الرغبةللعمل بالأجر المنخفض الموجود بمصر بعد أن اعتادوا على تلك الأجور المرتفعة (٤)

بذلك فقد الشباب قيمة العمل المنتج المفيد إجتماعيا واستبدالها بقيمة أخرى سلبية وضارة بعملية التنمية ، وهى قيمة الحصول على المال بأسرع وأسهل وسيلة ممكنة ، بغض النظر عن نوعية هذا العمل أوقيمته الإجتماعية ، أوحتى مشروعيته ، ويمكن لأى شخص يسافر للخارج ويلاحظ الأعمال التى يشتغل فيها الشباب أن يدرك لأول وهلة كيف أن خريج الهندسة والزراعة والتجارة ... الخ يعمل جر سونا فى مقهى أو فى فندق لالأنه لا يجد وظيفة مناسبة فى مصر لكن لأن هذه الوظيفة لاتدر عليه مايكفى لحل أزماته الإقتصادية والمعيشية فى وطنه . (٥)

١- كمال جاب الله ، الإنقلاب الإقتصادى الصامت ، "الأهرام الإقتصادى"، العدد ٦٨٥ أول مارس سنة ١٩٨٢، صـ ٣٢
٢- البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ١٩٨٠/١٩٨١ ، صـ١٩- ٢٠
٣- محيا زيتون ، النمو الإقتصادى وفخه ، مرجع سابق ، صـ ١٥٢
٤- رمزى ذكى ،دراسات فى أزمة مصر الإقتصادية مع استرتيجية مقترحة للإقتصاد المصرى فى المرحلة القادمة ، ط١ ، القاهرة ، مكتبة مدبولى ، ١٩٨٣ ،، صـ١٧٠
٥- سمير نعيم أحمد ، « أثر التغيرات البنائية فى المجتمع المصرى خلال حقبة السبعينات » ،"مجلة العلوم الإجتماعية"، العدد الأول ، السنة الحادية عشرة ، مارس ١٩٨٣، صـ ١١٥



وتشير الدراسات إلى أن هجرة العمالة المصرية إلى الخارج ولدت ضغوطا تضخمية نتيجة لزيادة التكاليف ، حيث أن نزوح القوى العاملة إلى بلاد المهجر أدى إلى نقص المعروض منها فى سوق العمل المحلية ، ولما كان الطلب عليها ظل يتزايد باستمرار ، فإن أجورها المحلية مالت إلى الإرتفاع ، ولقد ترتب على هذه الزيادة فى الأجور زيادة فى تكلفة الإنتاج خصوصاً وأن معدلات الزيادة فى الأجور كانت بقدر أكبر من معدلات الزيادة فى الإنتاجية ، كما أن نقص العمالة ترتب عليه من ناحية أخرى وجود طاقات عاطلة فى بعض الصناعات ، مما أدى إلى ارتفاع متوسط التكاليف فى هذه الصناعات .. وهذه الزيادة فى التكاليف الناجمة عن كل هذه العوامل ، قد انعكست عن طريق نقل عبئها إلى المستهلكين ، فى شكل ارتفاع فى أسعار السلع والخدمات (١)

أضف إلى ذلك أن هناك ظاهرة اجتماعية أخرى ناجمة عن موضوع الهجرة أو العمل بالخارج وتتمثل فى أن الزوج كثيرا مايضطر أن يسافر بمفرده إلى الخارج تاركا زوجته وأولاده بالداخل أو العكس ، الأمر الذى يؤدى إلى التأثير على العلاقات الأسرية ويسهم فى إحداث التفكك الأسرى . (٢)

٩- ظهور بعض المهن والدخول الطفيلية التى ارتبطت بهذه المرحلة وفى مقدمتها الإتجار فى العملة فى السوق السوداء وهو ما أدى إلى إضعاف قيمة العملة الوطنية وتناقصها بالإضافة إلى انحراف بعض المشروعات فى سبيل الكسب السريع ومخالفتها لأبسط المبادئ الإنسانية فى تقديم سلع مخالفة للمواصفات وغير صالحة للإستعمال الآدمى ، كما هو الحال فى صفقات الأغذية الفاسدة ، وتزايد ظاهرة الغش التجارى (٣)

ويرى البعض أن انتشار هذا المشروعات غير المسئولة : يرجع إلى أن التخطيط لسياسة الإنفتاح الإقتصادى لم يكن متأنيا ، وقد أغفلت فيه نواحى قومية واجتماعيةوجغرافية ، ولم يشترك فى إعداده الجهات التى تعتبر أساسية ومفيدة مثل الجامعات والمعاهد القومية المتخصصة (٤)

ولذلك انتشرت ظاهرة الرشوة والفساد والادارى حيث إن اصحاب الدخول الثابتة والمحدودة يلجأون إلى هذا الطريق لكى يعوضوا التدهور الذى حدث فى أوضاعهم الاجتماعية ، وفى مجال الرشوة على سبيل المثال :

- نجد أن الموظف فى الحكومة يستغل السلطة المخولة له عن طريق تقديم خدمة مشروعة للأفراد مقابل ثمن لذلك ، أو أنه يقدم خدمة غير مشروعة مقابل عائد معين (٥)

١- محمد حامد الزهار ، الإنفتاح الإقتصادى وأثره على سعر صرف الجنيه المصرى ، مرجع سابق صـ٨٤٩

٢- السيد زهرة ، أحزاب المعارضة وسياسة الإنفتاح الإقتصادى فى مصر ، د. ط « القاهرة ، دار الموقف العربى ،، صـ٣٦١- ٣٦٣ .

٣- على عجوة ، العلاقات العامة وقضايا الشباب فى مصر ، ندوة الإعلام والشباب "، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، فى الفترة من ١٧- ٢٠ يناير عام ١٩٨٢ "، صـ٢٢٠

٤- مجلة الإقتصاد والمحاسبة ، يصدرها نادى التجارة ، مؤتمر الإنفتاح الإقتصادى بين الإنتاج والإستهلاك العدد ٤٢١ يناير ١٩٨٣ ،صـ١٢

٥- رمزى ذكى ، دراسات فى أزمة مصر الإقتصادية ، مرجع سابق ، صـ١٧٢



١٠- أزمـــــة الإســـــكـــــان :

اشتدت حدة أزمة الإسكان مع تراجع عمليات بناء الإسكان الشعبى، وتقلص الإنفاق الحكومى على هذا النوع من الاسكان ، وفى المقابل ارتفعت العمارات الفاخرة ، وارتفعت معها الإيجارات سنة بعد أخرى (١)

ونشط القطاع الخاص فى مجال الإسكان نشاطا لا نظير له من قبل ، فأقام المساكن الفاخرة فى كل مكان ، واستورد لها لوازمها من الخارج بأعلى الأسعار ، ثم عرض هذه المساكن بسخاء فى السوق للتمليك بأسعار باهظة ، أوللايجار بقيمة ايجارية لاتخضع لأى قانون مع طلب خلوات رجل أومقدمات خيالية ، و شارك المستثمرون الأجانب فى هذا النشاط (٢)

وكانت النتيجة أن استطاعت قلة قليلة الحصول على مساكن فاخرة وبقيت آلاف المساكن الفاخرة دون استعمال (وهى تمثل بالطبع رأسمال معطل) لعجز المواطنين عن دفع المطلوب فيها (٣) بينما تعانى آلاف الأسر الجديدة بالذات من عدم إمكانية الحصول على مسكن ، بل وحتى فقدان الأمل فى الحصول عليه فى المستقبل بالإمكانيات التى تتيحها لهم أنشطتهم المشروعة ، فأى خطة يضعها الزوجان لتدبير المبلغ المطلوب منهما مصيرها الفشل ، لأنه حتى بعد تدبير هذا المبلغ بعد سنوات من المعاناة سيكون الوضع قد تغير ويطلب منهما أضعافه ، وهكذا يجد الشباب نفسه فى طريق مسدود لامهرب منه إلا باتباع أحد طريقين :

اما ممارسة نشاط ما يدر عائدا سريعا ومجزيا ، وإما الهجرة إلى الخارج وخاصة إلى الدول العربية والعودة بالمال المطلوب ، وكلا الطريقين ملئ بالمخاطر فالنشاط الانتاجى المشروع لايمكن أن يدر عائدا يكفى للحصول على مسكن ، ولهذا فلابد من ممارسة أنشطة طفيلية « السمسرة أو المضاربة مثلا » أو ممارسة أنشطة غير مشروعة « الرشوة والإختلاس » (٤)

١١- تفاقمت **أزمة المواصلات** حيث زاد عدد وحدات السيارات الخاصة وانخفض عدد وحدات المواصلات العامة ، وأصبح استخدام الأفراد لهذه الوحدات موضع معاناة وشكوى يومية ، وفى ظل ذلك تزايدت الرغبة فى انتشار السيارات وبالذات الفاخرة لدى جميع الفئات (٥)

١- أحمد حافظ ، مصر ومشكلاتها ، دراسات فى الهجرة والتحضر والعدالة الإجتماعية ، ط١ ، القاهرة ، مكتبة سعيد رأفت ، ١٩٨٧ صـ ٢٣٦

٢- محيا زيتون ، مشكلة الإسكان فى مصر واتجاه تطورها فى المستقبل ، ورقة مقدمة إلى مؤتمر الإقتصاديين المصريين الخامس ، القاهرة ٢٧- ٢٩ مارس ١٩٨٠ .

٣- ميلاد حنا ، الإسكان فى مصر ، "الأهرام الإقتصادى" ، العدد ٥٣٧ ، أول يناير سنة ١٩٨١

٤- سمير نعيم أحمد « أثر التغيرات البنائية فى المجتمع المصرى خلال حقبة السبعينات » مرجع سابق ، صـ١١٦-١١٨

٥- عبد الفتاح عبد النبى ، التناول الإعلامى لجرائم النخبة ، دراسات للنموذج المصرى فى الثمانينيات ، د.ط ، ، القاهرة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ١٩٩١ صـ٦٧

١٢- لم يكن **التعليم** أسعد حال فقد تدنت مستويات التعليم بالمدارس الحكومية وانعدمت الثقة فيها مع اكتظاظ الفصول الدراسية وضعف الإمكانات المادية ، وازدهرت فى مقابل ذلك « المدارس الخاصة » التى أصبحت مطمع أولياء الأمور الذين أصبحو يلهثون وراء قيم المباهاة ، بتعليم أولادهم فى المدارس الخاصة أو اللغات ، ومع هذا الإتجاه تزايدت المصروفات سنة بعد أخرى فضلا عن التبرعات المادية الإجبارية ، والهدايا فى الأعياد ، كما انتشرت الدروس الخصوصية التى باتت تستقطع جانبا كبيرا من ميزانية الأسرة المصرية (١)

١٣ - وفى **المجال الصحى** : تدهورت مستويات الخدمات الصحية ، والمستشفيات العامة ، والمراكز الصحية شبة المجانية بعد أن أصبحت تعانى من عدم توافر الإمكانات الفنية والعلاجية الكافية ، وذلك مع تقلص الإنفاق الحكومى عليها وفى مقابل ذلك تزايد عدد العيادات الخاصة والمستشفيات الإستثمارية التى ارتفعت تكاليفها بصورة باهظة بحيث أصبحت تشكل عبئا كبيرا يضاف إلى الأعباء العديدة التى أصبحت تعانى منها الأسرة ، خصوصا مع انعدام الثقة فى وسائل العلاج الحكومى ، والتأمين الصحى وارتفاع أسعار الدواء .

وفى النهاية يمكن القول أن هناك جوانب ايجابية لسياسة الإنفتاح الإقتصادى التى حققت بعض الأهداف التى كانت وراء الأخذ بها ، وأيضاً هناك جوانب سلبية حيث وجدت بعض المشكلات التى أدت سواء بطريق مباشر أو غير مباشر الى انحراف مسار هذه السياسة عن أهم الأهداف المرجوة منها ، وهى زيادة الإنتاج ، مما دعا فى الوقت الحالى الى ضرورة الإعنكاف لتقيم ومراقبة الموقف الإقتصادى بصورة شاملة من أجل ترشيد مسار هذه السياسة ويرى الباحث : أن الأخطاء التطبيقية لهذه السياسة ترجع الى التسرع فى الأخذ بها دون وضع ضوابط محددة لدخول أى مستثمر إلى الحياة الإقتصادية المصرية حتى يكون الهدف الرئيسى هو دفع مستوى معيشة المواطن المصرى الذى تحمل أعباء كثيرة فى السنوات السابقة لتطبيق هذة السياسة .

فالمتتبع لسياسة الإنفتاح الإقتصادى وخطوات تنفيذها ، إنما يحس بأنها خلقت في المجتمع المصرى روح التفاؤل ومناخ الثقة . وفتحت آفاقا أوسع لدور الفرد المصرى للمساهمة فى برامج التنمية والتقدم ، وأتاحت الفرصة للكفاءات المتعلمة والمدربة فنيا ومهنيا أن تبرز طاقاتها وتقدم إمكانياتها الخلاقة فى مشروعات الإنفتاح ، بل وتبعث روح المنافسة فى مواقع العمل الأخرى سواء فى القطاع العام أو الخاص على حد سواء ،إلا أنها فى نفس الوقت خلقت تناقضا فى المجتمع المصرى من خلال ظهور فئات من المنتفعين والإنتهازيين والمضاربين والمقامرين ، ومراكز قوى من نوع جديد قد تكون أخطر على المجتمع لأنها تقوم بدور الإستغلال والإنتفاع السريع على حساب الشعب . (٢)

ورغم قلة عددها فقد أوجدت تياراً مناهضا لسياسة الإنفتاح الإقتصادى بل وأكثر من ذلك حاولت تشوية صورة الإنجازات التى حققت وطفى على السطح فى الشارع المصرى دعوة لدى البعض إلى التراجع عن

١- المرجع السابق نفسه ، صـ٦٧

المرجع السابق نفسه ، صـ٦٨

٢- عبد العزيز حجازى ، الإنفتاح الإقتصادى بين الأهدف والإنجاز ، مرجع سابق صـ٢٦ ، ٢٧

سياسة الإنفتاح الإقتصادى بدعوى أنها أدت إلى ثبات الفجوة - ولدى البعض اتساعها - بين الفقراء والأغنياء ، ونحن نعيش فترة التحول لا يصح أن نصعد الأخطاء أو الإنحرافات على حساب الإنجازات التى تحققت خاصة إذا كنا نعلم أن التطبيق قد عاصرته ظروف سياسة فى الداخل والخارج عطلت من تنفيذ السياسة المخططة وتحقيق الأهداف المرجوة .

ويدعم ذلك الأستاذ « صلاح منتصر » حيث يقول : « صحيح أن هناك تجاوزات وانحرافات للإنفتاح يمكن تصحيحها وتعديلها ولكن الذى لايمكن أن ننساه لهذا الإنفتاح أنه عالج المصرى من حالة الهيستريا التى كان يصاب بها عندما يسافر إلى الخارج فى الستينيات ، فبسبب إحساسه بالحرمان من كل شئ يشترى أي شئ/ومن المؤكد أن هذا الإحساس بالحرمان قد زال وأن مسافر اليوم لم يعد يجد من يطلب شراء شئ له فكل شئ أو معظم الأشياء موجودة داخليا .. لهذا أسعدنى كثيرا أن يطرق الإنفتاح باب العلاج فى مصر ، وأن تشهد مصر أكثر مستشفى جديد مثل المقاولون العرب ، والسلام الدولى ، ومن المؤكد أن وجود أكثر من مستشفى على هذا المستوى سوف يرحم المريض من السفر إلى الخارج مادام يجد فى هذه المستشفيات الطبيب المتخصص والآلة المتطورة .. »[١]

١- صلاح منتصر ، العلاج والإنفتاح ،"الأهرام" فى ١١/١/١٩٨٣



الفصل الثالث

الملامح الأساسية للصحافة المصرية خلال فترة الدراسة

الملامح الأساسية للصحافة المصرية خلال فترة الدراسة

يستلزم تحديد الملامح الأساسية للصحافة المصرية ، إستكشاف العلاقة بين الصحافة والسلطة فى إطار تاريخى ، وتحديد الخط العام للدولة فى المجال الإعلامى ، من خلال مراجعة المواثيق الرسمية ، وإستعراض طبيعة العلاقة بينهما ، وتحديد نوعية الملكية ودور السلطة فى التأثير على الأداء الصحفى وطبيعة العلاقة بين الإعلام والبناء الإجتماعى ، ونوعية القضايا التى تشغل الجماهير وهو ما ستحاول الدراسة إستعراض ملامحه من خلال ما يلى :

١ - الصحافة المصرية فى فترة السادات :

فى مايو عام ١٩٧١ تمكن الرئيس السادات من إبعاد مجموعة مراكز القوى فى عهد سلطة الرئيس عبد الناصر ، وبدأت الصحافة تشهد عهدا جديدا ، تأكدت ملامحه بعد حرب أكتوبر ، وبدا واضحا أن نظام الحكم يسعى إلى التطور نحو الديمقراطية فرفعت الرقابة عن الصحف ، وأغلقت المعتقلات ، وألغيت الحراسة ، وإستعاد كثير من الناس أموالهم وحقوقهم ، وعكست الصحافة صورة الحكم الجديد بكل سماته ، وكانت إنطلاقة الصحافة المصرية فى الأعوام الأولى من السبعينات حقيقة واقعة .

وقد صدر فى عهد الرئيس السادات دستور مصر الدائم فى أوائل سبتمبر سنة ١٩٧١ ونصت المادة ٤٧ من الدستور على أن حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام مكفولة ، والرقابة على الصحف محظورة ، وإنذارها أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإدارى محظور ، ويجوز إستثناء فى حالة إعلان الطوارئ أو زمن الحرب أن تفرض على الصحف والمطبوعات ووسائل الإعلام رقابة محددة فى الأمور التى تتصل بالسلامة العامة ، أو أغراض الأمن القومى ، [١] وذلك كله وفقا للقانون والدستور .

وشهدت حقبة السبعينات تحولا أساسيا فى التوجه الفكرى للدولة ، بعد أحداث مايو سنة ١٩٧١ وتولى الرئيس السادات زمام السلطة فى البلاد - بدأت تظهر بوادر هذا التحول فى أعقاب هزيمة يونيو سنة ١٩٦٧ حينما بادرت العناصر المناوئة للثورة وإجراءاتها بإلقاء مسئولية الهزيمة على هذه الإجراءات ، وتمثل ذلك بصورة محددة فى جماعة زكريا محى الدين ، الذين طالبوا آنذاك بإعادة النظر فى خط مصر السياسى وبإصلاحات داخلية تقوم على إستقلال الجامعات والهيئات القضائية وفك الحراسات وتحدثوا عن أهمية تحقيق ذلك من أجل تحقيق الأهداف القومية - وقد إتجه هذا التوجه الأيدلوجى الذى إتخذ من مفهوم الديمقراطية شعارا له نحو تشجيع العلاقات الإقتصادية الليبرالية ، والأخذ بالأسلوب الرأسمالى فى الإدارة والحكم ، وقد ترك ذلك بصمات واضحة على الواقع السياسى والإقتصادى والإجتماعى فى تلك الفترة .

وقد كان لهذه التحولات تأثيرات واضحة على وضع الصحافة ودورها على إمتداد هذه الفترة ، ففى ١٩ إبريل سنة ١٩٧٢ أصدر الرئيس السادات قرارا بعودة جميع الصحفيين المنقولين منذ عام ١٩٦٤ إلى أعمال غير صحفية إلى مؤسساتهم الصحفية . [٢]

(١) سليمان صالح ، « حرية الصحافة فى مصر وبريطانيا من ١٩٤٥ - ١٩٨٥ » ، دكتوراه غير منشورة (كلية الإعلام ، جامعة القاهرة سنة ١٩٩٠) ، ص ٦١٢ .

(٢) عبد الفتاح عبد النبى « دور الصحافة فى تغيير القيم الإجتماعية » ، دكتوراه غير منشورة ، (جامعة القاهرة ، كلية الإعلام ، ١٩٨٧) ص ١٨٨ .



ومن المعروف أن إستعباد هذه العناصر من العمل الصحفى طوال هذه الفترة كان يرجع إلى مناوئتها لإجراءات الستينات ، فقد أصبح العهد الجديد فى حاجة إلى مساندتها فى إطار التوجهات الجديدة ، كما صدر فى الثامن من فبراير عام ١٩٧٤ قرارا بإلغاء الرقابة الرسمية على الصحف على أن يتولى رؤساء التحرير المسئولية الكاملة فى الإشراف على ما تنشره الصحف . (١)

وكان ذلك تتويجا لمناقشات واسعة جرت فى مجلس الشعب منذ يونيو عام ١٩٧٢ حول حرية الصحافة والعمل الصحفى .

فقد شهدت قاعة مجلس الشعب طوال عام ١٩٧٢ نشاطا ملحوظا من الأعضاء لرفع الرقابة عن الصحف وتحقيق حرية الصحافة وحماية الصحفيين من قرارات النقل أو الفصل من صحفهم بسبب آرائهم وإتجاهاتهم السياسية ، وكان من أكثر الأعضاء عناية بهذا الموضوع مصطفى كامل مراد ، ومحمود القاضى .

وفى ٢٦ ديسمبر ١٩٧٢ وافقت لجنة الإقتراحات بمجلس الشعب على إقتراح بمشروع قانون مقدم من الدكتور محمود القاضى عضو مجلس الشعب ينص على ضمان حرية الصحافة وعدم جواز فرض أية رقابة عليها إلا بموافقة مجلس الشعب ، وفيما يتصل بالأنباء العسكرية والأمن القومى فقط ، وفى حالة إعلان الطوارئ أو فى زمن الحرب .

ودافع النظام الحاكم فى تلك الفترة عن حرية الصحافة وأكد بشكل مستمر حق التعبير عن الرأى والنشر بالقول أو بالكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير . (٢)

إلا أن النظام عاد فاتخذ بعض الإجراءات التى لا تتفق مع ما ينادى به من دفاع عن الديمقراطية ، وإتاحة حرية التعبير عن الرأى ، فقد أصدرت (هيئة النظام بالإتحاد الإشتراكى العربى) عدة قرارات تضمنت إسقاط العضوية عن ٦٤ عضوا من الإتحاد الإشتراكى وكانت هذه هى القائمة الأولى فقط ، وتضمنت من الصحفيين : **فيليب جلاب ، محمد عودة ، وحسين عبد الرازق ، محمود المراغى ، يوسف إدريس ، عادل حسين ، فريدة النقاش ، ومكرم محمد أحمد ، سمير تادرس ، صلاح عيسى ، صافيناز كاظم ، أمير إسكندر ، نبيل زكى ، لويس عوض** ،،الخ .

وصدرت عدة قوائم أخرى تضمنت عددا من الصحفيين فى ٧ فبراير عام ١٩٧٣ هم : **لطفى الخولى ، ثروت أباظة ، مصطفى بهيج نصار ، إبتسام الهوارى ، أمين شفيق ، وفاروق أبو زيد ، ومحمود النقاش** ... وغيرهم ، وأحيل بعضهم إلى المعاش ، ونقل البعض الآخر إلى هيئة الإستعلامات ، وصدر قرار بسحب الترخيص لهم بالعمل فى الصحافة تمهيد لشطب أسمائهم من نقابة الصحفيين . (٣)

وشكلت نقابة الصحفيين لجنة خاصة لدراسة هذه القضية وخرجت منها بأن القرار ينطوى على عقوبة لا

---

(١) الأهرام فى ٨ / ٥ / ١٩٧٤ .
(٢) رمزى ميخائيل جيد ، أزمة الديمقراطية ومأزق الصحافة القومية ، (القاهرة ، مكتبة مدبولى ، د.ت) ص ١٠٣ .
(٣) ليلى عبد المجيد ، حرية الصحافة فى مصر ، د.ط (القاهرة ، العربى للصحافة والنشر ، د.ت) ص ١١٣ ، ١١٤ .



يجوز توقيعها دون أن يسبقها إتهام وتحقيق دفاع ، وأن قرار سحب ترخيص العمل إجراء لاسند له من القانون .

وعاد الرئيس فأصدر قرارا بعودة جميع المبعدين والمفصولين إلى أعمالهم وذلك فى خطابه فى ذكرى وفاة عبد الناصر فى ٢٥ سبتمبر عام ١٩٧٣ ، حيث قال : « إنه إذا كانت الكلمة مقدسة فإن مصر أقدس ولا أملك التسامح فى حقوقها أبدا ، وأنه إذا رجعنا إلى كتابات بعض الصحفيين خلال عامى ٧٢ ، ٧٣ لاستخلصنا أن مصر بلد منهار ، ونظامه منهار وأنها لن تدخل الحرب ، وأنه حين إتخذت قرار المعركة ، ورأيت فى الأفق بشائر نهاية التمزق ، أعدت فى ٢٥ سبتمبر ١٩٧٣ كل إنسان إلى مكانه ... » (١)

الصحافة المصرية بعد أكتوبر سنة ١٩٧٣ :

بعد نجاح القوات المسلحة فى تنفيذ المهام التى كلفت بها ونجاح القيادة فى تحقيق الأهداف - وكانت الصحافة المصرية موفقة انتهجت سياسة الصدق ومخاطبة عقل الشعب ، وأمدها الجيش المصرى بالحقائق وأشركها فى مجريات الحوادث - إنتهت أزمة الشك فى النفس وفى القيادة .

وقرر الرئيس يوم ٨ فبراير عام ١٩٧٤ إلغاء الرقابة الحكومية المباشرة على الصحف ، وخول رؤساء التحرير المسئولية الكاملة فى الإشراف على ما تنشره الصحف مع خضوع الأخبار التى تمس النواحى العسكرية للرقابة . (٢)

وترتب على ذلك إنبعاث الحياة فى الصحف (الحكومية) وحدثت إنفراجة فى أسلوب التعبير عن الرأى وبدأ ظهور (التنوع) فى آراء الصحف المختلفة تبعا لتنوع ثقافات وآراء رؤساء تحريرها لكن داخل إطار السياسة العامة للدولة .

وسمح لكثير من الكتاب الصحفيين الممنوعين من الكتابة منذ عام ١٩٥٤ بالكتابة فى الصحف وتأليف الكتب وكان بعضهم مقيما بالخارج فسمح له بالعودة ، ومنهم **أحمد أبوالفتح** . (٣)

وفى ٢٧ يناير عام ١٩٧٤م أصدر الرئيس السادات قرارا بالعفو عن **مصطفى أمين** ، وعادت كتاباته إلى (أخبار اليوم) و (الأخبار) وذلك بعدما أعاد « جهاز المدعى الإشتراكى » دراسة قضيته ، وتبين أن الحكم السابق قد بنى على أدلة باطلة ، ويتحتم تصحيح الأوضاع الناجمة عنه ، وعاد على أمين من الخارج .

وفى ٢ فبراير عام ١٩٧٤ عين **محمد حسنين هيكل** مستشارا صحفيا للرئيس السادات وترك منصبه فى "الأهرام"، وندب الدكتور **محمد عبد القادر حاتم** نائب رئيس الوزراء للثقافة ووزير الإعلام ليرأس مجلس إدارة "الأهرام" بجانب مهامه الأخرى . وعين **على أمين** مديرا لتحرير " الأهرام "يوم ٣ فبراير عام ١٩٧٤ ثم

(١) خطاب الرئيس السادات فى ذكرى وفاة عبد الناصر ، الأهرام فى ٢٥ سبتمبر ١٩٧٥ .

(٢) ألفت حسن أغا ، « القائمون بالإتصال وقضايا الإتصال الجماهيرى والتنمية : دراسة ميدانية لعينة من القائمين بالإتصال فى المجتمع المصرى » ، دكتوراه ، غير منشورة ، (كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٩١) ص ٢٠٨ - ٢٠٩ .

(٣) رمزى ميخائيل جيد ، مرجع سابق ، ص ١٠٧ .



رئيسا لتحريرها بعد أقل من أسبوع يوم ٩ فبراير . (١)

ووصف **مصطفى أمين** هذه التطورات بعد ذلك قائلا : « لقد إنتهت صحافة الدولة وبدأت صحافة الشعب » (٢) وقد أملت ظروف عدة صدور هذا القرار ، فمن ناحية لم يكن يتسنى للنظام فى ظل التوجهات الجديدة والإنفتاح على الغرب ، أن يتظاهر برفع راية الحرية والديمقراطية وسيادة القانون ، وهناك رقابة رسمية على الصحف ، ومن ناحية أخرى أصبح هناك إقتناع بأن فرض الرقابة المباشرة على الصحف لمنع نشر أنباء معينة لم تعد مسألة مجدية فى ظل التطورات الحديثة وإتساع قدرة الأفراد على الحصول على الأنباء وخصوصاً السياسية منها .

وقد أعقب قرار إلغاء الرقابة الرسمية على الصحف المصرية قرارا بإلغاء الرقابة على جميع الصحف والمجلات الأجنبية ، وكذلك الرقابة المفروضة على برقيات الصحفيين والمراسلين الأجانب فى مصر عدا الجنس ومجلاته والكتب والنشرات التى تدعو إلى الإلحاد وتطعن فى الأنبياء وتهاجم الأهداف القومية للبلاد . (٣)

وجاءت ورقة أكتوبر تشير إلى ذلك « بعد إنتصار أكتوبر وتأكيد وحدة الصف الوطنى وإرتفاع المسئولين إلى مستوى المسئولية ، لابد أن نؤكد معنى الحرية السياسية جنبا إلى جنب مع الحرية الإجتماعية ، ولهذا إتخذت قرارى برفع الرقابة عن الصحف ، ونحن لا نخشى الخلاف فى الرأى ولا النقاش الحر ولا التعبير عن المصالح المختلفة لقوى الشعب العامل مادام كل ذلك يدور فى الإطارات المشروعة .... (٤)

وصدر فى ٢٦ مارس عام ١٩٧٤ قرارا بتعيين **جلال الدين الحمامصى** رئيسا لتحرير الأخبار ، وجاء هذا التعيين متسقا مع إطلاق الحريات ، لأن رئيس التحرير الجديد من أشد الصحفيين تمسكا بإستقلال الرأى وحريته ، وبدأت الصحافة المصرية تمارس دورها فى الرقابة على أعمال « السلطة التنفيذية » ونقدها ، وعادت أبواب القراء تظهر فى الصحافة المصرية من جديد فظهر باب « إلى محرر الأخبار » فى ١٧ يوليو عام ١٩٧٤ ، وباب عزيزتى « أخبار اليوم » فى ٨ يونيو عام ١٩٧٤ ، وباب (بريد الأهرام) فى ٢٢ أغسطس عام ١٩٧٤ . (٥)

ومن أهم المناقشات التى أثيرت ذلك الوقت تلك التى دارت بين الإمام الأكبر الشيخ **عبد الحليم محمود** ، و**عبد الرحمن الشرقاوى** رئيس مجلس إدارة "روزاليوسف" وقتها حول الشيوعية والإسلام ، وقد بدأت بحديث صحفى أجرته مجلة (آخر ساعة) مع شيخ الأزهر فى ٣٠ يونيو ١٩٧٥ ، قال فيه : « إن الشيوعية تحارب الدين وأن الأصل فى الإسلام هو حرية الفرد فى المال ، والشيوعية تحارب ذلك ، » ورد عليه **عبد الرحمن الشرقاوى** فى (روزاليوسف) قائلا : إنه لا يليق أن نزج بالإسلام فى صراع المذاهب السياسية ، وأنه لا خطر على الإسلام من الحكومات الإشتراكية ، وإنما الخطر من مسلمين يكنزون المال وأمتهم يطحنها الفقر ،

---

(١) حديث للأستاذ مصطفى أمين أجراه معه الباحث بمكتبه « بالأخبار » يوم ٢٠ فبراير عام ١٩٩٠ .

(٢) « أخبار اليوم » فى يوم ٨ يونيو عام ١٩٧٤ .

(٣) عبد الفتاح عبد النبى ، « دور الصحافة فى تغيير القيم الإجتماعية » ، دكتوراه ، مرجع سابق ، ص ١٩١ .

(٤) أنور السادات - ورقة أكتوبر "، القاهرة ، دار الشعب ١٩٧٤" ص ٢٦ .

(٥) ليلى عبد المجيد ، تطور الصحافة المصرية ، من ٥٢ - ٨١ د.ط (القاهرة ، العربى للنشر والتوزيع ، ١٩٨٠) ص ٦٣ .

وتطورت المناقشة واشترك فيها كثيرون . (١)

وفى ٨ سبتمبر من السنة نفسها قدم الشرقاوى إستقالته من عضوية المجلس الأعلى للصحافة مبررا ذلك بأن المجلس لم يوفر له الحماية الواجبة لحرية التعبير فى المعركة بين « دار أخبار اليوم » ، و« دار روزاليوسف » واعترض على قيام المجلس الأعلى للصحافة بزيارة شيخ الأزهر للإعراب عن تقدير المجلس لفضيلته فى حين لم يقع عدوانا عليه أو على القيم الدينية . (٢)

واستجاب الشرقاوى لرسالة الأمين الأول للجنة المركزية التى جاء فيها أن المجلس الأعلى للصحافة لا يشك فى أن الحوار الذى دار كان يهدف إلى النقد لا إلى التجريح وسحب إستقالته .

وفى أوائل شهر أغسطس عام ١٩٧٤ وجهت صحيفتا (أخبار اليوم) النقد إلى **ممدوح سالم** نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية ، وكتب « **جلال الحمامصى** » فى « دخان فى الهواء » يهاجم الدكتور **عبدالعزيز حجازى** بسبب سوء حالة المياه بالقاهرة ، فلم يعتقل أحد من الكتاب ، ولم تصادر أية صحيفة بل إستخدم المسئولان الكبيران حق الرد الذى يكفله القانون لكل مواطن ونشرت الصحيفتان الردود ، (٣)

وقد أثارت هذه المناقشات الواسعة وحرية الحوار والنقد بعض المشاكل بين الصحافة والنظام ، فلم تتحمل الحكومة أسلوب الصحافة فى النقد لأعمال الوزراء ، وبدأت تطالب الرئيس بإسكات حملات الصحافة وبدأ الرئيس يميل إلى موقف الحكومة ، ويوجه اللوم إلى الصحف ويطلب منها الإبتعاد عن الإثارة والإلتزام بالسياسة القومية .

ولذلك فإن هذه الفترة شهدت عدم إستقرار فى المؤسسات الصحفية ، فقد تغيرت مجالس إدارت الصحف عدة مرات على الرغم من قصر المدة ففى ٢٤مايو ١٩٧٤ أصدر الرئيس السادات بإعتباره رئيسا للإتحاد الإشتراكى قرارا بتعيين **أحمد بهاء الدين** رئيسا لتحرير « الأهرام» وعلى **أمين** رئيسا لمجلس إدارة « أخبار اليوم » و**مصطفى أمين** رئيسا لتحرير « أخبار اليوم » مع بقية رؤساء تحريرها ، و**مصطفى بهجت بدوى** رئيسا لمجلس إدارة « دار التحرير » و**عبد الرحمن الشرقاوى** رئيسا لمجلس إدارة « روزاليوسف » .

وفى ١٢ مارس عام ١٩٧٥ حدثت بعض التغيرات مرة أخرى فتولى **إحسان عبد القدوس** رئاسة مجلس إدارة « الأهرام » وعلى **حمدى الجمال** رئاسة تحريرها ، وأصبح **عبدالمنعم الصاوى** رئيسا لمجلس إدارة الجمهورية ، و**محسن محمد** رئيسا لتحرير الجمهورية .

كما تعرض بعض الصحفيين للنقل الإجبارى من مؤسساتهم إلى مؤسسات أخرى بقرار من رئيس الإتحاد الإشتراكى .

وتعرضت جريدة « الأهرام » بالذات فى تلك الفترة لإضطراب شديد ، وبعد أن ظلت حوالى سبع سنوات

---

(١) المرجع السابق نفسه ص ٦٣ .
(٢) « الأهرام » فى ٨ / ٩ / ١٩٧٥م .
(٣) رمزى ميخائيل جيد ، مرجع سابق ، ص ١١٣ .

تتمتع بالإستقرار نتيجة إستمرار **محمد حسنين هيكل** رئيسا لمجلس إدارتها . إذ ندب الدكتور **عبدالقادر حاتم** نائب رئيس الوزراء ووزير الإعلام وقتها . لرئاسة مجلس إدارتها فى فبراير عام ١٩٧٤ ، وعين **على أمين** رئيسا لتحريرها فى ٩ فبراير من نفس السنة ، وفى ٢٤ مايو عام ١٩٧٤ أصبح **أحمدبهاءالدين** رئيس تحريرها ، وفى ١٢ مارس عام ١٩٧٥ أصبح **إحسان عبدالقدوس** رئيسا لمجلس إدارتها ، و**على حمدى الجمال** رئيسا لتحريرها ، (١)

تشكيل المجلس الأعلى للصحافة :

أكد الرئيس السادات فى لقائه مع رجال الإعلام يوم ٢٨ أغسطس عام ١٩٧٤ ، على ضرورة تدعيم الصحافة للسياسة الإقتصادية الجديدة للدولة ، ووجه عتاب إلى الصحفيين لتركيزهم على السلبيات ، وأوضح أن الجماهير لا تعرف الوضع الإقتصادى الذى كنا فيه ولابد أن نعرف التطورات التى طرأت على الأسعار العالمية .

وفى هذا اللقاء أثار رجال الإعلام تساؤلات حول علاقة الصحافة بالإتحاد الإشتراكى وأجاب السادات : بأنه بصدد تشكيل لجنة تضع ورقة عمل للمناقشة توطئة للتوصل إلى وضع يحدد مكانة الصحافة ، وقد تم تشكيل هذه اللجنة من « **حافظ غانم** » الأمين الأول للجنة المركزية و « **كمال أبو المجد** » وزير الإعلام ، « **وعبدالمنعم الصاوى** » نقيب الصحفيين وقدمت تقريرا تضمن :

١ - إصدار اللائحه التى تنظم الأوضاع المالية للعاملين فى الصحافة .

٢ - تشكيل المجلس الأعلى للصحافة (٢) .

وعلى ضوء هذه اللجنة أصدر الرئيس السادات قرارا فى مارس عام ١٩٧٥ ، بتشكيل المجلس الأعلى للصحافة برئاسة الأمين العام للإتحاد الاشتراكى وعضوية بعض رجال الإعلام والشخصيات العامة ، وكانت أهم إختصاصاته : (٣)

١ - وضع ميثاق الشرف للعمل الصحفى ومتابعة تنفيذه ضمانا لحرية الصحافة .

٢ - وضع اللوائح المنظمة للعمل داخل المؤسسات الصحفية سواء ما يتصل منها بالقواعد المهنية أو أجور الصحفيين .

٣ - التنسيق بين المؤسسات الصحفية المختلفة ودعمها .

٤ - التخطيط للتوسع الأفقى والرأسى للصحافة .

٥ - يختص المجلس بإصدار الصحف والترخيص بالعمل فى الصحافة للصحفيين .

٦ - التزام المؤسسات الصحفية بقرارات المجلس فور صدورها ، ويشكل المجلس الأعلى للصحافة برئاسة

(١) ليلى عبد المجيد ، تطور الصحافة المصرية ، مرجع سابق ، ص ٧٠ ، ٧١ .

(٢) عبد الفتاح عبد النبى ، « دور الصحافة فى تغيير القيم الإجتماعية » ، مرجع سابق ، ص ١٦٢ .

(٣) محمد سيد محمد - الصحافة سلطة رابعة كيف ؟ ١٩٧٩ ، ص ٣٨ - ٤٠ .



الأمين الأول للجنة المركزية للإتحاد الإشتراكى العربى ، ويكون أعضاؤه على النحو التالى :

١ - وزير الإعلام .

٢ - أمين الدعوة والفكر بالإتحاد الإشتراكى العربى .

٣ - وكيل مجلس الشعب .

٤ - نقيب الصحفيين .

٥ - أحد مستشارى محكمة الإستئناف .

٦ - ثلاثة من رؤساء المؤسسات الصحفية ورؤساء التحرير .

٧ - ثلاثة من المشتغلين بالمسائل العامة .

٨ - عميد كلية الإعلام .

٩ - إثنان من أعضاء مجلس نقابة الصحفيين .

١٠- ثلاثة من الصحفيين ممن تقل مدد إشتغالهم بالمهنة عن خمسة عشر عاما يرشحهم مجلس نقابة الصحفيين .

١١- رئيس النقابة العامة للطباعة والنشر .

ويصدر بتسميتهم قرار من رئيس الإتحاد الإشتراكى العربى .

وفى ٢٥ يوليو عام ١٩٧٥ أعلن المؤتمر القومى العام للإتحاد الإشتراكى ميثاق الشرف الصحفى بناء على مشروع الميثاق الذى وافقت عليه الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين فى ١٥ ديسمبر عام ١٩٧٢ ، ويتضمن الإلتزامات الواجبة على الصحفيين والكفيلة بمنع الإنحراف من قيم دينية وسياسية يجب أن يلتزم بها العاملون فى الصحافة ، وأهم ما جاء فى الميثاق :

١ - الحفاظ على كامل تراب الوطن متحررا من الإغتصاب أو الإحتلال أو التبعية .

٢ - إحترام القيم الدينية والروحية بإعتبارها أساس للتراث الحضارى والفكرى للشعب المصرى .

٣ - الدفاع عن الحرية وتعميق الممارسة الديمقراطية وتأكيد حق المواطن فى المشاركة إيجابيا فى أمور وطنه .

٤ - دعم التحول الإشتراكى بإعتباره ضرورة تحتم بناء المجتمع على أسس عادلة تضمن تذويب الفوارق بين الطبقات بالديمقراطية .

٥ - العمل على تأكيد الوحدة الوطنية وصيانتها لتكون أساسا لتحقيق السلام الإجتماعى .

٦ - إنتماء الشعب المصرى للأمة العربية ...الخ الميثاق [١] .

---

(١) محمد سيد محمد ، مرجع سابق ، ص ٤٢ - ٤٤ .



ودار حديث خلال هذه الفترة حول ضرورة أن تؤكد الصحافة المصرية فى المرحلة المقبلة دورها فى المجتمع كسلطة رابعة ، وأن تنظم نفسها بنفسها ومن داخلها بحيث تصدر كل القرارات من داخل المؤسسات الصحفية ، وبالتعاون مع المجلس الأعلى للصحافة .

وقرر المجلس الأعلى للصحافة فى إجتماعه فى ٥ أغسطس عام ١٩٧٦ إعتبار خطاب الرئيس السادات « فى لقائه مع رؤساء المؤسسات ورؤساء التحرير فى ٤ أغسطس من السنة نفسها » برنامج عمل يناقشه المجلس فى جلساته المقبلة لإستخلاص القرارات التى تؤكد دور الصحافة كسلطة رابعة . (١)

مناقشات حول تشكيل المجلس الأعلى للصحافة :

دارت مناقشات عدة من جانب بعض أساتذة الصحافة وبعض الكتاب حول تشكيل المجلس الأعلى للصحافة وصدور ميثاق الشرف الصحفى ، وجعل الصحافة سلطة رابعة وكان لهم تحفظات عديدة ، من هؤلاء :

١ - **أحمد حسين الصاوى** الذى يقول : (٢) « لنا تحفظ على هذا التوصيف سواء من حيث تكوينه أو صلاحياته أو أهدافه ، وكانت أبعد ما تكون عن تحقيق ما عقد على إنشائه من آمال ، فقرار إنشاء المجلس أصدره رئيس الجمهورية بوصفه رئيسا للإتحاد الإشتراكى الذى لم يكن قد صفى نهائيا ، ورئيس المجلس هو الأمين الأول للجنة المركزية للإتحاد ، وكان فى هذا تأكيد لصلة الصحافة الوثيقة بالتنظيم السياسى على أعلى المستويات .

ووزير الإعلام كان عضوا فى المجلس ، وفى هذا إستمرار لذلك الإشراف الذى مارسته السلطة التنفيذية من قبل على الصحافة ، وأدى إلى نتائج أساءت لحرية الصحافة وللعاملين فى حقلها ، ثم إن رئاسة الأمين الأول نفسه للمجلس وعضوية وزير الإعلام به يتعارضان وما جاء فى قانون إنشاء المجلس : من أن الصحافة « مؤسسة قومية مستقلة » .

٢ - يرى **عبد الرحمن الشرقاوى** (٣) : أن المجلس الأعلى للصحافة لاداعى له أساسا ، وأنا عندى تجربة فى المجلس الأعلى أنه لم يطبع سوى محاكمة "روزاليوسف" عندما كنت رئيسا لها وعضوا فى المجلس و محاكمة أحد محررى جريدة الأخبار على خبر نشره .

- وقد يقال أن المجلس ينظم مهنه الصحافة فهذا دور النقابة ودور كل النقابات المهنية ، لذلك لا يوجد مجلس أعلى للأطباء - للمهندسين .. الخ . النقابة يجب أن تتولى تنظيم شئون المهنة .

ورأى أن الملكية التعاونية فى الصحف للعاملين بها أفضل إقتراح ، على أن تنظم صورة هذه الملكية بالقانون .

٣ - أما **كامل زهيرى** فيرى (٤) أن المجلس الأعلى للصحافة يجب أن يكون غير حكومى ومن الصحافيين

(١) ليلى عبد الحميد ، تطور الصحافة المصرية ، مرجع سابق ، ص ٧٩ .

(٢) مجموعة مؤلفين ، مستقبل الصحافة فى مصر د.ط (القاهرة ، دار الموقف العربى للصحافة والنشر ، ١٩٨٠) ، ص ٢٦

(٣) عبد الرحمن الشرقاوى « الصحافة فقدت هيبتها » ورد فى مستقبل الصحافة فى مصر ، مرجع سابق ص ١٢٦ ، ١٢٧ .

(٤) كامل زهيرى « المثلث الذهبى لحرية الصحافة » ورد فى مستقبل الصحافة فى مصر ، مرجع سابق ، ص ١٣٦ ، ١٣٧ .



لمنع تدخل الحكومة .. تدخله شخصيات عامة نابهة على مستوى أدبى رفيع ، له سلطة معنوية قاسية من خلال تقرير سنوى ينشره ، يحتوى على ملاحظاته حول ما نشر فى كل صحفنا ، عقاب من الرأى العام يؤثر فى الرأى العام .

٤ - ويرى جمال الدين العطيفى [١] : أن فكرة المجلس الأعلى للصحافة التى دعوت إليها كانت مرتبطة بواقع كان قائماً فى ذلك الحين ، وهو أن يكون مجلسا للتنسيق بين المؤسسات الصحفية التابعة للإتحاد الإشتراكى ودراسة إحتياجاتها .. إن المجلس الأعلى للصحافة يجب أن يقوم على فلسفة تبعد سلطة الدولة عن الصحافة ، كما أنها فلسفة مغايرة لمفهوم نقابة الصحفيين ،فهو أساسا مجلس يشكل للدفاع عن حرية الصحافة .

ويرى الباحث أن الهدف من تشكيل المجلس الأعلى للصحافة ؛ أن يتولى رسم الخطوط العريضة لحاضر ومستقبل الصحافة المصرية ، وهو الذى يحافظ على حقوق الصحفيين ، فى نفس الوقت الذى ينتظر فيه منهم تأدية واجباتهم ، بذلك يستطيع المجلس أن يضع التقاليد المطلوبة التى ترفع من مستوى المهنة ومن قدر العاملين فيها ، ومن الصعب جدا أن يترك لغير الصحفيين القيام بهذا الدور الكبير الذى يحدد ويشكل حاضر ومستقبل الصحافة المصرية .

حيث إن تطعيم المجلس بأغلبية مشتركة من السلطات الثلاث جنبا إلى جنب مع السلطة الرابعة يكون إستمرار لذلك الإشراف الذى مارسته السلطة التنفيذية من قبل على الصحافة وأدت إلى نتائج أساءت لحرية الصحافة .

ولكن يبدوا أن القرارين بإنشاء مجلس أعلى للصحافة وميثاق الشرف الصحفى ليس أكثر من قيود تنظيمية ، رأت السلطة السياسية ضرورة إصدارها لضمان عدم خروج الصحافة المصرية عن الخط السياسى للنظام أو الإلتزام الإقتصادى والأيدلوجى للسلطة .

وتذكر الدكتورة عواطف عبد الرحمن [٢] : أن السلطة السياسية قد عززت هذا الموقف ببعض الإجراءات التى لم تصدر بشأنها قرارات رسمية ، ولكنها حققت نتائج تتفق مع المسار العام للنظام السياسى دون ضجيج إعلامى ، واتضح هذا من تصفية الكوادر اليسارية فى الصحف المصرية ، وأبرز مثال ؛ طرد الكادر الصحفى لمجلة الكاتب فى عام ١٩٧٤ ، وتحويل مجلة الطليعة اليسارية إلى مجلة للشباب وتوزيع كادرها التحريرى على مختلف الأقسام فى صحيفة « الأهرام » وذلك فى مارس ١٩٧٧ ، هذا علاوة على التغيرات التى أحدثتها السلطة والتى تتمثل فى إقصاء رؤساء التحرير ومجالس إدارات بعض الصحف مثل « المصور » و « روزاليوسف » وإستبدال آخرين بهم يلتزمون بالخط الفكرى والأيدلوجى للسلطة السياسية القائمة ، وقد تم ذلك فى إطار تصور النظام الحاكم لدور الصحافة ورسالتها .

(١) جمال الدين العطيفى « حتى لا نعطى فرصة أكبر للإعلام السرى » نفس المرجع السابق ص ٧٥ .

(٢) مركز البحوث والدراسات السياسية - النظام السياسى المصرى - التغير والإستمرار ، مؤلف جماعى ، (القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٨٨) ، ص ٥٥٠ .

إنشاء منابر داخل الإتحاد الإشتراكى :

فى شهر إكتوبر عام ١٩٧٦م جرت إنتخابات مجلس الشعب التى تمت لأول مرة منذ قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢ على أساس تنظيمات سياسية ثلاثة ، وقد أهتمت الصحف بهذه الإنتخابات وتغطية أحداثها منذ شهر أكتوبر وتفاوتت الصحف فى مدى تحيزها لتنظيم الوسط « مصر العربى الإشتراكى » ضد التنظيمين الآخرين ، « تنظيم الأحرار الدستوريين ، وتنظيم التجمع الوطنى التقدمى الوحدى » .

وكانت جريدتا « الأخبار وأخبار اليوم » أكثر هذه الصحف وقوفا إلى جانب مرشحى « الوسط » وضد مرشحى « اليسار » .

وفى مقابل ذلك إعترضت مجلة « روزاليوسف » على تنظيم « الوسط » الذى جعل كل همه الهجوم على « اليسار » وإتهامه بأنه يتاجر بآلام الشعب التى صنعها « اليسار » خلال تعامله مع مراكز القوى ، وأنه يتمسح بالدين بينما هو يعتنق النظرية الماركسية القائمة على الإلحاد . (١)

التطبيق الفعلى للتجربة الحزبية المصرية :

كان تحول التنظيمات إلى « أحزاب » سريعا فقد بادر الرئيس السادات فى خطابه فى إفتتاح الدورة الأولى للفصل التشريعى الثانى لمجلس الشعب يوم ١١ نوفمبر عام ١٩٧٦ بإعلان تحويل التنظيمات الثلاثة إلى أحزاب .

وكان هذا الإعلان قرارا تاريخيا بإجماع المحللين السياسيين ، لأنه يعنى القضاء على « التنظيم السياسى الواحد » سند الدكتاتورية ، وإعادة البناء الحزبى ركيزة الديمقراطية . (٢)

وبعد أن تحولت التنظيمات السياسية إلى أحزاب فى نوفمبر عام ١٩٧٦ ، دارت مناقشات واسعة حول الصحافة والأحزاب ، ورفض الرئيس السادات كل ماقيل فى هذه المناقشات ولم يرجع رأيا من الآراء ، وقال : « إنه يترك موضوع توزيع الصحف على الأحزاب إلى المجلس الأعلى للصحافة »

ولكنه أيد مبدئيا حق الأحزاب فى أن تكون لها صحف لتعبر عن نفسها . (٣)

وتبلور رأى المجلس الأعلى للصحافة فى نوفمبر ١٩٧٦ فى :

١ - بقاء المؤسسات الصحفية قومية على أن تفسح صفحاتها لكل الأحزاب ، وعلى أن تهتم فى المقام الأول بالقضايا القومية والمسائل العامة ، وبالنسبة لمسائل الأحزاب تهتم بعرض وجهات نظر الأحزاب فى القضايا الكبرى .

٢ - أن تصدر الصحف الحالية صحفاً أسبوعية للأحزاب تختص بمسائل الأحزاب وتناقش القضايا الحزبية،على ألا يكون لها أى إشراف على الصحف الحزبية بل تكون مجرد طابع للصحف الحزبية فقط .

وفى يوم ١٨ ، ١٩ يناير عام ١٩٧٧ إندلعت المظاهرات المصحوبة بحوادث العنف وتخريب المنشآت ونهبها إعتراضا على إعلان الحكومة زيادة أسعار الكثير من السلع بنسب كبيرة ، وأعلنت حالة الطوارئ .

(١) ليلى عبد المجيد ، تطور الصحافة المصرية ، مرجع سابق ، ص ٧٩ .
(٢) رمزى ميخائيل جيد ، مرجع سابق ، ص ١٢٤ .
(٣) من حديث للسادات مع عبد المنعم الصاوى « الجمهورية » فى ١٩ / ١١ / ١٩٧٦ .

ولكن صحيفة « الطليعة » اليسارية هى التى دافعت فى عدد فبراير عام ١٩٧٧ عن المتظاهرين ، وإعتبرت ما فعلوه « إنتفاضة شعبية » وأنكرت تدبير اليسار للحوادث فشن الرئيس حملة عنيفة على اليساريين وسخر من تعبيرهم « إنتفاضة شعبية » ووصف الحوادث بأنها « إنتفاضة حرامية » ، وأبعد لطفى الخولى رئيس تحرير « الطليعة » وبقية أعضاء هيئة تحريرها اليساريين عنها ، ومنعهم من الكتابة .

وصدر عدد مارس عام ١٩٧٧ من « الطليعة » دون أسمائهم ، وإبتداء من عدد إبريل رأس تحريرها صلاح جلال الذى غير إتجاه محتوياتها تماما .

ثم أصدر يوسف السباعى قرارا بسحب إمتياز إصدار « الطليعة » فتوقف عن الصدور نهائيا ، وأصدرت مؤسسة « الأهرام » بدلا منها صحيفة « الشباب وعلوم المستقبل » فى أغسطس عام ١٩٧٧ ، ورأس تحريرها صلاح جلال الدين المحرر العلمى « بالأهرام » (١)

وأصدر الرئيس السادات فى يونيو ١٩٧٧ قانون نظام الأحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ لينهى العمل بنظام الحزب الواحد الحاكم وليسمح بتعدد الأحزاب السياسية ، وكان من الطبيعى أن تبدأ تلك الأحزاب المستقلة فى البحث عن الوسائل التى تدعو من خلالها لبرامجها ، وتعبر عن مواقفها وتتابع أنشطتها ، وكانت الصحافة هى إحدى هذه الوسائل . (٢)

ووافقت اللجنة التشريعية لمجلس الشعب فى ١٠ يناير عام ١٩٧٧ على إطلاق حق الأحزاب فى إصدار صحفها دون قيد أو شرط غير الإلتزام بتشريعات قانون المطبوعات ، ودون تقيد بموافقة الإتحاد الإشتراكى العربى أو المجلس الأعلى للصحافة ، وهو ما نص عليه القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧م .

وكانت أول صحيفة تصدر هى جريدة « مصر » عن حزب مصر العربى الإشتراكى فى ٢٨ يونيو عام ١٩٧٧ ، ورأس تحريرها « سامى محمد » وفى ١٨ يوليو عام ١٩٧٨ أصبح صبرى أبو المجد مشرفا عاما عليها إلى جانب رئيس تحريرها ، وظل الوضع كذلك حتى ٢٩ أغسطس عام ١٩٧٨ حيث ترك صبرى أبو المجد مهمة الإشراف عليها . (٣)

وفى ذلك الوقت كان الرئيس السادات قد قرر النزول للعمل الحزبى وتكونت هيئة تأسيسية لإنشاء حزب جديد هو « الحزب الوطنى الديمقراطى » الذى أعلن عن قيامه فى ١٤ أغسطس عام ١٩٧٨ ، برئاسة الرئيس السادات ، وانضم حزب مصر إنضماما جماعيا للحزب الجديد ، عدا قلة أصرت على إستمرار الحزب ، ولكن الجريدة توقفت فى ٥ سبتمبر ١٩٧٨ .

وأصدر حزب « الأحرار » الإشتراكيين - الذى يرأسه مصطفى كامل مراد - صحيفة « الأحرار » يوم ١٤ نوفمبر عام ١٩٧٧ إبان زيارة الرئيس السادات للقدس ، وهى أول صحيفة معارضة تصدر فى مصر منذ حركة الجيش فى عام ١٩٥٢ .

---

(١) جريدة السياسة الكويتية فى ٢ نوفمبر عام ١٩٧٧ .

(٢) كمال قابيل - « فن التحرير الصحفى فى الصحف الحزبية » ، ماجستير غير منشورة ، (كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٩) ، ص٤٨ .

(٣) المرجع السابق نفسه ، ص ٤٩ .



وأصدر حزب « التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى » الذى يرأسه خالد محى الدين صحيفة « الأهالى » فى أول فبراير عام ١٩٧٨ ، وهى أكثر الصحف معارضة للحكومة ، وتعرضت كثيرا للمصادرة بأحكام قضائية ، وصدر آخر عدد منها فى عهد الرئيس السادات يوم ٢٥ أكتوبر عام ١٩٧٨ . (١)

وبالنسبة لحزب العمل ، فقد نشأ رسميا عام ١٩٧٨ برئاسة إبراهيم شكرى وقام رئيس حزب الأغلبية هو وعدد من أعضاء الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى الديمقراطى بتوقيع بيان تأسيسه حتى يمكن له توفير العدد اللازم من أعضاء البرلمان لضمان شرعيته القانونية فى ١١ ديسمبر عام ١٩٧٨ . (٢)

وصدرت « جريدة الشعب » الناطقة باسم الحزب فى أول مايو عام ١٩٧٩ ، ورأس تحريرها « حامد زيدان » وقد عارض الحزب وصحيفته الحكومة بجدية لم تكن تتوقعها فتعرضت « الشعب » لبعض المشكلات منها : عدم توفير الورق لها بالسعر المدعم ، وصودرت الصحيفة فى ٢٥ أغسطس عام ١٩٨١ ، بعد أن رأت المحكمة أن العدد الصادر خرج عن النقد المباح ،وظهر آخر عدد من «الشعب» فى عهد الرئيس السادات يوم واحد سبتمبر عام ١٩٨١، وقضت قرارات سبتمبر عام١٩٨١ الشهيرة «سحب ترخيصها » .

أما الحزب الوطنى الديمقراطى ، فقد ظل حوالى عامين ونصف دون أى تفكير فى إصدار صحيفة تعبر عنه ، إلى أن أصدر صحيفته « مايو » فى ٢ مارس عام ١٩٨١ ورأس مجلس إدارتها عبد الله عبد البارى ، ورئيس تحريرها إبراهيم سعده (٣) .

الصحافة المصرية بعد قانون التعدد الحزبى :

بعد التغييرات التى طرأت على أوضاع الصحافة رأت السلطة ضرورة إجراء تعديلات على قانون المطبوعات ، وتم إعداد مشروع القانون فى عام ١٩٧٧ ، وقام مجموعة من القانونيين بإعداد المبادئ الأساسية لمشروع القانون الجديد للصحافة والمطبوعات .

وصرح عبد المنعم الصاوى وزير الإعلام والثقافة فى ذلك الحين بأن هذه المبادئ سوف تتناول أساسا دعم حرية الصحافة وتأكيد ما جاء فى الدستور من حريات التعبير وإعطاء الصحافة استقلالها كسلطة رابعة ، تدير شئونها من داخلهاعلى أن يحكمها ذلك القانون وحده (٤) وتكونت لجنة لإعداد القانون،عقد أول اجتماعاتها فى ١٩ إبريل عام ١٩٧٧ ، واتفقت على عدة أسس منها :

(أ) عدم السماح لفرد أو أفراد بإصدار صحف جديدة .

(ب) ضرورة قيام السلطة الرابعة وأن يكون المجلس الأعلى للصحافة هو المسئول عن حرية الصحافة .

(جـ) بقاء الصحف الحالية قومية تكون ملكيتها للشعب ممثلا فى المجلس الأعلى للصحافة (٥) .

---

(١) رمزى ميخائيل جيد ، مرجع سابق ، ص ١٢٩ .

(٢) كمال قابيل ، رسالة ماجيستير سبق الإشارة إليها ، ص ٤٩ .

(٣) رمزى ميخائيل جيد ، مرجع سابق ، ص ١٣٢ .

(٤) على الدين هلال وآخرون ، تجربة الديمقراطية فى مصر من ١٩٧٠ - ١٩٨١،د.ط(القاهره،المركز العربى للبحث والنشر،١٩٨٢)ص ١٦٠ .

(٥) ليلى عبد المجيد ، تطور الصحافة المصرية ، مرجع سابق ،ص ٩٥ .



وقوبل هذا الإجتماع ومبادئه بإعتراض شديد من الصحفيين ظهر على صفحات الصحف حيث إن القيود التى فرضها كانت شديدة .

وطلب مجلس نقابة الصحفيين بإرجاء تقديم المشروع للسلطة التشريعية حتى يتم بحثه وتم الإستجابة لطلب النقابة فى إبريل سنة ١٩٧٨ . (١)

ثم مالبث أن حدثت أزمة بين النظام السياسى وبين أحزاب المعارضة ، وإتهام النظام للمعارضة بالجنوح والخروج عن الممارسة السياسية السليمة وخصوصا بعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل ، وتفاقم الأزمة الإقتصادية . (٢)

وقد أدى ذلك إلى تصاعد الدعوة إلى مزيد من الإنضباط السياسى الذى تمثل فى قانون « حماية الجبهة الداخلية » الذى صدر فى ٢١ مايو سنة ١٩٧٨ ، وحظر الكتابة فى الصحف على كل من يثبت أنه يدعو أو يشترك فى الدعوة إلى مذاهب تنطوى على تنكر للشرائع السماوية ، أو تتنافى مع أحكامها .

وترتب على ذلك أن بادر المسئولون عن المؤسسات الصحفية ، من باب الإحتياط إلى تجميد عشرات الصحفيين الذين أصبحوا لا يؤدون عملا ويتقاضون مرتباتهم ، وساد جو من القلق والخوف ، وإنكمش الرأى المخالف ، وتضاءل حتى إختفى تقريبا ، حتى أن بعض ما كان يقال رغم موضوعيته كان يحجب أحيانا أو ينشر مبتورا . (٣)

وأثناء إجتماع الرئيس السادات برجال الصحافة والإعلام يوم ٨ أغسطس عام ١٩٧٩ أعلن عن رغبته فى تقنين الصحافة كسلطة رابعة ، وبالتالى إلغاء نقابة الصحفيين وتحويلها إلى نادى ، وكان ذلك بهدف وقف الندوات السياسية المناوئة للنظام والتى كانت تعقد بمبنى النقابة آنذاك . (٤)

وقوبل هذا الإقتراح برفض من جميع الصحفيين ، ثم بعد ذلك أعلن الرئيس السادات الإبقاء على نقابة الصحفيين ، وأرسل إليه الصحفيون يشكرونه ويؤيدونه ، فتلقى برقيات شكر وتأييد من أسرة « أخبار اليوم » ، و« الأهرام » و« الجمهورية » و« روزاليوسف » ، و« دار الهلال » ، و« دار التعاون » و« وكالة أنباء الشرق الأوسط » ونقيب الصحفيين كامل زهيرى وقتها . (٥)

وفى ١٦ أغسطس عام ١٩٧٩ تم تشكيل لجنة « تنظيم الصحافة » وتحويلها إلى سلطة دستورية رابعة أطلق عليها (لجنة تقنين الصحافة) ضمت ٢٣ عضوا من بينهم ١٣ صحفيا ، وقدمت اللجنة مشروع قانون للصحافة يتكون من ٤٦ مادة ، ومشروع ميثاق صحفى ، ومذكرة لتعديل قانون النقابة . غير أن المشروع

---

(١) على الدين هلال وآخرون ، المرجع السابق ، ص ١٦٠ - ١٦٥ .
(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ١٦٠ - ١٦٥ .
(٣) مصطفى مرعى ، الصحافة بين السلطة والسلطان د.ط ، (القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٨٠) ص ٥٢ ، ٥٣ .
(٤) عبد الفتاح عبد النبى ، « دور الصحافة فى تغيير القيم الإجتماعية » ، دكتوراه ، مرجع سابق ، ص ١٩٥ .
(٥) ليلى عبد المجيد ، تطور الصحافة المصرية ، مرجع سابق ، ص ١١٥ .

أهمل وشرعت لجنة خاصة شكلها مجلس الشعب فى ١٨ يوليو عام ١٩٧٩ فى إعداد مشروع كامل للصحافة .(١)

القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة :

ناقش المكتب السياسى للحزب الوطنى فى ٥ يوليو سنة ١٩٨٠ مشروع قانون تنظيم سلطة الصحافة ووافق عليه ، وناقشه مجلس الوزراء فى ٦ يوليو عام ١٩٨٠ ، وناقشته الهيئة البرلمانية للحزب فى ٧ يوليو ١٩٨٠ قبل إحالته لمجلس الشعب الذى وافق عليه فى ١٠ يوليو عام ١٩٨٠ بعد تعديل مادتين عن تعريف الصحافة القومية ، وجواز نقل الصحفى ، وتم تعديل المادة ١٥ فى القانون الخاصة بحظر إصدار الصحف على الذين يعتنقون مبادئ تنطوى على إنكار للشرائع السماوية . (٢)

وكان هناك خلاف حول تحديد سن التقاعد للصحفيين وصدر القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة مكونا من ٥٦ مادة فى خمسة أبواب هى : (٣)

الأول : سلطة الصحافة وحقوق الصحفيين وواجباتهم .

الثانى : إصدار الصحف وملكيتها .

الثالث : الصحف القومية .

الرابع : المجلس الأعلى للصحافة .

الخامس : أحكام إنتقالية .

وبمقتضى هذا القانون آلت ملكية الصحف التابعة للإتحاد الإشتراكى للدولة ، ومنح مجلس الشورى حق ممارسة حقوق الملكية عليها .

فقد نص القانون فى مادته « ٣١ » على أن يشكل مجلس إدارة المؤسسة الصحفية القومية من خمسة عشر عضوا على الوجه الآتى :

١ - رئيس مجلس الإدارة ويختاره مجلس الشورى .

٢ - ستة من العاملين بالمؤسسة يتم إنتخابهم بالإقتراع السرى المباشر على أن يكون إثنان من الصحفيين ، وإثنان من الإداريين ، وإثنان من العمال ، وتنتخب كل فئة ممثليها .

٣ - ثمانية أعضاء يختارهم مجلس الشورى على أن يكون من بينهم أربعة أعضاء على الأقل من ذات المؤسسة الصحفية ، وتكون مدة عضوية مجلس الإدارة أربع سنوات قابلة للتجديد ، وتصدر القرارات بأغلبية آراء الحاضرين ، وعند التساوى يرجح الجانب الذى من بينه الرئيس .

كما نصت المادة ٣٢ : « يشكل فى كل صحيفة من الصحف القومية مجلس للتحرير من خمسة أعضاء

(١) مصطفى كامل السيد ، المجتمع والسياسة فى مصر ، « دور جماعات المصالح فى النظام السياسى المصرى من ٥٢ - ٨١ » ، (القاهرة ، دار المستقبل العربى) ، ص ١٠٦ .

(٢) عواطف عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ص ٦٩ .

(٣) صليب بطرس ، الصحافة فى عقدين ، مرجع سابق ، ص ١٤٠-١٦٦ .

على الأقل ويرأسه رئيس التحرير الذى يختاره مجلس الشورى ، ويختار مجلس الإدارة الأربعة الباقين ويكون من بينهم من يلى رئيس التحرير فى مسئولية العمل الصحفى » .

وأتاح القانون فى مادته ٣٦ : « لرئيس الدولة سلطة إصدار قرار تشكيل المجلس الأعلى للصحافة ، كما منحت المادة ٤٢ لرئيس الجمهورية دعوة المجلس الأعلى للصحافة لإجتماع غير عادى ، وفى هذه الحالة تكون رئاسة الإجتماع لرئيس الجمهورية .

بهذه الترتيبات التى تعمل بمقتضاه الصحافة المصرية فى الوقت الراهن ، حل مجلس الشورى محل الإتحاد الإشتراكى فى الإشراف على الصحف بإعتباره المالك الجديد ، وبهذه الصفة أصبح له الحق فى إختيار رؤساء مجالس الإدارة ورؤساء التحرير فى الصحف .

بذلك بدا واضحا أن هذه الترتيبات لم تأت بأى جديد بإستثناء حسم قضيةملكية الصحف ، والتى نص القانون فيها صراحة على ملكية الدولة لها من خلال مجلس الشورى ، بينما ظلت الجوانب الإدارية والتنظيمية داخل المؤسسات الصحفية بلا ضوابط واضحة كما كان الحال من قبل ، كما ظل الغموض يحيط علاقة الصحفيين بالمؤسسة التى يعملون بها .

ودارت مناقشات عديدة حول هذا القانون وكانت هناك تحفظات من الكتاب ومن أساتذة الصحافة .

مناقشات حول قانون سلطة الصحافة :

على مدى أسابيع عديدة دارت مناقشات حول تعديلات الدستور وإصدار القوانين اللازمة لتحويل الصحافة المصرية إلى سلطة رابعة ، وحول تصور لقانون سلطة الصحافة .

١ - يرى حزب « الأحرار » أن تحويل الصحافة إلى سلطة رابعة يعتبر تقنينا لحرية الكلمة فى مصر ، وهى روح الديمقراطية ودعامة سلطة الشعب الرئيسية ، ومن غير الديمقراطية لا يمكن أن تتحقق العدالة الإجتماعية ، وهى الإشتراكية بأسلوب ينأى عن إستخدام العنف الذى هو وسيلة التيارات اليسارية ، لتحقيق العدالة الإجتماعية ، وتقريب الفوارق بين الطبقات ويؤكد على :

(أ) بقاء نقابة الصحفيين لتؤدى دورها كنقابة مهنية .

(ب) نقل ملكية الصحف القومية إلى جماهير الشعب عن طريق تملكهم لأسهم الشركات المساهمة التى تمتلك هذه الصحف .

(جـ) أن ينتخب ملاك الأسهم مجالس إدارات هذه الصحف .

(د) أن تضع هذه المجالس الإطار العام للسياسة التى تسير عليها الصحف ، وأن تتعاقد مع المحررين ، وألا تتدخل فى عملهم .

(هـ) أن يشكل المجلس الأعلى للصحافة فى غالبيته العظمى بالإنتخابات من بين الصحفيين ، وأن تكون له سلطات أدبية ، وليس سلطات قانونية .

(و) أن تكون للصحفى حصانة تمكنه من أداء عمله . (١)

٢ - وضع محمد سيد محمد تصوره « كيف تكون الصحافة سلطة رابعة ؟ » بقوله : « إن الصحافة سلطة رابعة فى الدستور ليس معناه أن تكون الصحافة بمثابة البرلمان فى التشريع أو بمثابة القضاء فى إصدار الأحكام واجبة التنفيذ ، وإنما معناه أن تنظيم الصحافة لابد أن يكون شاملا وأساسيا ، وأن القوانين المنظمة للصحافة ينبغى أن تتكامل وتتناسق بحيث تشكل هيكلا متوازنا أو هرما يعبر عن كافة الأبعاد الضرورية للعملية الصحفية من بداية التفكير فى إصدار الصحيفة ، إلى وصولها إلى يد القارئ - التخطيط لإصدار الصحيفة - التنظيم القانونى لإصدار الصحيفة - إدارة الصحيفة - الحقوق والواجبات - الملكية وضوابطها - الحرية ومداها - حق الحصول على المعلومات والأخبار ونشرها - حق المجتمع فى المعرفة وحق الفرد فى عدم تشويه سمعته ، آن الآوان بأن تكون شاملة وواضحه وكلية .... هذا هو مفهوم الصحافة سلطة رابعة كيف ؟ » (٢)

٣ - أما عبد العظيم عرفة فيرى : « أن التصور المقبول يجب أن يتوافر له المقومات التالية :

- إستشراقة لآفاق المستقبل وبنوع خاص يجب ألا يغفل فى هذا الإطار الصحافة الإقليمية وأدوات تعبئة الرأى العام على المستوى المحلى مع التقدم فى تطبيق الحكم المحلى حتى لا تكون تحت رحمة رؤساء الجمهوريات الجدد .
- شموله لكافة أجهزة الإتصال الجماهيرى وأدوات الرقابة وتعبئة الرأى العام .
- قدرته على حل الأزمة المزدوجة لهذه الأجهزة ... أزمة كيانها ذاته وأزمة حريتها . (٣)
- مدى إسهامه فى تيسير تلبية الحاجة الشعبية لرقابة متيقظة خارج نطاق أجهزة الدولة وقد أتصور فى هذا الصدد :

(أ) ترجيح ورود نصوص فى الدستور بشأن حرية الصحافة كغيرها من الحريات العامة ، ونصوص الإلتزام بتقاليد وكرامة ، المهنة على أن يكون ذلك فى حدود قانون تقدمى يعنى تنظيم أبعادها .

(ب) قد يفرض ذلك إستبعاد توصيف الصحافة كسلطة جديدة فى صلب الدستور لأنه لم يعد تكييفا لواقع قائم خاصة وأن مثل هذا التكييف إذا ورد فى صلب الدستور الذى يصوغ المبادئ العامة دون التفصيلات لا يمكن أن يكون شافيا ، وسيفتح الباب لخلافات نشفق على الصحافة والصحفيين منها

(جـ) عدم المساس بالتنظيم النقابى لأبناء المهنة وأوضاعهم المهنية .

٤ - وينحصر رأى الدكتور إبراهيم عبده فى عدة نقاط :(٤)

---

(١) مصطفى كامل مراد « حول الصحافة والسلطة الرابعة » ورد فى مستقبل الصحافة فى مصر ص ١٠٤ - ١٠٧ .

(٢) محمد سيد محمد ، مرجع سابق ، ص ٥٦ .

(٣) عبد العظيم عرفة « الصحافة سلطة رابعة كيف ؟ » ورد فى مستقبل الصحافة فى مصر ، مرجع سابق ، ص ١٤٧ .

(٤) إبراهيم عبده ، تطور الصحافة المصرية من ١٧٩٨ - ١٩٨١ ، ط١ (القاهرة ، مؤسسة سجل العرب ، ١٩٨٢) ، ص ٢٦٩ ، ٢٧٠ .



أولا : أن الصحافة لا يمكن أن تكون سلطة لأن السلطة تقتضى وجود قوة مادية فى خدمة هذه السلطة ، فالصحافة رسالة إجتماعية للتوجيه والنقد وحراسة القيم ، وسلطاتها تنحصر فى القلم الذى علم الله به الناس مالا يعلمون .

ثانيا : أن الصحف التى يطلقون عليها لفظ « القومية » هى فى الواقع أصبحت - بعد هذا الفيض من القوانين - صحفا حزبية تملكها السلطة وتجرى فى فلكها وتعمل لحساب الحكومة وتدافع عن تصرفاتها ، وهذا أمر لا يحتاج إلى دليل أو برهان بل كل ما ينشر فيها يدل ويبرهن على أنها ألسنة للحكومة .

ثالثا : أن جميع القوانين التى صدرت بشأن الصحافة منذ عام ١٩٦٠ إلى اليوم تتجه إلى تقييد حرية الصحافة وحرية العاملين فيها ، ومن لاينصاع للتوجيه النازل إليه من فوق » ينقل إلى غير مجاله أو يلزم بيته .

رابعا : أن الصحافة مهنة حرة كالمحاماة يجب أن تنحصر رقابتها فى هيئة العاملين فيها ، وهى موجودة من عشرات السنين تحت اسم نقابة الصحفيين ، وهى الكفيلة بتأديب وتبكيت من يخرج على شرف المهنة من الصحفيين .

خامسا : أن القوانين التى صدرت حدت من وجود كفاءات جديدة وحدت من إبداع الكفايات القديمة ، لأن العمل داخل إطار محدود فى جو من قوانين رادعة على أتفه الأسباب ، تجعل الأفكار النيرة تخبو وتنشد السلامة ، فلا تغامر برأى سديد أو فكر رشيد .

سادسا : أن إعتبار الصحفيين فى صحف الحكومة موظفين كسائر موظفى الدولة يجعل تقاعسهم ملحوظا فى أداء الواجب ، أسوة بما هو معروف ومشهود فى الدواوين والوزارات .

بهذه المناقشات يتضح أن « قانون سلطة الصحافة » قد قوبلت لائحته التنفيذية بعدم الرضا من الصحفيين ومجلس نقابتهم فهم يروا أن الصحافة لم تكن حرة قط إلا فى أيدى الأفراد والجماعات ، وإن خشى المسئولون أن تكون عامل إبتزاز ويغرى أصحابها متاع الدنيا فيمكن مراقبة مصادرها المالية فلا تشترى ذمتها هيئة أجنبية أو ينحرف بها فيض الإعلانات ، وإن حدث شئ من هذا حق عليها العقاب بالوقف أو الإغلاق ، وحق على المسئولين عنها المؤاخذة بالسجن أو الإعدام .

ويرى الدكتور إبراهيم عبده [١] أن تحويل الصحافة بالقانون إالى مؤسسات تتبع الدولة فلن تكون فى ضمير الشعب إلا وريقات رسمية تشبه الوقائع المصرية فى أحسن الظروف ، ونادرا ما كانت الوقائع صحيفة رأى أو منارة من المنارات .

ويرى الباحث أن أنسب وضع لملكية الصحف المصرية تتمثل فى أن تتحول الصحف إلى شركات مساهمة مصرية ، حتى نضمن عدم سيطرة الحكومة أو رأس المال أو أى فرد عليها ، وسيترتب على ذلك

(١) إبراهيم عبده ، تطور الصحافة المصرية ، المرجع السابق ، ص ٢٦٩ ، ٢٧٠ .

السماح للأفراد بتأليف شركات مساهمة لإصدار الصحف تخضع لقوانين الشركات وهذا يتناسب تماما مع سياسة الإنفتاح الإقتصادى التى إنتهجتها الدولة فى المجال الإقتصادى منذ عام ١٩٧٤ .

الصحافة المصرية بعد صدور قانون سلطة الصحافة رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ :

قررت لجنة الشئون الدستورية والتشريعية بمجلس الشورى الذى تشكل فى نوفمبر عام ١٩٨٠م عقد إجتماع فى أول ديسمبر لمناقشة اللائحة التنفيذية لقانون سلطة الصحافة دون إنتظار تشكيل المجلس الأعلى للصحافة ، مما أثار الصحفيين ، وتقدم النقيب بمذكرة تضمنت رأى النقابة فى عدم دستورية مشروعية اللائحة ، مشيرة إلى أنه تضمن نصوصا بعيدة عن روح القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ ، وعن روح مهنة الصحافة وحريتها وإستقلالها ورفضها مجلس النقابة تماما وكان الإعتراض على :

١ - تحديد سن الإحالة للمعاش .

٢ - الإذن بالعمل فى صحف أو وسائل الإعلان غير المصرية .

٣ - النقل من العمل أو داخله .

٤ - تحميل الصحفيين بواجبات مجال تحديدها الأمثل هو الدستور .

وفى يناير عام ١٩٨١ أعلن مجلس الشورى عن نية إجراء تعديلات جديدة على اللائحة خاصة التى تتدخل فى تفاصيل العمل الصحفى وأن بعض مواد اللائحة مؤقتة ، وأن المجلس الأعلى للصحافة له مطلق الحرية فى إضافة أى تعديلات .

وكان مجلس الشعب قد ناقش فى إبريل عام ١٩٨٠ مشروع « قانون حماية القيم من العيب » وقد أعلنت نقابة الصحفيين رفضها لذلك القانون وكانت أهم نصوصه : « إن حماية القيم الأساسية للمجتمع واجب كل مواطن ، والخروج عليها عيب يرتب المسئولية السياسية وفقا لأحكام هذا القانون ، وعلى جميع مؤسسات الدولة والتنظيمات السياسية ، والنقابية ، والإجتماعية ، وغيرها ، العمل على صيانة هذه القيم ودعمها »(١)

ونص المشروع على « أن يسأل سياسيا وفقا الأحكام هذا القانون كل من إرتكب أحد الأفعال الآتية :

١ - الدعوة إلى ما ينطوى على إنكار للشرائع السماوية أو ما يتنافى مع أحكامها .

٢ - تحريض النشئ والشباب على الإنحراف عن طريق الدعوة إلى التحليل من القيم الدينية أو من الولاء للوطن .

٣ - النشر أو الإذاعة فى الخارج متى كان شأن ذلك الإضرار بمصلحة قومية للبلاد .

٤ - الأفعال التى تحرمها القوانين الآتية :

(١) على الدين هلال وآخرون ، تجربة الديمقراطية فى مصر ، مرجع سابق ، ص ١٧٤ ، ١٧٧ .

(أ) القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية .

(ب) قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ .

(جـ) القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية المعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ .

(د) القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الإجتماعى .

ووضع القانون عقوبات لمن لم يلتزم بهذه القوانين .

وأثار هذا القانون أحزاب المعارضة ، والمستقلين والقضاء ، ونقابتى المحامين والصحفيين ، لما فيه من مخالفته للدستور ، واعتبرته نقابة الصحفيين قانونا معيبا ، وأعلنت التزامها بالوقوف إلى جانب من يتعرضون لتطبيق هذا القانون ، وخاصة أنه أجاز للمدعى العام الإشتراكى نقل الصحفى بعد الحكم عليه من محكمة القيم . (١)

ووسط دوامة عنيفة من التوتر والخلاف بين الحكومة والمعارضة وفى ظل حوادث الديمقراطية . إنقض الرئيس السادات فى الأسبوع الأول من سبتمبر عام ١٩٨١ على إنجازاته الديمقراطية ليحطمها مقدرا أنه يحمى الوحدة الوطنية والتماسك الإجتماعى . ويحافظ على الأمن العام . فأصدر يوم ٢ سبتمبر عام ١٩٨١ القرار الجمهورى رقم ٤٨٩ بنقل ٦٧ صحفيا من صحفهم للعمل بجهات حكومية ، وأصدر يوم ٣ سبتمبر قرارا بالتحفظ على ١٥٣٦ شخصا يمثلون المعارضة السياسية وصحافتها والتيارين الدينين الإسلامى والمسيحى . (٢)

وفى إجتماع مشترك لمجلس الشعب والشورى يوم ٥ سبتمبر عام ١٩٨١ ، إتهم الرئيس هؤلاء المتحفظ عليهم بإثارة الفتنة الطائفية والقلاقل السياسية .

ويوم ٥ سبتمبر أصدر الرئيس قرارا رقم ٤٩٤ بإلغاء تراخيص إصدار بعض الصحف السياسية والدينية والطائفية مع التحفظ على أموالها ومقارها وهى « الشعب » ، « الموقف العربى » ، « الدعوة » ، « الإعتصام » ، « المختار الإسلامى » ، « الكرازه المرقسية » ، « وطنى » وتم نقل ٦٤ من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات إلى أعمال أخرى دون محاكمة ولا إتهامات محددة .

ويمكن أن نجمل أهم ملامح الصحافة المصرية فى هذه الفترة فى النقاط التالية :

١ - أن القيادة السياسية على مدى هذه الفترة « السبعينات » كانت حريصة على تأكيد تشجيعها للنقد إلا أنه ظلت هناك بإستمرار مجموعة تحفظات على هذا النقد ، سواء فيما يتعلق بمضمونه أو طبيعته أو الفئات المسموح لها بالنقد أو حدود هذا النقد ، وكل من يتخطى هذه الحدود يتعرض للضرب سواء من خلال المصادرة لبعض الصحف الحزبية ، أوسحب الترخيص أو من خلال عمليات التهديد عن طريق منع بعض الصحفيين من الكتابة ، أو إبعاد آخرين من المهنة إلى أعمال غير صحفية ، بل وإعتقال بعضهم والتحفظ على عدد كبير منهم ، فيما يعرف بأحداث سبتمبر عام ١٩٨١ .

---

(١) ليلى عبد المجيد ، تطور الصحافة المصرية ، مرجع سابق ، ص ١١٠ .

(٢) رمزى ميخائيل جيد ، مرجع سابق ، ص ١٥٠ - ١٥٢ .



ويكشف إبراهيم سعده [١]-رئيس تحرير إحدى الصحف القومية فى سلسلة مقالاته «عرفت أنور السادات» بجريدة «مايو» عن طبيعة العلاقة التى كانت تربط رؤساء تحرير الصحف القومية بالسلطة التنفيذية ممثلة فى شخص رئيس الجمهورية ، ومبلغ التزامهم الصارم بآرائه وأفكاره فى تلك الفترة بقوله : «كان متاحا لنا الإتصال بالرئيس السادات فى معظم أوقات النهار وحتى ساعة متأخرة من الليل ، وكان لدى السكرتارية الخاصة للرئيس تعليمات بتوصيل الخط التليفونى له عندما يطلبه أحد رؤساء التحرير ، ولا أتذكر أنى فشلت فى الإتصال بالرئيس تليفونيا فى أى مرة أردت فيها محادثته . ولم يكن هذا إمتياز خاصابى وإنما كان يتكرر مع باقى الزملاء الذين يطلبون الرئيس تليفونيا يستفسرون عن خبر أو يستوضحون رأيه....»

وكما يروى إبراهيم سعده فى ذات المقالات تفاصيل ووقائع عديدة تكشف عن مبلغ إهتمام السادات بالصحف وتدخله فى أدق تفاصيلها ومراقبته الدقيقة لكافة عملياتها ، وكيف أن السادات أصدر أكثر من قرار بوقفه عن الكتابه ردا على بعض المقالات التى كان قد كتبها ، وكيف قدم له أحد زملائه من رؤساء التحرير القدامى نصيحة غالية فور تعيينه رئيسا للتحرير ، حينما نبهوا عليه بضرورة الإتصال المستمر بالرئيس السادات وإستقاء الأنباء والأفكار منه ، وبهذه الآلية سايرت الصحف القومية على إمتداد هذه الفترة التوجيهات الجديدة للنظام .

٢ - حدثت إنفراجة فى التعبير عن الرأى بعد قرار الرئيس السادات برفع الرقابة عن الصحف ، وتخويل رؤساء التحرير المسئولية الكاملة عما تنشره الصحف أى تم إلغاء الرقابة بصورتها الرسمية وتقرر نقلها إلى داخل الصحف والصحفيين كى تصبح رقابة ذاتية ، وذلك فى فبراير عام ١٩٧٤ ، ولكن لم يمضى أقل من شهر حتى بدأت السلطة السياسية تضيق بهذا الهامش المحدود من الحرية وأبدى الرئيس السادات تبرمه عما أسماه سوء إستغلال حرية الصحافة .

٣ - شهدت تلك الفترة مناقشات طويلة ومستمرة من أجل تطوير الصحافة ، وتقنين علاقتها بالنظام الحاكم خاصة بعد إلغاء الإتحاد الإشتراكى المالك للصحف ، وظهور الصحف الحزبية ، وإنتهى الأمر بصدور قانون جديد للصحافة هو قانون «سلطة الصحافة» لسنة ١٩٨٠م .

٤ - دارت مناقشات واسعة حول الصحافة والأحزاب بعد أن تحولت التنظيمات السياسية إلى أحزاب ، وتابعت الصحف أحداث ١٨ ، ١٩ يناير عام ١٩٧٧ ، وما أعقبها من إستفتاءات لحماية الوحدة الوطنية والسلام الإجتماعى .

٥ - إختفت التعددية الفكرية خلال حقبة السبعينات حيث جرى تضييق الخناق على الإتجاه اليسارى ، ووقف صدور العديد من المجلات الثقافية التقدمية مثل الكاتب والطليعة والثقافة الجديدة ...الخ .

٦ - كان النظام الحاكم دائم الشكوى من الصحفيين وإتهامهم بالتركيز على السلبيات .

(١) عبد الفتاح عبد النبى ، الصحافة المصرية فى السبعينات " مجلة "اليقظة العربية" ، عدد ٩ ، ١٩٨٨ ، ص ١٠٦ .

٧ - أنه فى ظل قانون سلطة الصحافة إتسمت الصحافة المصرية وأنماط ملكيتها بالسمات التالية :

أ - الصحف المملوكة للدولة هى الصحف التى كانت مملوكة من قبل للإتحاد الإشتراكى ، وأصبحت بمقتضى قانون سلطة الصحافة يمارس عليها مجلس الشورى حقوق الملكية ، ويتولى إدارة الجوانب الإدارية والإقتصادية ، ويمثل المجلس الأعلى للصحافة صلاحية المالك السياسية الممثلة فى إختيار رؤساء التحرير .

ب - حظر القانون على الأشخاص الطبيعيين تملك الصحف ، كما حرم بعض الفئات من إصدار الصحف أو الإشتراك فى إصدارها أو ملكيتها ، وتتعدد هده الفئات فى الممنوعين من مزاولة الحقوق السياسية أو الممنوعين من تشكيل الأحزاب السياسية أو الإشتراك فيها ... الخ ، وهذا لا يتناسب مع سياسة الإنفتاح الإقتصادى التى إنتهجتها الدولة فى المجال الإقتصادى منذ عام ١٩٧٤ مع الإستمرار فى السماح للأحزاب السياسية بإصدار الصحف .

الصحافة المصرية فى فترة حكم مبارك :

تميزت سياسة مبارك بقدر كبير من الهدوء والعقلانية ورحابة الصدر فى التعامل مع الأحزاب السياسية ، وبقدر أكبر من التسامح مع حرية التعبير والصحافة ، ولمعظم التيارات السياسية خاصة تلك التى أنشأت أحزابا علنية ، وإن كانت التغيرات الكبرى التى شهدها المجتمع المصرى منذ أوائل السبعينات مازال هى التى تشكل قسماته الأساسية اليوم ، وقد واجه نظام الرئيس مبارك توترا حادا بين آليات السلطوية وآليات الليبرالية ، كما ورث خليطا من السياسات العامة والتى يحكمها منطقان متعارضان فى كثير من الأحيان ، فالمنطق الأول يؤكد على ضرورة المشروع العام ، بينما يؤكد المنطق الثانى على ضرورة المشروع الخاص ، وبالتالى أصبح عليه فى كثير من الأحيان أن يحاول التوفيق وإدارة العلاقة المضطربة بينهما . [١] مع صياغة الأجندة القومية بأسلوب وظيفى من خلال البعد عن طرح قضايا أيدلوجية وسياسة الحوار ، والتركيز على القضايا ذات الطابع الوظيفى مثل: ترشيد الإستهلاك ، ومشكلة السكان وكيفية وصول الدعم لمستحقيه ، والإسراف فى الإنفاق العام ، ونقص العمالة المدربة الماهرة ، وسياسة الإستيراد ، ودعم القطاع العام .

وقد تعمق الهامش الديمقراطى فى عهد مبارك بإعتباره الركيزة الأساسية للتقدم الوطنى ، ومن مقومات الثبات والإستقرار لأمن النظام السياسى ، وقد دفعت عدة عوامل للإتجاه الديمقراطى منها المد العالمى للديمقراطية فكرا وممارسة فالعالم كله يتغير نحو ديمقراطية النظم السياسية وإحترام حقوق الإنسان ، فضلا عن دور مصر الإقليمى ، فليس متصورا أن تلعب مصر دورا رائد فى ظل نظام غير ديمقراطى ، كما أن الأزمة الإقتصادية التى تعيشها مصرونتحدلذلك أيضا ، فإن كانت هذه الأزمة فى أحد وجوهها تعد عاملا معوقا للتطور الديمقراطى ، فهى فى وجهها الآخر تمثل عاملا دافعا ، ذلك أن حل الأزمة إنما يفرض برامج

(١) جهاد عودة ، إستراتيجية الرئيس مبارك فى التعامل مع المعارضة من ٨١ - ١٩٧٨ ، فى على الدين هلال ، محرر ، النظام السياسى المصرى ، التغير والإستمرار ، (القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ١٩٨٨) ، ص ١٦٥ - ٢٠٩ .

وإجـراءات تقـشـفـيـة ، يصـعـب فـرضـهـا علـى المواطنين بالقـوة ، إذ يلـزم نوع من التـراضى بين الدولة والمجتمع ، (١)

وبدأ مبارك أكثر تفهما للواقع السياسى المصرى وللمتغيرات الإجتماعية والإقتصادية واختار من البداية طريق عدم الصدام الحاد مع القوى السياسية والفكرية النشيطة ، ونادى بضرورة الطهارة فى الذمم والقيم ، وأعلن أربع ركائز تقوم عليها سياسة مصر وهى : ديمقراطية تتيح لكل مواطن المشاركة وفق أحكام الدستور فى مسئوليات الحكم وإصدار القرار ، ومواجهة الشعب بالحقائق مجردة من أى تلوين أو تزوير ، وطهارة الحكم وقدسية القضاء ، والتصدى للأزمة الإقتصادية بوسائل علمية مدروسة ومخططة ، وحاول منذ اللحظة الأولى إحداث تغيرات هائلة تنطوى على أعمال ديمقراطية ، ودفع القوى الشعبية المختلفة للمشاركة فى قضايا الساعة ، فأفرج عن المعتقلين فى سبتمبر ١٩٨١ وأعادهم لمؤسساتهم وعملهم ، كما سمح بعودة الصحف المعارضة وتخفيف القيود على النشاط الحزبى .

وفى ٣ يناير ١٩٨٢ صدر قرار جمهورى بإعادة ٣٠ صحفيا إلى مؤسساتهم الصحفية كما عاد عدد كبير من الصحفيين العاملين فى الخارج للعمل فى صحفهم . (٢)

وقد اكتسب نظام مبارك صفته كنظام لتهدئة الأزمة السياسية بهدف إخضاع عملية صنع السياسات العامة لإعتبارات غير مرتبطة بالصراع الأيدلوجى فى المجتمع ، وقد تمت هذه العملية من خلال إلغاء قانون حماية الوحدة الوطنية ، وتعديل قانون الإشتباه ، وإصدار قانون جديد للإنتخابات البرلمانية وهو القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ ، والذى ينص على إنتخاب أعضاء مجلس الشعب بالقائمة الحزبية النسبية ، وبتطبيق هذا القانون بدأ مبارك عملية التهدئة السياسية ، فمن خلال القضاء سياسيا على المستقلين ، تم تحديد عدد اللاعبين الأساسيين المشاركين فى اللعبة البرلمانية من مؤيدى النظام والمعارضة ، وبعد عودة حزب الوفد بقرار المحكمة فى يناير سنة ١٩٨٤ إلى الساحة السياسية ، تم إعادة تشكيل التحالف الأيدلوجى للقوى السياسية ، فبعد أن كان نمط الخصومة فى مواجهة المعارضة هو السائد ، أصبح نمط مناصرى ثورة يوليو فى مواجهة مناصرى نظام أو سياسات ما قبل ٥٢ هو الغالب . (٣)

ونشأت فكرة تحالف المعارضة فى قائمة موحدة ، إلا أن حزب الوفد عدل عنها ، ومن ثم نشأت فكرة التحالف الإسلامى ، الذى ضم الإخوان المسلمين ، وحزب العمل والأحرار ، واحتل التحالف الإسلامى موقع المعارضة ، وواجه مبارك بعض الضغوط النابعة من الإطار الهيكلى للنظام السياسى ، وتتمثل هذه الضغوط فى بقايا الساداتيين ومجموعة رجال الإنفتاح ، وكذلك من الطبقات الدنيا والوسطى التى أضيرت مصالحها

(١) السيد بخيت ، « قيم الأخبار فى الصحافة المصرية فى إطار السياسات التنموية ، دراسة تطبيقية فى الصحافة القومية والحزبية خلال ١٩٨٧ - ١٩٩٠ » ، دكتوراه غير منشورة (كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ١٩٩٦) ، ص ٢٧١ .

(٢) بسيونى إبراهيم حمادة ، « دور وسائل الإتصال المصرية فى صناعة القرارات ، » دكتوراه غير منشورة (كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ١٩٩١) ص ٣٠٧ - ٣٢٣ .

(٣) المرجع السابق نفسه .

فى العهد الساداتى ، بالإضافة إلى بعض الضغوط الآتية من التيارين اليسارى والإسلامى وقد واجه مبارك هذه الضغوط باساليب عديدة، فبالنسبة للتيار الإسلامى إتبع أسلوب المهادنة والضغط فى آن واحد ، وتحولت أخيرا إلى المواجهة .

ولمواجهة الضغوط الآتية من الطبقات الدنيا والوسطى ، إتبع التدرج لتحقيق مطالبها ، أما بالنسبة لليسار ، ولأنه أضعف التيارات المعارضة حتى الآن فإن التجاهل هو الأسلوب الأكثر إتباعا فى مواجهته ، وتحولت بعدها إلى محاولة استقطابه فى بعض القضايا مثل : قضايا الإرهاب ، والمواجهة ضغوط الساداتيين ورجال الإنفتاح : حاول مبارك طمأنة أصحاب رؤوس الأموال بإعلانه المستمر بأنه لا تأميم ، وأن الهدف هو تحقيق الإستقرار الذى يسمح لأصحاب رؤوس الأموال بإستثماره . (١)

كما عادت الصحف الحزبية التى تم إلغاء ترخيصها بموجب قرارات سبتمبر ١٩٨١ حيث عادت جريدة الشعب للصدور ثم صحف " المختار الاسلامى ، والاعتصام " ، وطنى كما عادت الأهالى للصدر ،، وبناءاً على قانون الأحزاب وقانون سلطة الصحافة صدرت جريدة الوفد فى ٢٢ مارس ١٩٨٤ ، وصدرت الأمة فى ١٢ مايو سنة ١٩٨٥ الخ . وقد شهدت السنوات الأخيرة تزايد فى الإصدارات الصحفية عن الصحف القومية ، وارتفعت عدد الصحف الحزبية إلى ٤٥ صحيفة حزبية ، منها ٢٤ صحيفة إقليمية ، ٩ صحف أسبوعية ، صحيفتان يوميتان هى الوفد والأحرار .

كما شهدت الفتترة الأخيرة إرتفاعا كبيرا فى تكاليف إصدار الصحف ، نتيجة لتضاعف أسعار الورق وازدياد نفقات العمالة وإدخال المستحدثات الطباعية ، وقد أدى ذلك إلى وقوع المؤسسات الصحيفة فى عدة أزمات ، وإذا كانت ظروف بعض المؤسسات قد ساعدتها فى إجتياز هذه الصعاب بما توافر لها من موارد تمويل عن طريق تدفق الإعلان والنشاط المطبعى التجارى ، فإنها لن تستطيع أن تتغلب على متاعبها ، واضطرت إلى الإلتجاء للقروض أو التماس الدعم الحكومى ، وتشير أرقام توزيع الصحف إلى حدوث تراجع فى أرقامه ، إضطرت معها الصحف إلى تحسين خدماتها للقارئ ، والارتفاع بمستوى تحريرها ، ولجأت الصحف القومية اليومية إلى إصدار طبعة مسائية مبكرة فى القاهرة وتمثل هذه الطبعة مابين ٢٠٪ ، ٢٥٪ من توزيع العاصمة ، واهتمت الصحافة المصرية بالتطوير الفنى لمطابعها واستعانت بأهم المستحدثات فى هذا الحقل ، وتم ذلك عن طريق التمويل الذاتى فى الموسسات القادرة وعن طريق المنح والقروض فى المؤسسات الأخرى . (٢)

وقد احتلت الصحافة مكانة هامة فى خطاب صانع القرار ، ولم يقع أى صدام بين السلطة السياسية والصحافة المصرية فى البداية سوى بعض الملاحظات من جانب الرئيس مبارك فى خطبه وأحاديثه الصحفية ، والتى تعلقت بأسلوب معالجة الصحف الحزبية للقضايا المحلية ، بالإضافة إلى إنتقاده للصحف القومية ، لأنها تحصر نفسها فى إطار ضيق وتركيزها على موضوعات متكررة ، ولم يفرض النظام مزيدا من القيود على حرية التعبير لذلك سمح بهامش أكثر إتساعا للرأى الآخر ، ولكن حاولت السلطة تحجيمه من خلال

(١) السيد بخيت ، « قيم الأخبار فى الصحافة المصرية » ، مرجع سابق ص ٢٧٢ .

(٢) أحمد حسين الصاوى ، عقد حافل للصحافة المصرية ، القاهرة مجلة الهلال ع ١٩٢ ص ٣٢ - ٣٩ .



قرارات حظر النشر فى القضايا المطروحة أمام القضاء والحد من قدرتها على إستقاء الأنباء من مصادرها (١)

ولقد صدر ميثاق الشرف الصحفى الذى أقره المجلس الأعلى للصحافة فى ٢٣ مارس عام ١٩٨٣ ، ويتضمن مجموعة المسئوليات والأصوليات الأخلاقية التى يلتزم بها الصحفيون ، وكذلك ينص على ضمان حقوقهم الإنسانية والمهنية ، وأن الدفاع عن الصحافة لا يتجزأ عن الدفاع عن الحريات التى كلفها الدستور ، وأن الكلمة المكتوبة أمانة فى عنق الصحفيين وحماية الرأى ، والذوق العام واجب مقدس ، وأن كرامة الصحفى من كرامة وطنه ، وأكد الميثاق حق الصحفى فى التعبير والحفاظ على أمنه والحصول على ما تقرره له القوانين ولوائح المهنة ، والكشف عن الذين يدخلون عليه الغش فى المعلومات والأخبار . (٢)

ولم تحدث تغييرات جوهرية فى علاقة الصحافة بالنظام السياسى الحاكم سواء من ناحية الممارسات الفعلية ، أو من الناحية التنظيمية ، وقد حظيت بداية حكم مبارك بعلاقات جيدة مع الصحافة القومية والحزبية وأعرب عن عدم تفضيله لظاهرة الصحفى الأوحد ، ويمكن القول أنه سادفى الفترة من ٨١ - ١٩٨٥ الإنفراج والتهدئة والحوار والإستقرار مما أدى إلى بناء ثقة نسبية بين السلطة السياسية والمعارضة .

(١) ألفت حسن أغا ، « القائمون بالإتصال وقضايا الإتصال الجماهيرى والتنميه » ، دكتوراه غير منشورة ، (كلية الإعلام - جامعة القاهرة ١٩٩١) ، ص ٢١٧ .

(٢) ميثاق الشرف الصحفى الذى أقره المجلس الأعلى للصحافة فى ٢٣ / ٣ / ١٩٨٣ .



الباب الثانى

المعالجة الصحفية لقضايا الإنفتاح الاقتصادى فى صحف "الأهرام " و" الأهالى " "مصر/مايو "

ويتضمن مدخل وأربعة فصول على النحو التالى :

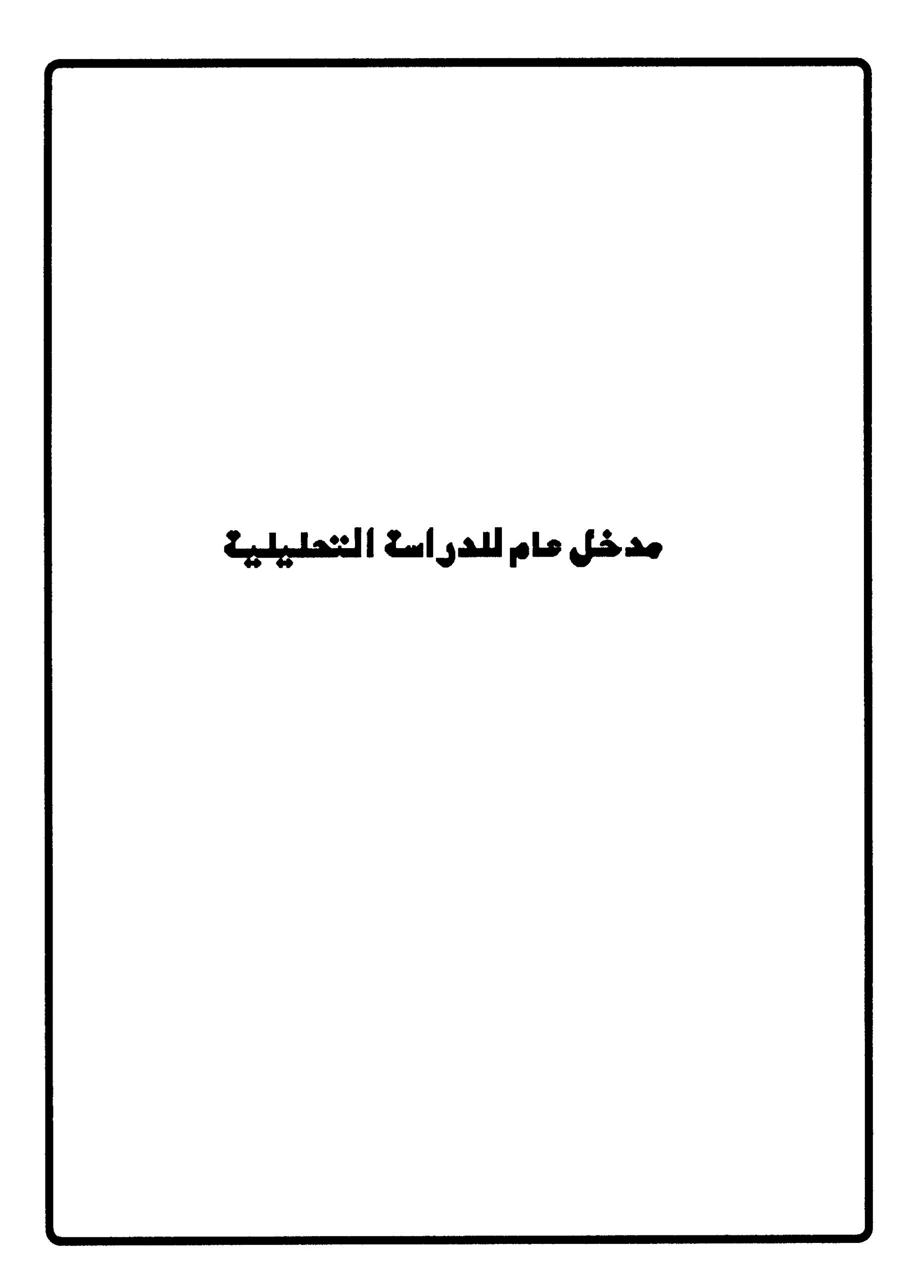
الفصل الرابع : المعالجة الصحفية لقضايا الإنفتاح الاقتصادى فى صحيفة "الأهرام" .

الفصل الخامس : المعالجة الصحفية لقضايا الانفتاح الاقتصادى فى صحيفة " الأهالى " .

الفصل السادس : المعالجة الصحفية لقضايا الانفتاح الاقتصادى فى صحيفة " مصر/مايو" .

الفصل السابع : دراسة مقارنة بين الصحف الثلاث .





مدخل عام للدراسة التحليلية



من الضرورى قبل البدء فى الدراسة التحليلية التعرف على الإجراءات المنهجية التى تم اتباعها في تحليل مضمون الصحف المختارة للدراسة ، وتتحدد هذه الإجراءات فى الخطوات التالية :

١- تحديد مشكلة البحث من خلال توضيح الهدف من استخدام تحليل المضمون .

٢- التحليل المبدئى لعينات أصغر من الوثائق ، لتحقيق عدد من الوظائف المرتبطة بإجراءات التحليل ونتائجه (١) .

٣- تحديد فئات التحليل ، والمؤشرات التى تدل على هذه الفئات (التعريفات الإجرائية) .

٤- وحدة التحليل والقياس .

٥- اختبارا الصدق والثبات .

٦- التحليل الإحصائى وعرض النتائج وتفسيرها .

١- فى ضوء أهداف الدراسة قام الباحث بإجراء دراسة استطلاعية للصحف محل الدراسة خلال الفترة من إبريل ١٩٧٣ حتى نهاية عام ١٩٨٣ ، بهدف التعرف على قضايا الانفتاح الاقتصادى التى تم التعرض لها لحصرها ، كما اهتم الباحث بالإطلاع على كتابات المتخصصين فى الاقتصاد ، حتى تأتى الاستمارة معبرة بدرجة كبيرة عن الواقع الفعلى لقضايا الانفتاح الاقتصادى ، وحتى يمكن تحديد فئات المضمون تحديداً دقيقاً ، بحيث لا ترد قضية دون فئة .

٢- قام الباحث بتحديد الهدف من التحليل فى الآتى :

أ - التعرف على الموضوعات والقضايا التى أثيرت على صفحات الصحف والمجلات خلال فترة الدراسة .

ب- تقدير حجم الاهتمام النسبى للصحافة المصرية - التى سيجرى عليها التحليل - بهذه الموضوعات والقضايا من حيث نوع التصورات السائدة فى كل صحيفة ، وما تغطيه من مساحات ، ولغتها المستخدمة ، وطريقة الإقناع .

جـ- التعرف على أساليب المعالجة الصحفية لهذه المواد - وذلك عن طريق الفئات الخاصة بفنون التحرير الصحفى ، ومصدر إنتاج المادة - وذلك للوقوف على توجهات المادة وقيمتها الحقيقية .

د - الأهمية النسبية التى توليها كل صحيفة من هذه الصحف لهذه الموضوعات والقضايا وذلك بمتغير محدد ، وهو العناوين والصور والرسوم المصاحبة والإطارات .

هـ- متابعة مدى الاستمرارية والتغير فى معالم المعالجة الصحفية - لقضايا الدراسة فى الصحف المصرية فى إطار الوعى بما قد يطرأ من تغيرات على الأطر الفكرية للقوى السياسية المالكة لصحف الدراسة واتجاهاتها إزاء قضايا الإنفتاح الاقتصادى .

---

(١) محمد عبد الحميد ، بحوث الصحافة ، ط ١ (القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٩٢) ص ١٤٤ .



٣- تحديد فئات التحليل :

تستخدم الفئات فى تحليل المضمون لوصف مضمون الصحف ... أو أى مادة أخرى يتم تحليلها لتتصف بأكبر قدر من الموضوعية ، و نلجأ إلى التعريفات الإجرائية لكل فئة من هذه الفئات [١] باعتبارها إطاراً يحدد المقصود بكل فئة بحيث يرتبط التعريف بالفئة وتصبح نتائج الدراسة مرتبطة بالتعريف الذى تم تحديده مسبقاً ، وقد تم تحديد الفئات وتعريفها وتضمنت :

أولاً : فئة أنماط المادة الصحفية وتشمل :

الخبر والتحقيق والحديث والتقرير والمقال والكاريكاتور والصور والرسوم ورسائل القراء .

ثانياً : حجم الاهتمام :

ويندرج تحت هذه الفئة العديد من الفئات على النحو التالى :

١- المساحة : حيث يمكن قياسها فى الصحف محل الدراسة بالسنتيمتر / عمود وبالصفحة وأضعافها فى المجلات .

٢- الموقع : حيث يمكن التمييز بين :

- الموقع فى الصحيفة ذاتها ، فى الصفحة الأولى أو الأخيرة أو إحدى الصفحات الداخلية .
- الموقع فى المجلة فى صفحتا الغلاف أو صفحتا الوسط أو صفحة الداخلية .
- الموقع فى الصفحة حيث يضيف بعداً آخر لحجم الاهتمام بالمادة المنشورة على الصفحة ، وهذه المادة إما أن تحتل صفحة تحريرية كاملة أو تقع فى أعلى الصفحة أو فى وسط الصفحة ، أو فى أسفل الصفحة .

٣- عناصر الإبراز : وتشمل العناوين ، والصور والرسوم المصاحبة للمادة التحريرية :

- العناوين وهى إما :

أ - مانشيت ب - ممتد جـ- عمودى

- الصور : وهى إما صور شخصية تمثل وجوه أصحابها أو صور موضوعية تمثل موضوعات قائمة بذاتها .
- الرسوم : وهى إما رسوم تعبيرية تعبر عن وقائع معينة أو رسوم بيانية كالجداول وغيرها المصاحبة للموضوع .
- الإطارات «البراويز» .

ثالثاً : المصادر أو مصدر إنتاج المادة وتشمل :

(١) تم وضع تعريفات إجرائية فى استمارة التحليل إنظر : ملحق الرسالة .



١ - مصادر بشرية ويندرج تحتها :

أ - أعضاء الجهاز التحريرى ويشمل :

١- محررون ٢- كتاب

ب- مسئولون .

جـ- متخصصون .

د - جمهور عام .

٢- مصادر غير بشرية وتشمل :

أ - تقارير رسمية ب- تقارير ندوات ومؤتمرات .

جـ- محاضرات . د - أخرى .

٣- غير محدد المصدر .

٤- أخرى .

رابعاً : فئة القضايا وتشمل :

أ - قضايا اقتصادية ويندرج تحتها :

١- انفتاح اقتصادى ٢ - الاستثمار العربى والأجنبى والمصرى .

٣- القطاع العام . ٤ - القطاع الخاص .

٥- القطاع التعاونى . ٦ - بنوك أجنبية .

٧- ديون . ٨ - العلاقة بين المالك والمستأجر .

٩- إسكان . ١٠- أجور .

١١- الأسعار . ١٢- البطالة .

١٣- الدعم . ١٤- التضخم .

١٥- توظيف الأموال . ١٦- ارتفاع سعر الدولار .

١٧- التهرب الضريبى . ١٨- الاتجار فى العملة .

١٩- السوق السوداء . ٢٠- الكسب غير المشروع .

٢١- تجريف الأرض الزراعية . ٢٢- التصدير والاستيراد .

٢٣- أخرى .

ب- قضايا اجتماعية وتشمل :



١- السفر إلى الخارج . ٢- الروتين والتعقيدات الإدارية .

٣- سلوكيات سلبية فى المجتمع . ٤- ازدياد الفروق الطبيعية .

٥- أخرى .

جـ- قضايا تعليمية ويندرج تحتها :

١- مدارس خاصة . ٢- دروس خصوصية .

٣- تشجيع التعليم الفنى والحرفى . ٤- أخرى .

د - قضايا ثقافية وفنية وتشمل :

١- الغزو الثقافى أو الاستثمار الأجنبى فى مجال الإنتاج السينمائى أو التليفزيونى .

٢- إنشاء مناطق سياحية بجوار الآثار الفرعونية .

٣- أخرى .

خامساً : طريقة العرض وتشمل :

١- عرض حدث ٢- عرض مشكلة وحل .

٣- عرض مشكلة بدون حل . ٤- معالجات نقدية .

سادساً : اللغة المستخدمة :

وقد جرى التمييز بين مستويات اللغة على النحو التالى :

١- الفصحى وهى أعلى مستويات اللغة .

٢- الصحفية أو فصحى العصر كما يطلق عليها .

٣- العامية . ٤- أكثر من مستوى من المستويات السابقة .

سابعاً : وسائل الإقناع :

أى الأدوات التى يلجأ إليها الكاتب بهدف إقناع القارىء برسالته وإحداث التأثير فيه ، وصنفت تحتها فئتين فرعيتين هما :

١- استمالات منطقية وعقلية . ٢- استمالات عاطفية .

وتحت كل فئة من هذه الفئات الرئيسية هناك عدة فئات فرعية وضعت لها أرقام كودية فى الاستمارة .

ثامناً : فئة الإتجاه : وتشمل :

١- مؤيد . ٢- معارض .

٣- متوازن . ٤- لا رأى له .



وقد اعتمد الباحث على بعض المراجع فى الصحافة والنشر ، والعلوم الإنسانية والسياسية وبعض القواميس والموسوعات ، فى تعريفات هذه الفئات .

٤- وحدة التحليل والقياس :

استخدمت وحدة «المفردة» كوحدة للتحليل ، بحيث اعتبر كل خبر أو مقال أو تقرير مفردة يجرى تحليلها . واستخدم الموضوع كوحدة للقياس ، واستخدمت وحدة ال «سم/عمود» لقياس المساحة الإجمالية لكل فن تحريرى .

٥- إجراءات الصدق والثبات :

أ - صدق التحليل : يتم هذا عن طريق تحديد فئات التحليل بدقة وتعريفها تعريفاً واضحاً ، وعرض استمارة تحليل المضمون على مجموعة من الخبراء والمتخصصين للتأكد من أنها ستقيس ما وضعت لقياسه .

وقد تم عرض استمارة التحليل الخاصة بمعالجة قضايا الانفتاح الاقتصادى على مجموعة من المحكمين المتخصصين ، وذوى الخبرة فى مناهج البحث العلمى [(١)] .

وتم إجراء بعض التعديلات بناء على ملاحظاتهم وتنحصر هذه التعديلات فيما يلى :

١- إضافة فئة فرعية إلى فئة « أنماط المادة الصحفية » هى « رسائل القراء » .

٢- تعديل الفئات الفرعية لفئة «المصادر » بحيث تكون مقسمة إلى :

أ - مصادر بشرية . ، ب - مصادر غير بشرية . ، جـ- غير محدد المصدر .

٣- استبعاد فئة « ازدياد حدة الفروق الاجتماعية » حيث أنها غير واضحة المعنى من فئات «قضايا اجتماعية» .

٤- تعديل فئة « الانفتاح وطرد الثقافة الوطنية » وهى إحدى القضايا الفرعية للقضايا الثقافية إلى « الاستثمار الأجنبى فى مجال الانتاج السينمائى أو التليفزيونى » .

٥- إضافة فئة « معالجات نقدية » إلى الفئات الفرعية لفئة « طريقة العرض » .

---

(١) هؤلاء المحكمين هم :

١- أ . د . ناهد رمزى الأستاذ بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .
٢- أ . السيد ياسين ، الخبير بمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام .
٣- أ . د . جودة عبد الخالق أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية .
٤- أ . د . أحمد يوسف أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية .
٥- أ . د . ليلى عبد المجيد أستاذ الصحافة بكلية الإعلام جامعة القاهرة .
٦- أ . د . محمود علم الدين أستاذ الصحافة بكلية الإعلام جامعة القاهرة .
٧- أ . د . نجوى حسين خليل أستاذ الإعلام بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .
٨- أ . د . عبد العزيز شرف رئيس القسم الأدبى بالأهرام .
٩- أ . د . كرم شلبى أستاذ الصحافة بقسم الصحافة بجامعة الأزهر .



٦- تعديل الفئات الفرعية لفئة « الاتجاه » إلى « مؤيد » ، « معارض » ، «محايد » أو « متوازن» ، « لا رأى له » .

ب- ثبات التحليل :

يقصد بالثبات أن نكرر التحليل ونحصل على نتائج ثابتة فى كل مرة وقد استخدم الباحث أسلوبان للثبات وهما :

(١) ثبات الباحث مع نفسه : حيث قام بتحليل بعض أعداد من الصحف - محل الدراسة - ثم أعاد تحليل الأعداد نفسها مرة أخرى بعد مضى فترة زمنية على التحليل الأول .

(٢) ثبات الباحث مع آخرين : حيث قام خمسة باحثين آخرين بتحليل بعض أعداد من الصحف - محل الدراسة - وتمت مقارنة التحليل لدى كل منهم [١] .

وقد بلغت نسبة الاتفاق فى الأسلوب الأول ٩٣٪ ، وفى الأسلوب الثانى تفاوتت نسب الإتفاق إذ بلغت فى بعض الفئات إلى ١٠٠٪ ، وانخفضت فى بعضها إلى ٩٤.٢٪ واعتبرت نسبة معقولة للإتفاق .

(١) الباحثون هم : أحمد منصور هيبة ، عبد العظيم خضر ، المدرسان المساعدان فى قسم الصحافة بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر ، السيد الناغى المدرس المساعد أيضاً بقسم الصحافة ، السيد بخيت المدرس المساعد بكلية الإعلام جامعة القاهرة ، محمود منصور هيبة المدرس المساعد فى قسم الصحافة بكلية التربية النوعية ببنها .



الفصل الرابع

المعالجة الصحفية لقضايا الانفتاح الاقتصادى فى جريدة "الأهرام"



يعرض هذا الفصل معطيات الدراسة التحليلية التى أجريت على جريدة " الأهرام " بهدف التعرف على معالجتها لقضايا الإنفتاح الاقتصادى خلال فترة البحث ،وارتباطا بأهداف الدراسة سيتم عرض بيانات الدراسة التحليلية من خلال العناصر التالية :

١- قضايا الانفتاح الاقتصادى المنشورة على صفحات " الأهرام " .
٢- طريقة عرض " الأهرام " لقضايا الانفتاح الاقتصادى .
٣- اتجاهات " الأهرام " فى عرضها لقضايا الانفتاح الاقتصادى .
٤- أساليب الإقناع المستخدمة فى معالجة " الأهرام " لهذه القضايا .
٥- اللغة المستخدمة فى معالجتها لقضايا الانفتاح الاقتصادى .
٦- المصادر التى اعتمدت عليها " الأهرام " فى المعالجة .
٧- الفنون التحريرية المستخدمة فى معالجة القضايا .
٨- حجم اهتمام " الأهرام " بنشر قضايا الانفتاح الاقتصادى .

نتائج تحليل مضمون قضايا الانفتاح الاقتصادى التى أثارتها جريدة " الأهرام "

أ-القضايا الأساسية التى أثارتها جريدة " الأهرام " .

شغلت القضايا الاقتصادية جانباً كبيراً من اهتمامات صحيفة " الأهرام " حيث بلغت نسبتها ٩٨و٨٤٪ من جملة قضايا الانفتاح الاقتصادى . والجدول التالى يوضح ذلك :

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
قضايا اقتصادية	٢٤٩	٨٤.٩٨
قضايا اجتماعية	١٩	٦.٤٩
قضايا تعليمية	١٤	٤.٧٨
قضايا ثقافية	١١	٣.٧٥
أخرى	صفر	صفر
الإجمالى	٢٩٣	١٠٠٪

جدول رقم (٤) يوضح قضايا الانفتاح الاقتصادى التى أثارتها جريدة " الأهرام "

من الجدول السابق يتضح الآتى :

١- إهتمام جريدة " الأهرام " بالقضايا الاقتصادية حيث جاءت فى المرتبة الأولى وبلغت نسبتها ٩٨و٨٤٪

٢- جاءت القضايا الاجتماعية فى المرتبة الثانية وبلغت نسبتها ٤٩و٦٪ .

٣- إحتلت القضايا التعليمية المرتبة الثالثة وبلغت نسبتها ٧٨و٤٪ .

٤- جاءت القضايا الثقافية فى الترتيب الأخير وبلغت نسبتها ٧٥و٣٪ .

وفيما يلى عرض تفصيلى لنتائج تحليل مضمون القضايا الفرعية التى أثارتها جريدة "الأهرام" :

أولاً : القضايا الاقتصادية :

إحتلت القضايا الخاصة باستثمار المال العربى والأجنبى المرتبة الأولى من جملة القضايا الاقتصادية فى جريدة " الأهرام " حيث بلغت نسبتها ٦٧و١٧٪ .

ويوضح الجدول الآتى رقم (٢) ذلك :



الفئة	التكرار	النسبة المئوية
استثمار	٤٤	١٧,٦٧
إسكان	٢٧	١٠,٨٤
أسعار	٢٣	٩,٢٤
قطاع عام	٢٢	٨,٨٣
الكسب غير المشروع	٢٠	٨,٠٣
إنفتاح اقتصادى	١٧	٦,٨٣
قطاع خاص	١٦	٦,٤٣
إستيراد وتصدير	١٤	٥,٦٢
الدعم	١٣	٥,٢٢
ضرائب	١٢	٤,٨٢
بنوك أجنبية	١٠	٤,٠٢
نقد أجنبى	٧	٢,٨١
العلاقة بين المالك والمستأجر	٤	١,٦١
أخرى	٢٠	٨,٠٣
الإجمالى	٢٤٩	١٠٠٪

جدول رقم (٥) يوضح القضايا الإقتصادية فى جريدة " الأهرام "

وتشير بيانات الجدول السابق إلى الآتى :

١- إهتمام " الأهرام" بقضية استثمار رأس المال العربى والأجنبى حيث جاءت فى المرتبة الأولى وبلغت نسبتها ١٦,٦٧ وهذا يتفق مع سياسة الدولة الرامية إلى تشجيع الاستثمارات العربية والأجنبية فى مصر . [١] فقد تناولت " الأهرام" قانون استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة ، واهتمت بمتابعة الأخبار الخاصة بتقديم تسهيلات للمستثمرين ومن أمثلة هذه الأخبار :

« المجلس الأعلى للتعاون الاقتصادى يقرر :

حرية مطلقة لإقامة مشروعات المناطق الحرة ، إنشاء مكاتب للوزارات والمصالح فى مقر هيئة الاستثمار » [٢] .

ثم تتحدث عن اتجاه الحكومة إلى إعطاء انطلاقة للاستثمارات المصرية للمساهمة فى إنشاء مشروعات الإنتاج الجديدة ورفع مستوى الأداء فى المرافق والخدمات ، وتوسيع قاعدة هذه الخدمات لجماهير الشعب وإزالة كل المعوقات أمام الإنفتاح الاقتصادى سواء لرأس المال العربى أو الأجنبى أو المحلى فتقول :

(١)" الأهرام " فى ١٩٧٤/٥/٢٥ .
(٢)" الأهرام " فى ١٩٧٤/١١/٥ .

« إعادة النظر فى الضرائب التصاعدية »

« بحث زيادة حد الإعفاء إلى أكثر من ٣٠ جنيهاً شهريا » (١)

وتحدثت عن التيسيرات التى منحت للأجانب للترخيص بالعمل فتقول :

« قررت وزارة القوى العاملة والتدريب تطبيق تيسيرات جديدة فى إجراءات الترخيص بالعمل للأجانب فى مصر ، وتقضى هذه التيسيرات بخفض مدة استخراج الترخيص لأول مرة إلى ثلاثة أيام بدلاً من ثلاثة أشهر ... وهذا تشجيعاً لمشروعات الانفتاح الاقتصادى وخدمة للأجانب الذين يستثمرون أموالهم فى مصر » (٢)

وقد تناولت " الأهرام " فى مقالاتها مشاكل المستثمرين وبعض المعوقات الى تقف أمام المستثمر الأجنبى، فكتب على حمدى الجمال : « مما لا شك فيه أن بلادنا مليئة بعدد من أصحاب رؤوس الأموال منهم الأجانب ومنهم العرب ومنهم أيضاً مصريون يعيشون فى الخارج ، والجميع يتكلمون عن مشروعات عديدة ... والجميع تقريباً يشكون أنهم لا يعرفون من يقابلون ومع من يتكلمون ، أو لأنهم إذا وجدوا من يتكلمون معهم يصدمون بعقبات ومشاكل توضع فى طريقهم كما لو كانوا يقصدون تطفيشهم ... إننا لابد أن نشكل مكتباً يتخصص فى الإلتقاء بالذين يجيئون إلينا بالمشروعات ، وأن يشكل المجلس من أشخاص يريدون خدمة بلدهم ... » (٣)

وفى مقال آخر تحكى " الأهرام " عن رجل أعمال أجنبى وصل إلى القاهرة ومعه شيك بالدولارات صالح للصرف من البنك الأهلى المصرى ، ذهب بسلامة نية لفتح حساب فى البنك باسمه لمزيد من الإيداعات ، رافضاً استلام مبلغه بالعملة الصعبة على أن يتسلم دفتر شيكات يستطيع من خلاله شراء ما يلزمه من المناطق الحرة إذا أراد ، ودار حوار بين صاحب الشيك والبنك وملخصه « أنه غير مسموح له بحمل دفتر شيكات بالدولارات المودعة ، وأنه إذا رغب فى شراء شيء من المناطق الحرة فعليه أن يذهب إلى المنطقة ، ويحسب هناك ما اشتراه ويعود إلى البنك ليحرر له ورقة بالقيمة يذهب بها إلى المنطقة الحرة ويتسلم مشترياته وتتحاسب المنطقة الحرة مع البنك ويخصم من رصيده ... » ثم ذكرت المعوقات التى وقفت فى طريقه ولم يفعل شيء .. (٤) .

وإذا كانت " الأهرام " قد تناولت بعض الصعوبات التى تقف فى وجه المستثمر بهدف تشجيع الاستثمار، فإنها تطالب بفتح عيون المسئولين أمام « دعاة الاستثمارات الوهمية» الذين يضحكون على ذقون الناس ، فكتب الأستاذ محمد زايد « ... ينبغى أن نفتح عيوننا كلها على " دعاة الاستثمارات الوهمية " الذين يضحكون على ذقون الناس انتهازاً للفرصة ، ... فمن نماذجهم حالة المستثمر العربى الذى استولى على ربع مليون جنيه من المواطنين المصريين لإستيراد سيارات لهم من الخارج ثم فر هارباً بالمبلغ كله للخارج ... وهنا لابد من إجرائين سريعين ، أولهما :

---

(١) "الأهرام" فى ١٩٧٥/٥/١٠ .

(٢)" الأهرام" فى ١٩٧٥/١٠/٢٣ .

(٣) على حمدى الجمال ، حديث الناس ، "الأهرام " فى ١٩٧٤/٨/٤ .

(٤) وجهة نظر الأهرام ، أكثر صعوبة من الدولار ، "الأهرام " فى ١٩٧٦/٢/٥ .

التأكد التام من جدية أى مستثمر وافد يطرح أسهمه على الناس ..

ثانيهما : ضرورة إسهام وزارة العدل فى حماية الاستثمارات العربية والأجنبية .. » (١)

وحذر الأستاذ مرسى عطا الله من فكرة تسهيل حركة الاستثمار قائلاً : « ... إنه مع فكرة تسهيل حركة الاستثمار ... ولكن للضرورات سوف نجد أنفسنا منزلقين فى عديد من المحظورات التى تخلفها تصرفات المستثمرين لتحقيق أفضل وأسرع أنواع الكسب ، الذى قد يكون كسباً مشروعاً من الناحية الاقتصادية ولكنه غير مشروع اجتماعياً وثقافياً وتربوياً ، على سبيل المثال فإن ظروف أزمة الإسكان فى العاصمة وقصور امكانيات المدن الجامعية عن استيعاب كل الراغبين فى السكن بها ، دفع بعض المستثمرين إلى إنشاء بيوت للمغتربين والمغتربات ... وهى بيوت مهنية لهدف اقتصادى بحت وتفتقر إلى أبسط أنواع الرعاية والإشراف ... لكى لا يكون كله " سمك لبن تمر هندى " فى عالم الاستثمارات » (٢).

كما تناولت " الأهرام " فى أحاديثها الصحفية قضية الاستثمار العربى والأجنبى ، فأجرت حديثاً مع وزير الاقتصاد آنذالك ، أكد فيه أن الانفتاح الاقتصادى فيه بعض التجاوزات ولكنه فى طريقه إلى مرحلة الرشد قائلاً : « ... يجب أن نعترف أن التجاوزات فى الانفتاح كلنا مسئولون عنها وليس المستثمر فقط ، فالمستثمرون عندما نفتح لهم الأبواب من الطبيعى أن يبحثوا عن الربح ، والربح الأسهل ، وليس الأصعب والمستثمر الأجنبى ينطبق عليه هذا الوصف أكثر من المستثمر المصرى ... إن ظروف الانفتاح الاقتصادى خلقت فى البداية بعض التجاوزات ... فقد انتقلنا من فترة انغلاق كاملة، نضب فيها السوق من كل شيء إلى مرحلة من الحرية تكاد تكون كاملة ،ولابد أن يصاحب هذه الحركة زيادة فى الاتجاهات الاستهلاكية مثل الأيس كريم والمرطبات الخ ، ولذلك اتجه إليها الاستثمار الأجنبى ، أما الآن فالسوق وصلت إلى مرحلة التشبع من هذه السلع ... وهنا يأتى دورنا فيجب أن نوجه الاستثمارات إلى الاتجاهات التى تضيف للطاقة الإنتاجية ... سلع نهائية تستخدم فى قطاعات الإنتاج ... » (٣)

كما أشارت فى حديث آخر إلى الظروف التى دعت مصر إلى فتح الباب أمام الاستثمار الخاص الأجنبى وتحرير الاقتصاد القومى « ... وبدأت مصاعب جديدة تظهر فى بداية السبعينات وتمثلت هذه الصعوبات فى الزيادة السريعة فى أسعار السلع الغذائية التى تستوردها مصر ... ولم يكن أمام الحكومة من سبيل لحماية الطبقات الكادحة إلا الدعم ... وطبيعى فإن الزيادة فى قيمة الدعم أدت إلى زيادة فى العجز القائم فى ميزانية الدولة ... وتم تمويل هذا الجزء الأكبر من هذا العجز عن طريق الاقتراض المصرفى ... وعندما زادت حدة المشاكل فى نهاية عام ١٩٧٣ وبداية عام ١٩٧٤ لم يكن أمام مصر إلا فتح الباب أمام الاستثمار الخاص الأجنبى ... » (٤)

---

(١) محمد زايد ، كى لا يضحكون على الذقون ، "الأهرام" فى ١٩٧٥/١٢/٢٠ .

(٢) مرسى عطا الله ، الضرورات والمحظورات ، "الأهرام "فى ١٩٧٥/١٠/٣١ .

(٣) حديث مع د/ فؤاد هاشم وزير الاقتصاد ، "الأهرام" فى ١٩٨٢/٦/٥ .

(٤) حديث مع وهبى غبريال ، مدير عام بهيئة الاستثمار ، "الأهرام" فى ١٩٧٧/٤/١١ .

وتناولت " الأهرام " أيضاً فى تحقيقاتها الصحفية قضية الاستثمار العربى والأجنبى والمعوقات التى يعانى منها المستثمر الأجنبى والمستثمر العربى والمصرى وحددتها فى الآتى : « ١- عدم وضوح الرؤية بالنسبة لاحتياجات الدولة فمازالت مشروعات الخطة تحت الدراسة ، ومازالت أولويات القطاعات غير واضحة وتتغير بتغير المسئولين عن القطاعات ، ٢- نقص الإحصائيات الأساسية التى يحتاجها المستثمر بالنسبة للاقتصاد المصرى وخاصة فى مجال العمالة ... ، ٣- عدم تعاون بعض القطاعات الحكومية التى تدرس إقامة مشروعات مشتركة مع المستثمرين العرب والأجانب .. ، ٤- عدم توفير احتياجات المشروعات من التليفونات والمكاتب وغيرها من المستلزمات الضرورية » (١)

كما طالب برفض المشروعات التى لا تتناسب مع ظروفنا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتساءلت : « إلى متى نسمح بأن تحركنا الاتهامات والخوف من الحديث عن عقلية الإنغلاق والبيروقراطية ، وفى إطار ذلك نوافق على مشروعات تضيف أعباء إضافية على الاقتصاد القومى ؟ .. »

وحددت أسباب رفض المشروعات فى الآتى : « ١- طلب المشروع لحصة من النقد الأجنبى تلتزم بتوفيرها الدولة فى حين أن إحدى المشكلات الاقتصادية الحرجة التى يعانى منها الاقتصاد المصرى هى ندرة النقد الأجنبى والإختلال فى ميزان المدفوعات ، ٢- أسباب تتعلق بسمعة المستثمر .. ، ٣- عدم جدية الدراسات التى يقدمها المستثمر .. » (٢)

٢- حصلت قضية " **الاسكان** " على المرتبة الثانية من جملة القضايا الاقتصادية فى صحيفة " الأهرام " وذلك بنسبة ٨٤ . ١٠٪ ويرجع ارتفاع نسبة قضية الإسكان إلى أن هذه الفترة قد اشتدت فيها أزمة الإسكان مع تراجع عمليات بناء الإسكان الشعبى ، وتقلص الإنفاق الحكومى على هذا النوع من الإسكان ، وفى المقابل ارتفعت العمارات الفاخرة ، وارتفعت معها الايجارات سنة بعد أخرى .

واهتمت جريدة " الأهرام " بالتغطية الخبرية لقضية الإسكان فنشرت خبراً تحت عنوان : «شقق القطاع الخاص « هيئة للإشراف على تملكها » (٣)

وتابعت " الأهرام" قوانين تنظيم المبانى وقوانين الإسكان ومن أمثلة هذه الأخبار :

« مشروع قانون تنظيم المبانى »

« المالك ملزم بتعيين مهندس للإشراف على البناء » (٤)

« مجلس الوزراء يناقش اليوم ٤ قوانين جديدة للإسكان » (٥)

واهتمت صحيفة " الأهرام " بمتابعة الأخبار الخاصة بتأجير الشقق من الباطن وإلغاء عقود الشقق المفروشة فعلى سبيل المثال :

---

(١) "الأهرام" فى ١٩٧٧/١١/١١ .
(٢) "الأهرام "فى ١٩٧٦/٩/٢٤ .
(٣) ا"الأهرام" فى ١٩٧٤/١٠/٢٠ .
(٤)" الأهرام" فى ١٩٧٥/١/٢٠ .
(٥) "الأهرام" فى ١٩٧٥/٦/١٣ .



« منع التأجير من الباطن حتى بأذن المالك »

« مهلة ٣ شهور لإلغاء عقود الشقق المفروشة وتأجيرها خالية »

وفى صلب الخبر تقول : « أصدر السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء ،ونائب الحاكم العسكرى العام ،أمراً عسكرياً يستهدف رفع المعاناة عن المواطنين والقضاء على الصعوبات فى مجال الإسكان وهى : ١- الشقق المفروشة : وفى هذا المجال نص الأمر على منع التأجير من الباطن حتى بأذن المالك .. ، ٢- خلو الرجل : يقضى بمعاقبة كل من يتقاضى خلو رجل بأى صورة من الصور برد قيمة الخلو وغرامة توازن ضعف هذه القيمة والحبس ... » (١)

كما تناولت جريدة " الأهرام " فى مقالاتها أيضاً قضية الإسكان وناقشت قوانين الاسكان فى هذه الفترة فكتب الأستاذ أحمد بهجت – حول المادة التى تقول « لا تسرى الأحكام الخاصة بتقدير وتحديد الأجرة على المبانى من المستوى فوق المتوسط والفاخر التى يرخص فى إقامتها بعد تاريخ العمل بهذا القانون » – ويقول:

« معنى هذا النص ببساطة شديدة هو إطلاق يد الملاك وأصحاب العمارات فى استغلال المساكن ورفع الإيجارات كما يشاءون فى ظل قانون العرض والطلب ، وعدم بناء إسكان شعبى ، والإكتفاء ببناء الإسكان الفاخر وفوق المتوسط » (٢)

وفى مقال آخر تناولت " الأهرام " أزمة الإسكان وتقرر عدة حقائق هى : ١- أن هناك أزمة إسكان حادة ، ٢- أن أزمة الإسكان سببها قلة المعروض عن الطلب ، وترى أن الحل فى إطلاق يد القطاع الخاص فى مجال الإسكان ، إما أن نضع قانوناً نقول له لا تأخذ " خلو رجل" وهو يبنى من السوق السوداء ، أو نمنعه من التمليك ونضع له قيداً بنسبة معينة على الإسكان الفاخر .. فنحن بذلك نمسك العصا من النصف .. (٣)

وعرضت " الأهرام " أيضاً رأى الأستاذ حسن الشرقاوى حول مشكلة الإسكان ، والذى رأى فيه أن مشكلة الإسكان صعبة ومعقدة ومفتاح حلها فى يد الدولة ، عن طريق منح الأراضى للأفراد لمساعدتهم على البناء بأسعار رمزية ، مع إعفاء مواد البناء من الجمارك نهائياً ، وتخصيص بنك للإسكان ، وعدم استغلال المبانى السكنية فى مكاتب الحكومة ، وعدم تضييع الوقت فى كيف يكون التمليك ، فالتمليك مشكلة القادر ، وليست مشكلة غير القادر . (٤)

كما تناولت الصحيفة أيضاً مشكلة الشقق المفروشة فى مقال للدكتور محمد جمال الدين تحت عنوان « رؤية موضوعية للشقق المفروشة » أوضحت فيه أن السبب فى وجود هذه الظاهرة هو قانون العلاقة بين

---

(١) "الأهرام" فى ١٩٧٦/٩/١٦ .
(٢) أحمد بهجت ، موقف سيد مرعى ، "الأهرام" فى ١٩٧٧/٧/٢٠ .
(٣) صلاح منتصر ، قانون الإسكان الجديد يزيد المشكلة تعقيداً ، "الأهرام" فى ١٩٧٧/٤/٢٥ .
(٤) حسن الشرقاوى ، حول قضية الإسكان ، "الأهرام" فى ١٩٧٧/٤/٢٧ .

المالك والمستأجر ، حيث أن المالك يفضل أن يؤجر شقة واحدة مفروشة لمدة شهر فى العام ، خير له أن يؤجر العمارة كاملة غير مفروشة لمصريين سيدفعون فيها قروشاً قليلة ، ويعضون عليها بالنواجز ولأجيال كثيرة من بعدهم . (١)

وتناولت " الأهرام " فى تحقيقاتها مشكلة الإسكان وارتفاع القيمة الإيجارية للشقق الجديدة ، ورأت أن هذا الارتفاع سوف يسهم فى تشجيع حركة البناء مما قد يفتح الباب فى المدى البعيد لحل أزمة الإسكان ، وعودة لافتة " شقة للإيجار " مرة أخرى (٢)

ونبهت " الأهرام " إلى الحيلة الجديدة التى يلجأ إليها أصحاب العمارات فى تأجير شقق خالية على أنها شقق "مفروشة" فى سبيل الحصول على إيجار عال من المستأجر ، وليته الأمر عند هذا الحد ، ولكن الجديد المثير هو إرغام المستأجر على توقيع قائمة وهمية بأثاث وهمى تحتويه الشقق "المفروشة" ، ثم تهديد المستأجر بعد ذلك من خلال توجيه تهمة تبديد الأثاث إذا امتنع عن دفع الإيجار الباهظ ،وتساءلت " الأهرام " ماذا يفعل هؤلاء المواطنون الذين يشهر أصحاب العمارات فى وجوههم كل يوم سيوفاً جديدة ؟ .. هل ينقذهم القانون من براثن صاحب « الشقة الخالية » "المفروشة" ؟ (٣)

كما تعرضت " الأهرام " أيضاً فى تحقيقاتها لمشكلة إنهيار العمارات ، وأرجعت أسباب ذلك إلى اختفاء اللجان الفنية التى تتابع عمليات البناء وتشرف على تنفيذه ، وأن أصحاب العمارات يقيمون عماراتهم دون الاستعانة بهندسين ، وأن العقوبات التى يتضمنها القانون تشجع على ارتكاب المخالفات ، فطول الإجراءات القانونية التى تحكم القانون الحالى كفيلة بمنع أى منطقة إسكانية من مواجهة المخالفات الموجودة فى نظامها . (٤)

وتناولت أيضاً موضوع الشقق الوهمية . ونبهت إلى هذا الخطر ، وقالت : " حتى لا تضيع تحويشة العمر " فى شقة وهمية لا وجود لها على الإطلاق ، وبينت أن من أخطر صور التلاعب بآمال الناس : هى قيام بعض ملاك العقارات ببيع شقق عماراتهم لأكثر من فرد ، بل قد وصل بهم الأمر أنهم باعوا للناس شققاً وهمية ، وتساءلت : إلى أى حد يصل حجم حماية المدعى الإشتراكى للذين تدفعهم الحاجة الملحة إلى مسكن للوقوع فى شباك محترفى هذا النوع الجديد من التلاعب؟ وأوضحت أن اختصاص المدعى الإشتراكى يتمثل أساساً فى إتخاذ الإجراءات التي تحمى المواطنين ، وليس من مهامه أن يوقع عقاباً على ارتكاب جريمة (٥)

وترى " الأهرام " أن حل مشكلة الإسكان تتمثل فى مشاركة شركات المقاولات الأجنبية الشركات المصرية فى تنفيذ المشروعات ، وقالت « إن وزارة الإسكان ترى أن مساهمة الشركات الأجنبية فى تنفيذ

(١) الأهرام فى ١٩٧٨/٤/٢٨ .
(٢) الأهرام فى ١٩٧٨/٧/٣١ .
(٣) الأهرام فى ١٩٧٥/٢/٥ .
(٤) الأهرام فى ١٩٨١/٨/٣١ .
(٥) الأهرام فى ١٩٨٠/١/١٣ .

مشروعات الإسكان ضرورة لحل أزمة الإسكان ، حيث إن الشركات القائمة حالياً غير قادرة على تنفيذ الخطة الطموحة المطلوب تنفيذها . (١)

وقدمت " الأهرام " اقتراحات لحل مشكلة الإسكان هي :

١- توفير الأرض وتؤجرها الدولة بنظام الحكر لراغبي البناء بعشرة قروش في الشهر ...

٢- إنشاء جمعيات للبناء يكونها أفراد وتقدم لهم التصميمات والإشراف بمقابل رمزي ،

٣- إنشاء سهم للإسكان بجنيه شهرياً يقدم ٢٠٠٠ شقة سنوياً للمساهمين .

٤- تطوير مساكن "الإيواء" الحالية لتصلح لسكنى الأسر الناشئة .

٥- تخصيص مساحات سنوياً تملك للمغتربين ... وتبنى بحصيلتها وحدات جديدة . (٢)

كما تناولت " رسائل القراء " في جريدة " الأهرام " مشكلة الإسكان ، وناقشت قانون الإسكان الجديد في ذلك الوقت وقالت : « إن ما تطلبه جماهير الشعب من نتائج قانون الإسكان الجديد أمران :

١- أن تتوافر شقق لطالبي السكن بإيجارات معقولة تتناسب مع دخولهم .

٢- منع استغلال أزمة الإسكان في الحصول على مكاسب غير مشروعة ... إن الأمر العسكري المذكور ، قد أدى إلى إيجاد عداء مستحكم بين الملاك والمستأجرين ، وإحجام رأس المال الخاص عن الدخول في مشروعات الإسكان ، وازدياد السوق السوداء في الخلو وأسعار مواد البناء .. » وطالبت بدراسة عدد الوحدات السكنية المطلوبة سنوياً في كل مدينة مع تحديد قدرة الحكومة على إنشاء الوحدات السكنية في كل مدينة . (٣)

كما طالبت " رسائل القراء " أيضاً بفتح باب الحوار في ظاهرة الإستغلال البشع من ناحية تأجير الشقق المفروشة ، أو شقق التمليك حتى نصل إلى حلول تقضي عليها . (٤)

وطالبت مصلحة الضرائب بمتابعة الذين يتخذون من تأجير الشقق المفروشة تجارة رابحة يحققون من ورائها ثروات طائلة على حساب تصعيد أزمة الإسكان في مصر ، وتساءلت : لماذا لا يبدأ جهاز خاص في حصر أصحاب هذه الشقق ثم محاسبتهم ضريبياً على ثرواتهم الطفيلية ؟ ... (٥)

وترى " رسائل القراء " أن مشكلة الإسكان ترجع إلى الأسباب الآتية :

« الغلاء الفاحش والتزايد المستمر في أسعار مواد البناء مع عدم توافرها ، وطمع الملاك ورغبتهم في تعويض زيادة الأسعار عن طريق طلب خلوات أو مقدمات قد تصل إلى ٢٠٠٠

---

(١) "الأهرام" في ١٩٧٧/٥/٧ .
(٢) "الأهرام" في ١٩٧٧/٧/٨ .
(٣) "الأهرام" في ١٩٧٧/٨/١٤ .
(٤) "الأهرام" في ١٩٧٥/٨/٣ .
(٥) "الأهرام" في ١٩٧٥/٥/٥ .



جنيه و ٣٠٠٠ جنيه ... » (١)

وعالج " الكاريكاتور " فى " الأهرام" أيضاً مشكلة الإسكان من ناحية ظاهرة الشقق المفروشة وما يترتب عليها من انحرافات ، فرسم صلاح جاهين صورتين لولد وبنت فى شقة مفروشة ويقتحمها بوليس الآداب ، فقالوا « أبداً ... شقتنا أجرناها مفروشة » (٢)

ويشير إلى ارتفاع ثمن شقق التمليك وعدم مقدرة أصحاب الدخول المحدودة عليها ، فيرسم صورة لأم وبنتها وتقول الأم « ويرزقك ياسميرة يابنتى بشقة وتكون تمليك » فترد عليها البنت « إنتى دلوقتى بتدعيلى والا بتدعى علىّ » (٣)

٣- احتلت قضية **ارتفاع الأسعار** المرتبة الثالثة من جملة القضايا الاقتصادية حيث بلغت نسبتها ٢٤,٩٪ ، ويعكس هذا الاهتمام من جانب " الأهرام " ما شهدته هذه الفترة من ارتفاع متواصل للأسعار ، منذ أوائل السبعينات ، وحتى بداية الثمانينات . وبمعدلات قياسية غير مسبوقة . (٤)

فقد اهتمت " الأهرام" بالتغطية الإخبارية لموضوع ارتفاع الأسعار ، فعلى سبيل المثال نشرت خبراً تحت عنوان « ٧٠٠ مليون جنيه تتحملها الدولة فروق أسعار »

وفى صلب الخبر تقول : « إن أهم مشكلة هى مشكلة الغلاء ، وارتفاع الأسعار ، فهى عالمية تواجه كل دول العالم وليس مصر وحدها ، وقد تقرر أن تتحمل الدولة ٧٠٠ مليون جنيه فى موازنة عام ١٩٧٥ كفروق أسعار تخفيضاً على المستهلكين ... » (٥)

وتابعت موجة ارتفاع أسعار الأراضى وأنها تسببت فى تحول جراج العمارات إلى بوتيكات ، وحرمان السكان من شراءه نظراً لإرتفاع سعره . (٦)

كما تعرضت " الأهرام " فى أحد تقاريرها لمشكلة ارتفاع الأسعار ، فنشرت دراسة أعدتها اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى الديمقراطى ، أشارت فيها إلى الأسباب التى أدت إلى استمرار ظاهرة ارتفاع الأسعار وهى : التزايد المستمر فى عجز الميزانية والذى يتم تمويل الجزء الأكبر منه عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفى .. مما يخلق قوة شرائية لدى الأفراد لا تقابلها زيادة فى العرض من السلع والخدمات .. وأيضاً الارتفاع المتواصل فى أسعار الواردات من الخارج وذلك منذ عام ١٩٧٤ ، والتزايد المستمر فى قيمة تحويلات المصريين العاملين بالخارج ، فهذه التحويلات تمثل تدفقات مالية ضاغطة على السلع والخدمات الموجودة فى السوق المصرية ، مما يترتب عليها زيادة جزئية فى الواردات ، إلى جانب الارتفاع المستمر فى

---

(١) "الأهرام" فى ١٩٧٥/١/٥ .
(٢) "الأهرام" فى ١٩٧٤/٦/٣٠ .
(٣) "الأهرام" فى ١٩٧٧/٤/٢١ .
(٤) انظر الجزء الخاص بسلبيات الانفتاح الاقتصادى فى الرسالة ، جدول رقم (٣) يوضح تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين . ص ٤٨ .
(٥) "الأهرام" فى ١٩٧٤/١٠/١٠ .
(٦) "الأهرام" فى ١٩٧٨/١٢/٩ .

أسعار السلع والخدمات المتاحة . (١)

كما تعرضت جريدة " الأهرام " فى مقالاتها لقضية الأسعار فى مصر ، فكتب الأستاذ صلاح منتصر عن " الانفتاح الاقتصادى " ، وظهور الثروات التى كانت مختبئة فى خلال سنوات الإنغلاق القاسية وتعطش السوق المصرية إلى الاستهلاك ، وظهور طبيعة جديدة " مالكة " لديها المال والقدرة على إنفاقه ، بصرف النظر عن السعر الذى تشترى به ، وشجع هذا على تمادى بعض التجار فى الإندفاع إلى استيراد السلع الكمالية والمغالاة فى أسعارها ، بالإضافة إلى ذلك أن بعض الشركات والتجار أصبحوا يرون فى زيادة أسعار منتجاتهم وسلعهم سبباً لإنتشار وتوزيع هذه السلعة . (٢)

وتابعت " الأهرام " الحركة الصعودية المستمرة للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين ، فقد بلغ الرقم القياسى العام لأسعار جميع السلع والخدمات ٨ و٢٢٣ فى يوليو الماضى مسجلاً ارتفاعاً قدره ٢ ,٨٪ عن يوليو عام ١٩٧٨ ، وسجل ارتفاع الرقم القياسى للسكن ومستلزماته نحو ١٪ والأثاث والسلع المعمرة ٥و٤ ، والملابس والأقمشة ٩ ,٧٪ ، والنقل والمواصلات ٩و٢٧٪ والنفقات الطبية والثقافية والاجتماعية ٨و٢٠٪ ، والمصروفات الشخصية ٨و١٩ ، ووضعت حلاً لمواجهة موجة ارتفاع الأسعار ويتمثل فى الاتجاه نحو التعليم الحرفى حتى يزيد العرض من الحرفيين عن الطلب فتقل أجورهم ، ورقابة حكومية على السلع والخدمات . (٣)

وناقشت فى مقال آخر مشكلة ارتفاع الأسعار ، وبينت أن التسعير فى مصر يعتمد على نظامين : الأول : نظام يعتمد على تسعير إدارى أو جبرى ، والثانى : نظام يعتمد على قوى السوق ، بمعنى قوى العرض والطلب ، وبالتالى فهو غير مقيد بتسعيرة محددة ، وهنا يحاول التجار رفع أسعار السلع بصفة مستمرة ، وطالبت بضرورة وجود سعر محدد لكل سلعة سواء كانت منتجة محلياً أو مستوردة من الخارج ، والتضييق من حلقات الوساطة بين المنتج والبائع النهائى ، لتقليل نسبة ما يحققه كل وسيط من أرباح مع زيادة منافذ التوزيع للسلع المحلية أو السلع المستوردة عن طريق إنشاء جمعيات تعاونية . (٤)

وقامت صحيفة " الأهرام " بإجراء " تحقيقات صحفية " حول قضية ارتفاع الأسعار ، فعلى سبيل المثال ناقشت مشكلة ارتفاع أسعار اللحوم ، وطالبت بدراسة عاجلة ودقيقة لهذه الظاهرة ، والتدخل السريع من الجهات المختصة ، وترى أن علاج هذه المشكلة فى إعفاء مكونات العلف من الرسوم الجمركية ، والتوسع فى مشاريع الميكنة الزراعية لتوفير الجهد الحيوانى ، وتشديد العقوبات على جرائم ذبح البتلو أقل من وزن ٢٠٠ كيلو جرام . (٥)

وتناولت أيضاً مشكلة ارتفاع أسعار الأقمشة ، وأن سبب هذا الارتفاع : هو ارتفاع أسعار الغزل وتساءلت : " لماذا زادت أسعار غزل القطن ؟ " وكانت الإجابة بأن هذا يرجع إلى اتجاه الدولة إلى سياسة

---

(١) الأهرام فى ١٩٨١/٧/٢٩ .
(٢) صلاح منتصر ، قضية الأسعار فى مصر بين سوء الحظ ومظاهر الإستغلال ، "الأهرام " فى ١٩٨٠/٢/١٠ .
(٣) عصام رفعت ، هذا الرقم ٢٠٪ زيادة فى أسعار الخدمات ماذ يعنى ؟ " الأهرام " فى ١٩٨٠/٢/٢٢ .
(٤) وجيه شندى ، لا علاج بغير سياسة متكاملة تربط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك ، " الأهرام " فى ١٩٨٠/٣/١٨ .
(٥) الأهرام فى ١٩٧٨/٣/١٤ .



تصحيح المسار الاقتصادى ، بتوفير الدعم الذى تتحمله الدولة لكثير من السلع الاستهلاكية . (١)

وناقشت مشكلة ارتفاع أسعار خدمات المهنيين والحرفيين وتساءلت : " هل يمكن إخضاعها للتسعير الجبرى بما يحقق صالحهم ، وصالح القطاع العام العريض من المواطنين المتعاملين معهم فى نفس الوقت ؟ " ويؤكد الدكتور موريس مكرم الله : أن تسعير الخدمات قد تبدوا مستحيلة ، ولن تحل المشكلة إلا بزيادة المعروض سواء سلع أو خدمات .

وبعد عرض مختلف الآراء أيدت " الأهرام " عملية تسعير الخدمات بحيث تمر هذه العملية على مراحل متكاملة ، تبدأ بتوفير جميع الخامات اللازمة لتقديم هذه الخدمة الحرفية بأسعار مناسبة ، وذات مواصفات عالية ، مع أهمية إعادة النظر فى أساليب التعليم فى مصر ، وإنشاء مركز للصيانة المتكاملة . (٢)

ووضعت حلا لهذه المشكلة بالاتجاه نحو التعليم الحرفى حتى يزيد العرض من الحرفيين عن الطلب فتقل أجورهم ، والثانى : رقابة حكومية ، وتساءلت : « لماذا لا يتم إعلان الأسعار فى مجال تقديم الخدمات بدلاً من أن تترك للمساومة والشطارة ؟ » (٣)

٤- حصلت قضية " **القطاع العام** " على الترتيب الرابع من جملة القضايا الاقتصادية فى صحيفة " الأهرام " حيث بلغت نسبتها ٨٣و٨٪ ، ويرجع اهتمام جريدة الأهرام " بهذه القضية إلى أن هذه الفترة قد شهدت بدء فتح حوار واسع حول القطاع العام ، ودوره فى التنمية ، والعقبات التى تواجهه وتعرقل قيامه بهذا الدور .

فقد اهتمت جريدة " الأهرام " بنشر كل ما يتعلق بتطوير وإطلاق حرية القطاع العام ، وفتح باب اشتراك المواطنين فى ملكية شركات هذا القطاع الاقتصادى كنوع من أنواع المتابعة الخبرية ، فنجد على سبيل المثال خبراً تحت عنوان :

« ١٠٠ شركة بالقطاع العام

« إعفاؤها من اللوائح وإطلاق الحرية لإدارتها »

وفى صلب الخبر « ... وستقوم التجربة على أساس إطلاق الحرية كاملة لهذه الشركات فى توفير احتياجاتها من الخدمات ... واختيار العناصر المناسبة لإدارة هذه الشركات ... » (٤)

كما تابعت موضوع فتح باب اشتراك المواطنين فى ملكية شركات القطاع العام قائلة : « أصدر الرئيس أنور السادات قراراً جمهورياً يعطى المواطنين حق الاشتراك فى ملكية شركات القطاع العام ... » (٥)

وتناولت أيضاً حرية شركات القطاع العام فى استيراد السلع المختلفة ، فنجد على سبيل المثال خبراً

---

(١) "الأهرام" فى ١٩٧٨/٣/٦ .
(٢) "الأهرام" فى ١٩٨١/٢/٢٨ .
(٣) "الأهرام" فى ١٩٨٠/٢/٢٢ .
(٤) "الأهرام" فى ١٩٧٤/٨/٢٤ .
(٥) "الأهرام" فى ١٩٧٥/٥/٢٠ .

يقول « تقرر إعطاء شركات القطاع العام الحرية فى استيراد السلع بنوعياتها المختلفة أسوة بالحريات التى يمارسها القطاع الخاص .. » (١)

وعالجت جريدة " الأهرام " قضية القطاع العام ، عن طريق إجراء الأحاديث الصحفية مع المسئولين ، حول مشاكل القطاع العام وكيفية تطويره ، فعلى سبيل المثال : أجرت حديثاً مع نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية حول المشكلات التى يعانى منها القطاع العام ، وحددها فى الآتى :

١- الخلل فى الهياكل التمويلية ، وظهر ذلك فى عجز وقصور المال العام ، وتضخم المخزون السلعى ، وتوافر وتشابك المديونيات ، ٢- الخلل السعرى : بالرغم من الارتفاع العالمى المطرد فى أسعار مستلزمات ومعدات الإنتاج المستوردة ، رغم الزيادة المطردة فى الأجور تنفيذاً للسياسات الاجتماعية للدولة ، فإن هذه الزيادات فى عناصر التكاليف لم تنعكس على أسعار القطاع العام ، ٣- تقادم الأصولوالتكنولوجيا ، ٤- عدم التكافؤ بين أوضاع شركات القطاع العام وشركات الانفتاح الاقتصادى ... تتمتع شركات الانفتاح الاقتصادى ببعض الامتيازات التى لم تمنح من حيث الواقع لشركات القطاع العام ... » (٢)

وفى حديث آخر تناولت " الأهرام " الخطوات التى تتخذ لتحرير القطاع العام من القيود التى تعوقه عن الإنتاج ، وهى : ١- مشكلة السيولة التى تواجهها شركات القطاع العام ، ٢- أسلوب التصرف فى العائد ، ونسب ما يخصص منه للتوسعات والتطوير ، وكيف يمكن زيادة رأسمال هذه الشركات دون أى تردد أو خوف ، وكيف يمكن أن تشارك فى إنشاء شركات جديدة ، (٣)

كما تابعت " الأهرام" أيضاً من خلال أحاديثها موضوع تطوير القطاع العام ، وذلك فى حديث مع الدكتور عبد المنعم رياض ، الذى يرى أن الحلول التى تنادى بتطوير القطاع العام ، وفصل الإدارة عن الملكية غير جذرية وغير مجدية ، فالتطوير غير ممكن فى ظل عدم وجود موارد مالية ، ويقترح تخلص الحكومة من بعض شركات القطاع العام غير المهمة ولا تؤثر فى النشاط الاقتصادى ... وفى نفس الوقت أخذ الأموال التى تم الحصول عليها ، واستثمارها فى القطاع العام . (٤)

وعرضت " الأهرام " فى مقالاتها أيضاً المشكلات التى تواجه القطاع العام ، فنجد الأستاذ " على حمدى الجمال" يرى أن إنتاج القطاع العام لم يستطع أن يعود بعائد على الدولة للأسباب الآتية :

١- زيادة أسعار السلع عن مثيلاتها فى الخارج ، نظراً للتكاليف الباهظة التى تشكلها العمالة الزائدة فى كل مصنع من المصانع ، وتحمل أسعار السلع الراكدة على السلع الرابحة ، ٢- عدم وصول نوعية الإنتاج إلى المستوى المطلوب لكى ينافس الإنتاج العالمى » (٥)

(١) "الأهرام" فى ١٩٧٦/٥/٢١ .
(٢) "الأهرام" فى ١٩٨١/٥/٢٥ .
(٣) "الأهرام" فى ١٩٧٨/١٠/٢٠ .
(٤) "الأهرام" فى ١٩٨٢/٥/٢٠ .
(٥) "الأهرام" فى ١٩٧٧/٩/١٩ .

وناقشت " الأهرام" موضوع الشركات الخاسرة ، وتحويلها إلى شركات رابحة ، وذلك فى إطار خطة لإصلاح القطاع العام ، والتى يجب أن تقوم على الآتى : « .. أولاً : أن الشركات الصناعية هى أولاً وقبل أى شيء مؤسسة اجتماعية ، بمعنى أنها تهدف إلى تحقيق مصلحة عامة بدليل أن دراسات الجدوى الاقتصادية لابد وأن تتضمن إلى جانب العائد الاقتصادى ، العائد الاجتماعى أيضاً .. ثانياً : قضية فرض التسعير الجبرى ، فالشركة قد لا تحقق ربحاً نتيجة تسعير السلع التى تنتجها بسعر أقل من تكلفة الإنتاج ، مما يؤدى إلى زيادة خسائر الشركة .. ثالثاً : رفع الكفاءة الاقتصادية للقطاع العام الصناعى عن طريق الإدارة الرشيدة ، والقضاء على الفساد الإدارى ، وتجنب الإسراف وإدخال الوسائل التكنولوجية لزيادة الإنتاج [١]

وأشارت فى إحدى مقالاتها إلى الاتجاهات حول تطوير الهيكل التنظيمكى للقطاع العام ، حيث يرى البعض الأخذ بنظام الشركات القابضة ، عن طريق تنظيم شركات القطاع العام فى مجموعات متنافسة لكل شركة كيانها القانونى المستقل ، وتتبع كل شركة من الشركات شركة قابضة تمتلك رأس المال العام ، حيث تختص بالجوانب الرئيسية للتخطيط ، والمتابعة بمجموعة الشركات التابعة لها ، بينما يرى البعض الآخر أن تقوم البنوك التجارية الوطنية بشراء شركات القطاع العام ، والإشراف على إدارتها من حيث التخطيط والمتابعة .

وأيدت " الأهرام " الإتجاه الأول مع ضرورة إعادة النظر فى سياسة التسعير الداخلى فى إطار علاج موضوع الدعم علاجاً اقتصادياً يؤدى إلى إعانة الدولة للمنشآت الخاسرة ، وتطوير النظم الإدارية التى تحكم القطاع العام ، بالإضافة إلى تحديد المجالات المناسبة لنشاطه . [٢]

وعالجت " الأهرام " من خلال " تحقيقاتها الصحفية " موضوع تطوير القطاع العام أيضاً ، فرفضت فكرة بيع القطاع العام ، وأوضحت كيفية معالجة الشركات الخاسرة ، وناقشت موضوع الأخذ بنظام الشركات القابضة .

فعلى سبيل المثال : رفضت " الأهرام " فكرة بيع القطاع العام وقالت : « إن القطاع العام بوضعه الحالى استثمار كبير يعود على الدولة بعائد يتناسب مع حجمه ... ويجب أن يكون معلوماً أن القطاع العام ليس للشراء أو للبيع ، ولابد أن نركز جميعاً على إصلاحه ، وذلك عن طريق تجديد وإحلال آلاته مستخدماً التكنولوجيا الحديثة ، التى تمكنه من المنافسة فى السوق الخارجية لزيادة التصدير ، والمنافسة أيضاً مع السوق الداخلية أمام السلع التى سينتجها القطاع الخاص .. » [٣]

وشجعت " الأهرام " على الأخذ بنظام الشركات القابضة ، ولكنها وضعت بعض المحاذير منها : .. »

---

(١) أحمد عامر ، الحقيقة الضائعة وخسائر القطاع العام ،"الأهرام" فى ١٩٨٣/١/٢٧ .

(٢) السيد أبو الليل ، القطاع العام فى مصر إلى أين ،"الأهرام" فى ١٩٨١/١/١٤ .

(٣) "الأهرام" فى ١٩٧٨/١١/١٠ .

إعطاء الشركات القابضة سلطات نهائية فى إدارة الوحدات الاقتصادية التابعة لها ، كما أنه من الخطأ الفادح رسم سياسة عامة لجميع شركات القطاع العام ، وذكرت " الأهرام " فى تحقيقها الأسباب التى تدعوا إلى تكوين الشركات القابضة ، فى أن الشركة القابضة ستكون مسئولة عن الكثير من قضايا الوحدات الاقتصادية التابعة لها ، وذلك سيخفف من العبء على وزير الصناعة ، ويمكن من سرعة إتخاذ القرار . (١)

كما تناولت " الأهرام " موضوع الشركات الخاسرة فى القطاع العام ، وأوضحت أن ذلك يرجع إلى تحميل شركات القطاع العام أعباء العمالة الزائدة ، وفرض نسبة من المعوقين على عمالته ، وكذلك أعباء المكلفين والمجندين ... وأعباء التسعير الجبرى الذى يقل عن التكلفة ... كل ذلك ألقى على إدارة القطاع العام ضغوطاً مادية ونفسية كادت تشل من حركتها . (٢)

وأوردت " الأهرام مثالاً ، لشركات القطاع العام الخاسرة بشركات الأدوية التى تواجه حالياً العديد من المشاكل من بينها : عدم توافر السيولة النقدية ، فرأسمال شركة التنمية الكيميائية مثلاً - وهى أكبر شركات الدواء فى مصر - يبلغ ٣ ملايين جنيه ، بينما تتكلف الشركة ٩ ملايين جنيه كنفقات إنتاج وخامات وثمن بيع دواء ، وبالتالى لابد أن تقترض من البنوك ٦ ملايين جنيه لتغطية نفقاتها ، وناشدت المسئولين بأن هذه الصناعة تحتاج إلى وقفة قوية ، وتطوير شامل يؤهلها لمواجهة التطور العالمى السريع ، فلابد من تطوير وتحديث المصانع الحالية وتجديد آلاتها . (٣)

كما عالجت " الأهرام " فى تقاريرها أيضاً مشكلة تطوير القطاع العام ، فنشرت تقريراً صادراً عن المجلس القومى للإنتاج والشئون الاقتصادية حول « أسس تطوير القطاع العام حتى سنة ٢٠٠٠ » وطالب بإعطاء القطاع العام نفس الميزات التى تمنحها الدولة لشركات الانفتاح الاقتصادى فيما يتعلق بالإعفاءات الضريبية وحرية الحركة والتسهيلات الجمركية والتمويل ، وبالنسبة لإدارة القطاع : طالب بأن يكون لكل قطاع نظامه الإدارى الخاص به ، ووضع حد لتدخل الرقابات المتعددة على القطاع العام ، حيث تقدر الآن بحوالى ١٤ جهاز رقابة ، مما يتسبب معها فى شل حركة القطاع العام . (٤)

كما نشرت تقريراً آخر عن " تطوير القطاع العام " صادراً أيضاً عن المجلس القومى للإنتاج والشئون الاقتصادية .. تقترح فيه بوضع نظام للحوافز على مستوى المؤسسات المتنوعة على أساس أن يكون الحافز مقابل إنتاج فعلى يزيد على المعدلات القياسية للإنتاج بالشركة ، وتعويض الصلاحيات والسلطات لرؤساء الشركات للبت فى الموضوعات التى تمس سير العمل بالوحدة الاقتصادية ، وحرية التعامل مع جميع البنوك . (٥)

وطالبت " رسائل القراء " فى جريدة " الأهرام " بمعالجة خسارة القطاع العام عن طريق مشاركة القطاع

(١) "الأهرام" فى ١٩٧٩/٣/١٦ .
(٢) "الأهرام" فى ١٩٨٢/٤/٢٩ .
(٣) "الأهرام" فى ١٩٧٩/١٢/١١ .
(٤) "الأهرام" فى ١٩٧٩/٢/٤ .
(٥) "الأهرام" فى ١٩٧٥/٥/٢٩ .

وعرضت « الأهرام » لرأى وزير الدولة للتعاون الإقتصادى ، والتمويل الخارجى ، حول العجز فى الميزان التجارى والذى بلغ ٢٣٩٨ مليون جنيه ، حيث زادت الواردات على الصادرات ، ورأى أن الحل إزالة المعوقات الإدارية و الإجرائية التى تقف حجر عثرة فى سبيل هذه الزيادة فى الصادرات ، وحدد المشاكل الإدارية فى الآتى :

- تعدد الأجهزة والجهات التى يطلب من المصدر - سواء كان قطاعا عاما أو خاصا - أن يحصل على موافقتها ، مما ينتج عنه فى الأغلب عدم تمكين المصدرين من الوفاء بالتسليم فى المواعيد المتعاقد عليها .
- إرتفاع أسعار الرسوم الجمركية على مستلزمات الإنتاج المستوردة بهدف تصنيعها وتصديرها يؤدى لإرتفاع أسعار الصادرات والحد من قدرتها التنافسية . (١)

وطالبت « الأهرام » أيضا فى تحقيقاتها بالعمل على تشجيع الصادرات المصرية حتى لا تسير بسرعة السلحفاة ، وذلك يتطلب :

- إعادة تنظيم الأجهزة المسئولة عن التصدير والتنسيق بينها ، وتشمل شركات التجارة الخارجية للقطاع العام ، وشركات الإستيراد والتصدير للقطاع الخاص .
- إعادة تنظيم المجلس الأعلى للتجارة الخارجية وللتعاون الإقتصادى ، ويضم الوزراء المسئولين عن قطاعات الإنتاج ، والشئون المالية والتخطيط .
- إعادة النظر فى الإجراءات المالية والنقدية بالنسبة للصادرات . (٢)

وتعرضت « الأهرام » للمشكلات التى تهدد الصادرات المصرية ، وحددته فى الروتين ، والبيروقراطية بل الإهمال وعدم تقدير المسئولية ، وعشرات الخطوات المعقدة ، والإجراءات العقيمة المتكررة التى تتلف خلالها السلع قبل التصدير أو تكاد تتلف .

وبينت أن خطوات وإجراءات التصدير تصل إلى أكثر من عشرين خطوة ، وأوصت بضرورة وجود ممثلين من كافة الأجهزة المختصة بإجراءات التصدير فى مكان واحد ، ونقل إختصاص الموافقة على إستيراد مواد التعبئة ، خاصة للسلع الزراعية إلى اللجنه الفنية المختصة ، بدلا من لجنة الحرفيين للإسراع فى عملية البت للإستيراد ، والمطالبة بإعفاء هذه المواد من الرسوم الجمركية طالما ترد مختومة بإسم الشركة المصدرة . (٣)

٩ - جاء إهتمام جريدة « الأهرام » بقضية الدعم فى المرتبة التاسعة من جملة القضايا الإقتصادية حيث بلغت نسبتها ٢٢,٥٪ ، وقد لوحظ من خلال التحليل أن قضية الدعم قد حظيت بإهتمام أكبر من جانب مواد الرأى الصحفية فى « الأهرام » وقد يكون هذا أمر طبيعى يتسق مع طرح قضية الدعم بصورة ملحة على الساحة فى هذه الفترة ، والجدل الدائر حول إلغاء الدعم أم ترشيده ، مما إستلزم ضرورة المشاركة بالرأى والتوجيه فيما يثار حول هذه القضية .

(١) جمال الناظر ، خطة لإزالة العقبات الإدارية ، "الأهرام" فى ٢٢ / ٢ / ١٩٨٠ .
(٢) "الأهرام" فى ٢٢ / ٦ / ١٩٧٩ .
(٣) "الأهرام" فى ٢٢ / ٥ / ١٩٨٣ .

كان يكسب ٧ جنيهات شهرياً فى عام ٦٤ ... وتزيد ثروته اليوم على ٨٠ مليون جنيه » [١] كما تقدم تقريراً عن وقائع الجلسة فى صفحاتها الداخلية، ثم تواصل بعد ذلك متابعتها الإخبارية لتطورات القضية ، فتنشر خبراً عن قرار اللجنة التشريعية بمجلس الشعب بالموافقة على رفع الحصانة عن رشاد عثمان . [٢]

وعن حكم محكمة القيم بفرض الحراسة على أمواله ، واستمرار التحفظ عليه فى سجن القناطر ، [٣] وتبرز فى عناوينها ، حيثيات الحكم بالتحفظ عليه .. أنه :

« أضر باقتصاد المجتمع ... وأفسد الحياة السياسية فى البلاد » [٤]

وتتابع " الأهرام " قضية الكسب غير المشروع المتهم فيه توفيق عبد الحى ، فنشرت خبراً تحت عنوان :

« محكمة القيم تواصل سماع الشهود فى قضية : »

« المليونير الهارب توفيق عبد الحى » [٥]

وأوضحت " الأهرام " فى تقريرها الجرائم التى ارتكبها فى « ... جرائم الرشوة وتسهيل الاستيلاء بغير حق على المال العام ، وإعانة شخص على الفرار من وجه القضاء ، وتهريب الأموال إلى الخارج والتهرب الجمركى ، وعدم سداد أقساط التأمينات الاجتماعية ... » [٦]

وتابعت نشر تفاصيل جلسات المحاكمة المتهم فيها عصمت السادات فى صفحاتها الداخلية ، فنجد تقريراً تحت عنوان :

« الحراسة على أموال عصمت

وأفراد أسرته ، وتقدير نفقة شهرية لكل منهم » [٧]

واستمرت متابعتها على اتساع صفحات بأكملها مبرزة ما يدور فى هذه الجلسات فى عناوينها ، على سبيل المثال :

« مواجهة عصمت السادات بالإدعاءات الأربع والعشرين المنسوبة له ولأولاده » [٨]

« مدير إدارة المخابرات السابق يتحدث عن علاقة عصمت السادات بمهربى المخدرات » [٩]

« الحراسة على أموال عصمت السادات وأسرته »

---

(١) "الأهرام" فى ١٩٨١/١٢/٧ .
(٢) "الأهرام" فى ١٩٨١/١٢/٢٠ .
(٣) "الأهرام" فى ١٩٨١/١٢/٢١ .
(٤) "الأهرام" فى ١٩٨١/١٢/٢٢ .
(٥) "الأهرام" فى ١٩٨٣/٥/٥ .
(٦) "الأهرام" فى ١٩٨٣/٥/٥ .
(٧) "الأهرام" فى ١٩٨٣/٢/١٣ .
(٨) "الأهرام" فى ١٩٨٣/١/١٠ .
(٩) "الأهرام" فى ١٩٨٣/١/١٩ .

التحفظ عليه مع ٣ من أولاده لمدة عام ...

وتقدير نفقة شهرية ١٠٠ لكل منهم » [١]

وأجرت " الأهرام" حديثاً صحفياً مع وزير العدل : المستشار عادل يونس حول مشروع القانون الجديد للكسب غير المشروع ، تتبعت فيه تاريخ التشريع المصرى للكسب غير المشروع وأوجه القصور فيه ، ثم تناول الحديث الإضافات الجديدة فى الآتى :

« لقد استبعد مشروع القانون الجديد الطوائف التى لا يعتبرها الرأى العام فى مواقع تستطيع من خلالها ، الاتجار بنفوذ الوظيفة ، وهى التى دون المستوى الثالث الوظيفى ، والتى تتعاطى أقل من ٣٦٠ جنيه فى السنة باستثناء أمناء التحصيل ، والأمناء على الودائع والصيارف ، ومندوبى المشتريات والمبيعات فهم يخضعون لأحكام هذا القانون ... ويعد كسباً غير مشروع كل مال حصل عليه أحد الخاضعين لنفسه ، أو لغيره ، بسبب استغلال الخدمة أو الصفة ، أو نتيجة سلوك مخالف لنص قانونى أو للآداب العامة ، ويخول للجان فحص إقرارات الذمة المالية منع المتهم بكسب غير مشروع من إدارة أمواله ، أو التصرف فيها » [٢]

وطالبت جريدة " الأهرام» فى مقالاتها : الحكومة بألا تقف مكتوفة الأيدى أمام بعض القائمين على الجهاز الإدارى فى الدولة والقطاع العام ، وبعض القائمين على أمور القطاع الخاص الذين يسهمون فى هذا الإنحراف ، مهما كبرت مناصبهم ، « إن الإنفتاح وقدوم رأس المال من الخارج فتح المجال أمام أصحاب الضمائر المريضة للإستفادة غير المشروعة ... » [٣]

كما تناول المستشار عصام حسونة وزير العدل الأسبق تاريخ الكسب غير المشروع ، فذكر أن أول تشريع للكسب غير المشروع فى مصر هو القانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥١ ، ثم توالت التشريعات بعد ذلك ، وبين أوجه القصور فى هذه التشريعات وصعوبة تطبيقها ، ونادى بتشريع جديد قابل للتطبيق يتوفر فيه الآتى :

- أن تقف دائرة تطبيق قانون الكسب غير المشروع عند القيادات السياسية ، أو رئاسات المؤسسات الدستورية ، والمستويات الإدارية العليا فى الحكومة والقطاع العام .
- يضاف إلى القانون شرط يلزم وزارة العدل بنشر إقرارات تلك القيادات العليا سواء التى تقدمه عند بدء الخدمة أو نهايتها .
- فيما عدا القيادات العليا ، يجب أن تنقل جريمة الكسب غير المشروع إلى الموطن الطبيعى لكل جريمة ، أى إلى قانون العقوبات ، وأن تخضع كغيرها من الجرائم لقانون الإجراءات الجنائية من حيث الإستدلال والتحقيق والمحاكمة . [٣]

---

(١) "الأهرام" فى ١٩٨٣/٢/١٣ .
(٢) "الأهرام" فى ١٩٧٥/٦/١٣ .
(٣) على حمدى الجمال ، حديث الناس ، "الأهرام" فى ١٩٧٤/١١/٣٠ .
(٤) عصام حسونة ، حتى لا يلقى نفس المصير ، "الأهرام" فى ١٩٨٣/٢/٥ .



٦- احتلت قضية " **الإنفتاح الاقتصادى**" المرتبة السادسة ، من جملة القضايا الاقتصادية فى جريدة "الأهرام" حيث بلغت نسبتها ٨٣و٦٪ ، ويرجع اهتمامها بهذه القضية ، إلى أن هذه الفترة قد شهدت مناقشات واسعة حول إيجابيات وسلبيات هذه السياسة الاقتصادية الجديدة ، كما يلاحظ فى معالجة " الأهرام" لهذه المشكلة : التزامها بالسياسة العامة للدولة لكونها إحدى الصحف القومية ، حيث أكدت على أهمية الإنفتاح الاقتصادى بالنسبة للاقتصاد المصرى ، وحتمية الأخذ به ، فى هذه الفترة بالذات ، وطالبت بالتيسير على المستثمر الأجنبى ، حتى نكسب ونترك الآخرين يكسبون ، وبينت أن هناك تجاوزات وانحرافات للإنفتاح يمكن تصحيحها وتعديلها ، وهناك أيضاً إيجابيات لهذه السياسة الاقتصادية الجديدة

فعلى سبيل المثال نجد أن " الأهرام " طالبت فى إحدى مقالاتها بأن تنطلق سياسة الإنفتاح الاقتصادى من مبدأين أساسيين لكى تأتى بنتائج طيبة :

الأول : الارتفاع إلى حد معقول بمستوى الحياة التى يعيشها السائحون ورجال الأعمال ، وذلك بفتح باب خاص فى المطار يدخلون منه ليستقبلهم عدد من العاملين المثقفين ، وإنشاء مكتب بعد هذا الباب يتصل بالفنادق الكبرى ، ووجود سيارات لا تعمل إلا من المطار وإليه ، وإنشاء عدد مناسب من الخطوط التليفونية والتلكسات لكل فندق .

الثانى : فرض حد معقول من الانضباط على أنفسنا لكى نستجيب لطلباتهم ، وذلك بإعداد برامج تحويلية لتدريب العاملين من خريجى الجامعات على أعمال السباكة ، والطبخ والترجمة ، والسكرتارية ، وعدم التخوف من الاستثمار المشترك ما دامت السلطة فى يد الدولة ، وتحديث القطاع العام ، واستخدام الوسائل الزراعية الحديثة . (١)

وأوضحت " الأهرام " الأسباب التى دفعت الحكومة المصرية إلى الأخذ بهذه السياسة الاقتصادية الجديدة فى الآتى :

١- انخفاض دخل مستوى الفرد واستنزاف الموارد الرئيسية للبلاد فى حروب فرضت عليها تأميناً لسيادتها واقتصادها .

٢- الإنفاق العسكرى الكبير وعدم كفاية الأموال المطلوبة للتنمية .

٣- أن تأميمات الستينات منعت رأس المال المصرى من التفكير فى دخول أى مشروعات داخل مصر ، وكان من الطبيعى أيضاً أن يهرب المستثمر الأجنبى .

٤- كان لابد من إحلال وتجديد المصانع . (٢)

---

(١) السيد أبو النجا ، ميدآن فى الإنفتاح ، "الأهرام" فى ١٩٧٧/١٢/٢٣ .

(٢) إبراهيم نافع ، الانفتاح الذى ظلموه ، "الأهرام" فى ١٩٧٧/٧/٢٩ .



ودافعت الأهرام " عن سياسة الإنفتاح الاقتصادى وردت على القائلين بأن الانفتاح جاء بالعمولات والسمسرة ، وقالت : « ... ونسى هؤلاء أو تناسوا أن العمولات كانت أحد ثمار علاقتنا الاقتصادية مع الاتحاد السوفيتى ، ودول الكتلة الشرقية ، لقد فرض " الرفاق" فى هذه الدول على مصر مجموعة من الوسطاء من القطاع الخاص المصرى يحصلون على عمولات مقابل العمليات التجارية التى تتم بين القطاع العام فى مصر والقطاع العام فى هذه الدول ، ولقد حصل ٥ وسطاء فقط على عمولات مع دول الكتلة الشرقية بلغت ٢٠ مليون جنيه فى ١٠ سنوات ... » (١)

وأوضحت الأهرام ": أن هناك بعض التجاوزات والإنحرافات للإنفتاح يمكن تصحيحها وتعديلها ، وذكرت مثالاً لبعض التجاوزات من المسئولين ، حيث أتت مجموعة شركات يابانية تدعمها بنوك يابانية وتعرض أن تنفذ مشروع المواصلات المعلق فى القاهرة ، وتمول المشروع كله ، وتحصل على نصف إيراداته ، على حقها وربحها ، وتترك الباقى للدولة حتى يتم تسديد تكاليف المشروع ، ويصبح ملكا لنا ، ويطلب المسئولين عن الانفتاح أن يحصلوا على تكاليف المشروع ليتصرفوا فيه هم ، ويعرضوها فى مناقصة عالمية ، ويمكن أن تكون نتيجتها ألا ترسى على أصحاب الفكرة والخطة والتمويل ، وقالت : « إن الانفتاح لا يمكن أن يتم بالشطارة والفهلوة على العالم كله ، ولكن بالعلم والحسابات والأخذ والعطاء ، وأن نكسب ونترك الآخرين يكسبون » (٢)

وتعرضت " الأهرام " لإيجابيات الانفتاح الاقتصادى ، وبينت أن الانفتاح قد عالج المصرى من حالة الهستيريا التى كان يصاب بها عندما كان يسافر إلى الخارج فى الستينات ، فبسبب إحساسه بالحرمان من كل شيء ، كان يشترى أى شيء ، وأن هذا الاحساس بالحرمان قد زال ، وأن الانفتاح الاقتصادى قد طرق باب العلاج فى مصر ، وشهدت مصر أكثر من مستشفى جديد مثل : المقاولون العرب ، والسلام الدولى ، وهذا سوف يرحم المريض من السفر إلى الخارج ، مادام يجد فى هذه المستشفيات الطبيب المتخصص والالة المتطورة . (٣)

٧- شغلت قضايا " **القطاع الخاص** " المرتبة السابعة من جملة القضايا الاقتصادية فى جريدة " الأهرام " حيث بلغت نسبتها ٤٣.٦٪ ، ويعكس هذا التزام الجريدة بسياسة الدولة الاقتصادية التى تقوم على تشجيع القطاع الخاص ، والاعتراف بدوره فى النشاط الاقتصادى ، وذلك على الرغم من الصعوبات التى تواجهه من جراء البيروقراطية ، الإدارية والتى تخالف السياسة المعلنة فى تشجيعه ، ومن ثم طالبت "الأهرام " بإزالة كافة المعوقات والمشكلات التى تواجهه ، وتحدثت عن أسباب إحجام القطاع الخاص عن المساهمة الجدية ، وكيف يؤدى دوره بصورة أكثر إيجابية .

واهتمت " الأهرام " بمتابعة الأخبار التى تتناول القطاع الخاص ، فنجد على سبيل المثال : نشرت خبراً تحت عنوان :

---

(١) فاروق جويدة ، لا تخافوا على مصر ، "الأهرام" فى ١٩٧٧/٢/١٥ .
(٢) وجهة نظر ، الانفتاح وعقدة الفهلوة ، "الأهرام" فى ١٩٧٥/١٠/١٥ .
(٣) صلاح منتصر ، العلاج والانفتاح ، "الأهرام" فى ١٩٨٣/١/١١ .



« شركات يمولها القطاع الخاص

لتعمير مدن القناة وإنتاج المساكن الجاهزة » (١)

كما تابعت أيضاً تصريحات المسئولين حول إزالة كافة المعوقات التى تواجه القطاع الخاص ، فنشرت تصريحاً لرئيس الوزراء تحت عنوان :

« مجالات محددة للقطاع الخاص لضمان التنفيذ دون معوقات »

وفى صلب الخبر « .. تحديد المجالات التى يتم تخصيصها للقطاع الخاص بوضوح كامل بحيث يتم الموافقة عليها دون تأخير أو معوقات أو وساطة طالما أنها مكملة للجوانب الاقتصادية وطرق التمويل. (٢)

وتحدثت عن ضرورة تنمية القطاع الخاص وإعادة توزيع الدخل فتقول : « أعلن الدكتور إبراهيم حلمى عبد الرحمن وزير التخطيط والتنمية الإدارية .. عن ضرورة مراعاة تنمية القطاع الخاص ، ومعالجة المشاكل التى تواجهه ، كما أكد على أن إعادة توزيع الدخل مطلب أساسى لتحقيق أكبر قدر من العدالة » (٣)

وتناولت " الأهرام " فى مقالاتها دور القطاع الخاص فى التنمية وحددت أسباب احجامه عن المساهمة الجدية فى هذه الفترة فى الآتى :

١- أن القطاع الخاص عاصر أغلبه أحداث الستينات ، ولم ينسى بعد الإجراءات التى مارستها الدولة ضده خلال هذه الحقبة ، أضف إلى ذلك أن الدولة لم تحقق له أى استقرار فى سياستها الاقتصادية حتى الآن ، فمنذ عام ١٩٧٤ وحتى اليوم تغير أكثر من ستة وزراء اقتصاد ، وكل وزير جديد يعلن عن سياسة جديدة .

٢- أن الانحرافات التى وقعت من بعض الأفراد تناولتها أجهزة الإعلام بأسلوب مثير حتى أصبح الشعب يتصور أن كلمة الإنحراف مرادفة لكلمة القطاع الخاص . (٤)

وحدد الأستاذ حسين كاظم أيضاً الأسباب التى أدت إلى عدم تأدية القطاع الخاص لدوره بصورة أكثر إيجابية: فى التعقيدات الإدارية ، وطول الإجراءات ، والمعاملة السيئة التى يلقاها رجال الأعمال فى تعاملهم مع الأجهزة الحكومية ، وأيضاً فقدان الثقة بين رجال الأعمال وبين جهات الإدارة الحكومية ، والحاجة إلى تحديد واضح لدور مشروعات القطاع الخاص فى مجالات التنمية ، وعدم توافر البيانات والمعلومات لرجال الأعمال اللازمة فى مختلف المجالات وخاصة بالنسبة لفرص الاستثمار المتاحة . (٥)

كما طالبت " الأهرام " من خلال تحقيقاتها الصحفية بالاهتمام بالقطاع الخاص ، وتساءلت :

« إلى أى مدى يؤدى القطاع الخاص دوره ؟ إلى أى مدى يجد التيسيرات ؟ ماهى المجالات المطلوب منه الإتجاه إليها »

---

(١) "الأهرام" فى ١٩٧٤/٧/١٥ .
(٢) "الأهرام" فى ١٩٧٨/١٠/٢٠ .
(٣) "الأهرام" فى ١٩٧٥/٥/٥ .
(٤) محمد فريد ، وضوح المسيرة فى سياسة الانفتاح ، "الأهرام" فى ١٩٨٣/٣/٢٦ .
(٥) حسين كاظم ، القطاع الخاص والتنمية ، "الأهرام" فى ١٩٨٣/١٢/٢٠ .



وأوضحت أن دعوة القطاع الخاص إلى القيام بدور أكبر يحتاج إلى وقت ، ومصر تحتاج إلى القطاع الخاص المنتج ، وليست فى حاجة إلى الوساطة والسمسرة التى ترفع أسعار السلع التى يتحملها المواطن فى النهاية ، وأن من حق القطاع الخاص أن يمارس نشاطه كما يريد فى ظل منافسة شريفة وقوانين ضرائبية عادلة . (١)

٨- احتلت القضايا الخاصة "بالتصديروالاستيراد" المرتبة الثامنة من جملة القضايا الإقتصادية فى جريدة « الأهرام » حيث بلغت نسبتها ٥,٦٢٪ ، ويرجع هذا إلى تركيز القيادة السياسية على أهمية التصدير والعمل على تشجيعه ، والقضاء على المعوقات التى تواجهه باعتباره أحد الوسائل فى استراتيجية الخلاص من مشاكلنا الإقتصادية إلى ذلك دعوة القيادة السياسية إلى الحد من إستيراد السلع الإستهلاكية ، كما تابعت الصحيفة بالنشر ما يصدر من قوانين عديدة ومتغيرة حول التصدير والإستيراد .

أولا : بالنسبة للإستيراد :

إهتمت جريدة « الأهرام » بالمتابعة الإخبارية لقوانين الإستيراد ، فعلى سبيل المثال نشرت خبرا تحت عنوان :

« فتح باب الإستيراد من اليوم فى ٧٧ سلعة »

« إلغاء نسب التحويل المقررة على جميع المصريين العاملين فى الخارج » (٢)

« السماح بإستيراد السلع بدون سؤال عن مصدر الإيرادات » (٣)

كما تناولت « الأهرام » قانون الإستيراد بدون تحويل عملة ، وأثره على السوق المحلية ، وأنه قد أدى إلى إلغاء الإحتكار فى معظم السلع ، وبالتالى إلى إنخفاض أسعارها ، مثال ذلك : الخبر الذى نشر تحت عنوان :

« الإستيراد بدون تحويل عملة قضى« على الإحتكار »

« تراخيص بـ ٣٣٤ مليون جنيه لسلع إنتاجية ومواد تموينية وغذائية » (٤)

وأيضا خبرا عن القرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تحديد نسب الربح لكافة السلع المستوردة بحد أقصى ٣٠ ٪ من إجمالى تكاليف الإستيراد على أساس السعر التشجيعى للجملة . (٥)

كما ناقشت « الأهرام » فى مقالاتها قضية إستيراد السلع الإستهلاكية فكتب وزير التموين حينذاك مقالا : بين فيه أن قضية الساعة هى قضية أثر زيادة الإنفاق الإستهلاكى على مقدرات إصلاح المسار

(١) "الأهرام" فى ١٩٧٦/٥/٥ .
(٢) "الأهرام" فى ٣٠ / ٥ / ١٩٧٤ .
(٣) "الأهرام" فى ٣٠ / ٥ / ١٩٧٤ .
(٤) "الأهرام" فى ٤ / ١ / ١٩٧٦ .
(٥) "الأهرام" فى ٣٠ / ١٢ / ١٩٧٧ .



الإقتصادى ، ولا يمكن أن نستمر فى التركيز على المطالبة بضغط الإنفاق الإستهلاكى من غذاء الشعب وكسائه ، وباقى إحتياجاته التى تمولها الدولة من مواردها من النقد الأجنبى فى موازنتها النقدية ، فى وقت تغرس أجهزة الإعلام المختلفة التطلعات فى نفوس عامة الشعب وتدعوا إلى مجتمع الرفاهية .

وأن الهدف من الإستيراد هو إزالة الإختناقات فى القطاعات الإنتاجية والسلع الغذائية و الإستهلاكية ، مع إتاحة جو من المنافسة للإنتاج المحلى ، حتى تحفزه للنهوض بمستواه . وذكر أن ظاهرة الإستهلاك فى مصر ظاهرة إجتماعية ، بل وحضارية ، فهى رد فعل لحرمان شعب من كل تطور فى الأذواق ، والمستويات الرفيعة من الإنتاج ، ثم أسعف الإنفتاح الإقتصادى فكان إقباله على الإستهلاك كرد فعل شديد لما حرم منه ، وبعد ذلك سوف يتعود على ما يراه إذا ما اطمأن إلى أنه يملك حرية الإرادة . (١)

وتشير « الأهرام » فى مقال آخر إلى أن عنصر المنافسة ضرورى لتحديث الصناعة المحلية ، لكن هناك من الحدود ما يجب أن تتوقف عندها المنافسة ، حتى لا تقضى على الصناعة القومية ، لذلك يتحتم عدم إستيراد كل ما يمكن إنتاجه داخل مصر على أن تستمر المتابعة والرقابة على نوعية الإنتاج المحلى حتى لا يتحول إلى مجرد عملية إحتكار للسوق المصرية تحت ظل الحماية الحكومية . (٢)

وطالبت « الأهرام » بإجراء التعديلات فى التعريفة الجمركية للحد من الإستهلاك الترفى ، وحماية الصناعة المحلية ، حيث أنه ليس مقبولا أن أشجع على إستيراد أى سلعة لها مثيل محلى ، وينتج بوفرة فى الأسواق ، ولكن إذا كانت التعريفة الجمركية قد راعت حماية الصناعة المحلية ، فيجب ألا نبرر أى قصور فى صناعتنا المحلية بعدم فرض جمارك على المثيل المستورد ، فقد يكون الأمر لا يحتاج إلى رفع التعريفة من أجل الحماية للمنتج المحلى ، بقدر ما يحتاج إلى علاج مشاكل أخرى تعانى منها الصناعة المحلية . (٣)

ثانيا : بالنسبة للتصدير :

عالجت « الأهرام » هذه القضية عن طريق إجراء بعض التحقيقات الصحفية ،تناولت فيها أسباب إنخفاض الصادرات الزراعية رغم زيادة إنتاجها ، وأوضحت الصحيفة أن التقديرات الإقتصادية تشير إلى توقع زيادة صادراتنا من الإنتاج الزراعى إلا أن أرقام صادراتنا الزراعية كانت على العكس من ذلك تماما ، ففى عام ١٩٧٧ ، كانت جملة صادرات البطاطس ١٦٦,٩ ألف طن ، إنخفضت إلى ٩٦,٦ ألف طن بنسبة ٣٧٪ ، وانخفضت صادرات البصل الطازج عن نفس الفترة من ٨٠,٨ ألف طن إلى ٥٧,٣ ألف طن وبنسبة ٣٠٪ .وتساءلت وكيف يمكن مواجهة هذه الظاهرة ؟ ورأت أنه يمكن مواجهتها بخلق الإستقرار فى الخطط التصديرية ، التى يتم تحديدها بين القطاعات ، والتوسع فى زراعة الحاصلات التصديرية الأساسية . الخ (٤)

---

(١) زكريا توفيق ، الحقيقة والخديعة فى سوق الإستهلاك والإستيراد ، "الأهرام" فى ١٥ / ٩ / ١٩٧٧ .
(٢) نبيل راغب ، الإنفتاح بين الكماليات والضروريات ، « الأهرام » فى ١٢ / ٣ / ١٩٨٠ .
(٣) رأى الأهرام ، التعديل الأخير للتعريفة الجمركية هل يحقق المعادلة الصعبة ، "الأهرام" فى ١٤ / ١ / ١٩٨١ .
(٤) "الأهرام" فى ١٢ / ٤ / ١٩٨٠ .



وعرضت « الأهرام » لرأى وزير الدولة للتعاون الإقتصادى ، والتمويل الخارجى ، حول العجز فى الميزان التجارى والذى بلغ ٢٣٩٨ مليون جنيه ، حيث زادت الواردات على الصادرات ، ورأى أن الحل إزالة المعوقات الإدارية و الإجرائية التى تقف حجر عثرة فى سبيل هذه الزيادة فى الصادرات ، وحدد المشاكل الإدارية فى الآتى :

- تعدد الأجهزة والجهات التى يطلب من المصدر - سواء كان قطاعا عاما أو خاصا - أن يحصل على موافقتها ، مما ينتج عنه فى الأغلب عدم تمكين المصدرين من الوفاء بالتسليم فى المواعيد المتعاقد عليها .
- إرتفاع أسعار الرسوم الجمركية على مستلزمات الإنتاج المستوردة بهدف تصنيعها وتصديرها يؤدى لإرتفاع أسعار الصادرات والحد من قدرتها التنافسية . (١)

وطالبت « الأهرام » أيضا فى تحقيقاتها بالعمل على تشجيع الصادرات المصرية حتى لا تسير بسرعة السلحفاة ، وذلك يتطلب :

- إعادة تنظيم الأجهزة المسئولة عن التصدير والتنسيق بينها ، وتشمل شركات التجارة الخارجية للقطاع العام ، وشركات الإستيراد والتصدير للقطاع الخاص .
- إعادة تنظيم المجلس الأعلى للتجارة الخارجية وللتعاون الإقتصادى ، ويضم الوزراء المسئولين عن قطاعات الإنتاج ، والشئون المالية والتخطيط .
- إعادة النظر فى الإجراءات المالية والنقدية بالنسبة للصادرات . (٢)

وتعرضت « الأهرام » للمشكلات التى تهدد الصادرات المصرية ، وحددته فى الروتين ، والبيروقراطية بل الإهمال وعدم تقدير المسئولية ، وعشرات الخطوات المعقدة ، والإجراءات العقيمة المتكررة التى تتلف خلالها السلع قبل التصدير أو تكاد تتلف .

وبينت أن خطوات وإجراءات التصدير تصل إلى أكثر من عشرين خطوة ، وأوصت بضرورة وجود ممثلين من كافة الأجهزة المختصة بإجراءات التصدير فى مكان واحد ، ونقل إختصاص الموافقة على إستيراد مواد التعبئة ، خاصة للسلع الزراعية إلى اللجنه الفنية المختصة ، بدلا من لجنة الحرفيين للإسراع فى عملية البت للإستيراد ، والمطالبة بإعفاء هذه المواد من الرسوم الجمركية طالما ترد مختومة بإسم الشركة المصدرة . (٣)

٩ - جاء إهتمام جريدة « الأهرام » بقضية الدعم فى المرتبة التاسعة من جملة القضايا الإقتصادية حيث بلغت نسبتها ٢٢,٥٪ ، وقد لوحظ من خلال التحليل أن قضية الدعم قد حظيت بإهتمام أكبر من جانب مواد الرأى الصحفية فى « الأهرام » وقد يكون هذا أمر طبيعى يتسق مع طرح قضية الدعم بصورة ملحة على الساحة فى هذه الفترة ، والجدل الدائر حول إلغاء الدعم أم ترشيده ، مما إستلزم ضرورة المشاركة بالرأى والتوجيه فيما يثار حول هذه القضية .

---

(١) جمال الناظر ، خطة لإزالة العقبات الإدارية ، "الأهرام" فى ٢٢ / ٢ / ١٩٨٠ .
(٢) "الأهرام" فى ٢٢ / ٦ / ١٩٧٩ .
(٣) "الأهرام" فى ٢٢ / ٥ / ١٩٨٣ .



على سبيل المثال كتب الأستاذ إبراهيم نافع تحت عنوان :

« الدعم اللغز »

« قضية الإنتاج والإنطلاق من كهف الحماية »

يقول : « لقد طرحت هذه القضية للمناقشة الواسعة ... والمتتبع لجميع الأفكار والآراء التى طرحت يجد أنهم إنقسموا إلى فريقين : الأول : يرى أنه لا مفر من إلغاء الدعم ، والثانى : ينادى بزيادة الإنتاج وتحسينه ... » وأيد الرأى الأول بإلغاء الدعم ولكن بالتدريج مع ضرورة تحديد المقابل المادى الذى يمكن تعويض إرتفاع الأسعار ، الذى سيحدث بعد إلغاء الدعم . (١)

ويتحدث كاتب آخر عن كيفية دعم الحكومة للسلع عن طريق الدفع من الخزينة الفارق بين السعر الحقيقى للسلعة والسعر المنخفض ، الذى يشترى به الناس ، وبذلك يعطى الدعم لكل الناس بنفس القدر ، بل إن بعضه يعطى لمن لا يحتاجه من أصحاب الدخول المرتفعه ، ولذلك طالب بحجب الدعم عن القادرين ونتركهم يحصلون على السلع والخدمات بتكليفها الحقيقية مع تعويض المحتاجين للدعم عن فارق السلع المحتمل إرتفاع ثمنها بزيادة فى مرتباتهم تدبر من الدعم . (٢)

ويقدم الدكتور وهبى غبريال إقتراحا لحل مشكلة الدعم ، وقسم الدعم الذى تقدمه الدولة إلى شقين ، الأول : ينصرف إلى دعم الإستهلاك بينما ينصرف الآخر إلى دعم الإنتاج ، ودعم الإستهلاك يتمثل فى الفرق بين السعر الذى تشترى به الدولة سلعة ما والسعر المنخفض الذى تبيع به السلعة للمستهلك ، ودعم الإنتاج : وهو يأخذ شكل الحماية لصناعات معينة ، ويتمثل دعم الإنتاج فى أداء مدفوعات نقدية مباشرة لهذه الوحدات الإنتاجية ، ويرى أن يحول الدعم إلى دعم للإستهلاك فقط وإلغاء الدعم للإنتاج ثم محاولة تقليص حجم الدعم الأول بأسلوب مرحلى يمتد إلى فترة زمنية قد تصل إلى ثلاث أو خمس سنوات . (٣)

وقد أعدت جريدة « الأهرام » سلسلة تحقيقات تناولت مشكلة الدعم ، ووسائل حلها ، ومن أمثلة ذلك : التحقيق الذى أجرته حول قضية الدعم ، ناقشت فيه مع الخبراء والمتخصصين كيفية علاج مثل هذه المشكلة ، والحل المقترح فى مجملة هو إلغاء الدعم ، وزيادة الدخل ، وخاصة بالنسبة لمحدودى الدخل ، وذلك لأن سياسة الدعم لم تؤدى الهدف منها للأسباب الآتية :

- إساءة إستخدام بعض السلع المعانة كما هو الحال بالنسبة لإستخدام الخبز كعلف للماشية والدواجن .
- منافسة القادرين لغيرهم من ذوى الدخول المحدودة فى الحصول على السلع التموينية التى تدعمها الدولة .
- التلاعب فى الحصص التموينية بإعادة تصديرها بعد ذلك إلى الأسواق الخارجية لتحقيق أرباح غير مشروعة . (٤)

---

(١) إبراهيم نافع ، الدعم اللغز ، قضية الإنتاج والإنطلاق من كهف الحماية ، "الأهرام" فى ٤ / ١١ / ١٩٧٧ .
(٢) يوسف السباعى ، بين زيادة الدخل ورفع الدعم ، "الأهرام" فى ٢١ / ٨ / ١٩٧٧ .
(٣) وهبى غبريال ، إقتراح لحل مشكلة الدعم دون إلغائه ، "الأهرام" فى ٣١ / ٤ / ١٩٨٢ .
(٤) "الأهرام" فى ٢١ / ١٠ / ١٩٧٧ تحت عنوان ، القصة الكاملة لدعم السلع .



وناقشت « الأهرام » أيضا فى أحد تحقيقاتها كيفية وصول السلعة رخيصة للمستهلك ، وعرضت رأى خبراء صندوق النقد الدولى فى سياسة الدعم التى تتبعها السياسة الإقتصادية المصرية ، الذين أوصوا بأن تعيد الدولة النظر فى أسلوب دعم السلع الإستهلاكية ، والتوسع فى وجود سعرين للسلعة الواحدة ، إحداهما تدعمه الدولة ليكون منخفضا وفى متناول محدودى الدخل ، والثانى يترك حرا يمثل الأسعار الحقيقية للسلعة ، فقد بدأ الدعم يتسرب وينحرف عما هو مخصص له ، فالسلع المدعمة يشتريها القادر وغير القادر . (١)

وفى تحقيق آخر دعت « الأهرام » إلى تحديد السلع التى تحتاج إلى دعم بالفعل ، فذكر أنه ومن غير المناسب أن يقدم دعم لسلع ليست ضرورية لكل مواطن أو على الأقل فإن السلع التى لا يشتريها إلا أصحاب الدخول المرتفعة ، لا تستحق أن تقدم الدولة لها دعما تخفض به سعرها عن تكلفة إنتاجها الفعلى ، وأكد ذلك الدكتور عادل جزارين : رئيس شركة النصر لصناعة السيارات وقال : « إن الأمر يحتاج إلى وقفة ، فهل صاحب السيارة اللورى يحتاج إلى دعم ؟ ... إن تثبيت أسعار السيارات الخاصة لا يستفيد به إلاعدد محدود من تجار السوق السوداء ... » (٢)

١٠ - حصلت قضية **الضرائب** على الترتيب العاشر من جملة القضايا الإقتصادية فى جريدة « الأهرام » حيث بلغت نسبتها ٤,٨٢٪ ، ويرجع تناول « الأهرام » لهذه القضية إلى أنه فى هذه الفترة قد إزدادت الأهمية النسبية للضرائب غير المباشرة فى ظل الإنفتاح فأصبحت تمثل ١٤,٨٪ من إجمالى الإدخار فى عام ١٩٧٩ ، بعد أن كانت نسبتها ١٢,٧٪ فى عام ١٩٧٤ . (٣)

كما أنه قد راد نقاش حول تطوير التشريع الضريبى ، حتى يأتى مواكبا للتطور الإقتصادى فى مصر .

وناقشت « الأهرام » التشريع الضريبى الجديد ، وأوجه القصور فى قانون الضرائب الحالى ، ومساعدته للممول على التهرب من الضرائب ، وكيفية علاج هذا القصور ، كما تناولت أيضا : العلاقة السيئة بين الممول ومصلحة الضرائب ، وكيفية تحسينها ، وناقشت كيفية تطبيق نظام الضريبة الموحدة ، مع تطوير جهاز الضرائب ، وكيفية تحصيل الضرائب فى ظل النظام الجديد ، واعتمدت فى معالجتها لهذه القضية على إبداء الرأى والتوجيه من خلال مواد الرأى الصحفية ، دون أن تعنى كثيرا بالتغطية الإخبارية مثل هذا الخبر الذى نشرته تحت عنوان : « الوضع الضريبى فى مصر دعوة للنقاش »

وبينت فيه الإقتراحات التى قدمها الخبراء والمتخصصون حول ما نريده من التشريع الضريبى الجديد حتى يأتى التشريع الجديد مواكبا للتطوير الإقتصادى فى مصر وهى :

- تحقيق ثورة إدارية فى جهاز تحصيل الضرائب ، وتبسيط الإجراءات ، وإزالة الغموض فى القوانين ، ومراجعة الدخول التى إستحدثت مع سياسة الإنفتاح الإقتصادى ، ومراجعة التعديلات المتعددة والتى بلغت ما يقرب من ثمانين تعديلا أدت إلى تشتيت الحكومة . (٤)

---

(١) الأهرام فى ٢٦ / ٣ / ١٩٧٧ .
(٢) الأهرام فى ١٣ / ١٢ / ١٩٨٣ .
(٣) محيازيتون ، وآخرون ، الإنفتاح ، الجذور - الحصاد ...والمستقبل ، مرجع سابق ، ص ١٦٠ .
(٤) الأهرام فى ٢٨ / ٨ / ١٩٨٠ .



وطالبت « الأهرام » فى مقالاتها بتحسين العلاقة بين الممول ومصلحة الضرائب ، حيث إن العلاقة بين الممولين ومصلحة الضرائب فى مصر سيئة ، ولا سبيل للقضاء عليها إلا بأن تقسم الممولين إلى قطاعات حسب دخولهم إلى الآتى:- قطاع لاتلزمه بأكثر من الإقرار .

- قطاع تلزمه بتقديم المستندات إذا لزم الأمر .

- وقطاع لا بد وأن يحتفظ بحسابات منتظمة ، وهنا يأتى دور المحاسبين القانونيين فلابد أن يكون لمبدأ إحترام توقيع هؤلاء على الإقرار ، فإذا ثبت بشكل ما عدم جديتها فينبغى أن ترتد المسئولية على المحاسب قبل أن ترتد على الممول . (١)

كما أجرت « الأهرام » عدة تحقيقات حول قضية « الضرائب » وتناولت فيها حالة إنعدام الثقة التى تسيطر على العلاقات بين الناس والضرائب ، فى نظام الضرائب القديم ، ودعت إلى تطويره وإعادة النظر فى الإعفاءات الضريبية بالكامل على ضوء سياسة الأسعار وارتفاعها ، وتوحيد الضرائب النوعية فى ضريبة موحدة تبسيطا للإجراءات . (٢)

وتناولت أيضا بعض أوجه القصور فى نظم الضرائب الحالية والتى تساعد على التهرب الضريبى وهو نوعان : الأول : التهرب القانونى يعنى أن هناك دخولا محققة ، لكن القانون لا يخضعها للضريبة ، الثانى : التهرب غير القانونى وهو التجاء إلى عدم إخضاع دخولهم للضرائب ، ويتخذ ذلك شكلين :

أ - التهرب الجزئى وهو ألا يعلن الممول عن حقيقة دخله وبالتالى يخضع للضريبة جزءاً بسيطا فقط من الدخل .

ب - التلاعب الكامل بهدف التهرب من دفع أية نسبة من الضرائب وهو يصل إلى حد قيام الممول بإخفاء دخله بالكامل وتقديم مستندات مزورة لمصلحة الضرائب لا تخضعه لحساب الضرائب .

وطالبت « الأهرام » بتوفير الحصانة لمأمورى الضرائب ، وأن توضع قواعد محددة لعمل مأمور الضرائب ، وأن يمنح سلطات محددة قانونا تحدد كيف تتم مساءلة مأمور الضرائب أو مجازاته . (٣)

ودعت « الأهرام » أيضا فى أحد تحقيقاتها إلى الأخذ بنظام الضريبة الموحدة بإعتبارها أفضل النظم الضريبية ، بشرط أن يتم تنمية وتعميق الوعى الضريبى ، وزيادة كفاءة جهاز التحصيل حتى يمكن تطبيق هذا النظام فى مصر .

وعرضت آراء المتخصصين وخبراء الضرائب حول هذا الموضوع ، ومساوئ قانون الضرائب الحالى ، والذى حدده الدكتور وجيه شندى رئيس بنك الإستثمار العربى فى الآتى :

---

(١) عبد الرحمن عقل ، بعد القانون : خلق الثقة بين الممول ومصلحة الضرائب ، "الأهرام" فى ١٠ / ٣ / ١٩٧٨ .
(٢) "الأهرام" فى ١٥ / ٧ / ١٩٧٤ .
(٣) "الأهرام" فى ١٢ / ٦ / ١٩٧٨ .



- إمكان تهرب بعض الفئات من دفع الضرائب المستحقة عليها مثل بعض التجار ، ومن يقومون بعمليات بناء الشقق للتمليك .

- إرتفاع عبء الضريبة نظرا لإرتفاع الأسعار الضريبية .

- عدم مناسبة الأعباء الإجتماعية مثل حد الإعفاء الخاص بالزوجة والأولاد للواقع الإقتصادى ، وطالب الدكتور وجيه شندى بضرورة الأخذ بنظام الضريبة الموحدة لأنه يحقق عدة مزايا من أهمها : عدالة توزيع الأعباء ، ويجب الأخذ بهذا النظام على مراحل متتالية بدراسته دراسة كاملة ليأتى متوائما مع ظروف المجتمع المصرى . (١)

كما أشادت « الأهرام » بنظام تحصيل الضرائب الجديد والذى يتم فيه ربط الضريبة المستحقة على الممول بعد إستنزال ما يكون قد سدد من الممول من واقع الإقرار الضريبى ، أو من واقع الخصم والإضافة ، ويتم مطالبة الممول بسداد الضريبة المستحقة خلال ١٥ يوما من تاريخ المطالبة ، وفى حالة عدم السداد يمنح مهلة مماثلة أخرى وأخيرة للسداد ، أو تقديم طلب تقسيط وفى هذه الحالة تقسط الضرائب المستحقة فى أضيق الحدود . (٢)

١١ - تأتى قضية **البنوك** فى الترتيب الحادى عشر من جملة القضايا الإقتصادية ، المنشورة فى جريدة « الأهرام » وذلك بنسبة ٤,٠٢٪ .

ويرجع هذا إلى أن هذه الفترة قد شهدت إتجاه الدولة إلى التغيير الجذرى فى الأوضاع المصرفية - بعد صدور القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ - وتقديم خدمات متطورة وإطلاق حرية إنشاء بنوك جديدة لتشجيع الإستثمار الأجنبى فى مصر ، وفقا لخطط التنمية الإقتصادية ، وسياسات دعم الإقتصاد القومى .

ودارت مناقشات عديدة خلال هذه الفترة حول المادة الثالثة من قانون الإستثمار ، والتى تجيز إنشاء البنوك المشتركة فى مصر . (٣)

وتناولت « الأهرام » هذه القضية فتحدثت عن ضرورة توحيد سعر الصرف فى جميع البنوك ، وإيجابيات وسلبيات البنوك المشتركة ، وكيفية دفع أعمال هذه البنوك إلى المزيد من النجاح مع تقييم لقطاع البنوك فى مجال الإستثمار ، والمعوقات التى تقف أمام هذه البنوك فى المساهمة فى تجاوز الأزمة الإقتصادية ، وتمويل مشروعات هامة مدروسة ، تعود بالنفع على الإقتصاد القومى .

فنجد « الأهرام » على سبيل المثال تناولت خبرا تحت عنوان :

« رئيس إتحاد البنوك يطالب بإلغاء الإستيراد بدون تحويل عملة وقصوره على البنوك فقط »

(١) "الأهرام" فى ٣ / ٤ / ١٩٨٠ .
(٢) "الأهرام" فى ٣ / ١ / ١٩٨٣ .
(٣) محمد رضا ، سياسة الإنفتاح الإقتصادى ، وأثر البنوك المنشأة حديثا على الإقتصاد القومى ، مرجع سابق ، ص ٨٠٥ .



وعرضت المقترحات التى قدمها عبد الرحمن الشاذلى رئيس إتحاد البنوك العاملة فى مصر ، والتى تتخلص فيما يلى :

- إلغاء نظام لجان الإستيراد وإستبداله بنظام من شأنه تنظيم إستيراد السلع وفقا لخطة إستيراد سلعية واضحة ، ووضع أولويات للسلع .
- قصر التعامل فى العملات الأجنبية على البنوك المعتمدة ، ويتم من خلالها تمويل كافة العمليات .
- إعطاء كافة البنوك المعتمدة حق التعامل مع الصيارفة الأجانب فى تجميع مدخرات المصريين العاملين فى الخارج ، بغرض تنمية مجتمع النقد الأجنبى لديها فى إطار أسعار الصرف المصرح بها من البنك المركزى . (١)

ونشرت خبرا آخر عن إيداع البنوك المشتركة والأجنبية ٢٥٠ مليون دولار لدى البنك المركزى تطبيقا لقرار إيداع ١٥٪ من إجمالى الودائع والمدخرات لدى هذه البنوك بالبنك المركزى . (٢)

كما تعرضت « الأهرام » فى مقالاتها لسلبيات وإيجابيات البنوك المشتركة ، ففى جانب الإيجابيات رأت أن هذه البنوك أدت دورا بارزا فى تحسين الخدمات المصرفية ، وبث المزيد من الثقة فى الإقتصاد المصرى ، وإستقطاب المزيد من الأموال المصرية والأجنبية من الخارج التى ساعدت على قيام عدد من مشروعات التنمية فى مصر ، كما أن هذه البنوك تطبق أساليب متقدمة ومهارات تنظيمية وإدارية ، وخبرات مصرفية عالمية يمكن للجانب المحلى الإستفادة منها .

أما فى الجانب السلبى : فيؤخذ على هذه البنوك توجيه جزء كبير من أموالها فى تمويل التجارة الخارجية ، وضعف المشاركة فى مشروعات التنمية الإقتصادية ، حيث إن أغلب المشروعات التى تستثمر فيها أموال هذه البنوك ، هى التى تدر عائداً عاجلا عليها ، دون النظر إلى أهمية هذه المشروعات فى دفع التنمية فى مصر .

وطالبت « الأهرام » بضرورة إستقرار التشريعات الإقتصادية خاصة فى المجال المالى ، والنقدى والجمركى ، مع توفير المعلومات والدراسات الإقتصادية لكثير من البنوك القائمة ، بتقديم الضمانات الكافية فى عملية الإئتمان ، بما لا يؤثر على قوة الجهاز المصرفى ، والسمعة الطيبة التى يتمتع بها . (٣)

وتناول الأستاذ عبد الرحمن عقل موضوع البنوك الأجنبية ، وماذا حققته فى مجال الإستثمار؟ وقال : « .. لقد إستفاد ما يزيد على ٧٠ بنكا ومؤسسة إستثمارية أجنبية من قانون الإستثمار ... ومع ذلك لم تخرج بعد هذه البنوك عن دور المنافسة حول أداء الخدمة المصرفية ، مثل المنافسة فيما يتعلق بالنظم الخاصة بصرف الشيكات ، والقضاء على التأخيرات .. »

وطالب بأن تدخل البنوك فى دورها الحقيقى ، وهو توجيه الأموال التى تجمعت لديها ، للمشروعات الإنتاجية ، ومن ثم يمكن قياس الفائدة التى تعود على الإنماء الإقتصادى . (٤)

---

(١) "الأهرام" فى ٢٤ / ٩ / ١٩٨١ .
(٢) "الأهرام" فى ٨ / ٩ / ١٩٨١ .
(٣) عبد الرحمن عقل ، إيجابيات وسلبيات البنوك المشتركة ، "الأهرام" فى ٦ / ٤ / ١٩٨١ .
(٤) عبد الرحمن عقل ، ٧٠ بنكا أجنبيا ... بعد الإنفتاح أين مشروعاتها الإستثمارية ، "الأهرام" فى ٢٥ / ١٢ / ١٩٧٨ .



وأجرت « الأهرام » عدة تحقيقات حول موضوع « البنوك الأجنبية » فعلى سبيل المثال نشرت تحقيقا صحفيا تحت عنوان :

« فى دائرة البنوك

البنوك متى تدخل عصر الإنفتاح ؟

يجب أن تجرى وراء الأرصدة ولا يمكن العكس »

وطالبت فى هذا التحقيق بإزالة كافة المعوقات أمام البنوك المصرية والمشتركة حتى تسهم فى تجاوز الأزمة الإقتصادية ، ومن هذه المعوقات :

- الإعتمادات الإستثمارية : فقد مر الإقتصاد القومى بظروف دقيقة ترتب عليها ضآلة الإعتمادات الإستثمارية التى تربط فى ميزانيات بنوك القطاع العام .

- العمالة : فالقوى العاملة فى البنوك لابد وأن تتسم بسمات معينة ... الخ (١)

وفى تحقيق آخر تساءلت « الأهرام » أين المشروعات الإستثمارية الجديدة لكل هذا العدد من البنوك ومؤسسات التمويل الأجنبية ؟ ولماذا يكتفى كل أو معظم هذه البنوك ، بأداء أعمال البنوك العادية كالإيداع والإقتراض ؟

وعرضت آراء رجال البنوك والمتخصصين والمسئولين حول هذا الموضوع والتى فى مجملها ، أنه ينتظر أن يكون لهذه البنوك دور إيجابى فى مجال تمويل إستثمارات خطة التنمية ، وبالفعل دخلت بعض البنوك الأجنبية مثل بنك « مصر / إيران » فى مجال تمويل بعض مشروعات الخطة ، لكننا لا نستطيع أن نحكم على هذه التجربة لأن عمر هذه البنوك قصير ، فهى لم تبدأ إلا منذ أربع سنوات ، ولم تستكمل عناصرها حتى الآن . (٢)

١٢ - جاءت قضية « **النقد الأجنبى** » فى الترتيب الثانى عشر من جملة القضايا الإقتصادية المنشورة فى « الأهرام » وبلغت نسبتها ٢,٨١٪ .

ويرجع تناولها لهذه القضية إلى أن هذه الفترة قد شهدت صدور القانون رقم ٦٧ لعام ١٩٧٦ لتنظيم عمليات النقد الأجنبى ، ثم صدر القرار الوزارى رقم ٣١٦ لسنة ١٩٧٦ ، بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون المذكور .

ويهدف هذا القانون إلى تحرير معاملات النقد الأجنبى فى الداخل ، وقد أقر حق كل شخص قانونى فى الإحتفاظ بالنقد الأجنبى الذى حصل عليه من أى مصدر . (٣)

---

(١) "الأهرام" فى ٤ / ٧ / ١٩٧٧ .

(٢) "الأهرام" فى ١٠ / ١ / ١٩٧٩ .

(٣) فاروق نظير ، الإنفتاح الإقتصادى ، التطور والآثار الإقتصادية ، بحث مقدم إلى كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، مرجع سابق ، ص ١٠١



ومن الملاحظ على جريدة « الأهرام » غلبة التغطية الإخبارية على موضوع النقد الأجنبى على التغطية التفسيرية .

واهتمت بنشر القوانين الجديدة للنقد والجمارك ، وتنظيم التعامل فى النقد الأجنبى ، وتحرير المعاملات بالنقد من جميع القيود كنوع من أنواع المتابعة الخبرية للموضوعات الإقتصادية ، فعلى سبيل المثال :

تناولت « الأهرام » خبرا تحت عنوان :

« قانون لتحرير الجنيه المصرى وتيسير إجراءات النقد للجمارك » (١)

وتعرضت فى خبر آخر لمشروع القانون الجديد لتنظيم التعامل فى النقد الأجنبى ، وذكرت أن من أهدافه:

- أن يكون للبنوك المصرية الحق فى قبول الودائع من الأموال الأجنبية لأى آجال وبأسعار الفائدة السائدة فى الأسواق العالمية .
- أن يترك تحديد أسعار النقد الأجنبى لعوامل السوق الحرة إرتفاعا وهبوطا .
- منع حرية التصرف لصاحب العملات فى إستخدامها لأى غرض أو التنازل عنها لأى شخص . (٢)

وتابعت « الأهرام » نشر القوانين الخاصة بالنقد الأجنبى ، فتحدثت عن مشروع القانون الجديد الذى يقضى بتحرير المعاملات بالنقد الأجنبى من جميع القيود ، ومنح الحرية للأفراد ، والقطاع الخاص حق الإحتفاظ بالعملة الأجنبية ، التى يحصلون عليها نتيجة للعمليات غير المنظورة ، كالسياحة ، والصادرات غير السلعية . (٣)

وتناولت أيضا موضوع توفير النقد الأجنبى كشرط أساسى قبل التعاقد على مشروعات الإستثمار طبقا للتأشيرات العامة للميزانية الجديدة التى تمت إحالتها إلى مجلس الشعب . (٤)

وأجرت « الأهرام » تحقيقا صحفيا حول المشكلات التى يثيرها عدم توافر النقد الأجنبى اللازم لإحتياجات السوق المصرية ، ومانتج عنه من فجوة كبيرة بين السعر الرسمى للدولار وسعر السوق الحرة .

وقدمت حلا لهذه المشكلة بزيادة موارد الدولة من النقد الأجنبى زيادة طبيعية ، والمتمثلة فى دخل قناة السويس أو البترول أو قطاع السياحة . وزيادة مدخرات المصريين العاملين فى الخارج ، وجذبها للبنوك المصرية ، بالإضافة إلى زيادة الإنتاج . (٥)

كما أعدت « الأهرام » تقريرا عن الدراسة التى قدمها الدكتور أحمد جامع تحت عنوان :

---

(١) "الأهرام" فى ٢٠ / ١٠ / ١٩٧٤ .
(٢) "الأهرام" فى ٥ / ٤ / ١٩٧٥ .
(٣) "الأهرام" فى ١٣ / ٢ / ١٩٧٦ .
(٤) "الأهرام" فى ٢٤ / ٦ / ١٩٨٠ .
(٥) "الأهرام" فى ١٠ / ١ / ١٩٨٠ .



« السوق السوداء للنقد الأجنبى فى مصر كيف يمكن مواجهتها »

وعرضت فى هذا التقرير التنظيم الحالى للنقد الأجنبى - قانونا وفعلا - فى أنه توجد ثلاثة أسواق لهذا النقد فى الوقت الحاضر هم :

الأولى: مجمع النقد الأجنبى لدى البنك المركزى ، وهو سوق قانونية ، سعر الصرف المطبق فى هذا السوق ثابت على أساس ٧٠ قرشا للدولار .

الثانية: مجمع النقد الأجنبى لدى المصارف المعتمدة ، وسعر الصرف المطبق فى هذا السوق ٨٤ قرشا .

الثالثة: هى السوق الحرة السوداء ، ويتحدد سعر الصرف فى هذه السوق وفقا لقوى العرض والطلب ، ويبلغ فى الوقت الحاضر ١١٥ قرشا ، لذلك فهم يطلقون عليها اسم الحرة ، وهى سوق فعلية وغير قانونية .

وأوضح التقرير أن هذا التنظيم سئ لأسباب متعددة من أهمها :

- أنه عجز عن توفير النقد الأجنبى لمن يحتاجونه من الوحدات الإقتصادية فى المجتمع ومنها الدولة ، وشركات القطاع العام نفسها .
- أنه فشل فى حفز المصريين العاملين فى الخارج على تحويل الجزء الأكبر من مدخراتهم النقدية إلى وطنهم بالطريق المشروع المتمثل فى البنوك التجارية المعتمدة .
- أنه أوجد سوقا سوداء للعملات الأجنبية فى مصر تسيطر عليها مجموعة محدودة لعدد من كبار الوسطاء والسماسرة تحقق أرباحا بملايين الجنيهات بسبب الهامش الكبير للربح الذى تفرضه على المتعاملين معها .

وطلب التقرير بوضع تنظيم جديد للتعامل بالنقد الأجنبى يتم فيه عدم المساس بالسوق الأولى من الأسواق الثلاث للنقد الأجنبى ، وإدماج السوقين الأخيرتين فى سوق واحدة . (١)

١٣ - حصلت قضية **العلاقة بين المالك والمستأجر** على المرتبة الأخيرة من جملة القضايا الإقتصادية فى جريدة « الأهرام » حيث بلغت نسبتها ١,٦١٪ على سبيل المثال :

نجد أن جريدة « الأهرام » قد تناولت فى أخبارها مشروع القانون الجديد الخاص بتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر ، وإحالته إلى المجلس لمناقشته ، ومن أهم ما يتضمنه المشروع أن يكون الإيجار ٧ أمثال الضريبة العقارية الحالية ، وليس الضريبة المقدرة فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢، على أن يزيد الإيجار زيادة وهبوطا تبعا لتعديل الضريبة . (٢)

ونشرت فى خبر آخر تصريح وزير الزراعة حول عدم تحديد العلاقة السليمة بين المالك والمستأجر ، بأنها علاقة حساسة ، ويجب أن تدرس بعناية ، وهى بعيدة عن إختصاص وزير الزراعة . (٣)

---

(١) "الأهرام" فى ١٣ / ٥ / ١٩٨٣ .
(٢) "الأهرام" فى ٥ / ٦ / ١٩٧٥ .
(٣) "الأهرام" فى ١٧ / ٩ / ١٩٧٦ .

كما عرضت « الأهرام » مقالا للدكتور " إبراهيم محرم "مدرس علم الإجتماع الريفى بكلية الزراعة جامعة عين شمس ، تناول فيه العلاقة الإيجارية ، وطالب الحكومة بحسم الرأى فى هذا الموضوع ، محذرا من الزيادة فى القيمة الايجارية بطرحة لمجموعة من المؤشرات أهمها : - بالرغم من الإصلاح الزراعى قد ارتبط فى أذهان الكثيرين بأنه قانون الإستيلاء على أراضى كبار الملاك ، وإعادة توزيعها على المعدمين ، فإن الأثر العميق لهذا القانون كان متمثلا فى إرساء العلاقة بين المالك والمستأجر على أسس تهدف إلى تحقيق العدالة الإجتماعية .

- إتجه الإنتاج الزراعى إلى التزايد شبه المستمر منذ عام ١٩٥٢ ، وأن تحويل الإيجارات الزراعية بالزيادة سيؤدى إلى خفض نسبى فى مستوى معيشة المستأجرين فوق إنخفاضه الحالى ، مما يدفع بهم إلى هجرة العمل الزراعى ، والبحث عن فرص عمل أخرى . (١)

وفى حين عرضت « الأهرام » مقالاً آخر على النقيض من السابق ينادى فيه الكاتب بضرورة إعادة النظر فى القواعد القانونية المنظمة للعلاقة بين المالك والمستأجر ، للأطيان الزراعية ، على ضوء السياسات السعرية للمحاصيل التى تنتجها الدولة حاليا ، تمشيا مع الأسعار العالمية وتكاليف المعيشة ومتطلباتها .

أضف إلى ذلك عدم التناسب المطلق بين غلة الفدان وقيمته السوقية ، وبين القيمة الإيجارية المقررة للفدان .

واقترح الكاتب ألا ترتبط القيمة الإيجارية بالضريبة العقارية كأساس فى تحديد قيمة الإيجار ، ذلك أن الضريبة العقارية طبقا للقانون يعاد تقديرها كل عشر سنوات ، ولا يعقل إزاء متغيرات الحياة المعيشية أن يستمر الدخل ثابتا لهذه المدة الطويلة ، وإنهاء العلاقة الإيجارية بعد فترة تحددها الحكومة . (٢)

٤- تناولت « الأهرام » **قضايا أخرى** لم ترد فى التصنيف السابق للقضايا الإقتصادية ، وذلك بنسبة ٨,٠٣٪ .

ولوحظ من خلال التحليل أن أغلب القضايا التى درجت تحت هذه الفئة كلها مشكلات إقتصادية يعانى منها المجتمع المصرى إلا أن جريدة " الاهرام " لم توليها اهتماما كبيراً ، ومن ثم أتت ضمن قضايا أخرى ، ويمكن تبرير ذلك بأن « الأهرام » بإعتبارها إحدى الصحف القومية المؤيدة للسياسات الحكومية ، تحاول أن تنأى بنفسها عن مجال عرض المشكلات إتفاقا مع سياستها التحريرية .

فعلى سبيل المثال تناولت « الأهرام » مشكلة البطالة والعمل على حلها عن طريق إعداد خطة تستهدف زيادة فرص العمل ، وتنفيذ بعض المشروعات الهامة ، وفى مقدمتها تعمير مدن القناة ، وحصر العمالة الزائدة فى الحكومة والقطاع العام ، وتشجيع الهجرة ، فنشرت هذا الخبر تحت عنوان :

« زيادة فرص العمل ٤ أمثال عما هى عليه الآن » (٣)

---

(١) إبراهيم محرم ، لا لزيادة إيجارات الأرض الزراعية ،"الأهرام" فى ٢٥ / ٣ / ١٩٧٩ .

(٢) عبد الحميد بركات ، لماذا إعادة تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر للأطيان الزراعية ، « الأهرام » فى ١٨ / ٢ / ١٩٧٩ .

(٣) "الأهرام" فى ٥ / ١ / ١٩٧٥ .



كما عرضت « الأهرام » تقريرا - عن تعيين الخريجين - صادرا عن وزارة القوى العاملة والتدريب بشأن سياسات توفير فرص العمل ، ودراسة إستراتيجية خلق فرص عمل فى مصر ، وحدد التقرير بأن الذين تقدموا إلى إدارة الخرجين يطلبون التعيين من حملة المؤهلات العليا عام ١٩٧٥ بلغ عددهم ٢٧ ألفا و ٦٩٦ خريجا ، واقترح توزيع الخرجين عن طريق : الإستجابة لطلبات الوزارات والهيئات ووحدات الحكم المحلى ، والشركات التى ترشح خريجين بالاسم . والإلتزام برغبات الخريجين فى العمل بالمحافظات التى يرغبون العمل بها . (١)

كما طالبت « الأهرام » فى مقالاتها بضرورة التصدى لتجار السوق السوداء ، ونادت فى إحدى مقالاتها بضرورة التصدى لهذه الظاهرة عن طريق تجنيد حملات مكثفة للقضاء على السوق السوداء ، ومخالفة التسعيرة الرسمية . (٢)

وأجرت تحقيقا صحفيا حول « سوق الورق السوداء » وتساءلت : كيف قصروا بيع الورق على عدد معين من التجار فإحتكروه ، وخلقوا السوق السوداء فى أيام ، وبينت فى هذا التحقيق ، أنه ترتب على إحتكار الورق - على عدد قليل من التجار - التحكم فى أثمانها حتى وصل ثمن بعض السلع عندما تصل إلى يد المستهلك فى النهاية ثمانية أضعاف ثمنها . (٣)

- و عالجت « الأهرام » مشكلة « **التضخم** » ضمن فئة قضايا أخرى ، فتناولت فى مقالاتها ، معنى التضخم فى صورة مبسطة « أن الدخول الحقيقية للأفراد قد إنخفضت بشدة بحيث لا تفى بشراء الحاجات الضرورية من السلع والخدمات ، ويحدث التضخم نتيجة إختلال التوازن بين المطلوب والمعروض من السلع والخدمات ، بسبب شحن الإقتصاد بقوة شرائية لم تقابلها زيادة مماثلة فى السلع والخدمات ، ومن ثم تقفز الأسعار بشدة » وأوضحت بأنه يمكن مواجهة التضخم عن طريق :

- الحد من الإستهلاك الحكومى والجماعى .
- إعادة النظر فى سياسة القبول بالجامعات سواء من ناحية الكم أو النوع .
- ضرورة تشجيع التعليم الفنى بكافة أنواعه .
- ضرورة ربط الأجر بالإنتاج سواء بالنسبة للعاملين فى قطاع الإنتاج أو الخدمات . (٤)

وتناول الأستاذ عصام رفعت مشكلة التضخم ، وبين أن من آثارها هو الحركة الصعودية المستمرة للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين ، وأن أحد أسباب التضخم هو الخدمات ، من المكوجى إلى السباك إلى النجار .. وهنا يوجد حلان :

---

(١) "الأهرام" فى ٢٣ / ١٢ / ١٩٧٧ .
(٢) وجهة نظر ، قبل أن تبتلعها السوق السوداء ، "الأهرام" فى ١٥ / ١ / ١٩٧٥ .
(٣) "الأهرام" فى ٢٠ / ٧ / ١٩٧٤ .
(٤) عبد المنعم القيسونى ، مشكلة التضخم ، وكيف تواجهها الحكومة ، "الأهرام" فى ٥ / ١ / ١٩٧٧ .



الأول – فى يد الشعب نفسه بالإتجاه نحو التعليم الحرفى حتى يزيد العرض من الحرفيين عن الطلب فتقل أجورهم .

الثانى– رقابة حكومية ،وإن كانت لها حدود إذ يصعب أحيانا وضع تسعيرة لبعض الخدمات . (١)

وعالجت « الأهرام » أيضا قضية**الأجور** ، ضمن قضايا أخرى ، فكتب الدكتور حسين كاظم وكيل الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة تحت عنوان :

« حول سياسة المرتبات والأجور وإمكانية السيطرة على الأسعار »

تناول فيه إتجاه الحكومة إلى إعادة النظر فى سياسة المرتبات والأجور ، وبين أن زيادة المرتبات والأجور أمل يصعب تحقيقه والحل فى الآتى :

- ضرورة التزام الوحدات الإنتاجية فى الدولة بزيادة الإنتاج بمعدلات تفوق الزيادة فى الإستهلاك .
- ضرورة اتخاذ إجراءات تكون أكثر فعالية وجدية لوصول السلع الأساسية المدعمة إلى المستهلك الحقيقى .
- ضرورة وضع نظام صارم وفعال لتثبيت أسعار السلع والخدمات . (٢)

كما عالجت « الأهرام » أيضا مشكلة **التهرب الجمركى** ، ودعت إلى مكافحته نظرا لأن عمليات التهريب قد زادت ، لأن العائد المتحقق من التهرب من سداد الجمارك يغرى على تحمل مخاطر التهريب ، ويغطى تكاليفه . (٣)

وتناولت الصحيفة أيضا ضمن القضايا الأخرى قضية القطاع التعاونى ، فتحدثت عن مشروع إعادة تنظيم وتطوير الجمعيات التعاونية الإستهلاكية ، ونشرت خبرا تحت عنوان :

« إعانات للجمعيات التعاونية

إعفاؤها من الضرائب ودعمها

منحها مزايا القطاع العام » (٤)

ونشرت خبرا آخر عن تشكيل لجنة لدراسة دعم الجمعيات التعاونية الزراعية بتحديد الحجم الإقتصادى لكل منها (٥)

وتناولت « الأهرام » قضية **تجريف الأرض الزراعية** فنشرت خبرا عن مشروع قانون يقضى بمعاقبة مالك الأرض التى يتم تجريفها بالحبس مدة لاتقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن ٢٠٠ جنيه عن كل فدان أو جزء منه من الأرض موضوع الجريمة . (٦)

---

(١) عصام رفعت ، هذا الرقم ٢٠٪ زيادة فى أسعار الخدمات ، ماذا تعنى وما هى آثارها فى حلقات التضخم ؟ ،"الأهرام" فى ٢٢ / ٢ / ١٩٨٠ .

(٢) حسين كاظم ، حول سياسة المرتبات والأجور ، وإمكانية السيطرة على الأسعار ،"الأهرام" فى ٢١ / ٣ / ١٩٨١ .

(٣) أسامة غيث ، الوضع المعكوس الذى تواجهه الجمارك ،"الأهرام" فى ٢٢ / ٩ / ١٩٧٨ .

(٤)"الأهرام" فى ٢٥ / ٢ / ١٩٧٥ .

(٥)"الأهرام" فى ٢٠ / ١ / ١٩٧٥ .

(٦)"الأهرام" فى ١ / ٦ / ١٩٧٧ .



ثانيا : القضايا الإجتماعية :

إحتلت القضايا الخاصة بالروتين والتعقيدات الإدارية المرتبة الأولى من جملة القضايا الإجتماعية فى جريدة « الأهرام » حيث بلغت نسبتها ٥٧,٩٠٪

والجدول الآتى يوضح ذلك :

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
١ - الروتين والتعقيدات الإدارية .	١١	٥٧,٩٠
٢ - تحسين أوضاع العاملين بالدولة .	٧	٣٦,٨٤
٣ - السفر إلى الخارج .	١	٥,٢٦
الإجمالى	١٩	٪١٠٠

جدول رقم (٦) يوضح القضايا الإجتماعية فى جريدة « الأهرام »

تشير بيانات الجدول السابق إلى الآتى :

١ - إهتمام « الأهرام » بموضوع **الروتين والتعقيدات الإدارية** حيث جاء فى مقدمة القضايا الإجتماعية وبلغت نسبته ٥٧,٩٠٪ ، فقد تابعت القرارات التى تستهدف تبسيط الإجراءات وتخليصها من الروتين فى الوزارات المختلفة .

وغلبت التغطية الخبرية على معالجة "الأهرام" لهذه القضية فنشرت خبرا عن مطالبة أعضاء مجلس الشعب أثناء مناقشتهم ، مشروع قانون إستثمار رأس المال المصرى والأجنبى بالقضاء على الروتين والتحرر من التعقيدات عند التطبيق حتى لا يهرب رأس المال الأجنبى . (١)

وتناولت أيضا القرارات التى أصدرها مجلس الوزراء التى تستهدف تبسيط الإجراءات وتخليصها من الروتين فى الوزارات المختلفة ، وحل مشاكل الجماهير ، والقضاء على المعوقات التى تؤثر على مصالحهم ، والتى منها :

- بالنسبة لشهادة المعاملة التى تصرف لطلاب الجامعات والمعاهد العليا تقرر مد فترة صلاحيتها إلى سنتين بدلا من سنة واحدة ، إتمام إستخراج الشهادة خلال ٤٨ ساعة .
- وبالنسبة للقوى العاملة : تقرر أن يكون الرد على الشكاوى الخاصة بطلبات العمل خلال ٢٤ ساعة .
- وبالنسبة للزراعة : تقرر فتح أسواق جديدة لإستيراد الأسمدة وتعديل نظام التسويق التعاونى للقطن بتخصيص شركة لشراء المحصول من كل مركز إدارى . (٢)

(١) "الأهرام" فى ١٠ / ٥ / ١٩٧٤ .
(٢) "الأهرام" فى ١٥ / ٧ / ١٩٧٤ .



كما أشارت « الأهرام » إلى الإجراءات التنفيذية التى إتخذتها وزارة الإقتصاد لإزالة العقبات التى تعترض المشروعات وتعمل على حل مشاكل الجماهير . (١)

ونشرت خبرا آخر حول تصريح الرئيس أنور السادات حول أهمية القضاء على الروتين قائلا :

« .... سنقضى على الروتين ، ولقد طلبت من الوزراء أن ينسفوا الروتين نسفا ... » (٢)

كما أجرت الصحيفة حديثا مع الدكتور عبد المنعم القيسونى حول الإجراءات المعقدة الطويلة التى تمر بها عملية المناقصة وطرح العطاءات ، والتى منها : الوقت الضائع بين وضع الشروط وطرح العطاءات ، كما أن غموض العطاءات يفتح المجال للتلاعب ، وأيضا الإجراءات المعقدة الطويلة التى تمربها عملية المناقصة ، والتى تبدأ بوضع كراسة المواصفات فى العطاءات ثم تفريغ المواصفات .. الخ ، ويضيع العام كله فى وضع الكراسة - طرح الكراسة - تفريغ المواصفات ، وقال : « إن مثل هذه الإجراءات المعوقة سيتم التخلص منها نهائيا »(٣)

وطالبت « الأهرام » فى إحدى مقالاتها بضرورة القضاء على الروتين قائلة :

« .... لن يتحقق الإنفتاح ولن نشعر بآثاره العملية فى حياتنا اليومية ، إذا لم نتخلص فعلا من الروتين والتعقيدات المكتبية ، والبيروقراطية الإدارية ، والقوانين واللوائح التى لم تعد تجارى الزمن .... فلا يعقل أن نبذل أقصى ما فى وسعنا لكى نجلب رؤوس الأموال الأجنبية لتوظيفها داخل مصر ، ثم تقف القوانين واللوائح كعقبات مستحيلة فى طريقها ... » (٤)

كما تناولت الرسوم الكاريكاتورية مشكلة الروتين والتعقيدات الإدارية ، على سبيل المثال كتب الأستاذ صلاح جاهين تحت عنوان : « الرئيس ينادى بنسف الروتين »

وفى الرسم صورة لشخص جالس على قنبلة وبها فتيل يمسكه شخص آخر ويقول لأحد المارة « تسمح تولع لى » (٥)

وتناولت أيضا فى رسم آخر ، الروتين وكيف أنه يقف عائقا أمام سرعة سحب البضائع من المينا تحت عنوان :

« فى مسألة تكدس البضائع على المينا »

وبرسم صورة للموظفين يقولون لشركة من الشركات :

الموظفون : « مستحيل يابيه تسحب البضائع من المينا »

« أصل احنا ... بعنا المخازن بتاعتنا من زمان » (٦)

(١) "الأهرام" فى ١٦ / ٧ / ١٩٧٦ .
(٢) "الأهرام" فى ٥ / ١ / ١٩٧٧ .
(٣) "الأهرام" فى ١٠ / ٦ / ١٩٧٧ .
(٤) محمد أنور السادات ، الإنفتاح عمالة وإنتاج ، "الأهرام" فى ٩ / ١ / ١٩٨٢ ، فصل من كتاب وصيتى .
(٥) "الأهرام" فى ١٢ / ١ / ١٩٧٦ .
(٦) "الأهرام" فى ١٠ / ٥ / ١٩٧٥ .



كما طالبت رسائل القراء فى جريدة « الأهرام » بمحاربة الروتين والبيروقراطية حتى يمكن جنى ثمرة الإنفتاح فى الخارج . (١)

٢ - حصلت قضية **تصحيح أوضاع العاملين بالدولة** على الترتيب الثانى من جملة القضايا الإجتماعية فى جريدة « الأهرام » حيث بلغت نسبتها ٣٦،٨٤٪ ، ويرجع تناول « الأهرام » لهذه القضية إلى أن هذه الفترة قد شهدت إرتفاع معدلات التضخم نتج عنه إرتفاع فى الأسعار ، ولم يتضررمنه إلا الفئة التى لم يزد دخلها بنسبة زيادة الأسعار ، وهم الموظفون العموميون سواء فى الحكومة أو القطاع العام من هنا ظهرت الحاجة والمطالبة بإصلاح أوضاع العاملين ، وإتخاذ إجراءات جذرية من شأنها إصلاح أحوالهم .

وانعكس هذا على جريدة « الأهرام » فنشرت خبرا تحت عنوان :

« الرسوب الوظيفى وتصحيح أوضاع العاملين »

« تطبيقها بأثر رجعى من ٣١ ديسمبر الماضى »

وتناولت فى هذا الخبر نصوص هذا المشروع الذى ينص فى مادته الأولى على ترقية العاملين الخاضعين لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين فى الدولة الذين تتوفر فيهم شروط الترقية فى ٣١ ديسمبر ١٩٧٤ ... الخ مواد القانون . (٢)

كما تناولت خبرا آخر حول تصريح رئيس الوزراء للشئون المالية والإقتصادية حول طلب الرئيس السادات بضرورة العمل على تصحيح أوضاع العاملين بصورة متكاملة ، وبطريقة شاملة وعلاج الآثار السلبية للقانون رقم ٨٣ فى عام واحد . (٣)

وعرضت " الأهرام " تقريرا صادرا عن اللجنة الخاصة التى شكلها مجلس الشعب برئاسة الدكتور جمال العطيفى ، حول مشروع قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين ، وطالب التقرير بأن يتم ترقيه كل موظف أو عامل أمضى المدة الإجمالية المطلوبة حتى ولو لم يكن قد أمضى فى الدرجة التى يشغلها حاليا أكثر من سنتين . (٤)

وفى مقال للدكتور سلطان أبو على تحت عنوان : « السبيل إلى إصلاح أحوال الموظفين »

أوضح فيه أن هناك ضرورة ملحة لإصلاح أوضاع الموظفين ، وأن هذا الإصلاح يتطلب إجراءات جذرية يجب أن توضع فى الخطة وهى :

- ضغط عدد الموظفين فى كثير من الجهات الحكومية ، وذلك بتخفيض عدد العاملين فى هذه المصالح إلى

---

(١) "الأهرام" فى ٥ / ٩ / ١٩٧٥ .
(٢) "الأهرام" فى ١٠ / ١ / ١٩٧٥ .
(٣) "الأهرام" فى ٨ / ٥ / ١٩٨١ .
(٤) "الأهرام" فى ٥ / ١ / ١٩٧٥



الثلث ، ويحصل هذا الثلث على مجموع المرتبات الحالية أما الثلثين الباقيين فيتم توزيعهم على القطاع الخاص ، والتوزيع على الأنشطة ، والمجتمعات الجديدة .

- يجب مراقبة الأسعار مراقبة فعالة ، وأن يمتد ذلك إلى أسعار السلع والخدمات على حد سواء .

- يجب أن ترتفع كفاءة الجهاز الضريبي بحيث تجبى الضرائب ممن تجب عليهم فى المقام الأول ، وهم أصحاب الدخول الكبيرة . (١)

٣ - تناولت « الأهرام » مشكلة **السفر إلى الخارج** بنسبة ضئيلة جدا ، حيث بلغت نسبتها ٢٦,٥٪ ، فقد ناقشت مشكلة هجرة الأيدى والعقول المصرية إلى الخارج وكم أفادت الإقتصاد القومى ، وإلى إى حد أثرت عليه . (٢)

ثالثا : القضايا التعليمية :

جاء موضوع الدروس الخصوصية فى مقدمة القضايا التعليمية فى جريدة « الأهرام » وبلغت نسبته ٦٤,٢٩٪

والجدول الآتى يوضح ذلك :

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
١ - دروس خصوصية .	٩	٦٤,٢٩
٢ - مدارس خاصة .	٣	٢١,٤٣
٣ - التعليم الفنى والحرفى	٢	١٤,٢٨
الإجمالى	١٤	١٠٠٪

جدول رقم (٧) يوضح القضايا التعليمية فى جريدة « الأهرام »

وبالنظر إلى الجدول السابق يتضح الآتى :

١ - إهتمام « الأهرام » بمشكلة **الدروس الخصوصية** حيث حصلت على المرتبة الأولى من جملة القضايا التعليمية ، ويرجع تناول « الأهرام » للقضايا التعليمية عامة ولموضوع الدروس الخصوصية إلى أن هذه الفترة قد شهدت تدنى مستوى التعليم بالمدارس الحكومية ، وإنعدمت الثقة فيها ، وإزدهرت المدارس الخاصة التى أصبحت مطمع أولياء الأمور الذين أصبحوا يلهثون وراء قيم المياهاة بتعليم أولادهم فى المدارس الخاصة واللغات ، كما إنتشرت ظاهرة الدروس الخصوصية التى باتت تستقطع جانبا كبيرا من ميزانية الأسرة . (١)

---

(١) سلطان أبو على ، السبيل إلى إصلاح أحوال الموظفين ، "الأهرام" فى ٦ / ٥ / ١٩٨١ .
(٢) "الأهرام" فى ٢٦ / ١١ / ١٩٨٣ .
(٣) عبد الفتاح عبد النبى التناول الإعلامى لجرائم النخبة ، مرجع سابق ، ص ٦٧ .



وانعكس هذا على جريدة « الأهرام » وأجرت تحقيقا تحت عنوان :

« درس خصوص فى الطب بـ ... سيارة فيات ١٢٥ »

تناولت فيه مشكلة الدروس الخصوصية فى الجامعة ، أو الكارثة التى أصابت التعليم الجامعى ، حيث إن هذه المشكلة ظهرت وتفاقمت ولم تعد تقبل السكوت عليها ، وأجرت المقابلات مع الطلبة والمسئولين لمواجهة هذه المشكلة التى كانت منتشرة فى الكليات العملية ، ثم بدأت تزحف إلى الكليات النظرية ، لأن القاعدة أصبحت « تخلف الطلاب عن المحاضرة » (١)

كما تناولت بالرسوم الكاريكاتورية مشكلة الدروس الخصوصية ، فعلى سبيل المثال ، كتب الأستاذ صلاح چاهين تحت عنوان : « ١٨١٣٢ متفوقا فى الثانوية العامة »

وفى الرسم صورة لشخصين يتحدثان يرفع أحدهما لوحة مكتوب عليها « ١٨١٣٢ متفوقا فى الثانوية العامة » ويقول له الآخر « شفت تأثير الإنفتاح الإقتصادى : معنى هذا إن فيه

« ١٨١٣٢ أسرة عندها مقدرة تجيب لأولادها مدرسين خصوصيين » (٢)

وفى رسم آخر : يعرض محادثة بين المدرس والتلاميذ وولى الأمر ، ويقول المدرس لتلامذته :

« اخص عليكم تلامذة خايبانين .. إنه يلزمكم دروس خصوصية » يرد عليه ولى الأمر ويقول « والنبى يا أستاذ إضربنى ميت خرزانه ، وادفع فى حصص الأولاد جنيه بس للحصة »

يرد الأستاذ : « متهيألى الواد ضعيف ممكن أديله درس خصوصى يبقى تمام»

ولى الأمر : « ألاقى عندك فكة درس خصوص » (٣)

وتناولت رسائل القراء أيضا فى جريدة « الأهرام » هذه الظاهرة ، وطالبت بالتصدى لهذه المشكلة التى ظهرت بصورة أكثر وضوحا فى كليات الطب ، حيث وصلت الجرأة ببعضهم إلى علانية هذا الموضوع ، بينما تقف الجهات المسئولة موقفا سلبيا واضحا حيال هذا الأمر . (٤)

٢ - جاءت قضايا **التعليم الخاص** فى المرتبة الثانية من جملة القضايا التعليمية فى جريدة « الأهرام » وبلغت نسبتها ٤٣ , ٢١٪ .

فعلى سبيل **المثال** عرضت « الأهرام » تقريرا صادرا عن المجلس القومى للتعليم ، أوضحت فيه نظام التعليم فى بريطانيا ، لمناقشة ما يصلح تطبيقه فى مصر ، ومن أهم النقاط التى تم التركيز عليها :

- نظام الجامعة المفتوحة .
- نظام التعليم المستقل أو التعليم الذاتى .
- نظام المدرسة الحرة والشاملة . (٥)

---

(١) الأهرام فى ٥ / ١٢ / ١٩٧٤ .
(٢) الأهرام فى ١١ / ٨ / ١٩٧٥ .
(٣) الأهرام فى ٨ / ٤ / ١٩٧٨ .
(٤) الأهرام فى ٢٠ / ١١ / ١٩٨٢ .
(٥) الأهرام فى ٢٠ / ٦ / ١٩٧٤ .



وطالبت رسائل القراء بإنشاء جامعة أهلية لإستيعاب القادرين على سداد مصروفات الدراسة الجامعية ، ومن فاتهم قطار التعليم الجامعى ، طالما أن لدينا مدارس خاصة ذات مصروفات فى جميع مراحل التعليم العام تحت إشراف الوزارة ، ولم يقل أحد أن المدارس الخاصة تتعارض مع مبدأ تكافؤ الفرص ، فمن الواجب بل من العدل أن تتيح الدولة فرصة التعليم العالى مقابل المصروفات مثلما أتاحتها أمام الراغبين فى التعليم الخاص . (١)

٣ - جاء إهتمام « الأهرام » بموضوع **التعليم الفنى والحرفى** فى المرتبة الأخيرة من جملة القضايا التعليمية ، وبلغت نسبتها ١٤,٢٨٪ .

فعلى سبيل المثال عرضت « الأهرام » تقريرا عن الدراسة التى قدمتها وزارة القوى العاملة حول إقامة مراكز للتدريب المهنى تجاور المناطق الحرة ، ومشروعات الإستثمار العربى والأجنبى ، بحيث يكون لهذه المراكز طبيعة مشابهة لتلك المشروعات حتى يسهل توفير اعداد القوى العاملة والفنية المدربة .

وأكدت الدراسة أن الخطوة الأولى لتوفير العدد الكافى من هذا النوع من العمالة الفنيتهى ضرورة التوسع فى إنشاء عدد كبير من المدارس والمعاهد المتخصصة لتأهيل العمال لمشروعات الإنفتاح الإقتصادى (٢)

رابعا : القضايا الثقافية :

جاء إهتمام « الأهرام » بالقضايا الثقافية فى المرتبة الرابعة وبلغت نسبتها ٣,٧٥٪ من مجموع قضايا الإنفتاح الإقتصادى الأساسية.

فقد طالبت الصحيفة ، بضرورة **الإنفتاح الثقافى على العالم** ، وناقش الأستاذ فاروق جويدة مشكلة « أزمة الثقافة فى مصر » ورد على القائلين بأن سبب الأزمة هو المناخ الحالى ، وأوضح أن السبب الأساسى هو عدم إتاحة مناخ الحرية لكل الإتجاهات الفكرية فى مصر ، كان من نتيجة ذلك هو ركود تام فى حياتنا الثقافية ، خاصة مجالات الإبداع الفنى .

ورأى أن الحل الوحيد لأزمة الثقافة هو أن نفتح الأبواب كلها ، ونترك الإنسان المصرى يستنشق هوا ءا نقيا غير مفروض عليه ، وله كامل الحرية بعد ذلك أن يتجه شرقا أو غربا أو يعود إلى تراب أرضه . (٣)

كما ناقشت « الأهرام » أيضا موضوع **الإستثمار فى مجال الإنتاج السينمائى والتلفزيونى** فتقول :

« هناك من يريد أن يسمح لرؤوس الأموال الأجنبية بالإستثمار فى مجال السينما ، مثلما سمحوا من قبل أن يعرض التلفزيون كل ما تقدمه له شركات الإنتاج التلفزيونى مما تم إخراجه برؤوس أموال خاصة خارج مصر ، وهو ما أدى اليوم إلى أن أصبحنا نجد كل الفنيين ، بل وأيضا المخرج فى مسلسل مثل « عنترة » من غير المصريين ، وأوضحت أن فى ذلك خطر على الفنانين المصريين ، لأن المنتج الأجنبى سيعتمد بعد ذلك على العاملين فى البلاد التى تم فيها الإنتاج ، ونبهت إلى أن هذه كارثة تعيشها السينما اليوم . (٤)

---

(١) "الأهرام" فى ٤ / ٢ / ١٩٧٩ .

(٢) "الأهرام" فى ٢٠ / ١ / ١٩٨٠ .

(٣) فاروق جويدة ، أزمة الثقافة ولعبة السياسة ، "الأهرام" فى ٤ / ٧ / ١٩٧٧ .

(٤) وجهة نظر « الأهرام ، حبالمصر ، "الأهرام" فى ٧ / ٤ / ١٩٧٨ .



كما ناقشت تحقيقات « الأهرام » أيضا موضوع « الإستثمارات الأجنبية التى تقترب الآن من السينما » وعرضت مثالا واقعيا لمستثمر سعودى ، ومعه شركة أفلام أمريكية ، تقدم بفكرة مشاركة الهيئة فى مشروع إستثمارى ، وقد وصلت الفكرة إلى مرحلة توقيع بروتوكول تعاون بين الطرفين ،

وتساءلت « الأهرام » هل يعنى المشروع الجديد أن يتحكم فى صناعة السينما فى مصر مستثمرون أجانب ؟ وأوضحت أن الوسط السينمائى إنقسم إلى فريقين : فريق مؤيد ، وفريق معارض ، فالمؤيدون وعلى رأسهم وزير الثقافة يروا : أن المشروع لا يجب أن يخيف أحد لأنه لا يمكن أن يوجد مسئول إعلامى وثقافى يوافق على بيع الصناعة الوطنية ، أما المعارضون فيروا أن هدف المستثمر الأجنبى : هو إغراق شاشات التلفزيون المصرى بطوفان من الأعمال بشكل يعطل إستديوهات التلفزيون المصرى عن العمل أو التشغيل ، وهذا يفسح المجال للمستثمرين العرب الحصول على أبطالنا وفنانينا المصريين فى أى وقت وبأى ثمن يعرضونه . (١)

كما تناولت « الأهرام » مشروع « **هضبة الأهرام** » الخاص بإنشاء منطقة سياحية متكاملة الأركان والمرافق فى « هضبة الأهرام » ودارت مناقشات عديدة على صفحات « الأهرام » حول هذا المشروع ، وأثره على تراث مصر الحضارى ، ما بين مؤيد ومعارض .

فنشرت « الأهرام » خبرا حول تصريح وزير الدولة للتعاون الإقتصادى وقتذاك : بأن قوة مشروع هضبة الأهرام لاتقاس بمقدار رأسماله،بل بالأسلوب التكنولوجى والأجهزة المستخدمة فيه،والخبراء القائمين عليه (٢)

وتناولت أيضا تصريح وزير السياحة وقوله « أن المشروع يحقق زيادة فى الدخل القومى من السياحة تبلغ حوالى ٢٥٠ مليون دولار » (٣)

أما الدكتورة نعمات فؤاد ، فقد ركزت على البعد الحضارى ، والذى يمكن أن يقود تنفيذ المشروع إلى أكبر كارثة حضارية فى تاريخ مصر ، فلا يعقل أن يكون تراث مصر الحضارى مرتعا للملاهى والمقاهى والمجارى التى تقام فوق هضبة الأهرام . (٤)

---

(١) "الأهرام" فى ١٦ / ٤ / ١٩٧٨ .
(٢) "الأهرام" فى ٢٧ / ٢ / ١٩٧٨ .
(٣) "الأهرام" فى ٦ / ٣ / ١٩٧٨ .
(٤) نعمات فؤاد ، مشروع هضبة الأهرام ، "الأهرام" فى ٧ / ٣ / ١٩٧٨ .



٢ - طريقة عرض قضايا الإنفتاح الإقتصادى فى « الأهرام » :

أثبتت نتائج تحليل المضمون إرتفاع نسبة عرض المشكلة مع تقديم الحلول فى معالجة « الأهرام » لقضايا الإنفتاح الإقتصادى ، حيث بلغت نسبتها ٥٩,٠٤٪

والجدول الآتى يوضح ذلك :

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
عرض مشكلة وحل	١٧٣	٥٩,٠٤
عرض حدث	١١٦	٣٩,٥٩
عرض مشكلة بدون حل	٤	١,٣٧
الإجمـــالـــى	٢٩٣	١٠٠٪

جدول رقم (٨) يوضح طريقة عرض قضايا الإنفتاح الإقتصادى فى « الأهرام »

١ - ويرجع إرتفاع نسبة عرض المشكلة مع تقديم الحلول إلى أن الصحيفة تصدر فى مجتمع يعانى من كثير من الأوضاع الإقتصادية المتردية ، وإسهام الصحيفة بوضع الحلول يؤكد دورها فى خدمة قضايا التنمية الإقتصادية .

ويلاحظ من خلال التحليل إعتماد « الأهرام » فى مواد الرأى والتفسير على عرض المشكلة مع تقديم الحل .

فعلى سبيل المثال : طرحت « الأهرام » عددا من الحلول لعدة مشكلات منها ، المشكلات التى تقف أمام المستثمر الأجنبى فكتبت تقول :

« ... إننا لابد أن نشكل مكتبا يتخصص فى الإلتقاء بالذين يجيئون إلينا بالمشروعات ، وأن يشكل المجلس من أشخاص يريدون خدمة بلدهم » (١)

وقدمت حلولا لمشكلة الإسكان منها « منح الأراضى للأفراد لمساعدتهم على البناء بأسعار رمزية ، مع إعفاء مواد البناء من الجمارك نهائيا ، مع تخصيص بنك للإسكان ، وعدم إستغلال المبانى السكنية فى مكاتب الحكومة ، مع عدم تضييع الوقت فى كيف يكون التمليك » (٢)

كما وضعت حلا لمشكلة إرتفاع أسعار خدمات المهنيين والحرفيين منها :

- الإتجاه نحو التعليم الحرفى حتى يزيد العرض من الحرفيين عن الطلب فتقل أجورهم .
- رقابة حكومية على هذه الأسعار . (٣)

(١) على حمدى الجمال ، حديث الناس ،"الأهرام" فى ٤ / ٨ / ١٩٧٤ .
(٢) حسن الشرقاوى ، حول مشكلة الإسكان ،"الأهرام" فى ٢٧ / ٤ / ١٩٧٧ .
(٣)"الأهرام" فى ٢٢ / ٢ / ١٩٨٠ .



وقدمت « الأهرام » أيضا الحلول لمشاكل القطاع العام وطالبت بتطويره بإتباع الآتى :

- إعادة النظر فى سياسة التسعير الداخلى فى إطار علاج موضوع الدعم علاجا إقتصاديا يؤدى إلى إعانة الدولة للمنشآت الخاسرة ، والإهتمام بتطوير الإنتاج بصفة عامة ، وإدخال التكنولوجيا .
- تطوير النظم الإدارية التى تحكم القطاع العام (١)

ووضعت « الأهرام » حلا لمشكلة الدعم منها : « تحويل الدعم إلى دعم للإستهلاك فقط ، والغاء الدعم للإنتاج ثم محاولة تقليص حجم الدعم الأول بأسلوب مرحلى يمتد إلى فترة زمنية قد تصل إلى ثلاثة أو خمس سنوات ، وعلى ذلك فإن أسعار السلع الوسيطة لابد وأن ترتفع تدريجيا خلال هذه الفترة إلى مستوى تكلفتها الحقيقية » (٢)

وهكذا نجد أن « الأهرام » قدمت هذه المشكلات مع تقديم الحلول لها ، بالإضافة إلى القضايا الأخرى التى تناولتها الصحيفة ، مثل موضوع الضرائب والمشكلات القائمة بين الممول ومصلحة الضرائب ، وقضية العلاقة بين المالك والمستأجر .. الخ القضايا .

٢ - جاءت فئة « **عرض حدث** » فى المرتبة الثانية حيث بلغت نسبتها ٣٩,٥٩٪ وذلك يعود إلى إرتفاع نسبة الأخبار فى معالجة « الأهرام » لقضايا الإنفتاح الإقتصادى ، واهتمامها بالمتابعة الإخبارية للكثير من الموضوعات والقضايا .

٣ - جاءت فئة **عرض مشكلة بدون حل** فى المرتبة الأخيرة وبلغت نسبتها ٣٧,١٪ ، وهذا واضح فى بعض مواد الرأى والتفسير ، فعلى سبيل المثال طرحت « الأهرام » عددا من المشكلات دون أن تقدم حلولا لها منها :

تناول « الأهرام » لدور القطاع الخاص فى التنمية وحددت أسباب إحجامه عن المساهمة الجدية ، دون أن تذكر الحلول التى تدفعه إلى هذه المساهمة . (٣)

واتضح هذا أيضا فى مقال للدكتور " إبراهيم محرم " حول العلاقة الإيجارية ، مطالبا الحكومة بحسم الرأى فيها دون أن يضع حلا لهذه المشكلة ، واكتفى بالتحذير من الزيادة فى القيمة الإيجارية . (٤)

---

(١) "الأهرام "فى ١٤ / ١ / ١٩٨١ .
(٢) وهبى غبريال ، إقتراح لحل مشكلة الدعم دون إلغائه ، "الأهرام" فى ١٣ / ٤ / ١٩٨٢ .
(٣) محمد فريد ، وضوح المسيرة فى سياسة الإنفتاح ، "الأهرام "فى ٢٦ / ٣ / ١٩٨٣ .
(٤) إبراهيم محرم ، لا لزيادة إيجارات الأرض الزراعية ، "الأهرام" فى ٢٥ / ٣ / ١٩٧٩ .



٣ - إتجاهات عرض قضايا الإنفتاح الإقتصادى فى الأهرام :

كشفت نتائج تحليل المضمون إرتفاع نسبة **التأييد** ، حيث جاءت فى المرتبة الأولى وبلغت نسبتها ٧٤,٤٠٪ .

والجدول الآتى يوضح ذلك :

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
مؤيد	٢١٨	٧٤,٤٠
محايد	٦٧	٢٢,٨٧
معارض	٨	٢,٧٣
الإجمالى	٢٩٣	٪١٠٠

جدول رقم (٩) يوضح إتجاهات عرض قضايا الإنفتاح الإقتصادى فى « الأهرام »

١ - وجاء إرتفاع نسبة التأييد إتفاقا مع السياسة التحريرية للصحيفة بإعتبارها إحدى الصحف القومية المؤيدة للحكومة القائمة وسياستها .

فقد أيدت « الأهرام » إتجاه الحكومة إلى إستثمار رأس المال العربى والأجنبى ، وساهمت فى وضع الحلول لبعض المشكلات التى تقف أمام المستثمر الأجنبى .

كما شاركت أيضا فى حل مشكلة الإسكان ، حيث وضعت الحلول من خلال إجراء التحقيقات والأحاديث والمقالات .

ودعت إلى تطوير الهيكل التنظيمى للقطاع العام ، ووضعت مجموعة من السياسات لتحقيق تطوير حقيقى لهذا القطاع . (١)

وطالبت « الأهرام » بإزالة كافة المعوقات والمشكلات التى تواجه القطاع الخاص ، وتحدثت عن أسباب إحجامه عن المساهمة الجدية ، ووضعت الحلول لكى يؤدى دوره بصورة أكثر إيجابية ، وهذا يتفق مع سياسة الدولة الإقتصادية التى تقوم على تشجيع القطاع الخاص .

٢ - جاء **الإتجاه المحايد** فى الترتيب الثانى وبلغت نسبته ٢٢,٨٧٪ ، ويرجع هذا الإرتفاع إلى كثرة الأخبار فى الصحيفة ، والتى بحكم طبيعتها تعرض لوقائع وأحداث لا يتدخل فيها المحرر بإبداء رأيه ، وإلا فقدت مصداقيتها وموضوعيتها .

(١) السيد أبو الليل ، القطاع العام فى مصر إلى أين ، "الأهرام" فى ١٤ / ١ / ١٩٨١ .



٣ - حصل الإتجاه المعارض على المرتبة الأخيرة ، وبلغت نسبته ٢,٧٣٪ ، مما يعنى وجود قدر من المعارضة والرفض لبعض الأوضاع الإقتصادية ، إلا أن هذه المعارضة قد إبتعدت عن القرارات السيادية الخاصة بالتشريعات ، والقوانين والإجراءات الإقتصادية ، فى حين إنحصرت هذه المعارضة فى قضايا العلاقة بين المالك والمستأجر ، حيث طالب بعض الكتاب بعدم رفع القيمة الإيجارية .

وأيضا فى القضايا الخاصة بالإستثمار الأجنبى فى مجال الإنتاج السينمائى والتلفزيونى ، وأوضحت « الأهرام » أن فى ذلك خطر على الفنانين المصريين ، لأن المنتج الأجنبى سيعتمد بعد ذلك على العاملين فى البلاد التى تم فيها الإنتاج ، وذلك يؤدى إلى البطالة لدى الفنانين المصريين . (١)

وحينما أثيرت قضية « هضبة الأهرام » نجد أن « الأهرام » قد نشرت آراء المعرضين لهذا المشروع السياحى ، ودافع وزير السياحة حينذاك عن المشروع ، وكان للرأى المعارض أثره على صانعى القرار ، فأصدر رئيس الجمهورية قرارا بإلغاء المشروع فى ٢٨ مايو سنة ١٩٧٨ ، وإيقاف العمل على الفور فى مشروع « هضبة الأهرام » وإلغائه كلية حفاظا على تراث مصر الحضارى . (٢)

٤ - أساليب الإقناع المستخدمة فى معالجة قضايا الإنفتاح الإقتصادى فى « الأهرام » :

تؤكد الدراسة التحليلية على إستخدام « الأهرام » لوسائل الإقناع المنطقية فقط فى معالجتها لقضايا الإنفتاح الإقتصادى ، وهذا يتفق مع طبيعة المادة الإقتصادية ، ومع طبيعة الأوضاع الإقتصادية التى نعيشها ، إذ أن الموضوعات لا تتفق وطبيعة العواطف المجردة .

وقد لجأت الصحيفة فى إقناع قرائها إلى ذكر أمثلة واقعية ، والتى بلغت نسبتها ٦٦,٥٠٪ من تكرارات الوسائل المنطقية .

والجدول الآتى يوضح ذلك :

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
ذكر أمثلة واقعية	١٣١	٦٦,٥٠
ذكر الإيجابيات أو السلبيات	٥٥	٢٧,٩٢
ذكر الحقائق والأرقام	٨	٤,٠٦
ذكر الأدلة والبراهين	٣	١,٥٢
الإجمالـــى	١٩٧	١٠٠٪

جدول رقم (١٠) يوضح أساليب الإقناع المستخدمة فى معالجة قضايا الإنفتاح الإقتصادى فى « الأهرام »

(١) فاروق جويدة ، أزمة الثقافة ولعبة السياسة ، "الأهرام" فى ٤ / ٧ / ١٩٧٧ .

(٢) أمانى محمد قنديل ، « صنع السياسات العامة فى مصر : دراسة تطبيقية للسياسة الإقتصادية من ٧٤ - ١٩٨١ » ، دكتوراه غير منشورة ، (جامعة القاهرة ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٣) ص ١٨٠



فعلى سبيل المثال عندما تناولت « الأهرام » بعض الصعوبات التى تقف أمام المستثمر ذكرت قصة الأجنبى الذى أتى للقاهرة ، ومعه شيكا بدولارات صالحةللصرف من البنك الأهلى المصرى ، ورفض البنك فتح حساب له باسمه ، رافضا إستلام مبلغه بالعملة الصعبة . (١)

وأيضا حينما طالبت « الأهرام » بفتح عيون المسئولين أمام « دعاة الإستثمارات الوهمية » وضربت مثالا لذلك : بحالة المستثمر العربى الذى إستولى على ربع مليون جنيه من المواطنين المصريين لإستيراد سيارات لهم من الخارج ، وفر هاربا بالمبلغ كله للخارج (٢)

وذكرت أمثلة واقعية أيضا لأصحاب العمارات الذين يقومون بتأجير الشقق خالية على أنها شقق مفروشة ، فى سبيل الحصول على إيجار عال من المستأجر . (٣)

وذكرت « الأهرام » مثالا لإرتفاع الأسعار بارتفاع أسعار الأقمشة ، وأرجعت سبب هذا الإرتفاع إلى إرتفاع أسعار الغزل . (٤)

وعندما تناولت أسباب خسائر شركات القطاع العام وحددتها فى سوء الإدارة ، ذكرت مثالا واقعيا : بإحدى شركات القطاع العام الصناعى ، وهى شركة القاهرة للملبوسات والتريكو ، التى أمكنها التغلب على خسائرها فى أقل من عام بتطبيق أحدث أساليب الإدارة والإنتاج والتسويق . (٥)

وحين عالجت « الأهرام » قضية الإستيراد ، وطالبت بعدم إستيراد السلع الكمالية ، ضربت مثالا لذلك بمحلات الديكور الفاخرة ، التى تبيع ورق الحائط ، وغير ذلك من الزخارف المستوردة بأسعار خيالية بالنسبة للمواطن العادى . (٦)

- وجاء أسلوب **ذكر الجوانب الإيجابية أو السلبية** فى الإقناع فى المرتبة الثانية حيث بلغت نسبته ٢٧,٩٢٪ .

وظهر هذا واضح فى معالجة « الأهرام » لقضايا الإسكان ، فناقشت قوانين الإسكان وأوضحت سلبيات هذه القوانين وقالت :

« ومعنى هذا النص ... هو إطلاق يد الملاك وأصحاب العمارات فى إستغلال المساكن ، ورفع الإيجارات كما يشاءون فى ظل قانون العرض والطلب ، وعدم بناء إسكان شعبى ، والإكتفاء ببناء الإسكان الفاخر وفوق المتوسط ... » (٧)

كما تناولت « الأهرام » السلبيات التى يعانى منها القطاع العام ، فى حديثها مع نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والإقتصادية ، والتى من أهمها :

- الخلل فى الهياكل التمويلية .

---

(١) "وجهة نظر الأهرام" فى ٥ / ٢ / ١٩٧٦ .
(٢) محمد زايد ، دعاة الإستثمارات الوهمية ، "الأهرام" فى ٢٠ / ١٢ / ١٩٧٥ .
(٣) "الأهرام" فى ٥ / ٢ / ١٩٧٥.
(٤) "الأهرام" فى ٦ / ٣ / ١٩٧٨ .
(٥) "الأهرام" فى ٣ / ٥ / ١٩٨٣ .
(٦) نبيل راغب ، الإنفتاح بين الكماليات والضروريات ، "الأهرام" فى ١٢ / ٣ / ١٩٨٠ .
(٧) "الأهرام" فى ٢٠ / ٧ / ١٩٧٧ .

- الخلل السعرى .
- تقادم الأصول والتكنولوجيا .
- عدم التكافؤ بين أوضاع شركات القطاع العام، وشركات الإنفتاح الإقتصادى . (١)

وذكرت « الأهرام » إيجابيات قانون الكسب غير المشروع ، فى أنه حاول إستكمال إحكام الرقابة التى تحول دون الإفلات من دائرة العقاب ، واستبعد القانون الجديد ، الطوائف التى لا يعتبرها الرأى العام فى مواقع تستطيع من خلالها الإتجار بنفوذ الوظيفة وهى التى دون المستوى الثالث الوظيفى . (٢)

وأشاوت " الاهرام " بنظام الضريبة الموجدة وأن من إيجابياته عدالة توزيع وتشجيع الإستثمار بعد أن تم بالفعل تشجيع الإدخاروتشجيع المشروعات الصناعية (٣)

وتناولت « الأهرام » إيجابيات وسلبيات البنوك الأجنبية فى مصر ، فى أن هذه البنوك أدت دورا بارزا فى تحسين الخدمات المصرفية ، وبث المزيد من الثقة فى الإقتصاد المصرى ... أما الجانب السلبى فإنه يؤخذ على هذه البنوك توجيه جزء كبير من أموالها فى تمويل التجارة الخارجية ، وضعف المشاركة فى مشروعات التنمية الإقتصادية . (٤)

- جاء ذكرالحقائق والأرقام فى المرتبة الثالثة من جملة وسائل الإقناع المنطقية ، وبلغت نسبتها ٤,٠٦٪ ، وهى نسبة ضئيلة جدا لا تتفق مع أهمية الرقم كوسيلة هامة للإقناع فى الموضوعات الإقتصادية .

وإستخدمت « الأهرام » هذه الفئة فى الغالب فى معالجة مشكلة الصادرات المصرية ، فقد ذكرت أننا بدأنا نضع أقدامنا على بداية الطريق حيث يتحسن الإقتصاد المصرى فى الشهور التسعة الأولى لعام ١٩٧٩ ، وأمكن تحقيق هذا التحسن بفضل سياسة البنك المركزى لتشجيع الإدخار»

وذكرت أن من علامات التحسن هى : « بلغت حصيلة الصادرات خلال الشهور التسعة الأولى من عام ١٩٧٩ نحو ١١٧٢,٩ مليون جنيه مقابل ٩١٢,٦ مليون جنيه فى الفترة المماثلة من عام ١٩٧٨ ، وسجلت المدفوعات عن الواردات إرتفاعا كبيرا بلغ ٨٣٣,٥ مليون جنيه عن نفس الفترة من العام الماضى ... وهذه الأرقام تؤكدلنا أنناوضعنا أقدامنا على بداية الطريق .. » (٥)

وتحدثت « الأهرام » عن الصادارت الزراعية المصرية ، وذكرت أنها إتجهت إلى الإنخفاض،حيث « إن جملة صادرات البطاطس مثلا فى عام ١٩٧٧ كانت ١٦٦,٩ ألف طن ، إنخفضت إلى ٩٦,٦ ألف طن بنسبة ٣٧٪ تقريبا ، وإنخفضت صادرات البصل الطازج عن نفس الفترة من ٨٠,٨ ألف طن إلى ٥٧,٣ ألف طن وبنسبة ٣٠٪ .... » (٦)

---

(١) "الأهرام" فى ٢٥ / ٥ / ١٩٨١ .
(٢) حديث للأهرام مع وزير العدل . "الأهرام" فى ١٣ / ٦ / ١٩٧٥ .
(٣) "الأهرام" فى ١٣ / ٤ / ١٩٨٠ .
(٤) عبد الرحمن عقل ، إيجابيات وسلبيات البنوك المشتركة ، "الأهرام" فى ٦ / ٤ / ١٩٨١ .
(٥) بعد الرحمن عقل ، المؤشرات الأولى للتطورات الإقتصادية لمصر فى عام ١٩٧٩ ، "الأهرام" فى ٤ / ١/ ١٩٨٠ .
(٦) "الأهرام" فى ١٢ / ٤ / ١٩٨٠ .

وعالجت « الأهرام » مشكلة إرتفاع الأسعار ، وذكرت الحركة الصعودية المستمرة للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين » فقد بلغ الرقم القياسى العام لأسعار جميع السلع والخدمات ٢٢٣،٨ فى يوليو الماضى مسجلا إرتفاعا قدره ٨،٢٪ عن يوليو عام ١٩٧٨ ، وسجل إرتفاع الرقم القياسى للسكن ومستلزماته نحو ١٪ ، والأثاث والسلع المعمرة ٤،٥٪ ، والملابس والأقمشة ٧،٩٪ ، والنقل والمواصلات ٢٧،٩ ... » (١)

– وجاء ذكر الأدلة والبراهين كوسيلة من وسائل الإقناع فى المرتبة الأخيرة ، وبلغت نسبتها ٥٢،١٪ ، على سبيل المثال قدمت « الأهرام » الدليل على إستمرار ظاهرة إرتفاع الأسعار فذكرت « التزايد المستمر فى عجز الميزانية .... والإرتفاع المستمر فى أسعار الواردات من الخارج .... والتزايد المستمر فى قيمة تحويلات المصريين العاملين بالخارج .... وعدم كفاءة قنوات التوزيع ، وتعدد الإختناقات التى تمر بها السلعة ... » (٢)

أما الحجج العاطفية فلم تلجأ إليها « الأهرام » فى معالجتها لقضايا الإنفتاح الإقتصادى إذ أن الموضوعات الإقتصادية لا تتفق مع لغة العواطف المجردة .

• – اللغة المستخدمة فى معالجة « الأهرام » لقضايا الإقتصادى :

شكلت اللغة الصحفية أعلى نسبة فى جريدة « الأهرام » حيث بلغت نسبتها ٩٢،٤٩٪ والجدول الآتى يوضح ذلك :

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
صحفية	٢٧١	٩٢،٤٩
عامية	٢٢	٧،٥١
الإجمالى	٢٩٣	١٠٠٪

جدول رقم (١١) يوضح اللغة المستخدمة فى معالجة قضايا الإنفتاح الإقتصادى فى « الأهرام »

وتمثلت اللغة الصحفية فى كل معالجات « الأهرام » لقضايا الإنفتاح الإقتصادى ، ولم يرد إستخدام **العامية** ، إلا فى الرسوم الكاريكاتيرية ، التى يكتبها الأستاذ صلاح جاهين ، وبلغت نسبة إستخدام العامية ٧،٥١٪ .

(١) عصام رفعت ، هذا الرقم ٢٠٪ زيادة فى أسعار الخدمات ماذا تعنى ؟ ، "الأهرام" فى ٢٢ / ٢ / ١٩٨٠ .
(٢) "الأهرام" فى ٢٩ / ٧ / ١٩٨١ .



٦ - فنون التحرير الصحفى المستخدمة فى معالجة قضايا الإنفتاح الإقتصادى فى « الأهرام » :

أثبتت الدراسة التحليلية لمضمون صحيفة « الأهرام » كثرة إستخدام الأخبار حيث بلغت نسبتها ٤٢ . ٣٢٪ من جملة الفنون الصحفية المستخدمة .

والجدول الآتى يوضح ذلك :

الفن التحريرى / فئتا المساحة والتكرار	المساحة		التكرار	
	سم / عمود	٪	ك	٪
١ - التحقيقات .	٤٠٧٦٢	٣٩,٤٣	٦٦	٢٢,٥٣
٢ - المقالات .	١٩٤٥١	١٨,٨٢	٦٥	٢٢,١٨
٣ - الأخبار .	١٢٩٠٢	١٢,٤٨	٩٥	٣٢,٤٢
٤ - الأحاديث .	١٢٦٢٠	١٢,٢١	١١	٣,٧٥
٥ - التقارير .	١٢٢٨٥	١١,٨٨	١٩	٦,٤٨
٦ - الكاريكاتير .	٤٥٥٠	٤,٤٠	٢٢	٧,٥١
٧ - رسائل القراء .	٨١٠	,٧٨	١٥	٥,١٢
الإجمالى	١٠٣٣٨٠	٪١٠٠	٢٩٣	٪١٠٠

جدول رقم (١٢) يوضح مدى التباين بين نسبة مساحة الفنون التحريرية وتكراراتها فى « الأهرام »

ويكشف الجدول السابق عن الآتى :

١ - أن **التحقيقات الصحفية** إحتلت المرتبة الأولى بين فنون التحرير الصحفى المختلفة ، حيث بلغت نسبتها ٣٩ , ٤٣٪ من إجمالى مساحة الفنون التحريرية ، وهذا يشير إلى إعتماد « الأهرام » على التحقيق الصحفى فى عرض ومناقشة الكثير من الموضوعات الإقتصادية ، والتعرف على رأى المسئولين والمتخصصين فى بعض القضايا الإقتصادية مثل تطبيق قانون الإستثمار الجديد ، وقضايا الإسكان ، مثل مشكلة إنهيار العمارات ، وموضوع الشقق الوهمية ، وقضايا الأسعار والدعم ... الخ .

٢ - تأتى **المقالات** فى المرتبة الثانية بعد التحقيقات وبلغت نسبة مساحتها ٨٢و١٨٪ ويعنى هذا أن "الأهرام" لم تغفل القيام بدور التوجيه والإرشاد والتفسير ، فى معالجتها لقضايا الإنفتاح الإقتصادى ، على سبيل عالجت "الاهرام" فى مقالاتها العقبات التى تقف أمام المستثمر الأجنبى وقضايا الإسكان ، وناقشت مشكلات تطوير القطاع العام ، وكيفية زيادة الصادرات المصرية ، كما ناقشت المقالات أيضاً قضية الدعم ، وهل يمكن إلغاؤه الى آخر قضايا الدراسة .

٣ - جاء اهتمام " الأهرام" **بالأخبار** فى معالجتها لقضايا الإنفتاح الإقتصادى فى المرتبة الثالثة وبلغت نسبة مساحتها ٤٨ . ١٢٪ من إجمالى مساحة الفنون التحريرية المستخدمة ، وهى نسبة كبيرة تأتى اتساقاً مع طبيعة دورية صدور "الأهرام" كصحيفة يومية ، يأتى الخبر فى مقدمة اهتمامها ، ولذلك جاءت نسبة تكرارات الأخبار فى المرتبة الأولى وبلغت نسبتها ٤٢و٣٢٪ .



٤ - حصلت **الأحاديث الصحفية** على الترتيب الرابع وبلغت نسبة مساحتها ٢١ . ١٢٪ ثم التقارير فى المرتبة الخامسة وبلغت نسبتها ٨٨و١١٪ ثم الكاريكاتير ، وبلغت نسبه مساحته ٤٠ . ٤٪ ، ويأتى فى مؤخرة الأشكال الصحفية المستخدمة فى "الأهرام" "رسائل القراء" حيث لم تحصل الاعلى نسبة ٧٨و٠٪ .

٥ - أن ترتيب الفنون التحريرية - كما هو موضح بالجدول رقم (١٢) - ليس بالضرورة أن يكون هو نفسه ، إذا نظرنا الى هذه الفنون من حيث التكرار ، إذ يتضح مدى التباين بين مساحة هذه الفنون وتكراراتها .

٦ - بلغ مجموع تكرارت الفنون التحريرية فى "الأهرام" ٢٩٣ تكرارا موزعة كالآتى :
الأخبار ٩٥ خبرا بنسبة ٤٢ . ٣٢٪ ، فالتحقيقات ٦٦ تحقيقا بنسبة ٥٣ . ٢٢٪ ، فالمقالات ٦٥ مقالا بنسبة ١٨ . ٢٢٪ ، فالكاريكاتير ٢٢ بنسبة ٥١ . ٧٪ ، فالتقارير ١٩ تقريرا بنسبة ٤٨ . ٦٪ ، فرسائل القراء ١٥ بنسبة ١٢ . ٥٪ ، فالأحاديث ١١ حديثا بنسبة ٧٥و٣٪ من مجموع تكرارات الفنون التحريرية

٧ - يلاحظ مدى التباين بين نسبة مساحة الفنون التحريرية السابقة ونسبة مجموع تكرارتها ، فالأخبار وإن كانت تأتى فى مقدمة هذه الفنون من حيث التكرار ، الا أنه يلاحظ أنها من حيث المساحة جاءت فى الترتيب الثالث ، ويفسر ذلك فى إطار ضآله مساحة الكثير من الأخبار مقارنه بالفنون التحريرية الأخرى .
كما يلاحظ أن التحقيقات جاءت فى المرتبة الثانية من حيث التكرار ، وفى المرتبة الأولى من حيث المساحة .
ثم تأتى المقالات فى الترتيب الثالث من حيث التكرار وفى المرتبة الثانية من حيث المساحة ، ثم يأتى الكاريكاتير فى المرتبة الرابعة من حيث التكرار ، وفى المرتبة السادسة من حيث المساحة ، ثم تأتى التقارير فى المرتبة الخامسة من حيث التكرار والمساحة ، على الرغم من التباين فى نسبة كل منهما .
كما يلاحظ أن رسائل القراء جاءت فى المرتبة السادسة من حيث التكرار ، وفى المرتبة الأخيرة من حيث المساحة ، ثم تأتى الأحاديث فى المرتبة الأخيرة من حيث التكرار ، وفى المرتبة الرابعة من حيث المساحة .



٧ - المصادر التى اعتمدت عليها "الأهرام" فى معالجتها لقضايا الإنفتاح الإقتصادى :

تعد فئة مصدر الحصول على المعلومات من الفئات المهمة التى تعكس مدى الجهد الذى بذلته الصحيفة فى الحصول على معلوماتها حول قضايا الإنفتاح الإقتصادى ، بالإضافة إلى دور هذه الفئة فى الكشف عن مدى ما تتمتع به هذه المعلومات من قوة - فى إطار النظر إلى ما تحظى به مصادرها من ثقة لدى الجمهور - وماتكشف عنه هذه المصادر من تحديد التوجه الحقيقى للمعالجة .

وتكشف نتائج الدراسة التحليلية عن الإرتفاع الواضح فى نسبة الإعتماد على **المسئولين** حيث حصلت على نسبة ٤٩ . ٣٥٪ من مجموع المصادر ، إيماناً بأن ارتباط الموضوع الصحفى باسم مسئول يزيد من مصداقيته لدى القارئ .

والجدول الآتى يوضح ذلك :

المصادر	التكرار	النسبة المئوية
مسئولون	١٠٤	٣٥.٤٩
متخصصون	٦٣	٢١.٥٠
محررون	٥٠	١٧.٠٨
غير محدد المصدر	٣٦	١٢.٢٩
تقارير رسمية	١٥	٥.١٢
هيئات مصرية	١٣	٤.٤٣
جمهور عام	١٢	٤.٠٩
الاجمالى	٢٩٣	٪١٠٠

جدول رقم (١٣) يوضح المصادر التى اعتمدت عليها "الاهرام" فى معالجتها لقضايا الإنفتاح الإقتصادى

وتشير بيانات الجدول السابق الى :

١ - اعتماد " الأهرام" بصورة أساسية على المسئولين بنسبة ٤٩ . ٣٥٪ ، وهذا يعكس حرص الصحيفة على تقديم وجهة النظر الرسمية فيما تطرحه من قضايا من خلال اعتمادها على المسئولين فى الدولة .



ومن أمثلة الإعتماد على المسئولين :

"أصدر الرئيس السادات قراراً جمهورياً يعطى المواطنين حق الإشتراك فى ملكية شركات القطاع العام [١]

"قال رئيس الوزراء الدكتور عبدالعزيز حجازى ، أن أهم مشكلة هى مشكلة الغلاء وارتفاع الأسعار ، وهى عالمية تواجه كل دول العلم [٢]

وأجرت " الأهرام " أحاديث مع بعض الوزراء مثل الحديث الذى أجرته مع الدكتور مصطفى الحفناوى تحت عنوان " كيف تجتذب الشرفاء للبناء دون جشع أو استغلال "[٣]

كما أجرت حديثا مع الدكتور وجيه شندى رئيس لجنه الخطة والموازنة بمجلس الشعب حول " مشكلة ارتفاع الأسعار "[٤] .

٢ - جاء اعتماد " الأهرام" على **المتخصصين** كمصدر من مصادر المعلومات فى المرتبة الثانية وبلغت نسبتها ٢١.٥٠٪، وأغلبهم من أساتذة الجامعات ، ومراكز البحوث وخبراء الإقتصاد ، وهذا يزيد من قوة ومصداقية المادة الصحفية لدى القارئ .

٣ - جاء اعتماد " الاهرام " على **المحررين** فى المرتبة الثالثة بنسبة ١٧و٨٪ ، وهى نسبة مرتفعة تدل على إمكانات الصحيفة وما تضمه من نخبة هائلة من كبار الكتاب الذين يثرون بآرائهم ومقالاتهم معالجة الصحيفة للقضايا والأحداث ، ويأتى فى مقدمة هؤلاء عبد الرحمن عقل ، وأسامة سرايا ، وإبراهيم نافع وغيرهم ، واعتمدت الصحيفة أيضاً على محرريها فى انتاج الكارتون ، وهذا يرجع الى إمكاناتها وقدراتها على تعيين رسامين ضمن هيكلها التحريرى ، تعتمد عليهم فى إنتاج رسوماتها سوء المصاحبة للمواد التحريرية أو المستقلة بذاتها ، ويتركز ما نشرته " الأهرام" من رسومات كارتونية طوال فترة الدراسة على رسومات صلاح جاهين .

وجاءت نسبة **غير محدد المصدر** فى المرتبة الرابعة وبلغت نسبتها ١٢و٢٩٪ من مجموع المصادر ، ولجوء الصحيفة إلى عدم تحديد المصدر قد يدعو إلى تشكك القارئ فى صدق المعلومات وجدواها .

كما اعتمدت الصحيفة على **التقارير الرسمية** كمصادر لمعلوماتها وذلك بنسبة ٥.١٢ ٪ ، ويلى ذلك فئة هيئات مصرية بنسبة ٤.٤٣ ٪ ، ثم **الجمهور العام** فى المرتبة الأخيرة بنسبة ٤.٠٩ ٪ ، وهى نسبة ضئيلة جدا تؤخذ على جريدة "الأهرام" فى إهمالها للجمهور العام .

وحتى فى تحقيقاتها الصحفية التى تعرضت لبعض القضايا الإقتصادية التى تمس الجمهور العادى نجدها قد اعتمدت فيها على المسئولين والمتخصصين ، ولم تستطلع رأى الجمهور .

١- "الأهرام" فى ١٩٧٥/٥/٢٠
٢- "الأهرام" فى ١٩٧٤/١٠/١٠
٣- "الأهرام" فى ١٩٧٩/١/١٨.
٤- "الأهرام" فى ١٩٨٠/٣/١٨

وهذا يعد تقصيرا من الصحيفة تجاه جمهورها ، ويقلل من ارتباط قارئ الجريدة بصفة عامة بالصحيفة ، ويجعلها موجهة فقط إلى مجموعة محددة من المتخصصين أو المهتمين بالمجالات الإقتصادية .

٨ – حجم اهتمام " الأهرام" بمعالجة قضايا الإنفتاح الإقتصادى :

يمكن تقدير حجم اهتمام " الأهرام" بقضايا الإنفتاح الإقتصادى من خلال التعرف على نتائج تحليل عدة فئات هى :

أ – موقع المادة التحريرية فى الصحيفة ، وموقعها فى الصفحة .

ب – التقسيم الشكلى للعناوين .

جـ – الصور والرسوم المصاحبة لهذه المواد .

د – الإطارات " البراويز " ونعرض فيما يلى هذه الفئات :

(أ) موقع المادة التحريرية :

يعد موقع المادة التحريرية فى الصحيفة أولا ، وفى الصفحة ذاتها ثانيا ، من المؤشرات المهمة ، التى تعكس درجة اهتمام الصحيفة بما تطرحة على قرائها ، فبالنسبة لموقع المادة التحريرية فى الصحيفة أو بما يعرف "بنوع الصفحة" التى تنشر فيها المادة التحريرية . حيث يتحدث خبراء التحرير الصحفى عن تفاوت أهمية الصفحات المختلفة فى الجريدة تبعا لمدى سهولة قراءة كل منها ، وعادات القراءة لدى القراء ،وهنا يشار دائما إلى أن الصفحة الأولى ، ثم الخلفية من الجريدة تحظيان بأهمية مطلقة ، بالمقارنة بالصفحات الداخلية ، [(١)]

أما بالنسبة لموقع المادة التحريرية على أية صفحة من الصفحات فجدير بالذكر أن النصف الأعلى بالطبع يعطى إبرازاً أكبر للمادة التحريرية ، ويعكس اهتماما أكبر من جانب الصحيفة فى العناية بها [(٢)]

وكذلك الصفحة اليسرى والجزء الأيسر منها والمادة المحاطة بإطارات ... الخ ويوضح الجدول الآتى رقم (١٤) موقع الفنون التحريرية فى " الأهرام"

فى الصحيفة أو على الصفحة ذاتها :

١– عبد الفتاح عبد النبى ، التناول الإعلامى لجرائم النخبة ، دراسة للنموذج المصرى فى الثمانينات د.ط (القاهره ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٩١) ص ٩٠ .

٢– عواطف عبد الرحمن ، دراسات فى الصحافة المصرية المعاصرة ،د.ط " القاهره ، دار الفكر العربى ، ١٩٨٥" صـ ١٢٥ .



أ . الموقع فى الصحيفة						ب . الموقع فى الصفحة								المجموع	
صفحة داخلية		صفحة أولى		صفحة أخيره		أعلى الصفحة		وسط الصفحة		أسفل الصفحة		صفحة تحريرية كاملة			
ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
٢٣٣	٧٩و٥٢	٤٧	١٦و٠٤	١٣	٤و٤٤	١٦٣	٥٥و٦٣	٥٦	١٩و١١	٥١	١٧و٤١	٢٣	٧و٨٥	٢٩٣	١٠٠٪

جدول رقم (١٤) يوضح موقع الفنون التحريرية فى "الأهرام" فى الصحيفة أو على الصفحة ذاتها

وتشير بيانات الجدول السابق الى الآتى :

١ - فيما يتعلق بموقع المادة التحريرية فى الصحيفة : نجد أن أغلب موضوعات الإنفتاح الإقتصادى فى " الأهرام" كانت تقع فى الصفحات الداخلية حيث بلغت تكراراتها ٢٣٣ تكرارا ، بنسبة ٧٩.٥٢ ٪.

وهذا التوزيع يتناسب وطبيعة موقع الصفحات ، ذلك أن الصفحات الداخلية تضم أكبر عدد من الصفحات ومن الطبيعى أن تشتمل على أكبر عدد من التكرارات ، هذا بالإضافة الى أن الصفحات الداخلية تسمح بتناول القوالب التحريرية المختلفة من تحقيقات ومقالات وأحاديث وتقارير ، وقد كثر استخدام "الأهرام "لهذه المواد التحريرية فى معالجتها لقضايا الإنفتاح الإقتصادى ، وذلك بنسبة ٦٧.٥٨ ٪ [١]

٢ - جاءت المواد المنشورة فى **الصفحة الأولى** فى المرتبة الثانية ، وحصلت على ٤٧ تكرار بنسبة ١٦.٠٤٪ وهى نسبة ضعيفة بالنسبة لما نشر فى الصفحات الداخلية ، فقد عمدت " الأهرام" الى نشر بعض الأخبار فى الصفحة الأولى مثل قانون إستثمار رأس المال العربى والأجنبى ، وقانون النقد الأجنبى ، وبعض قضايا الكسب غير المشروع المتهم فيها بعض الأشخاص من الصفوة أو المشاهير مثل عصمت السادات وتوفيق عبد الحى ، ورشاد عثمان .

وأيضاً الأخبار الخاصة بعدم المساس بأسعار بعض السلع ، أو أن بعض القوانين الإقتصادية التى أصدرتها الحكومة لاتؤثر على الأسعار مثل :

توحيد سعر الصرف للجنيه المصرى
لاتؤثر على الأسعار[٢]

كما اهتمت " الأهرام" أيضاً بإبراز الأخبار الخاصة بتعيين الخريجين وبعض قضايا الإسكان مثل خبر تحت عنوان :

« منع التأجير من الباطن حتى يأذن المالك »
«مهلة ٣شهور لإلغاء عقود الشقق المفروشة وتأجيرها خالية»[٣]

١- انظر لجدول رقم (١٠) فى هذا الفصل .
٢- "الأهرام" فى ١٩٧٩/١/٢
٣- "الأهرام" فى ١٩٧٦/٩/١٦



٣- أن المواد المنشورةفى الصفحة الأخيرة لم تتجاوز ١٣ تكرار بنسبة ٤٤, ٤ ٪ ، مما يشير الى ضآلة هذه المواد مقارنه بالمواد المنشورة فى الصفحات الداخلية .

٤ -أما بالنسبة لموقع المادة التحريرية فى الصفحة التى نشرت فيها قضايا الدراسة ، فتدلنا بيانات الجدول السابق رقم (١٤) على ارتفاع نسبة المواد التحريرية التى تقع فى أعلى الصفحة حيث بلغت ١٦٣ تكرارا بنسبة ٦٣. ٥٥ ٪ ، ثم المواد الواقعة فى وسط الصفحة وبلغت ٥٦ تكرار بنسبة ١١. ١٩ ٪ ، ثم المواد الواقعة فى أسفل الصفحة وبلغت ٥١ تكرار بنسبة ٤١و١٧ ٪ وهذه البيانات تؤكد ارتفاع درجات اهتمام " الأهرام" بإبراز قضايا الانفتاح الاقتصادى فى المواقع المتميزة من الصفحة ذاتها .

وكانت" الأهرام " تخصص صفحات تحريرية كاملة للعديد من موضوعاتها الصحفية التى تعالج قضايا الانفتاح الاقتصادى كالتحقيقات والأحاديث التى أجرتها عن القطاع العام مثل التحقيق الذى أجراه أسامة سرايا تحت عنوان :

« الشركات القابضة ....حل مشاكل القطاع العام »(١)

وأيضا الحديث الذى أجراه اسامة غيث مع الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد تحت عنوان :

« مشاكل القطاع العام هل دخلت دائرة الحلول الملائمة»(٢)

وأيضا تحقيقات وأحاديث حول قضايا الإسكان والقطاع الخاص ، وموضوع التصدير الاستيراد ، خصصت لها "الأهرام" صفحات تحريرية كاملة .

وخصصت "الأهرام" أيضا صفحات للتقارير التى أعدتها حول قضية « الكسب غير المشروع » المتهم فيها عصمت السادات ،ورشاد عثمان ، وغيرهم فنشرت وقائع جلسات محاكماتهم .

١- "الأهرام" ١٩٧٩/٣/١٦

٢- "الأهرام" فى ١٩٨١/٥/٢٥ .

ب - العناوين المصاحبة :

تتفاوت اشكال العناوين من حيث اتساعها مابين " المانشيت " و أى العنوان الذى يمتد بعرض الصفحة كلها ويعبر عن أعلى درجات الإبراز ، ويليه العنوان الممتد وهو العنوان الذى يمتد عبر عمودين أو أكثر ولا يشغل عرض الصفحة كلها ، ثم العنوان الذى يقع على عمود واحد فقط ليعبر عن أقل درجات الإبراز والأهمية .

الجدول الآتى يوضح أنواع العناوين المصاحبة لموضوعات الانفتاح الاقتصادى فى جريدة " الأهرام " :

العناوين	التكرار	النسبة المئوية
ممتد	١٧٩	٦١,٠٩
عمودى	٦٩	٢٣,٥٥
مانشيت	٤٥	١٥,٣٦
الإجمالى	٢٩٣	١٠٠٪

جدول رقم (١٥) يوضح أنواع العناوين المصاحبة للمادة التحريرية فى "الأهرام"

وباستقرار الأرقام الموجودة بالجدول يتضح الاتى :

١ - إرتفاع نسبة العناوين الممتدة حيث بلغت ١٧٩ عنوانا بنسبة ٦١,٠٩٪ لجذب انتباه القارئ إلى الموضوع ، فى حين تأتى العناوين التى تقع على عمود واحد فى المرتبة الثانية حيث بلغت تكرارتها ٦٩ تكرار بنسبة ٢٣,٥٥ ٪ ، وذلك يتفق مع طبيعة الأخبار القصيرة المنشورة على عمود .

ثم يأتى فى النهاية العنوان الرئيسى (المانشيت) الذى يمتد باتساع الصفحة كلها وبلغ ٤٥ عنوانا بنسبة ١٥,٣٦ ٪ ، ويشير هذا تدنى استخدام " الأهرام " للمانشيت فى إبراز موضوعات الإنفتاح الإقتصادى .



إلا أنه يلاحظ بصفة عامة قلة العناوين الفرعية المستخدمة فى الموضوعات المطولة مثل التحقيقيات والأحاديث مما يؤدى إلى تكدس المادة و انصراف القارئ عنها .

ومن أمثلة المانشيتات التى تصدرت الصفحة الأولى

"فتح باب اشتراك المواطنين فى ملكية شركات القطاع العام "(١)

"السادات يكلف بنك مصر بالبدء فى عملية تمليك المساكن الإقتصادية للمواطنين (٢)

واستخدمت " الأهرام " المانشيت فى صفحاتها الداخلية فى تحقيقاتها وأحاديثها الصفحة وتقاريرها ، ومن أمثلة ذلك التحقيق الذى أجرتة الأهرام عن دور القطاع الخاص فى التنمية تحت عنوان :

إلى أى مدى يؤدى القطاع الخاص دوره ؟

إلى أى مدى يجد التيسيرات ؟

ماهى المجالات المطلوبة منه الإتجاه اليها ؟أصحاب القرار يتكلمون (٣)

وأجرت "الأهرام "حديثا مع رئيس الوزراء تحت عنوان :

مصطفى خليل : نحن فى سباق مع الزمن لتعويض تضحيات الشعب فى الماضى " الانفتاح الاقتصادى" :مجالات محدودة للقطاعين العام والخاص لضمان التنفيذ دون معوقات)(٤)

ومن أمثلة المانشيت المستخدم فى تقارير " الأهرام" فى الصفحات الداخلية :

" قضية توفيق عبد الحى الإدعاء : القوانين التى تعمل فى إطارهالم تهدف إلى انتقام ،إنما ابتعلت الإصلاح «ومستشار بنك الاستثمار : أوصينا بالموافقة على الائتمان لتوفيق عبد الحى لتنشيط عمليات البنك "(٥)

١- الاهرام فى ١٩٧٥/٥/٢٠
٢- الاهرام فى ١٩٧٧/٦/٩
٣- الاهرام فى ١٩٧٦/٥/٥
٤- الاهرام فى ١٩٧٨/١٠/٢٠
٥- الاهرام فى ١٩٨٣/٣/٢٥



جـ الصور والرسوم المصاحبة :

تسعى الدراسة التحليلية إلى التعرف على حجم اهتمام " الأهرام" باستخدام الصور والرسوم فى إبراز موضوعات الانفتاح الإقتصادى ، حيث تعد عنصرا مهما من عناصر الإبراز، و قد تبين من خلال التحليل ضعف اهتمام " الأهرام " باستخدام الصور سواء كانت شخصية أو موضوعية كعنصر من عناصر الإبراز لموضوعات الإنفتاح الإقتصادى ، حيث بلغ مجموع تكرار الصور ٨٦ تكرار ، منها ٥٣ تكرار للصور الشخصية بما يمثل ٦١.٦٣٪ من إجمالى الصور

والجدول الآتى يوضح ذلك :

الصور والرسوم	التكرار	النسبة المئوية
صور شخصية	٥٣	٦١.٦٣
صور موضوعية	٣٣	٣٨.٣٧
رسوم	-	-
الاجمالى	٨٦	٪١٠٠

جدول رقم (١٦) يوضح الصور والرسوم المصاحبة لموضوعات الإنفتاح الإقتصادى فى "الأهرام"

فى حين جاءت الصور الموضوعية فى الترتيب الثانى ، وبلغ مجموع تكراراتها ٣٣ تكرار بنسبة ٣٨.٣٧٪ وبذلك يتضح غلبة الصور الشخصية على الصور الموضوعية وتصدرت صور الوزراء والمسئولين الإقتصاديين قائمة الصور الشخصية .

ولم تستخدم " الأهرام" إطلاقا الرسوم التعبيرية كالجداول الإحصائية ، والمؤشرات والمنحنيات ، كما لم تعتمد على الرسوم البيانية أو الخرائط على الرغم من أهميتها فى الموضوعات الاقتصادية .

د - الإطارات " البراويز"

تستخدم الإطارات فى إبراز بعض المواد الهامة وبخاصة الأخبار الصغيرة التى لا تسمح مساحتها بعرضها على حيز كبير يتفق وأهميتها بالنسبة لغيرها من الموضوعات المساوية لها فى المساحة أو بعض المواد التى تلقى اهتماما خاصا من القراء كالأعمدة الثابتة لتميزها عن بقية الموضوعات المعروضة على الصفحة (١)

وقد استخدمت جريدة "الأهرام" الإطار كعنصر من عناصر الإبراز فى تناولها للموضوعات الإقتصادية بنسبة قليلة حيث بلغ تكرار الإطارات ٥٦ تكرار من جملة الموضوعات الإقتصادية والتى بلغت ٢٩٣ تكرارا وظهر هذا واضحا فى أعمدتها الثابتة مثل "كاريكاتير الأهرام " الذى يقدمه الأستاذ صلاح جاهين ، وصندوق الدنيا للأستاذ أحمد بهجت وغير ذلك من الأعمدة الثانية .

(١) أحمد حسين الصاوى ، طباعة وإجراجها (القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٥) صـ ١٢٣ .



الفصل الخامس

المعالجة الصحفية لقضايا الإنفتاح الإقتصادى فى صحيفة " الأهالى "



يعنى هذا الفصل بعرض معطيات الدراسة التحليلية التى أجريت على جريدة «الأهالى» بهدف التعرف على معالجتها لقضايا الإنفتاح الإقتصادى خلال فترة الدراسة .

وارتباطا بأهداف الدراسة سيتم عرض بيانات الدراسة التحليلية من خلال العناصر التالية :-

١ - قضايا الإنفتاح الإقتصادى المنشورة على صفحات «الأهالى»
٢ - طريقة عرض « الأهالى» لقضايا الإنفتاح الإقتصادى
٣ - اتجاهات«الأهالى» فى عرضها لقضايا الإنفتاح الإقتصادى
٤ - أساليب الإقناع المستخدمة فى المعالجة .
٥ - اللغة التى استخدمتها « الأهالى » فى المعالجة .
٦ - المصادر التى اعتمدت عليها « الأهالى» فى معالجة قضايا الإنفتاح الإقتصادى
٧ - الفنون التحريرية المستخدمة فى المعالجة
٨ - حجم اهتمام « الأهالى» بقضايا الإنفتاح الإقتصادى .



نتائج تحليل مضمون قضايا الإنفتاح الإقتصادى التى أثارتها جريدة « الأهالى »

١ - القضايا الأساسية التى أثارتها جريدة « الأهالى »

شغلت القضايا الإقتصادية جانبا كبيرا من اهتمامات صحيفة « الأهالى » حيث بلغت نسبتها ٨٩٪ من جملة قضايا الإنفتاح الإقتصادى .

والجدول التالى يفصل ذلك :-

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
قضايا إقتصادية	١٧٨	٨٩٪
قضايا ثقافية	١٤	٧٪
قضايا أخرى	٨	٤٪
الإجمالى	٢٠٠	١٠٠٪

جدول رقم (١٧) يوضح قضايا الإنفتاح الإقتصادى التى أثارتها جريدة « الأهالى » .

من الجدول السابق يتضح الآتى : -

١ - إهتمام جريدة « الأهالى » بالقضايا الإقتصادية حيث جاءت فى المرتبة الأولى وبلغت نسبتها ٨٩٪ .

٢ - إحتلت القضايا الثقافية المرتبة الثانية وبلغت نسبتها ٧٪

٣ - جاءت فئة قضايا أخرى فى المرتبة الثالثة وبلغت نسبتها ٤٪.

وفيما يلى عرض تفصيلى لنتائج تحليل مضمون القضايا الفرعية التى أثارتها جريدة « الأهالى»



أولا: القضايا الإقتصادية :-

احتلت القضايا الخاصة بالاسعار المرتبة الأولى من جملة القضايا الإقتصادية فى جريدة « الأهالى» حيث بلغت نسبتها ١٩.١٪ .

والجدول الآتى يوضح ذلك :-

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
١ - الاسعار	٣٤	١٩.١٠٪
٢ - كسب غير مشروع	٣٢	١٧.٩٨٪
٣ - انفتاح إقتصادى	٢٥	١٤.٠٥٪
٤ - قطاع عام	١٩	١٠.٦٧٪
٥ - إستثمار عربى وأجنبى	١٥	٨.٤٣٪
٦- الدعم	١٠	٥.٦١٪
٧ - إستيراد وتصدير	٩	٥.٠٦٪
٨ - ضرائب	٨	٤.٤٩٪
٩ - إسكان	٦	٣.٣٧٪
١٠ - قطاع خاص	٥	٢.٨١٪
١١ - أخرى	١٥	٨.٤٣٪
الإجمالى	١٧٨	١٠٠٪

جدول رقم (١٨) يوضح القضايا الإقتصادية فى جريدة «الأهالى»

وتشير بيانات الجدول السابق إلى الآتى :-

١ - إهتمام جريدة « الأهالى» بقضايا الأسعار حيث جاءت في المرتبة الأولى وبلغت نسبتها ١٩.١٪ ، وهذا يعكس اهتمام جريدة « الأهالى» بهذه القضية حيث سجل مستوى الأسعار إرتفاعا متواصلا خلال هذه الفترة من أوائل السبعينات وحتى بداية الثمانينات وبمعدلات قياسية غير مسبوقة [١] ، أضف إلى ذلك أن هذا يتفق مع الخط السياسى والفكرى لحزب التجمع وسعيه عبر صحيفته إلى إبراز أوجه الإضطراب وعدم الاستقرار ومظاهر المشكلات المختلفة فى محاولة للبرهنة على قصور السلطة التنفيذية والحزب الحاكم والسياسات التى يتبناها .

فقد اهتمت جريدة « الأهالى» بالمتابعة الاخبارية لقضايا «الأسعار» فنشرت خبرا تحت عنوان : « الدخول العالية سبب ارتفاع الأسعار» .

وفى صلب الخبر أوضحت أن قضية ارتفاع الأسعار لا يمكن حلها دون اتخاذ إجراءات إقتصادية حاسمة تتناول حصر الدخول العالية ومصادرها ، وتظهر خريطة بروس الأموال التى لا يقابلها قدر كاف من السلع والتى تهرب عادة من الضرائب ، وتضارب على تجارة العقارات . [٢]

(١) محمد حمدى صبحى الأتربى ، ملحوظات أساسية على سياسة الإنفتاح الإقتصادى ، المؤتمر العلمى السنوى الثانى حول الإنفتاح الإقتصادى بين الإنتاج والاستهلاك ، مرجع سابق ، ص ١٠١٩»

(٢) «الأهالى» فى ١٩٧٨/٥/١٠

وتحدثت فى خبر آخر عن لجوء نواب الحزب الحاكم إلى قفل باب المناقشة حول سياسة التموين وارتفاع الأسعار فتقول : -

« حزب الحكومة يصادر مناقشة ٣٢ سؤالا حول الأسعار »

« هربت الحكومة من استكمال المناقشة حول سياسة التموين وارتفاع الأسعار فى مجلس الشعب وقدم نواب الحزب الحاكم بطلب قفل باب المناقشة ...» (١)

واهتمت جريدة «الأهالى» بمتابعة أخبار الحكومة حول معالجتها لمشكلة ارتفاع الأسعار ، وأوضحت أن موجة إرتفاع الأسعار هذه هو اتجاه عام للحكومة فنشرت خبرا تحت عنوان :

« المجموعة الإقتصادية تطالب برفع أسعار السلع والخدمات » ،

« خلاف داخل مجلس الوزراء حول السياسة الإقتصادية » (٢)

وفى خبر آخر تقول « اتفقت الحكومة وصندوق النقد على رفع الأسعار واختلفا على التوقيت » (٣) ثم دللت على مصداقية أخبارها قائلة « قرش زيادة فى تذكرة الأتوبيس ، وخمس مليمات زيادة فى أسعار الكهرباء » (٤)

وفى خبر آخر تقول « زيادة الأسعار وصلت ٨٠٪ » (٥)

ونشرت خبرا آخر تحت عنوان «إرتفاع شامل فى الأسعار بسبب قرارات الحكومة »

وتقول فى صلب الخبر « شهدت البلاد موجة جديدة من الارتفاع فى الأسعار بعد القرارات الحكومية الأخيرة ، شملت هذه القرارات رفع أسعار البنزين والسجائر والأدوية ضمن ١٥٠ سلعة أخرى تضمنها القرار الجمهورى برفع ضريبة الاستهلاك على بعض السلع الكمالية والترفيهية المستوردة والمحلية ... » (٦)

كما تناولت "الأهالى" فى مقالاتها الافتتاحية قضية «إرتفاع الاسعار » وطالبت بسياسة إقتصادية جديدة ترفع مستوى معيشة المواطن بشكل حقيقى ، وبينت أن العجز فى الموازنة العامة للدولة هو المصدر الرئيسى للتضخم .

فعلى سبيل المثال قالت فى مقالها الافتتاحية تحت عنوان : «لعبة الأسعار والأجور» « حمار الأجور لا يمكن أن يلحق بحصان الاسعار .. وإذا كانت الدولة تحاول أن تحث الحمار على مزيد من السرعة فإنها لم تحاول أن تكبح جماح الحصان ... نعم ... نحن بحاجة إلى زيادة فى الأجور ... لكننا بحاجة أكثر لضبط الأسعار .. » (٧)

وفى مقال آخر تبين أن ارتفاع الأسعار مجرد نتيجة واحدة من نتائج السياسة الإقتصادية الجديدة ،

---

(١) «الأهالى» فى ١٩٧٨/٤/١٢
(٢) «الأهالى » فى ١٩٧٨/٤/٥
(٣) «الأهالى» فى ١٩٧٨/٣/١٥
(٤) «الأهالى » فى١٩٧٨/٣/٢٢
(٥) «الأهالى » فى ١٩٧٨/٣/٨
(٦) «الأهالى» فى ١٩٨٢/٧/١٤
(٧) «الأهالى» فى ١٩٧٨/٣/٨

فتقول : « .. من الطبيعى فى ظل اقتصاد مفتوح وغير منضبط أن تهجم النقود على السلع فتزيد السلع .. لكننا نقول أيضا أن تلك المعادلة ناتج سياسة خاطئة ... فالسلع قليلة لأن عجلة الإنتاج لا تسير بالسرعة الواجبة ، ولأننا نستثمر فى الكماليات كما نستثمر فى الضروريات .. وعلاجا للأمر لجأت الحكومة لترشيد الاستهلاك وبالتالى الاستيراد عن طريق رفع الأسعار ، وتركت عوامل السوق يتزايد تأثيرها يوما بعد يوم ... » (١)

وناقش الدكتور إسماعيل صبرى عبدالله ، مشكلة ارتفاع الأسعار وبين أن ارتفاع المستوى العام للأسعار يعنى مجمل القوة الشرائية يزيد بشكل واضح عن مجمل السلع والخدمات المعروضة فيها وهذا أبسط تعريف للتضخم » وهو ظاهرة ضارة بالاقتصاد القومى فى مجموعه ، حيث أنها تؤدى إلى ضعف القدرة على التصدير ، لأن ارتفاع الأسعار يضعف المركز التنافسى لما نبيعه فى الخارج من سلع وخدمات ... وأوضح أن أسباب التضخم يرجع إلى العجز فى الموازنة العامة للدولة بمعنى زيادة مصروفات الدولة عن إيراداتها بشكل واضح ومتجه نحو التزايد ... » (٢)

كما تناولت "الأهالى" أيضا فى إحدى مقالاتها كيفية معالجة الحكومة لهذه الظاهرة برفع أجرة ركوب القطارات بنسبة ٢٥٪ ، ورفع رسوم الحصول على رخصة السيارات وإباحتها لإدارات شركات القطاع العام أن تتخطى عقبة الخوف من تحريك الأسعار بإنتاج سلعة جديدة بسعر جديد ، وأوضحت أن الخطأ فى قرار الحكومة يكمن فى : أنها توجهت نحو السلع الاستهلاكية فقط لكى تفرض الضريبة وتحصل منها على إيرادات ولم تميز الحكومة تمييزا دقيقا بين ما يعتبر سلعا ترفيهية ، وما لا يعتبر كذلك ، وحذرت من أن قرارات الحكومة الأخيرة فيما يتعلق بالأسعار سوف تؤدى إلى موجة جديدة من الغلاء ستشمل بالتدريج كافة الأسعار ... (٣)

وتناولت«رسائل القراء» فى جريدة «الأهالى» مشكلة ارتفاع الأسعار وقالت : .. لقد ارتفعت الأسعار بجرأة مدهشة ولم يقابلها أى ارتفاع فى قيمة المعاشات ... » (٤)

وتحدثت عن لجوء الحكومة إلى رفع الأسعار دون إعلان مسبق فتقول : « ... كثير من الأسعار ارتفعت فى السر دون إعلان من الحكومة حتى لا تتأثر الجماهير ، وخاصة المواد الغذائية وبدلا من أن تزيد الحكومة الكمية المعروضة - لتكون فى متناول الجماهير - تزيد من سعرها فتصبح فى متناول عدد أقل .. » (٥)

وفى رسالة أخرى تتهكم على عدم تثبيت الأسعار فنشرت رسالة عن قارىء تحت عنوان : « تثبيت الأسعار لمدة أسبوع » وفى صلب الرسالة تقول « يبدو أن الحكومة قررت فعلا تثبيت الأسعار لمدة أسبوع و آخر الأخبار أن ثمن أردب الذرة بلغ ١٥ جنيها ، وهو قوت غالبية الشعب ، كما أن كيلو المبيد أصبح بـ٣٥ قرشا بعد ٢٢ قرشا بزيادة ١٦٠٪ .. أهذا يرضى الله ياحكومة الأغلبية ؟ (٦)

---

(١) «الأهالى» فى ١٩٧٨/٣/٢٩

(٢) إسماعيل صبرى عبد الله ، الغلاء والضرائب ، وعجز الموازنة العامة للدولة هو المصدر الرئيسى للتضخم ، « الأهالى » فى١٩٨٢/١٠/١٣

(٣) فؤاد مرسى ، عندما تنفخ الحكومة فى رفع الأسعار ، «الأهالى» فى ١٩٨٣/٦/١٤

(٤) «الأهالى » فى ١٩٧٨/٢/١٥

(٥) «الأهالى» فى ١٩٧٨/٣/٨

(٦) "الأهالى" فى ١٩٧٨/٤/٥



كما عالجت جريدة « الأهالى » قضية ارتفاع الأسعار عن طريق إجراء بعض الأحاديث الصحفية مع المتخصصين فعلى سبيل المثال : الحديث الذى أجرته أمينة النقاش مع الدكتور فؤاد مرسى تحت عنوان : «الدكتور فؤا دمرسى يناقش مشكلة ارتفاع الأسعار ، أطباء الحكومة عاجزون عن حل المشكلة الإقتصادية»

أوضح فيه أن سياسة الانفتاح الإقتصادى هى التي وراء ظهور مشكلة ارتفاع الأسعار لأنها أطلقت حرية تسعيرالسلع عامة ومنطق سياسة الانفتاح هو « إطلاق حرية رأس المال المحلى والأجنبى لتحقيق الربح بغير حدود فتخضع كل السلع لقانون العرض والطلب » وهو قانون يخضع لإرادة الطرف الأقوى فى العلاقة الإقتصادية ، وهو بالتأكيد الطرف الذى يستورد السلع ويبيعها ، فمع الانفتاح الإقتصادى تشكلت دخول كبيرة سهلة حققت نمط استهلاكى ترفى ، يتسم بأنه يقلد نمط الاستهلاك الغربى مباشرة بغير أن يراعى ظروف البلد ولا ظروف الطبقات الشعبية الواسعة ، فهو نمط يتسم بالطابع الطفيلى والمضاربة، والوساطة والسمسرة وهو طابع لا يحرك القوى المنتجة فى البلاد ، فمن الطبيعى أن تنتقل هذه الثروات إلى قنوات المضاربة على أسعار السلع الموجودة فى الداخل ، كأراضى البناء والزراعة ، وهو ماأدى إلى ارتفاع فاحش فى أسعارها ، مع أنها سلع ثابتة لا تستورد ولا تصدر وهذا عرض جانبى لوباء الانفتاح الإقتصادى .(١)

وفى حديث آخر تناولت « الأهالى » مشكلة ارتفاع الأسعار وبينت فيه أن الإقتصاد المصرى أصبح متكاملا تماما مع الإقتصاد الرأسمالى العالمى بعد أن تخلت الدولة رسميا عن أسلوب التخطيط وبحث التنمية المخططة ، وتركت أمر تنمية الإقتصاد المصرى بأيدى الرأسمالية الأجانب والعرب والمصريين ، ومن ثم أصبح الإقتصاد المصرى بلا حصانة ضد الأزمات .. وطالما ظلت هذه السياسة مطبقة فسنظل نشكومن الغلاء ، ولمن ينقذنا من ذلك « أطباء الحكومة » مهما كانت مهاراتهم الشخصية .(٢)

وقامت جريدة « الأهالى » بإجراء تحقيقات صحفية حول قضية ارتفاع الأسعار فعلى سبيل المثال نشرت تحقيقا صحفيا تحت عنوان : « الحكومة تحمل الطبقات الشعبية أعباء جديدة تصل إلى ٥٠٠ مليون جنيه »

وتحدثت عن الإجراءات التى اتخذتها الحكومة لتقليل العجز فى الميزانية منها :

« الغاء الدعم بما يوفر للدولة ٢٧٧ مليون جنيه ، يتحملها المستهلك فى شكل زيادة للأسعار ... زيادة مباشرة فى أسعار بعض السلع مثل السجائر والبنزين والبوتاجاز والسكر .. زيادة رسوم الدمغة بما يوفر ١٤ مليون جنيه .. زيادة الرسوم الجمركية .. زيادة بعض أنواع الضرائب مثل ضريبة السيارات » وطالبت « الأهالى» بعدم رفع الأسعار إلا بعد الرجوع لمجلس الشعب .(٣)

وعالجت « الأهالى » أيضا فى تحقيقاتها مشكلة الأسعار ، وطالبت بأن تنسحب الدولة تدريجيا من التدخل فى مجال الأسعار ، وأن تترك الأمور للعرض والطلب .(٤)

وناقشتارتفاع أسعار الدواء ولجوء بعض الشركات إلى إضافة بعض الحروف إلى أسماء الدواء ، ثم ترفع سعره إلى خمسة أضعاف ، وأيضا إضافة مادة جديدة غير فعالة ثم يضاعف السعر عدة مرات ، وأوضحت أن مشكلة الدواء فى مصر أنه لا توجد الآن فى مصر سياسة دوائية ، وحين بدأت «هوجة» الانفتاح الإقتصادى تقدم المستوردون يرفعون أعلام المطالبة باستيراد الدواء من الخارج ، وفى سنوات قليلة ازدحمت سوق الدواء بكل ما هو غريب وعجيب ومرتفع السعر وكثير منه عديم الفائدة ، وطالبت برسم سياسة دوائية لصالح الشعب وتدوين أفضل الاكتشافات الدوائية التى تثبت صلاحيتها ، وفى كل فترة بين خمس وعشر سنوات يحذف منه ما أصبح ضارا أو غير ذى مفعول ... (٥)

كما تناولت « الأهالى» مشكلة ارتفاع أسعار قطن التنجيد وقالت أن مضاعفة الأسعار أسلوب إقتصادى خاطىء .(٦)

---

(١) «الأهالى» فى ١٩٧٨/٣/٢٩

(٢) «الأهالى» فى ١٩٧٨/٤/٥

(٣) « الأهالى» فى ١٩٧٨/٣/٨

(٤) « الأهالى» فى ١٩٧٨/٣/٢٩

(٥) «الأهالى» فى ١٩٨٢/٧/١٤

(٦)-الأهالى - فى ١٩٨٣/٥/٤



كما تعرضت « الأهالى » فى أحد تقاريرها لمشكلة ارتفاع الأسعار فنشرت تقريراً عن المناقشات التى دارت فى مجلس الشعب حول الأسعار تحت عنوان : « مجلس الشعب يواصل مناقشاته حول الرغيف والأسعار »

وقالت : « .. لم ينكر أحد على مدى أسبوع ، ومجلس الشعب والحكومة يتبادلان الكلمات حول إرتفاع الأسعار بصفة عامة ... اعترفوا جميعا بالأزمة معارضة وأغلبية .. »

وأوضحت أن السبب الحقيقى وراء هذه الأزمة هو أن هناك فوضى إقتصادية تشمل كل شىء وباتت تهدد الرغيف أيضا ... (١)

كما تناولت الرسوم الكاريكاتورية فى جريدة « الأهالى » مشكلة ارتفاع أسعار الفول البلدى فكتبت قائلة : « إرتفاع سعر العلف طبيعى ... أصل البهايم كتير » (٢)

وفى الرسم تحت هذا العنوان صورة لشخصين يتحدثان .

وفي رسم آخر تحت عنوان « سعر عالمى إيه هو فيه حد بياكل غيرنا »

وفى الرسم صورة للرجل الذى يأخذ الفول من القدرة لبيعه للزبائن . (٣)

٢ - جاءت قضايا **الكسب غير المشروع** فى المرتبة الثانية من جملة القضايا الإقتصادية فى جريدة «الأهالى» حيث بلغت نسبتها ١٧.٩٨ ويتفق هذا مع الخط السياسى والفكرى لحزب التجمع المعارض لسياسة الإنفتاح الإقتصادى وحرصه على كشف الممارسات الخاطئة للنخبة الحاكمة وانحرافات النخبة الإقتصادية ، بما يدعم صحة القول بعجز النظام القائم عن المواجهة وقيادة مسيرة التغيير المنشود .

فنجد أن «جريدة « الأهالى» قد اهتمت بالمتابعة الأخبارية لقضايا الكسب غير المشروع ، فعلى سبيل المثال نشرت خبرا تحت عنوان : « إنحرفات فى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى»

وفى صلب الخبر قالت : « تلقت أجهزة الرقابة تقريرا حول مظاهر الإنحراف فى إحدى هيئات الإصلاح الزراعى ، تناول فيه وقائع بيع أراضى الدولة لعائلات كبر المسئولين بأقل من السعر السائد .. ورشاوى دفعت بشيكات محددة أرقامها .. » .(٤)

وتكشف فى خبر آخر عن تصرف إحدى شركات التعمير قطاع عام ببيع ١٢٤٣٠٠مترا فى المعادى الجديدة لشركة تعمير سعودية - وهى إحدى شركات الإنفتاح - بسعر سبعة جنيهات للمتر وذلك بالتقسيط المريح ، ٢٠٪ مقدم الثمن والباقى على أقساط ، (٥)

كما تابعت «الأهالى» أخبار التحقيقات التى تجريها الهيئات القضائية مع المتهمين فى قضايا الكسب غير المشروع ، فعلى سبيل المثال نشرت خبرا تحت عنوان :

« من هو رئيس عصابة توفيق عبد الحى الذى يقصده مساعد المدعى الاشتراكى »

« عثمان أحمد عثمان أضاع أموال نقابة المهندسين وكذب على مجلس الشعب »

وفى صلب الخبر قالت : « ... إن خطة العصابة تلخصت فى إنشاء ما يسمى ببنوك الاستثمار فى ظل

---

(١) «الأهالى» فى ١٩٧٨/٤/٥

(٢) «الأهالى» فى ١٩٧٨/٤/١٢

(٣)المرجع السابق نفسه

(٤) «الأهالى» فى ١٩٧٨/٣/١٥

(٥) "الأهالى" فى ١٩٧٨/٥/١٠



القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، بهدف إلزام بنوك القطاع العام التى تقوم بخدمة الإقتصاد الوطنى للاشتراك فى بنوك الاستثمار الخاصة لكى يتحول المال العام لأول مرة فى التاريخ إلى مال خاص ... » (١)

وتناولت فى أخبارها أيضا هروب المليونيرات إلى خارج البلاد فنجدها تقول : -

«هروب مليونير «روسيتى» بديون ٢٠ مليون جنيه للبنوك » فقد قام فى الأسابيع الأخيرة عدد من مليونيرات النهب بالهرب من البلاد أو إشهار إفلاسهم ، وفى رقبتهم مديونيات ضخمة لدى البنوك ومن أمثلة ذلك المليونير" فيليب فؤاد" الشريك الأساسى فى شركة «روسيتى» ومعارضها المعروفة « روسيتى بمصر الجديدة ... » (٢)

كما أجرت « الأهالى » عدة تحقيقات حول قضية الكسب غير المشروع فنشرت تحقيقا تحت عنوان : « الأمن الغذائى على طريقة آل السادات »

« البرنسيسة سكينة السادات تضع يدها على أملاك الدولة وتحرم شباب شبرامنت من إقامة ناديهم»
وتناولت فيه قصة الصراع بين شباب شبرامنت إحدى قرى محافظة الجيزة ، وبين السيدة سكينة السادات على قطعة أرض من ممتلكات الدولة مساحتها فدان وسبعة قراريط وخمسة أسهم وكانت مخصصة لتكون مركزا للشباب فى هذه القرية ... » (٣)

وفى تحقيق آخر تناولت «الأهالى» قضية أرض بحيرة المنزلة وكيف أنها تحولت إلى ساحة يسيطر عليها محترفو الإجرام وعصابات سرقة الأراضى ..وقالت : « إن معنى هذا أن الدولة ببساطة تحمى هذا الوضع ذلك أن وضع اليد على الأراضى بدأ بمساعدة محترفى الإجرام ... وحينما طالبت بعض الجهات بحصر واضعى اليد تقدمت وزارة الزراعة بكشف وهمى لصغار الزراع ... » وطالبت بتشكيل لجنة تقصى حقائق تستمع لأهالى المنزلة وخاصة فقراء الصيادين والفلاحين . (٤)

وتابعت جريدة « الأهالى» فى مقالاتهاقضية الكسب غير المشروع المتهم فيها عصمت السادات وطالبت بمناقشة الظروف السياسية والإجتماعية التى ولدت الفساد ، وأول هذا الظروف ذلك الوضع الناتج من اتباع الحكومة لسياسة الإنفتاح الإقتصادى ، فقد خلق هذا الإنفتاح حالة من الفوضى الإقتصادية ترعرع فيها الفساد ، وبالعودة إلى ما نشر عن بدايات ثروات كل من رشاد عثمان ثم عصمت السادات ، نجد أن بيانات المدعى الاشتراكى تشير وبشكل محدد إلى عام ١٩٧٤ ، عام بداية الإنفتاح .. لأنه حول مصر إلى سوق استهلاكية لكل البضائع بداية من الأطعمة الفاسدة إلى أجهزة الفيديو .. ثم تأتى ثانى الظروف من إنعدام الرقابة والمتابعة على القطاع العام وكذلك على المال العام الواقع خارج نطاق هذا القطاع ... (٥)

كما ناقش الاستاذ أمين ودبع ظاهرة الكسب غير المشروع وطالب بمعالجتها وبين أنها وليدة الإنفتاح الإقتصادى الاستهلاكى بعد أكتوبر ١٩٧٣ ، والتمهيد لذلك بإلغاء دور الدولة فى احتكار التجارة الخارجية والسيطرة على التجارة الداخلية ، وإباحة الاستيراد للقطاع الخاص بدون تحويل عملة وإطلاق يد الرأسمالية الكبيرة ذات الطابع التجارى وغير العاملة فى مجال الإنتاج فلقد شهدت سنوات الإنفتاح الإقتصادى الإستهلاكى نمو وتضخم هذه الطبقة الطفيلية غير المنتجة ، التى تعمل بالتعاون مع الرأسمال الأجنبى فى تخريب الكيان الإقتصادى (٦)

---

(١) «الأهالى» فى ١٩٨٩/١٢/٢٩
(٢) «الأهالى» فى ١٩٨٢/١٢/٢٩
(٣) «الأهالى» فى ١٩٨٢/١١/١٠
(٤) «الأهالى» فى ١٩٧٨/٤/٢٦
(٥) أمينة شفيق ، نعم كان الفساد موجودا دائما ولكن ، « الأهالى » فى ١٩٨٢/١١/١٧
(٦) وديع أمين ، الفساد ودور الشريك الكامل ، «الأهالى» فى ١٩٨٢/١٢/١



وعرضت «الأهالى» إحصائية لنوعيات الجرائم التى ارتكبت عام ١٩٨٢ ، من خلال تقارير الأمن العام تحت عنوان : « تقارير الأمن العام تسجل زيادة جرائم التموين ، وتهريب العملة والرشوة والمخدرات وهتك العرض » (١)

كما عالجت جريدة « الأهالى» أيضا قضية الكسب غير المشروع عن طريق الرسوم الكاريكاتورية على سبيل المثال : تناولت قضية عصمت السادات وثرائه الفاحش قائلة :

« الحمدلله كانوا بيفكروا يشيلوا الدعم من على الرغيف وبعدين شالوا الدعم من على عصمت السادات» (٢)

وعبرت عن عدم الكشف عن هذا الثراء طوال فترة حكم الرئيس السادات فتقول :

« وزارة الداخلية : ما قبضناش على عصمت السادات طول السنين اللى فاتت لأن افكاره مش متطرفة بالعكس أفكاره رايقة جدا وماكانش بيفكر يقلب نظام الحكم .. » (٣)

« وزارة الداخلية عارفة من زمان لكن هى ما بتحبش تفتن أحسن رئيس الجمهورية يقول عليها وزارة وحشة وفتانة ويزعل منها خالص خالص .. » (٤)

« وطبعا الحكومة بتحاول ترفع المعاناة عن الجماهير لكن ميزة عصمت السادات وأمثاله أنهم بالحلول الذاتية يقدروا يريحوا الحكومة ويرفعوا المعاناة عن أنفسهم .. » (٥)

٣ – إحتلت قضية « **الإنفتاح الإقتصادى**» فى جريدة « الأهالى » المرتبة الثالثة من جملة القضايا الإقتصادية حيث بلغت نسبتها ١٤.٠٥ ٪ ويعكس هذا الاهتمام من جانب جريدة « الأهالى» موقف الحزب ومعاداته لسياسة الإنفتاح الإقتصادى وتسجيل الإعتراض المبدئى عليها بوصفها – سياسة الإنفتاح الطفيلى – إنفتاح اللصوص والسماسرة التى أدت إلى تردى الأوضاع فى مصر وجعلها سوقا مفتوحة بغير قيود للسلع الإستهلاكية الأجنبية وانتهى السعى لبناء صناعة وطنية حقيقية . (٦)

على سبيل المثال نجد أن « الأهالى» ترى فى إحدى مقالاتها أن الإنفتاح تهديد للسيادة الوطنية ، حيث أن الإنفتاح لم يسفر إلا عن إقامة عدد من الصناعات الإستهلاكية الكمالية والترفيهية فى التليفزيون الملون إلى المشروبات الغازية ، وأنه فى ظل الإنفتاح تتراخى قبضة الدولة على الإقتصاد القومى ، وتنطلق الأنشطة الطفيلية .... إن الإنفتاح صار يعنى التخلى المتزايد عن السيادة الوطنية أمام رأس المال الأجنبى والسماح المتزايد بالإسراف فى الإنفاق العام والاستسلام أمام انفتاح القطط السمان . (٧)

وبينت جريدة « الأهالى» فى إحدى مقالاتها الافتتاحية أن الإنفتاح مالبث أن أصبح إنفتاحا على عالم

---

(١) حسين بدوى تقارير الأمن العام تسجل زيادة جرائم التموين وتهريب العملة والرشوة والمخدرات وهتك العرض ، « الأهالى فى ١٩٨٤/٥/٢٦

(٢) «الأهالى» فى ١٩٨٢/١١/١٠

(٣) المرجع السابق نفسه

(٤) المرجع السابق نفسه

(٥) نفس المرجع السابق

(٦) حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ، البرنامج السياسى العام ، « القاهرة ، حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى »، ص ١١٣ وما بعدها.

(٧) حزب التجمع ، الإنفتاح تهديد للسيادة الوطنية ، "الأهالى" فى ١٩٧٨/٤/١٥



واحد ولسوء الحظ أن جاء هذا الإنفتاح والغرب فى أوج محنته ويفتك التضخم والغلاء بالنظام الرأسمالى عامة وهو يشتد كل يوم وإن كان طبيعيا أن نستورد النظام وأمراضه وأن تكون أشد وطأة علينا .. ولابد أن نملك الشجاعة لنراجع سياسة الإنفتاح وأن نعيد تقييمها ، وأن نعدل عن كل ما ثبت ضرره وقصوره .. إن الإنفتاح يعنى اقتصاديات السوق وهذه تعنى الفوضى ولا مناص من العودة إلى الطريق الذى أصبح مجرد واجهة ولافتة وهو حتمية الحل الاشتراكى . (١)

ويشير الدكتور جودة عبد الخالق إلى الآثار المترتبة على الإجراءات التى اتخذتها الحكومة ضمن الإطار العام لسياسة الإنفتاح الإقتصادى فيقول : « لقد تمخضت هذه الإجراءات عن عواقب وخيمة بالنسبة لقيمة الجنيه المصرى نتيجة الإنصياع لطلبات صندوق النقد الدولى بتخفيض قيمة الجنيه المصرى ، وقد تم هذا على مراحل ترتب عليها هبت الشعب فى يناير ١٩٧٧ ، كما أباحت هذه الإجراءات للأفراد الإحتفاظ بالنقد الأجنبى ترتب عليها انتشار تجارة العملات الأجنبية إنتشارا سرطانيا وأصبحنا نقرأ عن المليونيرات الجدد من تجار العملة ... » (٢)

وأشارت « الأهالى » إلى أن سياسة الإنفتاح الإقتصادى أدت إلى إنقلاب مذهل فى السلم الإجتماعى وإلى تراجع العلماء والأدباء ... فى السلم الإجتماعى وإلى انحدار الطبقة الوسطى إلى مستوى المعدمين .. كما أدت إلى تردى الإنتاج والصناعة المصرية ، وإلى غلاء فاحش فى الأسعار ، وتفاوت مروّع فى الدخول ، وتفاقم أزمات لقمة العيش والإسكان ..وصاحب خروج الطبقات الطفيلية إلى حيز الوجود انقلاب مذهل فى سلم القيم والأنماط السلوكية والقيم الإستهلاكية الرخيصة .... (٣)

ويبين الدكتور رمزى زكى أهم نتائج سياسة الإنفتاح الإقتصادى فيمايأتى :-

« ... خلل فى النمو على حساب قطاعات الإنتاج السلعى - الزراعة والصناعة - لحساب نمو القطاعات الطفيلية ومن أهمها المال والتجارة والإسكان الفاخر .. إقترن النمو بتفاوت حاد فى توزيع الدخول والثروة فى اتجاه تركزها فى أيدى أصحاب عوائد حقوق التملك - الأرباح والفوائد والريع - على حساب نصيب كاسبى الأجور والمرتبات ... إن الإنفتاح كان تربة خصبة لاستشراء الفساد فى المجتمع ... » (٤)

كما أجرت « الأهالى » عدة تحقيقات صحفية فى معالجتها لهذه القضية فعلى سبيل المثال نشرت تحقيقا تحت عنوان :

« خبراء الإقتصاد فى حزب التجمع يقولون : الإنفتاح .. سلبنا حرية الإرادة والدول التى تقرضنا .. تحدد سياستنا »

وأوضحت أن سياسة الإنفتاح الإقتصادى وما صاحبها من التوجه الخدمى والتجارى الطفيلى ، أدت إلى تكوين ثروات ضخمة لفئات محدودة وبالتالى زيادة حدة الفروق الطبقية ..فبينما تئن الجماهير العريضة من الارتفاع المستمر للأسعار تتمتع قلة محدودة بترف استهلاكى لم تشهد مصر له مثيلا من قبل ، مما أدى إلى خلل إجتماعى وصل إلى حد التهديد الفعلى لما يسمى بالسلام الإجتماعى ... » (٥)

وفى تحقيق آخر تحت عنوان :

---

(١) « الأهالى » ، أمراض الإنفتاح ، فى ١٩٨٢/٧/٢١

(٢) جودة عبد الخالق ، أزمة الجنيه ومعضلة الإقتصاد المصرى ، « الأهالى » فى ١٩٨٢/٧/٢١

(٣) لطيفة الزيات ، الإنفتاح الإقتصادى وغياب الوجدان الجماعى ، « الأهالى » فى ١٩٨٢/٦/٩

(٤) رمزى زكى ، محمد أبو مندور ، أيها الإنفتاحيون ماذا فعلتم بمصر ، « الأهالى » فى ١٩٨٣/٩/٢١

(٥) « الأهالى » فى ١٩٨٢/٨/١٨



« هذا ما فعلته سنوات الإنفتاح فى القرية المصرية »
« الأرض الزراعية انكمشت - البوتيكات انتشرت وتجار العملة قادمون»
تناولت فيه إحصائيات بعض الأراضى الزراعية بالقرية المصرية ، وكيف أنها تناقصت خلال فترة سنوات الإنفتاح وحولت إلى مبانى ، وقالت « الأهالى» « ... إن من علامات الإنفتاح وصول تجار العملة إلى القرية ، حيث انتقل تبديل العملة التى يأتى بها المهاجرون للعمل من المطار إلى قرية زنارة - إحدى قرى العب الشرقى لمركز تلا - كما افتتح فى السنوات الماضية ثلاث بوتيكات بالقرية ... » (١)

كما تعرضت الأهالى لبعض الشركات التى استغلت قانون الإنفتاح أسوأ استغلال فقالت فى إحدى تحقيقاتها : « .. إنهب واهرب هذا هو قانون الإنفتاح ، أصحاب شركة إنفتاح يهربون بعد انتهاء سنوات الإعفاء الضريبى ويتركون العمال بلا مستقبل »

وذكرت أن الشركة الحديثة لصناعة « الكرتون بلاست » بشبرا الخيمة ، إحدى شركات الاستثمار وأنشأها المستثمران السوريان الشقيقان حمدى ، وحكمت تم تصفيتها بعد إنتهاء السنوات الخمس المعفاة فيها من الضرائب ، وبعد أن كسبا أموالا طائلة قاما بتهريبها للخارج ، وطالبت المسئولين بالاطمئنان على مستقبلنا ومصيرنا وضرورة التصدى لمثل هذه السلبيات .(٢)

كما اهتمت «الأهالى» بالمتابعة الإخبارية لتصريحات المسئولين حول نتائج سياسة الإنفتاح الإقتصادى فنشرت خبرا تحت عنوان : « بيانات مضللة حول خطة التنمية »

وفى صلب الخبر قالت : « ... فى الكلمة التى ألقاها رئيس الوزراء استعرض نتائج الإنفتاح وصعوبة الانتقال إلى ما سماه بالمجتمع المغلق إلى المجتمع المفتوح إقتصاديا وسياسيا وإجتماعيا .. وقال إن ثمار الإنفتاح قد بدأت تظهر ..حيث أصبح المناخ مواتيا لتعاون مشترك مع المجتمع العالمى وكان من بين ثماره إنشاء ٣٤ بنكا أجنبيا مشتركا ، كما بلغ عدد المشروعات - حسب تصريح السيد رئيس الوزراء ٤٩٠ مشروعا بدأت الإنتاج .. إن تخلف قطاع الخدمات والهيئات الذى يحوز نصف الاستثمارات تقريبا ، يجعل الرقم الذى أعلنه السيد رئيس الوزراء غير دقيق ... » (٣)

وفى خبر آخر أوضحت أن الإنفتاح الإقتصادى تسبب فى زيادة الاعتماد على الخارج فتقول : « .. أكد تقرير لجنة الشئون المالية والإقتصادية بمجلس الشورى إلى أن الفترة من ٧٤ - ١٩٨٢ شهدت اتساع حجم الواردات وارتفاع أسعارها مما أدى إلى زيادة الاعتماد على العالم الخارجى فى الوفاء باحتياجات الاستهلاك والإنتاج المحلى وأرجعت اللجنة ذلك إلى السياسات التجارية الجديدة فى ظل سياسة الإنفتاح الإقتصادى ... » (٤)

كما قدمت « الأهالى » تقريرا عن المؤتمر العلمى السنوى الثالث للإقتصاديين المصريين تحت عنوان : « فى مؤتمر الإقتصاديين المصريين » سياسة لا تجد مدافعا واحدا » وأوضحت فيه أن سياسة الحكومة فى الإنفتاح لم تجد من يدافع عنها رغم وجود عدد من الإقتصاديين المثلين لحزب مصر ، وقالت : إن الإنفتاح الحالى إنفتاح تجارى يقوم على استيراد السلع الإستهلاكية الاستفزازية .. أنه نزيف كامل للإقتصاد المصرى يهدد مستوى معيشة الأغلبية الساحقة فى المجتمع المصرى .. » (٥)

٤ - حصلت قضية **القطاع العام** على الترتيب الرابع من جملة القضايا الإقتصادية فى جريدة

---

(١) «الأهالى» فى ١٩٨٣/١١/٩
(٢)« الأهالى فى ٣٠ / ١١ / ١٩٨٣
(٣) « الأهالى » فى ١٩٨٧/٢/١٥
(٤) «الأهالى» فى ١٩٨٤/١/٢٥
(٥) «الأهالى» فى ١٩٧٨/٣/٢٩ » يلاحظ على «الأهالى» فى عرضها للتقريرأنها تركز على الآراء المعارضة لسياسة الإنفتاح وتكتفى بالاشارة فقط الى الآراء المؤيدة مع اظهار بعض التحفظات التى رآها هؤلاء المؤيدين »



«الأهالى» حيث بلغت نسبتها ٦٧ . ١٠٪ ويرجع ذلك إلى أن هذه الفترة قد شهدت حوارا واسعا حول القطاع العام،ودوره فى التنمية،فقد عارضت «الأهالى» موضوع بيع القطاع العام ، ودعت إلى دعمه ، فعلى سبيل المثال نشرت خبرا تحت عنوان :

« الحكومة تبيع القطاع العام سرا »

، « التجمع يدعو اللجنة القومية للدفاع عن القطاع العام »

وفى صلب الخبر تقول : « قررت أمانة اللجنة المركزية لحزب التجمع دعوة كافة القوى السياسية الوطنية الحزبية والمستقلة .. فى كافة المواقع لتشكيل « لجنة قومية للدفاع عن القطاع العام » وذلك لتعبئة الجماهير من أجل دعم القطاع العام وتنميته وتطويره ... » (١)

وفى خبر آخر تبين أن المساعدات الأمريكية لمصر متوقفة على عدم تمسك الحكومة بالقطاع العام فتقول : « السفارة الأمريكية تسأل النقابيين ..لماذا يتمسكون بالقطاع العام » وأوضحت أن أعضاء النقابة العامة للصناعات الهندسية دعوا إلى التمسك بالقطاع العام فى حين أن إجتماع الأمريكين مع نقابيين مصريين آخرين يوضح عدم تمسك الكثير منهم بالقطاع العام ، كما شرح الجانب الأمريكى أنه بصددإعداد تقرير برأى النقابيين المصريين فى القطاع العام ، وهو التقرير الذى سيكون أحد العناصر المقررة للمساعدات الأمريكية لمصر .. » (٢)

كما تناولت « الأهالى» فى مقالاتها قضية القطاع العام فكتبت فى مقالها الافتتاحى تحت عنوان :

«عالم المقاولات عالم عجيب »

« لست أعرف ماذا حدث لشركات المقاولات التى تملكها الدولة هذه الأيام تبدوا وكأنها أصابها مس من جن أجهزتها مضطربة ومتخوفة .. المشاريع فى عموميتها معطلة أو متوقفة ..» وذكرت عدة ملاحظات جديرة بالدراسة من جانب المسئولين هى :

أولا: إنشاء العديد من رؤساء الشركات الحكومية مكاتب أو شركات مقاولات خاصة يملكها أولادهم أو بناتهم ... ثانيا : من المعروف أن الإنشاء ينجز فى الشركة الحكومية عن طريق مقاولى الباطن ..،وبذلك تصبح شركات القطاع العام ستارا تملكه الحكومة مائة فى المائة ، ولكن اللعب من الداخل ومن خلال مجموعات منظمة من مقاولى الباطن ... » (٣)

وأوضحت « الأهالى » فى إحدى مقالاتها : الفرق بين تطوير القطاع العام وتصفيته ، وذكرت أن وحدات القطاع العام فى مصر تعرضت لإرهاق عالى ومستمر وزاد تدهور الإنتاجية فيه بعد هذا « الإنفتاح السايب » ونتيجة للهجوم الشرس والمستمر على القطاع العام بواسطة السلطة وأجهزة الإعلام أدى هذا إلى عدم توفير الموارد اللازمة لتمويل إستثمارات الإحلال والتجديد فى وحدات القطاع العام تحت حجة العجز المالى للموازنة العامة .

---

(١) «الأهالى» فى ١٩٨٢/١/١٣

(٢) «الأهالى» فى ١٩٨٢/٧/٢١

(٣) «الأهالى» فى١٩٧٨/٧/١٢



وطالبت بوقف كل محاولات تحرير أوتطويرالقطاع العام الذى يتلخص فى استيلاء القطاع الأجنبى أوالمشترك على وحداته الناجحة . وإنهاء التميز السائد حاليا ضد القطاع العام ، والسماح لوحدات القطاع العام بنفس القدر من الحريات التى تتمتع بها وحدات القطاع الخاص وشركات الإنفتاح . (١)

وكتب الدكتور إبراهيم العيسوى حول مشكلات القطاع العام وقال : « متى يتوقف اللف والدوران حول مشكلات القطاع العام ، الدعم يجب أن يتركز فى عملية التوزيع لا فى مراحل الإنتاج »

وتساءل : لماذا اللف والدوران حول المشكلة بدلا من اقتلاعها من جذورها ؟ « إن جوهر هذه المشكلة هو أن علاقات الأسعار والتكاليف مختلة إختلالا شديدا فى القطاع العام ، بسبب خلل معين فى نظام الدعم الحالى ، فالدعم لا يتم بعد الإنتاج ، أى فى مرحلة توزيع السلع على المستهلكين ، كما يقضى بذلك المنطق الإقتصادى ، وإنما يتخلل الدعم أغلب مراحل الإنتاج ... » وطالب بأن تحاسب الشركات على ماتشتريه من مستلزمات إنتاج بأسعارها الحقيقية ، وأن تبيع منتجاتها أيضا بالأسعار الحقيقية .. وعدم المساس بملكية الشعب لوسائل الإنتاج فى القطاع العام ، ودون التعرض لحق الدولة فى الرقابة والمساءلة عن حسن استخدام أموال الشعب فى هذا القطاع .. » (٢)

وناقش الدكتور فؤاد مرسى قانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى وأثره على القطاع العام ، وأوضح أنه فتح الطريق أمام تحجيم القطاع العام تحجيما كميا وكيفيا فقد أعلنت الحكومةعن مشروع لتطوير أسلوب ادارة القطاع العام ، ويدور المشروع حول مأسموه : فصل الملكية عن الإدارة .. إن المشروع يعطى للشعب وهم الملكية العامة المحفوظة فى مكان أمين هو الشركات القابضة ، ثم يسمح لهذه الشركات بعد ذلك بالتصرف الكامل بالقطاع العام .(٣)

وبين الدكتور حلمى مراد - تعليقا على القرار الجمهورى بإنشاء هيئات عامة تشرف كل هيئة فيهاعلى مجموعة الشركات المشتركة فى قطاع واحد من شركات القطاع العام ، بهدف إحكام الرقابة على القطاع وتطويره - أن مشاكل القطاع العام ليست مشاكل موحدة مشتركة بحيث تحل بقانون يسرى عليها بصفة مشتركة يكون له أثر العصا السحرية . (٤)

كما تعرضت «الأهالى» فى أحد تقاريرها لقضية القطاع العام ، فنشرت تقريرا عن اجتماع اللجنة العليا للسياسات والشئون الإقتصادية حول مشروع تطوير القطاع العام تحت عنوان :

« مشروع تطوير القطاع العام ، التسعير .. السيولة النقدية .. ديمقراطية الإدارة .. »

وأوضحت فيه أن من أبرز ملامح المشروع « تكوين هيئات قومية للإشراف على الشركات والعمل كحلقة اتصال بين القطاع العام والوزارات المشرفة عليه ، وتعديل تكوين مجلس الإدارة للشركة بإضافة اثنين من ذوى الخبرة ، وأن تترك لمجلس إدارة الشركة سياسة التسعير فى ضوء ضوابط محددة .. وغيرها » . (٥)

وفى تقرير آخر تحت عنوان :

---

(١) شفيق أحمد على ، الفرق بين تطوير القطاع العام وتصفيته . « الأهالى» فى ١٩٨٢/٨/٢٥

(٢) إبراهيم العيسوى ، متى يتوقف اللف والدوران حول مشكلات القطاع العام ، « الأهالى» فى ١٩٨٢/٦/٣٠

(٣) فؤاد مرسى ، قانون تحجيم القطاع العام لحساب رأس المال الخاص ، « الأهالى» فى ١٩٨٣/٨/٣

(٤) حلمى مراد ، مشاكل القطاع العام ليست موحدة ،"الأهالى" فى ١٩٨٣/١١/٩

(٥) «الأهالى» فى١٩٨٢/٨/١٤



«دكتور فؤاد موسى فى ندوة القاهرة الأسبوعية »

«القطاع العام مسئولية كل القوى الوطنية »

بينت فيه أن الصراع حول القطاع العام هو جزء : من الصراع بين الطبقة الطفيلية والقوي الوطنية في مصر ، وأن هدف القوي الطفيلية من ضرب القطاع العام : هو إنهاء دوره كقائد لعملية التنمية ، وأن سياسة الإنفتاح الإقتصادى ركزت من لحظتها الأولى على تصفية الدور القيادى للقطاع العام : وأوضح مثال لذلك إلغاء المؤسسات العامة .(١)

٥ - جاء اهتمام « الأهالى » **بقضية استثمار رأس المال العربى والأجنبى** فى المرتبة الخامسة وبلغت نسبتها ٤٣و٨٪ حيث صدر قانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة فقد اهتمت الأهالى بمتابعة الأخبار الخاصة بالسلوكيات السلبية للمستثمرين ، والمعوقات التى تقف أمام المستثمر ، بالإضافة إلى سلبيات هذا القانون الجديد.

فعلى سبيل المثال نشرت خبرا تحت عنوان :

« المستثمرون يهربون بسبب وعود الحكومة »

وفى صلب الخبر تقول :- « علمت الأهالى أن عدد المستثمرين الأجانب سحبوا مشروعاتهم بعد الموافقة عليها ، برر المستثمرون «الهاربون» انسحابهم بعدم وجود الظروف المساعدة على تنفيذ المشروعات مثل التليفونات والطرق الخدمات والمرافق الأخرى .. » (٢)

كما نشرت خبرا آخر حول الاقتراح المقدم من أحد أعضاء مجلس الشعب ، بالحد من التغلغل الأجنبى فى الاقتصاد المصرى ، المتمثل فى القروض والمنح والمكاتب الإستشارية ، والتى كانت السبب فى ركود الصناعة المصرية وزيادة المخزون منها ، وعدم ترشيد الاستيراد ، إذ تحرص المشاريع والمكاتب الاستشارية الأجنبية على الإستعانة فى الإنشاء بمواد مصنوعة أجنبية رغم وجود المثيل المصرى لها . (٣)

وتحدثت «الأهالى» عن التصريح الذى أدلى به وزير الاستثمار معترفا بأضرار سياسة الإنفتاح وأنه لم يفهم من سياسة الإنفتاح سوى جانبه الاستهلاكى فقط ، وإن الإنفتاح مازل للبيبسى والسفن آب ، على الرغم من الإغراءات التى تقدمها الحكومة لأصحاب رؤس الأموال للاستثمار فى المشروعات الزراعية والإنتاجية ..(٤)

وعلقت « الأهالى » على المعاهدة التى تمت بين مصر وأمريكا بهدف تشجيع وحماية الاستثمارات الأمريكية فى مصر فنشرت خبرا تحت عنوان :

«معاهدة مصرية أمريكية تعيد عهد الامتيازات الأجنبية »

وقالت: - « إن المعاهدة تعطى للأمريكين حرية الدخول والإقامة فى مصر ، وحق تمليك كافة أنواع الممتلكات ، وحق التأجير وحق الشراء ..كما تقبل مصر فى المعاهدة بنزع سلطة القضاء المصرى والقبول بمبدأ التحكيم الدولى أي أن للأمريكان حقوق المصريين ولكن ليست عليهم أن يحتكموا للقضاء المصرى ... » (٥)

وأشارت الأهالى إلى الامتيازات الممنوحة لرأس المال الأجنبي وتأثيرها الضار على القضاء المصرى

---

(١) «الأهالى» فى ١٩٨٢/١١/١٧

(٢) «الأهالى» فى ١١٩٨٣/٣/٢٢

(٣) «الأهالى» فى ١٩٨٣/١٢/٢٨

(٤) «الأهالى» فى ١٩٨٣/١/٢٦

(٥) «الأهالى» فى ١٩٨٢/١٢/٢٩



وأوضحت أن اللجنة الوزارية للإنتاج تدرس مذكرة حول تأثير المزايا التى ستمنح للمشروعات الأجنبية على الإقتصاد القومى ....(١)

وطالبت بالوقوف بحزم ضد مختلف النزعات التى ترمى إلى إعادة سيطرة رأس المال الخاص المصرى والأجنبى على مقدراتنا الإقتصادية ، .. إن الأولوية يجب أن تكون لرأس المال العربى العام والخاص للدخول فى هذه المشروعات المشتركة مع إعادة النظر فى التشريعات الخاصة بالاستثمارات الأجنبية .(٢)

٦ - احتلت قضية الدعم المرتبة السادسة فى جريدة «الأهالى» من جملة القضايا الاقتصادية حيث بلغت نسبتها ٦١ .٥٪ وقد لوحظ من خلال التحليل أن قضية الدعم قد حظيت باهتمام كبير من جانب مواد الرأي فى صحيفة «الأهالى» وذلك لأن هذه القضية قد طرحت بصورة ملحة فى هذه الفترة ، بالإضافة إلى ذلك أن حزب التجمع أولى هذه القضية اهتماما كبيرا ، حيث يرى أن الدعم ضرورة لابد منها لكفالة الحد الأدنى لمستوى المعيشة لأصحاب الدخول الدنيا .

فنجد أن جريدة « الأهالى» فى مقالاتها حذرت من رفع الدعم عن السلع وبينت أن شماعة الدعم ليست سببا لأزمتنا الإقتصادية ، وأنه للخروج من الأزمة لابد من إلغاء العمل بنظام الاستيراد بدون تحويل عملة مع ترشيد الاستهلاك ..(٣)

وحذر الدكتور إبراهيم العيسوى ، والدكتور عبد العظيم أنيس من إلغاء الدعم لأنه سوف يحمل المواطنين عبئا يقرب من ٥٠٠ مليون جنيه تدفع مباشرة أو غير مباشرة ، وتساءلا : « بماذا يشعر المواطن العادى المحدود الدخل هذه الأيام ؟ فإن أى منصف سوف يعترف بما يلمسه بين حين وآخر من تغير فى أسعار السلع والخدمات . (٤)

وفى مقال أخر تحت عنوان :

« برنامج عاجل لوقف التدهور فى ظل النظام الرأسمالى القائم »

أوضحت أن الدعم ليس هو السبب «الأساسى» لما نعانيه من مشاكل إقتصادية لأن هناك فئات إجتماعية متعددة لا تسمح دخولها المحدودة بالحصول على الحد الأدنى اللائق للمعيشة وعلى المجتمع أن يكفل لها هذا المستوى وبالتالى يظل الدعم ضرورة ملحة للطبقات المحدودة الدخل طالما بقى هذا التفاوت الحالى فى توزيع الدخول ، ويصبح المعنى الحقيقى لترشيد الدعم هو العمل على وصوله إلى مستحقيه ، وتمويله عن طريق رسوم وضرائب تعرض على القادرين تحقيقا لمبدأ التكافل الإجتماعى ... وفى ذلك يقترح خبراء حزبنا قصر الدعم المباشر على السلع الأساسية في مرحلة البيع للمستهلك وإلغاء الدعم فى مرحلة الإنتاج ، وإعادة النظر فى فروق اسعار الفائدة فى مجال الإسكان ليقتصر حق الحصول على سلف بفائدة مخفضة على الإسكان الشعبى ... (٥)

---

(١) «الأهالى» فى ١٩٧٨/٥/٣

(٢) «الأهالى» فى ١٩٧٨/٥/٣١

(٣) شفيق أحمد على ، شماعة الدعم ليست سببا لأزمتنا الإقتصادية ، « الأهالى» فى ١٩٨٢/٨/٢٥

(٤)إبراهيم العيسوى ، عبد العظيم أنيس ، ماذا يعنى الإلغاء التدريجى للدعم ؟ «الأهالى» فى ١٩٨٤/٢/١٥

(٥) شفيق أحمد على ، برنامج عاجل لوقف التدهور فى ظل النظام الرأسمالى القائم «الأهالى» فى١٩٨٢/٨/٢٧.



كما أعدت "الأهالى" تقريرا عن الندوة التى عقدتها شعبة الإقتصاد بنقابة التجاريين حول النظام الجديد للدعم قالت فيه : « ... أكدت الندوة أن رفع الدعم عن عدد من السلع يمكن أن يرتفع بأسعارها ارتفاعا كبيرا مثل القمح والخبز والدقيق الفاخر ..وأكدت الندوة أن إلغاء الدعم عن سلع البطاقات يمكن أن يؤثر على أسعار السلع المختلفة خارج البطاقات ..وأوصت بضرورة تطبيق النظام الجديد للدعم على عدة مراحل ، وأن يرفع الدعم تدريجيا عن السلع غير الضرورية مع رفع المرتبات تدريجيا .. (١)

وأجرت «الأهالى» تحقيقا حول قضية الدعم تحت عنوان :

« الحكومة تحمل الطبقات الشعبية أعباء جديدة تصل إلى ٥٠٠ مليون جنيه »

وذكرت أن المجموعة الإقتصادية لم تترك وسيلة لزيادة الإيرادات إلا واتبعتها منها :

- إلغاء الدعم بما يوفر للدولة ٢٧٧ مليون جنيه يتحملها المستهلك فى شكل زيادة للأسعار .
- زيادة مباشرة فى أسعار بعض السلع مثل السجائر والبنزين والبوتاجاز والسكر .
- زيادة رسوم الدمغة .. وقد أحس الناس بالأثر المباشر إذ زاد سعر إسطوانة البوتاجاز من ٦٥ قرشا إلى ٩٥ قرشا ... الخ » (٢)

٧ - احتلت القضايا الخاصة **بالتصدير والاستيراد** المرتبة السابعة فى جريدة «الأهالى» من جملة القضايا الإقتصادية حيث بلغت نسبتها ٥.٠٦٪ .

فقد اهتمت جريدة «الأهالى» بالمتابعة الاخبارية للآثار السلبية المترتبة على فتح باب الاستيراد مع بعض الإعفاءات الجمركية ، فعلى سبيل المثال نشرت خبرا تحت عنوان :

«أكشاك السجائر تستورد المرسيدس »

وفى صلب الخبر ذكرت أن القانون نص على منح مستلزمات الإستعمال الشخصى للأجانب الذين يقيمون فى مصر لأول مرة للعمل أوالزواج من الرسوم والضرائب الجمركية ، تشمل الإعفاءات أثاث بيت كامل ، سيارة ومستلزمات شخصية أخرى ، يتم الإعفاء مرة واحدة تحت بند أول توطن ، واستفاد التجار من أول توطن بإغراء عدد كبير من الأجانب لاستيراد سيارات فاخرة باسمهم ، وإعفائهم من الجمرك نظير ثمن معلوم ومتفق عليه ... (٣)

كما تناولت أيضا فى أحد أخبارها قرارات اللجنة العليا للسياسات والشئون الإقتصادية ، والتى منها عدم الترخيص لوزارة التموين باستيراد أية صفقات جديدة للملابس المستوردة إلا بعد موافقة وزارة الصناعة ، حيث كشفت اللجنة الوزارية الإقتصادية عن مخاطر تهدد الإقتصاد القومى نتيجة لسياسة الاستيراد .(٤)

وأشارت إلى بعض أوجه القصور فى قوانين الاستيراد ، فذكرت أن تقرير اللجنة الإقتصادية بمجلس الشعب حول استيراد كمية من البيض الفاسد ، وتعرض كمية من الدقيق الفاخر إلى التلف كشف عن وجود بعض الثغرات التى ينتج عنها تسرب هذه السلع إلى السوق . (٥)

---

(١) «الأهالى» فى ١٩٨٤/١/١١
(٢) «الأهالى» فى ١٩٧٨/٣/٨
(٣) «الأهالى» فى ١٩٧٨/٢/١٥
(٤) «الأهالى» فى ١٩٨٢/٥/٢٦
(٥) «الأهالى» فى ١٩٨٢/٦/٣٠



وكشفت جريدة الأهالى عن بعض السلبيات الموجودة لدى مستوردى الأدوية وذكرت أن مستوردى الأدوية ليسوا من محترفى الصيدلة لكنهم بينهم تاجر مواسير ومحاسب وقد اتهم نقيب الصيادلة المستوردين الذين يعملون فى السوق المصرى حاليا برشوة الصيادلة ليشتروا إنتاجهم على حساب الإنتاج المحلى وأغرق السوق بأدوية تم إلغاؤها دوليا . (١)

وأجرت «الأهالى» تحقيقا صحفيا حول حرية الاستيراد تحت عنوان :-

« سلع الانفتاح السفيه تخلق السوق السوداء للعملة وتسرق مدخرات المصريين»

« القرار الإقتصادى لاستيراد هذه السلع يهدد السلام الإجتماعى »

وذكرت أن الخلل أساسا يقوم على إطلاق مبدأ حرية الاستيراد وليس حرية الاستثمار، وهذا واحد من أسباب الإعتراض على سياسات الإنفتاح لأنه ليس معقولا فى بلد نامى أن نطلق حرية الاستيراد بهذا الحد فيضيع رصيد البلد من العملة الصعبة فى شراء سلع لا لزوم لها إطلاقا ، وطالبت بإعادة النظر فى سياسة حرية الاستيراد ، وإلغاء نظام الاستيراد بدون تحويل عملة . (٢)

٨ – حصلت قضية **الضرائب** على الترتيب الثامن من جملة القضايا الاقتصادية فى جريدة «الأهالى» حيث بلغت نسبتها ٤٩ .٤٠٪ ويرجع هذا إلى أنه فى هذه الفترة قد ازدادات الأهمية النسبية للضرائب غير المباشرة فى ظل الإنفتاح ، كما أنه قد دار نقاش حول تطوير التشريع الضريبى حتى يأتى مواكبا للتطور الإقتصادى فى مصر .

فقد ناقشت «الأهالى» النظام الضريبى الجديد ، وأوجه القصور فى قانون الضرائب الحالى ، ومساعدته للممول على التهرب من الضرائب .

فعلى سبيل المثال نشرت خبرا تحت عنوان :-

«إن سياسة الإنفتاح الإقتصادى يجب أن تلتزم بالتنمية المخططة »

وطالبت فيه بإعادة النظر فى النظام الضريبى الحالى المتخلف حتى عن النظم الضريبية فى أى بلد رأسمالى ، وإقامة نظام ضريبى جديد يتسم بالشمول والتصاعد .

وأضافت « .. يجب العمل على التنسيق الكامل بين السياسة الضريبية والأجور والدخول والأسعار فى معادلة تكفل التناسب بين الدخول التى تحصل عليها الأغلبية الساحقة من المواطنين وبين ضرورات الحياة .. » (٣)

وتناولت « الأهالى » فى مقالاتها أوجه القصور فى النظام الضريبى الحالى ، وبينت أن العيب الرئيسى لنظام الضرائب فى مصر أنه يهدد المساواة بين المصريين ، حيث يأخذ الكثير من الفقير ، ويأخذ القليل من الغنى ، ودعت إلى إقامة نظام ضريبى يحقق المساواة بين المصريين ، وذلك بإدخال بعض التعديلات الآتية :-

١- فرض ضريبة على الربح العقارى الناشىء عن الزيادة فى قيمة الثروة العقارية .
٢ – فرض ضريبة على الربح الزراعى الناشىء عن زراعة الفواكه والخضروات .
٣- فرض رسم تصاعدى على مظاهر الاستهلاك الترفى يحصل على مبيعات السلع والخدمات .
٤- إلغاء ضريبة كسب العمل وكافة الضرائب على الأجور والمرتبات . (٤)

---

(١) «الأهالى» فى ١٩٧٨/٥/٣

(٢) «الأهالى» فى ١٩٨٢/١٢/١٥

(٣) «الأهالى» فى ١٩٧٨/٥/٣١

(٤) فؤاد مرسى ، الضرائب ومبدأ المساواة بين المصريين ،"الأهالى" فى ١٩٧٨/٢/١٥.

كما بينت "الأهالى" أيضا أوجه القصور فى النظام الضريبى الحالى وكيف أنه يؤدى إلى التهرب الضريبى حيث أن القانون ينص على أنه إذا حقق المواطن ربحا قدره مليون جنيه ، فإن عليه أن يسدد مبلغا قدره ٣٢٠,٠٠٠ جنيه ضريبة أرباح تجارية ثم ١٨٠,٠٠٠ جنيه ضريبة إيراد عام فيكون المجموع نصف مليون جنيه .

وقالت : « أسألوا مصلحة الضرائب كم شخصا سدد ضريبة قدرها نصف مليون جنيه فى العام عن كل مليون يربحه .. وأسألوا مصلحة الضرائب كم شخصا قدمته للمحاكمة بتهمة التهرب من الضرائب .. » (١)

ونشرت «الأهالى» تقريرا من مجلس الشعب حول قانون الضرائب الجديد تحت عنوان :

« قانون الضرائب مر عليه ٤٠٠ سنة ويحتاج لإعادة نظر »

« نختلف حول تسمية القانون المعروض بأنه مشروع قانون العدالة الضريبية »

وذكرت فيه الاقتراحات المقدمة من الأعضاء حول هذا القانون مثل :

- « .. اقترح أن تشكل لجنة لدراسة النظام الضريبى ككل ، على أن تضم اللجنة الخبراء فى هذا الأمر .. »

- « .. إننى أرى أن هناك اهتماما بأن تكون الضريبة على التصرفات العقارية عند التسجيل فقط ، .. ويجب أن يكلف كل من يقوم بشراء شقة بإخطار جهة الضرائب بصرف النظر عما إذا كان قد قام بتسجيلها أم لا ... » (٢)

٩ - إحتلت قضية الإسكان المرتبة التاسعة من جملة القضايا الإقتصادية فى جريدة «الأهالى» حيث بلغت نسبتها ٣,٣٧ ٪ حيث شهدت هذه الفترة تراجع فى عملية بناء الإسكان الشعبى وتقلص الإنفاق الحكومى على هذا النوع من الإسكان ولذلك اشتدت فى هذه الفترة أزمة الإسكان .

فقد تناولت جريدة «الأهالى» قضية الإسكان من خلال إجراء بعض التحقيقات الصحفية حول انتشار ظاهرة الإسكان الوهمى ، فعلى سبيل المثال نشرت تحقيقا تحت عنوان :

« أمر المحافظ بتسليم العمارات ثم اتضح أنها غيرموجودة »

وبينت فى هذا التحقيق أزمة الإسكان التى يعيشها أبناء مدينة السويس ، وتصدى المحافظ لحل هذه الأزمة حيث قام بتوزيع شقق آخر ثلاث عمارات بحى مجد بمدينة فيصل واستلم الجميع مع فرحة الحصول على مسكن ولكن المفاجأة كانت فى انتظار هؤلاء الناس ، ذلك أنه لا توجد عمارات أصلا .. واكتشف المحافظ أن الإسكان بالمحافظة يبلغه بعمارات وهمية وعلى الورق ولم يجد حلا سوى أن يحيل الموضوع إلى النيابة الإدارية .(٣)

---

(١) رفعت السعيد ، لكى أكون واضحا ، «الأهالى» فى ١٩٨٢/٩/١

(٢) «الأهالى» فى ١٩٧٨/٥/٣١

(٣) «الأهالى» فى ١٩٧٨/٣/٨



وطالبت "الأهالى" بضرورة التصدى للمستثمرين غير الجادين فى مشروعاتهم الإستثمارية ، الذين يقومون بجمع المال من المواطنين لإنشاء وحدات سكنية لهم ثم يتضح بعد ذلك أن المشروع كان حبرا على ورق ، وضربت مثالا على ذلك بأصحاب برج ماسبيرو والخلاف بينه وبين هيئة الإستثمار وقالت :

« ... إدفع خمسين ألف جنيه والباقى بالتقسيط المريح .. »

« ... سر الخناقة بين أصحاب برج ماسبيرو وهيئة الاستثمار .. الهيئة تقول : لا توجد شركة ولا يوجد مشروع فكيف يجمعون الأموال ؟ .. ممثل المشروع : المشروع حقيقى لكنه ليس للمصريين .. » (١)

كما أجرت تحقيقا آخر حول انتشار ظاهرة الشركات الوهمية لتقسيم الأراضى التى تبيع ما لا تملك تحت اسم حل أزمة الإسكان - تحت عنوان :-

«شركات وهمية لتقسيم الأراضى تبيع مالا تملك »

« آخر صيحة فى عالم النصب باسم حل أزمة المساكن »

وقالت : « .. هذه آخر صيحة فى عالم التجارة بأزمة المساكن وأصبحت إحدى وسائل الإحتيال .. » (٢)

وناقشت «الأهالى» فى مقالاتها قانون الإسكان الجديد رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، وأوضحت أن القانون الجديد قد نص على « تقدير قيمة المبانى وفقا للتكلفة الفعلية وقت البناء دون التقيد بالأجرة المبدئية المقدرة للمبنى وقت إنشائه ، وقالت : « .. إن هذه الإيجارات الجديدة قفزة خطيرة بالنسبة للدخول التى يحصل عليها كافة فئات الشعب والذى يعتمد فى الأساس على رواتب وأجور ثابتة .. ومن هنا ستجد الأسرة السكن ولكنها ستكون غير قادرة على دفع الإيجار الشهرى بهذه الدخول المحدودة .

إن هذا الإتجاه سوف يؤدى إلى أن يلجأ الملاك إلى رفع « خلوات الرجل » باعتباره الوسيلة الإقتصادية غير القانونية التى تعوض الفروق بين التكلفة الفعلية والتكلفة التقديرية ... » (٣)

ورأت «الأهالى» أن حل أزمة الإسكان تكون بالعمل على زيادة المعروض من الإسكان الشعبى والمتوسط ، وتخفيض تكاليف البناء وتوفير مصادر تمويله مع المحافظة على المساكن القديمة وصيانتها باستمرار .. عن طريق تخصيص نسبة مئوية ثابتة على موارد المحافظات للإسكان الإقتصادى لمدة عشر سنوات على الأقل .. » (٤)

١٠ - شغلت قضايا **القطاع الخاص** المرتبة العاشرة من جملة القضايا الإقتصادية فى جريدة « الأهالى» حيث بلغت نسبتها ٢.٨١٪ وهى نسبة ضئيلة جدا لا تتفق وسياسة الدولة التى تتجه إلى تشجيع القطاع الخاص والإعتراف بدوره فى النشاط الإقتصادى ، وإن كان هذا يتفق مع الخط السياسى لحزب التجمع الذى يدعو إلى دعم القطاع العام وتحريره دون تصفيته مع تحجيم نشاط القطاع الخاص .

ولذلك غلب على جريدة « الأهالى» التغطية الإخبارية ، فعلى سبيل المثال نشرت خبرا تحت عنوان :

« مشروع قانون لعمال القطاع الخاص يضعه اتحاد العمال » (٥)

كما نشرت خبرا آخر تحت عنوان :

« دعم القطاع الخاص مهمة أمريكية »

وفى صلب الخبر أوضحت أن هناك اتفاقا بين الإدارة الأمريكية والمصرية على دعم القطاع الخاص المصرى وأن الحكومة الأمريكية قدمت عدة قروض وتسهيلات إئتمانية إلى البنوك التجارية وبنك التنمية الصناعية لتطوير وتشجيع القطاع الخاص . (٦)

---

(١) «الأهالى» فى ١٩٧٨/٤/١٩

(٢) «الأهالى» فى ١٩٨٢/٨/٤

(٣) ميلاد حنا ، المسكن لا يقل أهمية عن رغيف العيش ،"الأهالى" فى ١٩٧٨/٥/١٠

(٤) شفيق أحمد على ، معضلة الإسكان لها حل ،" الأهالى" فى ١٩٨٢/٨/٢٥

(٥) «الأهالى» فى ١٩٧٨/٣/٢٢



وتحدثت عن ضرورة الإحتفاظ بالدور الأساسى الذى يجب أن يضطلع به القطاع الخاص ، وتشجيعه فى مجالات الإنتاج الكبيرة التى تتناسب مع قدراته ، مع الوقوف فى وجه النزعات الطفيلية ، وغير المنتجة فى القطاع الخاص ، وهى التى تعمل بالوساطة والسمسرة والتهريب والمضاربة ، وأن تشجيع القطاع الخاص لا يتحقق بالعودة إلى أساليب الإقتصاد الحر التى تهز الإقتصاد القومى فى أسسه .(١)

وأوضحت « الأهالى » فى إحدى مقالاتها أن الطفيليين يستغلون القطاع الخاص بتشجيع من الحكومة ، وأن رأس المال الطفيلى يضارب وينهب ويحتفظ بأمواله فى الخارج ، وأن أهم ما يميز هذه الفترة : هو النمو السرطانى للأنشطة الطفيلية التى تدمر الإقتصاد المصرى ، وقالت: « ..نحن كاشتراكيين نرى ضرورة حماية هذا القطاع الخاص النامى وتشجيعه على ترشيد الإستهلاك وزيادة الادخار .. أما السرطان الطفيلى فلابد من استئصاله ... » (٢)

١١- تناولت «الأهالى» **قضايا أخرى** لم ترد فى التصنيف السابق للقضايا الإقتصادية وذلك بنسبة ٨,٤٣٪

ومن أمثلة هذه القضايا البنوك الأجنبية» فقد نشرت"الأهالى" خبرا تحت عنوان :

«هل يتوقف إنشاء البنوك الأجنبية »

وتقول فى صلب الخبر : « تردد الدوائر الإقتصادية أن السيد ممدوح سالم رئيس الحكومة أصدر توجيهاته إلى المسئولين فى القطاع الإقتصادى بإيقاف إنشاء بنوك تجارية جديدة إكتفاءا بالبنوك المنشأة حاليا .. هل يتم تنفيذ ذلك فعلا ؟ نرجو هذا .. » (٣)

كما نشرت خبرا آخر حول هذا الموضوع تحت عنوان : « البنوك الأجنبية حولت أرباحا للخارج تجاوزت رأسمالها عدة مرات »

وتناولت إقتراح البنك المركزى بتعديل قانون الاستثمار لإلغاء الإعفاء الضريبى للبنوك ، مع وضع ضوابط يجب مراعاتها عندما يرغب بنك أجنبى فى مزاولة العمل فى مصر وهذه الضوابط هى : -

- أن يتمتع البنك بسمعة طيبة وأن ينتمى إلى مجموعة الدول المتقدمة صناعيا .
- يتم التصريح بعدد محدود من البنوك سنويا .
- التوصية بزيادة أموال فروع البنك الأجنبية لتصل إلى ١٠ ملايين دولار أمريكى على الأقل . (٤)

كما عالجت «الأهالى» القضايا الخاصة بتصحيح أوضاع العاملين بالدولة ضمن فئة قضايا أخرى حيث تابعت القوانين الخاصة بالعاملين فى الدولة .

فعلى سبيل المثال نشرت خبرا تحت عنوان :

« القيسونى يرفض قانون العاملين والحكومة تحيله إلى مجلس الشعب »

وذكرت فى صلب الخبر أن المشروع الجديد بالإضافة لتصحيح أوضاع العاملين بالدولة يتكلف حوالى ١٨٠ مليون جنيه ، وأن الدكتور القيسونى صرح بأن الموقف المالى لا يحتمل هذه الزيادات .(٥)

وفى خبر آخر تقول :

«مشروع قانون العاملين أفاد أدنى الدرجات وظلم قدامى الموظفين »

---

(١) «الأهالى» فى ١٩٧٨/٥/٣

(٢) اسماعيل صبرى عبد الله ، الطفيليون يستغلون القطاع الخاص بتشجيع من الحكومة ،«الأهالى» فى ١٩٨٣/٧/٢٠

(٣) «الأهالى» فى ١٩٧٨/٣/٨

(٤) «الأهالى» فى ١٩٨٣/٤/٦

(٥) «الأهالى» فى ١٩٧٨/٣/١٥



« حزب التجمع يطالب بزيادات حقيقية وشاملة لكل المرتبات »

وناقشت قانون العاملين بالدولة وقالت : إن هذا القانون يقصر الزيادة على بداية مربوط الدرجات ، ويكتفى بمنح العاملين القدامى علاوة واحدة ويهدر مدة خدمتهم ، ... والمطلوب أن يستفيد العاملون الجدد والقدامى بزيادة في المرتبات بنسب متساوية هى ٣٣٪ لدرجات الدنيا ، ٢٢٪ للدرجات الوسطى ، ١٠٪ للدرجات العليا .. » (١)

وتناولت "الأهالي" أيضا ضمن القضايا الأخرى قضية **القطاع التعاونى** فطالبت : بضرورة إسباغ الطابع الديمقراطى على التعاونيات لأن ذلك سوف يبعث الحياة فى قطاع التعاون الذى يضم أو يجب أن يضم أكبر تجمع بشرى . (٢)

كما أوضحت فى إحدى مقالاتها الإفتتاحية أن الحكومة تصفى الحركة التعاونية الزراعية بتقديمها لمشروع قانون التعاون الذى يهدد الحركة التعاونية الزراعية فى النقاط التالية :-

- سلب بنك القرية الجمعية التعاونية معظم أعمالها فى ميدان التمويل أو التسويق وتوريد مستلزمات الإنتاج دون تحديد للعلاقة بين الجمعية والبنك .
- مشروع القانون لم يحدد معالم التشكيل الهرمي للتعاونيات بصورة واضحة ، مما يجعل هذا التشكيل محلا للتأويل والتفسير بالنسبة لتكوين الجمعيات المشتركة والمركزية والعامة .
- ألغى القانون إختصاصات الإتحاد التعاونى المركــزى ، وجعله غير مسئول عن الرقابة أوالتدريب التعاونى ... (٣)
- كما تناولت « الأهالى » قضية **التضخم** وطالبت ببذل جهود جبارة لوقف حدة التضخم ، لأنَّ الاتجاه التضخمى للأسعار لا يمكن أن يوقف إلا بمزيد من تدعيم القطاع العام ، وتدخل الدولة لصالح أوسع للجماهير ، وليس بمزيد من الحرية للمضاربين وتجار السوق السوداء الذين يعملون بلا رقابة من الدولة ، ولابد من إعادة النظر فى السياسة الإقتصادية القائمة . (٤)
- وعالجت الأهالى قضية **تجارة العملة** ضمن قضايا أخرى فكتبت فى إحدى مقالاتها تحت عنوان : « الطفيليون وتجار العملة »

وبينت أن تعدد نظم الاستيراد صاحبها تعدد الأوعية التى يتم من خلالها التعامل بالنقد الأجنبى وهى : مجمع النقد الأجنبى لدى البنك المركزى ، ومجمع البنوك التجارية ، ووعاء الحسابات المفتوحة ، وأصبح فى مصر إقتصادان يتعامل كل منهما فى سلع مختلفة وبأسعار مختلفة .. وأصبح الثانى يتاجر فى كل شيء دون رابط أو ضابط فتجار العملة يضاربون فى السوق السوداء على قيمة الجنيه فتتدهور قيمته ويرتفع سعر الدولار باستمرار ، وحينما تضطر شركات القطاع العام لاستيراد احتياجاتها من السلع الوسيطة ، عليها تدبير الدولارات بالأسعار المرتفعة مما يزيد من تكلفة الإنتاج . (٥)

---

(١) «الأهالى» فى ١٩٧٨/٣/٨

(٢) «الأهالى» فى ١٩٧٨/٥/٣١

(٣) «الأهالى» فى ١٩٧٨/٣/٨

(٤) «الأهالى» فى ١٩٧٨/٥/٣١

(٥) عثمان أحمد عثمان ، الطفيليون وتجار العملة ، «الأهالى» فى ١٩٨٣/٣/٣٠ .



- كما تناولت «الأهالى» أيضا قضية إنخفاض قيمة الجنيه المصرى وأرجعت سبب هذا الإنخفاض إلى سياسة الحكومة فى المجالات المختلفة ، وتعود معظمها إلى سياسة الإنفتاح الإقتصادى ولخصتها فى الآتى : -
- الانصياع لطلبات صندوق النقد الدولى بتخفيض قيمة الجنيه المصرى .
- قانون النقد الأجنبى الذى ينص على حق الأفراد فى الاحتفاظ لديهم بما يحصلون عليه من نقد أجنبى مع تحريم التعامل فى هذا النقد خارج البنوك المصرح لها بذلك ..الخ .(١)

ثانيا : القضايا الثقافية :-

جاء اهتمام «الأهالى» بالقضايا الثقافية فى المرتبة الثانية وبلغت نسبتها ٧٪ من جملة قضايا الإنفتاح الإقتصادى الأساسية ، ويرجع هذا إلى اهتمام الخط الفكرى للحزب بالبعد الثقافى ووجود عدد من المتخصصين القادرين على معالجة شئون الثقافة وقضاياها عبر مواد الرأى الصحفية .

فقد تناولت «الأهالى» موضوع **الاستثمار فى مجال الإنتاج السينمائى والتليفزيونى** وعرضت قصة ابن وزير الإعلام آنذاك الدكتور عبد المنعم الصاوى - الذى وقع مع الجانب السعودى اتفاقا مبدئيا لإقامة شركة مصرية - سعودية مشتركة فى مجال السينما .... وأوضحت أن السينمائيين قد عارضوا صيغة العقد المقترح ومبدأ دخول شركاء أجانب فى قطاع السينما ، إنها وسيلة للاستيلاء على العقل المصرى .(٢)

كما نشرت «الأهالى» تقريرا صادرا عن غرفة السينما حول شراء بعض الأثرياء السعوديين للهيئة العامة للسينما ، حيث كونوا شركة برأس مال ١٠٠ مليون دولار لاحتكار استديوهات السينما والتليفزيون ، وتقف وراءهم شركة أمريكية . وانضم إلى الشركة عدد محدود من المصريين كواجهة وطنية ،

وقالت : «.. تناشد غرفة صناعة السينما .. بناء على ماتلقته من اعتراضات قومية وموضوعية على الاتجاه إلى السماح للمال الأجنبى بالمشاركة فى ملكية أصول الدولة بالهيئة العامة للسينما والمسرح - السيد رئيس الجمهورية ... ببحث موضوع دعم صناعة السينما المصرية ..وتوفير الدعم المالى اللازم لهذه الصناعة ...» (٣)

وأجرت «الأهالى» تحقيقا صحفيا حول الترخيص للشركات الأجنبية بإنشاء محطات إرسال تليفزيونى تحت عنوان :-

« التليفزيون الأمريكى يغزو مصر»

«ممتاز نصار :لا يحق لأى وزير أن يفرط فى سيادة البلاد »

وعارضت قرار وزير الإقتصاد رقم ٩ لسنة ١٩٧٨ الخاص بالترخيص لشركة «دينكوم انترناشيونال »بإنشاء محطات إرسال تليفزيونى فى مصر وقالت : -

«... القرار خطير وهو يضع ثقافة مصر وتراثها أمام الغزو الأمريكى ..بهدف تفريغ العقل المصرى من كل محتوياته ...» ودعت الصحيفة كل الاتجاهات فى مصر إلى رفض هذا القرار .(٤)

وفى تحقيق آخر تحت عنوان :-

---

(١) جودة عبد الخالق ، أزمة الجنيه ومعضلة الإقتصاد المصرى ، «الأهالى» فى ١٩٨٣/٥/٤

(٢) «الأهالى» فى ١٩٧٨/٤/١٢

(٣) «الأهالى» فى ١٩٧٨/٤/١٢

(٤) «الأهالى» فى ١٩٧٨/٣/٢٢



«وزير الثقافة لازال "مذنبا " ولا يؤتمن على تثقيف البلاد »

قالت: « .. أن بيع التليفزيون والسينما المصرية إلى الأجانب ، أو تمليك هؤلاء النصيب الأكبر منها أو تمليكهم من نفوذ متسلط وحاسم عليها ليس خطأ أو إنحرافا ولكنه تفريط فى الحقوق الأساسية للشعب المصرى .. إن المقارنة تكون صحيحة لو عقدت بين بيع دور النشر المصرية إلى هؤلاء الرأسماليين أيضا بحيث يتحكمون فى التأليف وفى النشر تماما كما يتحكمون في الإنتاج الفنى والسينمائي ، والإنفتاح الثقافى النزيه يجب أن يكون بلا تحيز . كما ورد فى ميثاق الإنفتاح ... » (١)

كما أجرت تحقيقا آخر تحت عنوان : -

« الإنفتاح وطرد الثقافة الوطنية »

عارضت فيه أيضا فكرة الاستثمار فى مجال الإنتاج السينمائى والتليفزيونى ، وذكرت أن هذا يعتبر طـرد للثقافة الوطنية لإحلال ثقافة غربية محلها ، ولننظر مثلا إلـى ما يواجه الجزائرى من صعوبة من أجل إحـلال الثقافة العربية مـن جديد محل الثقافة الفرنسية ، والعودة بالجزائرى إلـى الحديث والتفكير بالعربية » (٢)

وناقشت «الأهالى» فى مقالها الافتتاحى موضوع تطوير المتحف المصرى عن طريق البنك الدولى مشتركا مع هيئة اليونسكو متسائلة : هل يعود الاستعمار من جديد للاستيلاء على آثارنا تحت شعار التعاون الثقافى ؟ فقد عرض البنك الدولى ٣ ملايين دولار من أجل تطوير المتحف المصري على شرط أن يفرض عشرون خبيرا أجنبيا تتراوح أجورهم ما بين ٢٠-٢٥ألف دولار سنويا ، ورأت أنه بذلك يصبح المتحف المصرى فى عهد السيادة المصرية تحت السيطرة الكاملة للأجانب ، وتساءلت : هل خلت مصر من الكفاءات الإدارية والفنية حتى ترضخ لشروط هذا القرض المجحفة ؟ (٣)

كما تناولت « الأهالى » **مشروع هضبة الأهرام** الخاص بإنشاء منطقة سياحية متكاملة الأركان والمرافق في هضبة الأهرام ، ونشرت «الأهالى» تقرير الجهاز المركزى حول هضبة الأهرام ، وأشارت فيه إلى اللقاءات والاجتماعات التى حصلت بمقتضاها الشركة الأجنبية على امتيازات لم تحدث لشركة منذ قناة السويس وذكرت أن حق الانتفاع بأرض الهرم لهذه الشركة جعلها تكسب من ورائها ملايين الدولارات ، بينما لم تدفع سوى الملاليم لهضبة الهرم، أضف إلى ذلك أن الاتفاق المبرم بين الشركة والحكومة على العمالة المصرية التى سيتم استخدامها فى المشروع حوالى ثلاثة آلاف عامل فى السنة الأولى والثانية ، فى حين أن الذى تم تشغيلهم فعلا فى المشروع ٥٤ عاملا فقط ...الخ .(٤)

وفى مقالها الافتتاحى تحت عنوان : -

« نستحلفكم بالله لا تبيعوا مصر »

قالت : إن كل شىء معروض للبيع : الماضى و الحاضر والمستقبل ، أرض مصر وفكرها .. أصبح المشهد كئيبا وحزينا كمنظر بيت مات عائله ..صرخ السينمائيون .. صرخ المفكرون ..ولكن العجلة مازالت دائرة ...(٥)

---

(١) «الأهالى» فى ١٩٧٨/٤/٢٦

(٢) «الأهالى» فى ١٩٧٨/٤/٢٦

(٣) «الأهالى» فى ١٩٧٨/٢/١٥

(٤) «الأهالى» فى١٩٧٨/٢/١٥

(٥)«الأهالى» فى ١٩٧٨/٤/١٢



ثالثا : قضايا أخرى :-

تناولت جريدة «الأهالى» قضايا أخرى لم ترد فى التصنيف السابق لقضايا الإنفتاح الإقتصادى الأساسية وذلك بنسبة ٤٪

ومن أمثلة ذلك **القضايا التعليمية** فقد طالبت « الأهالى » بأن تلتزم سياسة الإنفتاح الإقتصادى بالتنمية المخططة ، وذلك بإطلاق ثورة تعليمية وثقافية تستجيب لمقتضيات العصر الذى نعيش فيه ، وتتبنى سياسة قومية للبحث العلمى تحترم انسانية ومكانة المعلم ، وتخلق جيلا جديدا من الشباب قادرا على مواجهة التطور العلمى والتكنولوجى ، وطالبت بضرورة إعادة النظر فى نظامنا التعليمى كله من المدرسة الابتدائية حتى الجامعة . (١)

وأجرت «الأهالى» تحقيقا صحفيا حول انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية ووضعت الحلول للقضاء على هذه الظاهرة - تحت عنوان :-

«بورصة الدروس الخصوصية ، الطلبة : لم يعد المدرس مرشحا لأن يكون رسولا»

«المدرسون : كيف يمكن الاحتفاظ بالضمير إذا كان المرتب - بعد عشر سنوات - لا يزيد عن ٦٠ جنيها ؟»

وذكرت أنه قد انقلب كل شىء فى عصر الإنفتاح لم يعد المعلم يكاد يكون رسولا ، لأن الحياة فى بلد متفتح بلا أبواب ولا شبابيك جعلت كل شىء بالثمن : العواطف والمبادىء والرسالات ، وهكذا تحولت العملية التعليمية إلى علاقة نفعية بين أطراف ثلاثة :المدرس والطالب والدولة ..وقالت :-

« ..لا حل لمشكلة الدروس الخصوصية دون تحسين الأوضاع الإقتصادية للمدرسين بوضع كادر خاص لهم يجعلهم فى المكانة التى تليق بهم ..الخ (٢)

كما تناولت «الأهالى» **قضية إجتماعية** هامة وهى السفر إلى الخارج وما يترتب عليها من تفكك أسرى بسبب زيادة حالات الطلاق .

فأجرت «الأهالى» تحقيقا صحفيا حول هذا الموضوع تحت عنوان :-

« المرأة المصرية مركز الاضطهاد فى عصر الإنفتاح »

وأوضحت فيه أن هناك جريمة أخرى يرتكبها الإنفتاح فى حق المرأة ، فقد ساعدت الظروف التى نشأت عنه إلى زيادة حالات الطلاق ، وأهم الأسباب الإنفتاحية للطلاق غياب الزوج فى الخارج أو غياب الزوجة ، حيث تزايدت الهجرة إلى البلاد العربية ، وظهر التفاوت فى نوع العمل والدخل بالنسبة للأسرة الواحدة والارتفاع المذهل فى الأسعار ، لكل ذلك تدهور الوضع الأسرى ، وتدهورت العلاقات بين الرجل والمرأة داخل الأسرة ، وأيضا من آثار هذه الظاهرة إنتشار ظاهرة البغاء والإتجار فيها سواء كان ذلك داخل البلاد أو خارجها ، وتزايد هذه الظاهرة بشكل ملحوظ في سنوات الإنفتاح . (٣)

---

(١) «الأهالى» فى ١٩٧٨/٥/٣١
(٢) «الأهالى» فى ١٩٨٣/٤/٢٠
(٣) «الأهالى» فى ١٩٨٣/٥/٢٥



٢ - أساليب عرض قضايا الإنفتاح الإقتصادى فى جريدة «الأهالى»

أثبتت نتائج تحليل المضمون ارتفاع نسبة فئة عرض حدث فى معالجة «الأهالى» لقضايا الإنفتاح الإقتصادى حيث بلغت نسبتها ٥١٪

والجدول الآتى يوضح ذلك :-

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
١- عرض حدث	١٠٢	٥١٪
٢- عرض مشكلة وحل	٨١	٤٠.٥٪
٣- عرض مشكلة بدون حل	١٧	٨.٥٪
الإجمـــالـــى	٢٠٠	١٠٠٪

جدول رقم (١٩) يوضح طريقة عرض قضايا الإنفتاح الإقتصادى فى جريدة «الأهالى».

١- ويرجع ارتفاع نسبة فئة عرض حدث إلى ارتفاع نسبة الأخبار فى معالجة «الأهالى» لقضايا الإنفتاح الإقتصادى واهتمامها بالمتابعة الإخبارية للكثير من الموضوعات والقضايا .

٢- وجاءت فئة عرض **مشكلة مع تقديم الحلول لها** فى المرتبة الثانية حيث بلغت نسبتها ٤٠.٥٪ ويعكس هذا إسهام الصحيفة بوضع الحلول مما يؤكد دورها فى خدمة قضايا التنمية الإقتصادية ، وهذا واضح فى مواد الرأى والتفسير بجريدة «الأهالى» ، فعلى سبيل المثال طرحت «الأهالى» عدداً من الحلول لعدة مشكلات منها :-

مشكلة منح المشروعات التى تنشأ فى ظل قانون الاستثمار إعفاءاً ضريبيا لمدة خمس سنوات ، فقد طالبت بإعادة النظر فى كل حالات الإعفاء بحيث يكون هذا الإعفاء جزئيا وليس كاملا ، وأن يكون انتقائيا ولا تستفيد منه إلا المشروعات ذات الأولوية فى خطة التنمية القومية ، وفى ضوء هذه الدراسة يصدر قانون بغير أثر رجعى تسير على أحكامه السياسة الضريبية التى تخدم زيادة الإنتاج .(١)

وقدمت حلا لمشكلة تدهور قيمة الجنيه المصرى قائلة :

« نحن نرى أن الاشتراكية تقدم الإطار الصحيح لحل هذه المشكلة متمثلا فى الآتى :-

أولا : - تعديل قانون النقد الأجنبى بما يحرم الاحتفاظ بالنقد الأجنبى خارج البنوك ورفع العقوبة المقررة على التعامل فيه لغير المصرح لهم بذلك .

ثانيا :- استعادة سيادة الجنيه المصرى على أرضه ، بحظر بيع أى شىء فى الداخل بالدولار أو بأى عملة أخرى خلاف الجنيه .

ثالثا : تنظيم الاستيراد وفقا لأولويات محددة وواضحة ، بحيث تعطى الأولوية للسلع الضرورية اللازمة لمعيشة الأغلبية الكادحة من الشعب .

رابعا :- تدعيم دور البنك المركزى فى حماية العملة الوطنية ، وذلك بزيادة صلاحياته ومد سلطاته لتشمل جميع وحدات القطاع المصرفى .(٢)

---

(١) «الأهالى» فى ١٩٨٢/١٠/١٣

(٢) جودة عبد الخالق ، أزمة الجنيه ومعضلة الإقتصاد المصرى ، «الأهالى» فى ١٩٨٢/٧/٢١



ووضعت «الأهالى» حلولا للخروج من الأزمة التى يعانى منها القطاع العام منها « إنشاء صندوق للدعم حيث تعمل الحكومة على شراء السلع المراد تدعيمها وتوصيلها إلى الفئات غير القادرة من وحدات القطاع العام بأثمانها الحقيقية أثمان السوق ، وتقوم بتدعيمها عند التوزيع ، أى تبيعها بالسعر الملائم إجتماعيا ، وإعادة النظر فى التعريفة الجمركية لكل سلعة ، بهدف حماية الصناعة المحلية ، وإعادة النظر فى الضرائب غير المباشرة التى تفرض على المنتجات المحلية ، وإعادة النظر فى هامش الربح بين القطاع العام المنتج والقطاع العام الموزع .(١)

وطالبت « الأهالى » بأن توقف كل محاولات تحرير أو تطوير القطاع العام التى تتلخص فى استيلاء القطاع الأجنبي أو المشترك على وحداته الناجحة ، وإنهاء التميز السائد حاليا ضد القطاع العام ، وأن تخضع كل وحدات القطاع العام والخاص لنفس القيود التى يقتضيها الصالح الإقتصادى العام ، والسماح لوحدات القطاع العام بنفس القدر من الحريات التى تتمتع بها وحدات القطاع الخاص وشركات الإنفتاح . (٢)

كما وضعت « الأهالى» حلا لمشكلة الدعم وعارضت اتجاه الحكومة لإلغائه وقالت :-

« ... ويقترح خبراء حزبنا قصر الدعم المباشر على السلع الأساسية فى مرحلة البيع للمستهلك وإلغاء الدعم الذى يمنح فى مرحلة الإنتاج مثل دعم الكسب والعلف الذى يذهب جزء منه للسوق السوداء ، وإعادة النظر فى فروق أسعار الفائدة فى مجال الإسكان والأمن الغذائى ليقتصر حق الحصول على سلف بفائدة مخفضة من بنك التعمير والإسكان على الإسكان الشعبى والمتوسط فقط ..» (٣)

٣ - جاءت فئة عرض مشكلة بدون حل فى المرتبة الأخيرة وبلغت نسبتها ٥ .٨٪ فعلى سبيل المثال طرحت «الأهالى» فى إحدى مقالاتها الافتتاحية مشكلة ربط الأجور بالأسعار وبينت أن الحكومة متجهة إلى رفع أسعار السلع وطالبت بوضع سياسة إقتصادية جديدة ترفع من مستوى معيشة المواطن بشكل حقيقى دون أن تضع الحلول لهذه المشكلة ودون أن تفسر ماهى هذه السياسة التى تطالب بها . (٤)

وناقشت «الأهالى» قانون الضرائب الجديد الذى أقره مجلس الشعب وأوضحت أوجه القصور فيه دون أن تضع البدائل أو الحلول سوى أنها قالت فى نهاية المقال :-

« ... ألسنا يأعزائى نعيش فى بلد الضرائب .؟ » (٥)

وأوضحت أوجه القصور فى القانون رقم ٤٩ لسنه ١٩٧٧ الخاص بالإسكان الجديد ، دون أن تضع الحلول لحل هذه المشكلة وقالت :-

« .. إن هذا الإتجاه غير القانونى سوف يؤدى إلى أن يلجأ الملاك إلى رفع «خلوات الرجل» باعتباره الوسيلة الإقتصادية التى تعوض الفروق بين التكلفة الفعلية والتكلفة التقديرية .. » (٦)

---

(١) «الأهالى» فى ١٩٨٢/٨/٤

(٢) شفيق أحمد على ، الفرق بين تطوير القطاع العام وتصفيته ،"الأهالى" فى ١٩٨٢/٨/٢٥

(٣) شفيق أحمد على ، شماعة الدعم ليست سببا لأزمتنا الإقتصادية « الأهالى» فى ١٩٨٢/٨/٢٥

(٤) «الأهالى» فى ١٩٧٨/٣/٨

(٥) رفعت السعيد ، لكى أكون واضحا ،"الأهالى" فى ١٩٨٢/٦/١

(٦)ميلاد حنا ، المسكن لا يقل أهمية عن رغيف العيش ،"الأهالى" فى ١٩٧٨/٥/١٠



٣ - اتجاه عرض قضايا الإنفتاح الإقتصادى فى جريدة «الأهالى»

كشفت نتائج تحليل المضمون ارتفاع نسبة الاتجاه المعارض حيث جاء فى المرتبة الأولى وبلغت نسبته ٥٨٪

والجدول الآتى يوضح ذلك :-

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
١ - معارض	١١٦	٥٨٪
٢ - محايد	٧٨	٣٩٪
٣ - مؤيد	٦	٣٪
الإجمــــالـــى	٢٠٠	١٠٠٪

جدول رقم (٢٠) يوضح اتجاهات عرض قضايا الإنفتاح الإقتصادى فى جريدة «الأهالى»

١- وجاء ارتفاع نسبة الاتجاه المعارض اتفاقا مع السياسة التحريرية للصحيفة باعتبارها إحدى صحف المعارضة ، كما يأتى هذا متفقا مع موقف الحزب ومعارضته لسياسة الإنفتاح الإقتصادى ولذلك سعى عبر صحيفته إلى إبراز أوجه الاضطراب وعدم الاستقرار ، ومظاهر المشكلات المختلفة بالمجتمع ، فى محاولة للبرهنة على قصور السلطة التنفيذية والحزب الحاكم .

فقد عارضت «الأهالى» معالجة الحكومة لظاهرة إرتفاع الأسعار وطالبت بسياسة إقتصادية جديدة ترفع من مستوى معيشة المواطن بشكل حقيقى . (١)

وسجلت معارضتها لسياسة الإنفتاح الإقتصادى قائلة: - «... لقد خلق هذا الإنفتاح حالة من الفوضى الإقتصادية ترعرع فيها الفساد ... » (٢)

وعارضت «الأهالى» موضوع بيع القطاع العام أو تطويره عن طريق استيلاء القطاع الأجنبى أو المشترك على وحداته الناجحة . (٣)

وعارضت «الأهالى» موضوع رفع الدعم عن بعض السلع ، وذكرت أن شماعة الدعم ليست سببا لأزمتنا الإقتصادية ، وأن سبب الأزمة يرجع إلى العمل بنظام الاستيراد بدون تحويل العملة ، وعدم ترشيد الاستهلاك . (٤)

وحذرت "الأهالى" من الاستثمار فى مجال الإنتاج السينمائى والتليفزيونى وقالت :-

« .. إنها وسيلة للاستيلاء على العقل المصرى ... » « .. إن هذا يعتبر طرد للثقافة الوطنية لإحلال ثقافة غريبة محلها .. » (٥)

٢ - جاء **الإتجاه المحايد** فى المرتبة الثانية وبلغت نسبته ٣٩٪ وهى نسبة كبيرة ، وهذا يرجع إلى كثرة الأخبار فى الصحيفة والتى بحكم طبيعتها تعرض الوقائع والأحداث دون تدخل من المحرر .

٣ - حصل **الاتجاه المؤيد** على المرتبة الأخيرة وبلغت نسبته ٣٪ وهى نسبة ضئيلة جدا وهذا يتفق مع سياسة

---

(١) «الأهالى» المقال الافتتاحى فى ١٩٧٨/٣/٨

(٢) أمينة شفيق ، نعم كان الفساد موجود دائما ولكن ، "الأهالى" فى ١٩٨٢/١١/١٧

(٣) فؤاد مرسى ، قانون تحجيم القطاع العام لحساب رأس المال الخاص ، الأهالى فى ١٩٨٣/٨/٣

(٤) شفيق مرسى ، شماعة الدعم ليست سببا لأزمتنا الإقتصادية ، الأهالى فى ١٩٨٢/٨/٢٥

(٥) الأهالى فى ١٩٧٨/٤/٢٦

الصحيفة باعتبارها صحيفة معارضة للسياسة القائمة .

٤ - أساليب الاقناع المستخدمة فى عرض قضايا الإنفتاح الإقتصادى فى جريدة «الأهالى» :

أوضحت الدراسة التحليلية أن جريدة «الأهالى» قد استخدمت وسائل الاقناع المنطقية فقط فى معالجتها لقضايا الإنفتاح الإقتصادى .

وهذا يتفق مع طبيعة المادة الإقتصادية ومع طبيعة الأوضاع الإقتصادية التى نعيشها ، ولأن الموضوعات الإقتصادية لا تتفق مع طبيعة العوطف المجردة .

وقد لجأت الصحيفة فى اقناع قرائها إلى **ذكر أمثلة واقعية** وذلك بنسبة ٥٣.٣٧٪

والجدول الآتى يوضح ذلك :-

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
ذكر أمثلة واقعية	٨٧	٥٣.٣٧٪
ذكر الإيجابيات أوالسلبيات	٦٧	٤١.١٠٪
أخرى	٩	٥.٥٢٪
الإجمـــالـى	١٦٣	١٠٠٪

جدول رقم (٢١) يوضح أساليب الإقناع المستخدمة فى معالجة قضايا الإنفتاح الإقتصادى فى جريدة «الأهالى» .

فعلى سبيل المثال عندما تناولت «الأهالى» مشكلة ارتفاع الأسعار وتصريح الحكومة بأنه لا زيادة فى أسعار السلع ، وكذبت هذا التصريح وضربت أمثلة لتثبت أن الأسعار قد زادت وقالت :

« ... إن الأرز السياحى إرتفع سعره إلى ٣٣ قرشا للكيلو ، ولا نجد الأرز الشعبى وثمنه ٥ قروش للكيلو ... أنا أحذر من ١٨ ، ١٩ يناير قادمة ياحكومة رفع الأسعار ... » (١)

وأيضا حينما تحدثت «الأهالى» عن مساوىء الإنفتاح الإقتصادى ، ضربت مثالا على ذلك بإحدى شركات الإنفتاح التى قامت بتنفيذ مشروع «عمر الخيام - مريوط» وهو مشروع سياحى أسند تنفيذه إلى أربع شركات أجنبية ، وهى الشركة الفنلندية والتى جاءت ومعها طاقم كامل من العمال الأجانب ابتداءً من عامل البوفيه إلى الكناس الذى ينظف الحجرات ، واعتبرت الشركة أن هؤلاء خبراء أجانب ويتقاضون بالفعل مرتب خبير وبالعملة الصعبة ، فى نفس الوقت الذى لا يزيد فيه أجر العامل المصرى فى نفس الشركة عن ثلاث جنيهات يوميا ، وفوق ذلك تقوم الشركة بعمليات فصل يومية حتى يكونوا عبرة لغيرهم . (٢)

وفى تناولها لقضايا الكسب غير المشروع ، ضربت مثالا على ذلك بما حدث فى إحدى هيئات الإصلاح الزراعى ، من بيع أراضى الدولة لعائلات كبار المسئولين بأقل من السعر السائد ، حيث قام رئيس مجلس إدراة الهيئة بشراء حديقة مساحتها ٢٩ فدان وتسعة قراريط ، بناحية الزهاوى بمركز إمبابة بمحافظة الجيزة ، بسعر المتر ٧٠ جنيها ، فى حين أنه بيع فى نفس المكان لآخرين بأسعار من ١٠٠ إلى ١١٠ جنيهات للمتر . (٣)

---

(١) «الأهالى» فى ١٩٧٨/٤/١٩

(٢) «الأهالى» فى ١٩٨٢/٥/٢٦

(٣) «الأهالى» فى ١٩٧٨/٣/١٥



وعند تناول «الأهالى» لقضية الاستيراد أوضحت أن شعار المستوردين هو الكسب السريع ، وضربت مثالا على ذلك بما فعله تجار الأحذية واستيرادهم من شركة عالمية دواء قتل التلاميذ بمحافظة الشرقية إذ قاموا باستيراد أصناف لم تعد تتداول وتريد الشركة تصريفها .(١)

٢ - وجاء أسلوب **ذكر الجوانب الإيجابية والسلبية فى الإقناع** فى المرتبة الثانية حيث بلغت نسبتها ٤١,١٠٪ .

وظهر هذا واضح فى معالجة « الأهالى » لمشكلة ارتفاع الأسعار حيث رأت أن سبب هذا الارتفاع يرجع لاتباع الحكومة لسياسة الإقتصاد المفتوح وغير المنضبط ، لذلك من الطبيعى أن تهجم النقود على السلع ، والسلع قليلة لأنها لا تسير بالسرعة الواجبة ، ولأننا نستثمر فى الكماليات كما نستثمر فى الضروريات ولأننا نوجه المدخرات للبنوك الأجنبية والمجالات التجارية وفى المضاربة على الأراضى . (٢)

كما تناولت «الأهالى» موضوع الاستيراد بدون تحويل عملة وذكرت سلبيات هذه السياسة ، فى أنها تحولت إلى وسيلة سهلة ومضمونة للإثراء السريع ، عن طريق جلب العديد من السلع الترفيهية بل وأيضا السلع المغشوشة « حديد التسليح » والفاسدة «الدواجن والجبن» كما أوضحت المحاكمات التى تمت فى الفترة الأخيرة ، وقالت :

«وليس من العسير أن نتصور الأثر الضار لهذا النظام ليس فقط لأنه يعرض حياة المواطنين وأرواحهم للخطر بل وأيضا لأنه معول هدم للإقتصاد المصرى ولعملته الوطنية » (٣)

وعند مناقشة «الأهالى » لقانون الضرائب الحالى بينت الآثار السلبية لهذا النظام الضريبى فقالت :-

« إن العيب الرئيسى لنظام الضرائب فى مصر أنه يهدد المساواة بين المصريين ، ويحابى البعض ويضطهد البعض ، ويأخذ الكثير من الفقير ويأخذ القليل من الغنى .. » (٤)

وفى تناولها لقضية الإسكان ناقشت قانون الإسكان رقم ٤٩ لسنه ١٩٧٧ وذكرت سلبيات هذا القانون قائلة :.-

«.. إن هذه الإيجارات الجديدة قفزة خطيرة بالنسبة للدخول التى يحصل عليها كافة فئات الشعب ، الذى يعتمد فى الأساس على رواتب وأجور ثابتة .. » (٥)

٣ - جاءت **فئة أخرى** بنسبة ٥٢,٥٪ فقد تناولت « الأهالى » أساليب أخرى للإقناع مثل ذكر الحقائق والأرقام وذلك فى تناولها لآثار الإنفتاح الإقتصادى ، من زيادة فى جرائم التموين وتهريب العملة والرشوة والمخدرات فذكرت :-

« زادت قضايا التموين من ٣٧,٨٨٢ قضية عام ١٩٨١ إلى ٥٤٩٨٩ عام ١٩٨٢ ...وقضايا الآداب العامة من ١,٦١٣ قضية إلى ١,٦٦٩ ... زادت جرائم تهريب النقد من ٦٦٩ إلى ٧٦٨ ، قيمة

---

(١) «الأهالى» فى ١٩٧٨/٥/٣

(٢) «الأهالى» فى ١٩٧٨/٣/٢٩

(٣) جودة عبد الخالق ، أزمة الجنيه ومعضلة الإقتصاد المصرى "الأهالى" فى ١٩٨٢/٧/٢١

(٤) الأهالى فى ١٩٧٨/٢/١٥

(٥) ميلاد حنا ، المسكن لا يقل أهمية عن رغيف العيش "الأهالى" فى ١٩٧٨/٥/١٠



المضبوطات فيها ١٠ مليون و٦٥٠ ألف جنيه ، وتم ضبط ٥٠٢٧ قضية مخدرات عام ١٩٨٢ ، ... وزادت جرائم الرشوة من ٦٤ إلى ٧٨ بنسبة زيادة ٢٢٪ ، زادت جرائم هتك العرض والاغتصاب من ١١٦ إلى ١٥٣ بنسبة زيادة ٣٢٪ ... » (١)

وفى معالجتها لقضايا القطاع العام ذكرت أن القطاع العام له دور كبير كقائد فى عملية التنمية واستخدمت الأرقام كوسيلةللإقناع حيث قالت :-

« ... إن القطاع العام به ٢٠ ألف مليون جنيه استثمارات يتداول بداخله ٣٠ ألف مليون جنيه ويعمل به ١.١ مليون من الطبقة العاملة المصرية وبه ٣٨٠ شركة ... » (٢)

كما استخدمت"الأهالى" **التسلسل المنطقي** كوسيلة من وسائل الإقناع ضمن فئة وسائل أخرى فعلى سبيل المثال :-

حين عالجت مشكلة ارتفاع الأسعار ذكرت أن الحكومة لها اليد المباشرة فى هذا الإرتفاع ويرجع ذلك إلى تبنيها سياسة الإنفتاح الإقتصادى التى أطلقت حرية تسعير السلع عامة لأن منطق سياسة الإنفتاح الإقتصادى هى ببساطة : إطلاق حرية رأس المال المحلى والأجنبى لتحقيق الربح بغير حدود فتخضع كل السلع لقانون العرض والطلب ، وهو قانون يخضع لإرادة الطرف الأقوى فى العلاقة الإقتصادية ، وهو بالتأكيد الطرف الذى يستورد السلع ويبيعها ... الخ » (٣)

٥ - اللغة المستخدمة فى عرض قضايا الإنفتاح الإقتصادى فى جريدة « الأهالى » :

شكلت اللغة الصحفية أعلى نسبة فى جريدة «الأهالى» حيث بلغت ٩٨٪

والجدول الآتى يوضح ذلك :-

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
صحفية	١٩٦	٩٨٪
عامية	٤	٢٪
الإجمـــالــى	٢٠٠	١٠٠٪

جدول رقم (٢٢) يوضح اللغة المستخدمة فى عرض قضايا الإنفتاح الإقتصادى فى جريدة «الأهالى»

وجاء استخدام اللغة الصحفية فى كل معالجات"الأهالى" لقضايا الإنفتاح الإقتصادى ولم يرد استخدام العامية إلا فى الرسوم الكاريكاتورية وبلغت نسبتها ٢٪ .

---

(١) حسن بدوى ، تقارير الأمن العام تسجل زيادة جرائم التموين وتهريب العملة والرشوة والمخدرات وهتك العرض،"الأهالى" فى ١٩٨٤/٥/٢٦

(٢)"الأهالى" فى ١٩٨٢/١١/٧

(٣)"الأهالى" فى ١٩٧٨/٤/٥

٦ - الفنون التحريرية المستخدمة فى عرض قضايا الإنفتاح الإقتصادى فى جريدة « الأهالى » :

تحاول الدراسة التحليلة التوصل إلى حجم اهتمام «الأهالى» باستخدام الفنون التحريرية المختلفة من خلال متغيرين هما : مساحة كل فن تحريرى ، ومعدل النشر عنه أو مايعرف بـ « التكرار » وإن كانت نسبة المساحة المخصصة لكل فن تحريرى قد تختلف - إلى حد كبير - عن نسبة معدل نشره أو تكراره كما سيتضح ، مما يدعونا إلى طرح هذا التساؤل : أيهما يمكن أن يكون مؤشرا دالا على مدى اهتمام الصحيفة باستخدام فن تحريرى كالأخبار مثلا فى معالجة قضايا الإنفتاح الإقتصادى : المساحة التى تخصصها الصحيفة لعدد من الأخبار ؟ أم عدد الأخبار ذاته ؟

وتحاول إحدى الدراسات الإجابة عن هذا التساؤل فتؤكد على أهمية الاحتكام إلى متغير المساحة مبررة ذلك على النحو التالى : - (١)

« إن قرار الصحيفة وخاصة إذا كانت الصحيفة واحدة من الصحف الحزبية المعارضة - كما هو الحال فى صحيفة"الأهالى" - بتخصيص مساحة أكبر لمادة تحريرية إخبارية مثلا ...يمثل المعيار الأساسى لقياس مدى الاهتمام بموضوع ما ، ويكتسب هذا المعيار مصداقية أكبر أخذا فى الاعتبارلعوامل مهمة مثل الامكانيات الإقتصادية والمحدودة لحزب «التجمع » ، والارتفاع فى سعر الورق وضآلة الموارد المالية اللازمة للتمويل مثل الإعلان وغيره ، فمثل هذه العوامل تجعل من مسألة المساحة هاجسا مستمرا إلى التحرير والإخراج فى الصحيفة ، مما يجعلهم دوما فى حالة تفكير مستمر في حدود ما يخصص من مساحة لمادة تحريرية ما ... وفى هذا السياق تبدو مسألة المساحة باعتبارها نتاجا لتخطيط مسبق تلتزم به الصحيفة وتسعى لتنفيذه على الورق ، وتحتل مكانها باعتبارها معيارا ينبغى الإحتكام إليه عند قياس مدى الاهتمام»

ومع التسليم بما ساقته هذه الدراسة من مبررات موضوعية لتفضيل عنصر المساحة باعتباره معياراً لقياس مدي الاهتمام ، فإن الباحث لا يستطيع أن يُسقط من حسابه أهمية الإحتكام إلى عنصر التكرار ، على أساس أن التكرار سيؤدى إلى مزيد من الإنتشار للفكرة ، وإيضاح جوانبها المتعددة وتدعيم نقاطها الأساسية والفرعية . (٢)

ومن ثم كان احتكام الدراسة لعنصرى : المساحة والتكرار فى قياس مدى اهتمام الصحيفة باستخدام الفنون التحريرية المختلفة .

وقد كشفت الدراسة عن أن التحقيقات تأتى فى المرتبة الأولى من حيث المساحة حيث حصلت على ٦٤.٤٠٪ من إجمالى مساحة الفنون التحريرية .

(١) أحمد منصور هيبه ، المعالجة الصحفية للحرب العراقية الإيرانية ، مرجع سابق ، صـ ٣٧٨

(٢) د/سمير حسين ، تحليل المضمون ، مرجع سابق ، صـ١٠١



والجدول الآتى يوضح ذلك :-

الفن التحريرى / فئتا المساحة والتكرار	المســاحة (أ)		التكرار (ب)	
	سم/عمود	٪	ك	٪
١- التحقيقات	٣١٥٥٣	٤٠.٤٦	٤٢	٪٢١
٢- المقالات	١٧٠٤٤	٢١.٩٥	٤٩	٪٢٤.٥
٣- الأخبار	١٠٩٦٤	١٤.١٢	٨٠	٪٤٠
٤- التقارير	٧٣٤٨	٩.٤٦	١٠	٪٥
٥- الأحاديث	٦٨٥٦	٨.٨٣	٥	٪٢.٥
٦- الكاريكاتور	٣٦٤٩	٤.٧	٩	٪٤.٥
٧- رسائل القراء	٢٢٤	٠.٢٩	٥	٪٢.٥
الإجمالي	٧٧٦٣٨	٪١٠٠	٢٠٠	٪١٠٠

جدول رقم (٢٣) يوضح مدى التباين بين نسب مساحة الفنون التحريرية وتكراراتها فى جريدة «الأهالى»

ويكشف الجدول السابق عن الآتى :-

١ - أن **التحقيقات** الصحفية احتلت المرتبة الأولى بين فنون التحرير الصحفى ، فى حين تحتل المرتبة الثالثة من حيث التكرار حيث بلغ عددها ٢١ تحقيقا ، ويعد هذا التفاوت أمرا طبيعيا لما تشغله التحقيقات من مساحة شاسعة ، حيث تقتضى طبيعتها باعتبارها فنا تحريريا يسعى إلى البحث فى جوهر المشكلات الداخلية والخارجية : أسبابها ومسبباتها ، أطرافها ، ومستقبلياتها وفى ضوء ذلك تتعدد الجوانب التى يجد المحرر نفسه ملزما بتقديم تغطية لها تجيب على علامات الإستفهام المثارة وتقدم رؤية للمشكلات من جوانبها المختلفة ، وفى هذا الإطار تزداد المساحة التى تخصص لها من جانب الصحيفة [(١)]

٢ - تأتى **المقالات** فى المرتبة الثانية من حيث المساحة وبلغت نسبتها ٢١.٩٥٪ وأيضا المرتبة الثانية من حيث التكرار وبلغت نسبتها ٢٤.٥٪ ، مما يعكس اهتماما من جانب الصحيفة بدور المقال فى التعبير عن الموقف السياسى والفكرى للصحيفة ، باعتبارها صحيفة تصدر عن حزب معارض لسياسات جهاز الدولة

٣ - جاء اهتمام «الأهالى» بالأخبار فى المرتبة الثالثة من حيث المساحة وبلغت نسبتها ١٤.١٢٪ واحتلت المرتبة الأولى من حيث التكرار وبلغت نسبتها ٤٠٪ مما يؤكد اهتمام «الأهالى» باستخدام فن الخبر فى معالجة قضايا الإنفتاح الإقتصادى ، ويعنى تضاءل معدل نشر مواد الرأى وتراجع مكانة هذه المواد الأمر الذى لا يتسق مع وضعية صحيفة «الأهالى» باعتبارها صحيفة حزبية تنتمى إلى حزب التجمع حيث يجد الحزب وكتابه فــى مــواد الرأى بتنوعاتها - فرصة مناسبة للتعبير عن المعارضة والكشف عن نقاط الإختلاف . [(٢)]

---

(١) أحمد منصور هيبة ، مرجع سابق ، صـ٤١٢ ، ٤١٣
(٢) أحمد منصور هيبة، مرجع سابق صـ٤٢٧



٤ - جاءت التقارير فى المرتبة الرابعة من حيث المساحة وبلغت نسبتها ٤٦,٩٪ ، ومن حيث التكرار وبلغت نسبتها ٥٪ وهذا يعكس حرص الصحيفة على التفرد والتميز بتجنب نشر أخبار الأسبوع حسبما نشرت من قبل فى صحف يومية ، وتناول هذه الأخبار تناولا يضيف إليها تفصيلات جديدة بعضها يتعلق بتطورات الأحداث وبعضها يتعلق بأسرار تفسر معلومات الأخبار السابقة ، وبعضها يتعلق بمعلومات حول نشاط الشخصيات التى تسهم بدور أوأدوار معينة فى صناعة الأحداث وفق تغطية صحفية تضيف لرصيد الصحيفة ، وتأخذ باعتبارها أهداف الحزب والخطوط العامة للسياسة التحريرية لصحيفته[(١)]

٥ - حصلت الأحاديث الصحفية على الترتيب الخامس من حيث المساحة وبلغت نسبتها ٨٣ . ٨٪ فى حين أنها احتلت المرتبة السادسة من حيث التكرار وبلغت نسبتها ٥ . ٢٪

ويلاحظ أن اهتمام الصحيفة باستخدام فن الحديث الصحفى فى معالجة موضوعات الإنفتاح الإقتصادى جاء ضعيفا على الرغم من المكانة الرئيسية لهذه الموضوعات فى الخط الفكرى والسياسى للحزب ، وهو ما يعود إلى تعذر التقاء أهداف الصحيفة ، وأهداف المصادر التى تمتلك المعلومات الإقتصادية والتى تنتمى إلى الحكومة والحزب الحاكم .

٦ - يأتى الكاريكاتور فى المرتبة السادسة من حيث المساحة وبلغت نسبته ٧ . ٤٪ ، فى حين أنه أتى فى المرتبة الخامسة من حيث التكرار وبلغت نسبته ٥ . ٤٪ وهذا وإن كان يشير إلى تراجع دور هذه المادة المهمة من مواد الرأى الصحفية إلا أنه يعكس فى الوقت نفسه بعض الاهتمام من جانب الصحيفة في تطويعها بدرجة لا بأس بها فى معالجة قضايا الإنفتاح الإقتصادى .

٧ - يأتى فى المؤخرة الأشكال الصحفية المستخدمة فى عرض قضايا الإنفتاح الإقتصادى « رسائل القراء » حيث لم تحصل إلا على نسبة ٢٩ ،٪ من حيث المساحة ، وعلى ٥ . ٢٪ من حيث التكرار على الرغم من أهميتها فى معالجة القضايا الإقتصادية .

٧ - المصادر التى اعتمدت عليها « الأهالى » فى معالجة قضايا الإنفتاح الإقتصادى :

تعد فئة « مصدر الحصول على المعلومات » من الفئات المهمة التى تعكس مدى الجهد الذى بذلته الصحيفة فى الحصول على معلوماتها حول قضايا الإنفتاح بالإضافة إلى دور هذه الفئة فى الكشف عن مدى ما تتمتع به هذه المعلومات من قوة ، وما تكشف عنه هذه المصادر من تحديد التوجه الحقيقى للمعالجة .

وغالبا ما تجد صحف المعارضة جميعها صعوبة فى الحصول على المعلومات الموجودة لدى السلطة التنفيذية [(٢)] كما أن محدودية فرص التمثيل النيابى لها فى مجلس الشعب والشورى والمجالس الشعبية المحلية أضعف إلى حد بعيد جانبا كبيرا من المصادر المباشرة المتبقية أمامها ، أضف إلى ذلك أن المعلومات التى تصل هذه الصحف غالبا ما تكون غير كاملة ، سواء بتعمد من المصدر المسئول ، أو نتيجة لإعتماد

(١) المرجع السابق نفسه ، صـ ٣٩٥ وما بعدها

(٢) وحيد غازى ، حكاية صحيفة الاحرار، الأحرار فى ١٩/١٢/١٩٧٧ صـ٥



الصحيفة على عملية تسريب معلومات عن أهداف معينة من خلال أشخاص قد لا يملكون إلا بعضها ويهمهم نشر كل مالديهم ، إن كثيرا ما يتعذر على صحف المعارضة الحصول على معلومات نتيجة للجوء المسئولين إلى التهرب أوالتسويف ريثما ينتهى الحدث أو تحل المشكلة التى تسعى الصحيفة إلى تناولها . (١)

وتكشف نتائج الدراسة التحليلية عن الارتفاع الواضح فى نسبة الاعتمادعلى فئة غير محدد المصدر وبلغت نسبته ٢٨٪ وهذا قد يضعف من قيمة ما تنشره الصحيفة من أخبار أو معلومات عن قضايا الإنفتاح بالإضافة إلي أنه قد يؤدى إلى التشكيك فى مصداقيتها وضعف الثقة بها .

والجدول الآتى يوضح ذلك :-

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
١- غير محدد المصدر	٥٦	٪٢٨
٢- متخصصون	٥٣	٪٢٦.٥
٣- جمهور عام	٢٨	٪١٤
٤- تقارير رسمية	٢٥	٪١٢.٥
٥- محرر بالجريدة	١٩	٪٩.٥
٦- ندوات ومؤتمرات	١٥	٪٧.٥
٧- مسئولون	٤	٪٢
الإجمالى	٢٠٠	٪١٠٠

جدول رقم (٢٤) يوضح المصادر التى اعتمدت عليها «الأهالى» فى عرض قضايا الإنفتاح الإقتصادى .

وتشير بيانات الجدول السابق إلى :

١١ - جاءت فئة غير محدد المصدر فى المرتبة الأولى ،ويرجع هذا إلى تبنى الصحيفة للأسلوب الدعائى الذى يعتمد على إخفاء المصدر من ناحية وضعف المصادر المتاحة لها من ناحية ثانية، واعتمادها على عملية تسريب الأنباء وشرائها ، وهى العملية التى تستلزم عدم الإفصاح عن المصدر من ناحية ثالثة ، على الرغم من خطورة اتباع هذا الاسلوب فى التأثير على مصداقية الصحيفة ومدى إقبال القراء عليها . (٢)

(١) كمال قابيل ، فن التحرير الصحفى فى الصحف الحزبية ، ماجستير غير منشورة " كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٩" صـ ٨٧، ٨٨

2- "Baskette flayed . and ather .the art of Editting Fourth Editing U.S.A , Macmillan Publishing company ,1986.P.143 .



٢ - جاء اعتماد "الأهالى" على **المتخصصين** كمصدر من مصادر المعلومات فى المرتبة الثانية وبلغت نسبتها ٢٦.٥٪ وهى غالبا مصادر تنتمى لحزب التجمع، وهو ما يعكس سعى الصحيفة إلى أداء وظيفتها السياسية متأثرة بطابعها الحزبى من خلال تسليط الأضواء على قيادات الحزب ومحاورتهم حول القضايا الإقتصادية المتنوعة .

٣ - جاء اعتماد «الأهالى» على **الجمهور العام** فى المرتبة الثالثة وبلغت نسبتها ١٤٪ وهذا واضح فى رسائل القراء وبعض التحقيقات الصحفية حيث يقابل فيها المحرر بعض الشخصيات العامة ، وذلك نظرا لإن الموقع المعارض للصحيفة لا يقف عائقا أمام اتصال الصحيفة بهذه المصادر لأن المعلومات والآراء التى يدلون بها للصحيفة لا تنعكس سلبيا على مصالحهم الخاصة أولا تعنى اتخاذ موقف مضاد للحكومة .

٤ - إعتمدت «الأهالى» على **التقارير الرسمية** كمصدر من مصادر المعلومات وذلك بنسبة ١٢.٥٪ حيث إن نسبة كبيرة من التحقيقات التى تكشف الممارسات الخاطئة للنخبة الحاكمة وإنحرافات النخبة الإقتصادية تعتمد على وثائق وتقارير وسجلات الهيئات الرقابية كالجهاز المركزى للمحاسبات، وهيئة الرقابة الإدارية، أضف إلى ذلك أن نسبة كبيرة من التقارير تستند إلى دراسات وأبحاث تتفق والخط الفكرى والسياسى لحزب التجمع .

٥ - جاء اعتماد الصحيفة على **المحررين** فى المرتبة الخامسة وذلك بنسبة ٥و٩٪ ويرجع ذلك إلى سعى الصحيفة إلى الاستفادة من أعضاء الحزب بمحافظات مصر المختلفة بمحاولة ربطهم تنظيميا لموافاتها بأهم الأحداث التى تقع فى محافظة كل منهم .

٦ - كما اعتمدت الصحيفة على **الندوات والمؤتمرات كمصادر لمعلوماتها** بنسبة ٧.٥٪ ثم المسئولون بنسبة ٢٪ وهى نسبة ضئيلة جدا ،وهذا يرجع إلى الموقف المعارض لحزب التجمع وصعوبة إلتقاء أهدافها من إجراء الحديث مع أهداف المسئولين .



٨ - حجم اهتمام «الأهالى» بمعالجة قضايا الإنفتاح الإقتصادى :

تحاول الدراسة التحليلية التوصل إلى مدى الأهمية التى توليها «الأهالى» لكل وسيلة من وسائل الإبراز المختلفة ، حيث سعت الدراسة إلى الكشف عن ذلك من خلال طرحها لهذه الفئات :

ا - موقع المادة التحريرية فى الصحيفة وموقعها فى الصفحة

ب - التقسيم الشكلى للعناوين

ج - الصور والرسوم المصاحبة لهذه المواد

د - الإطارات «البراويز»

وسوف نعرض فيمايلى هذه الفئات :

ا - موقع المادة التحريرية :

تكشف هذه الفئة عن مدى اهتمام الصحيفة بعرض المادة التحريرية فى المواقع المختلفة منها حيث يشار - فى هذا السياق - إلى أهمية الصفحة الأولى ، فالصفحة الأخيرة ، فالصفحات الداخلية ، وكذلك فى المواقع المختلفة من الصفحة ذاتها ، حيث يشار هنا أيضا إلى أهمية المواد المنشورة على صفحة تحريرية كاملة ، فالتى فى أعلى الصفحة ، فالتى فى أوسطها ، ثم التى فى أسفلها [١]

ويوضح الجدول الآتى رقم (٢٥) موقع الفنون التحريرية فى «الأهالى» فى الصحيفة أو على الصفحة ذاتها :-

(ا) الموقع فى الصحيفة						(ب) الموقع فى الصفحة								المجموع	
صفحة داخلية		صفحة أولى		صفحة أخيرة		أعلى الصفحة		أسفل الصفحة		وسط الصفحة		صفحة بالكامل			
ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
١٣٦	٦٨	٦٠	٣٠	٤	٢	٩٩	٤٩.٥	٥٧	٢٨.٥	٣٢	١٦	١٢	٦	٢٠٠	٪١٠٠

جدول رقم (٢٥) يوضح قضايا الإنفتاح الإقتصادى فى جريدة «الأهالى» فى الصحيفة أو على الصفحة ذاتها

١- عواطف عبد الرحمن ، دراسات فى الصحافة المصرية المعاصرة ، د ط «القاهره» ، دار الفكر العربى ، ١٩٨٥م ، ص ١٢٥ .



وتشير بيانات الجدول السابق إلى الآتى :-

١- فيما يتعلق بموقع المادة التحريرية فى الصحيفة نجد أن أغلب موضوعات الإنفتاح الإقتصادى في جريدة «الأهالى» كانت تقع فى الصفحات الداخلية ، حيث بلغت تكرارتها ١٣٦ تكرار بنسبة ٦٨٪ ، وهذا يتفق وطبيعة موقع الصفحات الداخلية حيث تسمح بتناول قوالب التحرير الصحفى من تحقيقات ومقالات وأحاديث وتقارير ، وقد ثبت من خلال التحليل تفوق مساحة هذه القوالب على غيرها من فنون التحرير الصحفى الأخرى .(١)

٢ - جاءت المواد المنشورة فى الصفحة الأولى فى المرتبة الثانية وحصلت على ٦٠ تكرار بنسبة ٣٠٪ ، وقد ظهر من خلال التحليل إهتمام الصحيفة بإبراز بعض الأخبار الخاصة بقضايا الإنفتاح الإقتصادى مثل قضية ارتفاع الأسعار - فى الصفحة الأولى ، على سبيل المثال :-

« اتفقت الحكومة وصندوق النقد الدولى على رفع الأسعار واختلفا على التوقيت » (٢)

«الحكومة ترفع أسعار دواء البلهارسيا » (٣)

وأيضا أبرزت فى صفحتها الأولى الأخبار التى تشير إلى إنحرافات وتجاوزات بعض كبار المسئولين بهدف الكسب السريع ، على سبيل المثال :- « انحرافات فى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى »(٤)

« تقرير رسمى يؤكد ما نشرته الأهالى عن حوت القليوبية » (٥)

كما أبرزت «الأهالى» أيضا فى صفحتها الأولى بعض المقالات عن آثار الإنفتاح الإقتصادى ، على سبيل المثال :-

«الإنفتاح تهديد للسيادة الوطنية »(٦)

وأيضا أبرزت فى صفحتها الأولى بعض التقارير مثل التقرير الذى قدمته «الأهالى» عن الندوة التى عقدت بمقر حزب التجمع حول بيع القطاع العام وإنشاء البنوك الأجنبية على سبيل المثال :-

« مؤتمر للسينمائين لمواجهة بيع القطاع العام » (٧)

«البنوك الأجنبية حولت أرباحا للخارج تجاوزت رأسمالها عدة مرات »(٨)

وتكشف هذه النماذج السابقة للأخبار وبعض المقالات والتقارير التى نشرتها «الأهالى» فى صفحتها الأولى عن الآتى :

(ا)حرص الصحيفة على ابراز بعض قضايا الانفتاح الإقتصادى فى إطار سعيها إلى الكشف عن المظاهر

---

(١) أنظر الجدول رقم (٢٣) من هذا الفصل .
(٢)«الأهالى» فى ١٩٧٨/٣/١٥
(٣)"الأهالى" فى ١٩٨٢/٧/٢١
(٤)"الأهالى" فى ١٩٧٨/٣/١٥
(٥)"الأهالى" ١٩٨٢١٠/١٣
(٦) أحمد شفيق ، الإنفتاح الإقتصادى تهديد للسيادة الوطنية ،"الأهالى" فى ١٩٧٨/٤/١٢
(٧)"الأهالى" فى ١٩٧٨/٤/١٩
(٨)"الأهالى" فى ١٩٧٨/٤/٢٦



السلبية التى واكبت سياسة الإنفتاح فى مصر، مما يؤكد على ارتباط الصحيفة بموقفها السياسى والفكرى المناوىء لهذه السياسة .

(ب) ميل الصحيفة إلى إبراز مساوىء النخبة الحاكمة التى تتولى السلطة ، وعدم قدرتها على قيادة مسيرة التغيير فى البلاد ، فى إطار موقفها المعارض لسياسات الجهاز الحاكم

(جـ) اهتمامها بإبراز الأخبار التى تكشف عن معاناة الطبقة الكادحة فى إطار اتساقها مع موقفها السياسى والفكرى المؤيد لموقف هذه الطبقة ، وسعيها للحصول على حقوقها فى مواجهة طبقة الإنفتاحيين والرأسماليين .

٣ - أن المواد المنشورة فى الصفحة الأخيرة لم تتجاوز أربع تكرارات بسنبة ٢٪ بما يشير إلى ضآلة هذه المواد مقارنة بالمواد المنشورة فى الصفحات الداخلية ، ولم يظهر هذا إلا عند استخدام «الأهالى» للكاريكاتور فى معالجة قضايا الإنفتاح ، على سبيل المثال :

«قضية الاسعار » « والكسب السريع » « ارتفاع سعر العلف - طبيعى... أصل البهايم كتير » (١)

وتحته صورة للرجل الذى يأخذ الفول من القدرة ليبيعه للزبائن »

«الحمدلله كانوا بيفكروا يشيلوا الدعم من على الرغيف وبعدين شالوا الدعم من على عصمت السادات» (٢)

٤ - أما بالنسبة لموقع المادة التحريرية فى الصفحة التى نشرت فيها قضايا الدراسة فتدلنا بيانات الجدول السابق رقم (٢٥) على ارتفاع نسبة المواد التحريرية التى تقع فى أعلى الصفحة حيث بلغت ٩٩ تكراراً بنسبة ٤٩.٥٪ ثم المواد الواقعة فى أسفل الصفحة وبلغت ٥٧ تكراراً بنسبة ٢٨.٥٪ ثم المواد الواقعة فى وسط الصفحة وبلغت ٣٢ تكرار بنسبة ١٦٪ ثم المواد التى نشرت على صفحة تحريرية بالكامل وبلغت ١٢ تكرار بنسبة ٦٪ .

وهذه البيانات تؤكد ارتفاع درجة اهتمام «الأهالى» بإبراز قضايا الإنفتاح الإقتصادى فى المواقع المتميزة من الصفحة ذاتها .

وقد خصصت «الأهالى» صفحات تحريرية كاملة للعديد من موضوعاتها الصحفية التى تعالج قضايا الإنفتاح الإقتصادى .

على سبيل المثال التحقيق الذى أجرته «الأهالى» حول مشكلة ارتفاع أسعار الدواء تحت عنوان :-

« شركات الدواء العالمية تجرى الأدوية الجديدة على المصريين بعد الفئران »

«ثلاث حروف تضاف إلى اسم دواء فترفع سعره إلى خمسة أضعاف »(٣)

وأيضابعض التقارير عن قضايا الكسب غير المشروع مثل التقرير الذى قدمته تحت عنوان :-

« حكايات من ملفى عصمت السادات ونفيسة السادات » (٤)

«فتحى رضوان يروى مغامرات نادية السادات للاستيلاء على قصر المعادى»

وأيضا خصصت الأهالى صفحات تحريرية كاملة لبعض الأحاديث الصحفية عن قضايا الكسب غير المشروع مثل الحديث الذى أجرته مع الكفراوى المليونير الهارب تحت عنوان "الأهالى تواصل حوارها مع الكفراوى المليونير الهارب " الذى تبحث عنه الشرطة » (٥)

---

(١) "الأهالى" فى ١٩٧٨/٤/١٢

(٢) "الأهالى" فى ١٩٨٢/١١/١٠

(٣) "الأهالى" فى ١٩٨٢/٧/١٤

(٤) "الأهالى" فى ١٩٨٢/١١/١٣

(٥) "الأهالى" فى ١٩٨٣/٣/٢٣



ب - العناوين المصاحبة :

تعد العناوين أحد العناصر التيبوغرافية المهمة وإحدى الوسائل التى تستخدمها الصحيفة فى إبراز ماتنشره من مواد .

وقد كشفت الدراسة التحليلية عن مدى استخدام « الأهالى » لهذا العنصر المهم فى إبراز موضوعات الإنفتاح الإقتصادى ، من خلال ما طرحته من تقسيم للعناوين حسب شكلها فهى إما عناوين عمودية « على عمود واحد » أوعناوين ممتدة على عمودين أو ثلاثة أعمدة أو أكثر من ثلاثة أعمدة ، أو عناوين عريضة ممتدة باتساع الصفحة وهى المعروفة « بالمانشيت »

والجدول الآتى يوضح أنواع العناوين المصاحبة لموضوعات الإنفتاح الإقتصادى فى جريدة «الأهالى» :-

العناوين	التكرار	النسبة المئوية
١- ممتد	٩٧	٪٤٨.٥
٢- مانشيت	٧٢	٪٣٦
٣- عمودى	٣١	٪١٥.٥
الإجمالى	٢٠٠	٪١٠٠

جدول رقم (٢٦) يوضح أنواع العناوين المصاحبة للمادة التحريرية فى «الأهالى»

وباستقراء الأرقام الموجودة بالجدول يتضح الآتى : ارتفاع نسبة العناوين الممتدة حيث بلغت ٩٧ عنوانا بنسبة ٤٨.٥ ٪ لجذب انتباه القارىء إلى الموضوع ، كما يرتبط ارتفاع نسبة العناوين الممتدة بارتفاع نسبة الموضوعات الصحفية التى تعالج قضايا الإنفتاح الإقتصادى كالتقارير والتحقيقات والأحاديث حيث تناسبها هذه النوعية من العناوين .

ثم تأتى العناوين العريضة « المانشيت» فى المرتبة الثانية حيث بلغت ٧٢ عنوانا بنسبة ٣٦٪ ويأتى حرص الصحيفة على استخدام المانشيت لإظهار فساد النخبة الحاكمة وتجاوزات بعض كبار المسئولين اتساقا مع انتمائها الحزبى المعارض لسياسات الجهاز الحاكم، وإظهار عجز النظام القائم على قيادة مسيرة التغير .

ومن أمثلة المانشيتات التى تصدرت الصفحة الأولى :-

« المجموعة الإقتصادية تطالب برفع أسعار السلع والخدمات »

« خلاف داخل مجلس الوزراء حول السياسة الإقتصادية »[١]

(١) "الأهالى" فى ١٩٧٨/٤/٥



«البنوك الأجنبية حولت أرباحا للخارج تجاوزت رأسمالها عدة مرات »

«اقتراح بتعديل قانون الاستثمار لإلغاء الإعفاء الضريبى للبنوك » (١)

ومن أمثلة المانشيت المستخدم فى تحقيقات"الأهالى" فى الصفحات الداخلية :-

« رفع أسعار قطن التنجيد ، مصطفى كامل مراد : مضاعفة الأسعار أسلوب اقتصادى خاطىء» (٢)

«ظاهرة إجرامية اسمها الاستهلاك الترفى أو السفيه »

«إختفى النشالون وأصبحوا يبيعون الهواء للأغنياء » (٣)

ومن أمثلة المانشيت المستخدم فى تقارير «الأهالى» فى الصفحات الداخلية :- «موقفان متعارضان للحركة النقابية بين مشروع تطوير القطاع العام ، الاتحاد العام يقبل المشروع مع بعض التعديلات ، الجمعية العمومية لنقابة الصناعات الهندسية ترفض المشروع » (٤)

- يأتى العنوان العمودى فى المرتبة الأخيرة حيث بلغ تكراره ٣١بنسبة ٥ . ١٥٪ وذلك يتفق مع طبيعة الأخبار القصيرة المنشورة على عمود .

جـ- الصور والرسوم المصاحبة للمادة التحريرية :

تحاول الدراسة التحليلية التوصل حجم استخدام «الأهالى» لهذا العنصر التيبوغرافى المهم فى إبراز موضوعت الإنفتاح الإقتصادى .

وقد تبين من خلال التحليل ضعف اهتمام « الأهالى » باستخدام الصور سواء كانت موضوعية أو شخصية كعنصر من عناصر الإبراز، حيث لم يتجاوز عدد الصور المصاحبة لموضوعات الإنفتاح الإقتصادى ٥٤ صورة فقط وقد يرجع ذلك إلى ضعف الإمكانات الصحفية والكوادر البشرية المؤهلة فى الصحف الحزبية بصفة عامة و«الأهالى» بصفة خاصة، مما يدفع بالكفاءات الصحفية فى هذا المجال إلى الاتجاه صوب الصحف القومية وغيرها من الصحف ذات الامكانات الصحفية الكبيرة .

---

(١) "الأهالى" فى ١٩٨٣/٤/٦

(٢) "الأهالى" فى ١٩٨٢/٧/٢١

(٣) "الأهالى" فى ١٩٨٢/٧/٢٨ .

(٤) "الأهالى" فى ١٩٨٢/٣/١٧ .



كما كشفت الدراسة : أن الصور الشخصية بلغ مجموع تكرارها ٥٠ تكرار بنسبة ٩٢.٥٩٪ من إجمالى الصور مما يعنى أن نسبة كبيرة من الصور المصاحبة هى صور روتينية جامدة لا تضيف كثيرا للمادة التحريرية ، والجدول الآتى يوضح ذلك :

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
صور شخصية	٥٠	٩٢.٥٩٪
صور موضوعية	٤	٧.٤١٪
رسوم	-	-
الإجمالى	٥٤	١٠٠٪

جدول رقم (٢٧) يوضح الرسوم (الصور) المصاحبة لموضوعات الإنفتاح الإقتصادى فى «الأهالى»

فى حين جاءت الصور الموضوعية فى الترتيب الثانى وبلغ مجموع تكرارتها ٤ تكراراً بنسبة ٧.٤١٪ وهى نسبة ضئيلة مما يعكس بوضوح تدنى اهتمام «الأهالى» باستخدام عنصر الصور فى إبراز المادة التحريرية .

كما تكشف الدراسة عن عدم اهتمام «الأهالى» باستخدام عنصر الرسوم المصاحبة للمادة التحريرية على الرغم من أهميتها فى الموضوعات الإقتصادية .

د - الإطارات «البراويز»

تستخدم الإطارات فى إبراز بعض المواد العامة وبخاصة الأخبار الصغيرة التى لا تسمح مساحتها بعرضها على حيز كبير يتفق و أهميتها بالنسبة لغيرها من الموضوعات المساوية لها فى المساحة ، أوبعض المواد التى تلقى اهتمام خاصا من القراء كالأعمدة الثابتة لتميزها عن بقية الموضوعات المعروضة على الصفحة (١)

وقد استخدمت جريدة «الأهالى» الإطار كعنصر من عناصر الإبراز فى تناولها للموضوعات الإقتصادية بنسبة قليلية حيث بلغ تكرار الإطارات ٢٤ تكرار من جملة الموضوعات اللاقتصادية و التى بلغت ٢٠٠ تكرار

وظهر هذا واضحا فى أعمدتها الثابتة مثل المقال الافتتاحى والكاريكاتور الذى غالبا ما يكون محاطا بإطار ، وأيضا بعض الأخبار التى ترى الصحيفة أنها ذات أهمية خاصة ، وأحيانا يكون الإطار ملوناللمبالغة فى إبرازه .

---

(١) أحمد حسين الصاوى ، طباعة الصحف وإخراجها ، مرجع سابق ،صـ١٢٣.



الفصل : السادس

المعالجة الصحفية لقضايا الانفتاح الاقتصادى

فى صحيفة « مصر / مايو »



نتائج تحليل مضمون قضايا الإنفتاح الإقتصادى التى أثارتها جريدة «مصر/مايو»

١ - القضايا الأساسية :-

احتلت القضايا الإقتصادية المرتبة الأولى من اهتمام صحيفة «مصر/مايو» حيث بلغت نسبتها ٩٣,٤٤٪من جملة قضايا الإنفتاح الأقتصادى .

والجدول الآتى يوضح ذلك :

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
قضايا إقتصادية	١١٤	٩٣,٤٤
قضايا أخرى	٨	٦,٥٦
الإجمالى	١٢٢	٪١٠٠

جدول رقم (٢٨) يوضح قضايا الإنفتاح الإقتصادى التى أثارتها جريدة «مصر/مايو»

وفيما يلى عرض تفصيلى لنتائج تحليل مضمون القضايا الفرعية التى أثارتها جريدة «مصر/ مايو»

أولاً : القضايا الإقتصادية :

احتلت القضايا الخاصة بالقطاع العام المرتبة الأولى من جملة القضايا الإقتصادية فى جريدة «مصر/ مايو» حيث بلغت نسبتها ١٩.٣٠٪ .

والجدول الآتى يوضح ذلك :

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
قطاع عام	٢٢	١٩,٣٠
الدعم	١٦	١٤,٠٤
الأسعار	١٤	١٢,٢٨
استثمار	١٠	٨,٧٧
استيراد وتصدير	٩	٦,٨٩
كسب غير مشروع	٧	٦,١٤
قطاع خاص	٦	٥,٢٦
إسكان	٥	٤,٣٩
أجور	٤	٣,٥١
أخرى	٢١	١٨,٤٢
الإجمالى	١١٤	٪١٠٠

جدول رقم (٢٩) يوضح القضايا الإقتصادية فى جريدة «مصر/مايو»



وتشير بيانات الجدول السابق إلى الآتى :

١ - اهتمام الصحيفة **بقضية القطاع العام** حيث جاءت فى المرتبة الأولى ، وبلغت نسبتها ١٩.٣٠٪ وهذا يتفق مع ما أثير فى هذه الفترة من مناقشات واسعة حول تطوير القطاع العام ، وإزالة كافة المعوقات التى تقف فى طريقه ، واهتمت الصحيفة بنشر الأخبار المتعلقة بتطوير القطاع العام وإطلاق حريته ، وفتح باب اشتراك المواطنين فى ملكية شركات هذا القطاع الإقتصادى كنوع من أنواع المتابعة الخبرية، على سبيل المثال نشرت خبراً تحت عنوان :

« خطة شاملة لتطوير اقتصاديات القطاع العام »

أوضحت فيه أن مركز معلومات القطاع العام التابع لمجلس الوزراء قد انتهى من إعداد أربع دراسات رئيسية لتطوير القطاع العام هى طرح أسهم شركات القطاع العام ، وعلاج الخلل فى الهياكل التمويلية ، وتطوير المؤشرات الإقتصادية لها (١).

كما نشرت جريدة «مصر» تقريراً عن أداء شركات القطاع العام الصناعى فى عام ١٩٧٧ ، وذكرت أن جملة إ نتاج هذه الشركات قد وصل قيمته ٢٢٥٠ مليون جنيه فى نهاية ديسمبر ، بزيادة تصل إلى حوالى ٤٠٠ مليون جنيه فى عام ١٩٧٦ ، وأن الانتاج الصناعى سيحقق طفرة كبيرة فى العام الحالى خاصة فى مجال الصادرات والمشروعات المشتركة والصناعات التى توفر حياة أفضل للجماهير ، وطالبت الصحيفة بإطلاق حرية القطاع العام لاتخاذ القرارات المناسبة لزيادة الانتاج ودعمه وتطويره وتحريره من العوائق والقيود ، وزيادة رأس المال وتحسين الأداء ، وتخصيص جوائز مالية لتشجيع الإبتكارات والبحوث الجديدة فى مجال الصناعة وتكنولوجيا الإنتاج . (٢)

واهتمت الصحيفة بمعالجة هذه القضية عن طريق مواد الرأى والتوجيه ، فعلى سبيل المثال طالبت «مايو » فى مقالاتها بوضع برنامج زمنى لتحقيق الإنطلاق الواجب لشركات القطاع العام بإدارته على نفس الأسس الإقتصادية والإدارية للقطاع الخاص والمشترك ، ودعم نشاطه .... والوصول إلى الهيكل الأمثل لتبعيته مع الاحتفاظ بالملكية العامة لرؤوس أمواله .. وإعطاء الحرية الكاملة لمجالس إدارتها فى اختيار سبل تحقيق هذه الأهداف مع محاسبتها فى نهاية كل فترة عن نتائج أعمالها . (٣)

وذكرت السلبيات التى تواجه القطاع العام ، والتى تنحصر فى مشاكل التمويل والسيولة وتأثيرها على اقتصاديات مشروعات القطاع العام .. والإسراف فى استخدام الطاقات المادية والآلية والبشرية بما يمكن أن يبدد الموارد ويعطل الوصول إلى الأهداف ، ، وقصور الرقابة الداخلية ، وعدم تطبيق النظام الحاسبى الموحد ، وعدم وجود رقابة فعالة على عمليات صرف مواد التشغيل ، وقصور إجراءات الجرد السنوى المستمر مع ضعف الرقابة الفنية . (٤)

---

(١) "مصر" فى ٢٩ / ٨ / ١٩٧٨

(٢) "مصر" فى ١٩٧٨/١/١٧

(٣) أسامة سرايا ، الإقتصاديون يطالبون الحكومة ببرنامج زمنى لإنطلاق القطاع العام «مايو» فى ١٩٨١/٤/١٣ .

(٤) مختار عبد الحميد ، القطاع العام : الآفات والأمراض ، «مايو» فى ١٩٨٢/١/١٨



وفى مقال آخر طالبت بتطوير القطاع العام ، بدفع الدماء إلى عروقه مما يجعله قادراً على الحركة النشطة ، وذلك بعلاج كافة العيوب ومعالجة ما يعانيه من المشاكل المالية كانعدام السيولة ، وأن تنأى به عن السيطرة البيروقراطية التى تشكو منها المصالح الحكومية والوزارات .(١)

وأوضحت أن مسئولية خسائر القطاع العام تقع على عاتق رئيس مجلس الإدارة دون سواه ، لأنه وحده هو الذى يملك الصورة كاملة بسلبياتها وإيجابياتها ، وهو وحده الذى يستطيع اتخاذالقرار لدفع عجلة الإنتاج فى شركته إلى الأمام (٢).

وطالبت بمناقشة جذرية لأوضاع شركات القطاع العام فى مصر ، وكيف نضعها فى مستوى متكافىء لمنافسة الشركات الجديدة ، وأن نحرر هذا القطاع من القيود التى تكبل نشاطه ، وأن نغير المناخ الحالى للعمل بهدف زيادة الإنتاج . (٣)

كما أجرت «مايو» عدة تحقيقات حول المشكلات التى يواجهها القطاع العام ، من ذلك التحقيق الذى أجراه محمود سالم تحت عنوان :

« قبل صدور القانون : كشف بالأشعة للقطاع العام »

وأوضح فى هذا التحقيق أن احدى المشكلات التى يواجهها القطاع العام هى : السعر الإقتصادى لمنتجاته ، ورأى أن الحل فى قيام الدولة بشرائها السلع من الشركات بأسعار السوق الإقتصادية مسترشدة بأسعار الاستيراد أو التكلفة ، بما فى ذلك هامش ربح مناسب وإتاحتها للمستهلكين بالأسعار الاجتماعية التى تراها مناسبة ، وتتحمل الخزانة العامة الفرق بين السعرين الإقتصادى والإجتماعى .(٤)

وتناولت «مايو» فى تحقيق آخر موضوع خسارة شركات القطاع العام ، وأوضحت أن أحد أسباب الخسارة : يرجع إلى ارتفاع التكاليف مع ثبات الأسعار و وزيادة حجم العمل زيادة كبيرة دون أن تكون هناك زيادة مقابلة فى رأس المال ، ومن هنا يحدث الخلل فى هياكل التمويل فنضطر إلى الاقتراض من البنوك بفائدة عالية .(٥)

كما تناولت «مايو» فى تقاريرها أيضا قضايا القطاع العام على سبيل المثال التقرير الذى قدمته حول مناقشات لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب ، حول مشروع قانون العاملين بالقطاع العام الذى يقضى بمنح الشركات حرية تحديد الوظائف المناسبة ، والأجر المناسب لكل وظيفة ، والعلاوات اللازمة بما يتفق وطبيعة عملها وظروف وأعباء الوظائف الحقيقية .(٦)

---

(١) مختار عبد الحميد ، القطاع العام ما له وما عليه ،«مايو» فى ١٩٨٢/١/١١
(٢) السعيد اسماعيل ، فى كلمتين ، «مايو» فى ١٩٨٣/١/١٠
(٣) أسامة سرايا ، تطوير القطاع العام للإنطلاق بعملية الإنتاج «مايو» فى ٧ /١٩٨٣/١١
(٤)« مايو» فى ١٩٨١/٨/٢٤
(٥) مايو فى ١٩٨٣/١/٣١
(٦) «مايو» فى ١٩٨١/٥/١١



وفى تقرير آخر عن مناقشات اللجنة الإقتصادية بمجلس الشورى حول القطاع العام أوضحت «مايو» أن أهم المشكلات التى تعترض حرية حركة شركات القطاع العام : أسلوب التبعية المطبق الآن والهيكل التنظيمى السائد ، وتخلف الأنظمة الإدارية التى تحكم القطاع العام ، وأيضا مشكلة التسعير بسبب تدخل سلطات الدولة لتحديد سعر منتجاته أو خدماته لحماية أصحاب الدخول المحدودة ، واقترحت اللجنة فصل الإدارة عن الملكية بحيث لا يتأثر نشاط هذه الشركات بسبب طبيعة ملكيتها العامة ، بل يجب أن تستقل بنشاطها ، وأن تعطى لها حرية الحركة واتخاذ القرار (١)

كما تناولت « مايو » فى تقرير آخر المناقشات التى دارت فى مجلس الشعب حول تطوير القطاع العام وذلك تحت عنوان :

« جلسات موسعة بمجلس الشعب لمناقشة تطوير القطاع العام »

« حرية كاملة لمجالس الإدارة لحساب التكاليف وتحديد الأسعار »

« عدم جواز طرح أسهم القطاع العام فى سوق الأوراق المالية » (٢)

٢ - احتلت القضايا الخاصة بالدعم الحكومى للسلع المرتبة الثانية من جملة القضايا الإقتصادية حيث بلغت نسبتها ١٤.٠٤٪ واعتمدت الصحيفة على مواد الرأى الصحفية فى معالجة هذه القضية ، ودون أن تعنى بالتغطية الإخبارية .

فقد أعدت جريدة «مصر / مايو» سلسلة تحقيقات تناولت فيها مشكلة الدعم ووسائل حلها ، فعلى سبيل المثال التحقيق الذى أجرته حول قضية الدعم تحت عنوان :

« ممدوح سالم يطلب من الجماهير إبداء الرأى »

« ألف مليون جنيه زيادة فى الأجور أم لدعم السلع »

وناقشت فى هذا التحقيق كيفية وصول الدعم لمستحقيه حتى يمكن رفع المعاناة عن الجماهير ، وتساءلت : هل لو أخذنا الألف مليون جنيه، أو جزء منها المخصصة للدعم ، ووجهناها إلى زيادة الأجور . ثم تركنا السلع بغير دعم لكل مواطن يشتريها بسعرها ، ويستهلك منها ما يمكن استهلاكه. هل بذلك تحل المشكلة ؟أم أن الأفضل أن ترتفع الأجور ويصبح كل مواطن قادر على أن يشترى السلع غير مدعمة » (٣)

وطرحت الصحيفة قضية الدعم للمناقشة ، فطالبت فى أحد تحقيقاتها باستمرار الدعم بالنسبة للسلع الأساسية ، وفى مقدمتها رغيف الخبز ، والسكر ، والشاى ، والزيت ، والملابس الشعبية ، ... على أن هذه السلع هى التى تهم محدودى الدخل ... » (٤)

ودعت الجريدة إلى الإلغاء التدريجى للدعم مع خطوات الإصلاح الإقتصادى ، وذلك باتباع الخطوات التالية :

---

(١)«مايو» فى ١٣/٤/ ١٩٨١

(٢) «مايو» فى ٩/٥/١٩٨٣

(٣) «مصر» فى ٢٠/٩/١٩٧٧

(٤) «مصر» فى ١/١١/١٩٧٧



- استمرار دعم السلع الغذائية الرئيسية .
- النظر فى وضع ضوابط للإستفادة من الدعم وبخاصة انتهاج سياسة السعرين ، سعر مدعم للكميات التى تصرف على البطاقات التموينية ، وسعر للراغب فى المزيد أو للطبقات القادرة .
- النظر فى انتهاج أسلوب لترشيد الدعم ، وذلك بإطلاق تداول السلع بالاسعار غير المدعمة ، وصرف كوبونات على البطاقات بقيمة الدعم المستحق لإستهلاك الأفراد المقيدين بالبطاقات .(١)

وكتب الدكتور عبد الهادى النجار مقالاً تحت عنوان :

« ترشيد الدعم هو الحل »

أوضح فيه أن الدعم صورة من صور النفقات العامة ، وأن النفقات العامة تتزايد باستمرار فى الدول المختلفة .. وإذا كان الغرض التقليدى للدعم ينحصر فى محاربة التضخم ، وتخفيض الائتمان ، فإن هذا الغرض قد تطور الآن ليصبح زيادة الإنتاج القومى عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية ، فضلاً عن تحقيق الأهداف الإجتماعية التى تتحقق على أثر إنفاق بنود هذا الدعم .... ومن هنا تصبح القضية قضية ترشيد الدعم وليس الإلغاء .. إن الدول الرأسمالية المتقدمة لاتزال تدعم الجبن والزبد ..(٢)

وناقشت جريدة «مايو» فى مقالاتها كيفية وصول الدعم لمستحقيه فقالت : « احذروا الدعم يذهب إلى الأثرياء فيزيدهم ثراءً » وقدمت اقتراحاً بتشكيل لجنة عليا متخصصة تقوم بدراسات متتالية لإيجاد حلول عملية تستهدف من ورائها توصيل الدعم الى مستحقيه ، وأن تقدم لنا اللجنة الأسلوب الأمثل لتوزيع هذه السلع بحيث ينعكس أثر ذلك على حصول الفرد على السلع المدعمة دون سعى أو مشقة حتى لا ينعكس هذا السعى إلى سلبيات فى قطاع الصناعة أو تدهور أونقص فى الإنتاج .(٣)

وطالبت فى مقال آخر- لكى يصل الدعم إلى مستحقيه -بضرورة محاربة الاسراف الحكومى والتسيب ، وضبط عملية الاستيراد ، ومحاربة الوسطاء والعمولات ، ووقف دعم السلع الغذائية أو الكساء الذى لا تستهلكه الطبقات المحدودة الدخل ، وبيع الإنتاج الصناعى الترفى للقطاع العام باسعار السوق .(٤)

وأجرت «مايو» حديثا صحفيا مع وزير الإقتصاد آنذاك الدكتور مصطفى السعيد حول قضية الدعم ، أوضحت فيه أن لهذه الظاهرة أغراضا إجتماعية تهدف إلى التخفيف من أعباء المعيشة وإلى الحد - ولوبقدر

- من تزايد حدة وتضخم وارتفاع الاسعار، ورأت أن حل قضية الدعم يجب أت يتم أساسا من خلال ضرورة السعى لتحقيق التنميةالإقتصادية ، ولتكن نقطة البداية أن نقول بأن الدعم بحجمه النقدى فى الميزانية الحالية سيستمر كما هو حفاظا على مصالح وحقوق الجماهير ..(٥)

وقدمت الصحيفة تقريرا عن اجتماع لجنة المرأة بالحزب الوطنى الديموقراطى ، أوضحت فيه المناقشات التى دارت فى هذا الاجتماع حول قضية الدعم ، وذكرت أن هناك إجماع على أن الدعم ضرورة ، لأنه يمس

---

(١) «مصر» فى ١٩٧٧/١١/١٥

(٢) عبد الهادى النجار ، ترشيد الدعم هو الحل ، «مصر» فى ١٩٧٧/١/١٧

(٣) جمال صادق ، احذروا الدعم يذهب إلى الأثرياء فيزيدهم ثراءا ، «مايو» فى ١٩٨١/٣/٢

(٤) محمد رشوان ، الدعم وقضايا السلع «مايو» فى ١٩٨١/١١/٣٠

(٥) «مايو» فى ١٩٨٢/١/١٨



الحياة اليومية للسواد الأعظم من الشعب ، وبالذات الموظف العامل .(١)

٣ - جاءت قضايا **ارتفاع الاسعار** فى المرتبة الثالثة فى جريدة "مصر/مايو" حيث بلغت نسبتها ١٢,٢٨٪ من جملة القضايا الإقتصادية ، وهى نسبة مرتفعة تعكس ما حدث فى هذه الفترة من ارتفاع ملحوظ للأسعار نتيجة للموجة التضخمية التى اجتاحت معظم دول العالم .(٢)

واعتمدت الصحيفة في معالجتها على مواد الرأى الصحفية دون أن تعنى بالتغطية الإخبارية ، فعلى سبيل المثال نشرت مقالا تحت عنوان :

« اقتراحات للسيطرة على الأسعار »

أوضحت فيه أن التدخل من جانب الحكومة لتحديد الأسعار أمر مرغوب فيه ، ولكنه قد يؤدى إلى خلق سوق سوداء ، أو اختفاء السلع المسعرة كلية ، وإن التجاء الحكومة إلى التسعيرة الجبرية يحتاج إلى رقابة شديدة من جانبها ، وقالت : « ونحن نشك فى مقدرة الوزراء على القيام بهذه المهمة الصعبة ... » (٣)

وطالبت «مايو» بإعداد سياسة شاملة للأسعار ودعم السلع بحيث تضمن استقرارا كاملا للسوق يمنع من يحاول استغلال كل زيادة قد تطرأ على دخول الموظفين ، وذلك باستيعاب تجربة التسعير الجبرى للحوم وتطبيقها على سلع أخرى حيوية ، وإعادة إحياء قرارتحديد هامش أعلى للربح للسلع المستوردة ، وإعادة دراسة إطلاق حرية شركات الإنفتاح لتحديد أسعار السلع التى ينتجونها .(٤)

وتساءلت الجريدة : « ماهى أسس تحقيق التوازن بين الأجور والأسعار ؟ »

وأجابت « .. بضرورة إعادة النظر فى الدعم المخصص لتثبيت أسعار السلع ، كما يتطلب بحث التدابير الوقائية لوقف الارتفاع العشوائى فى الأسعار ، مع توفير العديد من المقومات ، منها : زيادة الانتاج ، والاهتمام بترشيد استخدام القروض الأجنبية ، والقضاء على كل المعوقات الإدارية والمالية التى تعوق قدرة الإقتصاد المصرى على استيعاب هذه القروض ... » (٥)

واهتمت الصحيفة بمعالجة هذه القضية عن طريق إجراء بعض التحقيقات الصحفية ، فنشرت تحقيقا تحت عنوان :

« كيف نمنع ارتفاع الأسعار »

حددت فيه وسائل السيطرة على الأسعار فى تسع نقاط هى :

« .... بالنسبة للسلع المنتجة محليا عن طريق القطاع العام أو الخاص يجب أن يكون للدولة سياسة

---

(١) «مايو» فى ١٩٨٣/١/٣

(٢) جمال الدين صادق ، اقتراحات للسيطرة على الأسعار "مايو" فى ١٩٨١/٤/١٣ .

(٣) المرجع السابق نفسه

(٤) أسامة سرايا ، الأسعار قبل المرتبات ، «مايو» فى ١٩٨١/٣/١٦

(٥) سيد أبو دومة ، قضية الأسعار فى مصر ، «مايو» فى ١٩٨٣/٩/١٩



للأسعار واضحة ، تلتزم بها المؤسسات الحكومية ، وأن ينشأ مجلس لمراجعة الأسعار ، والأجور يشترك فيه أعضاء من الحكومة ، والقطاع العام والخاص ، وتضييق حلقات الوساطة بين المنتج والبائع النهائى لتقليل نسبة ما يحققه كل وسيط من أرباح فى هذا الشأن ، وضرورة وجود سعر محدد معلن لكل سلعة ، ورقابة الأجهزة الرسمية على الأسعار ، والرقابة الذاتية من كل مواطن فى مواجهة جشع التجار .. »(١)

وناقشت «مايو» مشكلة ارتفاع أسعار الخضر والفاكهة ، وذكرت أن أسباب الارتفاع يرجع إلى ارتفاع تكاليف أجور العمال وعربات النقل ، وأن المستهلك هو المسئول الأول عن ارتفاع أسعار الخضر والفاكهة لأنه لا يلتزم بحقه فى التمسك بالتسعيرة التى تحددها وزارة التموين ، بالإضافة إلى أن الريف المصرى تحول من منتج للخضار،يغذى العاصمة والمدن إلى مجرد مستهلك فقط .(٢)

٤ - إحتلت قضايا **الاستثمار العربى والأجنبى والمصرى** المرتبة الرابعة من اهتمام جريدة «مصر/مايو» وبلغت نسبتها ٧٧،٨٪ ويعكس هذا اتفاق الجريدة والسياسة العامة للحزب - حزب مصر العربى الاشتراكى ، الذى تحول فيما بعد إلى الحزب الوطنى الديموقراطى - التى تشجع الاستثمارات العربية والأجنبية فى مصر وإزالة كافة الصعوبات التى تقف فى طريقه .

فتابعت الصحيفة الأخبار الخاصة بتقديم تسهيلات للمستثمرين ، ونشرت نصوص قانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة .(٣)

وعلى سبيل المثال نشرت خبرا تحت عنوان :

« ١٥ مشروعا جديدا للزراعة والثروة الحيوانية »

« والصناعات الغذائية وافقت عليها هيئة الاستثمار أمس »

وذكرت أن قيمة إنتاج هذه المشروعات تبلغ حوالى أربعة ملايين ، ٩٩ألف جنيه ، وتحقق صادرات قيمتها نحو خمسة ملايين من الجنيهات سنويا ، وتوفر فرص للعمالة تقدر بنحو ١٠٢٩ فرصة عمل ..(٤)

وفى خبر آخر ذكرت : أن الدكتور عبد المنعم القيسونى صرح بأن هناك ارتفاع فى المعدلات الاستثمارية من ١٤٠٠ إلى ١٢٠٠ مليون جنيه وأن حجم الإستثمارات الخارجية فى شهور محدودة تصل إلى ٢٠٠ مليون جنيه .(٥)

وتناولت جريدة «مصر» فى تقاريرها قضية استثمار رأس المال العربى والأجنبى فنشرت تقريرا عن المؤتمر الأول للاستثمار فى مصر تحت عنوان :

«١٠٠٠ مستثمر عربى وأجنبى فى أول مؤتمر فى مصر لمناقشة مشاكل المستثمرين»

« ممدوح سالم : سياسة الانفتاح الإقتصادى فى مصر مستقرة والمستقبل يشير إلى إمكانيات أكبر »

«د/ حامد السايح : تم التغلب على معوقات الإنفتاح الإقتصادى » .(٦)

---

(١) «مايو» فى ١٩٨٢/٢/٩
(٢) «مصر» فى ١٩٧٨/٤/٢٨
(٣) «مصر» فى ١٩٧٨/٨/١
(٤) «مصر» فى ١٩٧٧/١٢/٦
(٥) «مصر» فى ١٩٧٨/٢/٢٨
(٦) «مصر» فى ١٩٧٨/٢/٢٨



وذكرت أن المؤتمر أصدر التوصيات التالية :

- المعاونة فى حل مشكلات الإتصالات التليفونية بتيسير الحصول على موافقة الجهات المسئولة عن استخدام أجهزة اللاسلكى .
- تطوير الموانى بما يتمشى مع سياسة الإنفتاح، وخاصة بالنسبة للشحن والتفريغ وعمليات تموين السفن .(١)
- التخفيف من حدة الروتين والبيروقراطية بالمكاتب الحكومية والتوصية بتعيين مسئول فى كل مرفق من المرافق الخدمية لمتابعة تنفيذ ما تتطلبه المشروعات من خدمات وإنشاء مكاتب متخصصة ومتفرغة لخدمة المستثمرين . (٢)

وطالبت مايو فى مقالاتها بضرورة العمل على حل المشكلات التى تواجه المستثمر ، وتشكيل لجنة محايدة تضم أعضاء من الجهاز الحكومى والمتخصصين فى كل المجالات لتقييم أداء الاستثمارات ، وعمل جدول زمنى للمشروعات الرئيسية ، وذلك لكى تتمكن من محاسبة المسئول عن تنفيذ الاستثمارات فى مكانها الذى وضعت من أجله .(٣)

كما أجرت الصحيفة حديثا مع وزير الاستثمار والتعاون الدولى آنذاك نشر تحت عنوان :

« وزير الاستثمار : نحن حريصون على كل حبة من تراب مصر »

« الحقائق فى مشروع اتفاقية تشجيع الاستثمارات مع أمريكا »

أوضح فيه أن المصرى أولى بالرعاية فى إعطائه كل الحوافز والمزايا التى تحفزه على استثمار أمواله فى مشاريع إنتاجية ، ومع ذلك فلابد من تشجيع رأس المال الأجنبى كذلك .. ونحن فى حاجة إلى استثمار ما لا يقل عن ٨٢٠٠ مليون جنيه خلال سنوات الخطة الخمس من القطاع الخاص والمشترك وحده ، علاوة على استثمارات الحكومة والقطاع العام ، وهذه الاستثمارات تعمل على زيادة العمالة وزيادة الانتاج القومى ، والتقليل من الاعتماد على الإستيراد من الخارج.(٤)

٥ - جاءت القضايا الخاصة **بالتصدير والاستيراد** فى المرتبة الخامسة من اهتمام جريدة «مصر/مايو» وبلغت نسبتها ٦.٨٩٪ ، ويعكس هذا اتجاه القيادة السياسية إلى التركيز على أهمية التصدير وضرورته والعمل على تشجيعه ، والقضاء على المعوقات التى تواجهه للخلاص من مشاكلنا الإقتصادية .

فتناولت الصحيفة فى مقالاتها موضوع الاستيراد بدون تحويل عملة بعيدا عن البنوك وعن الرقابة ، وأنه سوف يساعد على ضياع جزء هام من مواردنا الإقتصادية ، وهى مدخرات المصريين العاملين في الخارج والتى وصلت قيمتها ٢ بليون جنيه ، وطالبت بضرورة عودة رقابة الجهاز المصرفى على تلك المدخرات لحمايتها وتوجيهها فى المستقبل ، مع مراجعة شاملة لقانون الاستثمار . (٥)

---

(١) «مصر» فى ١٩٧٨/٢/٢١

(٢) أسامة سرايا ، المهم تنفيذ الاستثمارت وليس تخصيص ٢٥٪ من الدخل القومى للتنمية «مايو» فى ١٥/ ٦/ ١٩٨١ .

(٣) « مايو» فى ١٠ / ١/ ١٩٨٣ .

(٤) أسامة سرايا ، صحوة إقتصادية ، «مايو» فى ١٩٨١/٨/١٧

(٥) أسامة سرايا ، قوانين الإستيراد لمن ؟ ، «مايو» فى ١٩٨١/٦/٢٢



وناقشت القرار رقم ١٥ ، ١١٩ للاستيراد قائلة : « .. نحن نحتاج إلى إعادة تقييم القرار ١٥ للاستيراد وهو المعروف باسم الاعتمادات الاستيرادية المفتوحة لنتسا ءل هل نجح القرار فى تركيز الموارد من النقد الأجنبى فى تمويل الاستثمار الإنتاجي ومشروعات المرافق والخدمات العامة؟ وهل نجح فى ترشيد الواردات لتلبية احتياجات الإستهلاك من السلع الغذائية والاستهلاكية الضرورية ، والحد من الاستهلاك الترفى والكمالى ؟ ... » (١)

وطالبت أيضاً بإعادة تقييم للقرار ١١٩ الخاص بتحديد هامش ربح للسلع المستوردة وقالت : « ... إن كل نقاط الاستيراد تحتاج إلى دراسة جديدة وقانون جديد واضح محدد يشترك المتخصصون فى وضعه ... »(٢)

كما أجرت «مايو» عدة تحقيقات صحفية حول موضوع الاستيراد بدون تحويل عملة ، على سبيل المثال الذى أجرته تحت عنوان :

« خبراء الصناعة : هناك مخزون سلعى راكد بسبب نزيف الاستيراد »

طالبت فيه بترشيد عمليات الاستيراد السلعى كما ونوعا بما يحقق التحول فى نمط هذا الاستيراد فى صالح السلع الرأسمالية والوسيطة المطلوبة ، والملائمة لتنمية القاعدة الإنتاجية المحلية ، وتطوير التكنولوجيا المصرية . (٣)

ونشرت «مايو» تقريرا صادرا عن اللجنة الإقتصادية بمجلس الشعب ، أكدت فيه على ضرورة الحد من الاستيراد لسلع الاستهلاك الترفى ، والسلع الكمالية ، وزيادة قدرة البنوك على استقطاب موارد النقد الأجنبى ، وتنظيم استخدام المعونات والتسهيلات المتاحة بشكل أكثر فاعلية ، وتوجيه عملية الاستيراد بدون تحويل عملة إلى السلع الاستثمارية والوسيطة ، وسلع الاستهلاك الضرورية ، والترشيد لعمليات الاستيراد بما لا يؤثر على توافر السلع الضرورية ، وتشجيع الصناعة الوطنية ، ورفع القدرة التنافسية لها . (٤)

٦ - احتلت قضايا **الكسب غير المشروع** المرتبة السادسة من جملة القضايا الإقتصادية فى صحيفة «مصر/مايو» حيث بلغت نسبتها ٦.١٤٪ ، ويعكس هذا ما حدث فى هذه الفترة من ظهور بعض الإنحرافات والدخول الطفيلية ، وما دار من نقاش طويل عن التسيب والإنحراف والثراء غير المشروع .

فنجد أن جريدة «مايو» قد اهتمت بالمتابعة الإخبارية لقضايا الكسب غير المشروع ، فنشرت خبرا تحت عنوان :

« كيف حصل المليونير الهارب على ملايين الدولارات »

« النيابة تستمع إلى أقوال عدد من مديرى البنوك لتحديد المسئولية عن إعطاء قروض بالملايين لتوفيق عبد الحى » (٥)

(١) أسامة سرايا ، قوانين الإستيراد لمن ؟ ، «مايو» فى ١٩٨١/٦/٢٢
(٢) المرجع السابق نفسه
(٣) «مايو» فى ١٩٨٢/٤/٥
(٤) «مايو» فى ١٩٨٣/٨/١٥
(٥) «مايو» فى ١٩٨٢/٤/٥



وتابعت «مايو» قضية الكسب غير المشروع المتهم فيها «جابر دولار» فنشرت خبرا تحت عنوان : «التحفظ على أموال تاجر عملة ، وإحالة تاجر آخر إلى محكمة القيم»

وفى صلب الخبر قالت :

«أصدر المستشار عبد القادر أحمد المدعى العام الاشتراكى قرارا بالتحفظ على أموال وممتلكات تاجر العملة جابر أحمد حسن .. لثرائه غير المشروع واتجاره فى العملة حيث بلغت ثروته ١.٥ مليون جنيه»[٣]
وتابعت الصحيفة نشر تفاصيل جلسات المحاكمة للمتهمين فى قضايا الكسب غير المشروع ، فنجد أنها نشرت تقريرا تحت عنوان :

«رئيس هيئة التليفونات يشرح للمحكمة كيف حصلت أسرة عصمت السادات على تليفونات ألكترونية و فورية» (١)

واستمرت متابعتها على اتساع صفحات بأكملها مبرزة ما يدور فى هذه الجلسات فى عناوينها على سبيل المثال :

«عصمت السادات يعرض التنازل عن ١٢٢ مليون جنيه ، ويقول للمحكمة عندى مليون و ٨٥٠ ألف جنيه والباقى مستعد للتنازل عنه والتوقيع فورا» (٢)

كما نشرت «مايو» مقالا تحت عنوان :

«الرأى العام وهذه القضية»

ناقشت فيه الاتهام الموجه إلى رشاد عثمان بتكوين ثروة كبيرة فى زمن قصير ، ولم تقتنع المحكمة بأن هذه الثروة لها مصادرها الشرعية ، وطالبت فيه بعدم نشر حكم المحكمة إلا إذا كان نهائيا ، وقالت : «... وحيث أن المتهم طعن فى الحكم أمام محكمة القيم ، فإن ذلك يعنى أن القضية مازالت متداولة أمام القضاء حيث إن الحكم لا يصبح عنوانا للحقيقة إلا إذا أصبح نهائيا ...» (٣)

٧ - شغلت قضايا **«القطاع الخاص»** المرتبة السابعة من جملة القضايا الإقتصادية فى الصحيفة حيث بلغت نسبتها ٢٦.٥٪ ، وإن كانت هذه النسبة ضعيفة إلا أنها تتفق واتجاه الحزب نحو تشجيع القطاع الخاص والاعتراف بدوره فى النشاط الإقتصادى ، وناقشت الصحيفة هذه القضية من خلال مواد الرأى الصحفية

فقد طالبت «مايو» بضرورة وجود دور جديد لجهاز التنمية الشعبية يكون هدفه دفع دور القطاع الخاص

---

(١) «مايو» فى ١٩٨٣/٣/١٤
(٢) «مايو» فى ١٩٨٣/١/١٠
(٣) «مايو» فى ١٩٨٣/١/٣٠
(٣) محمد رشوان ، الرأى العام وهذه القضية ، «مايو» فى ١٩٨٢/١/٤



، ولا يقتصر الأمر على جذب مدخرات القطاع الخاص فقط بل مساعدته فى تحديد نوعية المشروعات التى يمكن المساهمة فيها بتوفير مجموعة من دراسات الجدوى الإقتصادية للعديد من المشروعات وكذلك تقديم الاستشارات الفنية للباحثين عن فرص استثمار جديدة من حيث الموقع الذى يقام فيه المشروع ، وكيفية إقامته ، وكيفية تحسين أدائه ، أو حل المشكلات التى تواجهه. (١)

وناقشت الصحيفة موضوع لجوء القطاع الخاص إلى العمليات التجارية قبل الصناعية أو الزراعية حيث إنها إلى جانب سرعة عوائدها فهى أيضا لا تعرضه للمخاطر .أضف إلى ذلك مانالته التجارة من القدر الأعظم من قروض البنوك ، نظرا لارتفاع نسبة الفوائد على التجارة أكثر من قطاع الزراعة والصناعة ، حيث أن الفوائد على التجارة ١٦٪ ، وعلى الزراعة والصناعة ١٣٪ ، وأوضحت أن قرار تخفيض نسبة الفوائد على الزراعة والصناعة ، ظاهره الرحمة وباطنه العذاب ، حيث إنه بذلك من الطبيعى أن تلجأ البنوك إلى إقراض التجارة التى تتيح لها عائد أكبر ، وطالبت بالعمل على حل هذه المشكلة .(٢)

كما ناقشت الصحيفة أيضا مشكلة حرمان القطاع الخاص من عمليات الشحن والتفريغ من خلال إجراء تحقيق تحقيق صحفى تحت عنوان :

« هل من حق القطاع الخاص أن ينافس القطاع العام فى الميناء ؟ »

وطالبت فيه بألا يحدث تضارب بين القطاعين العام والخاص ، مع الوضع فى الاعتبار أهمية تطوير معدات الشحن والتفريغ لشركات القطاع العام ، فليس من المنطقى أن يتواجد القطاع الخاص كمنافس للقطاع العام خاصة إذا كان يعمل بكفاءة عالية ويؤدى دوره المطلوب .(٣)

٨ - حصلت قضية الإسكان على المرتبة الثامنه من جملة القضايا الاقتصادية فى جريدة " مصر/مايو" وبلغت نسبتها ٤.٣٩٪ ، فقد اشتدت فى هذه الفترة أزمة الإسكان ، وساهمت الصحيفة فى حل هذه المشكلة عن طريق إجراء بعض التحقيقات الصحفية أوضحت فيها أن حل هذه الأزمة فى يد القطاع الخاص ، ويجب على المسئولين تشجيعه ، حيث إنه لدى هذا القطاع ما يزيد على ٩٠٠ مليون جنية مدخرات ، فى شكل شهادات الإستثمار يحصل على عائد ١٢٪ ... وتناولت مشكلة العمارات التى تبنى ولا يتم تشطيبها طمعا من أصحابها فى ارتفاع قيمة إيجاراتها مع مرور الوقت ، وطالبت بإعطاء إنذار لهؤلاء الملاك بالتشطيب والتأجير خلال ستة شهور ، أو تفرض عليهم ضريبة تساوى قيمة إيجار هذه الوحدات ...الخ (٤)

وتساءلت "مايو" متى تعود لافتة شقة للإيجار "

وأوضحت أن سبب أزمة الإسكان يرجع إلى ارتفاع أسعار أراضى البناء ، وارتفاع تكاليف مستلزمات البناء ، بالإضافة لتكلفة رأس المال ، وتجميد الإيجارات القديمة وخفضها ، والتدخل الشديد فى علاقة المالك بالمستأجر ،بالإضافة إلى الاتجاه نحو الإسكان الفاخر ، وتزايد البناء فى مجال الفندقة دون أى تخطيط (٥)

(١) أسامة سرايا ، دور إقتصادى جديد لجهاز التنمية الشعبية ،« مايو » فى ١٩٨١/٨/٢١ .
(٢) محمد إبراهيم فريد ، حتى توجه البنوك قروضها للزراعة والصناعة ، «مايو» ١٩٨٣/٤/١٨ .
(٣)«مايو» فى ١٩٨٢/٣/٢٩ .
(٤)«مايو» فى ١٩٨١/٤/٢٧ .
(٥) «مايو» فى ١٩٨١/١١/١٦ .



كما تناولت فى مقالاتها : مشكلة الإسكان ، وذكرت أنه لابد من مواجهتها بكل الصدق والمصارحة باتباع الآتى :

- أن توفر الدولة للمواطنين أرضا للإسكان بأسعار اقتصادية ومعقولة ، خاصة بعد أن طرأ الإرتفاع الجنونى على أسعار تلك الأراضى نتيجة لمضاربة الإنفتاح .
- الاستفادة من مواد البناء المحلية البديلة إلى أقصى حد .
- توفير المواد اللازمة للبناء ، ودفع الرسوم الجمركية عنها .
- دعم الإسكان الشعبى مع فرض رسوم على الإسكان الفاخر والمتميز ، تصرف حصيلتها لتنظيف وتكثيف الإسكان الشعبى .
- خلق مناطق جديدة للإسكان بإقامة المجتمعات الجديدة ، مع شرط ربط هذه المجتمعات بالطرق الممهدة ، والمرافق الجيدة (١)

ويلاحظ من خلال التحليل اعتماد الصحيفة على مواد الرأى فى تغطيتها لقضية الإسكان ، ولم تهتم بالتغطية الإخبارية .

٩ - جاءت القضايا الخاصة **بالأجور** فى الترتيب التاسع من اهتمام صحيفة «مصر/مايو» بالقضايا الإقتصادية وبلغت نسبتها ٥١ .٣٪ ، فتابعت الصحيفة الأخبار الخاصة بزيادة الأجور ونشرت خبرا تحت عنوان :

« زيادة أجور العاملين بالحكومة والقطاع العام»

وأوضحت أن حكومة حزب مصر تعمل على الارتفاع بمستوى معيشة الأفراد عن طريق زيادة الأجور والمرتبات للعاملية بالحكومة والقطاع العام ، حيث بلغت جملة الأجور عام ١٩٧٤، ٩١٥ مليون جنيه ارتفعت إلى ٥ ر١١١٩مليون جنيه عام ١٩٧٥، ثم ارتفعت إلى ٩ .١٣٢٩ مليون جنيه عام ١٩٧٦..الخ .(٢)

كما نشرت خبر آخر تحت عنوان :

«ربط الأجور والمرتبات بمستوى الأسعار »

وذكرت فى صلب الخبر أن الرئيس السادات أصدر توجيهاته بأن تتضمن الميزانية الجديدة وسائل رفع المعاناة عن الجماهير ، وأن تكون الأجور والمرتبات مناسبة لمستوى المعيشة .. الخ .(٣)

وناقشت الصحيفة فى أحدى مقالاتهاقضية الأجور ، وذكرت بأن هناك تفاوت واضح فى الأجور فى مختلف القطاعات ، فمثلا : قطاع البنوك تصل فيه نسبة الأجور إلى خمسة أضعاف الأجر فى القطاع العام أو الحكومى ، وهذا التفاوت فى الأجر جعل هروب الكفاءات المدربة من داخل القطاع العام إلى هذه الشركات بحثا وراء الأجر الأفضل ، وأمام هذا الخلل وعدم التوازن فإن النتيجة هى الزيادة المستمرة فى الأسعار . (٤)

---

(١) مختار عبد الحميد ، قضية الإسكان بين الأمل والواقع ، «مايو» فى ١٩٨٢/٢/٨ .
(٢) «مايو» فى١٩٧٨/٣/٢٨
(٣) «مايو» فى ١٩٨١/٣/٩
(٤) أحمد العماوى ، أضواء على نظم الأجور فى مصر «مايو» فى ١٩٨٣/١/٣١



وفى مقالها الافتتاحى أوصت قائلة : « .. نريد أسلوبا جديدا للدخول ، ومرتبات العاملين بالحكومة والقطاع العام يساعدهم على زيادة الإنتاج القومى ، ووقوفهم كقوة شرائية متساوية مع كل القوى الأخرى داخل السوق ... »(١)

١٠ - تناولت صحيفة «مصر/مايو» **قضايا أخرى** لم ترد فى التصنيف السابق للقضايا الإقتصادية وذلك بنسبة ١٨.٤٢٪ .

ويلاحظ من خلال التحليل أن أغلب القضايا التى درجت تحت هذه الفئة كلها مشكلات اقتصادية يعانى منها المجتمع المصرى ، إلا أن هذه الصحيفة لم توليها اهتماما كبيرا ، وأتت ضمن قضايا أخرى ، ويرجع ذلك إلى أنها باعتبارها صحيفة الحزب الحاكم تحاول أن تنأى بنفسها عن مجال عرض المشكلات اتفاقا مع سياستها التحريرية .

فعلى سبيل : المثال تناولت الصحيفة مشكلة العلاقة بين المالك والمستأجر فى الأرض الزراعية ، وطالبت بتغيير قانون الإيجارات الزراعية ، حيث أن ثبات الإيجار النقدى هذه الفترة الطويلة حقق أوضاعا شاذة غير عادلة ، فأصبح المستأجر هو المستغل ، والمالك غير مستفيد من عائد ما يملكه لضعف الإيجار وقلته ، فالمحاصيل المسعرة كالقطن والأرز والقصب تضاعف سعرها ، وغير المسعرة زاد دخلها كثيرا ، ومن العدل أن يتغير الإيجار النقدى إلى إيجار عينى أى مقدار من الإنتاج ...ألخ .(٢)

وتناولت قضية الضرائب ضمن فئة قضايا أخرى فأجرت تحقيقا صحفيا تحت عنوان :

« حتى يعود السلام بين الممولين والضرائب »

أوضحت فيه أن هناك مشاكل عديدة تواجه قطاع التجارة مع مصلحة الضرائب ، وأن السبب فى هذا يعود إلى الربط الجزافى من جانب مصلحة الضرائب والتأخر فى المحاسبة لعدة سنوات ، مما يؤدى إلى تراكم المبالغ الضريبية على الممول ، ويعرضه للحجز عليه ، أو محاسبته قضائيا ، بالإضافة إلى ارتفاع سعر الفائدة التى تحصلها المصلحة عند التأخير فى دفع الضريبة ، وطالبت الصحيفة بفرض ضريبة على المنتج بمجرد تصنيعه ، وأخذ الضريبة على المستورد قبل تداوله ، وبذلك تتحمل السلعة ضريبتها ، ويترك للتاجر حرية التعامل فى السوق بأى ثمن يراه .(٣)

كما عالجت الصحيفة قضية الضرائب عن طريق الرسوم الكاريكاتورية ، فعلى سبيل المثال نشرت كاريكاتور تحت عنوان :

« موسم الإقرارات الضريبية »

ورسمت صورة لمبنى مصلحة الضرائب عليها لافتة مكتوبا عليها :

« كل عام وانتم بخير ، وبعودة موسم الإقرارات » .(٤)

---

(١) «مايو» فى ١٩٨١/٣/٢

(٢) أيوب شكرى ، قوانين يجب أن تتغير ، «مايو» فى ١٩٨١/٣/٩

(٣) «مايو» فى ١٩٨٣/٢/١٤

(٤) «مايو» فى ١٩٨٣/٣/٧



وتناولت الصحيفة أيضا مشكلة التضخم ، وذكرت أنها ترجع فى الأساس إلى استيراد التضخم من الخارج من خلال قنوات الاستيراد المفتوحة على السوق المصرية ، و لأن هذه القنوات نشطة فإن ذلك يساعد على تكوين مزايدات من الأرباح والثروات فى الداخل بالنسبة لبعض الفئات ، ومن ثم ازدادت حدة التناقض الإقتصادى والإجتماعى بين أفراد هذا المجتمع .(١)

ووضعت صحيفة «مايو» حلا لمشكلة التضخم تمثل فى الآتى :

« ... خفض معدل الزيادة فى الإصدار النقدى من ٣٤٪ إلى حوالى ٢٩٪ ، خلال السنة الأولى من الخطة ٨٣/٨٢ .... وإعادة النظر فى السياسات الإئتمانية بما يؤدى إلى توجيه الإئتمان إلى القطاعات الإنتاجية ، والتخلى عن سياسة الإعتماد على الأوذونات الحكومية فى تغطية الإصدار النقدى ، وعلاج العجز فى ميزان المدفوعات بزيادة الصادرات ، وترشيد الاستيراد ، ولا سيما بدون تحويل عملة ... » (٢)

وتناولت أيضا قضية ترشيد الاستهلاك ضمن فئة قضايا أخرى ، وأوضحت أنه إذا أردنا أن نبحث عن الأساليب المناسبة لترشيد الاستهلاك وأن نضع التخطيط السليم للإنتاج مع تحديد الأولويات فى التنفيذ للمشروعات الهامة ، وتحديد إجراءات تحقيق العدالة فى توزيع الدخول للقضاء على التفاوت الرهيب فى الدخول ، حتى لاتغرق الأسواق بالسلع الاستهلاكية ، وبالتالى سيمكننا أن نغير من النمط الإستهلاكى ونحوله إلى نمط إنتاجى ... » (٣)

ثانيا : قضايا أخرى :

تناولت صحيفة «مصر/مايو» قضايا أخرى لم ترد فى التصنيف السابق لقضايا الإنفتاح الإقتصادى الأساسية ، وبلغت نسبتها ٥٦,٦٪ ، مثل القضايا التعليمية والإجتماعية والثقافية ، فمن أمثلة القضايا التعليمية ، ما نشرته صحيفة «مايو» حول انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية فأجرت تحقيقا صحفيا تحت عنوان :

« حتى لا تتحول الدروس الخصوصية إلى آفة تلتهم مجانية التعليم »

وبينت أن سياسة القبول بالجامعات هى المسئولة عن انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية ، فالأعداد الضخمة أكثر من امكانيات الكليات ، وهذا يؤدى بالطلاب إلى البحث عن مصادر لتوصيل المعلومة ، وهى الدروس الخصوصية ، ورأت أن الحل فى توفير الإمكانيات اللازمة فى المدارس ، والاهتمام بالتعليم الفنى وجعله ليس أقل شأنا من الجامعة ، ودعم التعليم الأساسى .(٤)

واستخدمت الصحيفة الكاريكاتور فى معالجتها لموضوع المدارس الخاصة ، فرسمت كاريكاتور عبارة عن ناظر مدرسة يقول لرجل أحضر ولده معه :

---

(١) عبد الهادى ، قوانين يجب أن تتغير "مايو" فى ١٩٨١/٣/٩ .
(٢) سيد أبودومة،قضية الأسعار فى مصر ، « مايو » فى ١٩٨٣/٩/١٩
(٣) «مايو» فى ١٩٨١/١١/١٦
(٤) «مايو» فى ١٩٨٣/٥/١٦



« إيجار الدكة لطفل بـ ١٠ جنيه يوميا »

« ولومعاه مرافق يبقى كمان ٨ جنيه » (١)

ومن أمثلة القضايا الإجتماعية ، قضية الروتين والتعقيدات الإدارية ، فقد أجرت مايو حديثا مع الرئيس السادات تحت عنوان :

« مطلوب من كل محافظ أن يتحرك وأن يمنع تلاعب الوسطاء لرفع الأسعار »

أوضح فيه أن أساس مشاكلنا ينبع أصلا من سوء الإدارة ، وأنه فى الفترة الأخيرة ارتفعت صيحات تنادى بضرورة القيام بثورة إدارية تهز مكاتبنا هزا ، وبالطبع الهدف من تلك الثورة هو : القضاء على ما يسمي بالروتين ، وقد طالبت - فى استاد الاسكندرية - بنسف الروتين ، فمن غير المعقول أن نشكو جميعا من الروتين ، ولا نفكر فى نسفه نسفاً ..... » (٢)

٢ -أساليب عرض قضايا الإنفتاح الإقتصادى فى جريدة «مصر/مايو» :

أظهرت نتائج تحليل المضمون ارتفاع نسبة **عرض المشكلة مع تقديم الحلول** فى معالجة هذه الصحيفة لقضايا الإنفتاح الإقتصادى حيث بلغت نسبتها ٦٣.١١٪

ويوضح ذلك الجدول الآتى :

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
عرض مشكلة وحل	٧٧	٦٣.١١
عرض حدث	٤٥	٣٦.٨٩
الإجمالى	١٢٢	١٠٠٪

جدول رقم (٣٠) يوضح طريقة عرض قضايا الإنفتاح الإقتصادى فى جريدة « مصر/مايو »

ويشير ارتفاع نسبة عرض المشكلة مع تقديم الحلول إلى أن الصحيفة تحاول أن تسهم فى خدمة قضايا التنمية الإقتصادية ، ولذلك كان اعتمادها على مواد الرأى الصحفية فى الغالب فى معالجة قضايا الإنفتاح الإقتصادى .

فعلى سبيل المثال طرحت عددا من الحلول لعدة مشكلات منها ، قضية الدعم حيث رأت أن الحل فى محاربة الإسراف الحكومي والتسيب ، ، وضبط عملية عملية الاستيراد ، ومحاربة الوسطاء والعمولات ، وأن يقتصر الدعم لمن يستحق وللطبقات محدودة الدخل ، وضبط عملية تحصيل الضرائب ، ومحاربة التهرب الضريبى ،ووقف دعم السلع الغذائية أو الكساء الذى لا تستهلكه الطبقات المحدودة الدخل ، وبيع الإنتاج الصناعى الترفى للقطاع العام بأسعار السوق .. » (٣)

(١) «مايو» فى ١٩٨١/٥/١١ .

(٢)«مايو» فى ١٩٨١/٥/٢٠

(٣) محمد رشوان ، الدعم وقضايا السلع ، «مايو» فى ١٩٨١/١١/٣٠



ورأت أن تشجيع الاستثمار يكون بالمعاونة فى حل مشكلة الاتصالات التليفونية ، وتطوير الموانى بما يتمشى مع سياسة الإنفتاح ، وتعديل إجراءات إقامة الأجانب ، بحيث يسمح بالترخيص للمستثمرين بالإقامة لمدة ثلاث سنوات دفعة واحدة قابلة للتجديد ....الخ (١)

ووضعت حلا لمشكلة تسعير منتجات القطاع العام حيث أن المنتج يباع بسعر أقل من تكلفته مما يؤدى إلى خسارة شركات القطاع العام فاقترحت الصحيفة «أن يكون أساس التسعير هو السعر الإقتصادى الذى يسمح بتغطية نفقات الإنتاج مع إضافة هامش ربح معقول يتناسب مع نوعية السلع المنتجة ، وإعادة النظر فى سياسات التسعير الحالية لشركات القطاع العام ، بحيث يتم تحديد أسعار السلع الضرورية لأفراد الشعب بسعر يكفل التكاليف المتغيرة للإنتاج على الأقل .، وفصل سياسة الدعم عن سياسة التسعير .» (٢)

ووضعت حلا لمشكلة العمارات التى تبنى ولا يتم تشطيبها طمعا من أصحابها فى ارتفاع قيمة إيجاراتها مع مرور الوقت « فطالبت بإعطاء إنذار لهؤلاء الملاك بالتشطيب والتأجير خلال ستة أشهر ، أو تفرض عليهم ضريبة تساوى قيمة إيجار هذه الوحدات ... وفسخ عقد إيجار المستأجر الذى يقوم ببناء مسكن خاص له ويسكن فيه ، ويقوم بتأجير شقته الأصلية مفروشة ....» (٣)

٢ - جاءت فئة **عرض حدث** فى المرتبة الثانية حيث بلغت نسبتها ٣٦.٨٩٪ ، وظهر ذلك فى المتابعة الإخبارية للموضوعات والقضايا .

٣ - اتجاهات عرض قضايا الإنفتاح الإقتصادى فى جريدة «مصر/مايو» :

كشفت نتائج تحليل المضمون ارتفاع نسبة **التأييد** حيث جاءت فى المرتبة الأولى وبلغت نسبتها ٦٥.٥٧٪ .والجدول الآتى يوضح ذلك :

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
مؤيد	٨٠	٦٥.٥٧
محايد	٤٠	٣٢.٧٩
معارض	٢	١.٦٤
الاجمالى	١٢٢	١٠٠٪

جدول رقم (٣١) يوضح اتجاهات عرض قضايا الإنفتاح الإقتصادى فى جريدة «مصر / مايو» .

(١) «مصر» فى ١٩٧٨/٢/٢٨.
(٢) «مايو» فى ١٩٨١/٤/١٣
(٣) «مايو» ١٩٨١/٤/٢٧



وجاء ارتفاع نسبة التأييد اتفاقا مع السياسة التحريرية للصحيفة باعتبارها إحدى صحف الحزب الحاكم فقد أيدت الصحيفة اتجاه الحكومة إلى رأس المال العربى والأجنبى ، ودعت إلى تطوير القطاع العام ، وضرورة ترشيد الدعم والتدرج فى إلغائه ، وإزالة كافة المعوقات والمشكلات التى تواجه القطاع الخاص ، وهذا يتفق مع سياسة الدولة الإقتصادية .

٢ - جاء الاتجاه المحايد فى المرتبة الثانية وبلغت نسبته ٣٢.٧٩٪ ، ويرجع هذا إلى كثرة الأخبار فى الصحيفة التى المعارض دون تدخل من المحرر وإلا فقدت مصداقيتها .

٣ - حصل الاتجاه المعارض على المرتبة الأخيرة وبلغت نسبته ١.٦٤٪ ، وهى نسبة ضئيلة تتفق والسياسة العامة للصحيفة باعتبارها إحدى الصحف المؤيدة للنظام الحاكم ، وجاء الاتجاه المعارض فى قضايا العلاقة بين المالك والمستأجر فى الأراضى الزراعية ، حيث طالبت بإلغاء قانون الإيجارات الزراعية .(١)

٤- أساليب الاقناع المستخدمة فى عرض قضايا الإنفتاح الإقتصادى فى صحيفة «مصر / مايو»:

تؤكد الدراسة التحليلية على استخدام الصحيفة لوسائل الاقناع المنطقية فقط فى معالجتها لقضايا الإنفتاح الإقتصادى ، ولجأت الصحيفة فى إقناع قرائها إلى ذكر الإيجابيات أو السلبيات التى بلغت نسبتها ٥١.٨٥٪ من تكرارات الوسائل المنطقية .

والجدول الآتى يوضح ذلك :

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
ذكر الايجابيات أوالسلبيات	٤٢	٥١.٨٥
ذكر أمثلة واقعية	٣١	٣٨.٢٧
ذكر الحقائق والأرقام	٨	٩.٨٨
الاجمالى	٨١	١٠٠٪

جدول رقم (٣٢) يوضح أساليب الإقناع المستخدمة فى عرض قضايا الإنفتاح الإقتصادى فى جريدة «مصر / مايو»

فعلى سبيل المثال عندما تناولت قضايا القطاع العام ذكرت سلبيات ومعوقات هذا القطاع ، وحددتها فى مشكلات التمويل والسيولة وتأثيرها على إقتصاديات مشروعات القطاع العام، والإسراف فى استخدام الطاقات المادية والآلية والبشرية بما يمكن أن يبدد الموارد ويعطل الوصول إلى الأهداف ، ورفع تكاليف تلك الأهداف دون مبرر .(٢)

---

(١) أيوب شكرى ، قوانين يجب أن تتغير ، «مايو» فى ١٩٨١/٣/٩

(٢) مختار عبد الحميد ، القطاع العام : الآفات والأمراض ، «مايو» فى ١٩٨٢/١/١٨



وعندما ناقشت الصحيفة القرارات الخاصة بإنشاء هيئات للقطاع العام ، وتشمل إنشاء (٩) هيئات نوعية مختلفة للإشراف والتخطيط على مشروعات القطاع العام ذكرت إيجابيات هذا القرار فقالت : « .. ويعتبر هذا القرار خطوة تنظيمية هامة لتطوير القطاع العام فى مصر ودفعه لزيادة الإنتاج وإلغائه للبيروقراطية والنظم الإدارية المتخلفة لإدارة القطاع العام ... » (١)

وعندما ناقشت قضايا الاستيراد بدون تحويل عملة ، ذكرت سلبيات هذا القانون فى أنه سوف يساعد على ضياع جزء هام من مواردنا الإقتصادية وهى مدخرات المصريين العاملين فى الخارج والتى وصلت إلى٢ بليون جنيه ،كما أن زيادة الواردات سوف تؤدى إلى الخلل فى الميزان التجارى ، ويؤدى فى النهاية إلى إضعاف قيمة الجنيه المصرى أمام العملات الأخرى . (٢)

٢ - جاء ذكر أمثلة واقعية فى الإقناع فى المرتبة الثانية وبلغت نسبتها ٢٧.٣٨٪ ،وظهر هذا فى معالجة الصحيفة لقضية الدعم ، فضربت مثالا على ذلك بدعم الحكومة للقمح والذرة بـ ٣٤١ مليون جنيه سنويا ، وإتجاه البعض إلى إطعام الدواجن خبزا وذرة ، ثم تباع هذه الدواجن بأسعار تتراوح بين جنيه ، ١٢٠ قرشا للكيلو جرام ، بمعنى أن الدعم المخصص من أجل تيسير حصول غير القادرين على لقمة الخبز بسعر مناسب ، هذا الدعم تحول قدر كبير منه إلى مربى الدواجن وتجارها فى القطاع الخاص . (٣)

وعند مناقشتها لقضايا ارتفاع الأسعار ضربت مثالا على ذلك قائلة : «... لقد ارتفع سعر الحذاء خلال عام ١٩٧٩ وحده ثلاثة أضعاف ما كان عليه فى عام ١٩٧٨ ، وزادت أسعار القمصان إلى الضعف فى نفس هذا الوقت القصير ...» (٤)

وفى تناولها لقضية الأجور ، ضربت مثالا واقعيا على التفاوت بين الأجور قائلة : « ... نجد مثلا قطاع البترول تزيد فيه نسبة الاجور إلى أقل من ٥٠٪ تقريبا عما هو عليه فى القطاع العام أو الحكومى ، وربما تكون هذه الزيادة مقبولة ، ولكن ما هو القول أن تصل نسبة الأجر فى قطاع البنوك إلى خمسة أضعاف الأجر فى القطاع العام أو الحكومى ، وتصل إلى عشرة أضعاف فى البنوك المنشأه تحت قانون الإستثمار ... » (٥)

٣ -جاء ذكر الحقائق والأرقام فى المرتبة الثالثة فى أساليب الإقناع حيث بلغت نسبتها ٩.٨٨٪ وهى نسبة ضئيلة لا تتفق مع أهمية الرقم كوسيلة هامة للإقناع فى الموضوعات الإقتصادية ، وظهر هذا فى معالجة الصحيفة لقضية الأجور وضرورة ربطها بالأسعار ، فذكرت أن الحكومة تعمل على الإرتفاع بمستوى

---

(١) أسامة سرايا ، تطوير القطاع العام للإنطلاق بعملية الإنتاج « مايو » فى ١٩٨٣/١١/٧
(٢) أسامة سرايا ، صحوة إقتصادية ، « مايو » فى ١٩٨١/٨/١٧
(٣) «مصر» فى ١٩٧٧/٩/٢٠
(٤) جمال الدين صادق ، اقتراحات للسيطرة على الأسعار ، «مايو» فى ١٩٨١/٤/١٣
(٥) أحمد العماوى ، أضواء على نظم الأجور فى مصر ، «مايو» فى ١٩٨٣/١/٣١



معيشة الأفراد عن طريق زيادة الأجور ، وقالت : « ... بلغت جملة الأجور والمرتبات للعاملين بالحكومة والقطاع العام لعام ١٩٧٤ ، ٩١٥ مليون جنيه ، وارتفعت إلى ١١٩.٥ مليون جنيه عام ١٩٧٥ ، ثم ارتفعت إلى ١٣٢٩.٩ مليون جنيه عام ١٩٧٦ ... » (١)

واستخدمته الصحيفة أيضا فى معالجة مشكلة القطاع العام وخسارة شركاته فقالت : « ... لصالح من يأخذ الأمن الغذائي قروضاً بفائدة ٦٪ وأنا أحاسب بفائدة ١٢٪ ، هذا بجانب مصاريف تدبير العملة ، والتى قد تصل إلى ٤٠٪ ، منها ١٥٪ تسهيلات بنكية ، و١٥٪فروق تدبير عملة ، ثم أطالب بعد ذلك الربح ، من الطبيعى أن تكون هناك خسارة بلغت هذا العام ٤.٥ مليون جنيه ، فضلا عن الدعم الذى أخذناه ، وهو يقدر بـ ٥ مليون جنيه ، أى أن خسارتنا الحقيقية تصل إلى ٩.٥ مليون ... » (٢)

٥ - اللغة المستخدمة فى عرض قضايا الإنفتاح الإقتصادى :

شكلت اللغة الصحفية أعلى نسبة فى صحيفة «مايو/ مصر» حيث بلغت نسبتها ٩٦.٧٢٪والجدول الآتى يوضح ذلك :

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
صحفية	١١٨	٩٦.٧٢
عامية	٤	٣.٢٨
الإجمالى	١٢٢	١٠٠٪

جدول رقم (٣٣) يوضح اللغة المستخدمة فى عرض قضايا الإنفتاح الإقتصادى فى صحيفة «مصر/ مايو»

وتمثل اللغة الصحفية فى أغلب معالجات الصحيفة لقضايا الإنفتاح الإقتصادى ، ولم يرد إستخدام العامية إلا فى الرسوم الكاريكاتورية ، وبلغت نسبتها ٣.٢٨٪ ، كما أنها لم تستخدم الفصحى لانها لا تتفق وطبيعة الموضوعات الإقتصادية .

(١) «مصر» فى ١٩٧٨/٣/٢٨
(٢) «مايو» فى ١٩٨٣/١/٣١



٦ - الفنون التحريرية المستخدمة فى عرض قضايا الإنفتاح الإقتصادى :

أثبتت الدراسة التحليلية لمضمون صحيفة « مصر/ مايو » كثرة استخدام الأخبار حيث بلغت نسبتها ٦١و٣٣٪ من جملة الفنون الصحفية المستخدمة .

والجدول الآتى يوضح ذلك :

فئتا المساحة والتكرار / الفن التحريرى	المساحة (١)		التكرار (٢)	
	سم / عمود	٪	ك	٪
تحقيقات	١٣٥٢٤	٢٩,٣	١٨	١٤,٧٥
تقارير	١١٩٤٢	٢٦,١٧	١٦	١٣,١١
مقالات	٨١٨٧	١٧,٩٤	٣٣	٢٧,٠٥
أخبار	٦٧٣٢	١٤,٧٥	٤١	٣٣,٦١
أحاديث	٣٣٠٤	٧,٢٤	٩	٧,٣٨
كاريكاتور	١٨٠٠	٣,٩٤	٤	٣,٢٨
رسائل قراء	١٥٠	٠,٣٣	١	٠,٨٢
الإجمالى	٤٥٦٣٩	٪١٠٠	١٢٢	٪١٠٠

جدول رقم (٣٤) يوضح مدى التباين بين نسبة الفنون التحريرية وتكرارتها فى صحيفة « مصر/مايو »

ويكشف الجدول السابق عن الآتى : -

١- أن التحقيقات الصحفية احتلت المرتبة الأولى من بين فنون التحرير الصحفى المختلفة حيث بلغت نسبتها ٢٩,٦٣ من إجمالى مساحة الفنون التحريرية ، وهذا يشير الى اعتماد الصحيفة على التحقيق الصحفى فى عرضها لقضايا الانفتاح الإقتصادى ، بهدف التعرف على رأى المسؤلين والمتخصصين فى هذه الموضوعات ، مثل موضوع دعم القطاع العام ، وخسارة شركاته ، ومشكلة ارتفاع الأسعار ، وموضوع الإستيراد بدون تحويل عملة .. الخ ، فى حين جاءت فى المرتبة الثالثة من حيث التكرار وبلغ مجموع تكرارتها ١٨ بنسبة ١٤,٧٥٪ ، ويعد هذا التفاوت أمرا طبيعيا ، نظرا لما تشغله التحقيقات من مساحات شاسعة حيث تقتضى بذلك طبيعتها باعتبارها فنا تحريريا يسعى إلى البحث فى جوهر المشكلات الداخلية والخارجية ، ويقدم رؤية للمشكلات من جوانبها المختلفة ،

٢- تأتى التقارير الصحفية فى المرتبة الثانية من حيث المساحة وبلغت نسبتها ٢٦,١٧٪ مما يعكس اهتماما من جانب الصحيفة باستخدام هذا الفن التحريرى ، والذى يرتبط بحرصها على تقديم تغطية لقضايا الإنفتاح الإقتصادى تحقق الأهداف الآتية :



- تقديم خدمة صحفية تنتقى أهم أخبار الأسبوع ، وتتناول جوانبها المختلفة شرحا وتفسيرا يغطى مواقف الأطراف ذات العلاقة بموضوع الخبر ، ويضيف خلفية من المعلومات التى تجيب على علامات الاستفهام لدى القارىء .

- الحرص على التفرد والتميز وتناول أخبار الأسبوع تناولا يضيف إليها تفصيلات جديدة . (١)

٣ - جاء اهتمام الصحيفة بالمقالات فى المرتبة الثالثة حيث بلغت مساحتها ١٧.٩٤٪ ، ويشير ذلك إلى أن الصحيفة لم تغفل القيام بدور التوجيه والإرشاد والتفسير فى معالجتها لقضايا الإنفتاح الإقتصادى ، ولذلك جاءت فى المرتبة الثانية من حيث التكرار بنسبة ٢٧,٠٥٪

٤ - جاء اهتمام الصحيفة بالأخبار فى المرتبة الرابعة ، وبلغت نسبة مساحتها ١٤.٧٥٪ فى حين جاءت فى المرتبة الأولى من حيث التكرار ، مما يظهر اعتماد الصحيفة على التغطيةالإخبارية فى المعالجة ، وتضاءل معدل نشر مواد الرأى وفى مقدمتها المقال والأحاديث الصحفية .

٥ - حصلت الأحاديث الصحفية على الترتيب الخامس من حيث المساحة والتكرار ، فبلغت نسبة المساحة ٢٤,٧٪ وبلغ مجموع تكراراتها ٩ تكرارات بنسبة ٧,٣٨٪ ، ثم جاء الكاريكاتور فى المرتبة السادسة من حيث المساحة « بنسبة ٣,٩٤٪ » والتكرار بنسبة ٣.٢٨٪ ، ويأتى فى مؤخرة الأشكال الصحفية المستخدمة فى الصحيفة «رسائل القراء» حيث لم تحصل إلا على ٠.٣٣٪ من حيث المساحة ، ٠,٨٢٪ من حيث التكرار .

٦ - أن ترتيب الفنون التحريرية - كما هو موضح بالجدول رقم (٣٤) - ليس بالضرورة أن يكون هو نفسه إذا نظرنا إلى هذه الفنون من حيث التكرار ، إذ يتضح التباين بين مساحة هذه الفنون وتكراراتها .

٧ - يلاحظ مدى التباين بين نسبة مساحة لفنون التحريرية السابقة ، ونسبة مجموع تكراراتها ، فالأخبار مثلا وإن كانت تأتى فى مقدمة هذه الفنون من حيث التكرار إلا أنه يلاحظ أنها من حيث المساحة جاءت فى المرتبة الرابعة ، كما يلاحظ أن المقالات جاءت فى المرتبة الثانية من حيث التكرار والثالثة من حيث المساحة ، ثم التحقيقات فى المرتبة الثالثة من حيث التكرار والأولى من حيث المساحة ، ثم التقارير فى المرتبة الرابعة من حيث التكرار ، والثانية من حيث المساحة ، ثم الأحاديث الصحفية فى المرتبة الخامسة من حيث المساحة والتكرار . ثم الكاريكاتور فى السادسة من حيث المساحة والتكرار ، ثم رسائل القراء فى المرتبة الأخيرة من حيث المساحة والتكرار .

(١) أحمد منصور هيبه ، المعالجة الصحفية للحرب العراقية الإيرانية ، مرجع سابق ، ص٣٩٥



٧ - المصادر التى اعتمدت عليها صحيفة «مصر/مايو» فى معالجة قضايا الإنفتاح الإقتصادى :

تكشف نتائج الدراسة التحليلية عن الارتفاع الواضح فى نسبة الاعتماد على المسئولين حيث حصلت على نسبة ٥٩.٨٤٪ من مجموع المصادر .

والجدول الآتى يوضح ذلك :

المصادر	التكرار	النسبة المئوية
مسئولون	٧٣	٥٩,٨٤
محررون	١٦	١٣,١١
تقارير رسمية	١٣	١٠,٦٦
متخصصون	١١	٩,٠٢
غير محدد المصدر	٦	٤,٩٢
جمهور عام	٣	٢,٤٥
الإجمالى	١٢٢	٪١٠٠

جدول رقم (٣٥) يوضح المصادر التى اعتمدت عليها الصحيفة فى معالجتها لقضايا الإنفتاح الإقتصادى .

وتشير بيانات الجدول السابق إلى :

١ - إعتماد الصحيفة على المسئولين بنسبة ٥٩,٨٤٪ ، وهذا يعكس حرص الصحيفة على تقديم وجهة النظر الرسمية فيما تطرحه من قضايا ، بالإضافة إلى ذلك اعتمادها على المسئولين لا يمثل لها أى مشكلة لأنها صحيفة الحزب الحاكم .

ومن أمثلة الاعتماد على المسئولين :

« ألقى الدكتور عبد المنعم القيسونى نائب رئيس الوزراء للشئون المالية ووزير التخطيط بيانا اقتصاديا أمس أمام مجلس الشعب تحدث فيه عن أهم الأهداف الإقتصاديةللعام القادم ... » (١)

وأيضا « ...حدد الدكتور وجيه شندى مقرر لجنة الخطة والموازنة بالحزب الوطنى الديمقراطى ، أسباب ارتفاع الأسعار فقال :« أن هناك نظامين للتسعير فى السوق المصرى ... » (٢)

ومن أمثلة الاعتماد على المسئولين الأحاديث الصحفية التى تجريها الصحيفة مع بعض الوزراء والمسئولين مثل الحديث الذى أجرته مع الدكتور وجيه شندى وزير الاستثمار والتعاون الدولى تحت عنوان :

« وزير الاستثمار : نحن حريصون على كل حبة من تراب مصر »

(١) «مصر» فى ١٩٧٧/١٢/٦

(٢) «مايو» ، فى ١٩٨١/٥/١١



« الحقائق فى مشروع اتفاقية تشجيع الاستثمارات مع أمريكا » . (١)

٢ - جاء اعتماد الصحيفة علي المحررين فى المرتبة الثانية وبلغت نسبتها ١٣.١١٪ ، وهى نسبة مرتفعة تدل على امكانات الصحيفة ، وما تضمه من نخبة هائلة من كبار الكتاب ، ويأتى فى مقدمة هؤلاء: أسامة سرايا ، وسعيد إسماعيل ، وعبد العظيم الباسل ، ومحمود معوض وغيرهم .

٣ - اعتمدت الصحيفة على التقارير الرسمية كمصدر من مصادر المعلومات فى المرتبة الثالثة وبلغت نسبتها ١٠.٦٦٪ ، وظهر ذلك فى تناولها لقضايا الاستثمار ، حيث نشرت تقريرا عن المؤتمر الأول للاستثمار الذى عقدته الهيئة العامة للاستثمار ، وتقريرا آخر عن النشاط الإقتصادى لشركات القطاع العام الصناعى فى عام ١٩٧٧ . وأيضا تقريرا صادرا عن اللجنة الإقتصادية بمجلس الشورى تحت عنوان :

« القطاع العام إلى أين ؟ »

« مجلس الشورى يتصدى لوضع الإجابة » (٢)

بالاضافة إلى التقارير الخاصة بجلسات المحاكمات الخاصة بقضايا الكسب غير المشروع .

٤ - جاء اعتماد الصحيفة على المتخصصين كمصدر من مصادر معلوماتها فى المرتبة الرابعة وبلغت نسبتها ٩.٠٢٪ ، وأغلبهم من أساتذة الجامعات ، وخبراء الإقتصاد ، وهذا يزيد من قوة و مصداقية المادة الصحفية لدى القارىء .

٥ - جاءت نسبة غير محدد المصدر فى المرتبة الخامسة وبلغت نسبتها ٤.٩٢٪ من مجموع المصادر ، ثم جاء الجمهور العام فى المرتبة الأخيرة ، وذلك بنسبة ٢.٤٥٪ ، وهى نسبة ضئيلة تؤخذ على الصحيفة لإهمالها للجمهور العام .

٨ - حجم اهتمام صحيفة «مصر/مايو» بمعالجة قضايا الإنفتاح الإقتصادى :

يمكن تقدير حجم الاهتمام بقضايا الإنفتاح الإقتصادى من خلال التعرف على نتائج تحليل الفئات التالية

ا - موقع المادة التحريرية فى الصحيفة وموقعها فى الصفحة .

ب - التقسيم الشكلى للعناوين

جـ - الصور والرسوم المصاحبة لهذا المواد

د - الإطارات « البراويز »

ونعرض فيما يلى هذه الفئات :

(١) «مايو » فى ١٩٨٣/١/١٠

(٢) «مايو» فى ١٩٨١/٤/١٣



ا - موقع المادة التحريرية :

أوضحت الدراسة التحليلية أن أغلب موضوعات الإنفتاح الإقتصادى فى جريدة «مصر/مايو» كانت تقع فى الصفحات الداخلية ، حيث بلغت تكراراتها ١٠٦ تكرار بنسبة ٨٩ . ٨٦٪

والجدول الآتى يوضح ذلك :

(ا) الموقع فى الصحيفة								(ب) الموقع فى الصفحة						الإجمــالى	
صفحة داخلية		صفحة أولى		صفحة ـ أخيرة		أعلى الصفحة		أسفل الصفحة		صفحة تحريرية كاملة		وسط الصفحة			
ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
١٠٦	٨٦,٨٩	١٦	١٣,١١	–	–	٨٢	٦٧,٢١	١٩	١٥,٥٧	١٦	١٣,١٢	٥	٥	١٢٢	١٠٠٪

جدول رقم (٣٦) يوضح موقع الفنون التحريرية فى جريدة « مصر / مايو » فى الصحيفة أو على الصفحة ذاتها .

وتشير بيانات الجدول السابق إلى الآتى :

١ - فيم يتعلق بموقع المادة التحريرية فى الصحيفة نجد أن أغلب موضوعا الإنفتاح الإقتصادى تقع فى الصفحات الداخلية ، وهذا التوزيع يتناسب وطبيعة موقع الصفحات حيث أنها تسمح بتناول القوالب التحريرية المختلفة من مقالات وتحقيقات وأحاديث وتقارير .

٢ - جاءت المواد المنشورة فى الصفحة الأولى فى المرتبة الثانية وحصلت على ١٦ تكرار بنسبة ١١ . ١٣٪ ، وهى نسبة ضعيفة بالنسبة لما نشر فى الصفحات الداخلية ، على سبيل المثال الخبر الذى نشرته الصحيفة تحت عنوان :

«تجميد الأسعار لمدة عام »

« الضرب بشدة على المنحرفين والجشعين » .(١)

كما اهتمت الصحيفة أيضا بإبراز بعض الأخبار الخاصة بالدعم فى الصفحة الأولى مثل :

« ممدوح سالم يطلب رأى المواطنين »

« الدعم أو ١٠٠٠ مليون جنيه زيادة أجور »

« لا مساس بدعم رغيف العيش »(٢)

وأبرزت الصحيفة أيضا الاخبار الخاصة بالأجور ، والاستيراد والتصدير ، والكسب غير المشروع .

(١) «مصر» فى ١٩٧٨/٣/٢٨

(٢) «مصر» فى ١٩٧٧/٩/٢٠



« زيادة مرتبات الموظفين فى أغسطس »

«قرارات هامة يصدرها الرئيس فى عيد العمال» (١)

«نشاط إقتصادى كبير لزيادة الصادرات للخارج » (٢)

« التحفظ على أموال تاجر عملة وإحالة تاجر آخر لمحكمة القيم» (٣)

٣ - أما بالنسبة لموقع المادة التحريرية فى الصفحة التى نشرت فيها قضايا الدراسة ، فتدلنا بيانات الجدول السابق رقم (٦) على ارتفاع نسبة المواد التحريرية التى تقع فى أعلى الصحفة حيث بلغت ٨٢ تكرارا بنسبة ٦٧.٢١٪ ، ثم المواد الواقعة فى أسفل الصفحة ، وبلغت ١٩ تكرارا، بنسبة ١٥.٥٧٪ ، ثم المواد الواقعة فى وسط الصفحة وبلغت (٥) تكرارات بنسبة ٥٪ ، وهذه البيانات تؤكد ارتفاع درجات اهتمام الصحيفة بإبراز قضايا الإنفتاح الإقتصادى فى المواقع المتميزة من الصفحة ذاتها .

وخصصت الصحيفة صفحات تحريرية كاملة للعديد من موضوعاتها الصحفية التى تعالج قضايا الإنفتاح الإقتصادى ، ومثال ذلك : الحديث الذى أجرته الصحيفة مع وزير المالية صلاح حامد حول قانون الضرائب الجديد ، فقد خصصت صفحة تحريرية كاملة . (٤)

وأيضا التحقيق الذى أجرته الصحيفة عن موضوع الأسعار تحت عنوان :

« كيف نمنع ارتفاع الأسعار » (٥)

وأيضا بعض التقارير الخاص بقضايا الكسب غير المشروع ، فقد خصصت لها الصحيفة صفحات تحريرية كاملة ومن أمثلة ذلك التقرير الذى نشرته تحت عنوان :

« عصمت السادات يعرض التنازل عن ١٢٢ مليون جنيه

ويقول للمحكمة : عندى مليون ٨٥٠ ألف جنيه

والباقى مستعد للتنازل عنه والتوقيع فورا » (٦)

ب - العناوين المصاحبة :

تتفاوت أشكال العناوين من حيث اتساعها مابين « المانشيت » أى العنوان الذى يمتد بعرض الصفحة كلها ، ويعبر عن أعلى درجات الإبراز يليه الممتد ، ثم العنوان العمودى ليعبر عن أقل درجات الإبراز والأهمية .

---

(١) «مايو» فى ١٩٨١/٣/٩

(٢) «مايو» فى ١٩٨٣/٢/٧

(٣) «مايو» فى ١٩٨٣/٣/١٤

(٤) «مصر» فى ١٩٧٨/٨/١

(٥) «مايو» فى ١٩٨١/٥/١١

(٦) «مايو» فى ١٩٨٣/١/١٠



والجدول الآتى يوضح أنواع العناوين المصاحبة لموضوعات الإنفتاح الإقتصادى فى الصحيفة :

العناوين	التكرار	النسبة المئوية
ممتد	٧٩	٦٤.٧٥
مانشيت	٣٢	٢٦.٢٣
عمودى	١١	٩.٠٢
الإجمالى	١٢٢	١٠٠٪

جدول رقم (٣٧) يوضح أنواع العناوين المصاحبة للمادة التحريرية فى صحيفة «مصر/مايو»

وباستقراء بيانات الجدول السابق يتضح الآتى :

-إرتفاع نسبة العناوين الممتدة حيث بلغت ٧٩ عنوانا بنسبة ٦٤.٧٥٪ ، لجذب انتباه القارىء إلى الموضوع ، ثم يأتى العنوان الرئيسى « المانشيت » فى المرتبة الثانية ، وبلغ ٣٢ عنوانا بنسبة ٢٦,٢٣٪ ، ويشير هذا إلى اهتمام الصحيفة بإبراز قضايا الإنفتاح الإقتصادى عن طريق استخدام مثل هذه العناوين .

ومن أمثلة المانشيتات التى استخدمتها الصحيفة فى إبراز قضايا الدراسة :

« تجميد الأسعار لمدة عام »

« ممدوح سالم يصدر تعليمات لوزراء الحزب : الضرب بشدة على الجشعين والمنحرفين » (١)

« الإقتصاديون يطالبون الحكومة بترشيد الإنفتاح الإقتصادى » (٢)

« محكمة القيم تسأل الشهود فى قضية توفيق عبد الحى :

كيف حصل المليونير الهارب على قروض ٦ ملايين جنيه » (٣)

جـ - الصور والرسوم المصاحبة :

أوضحت النتائج ضعف اهتمام صحيفة « مصر/مايو » باستخدام الصور ، سواء كانت موضوعية أو شخصية كعنصر من عناصر الإبراز لموضوعات الإنفتاح الإقتصادى ، حيث بلغ مجموع تكراراتها (٦١) تكرار منها ٤٦ تكراراً للصور الشخصية بما يمثل ٤١ . ٧٥٪ من إجمالى الصور .

(١) «مصر» فى ٢٨ / ٣ / ١٩٧٨
(٢)«مايو» فى ١٣ / ٤ /١٩٨١
(٣)«مايو» فى ٣ /١/ ١٩٨٣



والجدول الآتى يوضح ذلك :

الصور والرسوم	التكرار	النسبة المئوية
صور شخصية	٤٦	٧٥,٤١
صور موضوعية	١٥	٢٤,٥٩
الإجمالى	٦١	٪١٠٠

جدول رقم (٣٨) يوضح الصور والرسوم المصاحبة لموضوعات الإنفتاح الإقتصادى فى صحيفة «مصر/مايو»

فى حين جاءت الصور الموضوعية فى الترتيب الثانى ، ويبلغ مجموع تكراراتها ١٥ تكرار بنسبة ٢٤.٥٩ ٪ .وبذلك يتضح غلبة الصور الشخصية على الصور الموضوعية ، وتصدرت صور الوزراء والمسئولين الإقتصاديين قائمة الصور الشخصية ، ولم تستخدم الصحيفة إطلاقا الرسوم البيانية أو الخرائط على الرغم من أهميتها فى الموضوعات الإقتصادية .

د - الإطارات والبراويز :

تستخدم الإطارات فى إبراز المواد الهامة ، وبخاصة الأخبار الصغيرة التى لا تسمح مساحتها بعرضها على حيز كبير يتفق وأهميتها بالنسبة لغيرها من الموضوعات المساوية لها فى المساحة . (١)

وقد استخدمت صحيفة « مصر/ مايو» الإطار كعنصر من عناصر الابراز فى تناولها للموضوعات الإقتصادية بنسبة قليلة حيث بلغ تكرار الإطارات ٢٠ تكرار من جملة موضوعات الإنفتاح الإقتصادى والتى بلغت ١٢٢ تكرارا .

(١) أحمد حسين الصاوى ، طباعة الصحف ،وإخراجها ، مرجع سابق ، صـ١٢٣



الفصل السابع

المعالجة الصحيفة لقضايا الإنفتاح الاقتصادى

دراسة مقارنه فى صحف

«الاهرام» «الأهالى» و « مصر / مايو »



يعنى هذا الفصل بعقد مقارنة بين نتائج الدراسة التحليلية فى صحف " الأهرام" " والأهالى" و "مصر / مايو" حتى تكتمل الصورة بالنسبة لمعالجة الصحف القومية والحزبية لقضايا الإنفتاح الإقتصادى خلال فترة الدراسة ، وذلك بعد عرض معطيات الدراسة لكل صحيفة على حدة فى فصل مستقل .

وسوف يتم عقد المقارنة بين نتائج الدراسة التحليلية لمعالجة هذه الصحف لقضايا الانفتاح من خلال العناصر الآتية :

١ – المقارنة بين قضايا الإنفتاح الإقتصادى المنشورة على صفحات هذه الصحف .

٢ – المقارنة بين طريقة عرض قضايا الإنفتاح الإقتصادى فى هذه الصحف .

٣ – المقارنة بين اتجاهات عرض قضايا الإنفتاح الإقتصادى فى صحف الدراسة .

٤ – المقارنة بين أساليب الإقناع المستخدمة فى عرض قضايا الإنفتاح الإقتصادى فى صحف الدراسة .

٥ – المقارنة بين مستويات اللغة المستخدمة فى معالجة قضايا الإنفتاح الاقتصادى فى صحف الدراسة

٦ـ المقارنه بين المصادر التى اعتمدت عليها صحف الدراسة فى معالجتها لقضايا الإنفتاح الإقتصادى .

٧ – المقارنه بين الفنون التحريرية المستخدمة فى معالجة قضايا الإنفتاح الإقتصادى .

٨ – المقارنة بين حجم اهتمام هذه الصحف بقضايا الإنفتاح الإقتصادى .

أولاً : المقارنة بين قضايا الإنفتاح الإقتصادى فى جريدة " الأهرام " " والأهالى " " ومصر / مايو " .

١ – أوضحت الدراسة أن الإرتباط بين أجندة " الأهرام " وأجندة جريدة " الأهالى " فى ترتيبهما لقضايا الإنفتاح الإقتصادى جاء بنسبة (١٧ . ٠) وهو ارتباط ضعيف وغير ذى دلالة ، وبين " الأهالى " و " مصر / مايو " بنسبة ٢ . ٠ وهو ضعيف أيضاً ، ولذلك فليس هناك سوى قضية واحدة اتفق ترتيبها فى أجندة الصحف الثلاث وهى القضية الإقتصادية فبلغت نسبتها فى " الأهرام ٩٨ . ٨٤٪ ، وفى " الأهالى " ٨٩٪ ، وفى " مصر / مايو " ٤٤ . ٩٣٪ .

والجدول الآتى يوضح ذلك :

الصحيفة / القضايا	الأهرام			الأهالى			مصر/مايو			الاجمالى	
	م	ك	٪	م	ك	٪	م	ك	٪	ك	٪
قضايا اقتصادية	١	٢٤٩	٨٤ر٩٨	١	١٧٨	٨٩	١	١١٤	٩٣ر٤٤	٥٤١	٨٧ر٩٧
قضايا اجتماعية	٢	١٩	٦ر٤٩	٤ر٥	صفر	صفر	٢ر٥	٣	٢ر٤٦	٢٢	٣ر٥٨
قضايا تعليمية	٣	١٤	٤ر٧٨	٤ر٥	صفر	صفر	٢ر٥	٣	٢ر٤٦	١٧	٢ر٧٦
قضايا ثقافية	٤	١١	٣ر٧٥	٢	١٤	٧	٤	٢	١ر٦٤	٢٧	٤ر٧٩
أخرى	٥	صفر	صفر	٣	٨	٤	٥	صفر	صفر	٨	١ر٣٠
الاجمالى	٥	٢٩٣	٪١٠٠	٥	٢٠٠	٪١٠٠	٥	١٢٢	٪١٠٠	٦١٥	٪١٠٠

جدول رقم (٣٩) يوضح قضايا الإنفتاح الإقتصادى فى صحف الدراسة



٢ – جاء اهتمام " الأهرام " بالقضايا الإجتماعية فى المرتبة الثانية نسبتها ٤٩ر٦٪ ، وتناولتها " مصر / مايو " بنسبة ضئيلة حيث بلغت ٤٦ر٢٪ ، ولم تتناولها " الأهالى " حيث جاءت ضمن فئة قضايا أخرى

٣ – إهتمت " الأهرام " و مصر / مايو " بقضايا التعليم حيث جاءت المرتبة الثالثة ،وبلغت نسبتها فى الأولى ٧٨.٤٪ وفى الثانية ٤٦ر٢٪ .

٤ – جاءت القضايا الثقافية فى المرتبة الأخيرة بالنسبة " للأهرام " و " مصر / مايو " وبلغت نسبتها فى " الأهرام " ٧٥ر٣٪ ، وفى الثانية ٦٤ر١ ٪ فى حين جاءت فى جريدة " الأهالى " فى المرتبة الثانية بنسبة ٧ ٪ .

أولاً : القضايا الإقتصادية :

جاءت القضايا الخاصة بالإستثمار فى المرتبة الأولى فى جريدة " الأهرام " وبلغت نسبتها ٦٧.١٧٪ والجدول الآتى يوضح ذلك :

الصحيفة / القضايا	الأهرام			الأهالى			مصر/مايو			الاجمالى	
	م	ك	٪	م	ك	٪	م	ك	٪	ك	٪
إستثمار	١	٤٤	١٧ر٦٧	٥.٥	١٥	٨ر٤٣	٥	١٠	٨ر٧٧	٦٩	١٢ر٧٥
إسكان	٢	٢٧	١٠ر٨٤	١٠	٦	٣ر٣٧	٩	٥	٤ر٣٩	٣٨	٧ر٠٢
أسعار	٣	٢٣	٩ر٢٤	١	٣٤	١٩ر١٠	٤	١٤	١٢ر٢٨	٧١	١٣ر١٢
قطاع عام	٤	٢٢	٨ر٨٣	٤	١٩	١٠ر٦٧	١	٢٢	١٩ر٣٠	٦٣	١١ر٦٥
كسب غير مشروع	٥.٥	٢٠	٨ر٠٣	٢	٣٢	١٧ر٩٨	٧	٧	٦ر١٤	٥٩	١٠ر٩١
إنفتاح اقتصادى	٧	١٧	٦ر٨٣	٣	٢٥	١٤ر٠٤	١٣	صفر	صفر	٤٢	٧ر٧٦
قطاع خاص	٨	١٦	٦ر٤٣	١١	٥	٢ر٨١	٨	٦	٥ر٢٦	٢٧	٤ر٩٩
استيراد وتصدير	٩	١٤	٥ر٦٢	٨	٩	٥ر٠٦	٦	٩	٦ر٨٩	٣٢	٥ر٩٢
الدعم	١٠	١٣	٥ر٢٢	٧	١٠	٥ر٦١	٣	١٦	١٤ر٠٤	٣٩	٧ر٢١
ضرائب	١١	١٢	٤ر٨٢	٩	٨	٤ر٤٩	١٣	صفر	صفر	٢٠	٣ر٧٠
بنوك أجنبية	١٢	١٠	٤ر٠٢	١٣ر٥	صفر	صفر	١٣	صفر	صفر	١٠	١ر٨٥
نقد أجنبى	١٣	٧	٢ر٨١	١٣ر٥	صفر	صفر	١٣	صفر	صفر	٧	١ر٢٩
العلاقة بين المستأجر والمالك	١٤	٤	١ر٦١	١٣ر٥	صفر	صفر	١٣	صفر	صفر	٤	٠ر٧٤
الأجور	١٥	صفر	صفر	١٣ر٥	صفر	صفر	١٠	٤	٣ر٥١	٤	٠ر٧٤
أخرى	٥ر٥	٢٠	٨ر٠٣	٥ر٥	١٥	٨ر٤٣	٢	٢١	١٨ر٤٢	٥٦	١٠ر٣٥
الإجمالى	١٥	٢٤٩	١٠٠٪	١٥	١٧٨	١٠٠٪	١٥	١١٤	١٠٠٪	٥٤١	١٠٠٪

جدول رقم (٤٠) يوضح القضايا الاقتصادية فى صحف الدراسة



١- تكشف بيانات الجدول السابق عن وجود ارتباط إيجابى قوى بين أجندة " الأهرام " وأجندة " الأهالى " فى القضايا الإقتصادية حيث بلغت ٧٤ر. [١] ، على الرغم من اختلاف اتجاهاتهما فى المعالجة .

" فالأهرام " تركز على إيجابيات سياسة الإنفتاح الاقتصادى وتتناول السلبيات لكى تنبه المسئولين إلى أوجه القصور والضعف حتى يمكن تلافيها ، أما جريدة " الأهالى " فتركز على السلبيات فقط متأثرة باتجاهها الحزبى المعارض لهذه السياسة الإقتصادية الجديدة .

٢ - جاءت القضايا الخاصة بالإستثمار فى الترتيب الأول من اهتمام " الأهرام " حيث حصلت على نسبة ٦٧ر١٧٪ ، فى حين جاءت فى المرتبة الخامسة فى جريدة " الأهالى " بنسبة ٨.٤٣٪ ، وهو مايشير إلى الإهتمام الأكبر من جانب " الأهرام" فى ضوء الرؤية التى تحكم كلا منهما فى التعامل مع قضايا الانفتاح الإقتصادى .

أما جريدة (مصر/مايو) فجاء تناولها بنسبة ضئيلة لاتتفق وانتمائها الحزبى حيث بلغت نسبتها ٨.٧٧٪ .

٣ - شغلت قضايا الإسكان المرتبة الثانية فى جريدة «الأهرام» وبلغت نسبتها ٨٤ ر١٠٪ ، فى حين جاءت فى "الأهالى " فى المرتبة العاشرة وبلغت نسبتها ٣٧ر٣٪ ، وفى " مصر/مايو" حصلت على الترتيب التاسع بنسبة ٣٩ و٤٪ ، ويعكس هذا الإهتمام مادارفى هذه الفترة من نقاش حول أزمة الإسكان مع تراجع عملية بناء الإسكان الشعبى ، وظهور الإسكان الفاخر ، وارتفاع الإيجارات سنة بعد أخرى .

٤ - جاء اهتمام جريدة " الأهالى" بقضية الأسعار فى المرتبة الأولى وبلغت نسبتها ١٩.١٠٪ ، متأثرة بالإرتفاع المتواصل للأسعار هذه الفترة وموضحة أن هذا الإرتفاع يرجع إلى اتجاه الحكومة لسياسة الإنفتاح الاقتصادى ، وجاء اهتمام "الأهرام" بها فى الترتيب الثالث بنسبة ٩.٢٤٪ ، وفى جريدة " مصر/مايو" بنسبة ١٢.٢٨٪ وحصلت على الترتيب الرابع .

٥ - إتفقت كل من جريدتى " الأهرام" "الأهالى" فى درجة الإهتمام بقضايا القطاع العام حيث جاءت فى المرتبة الرابعة مع التفاوت فى النسب حيث بلغت فى " الأهرام" ٨.٨٣٪ وفى " الأهالى " ١٠.٦٧٪ ، فى حين احتلت المرتبة الأولى فى جريدة "مصر/مايو" ويعكس هذا الإهتمام مادار فى هذه الفترة من حوار واسع حول دور القطاع العام فى التنمية ، والعقبات التى تواجهه ، والمناداة بضرورة العمل على تطويره .

٦ - احتلت قضايا الكسب غير المشروع المرتبة الثانية من اهتمام جريدة " الأهالى" وبلغت نسبتها ١٧.٩٨٪ ، فى حين جاءت فى المرتبة الخامسة من اهتمام " الأهرام " والسابعة فى " مصر/مايو" وبلغت نسبتها فى الأولى ٨.٠٣٪ ، والثانية ٦.١٤٪ ، و يرجع هذا الإهتمام من جانب "الأهالى" إلى أن هذا يتفق مع الخط السياسى والفكرى لحزب التجمع المعارض لسياسة الانفتاح الاقتصادى ، وحرصه على كشف الممارسات الخاطئة للنخبة الحاكمة ، وانحرافات النخبة الإقتصادية ، مما يدعم صحة القول بعجز النظام القائم عن المواجهة وقيادة مسيرة التغير المنشود .

---

(١) تم تطبيق معامل ارتباط " اسبيرمان " للرتب .



٧ - جاءت القضايا الخاصة بالإنفتاح الإقتصادى فى المرتبة السابعة فى جريدة : الأهرام" وبلغت نسبتها ٨٣ . ٦٪ ، فى حين جاءت فى " الأهالى " فى المرتبة الثالثة وبلغت نسبتها ٤ . ١٤٪ ، ويعكس هذا الاهتمام من جانب " الأهالى " إلى موقف الحزب ومعاداته لسياسة الإنفتاح الإقتصادى ، وتسجيل الإعتراض المبدئى عليها بوصفها - سياسة الإنفتاح الطفيلى - انفتاح اللصوص والسماسرة التى أدت إلى تردى الأوضاع فى مصر، وجعلها سوقا مفتوحة بغير قيود للسلع الإستهلاكية الأجنبية .

٨ - اتفقت كل من " الأهرام " و" مصر/مايو " فى درجة الإهتمام بقضايا القطاع الخاص ، حيث جاءت فى المرتبة الثامنة وبلغت نسبتها فى الأولى ٤٣ . ٦٪ ، والثانية ٣٦ . ٥٪ ، وفى الترتيب قبل الأخير فى جريدة" الأهالى" بنسبة ٨١ . ٢٪ ، ويرجع هذا الإهتمام من جانب " الأهرام" ، " مصر/مايو" إلى أنهما صحيفتا الحزب الحاكم الذى ينادى بضرورة تشجيع القطاع الخاص ، والإعتراف بدوره فى النشاط الإقتصادى ، أما تراجع هذه النسبة فى جريدة " الأهالى " فيأتى اتفاقا مع الخط السياسى لحزب التجمع الذى يدعو إلى دعم القطاع العام وتحريره دون تصفيته ، مع تحجيم نشاط القطاع الخاص .

٩ - إحتلت القضايا الخاصة بالتصدير والاستيراد المرتبة التاسعة فى " الأهرام " وبلغت نسبتها ٦٢ . ٥٪ والثامنة فى جريدة " الأهالى " وبلغت نسبتها ٠٦ . ٥٪ ، والمرتبة السادسة فى جريدة " مصر/مايو " وذلك بنسبة ٨٩ . ٦٪ ، ويرجع تناول " الأهرام " و "مايو" لهذه القضية إلى تركيز القيادة السياسة على أهمية التصدير وضرورته والعمل على تشجيعه ، والقضاء على المعوقات التى تواجهه باعتباره أحد الوسائل فى استراتيچية الخلاص من مشاكلنا الإقتصادية . وأما الإهتمام من جانب جريدة " الأهالى " فيرجع إلى أن الصحيفة تحاول أن تركز على السلبيات التى تنتج من اتباع الحكومة لفتح باب الاستيراد مع بعض الإعفاءات الجمركية ، فناقشت القوانين الخاصة بالتصدير والاستيراد ، وركزت على الآثار السلبية المترتبة على تطبيق هذه القوانين .

١٠ - شغلت قضايا الدعم المرتبة الثالثة فى جريدة " مصر/مايو" وبلغت نسبتها ٠٤ . ١٤٪ والمرتبة السابعة فى جريدة " الأهالى " بنسبة ٦١ . ٥٪ والعاشرة فى " الأهرام " بنسبة ٢٢ . ٥٪ ، و يرجع تناول الصحف لهذه القضية إلى أن هذه الفترة قد شهدت مناقشات واسعة حول إلغاء الدعم أم ترشيده ، وإن اختلفت طريقة معالجة كل صحيفة لهذه القضية تمشيا مع خطها السياسى الموافق للحزب ، فنجد أن حزب التجمع أولى هذه القضية اهتماما كبيراً حيث يرى أن الدعم ضرورة لابد منها لكفالة الحد الأدنى من مستوى المعيشة لأصحاب الدخول الدنيا [١] .

١١- تناولت " الأهرام " القضايا الخاصة بالضرائب بنسبة ٨٢ . ٤٪ وتناولتها "الأهالى " بنسبة ٤٩ر٤٪ ، ولم تتناولها جريدة "مصر/مايو" ، ويرجع تناول " الأهرام" لهذه القضية إلى أن هذه الفترة ازدادت فيها الأهمية النسبية للضرائب غير المباشرة فى ظل الإنفتاح ، ودار نقاش طويل حول ضرورة تطوير التشريع

(١) إبراهيم العيسوى ، عبد العظيم أنيس ، ماذا يعنى الإلغاء التدريجى للدعم ؟"الأهالى" فى ١٩٨٤/٢/١٥.



الضريبى حتى يأتى مواكبا للتطور الإقتصادى فى مصر ، وركزت " الأهالى " على سلبيات قانون الضرائب الجديدة ، وأوجه القصور فيه ، وطالبت بنظام ضريبى جديد يحقق المساواة بين المصريين .

وبالنسبة لموضوع البنوك الأجنبية فقد تناولتها " الأهرام" بنسبة ٤٫٠٢٪ ثم موضوع النقد الأجنبى بنسبة ٢٫٨١٪ ، ثم موضوع العلاقة بين المالك والمستأجر بنسبة ١٫٦١٪ ، وتناولت "مصر/مايو" موضوع الأجور بنسبة ٣٫٥١٪ .

وجاءت فئة أخرى فى " الأهرام " فى المرتبة الخامسة بنسبة ٨٫٠٣٪ ، وكذلك فى " الأهالى " بنسبة ٨٫٤٣٪ ، وفى جريدة "مصر/مايو" بنسبة ١٨٫٤٢٪

ثانياً : القضايا الإجتماعية :

جاءت القضايا الإجتماعية فى المرتبة الثانية فى جريدتى " الأهرام" و " مصر/مايو" فى حين لم تتناولها جريدة " الأهالى " .

والجدول الآتى يوضح ذلك :

الصحيفة / القضايا	الأهرام			الأهالى			مصر/مايو			الاجمالى	
	م	ك	٪	م	ك	٪	م	ك	٪	ك	٪
الروتين والتعقيدات الإدارية	١	١١	٥٧.٩٠		صفر	صفر	١	٢	٦٦.٦٧	١٣	٥٩.٠٩
تحسين أوضاع العاملين	٢	٧	٣٦.٨٤		صفر	صفر	٣	صفر	صفر	٧	٣١.٨٢
السفر إلى الخارج	٣	١	٥.٢٦		صفر	صفر	٢	١	٣٣.٣٣	٢	٩.٠٩
الإجمالى	٣	١٩	١٠٠٪		صفر	صفر	٣	٣	١٠٠٪	٢٢	١٠٠٪

جدول رقم (٤١) يوضح القضايا الاجتماعية فى صحف الدراسة

وبالنظر إلى الجدول السابق يتضح الآتى :

١ - أن الإرتباط بين أجندة جريدة " الأهرام " وجريدة " مصر/مايو" بلغ ٠٫٥ وهو ارتباط معتدل وذو دلالة غير أن هذه النسبة تعتبر ضئيلة خاصة وأن الصحيفتين تعبران عن حزب واحد هو الحزب الحاكم .

٢ - اهتمام " الأهرام " بالقضايا الخاصة بالروتين والتعقيدات الإدارية حيث جاءت فى المرتبة الأولى من جملة القضايا الإجتماعية و بلغت نسبتها ٥٧.٩٠ ٪ ، يعكس هذا اهتمام " الأهرام " بمشاكل التحلف ، والمساهمة فى تبسيط الإجراءات التى تعوق حركة الإستثمار ، تمشيا مع السياسة العامة للدولة فى تشجيع الإستثمار ، وإزالة كافة المعوقات التى تقف فى طريقه ، فى حين لم توليها " الأهالى " أى اهتمام ، وتناولها جريدة " مصر/مايو " بنسبة ضئيلة جدا حيث بلغ مجموع تكراراتها اثنين فقط .



٣ – جاء اهتمام " الأهرام " بموضوع تحسين أوضاع العاملين فى المرتبة الثانية وبلغت نسبتها ٨٤ . ٣٦٪ ، ولم تتناولها بقية الصحف ، مع أن هذه الفترة قد شهدت ارتفاع معدلات التضخم ، نتج عنه ارتفاع فى الأسعار ، ولم يتضرر منه إلا الفئة التى لم يزد دخلها بنسبة زيادة الأسعار وهم الموظفون ، ومن هنا ظهرت الحاجة والمطالبة بإصلاح أوضاع العاملين واتخاذ إجراءات جذرية من شأنها إصلاح أحوالهم ، وانعكس هذا على جريدة " الأهرام " .

٤ – تناولت " الأهرام " وجريدة " مصر/مايو" قضية السفر إلى الخارج بنسبة قليلة جداً ولم تتناولها " الأهالى " وهذا لا يتناسب مع ما أثير فى هذه الفترة من مناقشات حول هجرة العقول المصرية إلى الخارج وأثرها على الإقتصاد القومى .

ثالثاً : القضايا التعليمية :

جاء تناول " الأهرام " للقضايا التعليمية بنسبة ٧٨ . ٤٪ من جملة القضايا الأساسية كما هو واضح فى الجدول رقم(٢٩) ، وجاء موضوع الدروس الخصوصية فى المرتبة الأولى ، وبلغت نسبتها ٢٩ . ٦٤٪ وجاءت قضايا التعليم الخاص فى المرتبة الثانية وبلغت نسبتها ٤٣ . ٢١٪ ثم قضايا التعليم الفنى والحرفى فى المرتبة الثالثة بنسبة ٢٨ . ١٤٪ [١] .

وجاء اهتمام " الأهالى " و " مصر/مايو" للقضايا التعليمية بنسبة ضئيلة جدا حيث جاءت ضمن فئة قضايا أخرى ، وهذا لا يتناسب مع ما شهدته هذه الفترة من تدنى مستوى التعليم بالمدارس الحكومية ، وانعدام الثقة فيها ،وازدهار المدارس الخاصة التى أصبحت مطمع أولياء الأمور الذين أصبحوا يجرون وراء قيم المباهاة بتعليم أولادهم فى المدارس الخاصة ، واللغات ، وانتشار ظاهرة الدروس الخصوصية التى باتت تستقطع جانبا كبيراً من ميزانية الأسرة [٢]

---

(١) انظر الجدول رقم (٧) فى الجزء الخاص بالمعالجة الصحفية لقضايا الإنفتاح الإقتصادى فى " الأهرام " .

(٢)عبد الفتاح عبد النبى ، التناول الاعلامى لجرائم النخبة : دراسات للنموذج المصرى فى الثمانينات ، د ط " القاهره ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٩١م" ص ٦٧ .



رابعاً : القضايا الثقافية :

١ - جاء اهتمام " الأهرام " و " الأهالى " بالقضايا الخاصة بالاستثمار فى مجال الإنتاج السينمائى والتلفزيونى فى المرتبة الأولى ، وبلغت نسبته فى " الأهرام " ٥٥ . ٥٤٪ ، وفى" الأهالى "بنسبة ٥٧ . ٧٨٪ فى حين لم تتناولها جريدة " مصر/مايو " .

والجدول الآتى يوضح ذلك :

الصحيفة / القضايا	الأهرام			الأهالى			مصر/مايو			الاجمالى	
	م	ك	٪	م	ك	٪	م	ك	٪	ك	٪
الاستثمار فى مجال الإنتاج السينمائى والتلفزيونى	١	٦	٥٤.٥٥	١	١١	٧٨.٥٧	٢.٥	صفر	صفر	١٧	٦٢.٩٦
تطوير المناطق الأثرية	٢	٣	٢٧.٢٧	٢	٣	٢١.٤٣	١	٢	١٠٠٪	٨	٢٩.٦٣
الانفتاح الثقافى على العالم	٣	٢	١٨.١٨	٣	صفر	صفر	٢.٥	صفر	صفر	٢	٧.٤١
الإجمالى	٣	١١	١٠٠٪	٣	١٤	١٠٠٪	٣	٢	١٠٠٪	٢٧	١٠٠٪

جدول رقم (٤٢) يوضح القضايا الثقافية فى صحف الدراسة

ويرجع تناول " الأهرام" و " الأهالى" إلى ما أثير فى هذه الفترة من مناقشات حول الإستثمار الأجنبى فى مجال الانتاج السينمائى والتلفزيونى وأثره على صناعة السينما المصرية .

٢ - تكشف بيانات الجدول السابق عن وجود ارتباط إيجابى قوى وذو دلالة بين أجندة "الأهرام" وأجندة جريدة " الأهالى " بلغت نسبته + ١ ، فقد اتفقت كل من " الأهرام " و " الأهالى " فى تناولهما لقضية تطوير المناطق الأثرية حيث جاءت فى المرتبة الأولى ، وإن اختلفت النسب ، حيث بلغت فى " الأهرام " ٢٧ . ٢٧٪ ، وفى " الأهالى " ٤٣ . ٢١٪ ، ولم توليها جريدة " مصر/مايو" اهتمام يذكر ، ويعكس هذا الإهتمام اتجاه الحكومة خلال هذه الفترة إلى إنشاء مناطق سياحية متكاملة الأركان والمرافق فى هضبة الأهرام ، ودارت مناقشات عديدة حول هذا المشروع وأثره على تراث مصر الحضارى .

٣ - ثم جاء موضوع الإنفتاح الثقافى على العالم فى المرتبة الأخيرة فى " الأهرام" فقط ، وذلك بنسبة ١٨ . ١٨٪ ، حيث طالبت بضرورة فتح الأبواب أمام الإنسان المصرى يستنشق هواء نقيا غير مفروض عليه ، وله كامل الحرية بعد ذلك أن يتجه شرقا أو غربا .



ثانيا : أساليب عرض قضايا الإنفتاح الإقتصادى فى صحف الدراسة :

اتفقت كل من صحيفتى " الأهرام" و مصر/مايو" على ارتفاع نسبة عرض المشكلة مع تقديم الحلول ، حيث جاءت فى المرتبة الأولى مع الإختلاف فى النسب فبلغت فى " الأولى ٥٩.٠٤٪ ، وفى الثانية ٦٣.١١٪ .

والجدول الآتى يوضح ذلك :

الصحيفة / طريق العرض	الأهرام			الأهالى			مصر/مايو			الاجمالى	
	م	ك	٪	م	ك	٪	م	ك	٪	ك	٪
عرض مشكلة وحل	١	١٧٣	٥٩.٠٤	٢	٨١	٤٠.٥	١	٧٧	٦٣.١١	٣٣١	٥٣.٨٢
عرض حدث	٢	١١٦	٣٩.٥٩	١	١٠٢	٥١	٢	٤٥	٣٦.٨٩	٢٦٣	٤٢.٧٦
عرض مشكلة بدون حل	٣	٤	١.٣٧	٣	١٧	٨.٥	٣	صفر	صفر	٢١	٣.٤٢
الإجمالى	٣	٢٩٣	٪١٠٠	٣	٢٠٠	٪١٠٠	٣	١٢٢	٪١٠٠	٦١٥	٪١٠٠

جدول رقم (٤٣) يوضح طريقة عرض قضايا الانفتاح الإقتصادى فى صحف الدراسة

وتشير بيانات الجدول السابق إلى أن الإرتباط بين أجندة صحيفة " الأهرام " وأجندة صحيفة " الأهالى ٠.٥ وهو ارتباط معتدل وذو دلالة ، حيث ارتفعت نسبة عرض المشكلة مع تقديم الحلول فى كلتا الصحيفتين ، ويرجع هذا إلى أن هذه الصحف تصدر فى مجتمع يعانى من كثير من الأوضاع الإقتصادية المتردية ، وإسهام الصحيفة فى وضع الحلول يؤكد دورها فى خدمة قضايا التنمية الإقتصادية ، كما أن هذا الإرتفاع فى صحيفة " الأهالى " يحسب لها كصحيفة معارضة لا تكتفى بإبراز المشكلات ولكنها تقدم الحلول التى تتلاءم مع عقليتها السياسية والإقتصادية .

وجاء تناول " الأهرام " و "مصر/مايو " لفئة عرض حدث فى المرتبة الثانية وبلغت نسبتها فى الأولى ٣٩.٥٩٪ ، والثانية ٣٦.٨٩٪ ، فى حين جاءت فى ترتيب أولويات " الأهالى " فى المرتبة الأولى وبلغت نسبتها ٥١٪ ، ويرجع هذا الى ارتفاع نسبة الأخبار فى معالجة هذه الصحف لقضايا الإنفتاح الإقتصادى ، واهتمامهم بالمتابعة الإخبارية للكثير من الموضوعات والقضايا .

ثم جاءت فئة عرض مشكلة بدون حل فى المرتبة الأخيرة فى كل من " الأهرام" و " الأهالى " ولم تتناولها جريدة " مصر/مايو " وبلغت نسبتها فى الأولى ١.٣٧ والثانية ٨.٥٪ وهى نسبة ضئيلة جداً لاتتفق مع صحيفة معارضة واتجاهها الحزبى الذى يسعى إلى إبراز المشكلات ، وبيان أوجه الإضطراب وعدم الإستقرار للبرهنة على قصور السلطة التنفيذية فى مواجهتها للمشكلات .



ثالثاً : اتجاهات عرض قضايا الإنفتاح الإقتصادى فى صحف الدراسة :

اتفقتا صحيفتى " الأهرام و " مصر /مايو " فى ارتفاع نسبة التأييد حيث جاءت فى المرتبة الأولى ، وهذا يتفق مع طبيعة هذه الصحف باعتبارها صحف الحزب الحاكم ، وبلغت نسبتها فى " الأهرام " ٧٤.٤٠٪ ، وفى " مصر / مايو " ٦٥.٥٧٪ .

والجدول الآتى يوضح ذلك :

الصحيفة / طريق العرض	الأهرام			الأهالى			مصر/مايو			الإجمالى	
	م	ك	٪	م	ك	٪	م	ك	٪	ك	٪
مؤيد	١	٢١٨	٧٤,٤٠	٣	٦	٣	١	٨٠	٦٥,٥٧	٣٠٤	٤٩,٤٣
محايد	٢	٦٧	٢٢,٨٧	٢	٧٨	٣٩	٢	٤٠	٣٢,٧٩	١٨٥	٣٠,٠٨
معارض	٣	٨	٢,٧٣	١	١١٦	٥٨	٣	٢	١,٦٤	١٢٦	٢٠,٤٩
الإجمالى	٣	٢٩٣	٪١٠٠	٣	٢٠٠	٪١٠٠	٣	١٢٢	٪١٠٠	٦١٥	٪١٠٠

جدول رقم (٤٤) يوضح اتجاه عرض قضايا الإنفتاح الإقتصادى فى صحف الدراسة

١ - تشير بيانات الجدول السابق إلى أن الإرتباط بين أجندة جريدة " الأهرام والأجندة جريدة " الأهالى " = -١ وهو ارتباط عكس تام ، ويتفق هذا مع طبيعة الصحيفتين ، " فالأهرام" كصحيفة قومية تساند الحكومة القائمة وسياساتها وتؤيد قراراتها وتضع المبررات التى تدعمها ، أما جريدة " الأهالى " فهى على النقيض من ذلك تماما تعارض سياسة الإنفتاح الإقتصادى متفقة مع موقف حزب التجمع المعارض لهذه السياسة الإقتصادية الجديدة .

ولذلك جاءت فئة مؤيد فى المرتبة الأخيرة من اهتمامات " الأهالى " بنسبة ٣٪ ثم جاء الإتجاه المحايد فى الترتيب الثانى فى كل الصحف مع تفاوت النسب ، حيث بلغت فى" الأهرام" ٢٢.٨٧٪ ، وفى "الأهالى" ٣٩٪ ، وفى " مصر/مايو" ٣٢,٧٩٪ ، ويرجع هذا إلى كثرة اعتماد هذه الصحف على الأخبار فى معالجتها لقضايا الانفتاح الإقتصادى ، والتى بحكم طبيعتها تعرض الوقائع والأحداث دون تدخل من المحرر بإبداء رأيه ، وإلا فقدت مصداقيتها وموضوعيتها .

ثم جاء الإتجاه المعارض فى الترتيب الأخير فى جريدتى " الأهرام " و " مصر / مايو " بنسبة ضئيلة حيث بلغت فى الأولى ٢.٧٣٪ وفى الثانية ١.٦٤٪ ، ومع هذا فهو يعنى وجود قدر من المعارضة والرفض لبعض الأوضاع الإقتصادية .

وجاء الاتجاه المعارض فى المرتبة الأولى فى جريدة " الأهالى " وبلغت نسبته ٥٨٪ ، وهذا يتفق مع موقف حزب التجمع ومعارضته لسياسة الإنفتاح الإقتصادى .





خامساً : اللغة المستخدمة فى عرض قضايا الإقتصادى فى صحف الدراسة :

اتفقت صحف الدراسة فى درجة الإهتمام باللغة الصحفية حيث جاءت فى المرتبة الأولى مع الإختلاف فى النسب فبلغت فى " الأهرام" ٤٩ . ٩٢٪ .

وجاء الارتباط بين أجندة " الأهرام " و أجندة "الأهالى " +١ وهو ارتباط إيجابى قوى تام وأيضاً بين "الأهالى " و " مصر/ مايو" .

والجدول الآتى يوضح ذلك :

الصحيفة / اللغة المستخدمة	الأهرام			الأهالى			مصر/مايو			الإجمالى	
	م	ك	٪	م	ك	٪	م	ك	٪	ك	٪
الصحفية	١	٢٧١	٩٢٫٤٩	١	١٩٦	٩٨	١	١١٨	٩٦٫٧٢	٥٨٥	٩٥٫١٢
العامية	٢	٢٢	٧٫٥١	٢	٤	٢	٢	٤	٣٫٢٨	٣٠	٤٫٨٨
الإجمالى	٢	٢٩٣	١٠٠٪	٢	٢٠٠	١٠٠٪	٢	١٢٢	١٠٠٪	٦١٥	١٠٠٪

جدول رقم (٤٦) يوضح اللغة المستخدمة فى معالجة قضايا الانفتاح الإقتصادى فى صحف الدراسة

وبلغت نسبة اللغة الصحفية فى " الأهالى " ٩٨٪ ، وفى " مصر /مايو" ٧٢ . ٩٦٪ .

ثم جاء استخدام العامية فى الترتيب الأخير فى كل الصحف بنسبة ضئيلة ، بلغت فى " الأهرام " ٥١ . ٧٪ ، "والأهالى" ٢٪ ، "مصر/مايو" ٢٨ . ٣٪ ، ولم يرد استخدام العامية الافى الرسوم الكاريكاتورية فقط .



سادساً : المقارنه بين المصادر التى اعتمدت عليها الصحف فى معالجتها لقضايا الإنفتاح الإقتصادى :

تشير نتائج الدراسة التحليلية إلى أن الإرتباط بين أجندة جريدة " الأهرام " وأجندة " الأهالى " (-٧٠ر٠) وهو ارتباط سلبى ضعيف وغير ذى دلاله ، أما الإرتباط بين أجندة " الأهرام" وأجندة "مصر/مايو" ٨٢ر٠ وهو ارتباط ايجابى قوى .

والجدول الآتى يوضح ذلك :

الصحيفة / المصادر	الأهرام			الأهالى			مصر/مايو			الاجمالى	
	م	ك	٪	م	ك	٪	م	ك	٪	ك	٪
مسئولون	١	١١٧	٣٩ر٩٢	٧	٤	٢	١	٧٣	٥٩ر٨٤	١٩٤	٣١ر٥٤
متخصصون	٢	٦٣	٢١ر٥٠	٢	٥٣	٢٦ر٥	٤	١١	٩ر٠٢	١٢٧	٢٠ر٦٥
محررون	٣	٥٠	١٧ر٠٨	٥	١٩	٩.٥	٢	١٦	١٣ر١١	٨٥	١٣ر٨٢
غير محدد المصدر	٤	٣٦	١٢ر٣٩	١	٥٦	٢٨	٥	٦	٤ر٩٢	٩٨	١٥ر٩٤
تقارير رسمية	٥	١٥	٥ر١٢	٤	٢٥	١٢ر٥	٣	١٣	١٠ر٦٦	٥٣	٨ر٦٢
جمهور عام	٦	١٢	٤ر٠٩	٣	٢٨	١٤	٦	٣	٢ر٤٥	٤٣	٦ر٩٩
ندوات ومؤتمرات	٧	صفر	صفر	٦	١٥	٧ر٥	٧	صفر	صفر	١٥	٢ر٤٤
الإجمالى	٧	٢٩٣	٪١٠٠	٧	٢٠٠	٪١٠٠	٧	١٢٢	٪١٠٠	٦١٥	٪١٠٠

جدول رقم (٤٧) يوضح المصادر التى اعتمدت عليها صحف الدراسة فى معالجتها لقضايا الانفتاح الاقتصادى

١ - كشفت الدراسة التحليلية عن الارتفاع الواضح فى نسبة الإعتماد على المسئولين فى جريدتى «الأهرام» و " مصر/مايو" حيث جاءت فى المرتبة الأولى ، فبلغت فى «الأهرام »٤٩ . ٣٥٪ وفى "مصر/مايو" ٨٤ . ٥٩٪ ، فى حين جاء اعتماد "الأهالى" على المسئولين كمصدر من مصادر المعلومات فى المرتبة الأخيرة ، وهذا يرجع إلى الموقف المعارض لحزب التجمع وصعوبة التقاء أهدافها من إجراء الحديث مع أهداف المسئولين ، أما بالنسبة للصحف الأخرى باعتبارها صحف الحزب الحاكم فإنها تحرص على تقديم وجهة النظر الرسمية فيما تطرحه من قضايا من خلال اعتمادها على المسئولين فى الدولة .

٢ - ثم جاء الاعتماد على المتخصصين فى المرتبة الثانية فى جريدتى :"الأهرام " بنسبة ٥٠ . ٢١٪ و"الأهالى" ٥ . ٢٦٪ واحتل المرتبة الرابعة فى جريدة " مصر/مايو" بنسبة ٠٢ . ٩٪ ويعكس هذا الاهتمام من جانب "الأهالى" سعى الصحفية الى أداء وظيفتها السياسية متأثرة بطابعها الحزبى من خلال تسليط الأضواء على قيادات الحزب ومحاورتهم حول القضايا الإقتصادية المتنوعة .



٣ - جاء الإعتماد على المحررين فى المرتبة الثالثة فى"الأهرام"وبلغت نسبته ١٧٫٨٠٪ وفى المرتبة الثانية فى جريدة « مصر / مايو » بنسبة ١٣٫١١٪ ، والمرتبة الخامسة فى جريدة"الأهالى"بنسبة ٩٫٥٪ ، ويعكس إرتفاع هذه النسبة فى جريدتى « الأهرام » و « مصر / مايو » إمكانات هاتين الصحيفتين وما تضمه من نخبة هائلة من كبار الكتاب الذين يثرون بآرائهم ومقالاتهم معالجة الصحيفة للقضايا والأحداث .

٤ - جاءت نسبة غير محدد المصدر فى المرتبة الأولى فى جريدة « الأهالى » وبلغت نسبتها ٢٨٪ ، والرابعة فى جريدة « الأهرام» بنسبة ١٢٫٢٩٪ ، والخامسة فى جريدة « مصر / مايو » بنسبة ٤٫٩٢٪ ، ويعكس إرتفاع هذه النسبة فى جريدة « الأهالى » تبنى الصحيفة للأسلوب الدعائى الذى يعتمد على إخفاء المصدر من ناحية وضعف المصادر المتاحة لها من الناحية الأخرى ، وإعتمادها على عملية تسريب الأنباء وشرائها ، وهى العملية التى تستلزم عدم الإفصاح عن المصدر من ناحية ثالثة ، وإن كان لجوء الصحيفة إلى عدم تحديد المصدر قد يدعو إلى تشكك القارئ فى صدق المعلومات وجدواها .

٥ - وجاء الإعتماد على التقارير الرسمية كمصدر من مصادر المعلومات فى المرتبة الثالثة فى جريدة « مصر /مايو » بنسبة ١٠٫٦٦٪ ، والرابعة فى جريدة"الأهالى"بنسبة ١٢٫٥٪ ، والخامسة فى جريدة "الأهرام" بنسبة ١٢٫٥٪، ويرجع هذا الإهتمام من جانب الصحف الحزبية إلى أن نسبة كبيرة من التحقيقات التى تكشف الممارسات الخاطئة لبعض المسئولين تعتمد على وثائق وتقارير وسجلات الهيئات الرقابية ، كالجهاز المركزى للمحاسبات ، وهيئة الرقابة الإدارية .

٦ - ثم جاء الإعتماد على الجمهور العام كمصدر من مصادر المعلومات فى الصحيفة فى المرتبة الأخيرة فى « الأهرام » بنسبة ٤٫٠٩٪، وأيضا «مصر /مايو » بنسبة ٢٫٤٥ ٪ ، ويعكس هذا تقصير الصحيفة فى حق جمهورها مما يقلل من ارتباط قارئ الصحيفة بصفة عامة بها ، ويجعلها موجهة فقط إلى مجموعة محدودة من المتخصصين أو المهتمين بالمجالات الإقتصادية ، فى حين جاء اعتماد"الأهالى" على الجمهور بنسبة كبيرة حيث بلغت ١٤٪ ، ويرجع ذلك الى أن الموقف المعارض للصحيفة لا يقف عائقا امام اتصال الصحيفة بهذه المصادر لأن المعلومات والآراء التى يدلون بها للصحيفة لا تنعكس سلبياً على مصالحهم الخاصة ، أولا تعنى اتخاذ موقف مضاد للحكومة ثم جاءت الندوات والمؤتمرات فى المرتبة الأخيرة فى جريدة"الأهالى"بنسبة ٧٫٥٪ ولم تتناولها بقية الصحف .



سابعاً : فنون التحرير الصحفى المستخدمة فى عرض قضايا الإنفتاح الإقتصادى فى صحف الدراسة :

أثبتت الدراسة التحليلية فى تناولها لفنون التحرير الصحفى أن هناك ارتباط إيجابى قوى بين أجندة "الأهرام" و"الأهالى" بنسبة ٩٢. . ، وبين "الأهالى" و"مصر/مايو" بنسبة ٩٤. . ، وهو ارتباط إيجابى قوى أيضاً وذو دلالة ، والجدول الآتى يوضح ذلك :

الصحيفة / الفن التحريرى	الأهرام			الأهالى			مصر/مايو			الاجمالى	
	م	ك	٪	م	ك	٪	م	ك	٪	ك	٪
أخبار	١	٩٥	٣٢.٤٢	١	٨٠	٤٠	١	٤١	٣٣.٦١	٢١٦	٣٥.١٢
تحقيقات	٢	٦٦	٢٢.٥٣	٣	٤٢	٢١	٣	١٨	١٤.٧٥	١٢٦	٢٠.٤٩
مقالات	٣	٦٥	٢٢.١٨	٢	٤٩	٢٤.٥	٢	٣٣	٢٧.٠٥	١٤٧	٢٣.٩٠
كاريكاتور	٤	٢٢	٧.٥١	٥	٩	٤.٥	٦	٤	٣.٢٨	٣٥	٥.٦٩
تقارير	٥	١٩	٦.٤٨	٤	١٠	٥	٤	١٦	١٣.١١	٤٥	٧.٣٢
أحاديث	٧	١١	٣.٧٥	٦.٥	٥	٢.٥	٥	٩	٧.٣٨	٢٥	٤.٠٧
رسائل قراء	٦	١٥	٥.١٢	٦.٥	٥	٢.٥	٧	١	٠.٨٢	٢١	٣.٤٢
الإجمالى	٧	٢٩٣	٪١٠٠	٧	٢٠٠	٪١٠٠	٧	١٢٢	٪١٠٠	٦١٥	٪١٠٠

جدول رقم (٤٨) يوضح فنون التحرير الصحفى المستخدمة فى عرض قضايا الإنفتاح الإقتصادى

يتضح من الجدول السابق الآتى :

١ - حصل الخبر الصحفى على الترتيب الأول بين فنون التحرير الصحفى المستخدمة فى معالجة قضايا الانفتاح الإقتصادى مع التفاوت فى النسب حيث بلغت نسبته فى "الأهرام" ٤٢ر٣٢٪ ، وفى " الأهالى " ٤٠٪ وفى " مصر/مايو" ٣٣.٦١٪ ، ويعكس هذا اتفاق الصحف فى التركيز على التغطية الخبرية فى معالجتها لقضايا الإنفتاح الإقتصادى ، وهذا يعنى تضاؤل معدل نشر مواد الرأى وتراجع مكانة هذه المواد ، الأمر الذى لا يتسق مع وضعية الصحف الحزبية ، حيث يجد الحزب وكتابه فى مواد الرأى بتنوعاتها فرصة مناسبة للتعبير عن المعارضة ، والكشف عن نقاط الإختلاف ، أما بالنسبة لجريدة " الأهرام" فالوضع مختلف حيث إن ارتفاع نسبة تكرارات الأخبار يأتى اتساقاً مع طبيعة دورية الصدور ، باعتبارها صحيفة يومية يأتى الخبر فى مقدمة اهتماماتها .

٢ - جاء اهتمام " الأهرام" بالتحقيق الصحفى فى المرتبة الثانية وذلك بنسبة ٥٣ر٢٢٪فى حين جاء فى المرتبة الثالثة فى كل من «الأهالى» بنسبة ٢١٪ ، و" مصر/مايو " ٧٥ر١٤٪ ، وهذا يشير إلى اعتماد هذه الصحف على التحقيق الصحفى فى عرض الكثير من الموضوعات .



٣ - تأتى المقالات فى المرتبة الثالثة فى " الأهرام" بنسبة ١٨ . ٢٢٪ والمرتبة الثانية فى جريدتى " الأهالى " و " مصر/مايو" حيث بلغت نسبتها فى " الأهالى " ٥ . ٢٤٪ ، وفى " مصر/مايو" ٠٥ . ٢٧٪ ، وهذا يشير إلى أن هذه الصحف لم تغفل القيام بدور التوجيه والإرشاد فى معالجتها لقضايا الإنفتاح الإقتصادى ، كما أن المقال له دور كبير فى التعبير عن الموقف السياسى والفكرى للصحيفة .

٤ - حظى الكاريكاتيرعلى الترتيب الرابع من اهتمام جريدة " الأهرام " وبلغت نسبته ٥١ . ٧٪ ، وجاء فى الترتيب الخامس من اهتمام جريدة " الأهالى " وبلغت نسبته ٥ر٤٪ ، فى حين جاء فى الترتيب قبل الأخير فى جريدة " مصر / مايو " وهذا يشير الى تراجع دور هذه المادة المهمة من مواد الرأى الصحفية ، إلا أنه يعكس فى الوقت نفسه ، بعض الإهتمام من جانب هذه الصحف بالكاريكاتير فى معالجة قضايا الانفتاح الإقتصادى .

٥ - جاءت الأحاديث الصحفية فى الترتيب الأخير من اهتمام جريدة "الأهرام" وبلغت نسبته ٧٥ر٣٪ ،وفى المرتبة الأخيرة فى جريدة " الأهالى " بنسبة ٥ . ٢٪ والمرتبة الخامسة فى جريدة " مصر /مايو" بنسبة ٣٨ . ٧٪ ، ويلاحظ عدم اهتمام الصحف بالأحاديث الصحفية فى معالجتها لقضايا الانفتاح الإقتصادى ، حيث جاء الإهتمام ضعيف لا يتناسب و أهمية هذا الفن التحريرى فى التعبير عن الخط السياسى والفكرى للصحيفة والحزب الذى تعبر عنه .

٦ - حصلت رسائل القرار على الترتيب قبل الأخير فى جريدة " الأهرام " وبلغت نسبته ١٢ . ٥٪ والترتيب الأخير فى جريدتى " الأهالى " بنسبة ٥ . ٢٪ ، و"مصر / مايو " بنسبة ٨٢ . ٠٪ .

سابعاً(ب) : المقارنة بين مساحة الفنون التحريرية المستخدمة فى معالجة قضايا الانفتاح الإقتصادى :

.أثبتت نتائج التحليل أن هناك ارتباط ايجابى قوى بين أجندة جريدة " الأهرام " وأجندة " الأهالى " بنسبة ٩٦ . ٠ ، وبين "الأهالي " و "مصر/مايو" بنسبة ٨٩ر٠ ، وهو ارتباط إيجابي أيضا و ذو دلالة،والجدول الآتي يوضح ذلك :

الصحيفة / الفن التحريرى	الأهرام			الأهالى			مصر/مايو			الاجمالى	
	م	سم/عمود	٪	م	سم/عمود	٪	م	سم/عمود	٪	سم/عمود	٪
تحقيقات	١	٤٠٧٦٢	٣٩.٤٣	١	٣١٥٥٣	٤٠ر٦٤	١	١٣٥٢٤	٢٩ر٦٣	٨٥٨٣٩	٣٧ر٨٩
مقالات	٢	١٩٤٥١	١٨.٨٢	٢	١٧٠٤٤	٢١ر٩٥	٣	٧١٨٧	١٧ر٩٤	٤٤٦٨٢	١٩ر٧١
أخبار	٣	١٢٩٠٢	١٢.٤٨	٣	١٠٩٦٤	١٤ر١٢	٤	٦٧٣٢	١٤ر٧٥	٣٠٥٩٨	١٣ر٤٩
أحاديث	٤	١٢٦٢٠	١٢.٢١	٥	٦٨٥٦	٨ر٨٣	٥	٣٣٠٤	٧ر٢٤	٢٢٧٨٠	١٠ر٠٥
تقارير	٥	١٢٢٨٥	١١.٨٨	٤	٧٣٤٨	٩.٤٦	٢	١١٩٤٢	٢٦ر١٧	٣١٥٧٥	١٣ر٩٣
كاريكاتور	٦	٤٥٥٠	٤.٤٠	٦	٣٦٤٩	٤.٧	٦	١٨٠٠	٣ر٩٤	٩٩٩٩	٤ر٤١
رسائل قراء	٧	٨١٠	٠.٧٨	٧	٢٢٤	.٢٩	٧	١٥٠	.٣٣ر	١١٨٤	.٥٢ر
الإجمالى	٧	١٠٣٣٨	١٠٠٪	٧	٧٧٦٣٨	١٠٠٪	٧	٤٥٦٣٩	١٠٠٪	٢٢٦٦٥٧	١٠٠٪

جدول رقم (٤٩) يوضح مساحة فنون التحرير الصحفى المستخدمة فى معالجة قضايا الإنفتاح الإقتصادى فى صحف الدراسة



يتضح من هذا الجدول ما يلى :

١ - اتفاق ترتيب الصحف الثلاث فى درجة الإهتمام بالتحقيق الصحفى حيث احتل المرتبة الأولى من حيث المساحة ، وبلغت نسبته فى " الأهرام " ٤٣ . ٣٩٪ وفى " الأهالى " ٦٤ . ٤٠٪ ، وفى " مصر/مايو" ٦٣ . ٢٩٪ ، ويرجع هذا الارتفاع النسبى فى المساحة الى أن التحقيق الصحفى يشغل مساحة شاسعة باعتباره فنا تحريريا يسعى الى البحث فى جوهر المشكلات الداخلية والخارجية : أسبابها مسببتها ، ،أطرافها، مستقبلياتها ، وفى ضوء ذلك تتعدد الجوانب التى يجد المحرر نفسه ملزما بتقديم تغطية لها تجيب على علامات الإستفهام المثارة ، وتقديم رؤية للمشكلات من جوانبها المختلفة .

٢ - اتفقت كل من صحيفتى " الأهرام " و " الأهالى " فى درجة الإهتمام بالمقالات من حيث المساحة حيث جاءت فى المرتبة الثانية ، مع الإختلاف فى النسب حيث بلغت فى " الأهرام"٨٢ . ١٨٪ ، وفى " الأهالى" ٩٥ر٢١٪ ، واحتل المرتبة الثالثة فى جريدة " مصر/مايو" بنسبة ٩٤ر١٧٪ .

٣ - واتفقت " الأهرام " والأهالى " ايضاً فى درجة الاهتمام بالأخبار من حيث المساحة حيث جاءت فى المرتبة الثالثة وبلغت نسبتها فى " الأهرام" ٤٨ . ١٢٪ ، وفى " الأهالى " ٩٥ . ٢١٪ واحتلت الأخبار المرتبة الرابعة فى جريدة " مصر/مايو" بنسبة ٧٥ . ١٤٪ .

٤ - تأتى الأحاديث الصحفية فى الترتيب الرابع من اهتمام جريدة " الأهرام" وبلغت نسبته ٢١ر١٢٪ وفى المرتبة الخامسة فى جريدتى " الأهالى " بنسبة ٨٣ر٨٪ و"مصر/مايو" بنسبة ٢٤ر٧٪ .

٥ - جاءت التقارير الصحفية فى المرتبة الثانية من اهتمام جريدة " مصر / مايو " بنسبة ١٧ر٢٦٪ ، والمرتبة الرابعة فى جريدة " الأهالى " بنسبة ٤٦ر٩٪ ، والمرتبة الخامسة فى " الأهرام " بنسبة ٨٨ر١١٪ ، ثم تأتى الرسوم الكاريكاتورية فى المرتبة قبل الأخيرة فى " الأهرام" بنسبة ٤٠ر٤٪ ، والأهالى بنسبة ٧ر٤٪ ، و" مصر/مايو " بنسبة ٩٤ر٣٪ .

وجاءت رسائل القراء فى المرتبة الأخيرة فى الصحف الثلاث من حيث المساحة وبلغت نسبتها فى "الأهرام " ٧٨ر٠٪ ، وفى " الأهالى" ٢٩ر٠٪ وفى " مصر / مايو ٣٣ر٠٪ .

ثامناً : المقارنة بين حجم اهتمام صحف الدراسة بمعالجة قضايا الانفتاح الإقتصادى:

تحاول الدراسة المقارنه من خلال هذه الفئة التعرف على مدى الأهمية التى توليها صحف " الأهرام" و " الأهالى " و "مصر /مايو " بإبراز قضايا الانفتاح الإقتصادى ، من خلال عقد مقارنه بين وسائل الإبراز التى استخدمتها هذه الصحف ، وتتمثل هذه الوسائل فى :

موقع المادة التحريرية فى الصحيفة أولاً ، وفى الصفحة ثانياً ، والعناصر التيبوغرافية المختلفة من عناوين وصور ورسوم مصاحبة لقضايا الانفتاح الإقتصادى .

أولاً : موقع المادة التحريرية فى صحف الدراسة وتشمل :

أ- الموقع فى الصحيفة :

كشفت نتائج التحليل عن وجود ارتباط إيجابى قوى بين أجندة جريدة " الأهرام " وأجندة جريدة " الأهالى " بنسبة (+١) وكذلك بين " الأهالى " و "مصر/مايو"

والجدول الآتى يفصل ذلك :

الصحيفة / الموقع فى الصحيفة	الأهرام			الأهالى			مصر/مايو			الاجمالى	
	م	ك	٪	م	ك	٪	م	ك	٪	ك	٪
صفحة داخلية	١	٢٣٣	٧٩ر٥٢	١	١٣٦	٦٨	١	١٠٦	٨٦ر٨٩	٤٧٥	٧٧ر٢٤
صفحة أولى	٢	٤٧	١٦ر٠٤	٢	٦٠	٣٠	٢	١٦	١٣ر١١	١٢٣	٢٠
صفحة أخيرة	٣	١٣	٤ر٤٤	٣	٤	٢	٣	صفر	صفر	١٧	٢ر٧٦
الإجمالى	٣	٢٩٣	٪١٠٠	٣	٢٠٠	٪١٠٠	٣	١٢٢	٪١٠٠	٦١٥	٪١٠٠

جدول رقم (٥٠) يوضح موقع موضوعات الإنفتاح الإقتصادى فى الصحيفة

يتضح من هذا الجدول الآتى :

١ - اتفاق الصحف الثلاث فى عرض موضوعات الإنفتاح الإقتصادى فى الصفحات الداخلية ، حيث احتلت فئة صفحة داخلية المرتبة الأولى ، وبلغت نسبتها فى " الأهرام " ٥٢ . ٧٩٪ ، وفى " الأهالى " ٦٨٪ ، وفى " مصر / مايو " ٨٩ . ٨٦٪ ، ويرجع هذا الإرتفاع الى أن هذا يتفق وطبيعة موقع الصفحات الداخلية حيث تسمح بتناول قوالب التحرير الصحفى من تحقيقات ومقالات وأحاديث وتقارير .

٢ - جاءت المواد المنشورة فى الصفحة الأولى فى المرتبة الثانية فى كل الصحف مع الإختلاف فى النسب ، حيث بلغت فى " الأهرام" ٠٤ . ١٦٪ ، وفى " الأهالى" ٣٠٪ ، وفى " مصر / مايو " ١١ . ١٣٪ ، وهذه النسب ضعيفة بالنسبة لما نشر فى الصفحات الداخلية ، مما يبين تدنى اهتمام هذه الصحف بإبراز قضايا الإنفتاح الإقتصادى فى المواقع المتميزة فى الصفحة الأولى والصفحة الأخيرة .

ثم جاءت المواد المنشورة فى الصفحة الأخيرة فى الترتيب الأخير فى صحيفة " الأهرام " و " الأهالى " ولم تستخدمها جريدة " مصر / مايو " .



ب – الموقع فى الصفحة :

أوضحت الدراسة أن هناك ارتباط إيجابى بين أجندة " الأهرام" واجندة " الأهالى" بنسبة (٨ر٠) وبين"الأهالى " و " مصر / مايو " أيضاً بنفس النسبة ، أما بين"الأهرام" و"مصر/مايو" .فهو ارتباط معتدل يساوى (٠.٤) والجدول الآتى يوضح ذلك :

الصحيفة / الموقع فى الصفحة	الأهرام			الأهالى			مصر/مايو			الاجمالى	
	م	ك	٪	م	ك	٪	م	ك	٪	ك	٪
أعلى الصفحة	١	١٦٣	٥٥.٦٣	١	٩٩	٤٩.٥	١	٨٢	٦٧.٢١	٣٤٤	٥٥.٩٤
وسط الصفحة	٢	٥٦	١٩.١١	٣	٣٢	١٦	٤	٥	٥	٩٣	١٥.١٢
أسفل الصفحة	٣	٥١	١٧.٤١	٢	٥٧	٢٨.٥	٢	١٩	١٥.٥٧	١٢٧	٢٠.٦٥
صفحة كاملة	٤	٢٣	٧.٨٥	٤	١٢	٦	٣	١٦	١٣.١٢	٥١	٨.٢٩
الإجمالى	٤	٢٩٣	٪١٠٠	٤	٢٠٠	٪١٠٠	٤	١٢٢	٪١٠٠	٦١٥	٪١٠٠

جدول رقم (٥١) يوضح موقع موضوعات الإنفتاح الإقتصادى فى الصفحة

١ – تشير بيانات الجدول السابق الى اتفاق الصحف الثلاث فى نشر أغلب موضوعات الإنفتاح الإقتصادى فى أعلى الصفحة ، حيث احتلت فئة أعلى الصفحة المرتبة الأولى ، وبلغت نسبتها فى " الأهرام " ٥٥.٦٣٪ ، وفى " الأهالى" ، ٥ر٤٩٪ ، و فى " مصر / مايو " ٢١ر٦٧٪ .

وهذا يؤكد ارتفاع درجات اهتمام هذه الصحف بابراز قضايا الانفتاح الاقتصادى فى المواقع المتميزة من الصفحة ذاتها .

٢ – كما يلاحظ أيضاً أن الموضوعات التى نشرت فى وسط الصفحة جاءت فى المرتبة الثانية فى " الأهرام " وذلك بنسبة ١٩.١١٪ ، وفى الترتيب الثالث فى " الأهالى " وبلغت نسبتها ١٦٪ والترتيب الرابع فى جريدة " مصر / مايو " وبلغت نسبتها ٥٪ ، ثم جاءت المواد المنشورة فى أسفل الصفحة فى الترتيب الثانى من اهتمام " الأهالى " وبلغت نسبته ٥ر٢٨٪ والترتيب الثانى أيضاً فى جريدة، " مصر / مايو " بنسبة ١٥.٥٧٪ والترتيب الثالث فى"الأهرام"بنسبة ٤١ر١٧ ٪ .

كما خصصت الصحف صفحات تحريرية كاملة للعديد من موضوعاتها الصحفية التى تعالج موضوعات الإنفتاح الإقتصادى ، وجاء استخدام نشر صفحة تحريرية كاملة لموضوعات الإنفتاح فى الترتيب الأخير فى صحيفتى " الأهرام " بنسبة ٨٥ر٧٪ ، والأهالى بنسبة ٦٪ ، و جاءت فى الترتيب قبل الأخير فى صحيفة " مصر / مايو " بنسبة ١٢ر١٣٪ .



ثانياً : المقارنة بين أنواع العناوين المصاحبة لقضايا الإنفتاح الاقتصادى فى صحف الدراسة :

تشير نتائج التحليل إلى اتفاق الصحف الثلاث فى ارتفاع نسبة العناوين المتدة فى صحف الدراسة حيث احتلت المرتبة الأولى ، وبلغت نسبتها فى "الأهرام" ٠٩ر٦١٪ ، وفى " الأهالى " ٥ر٦٨٪ ، وفى "مصر/مايو" ٧٥ر٦٤٪ .

والجدول الآتى يوضح ذلك :

الصحيفة / العناوين	الأهرام			الأهالى			مصر/مايو			الاجمالى	
	م	ك	٪	م	ك	٪	م	ك	٪	ك	٪
ممتد	١	١٧٩	٠٩ر٦١	١	٩٧	٤٨.٥	١	٧٩	٧٥ر٦٤	٣٥٥	٧٢ر٥٧
عمودى	٢	٦٩	٥٥ر٢٣	٣	٣١	٥ر١٥	٣	١١	٠٢ر٩	١١١	٠٥ر١٨
مانشيت	٣	٤٥	٣٦ر١٥	٢	٧٢	٣٦	٢	٣٢	٢٣ر٢٦	١٤٩	٢٣ر٢٤
الإجمالى	٣	٢٩٣	١٠٠٪	٣	٢٠٠	١٠٠٪	٣	١٢٢	١٠٠٪	٦١٥	١٠٠٪

جدول رقم (٥٢) يوضح أنواع العناوين المصاحبة لقضايا الإنفتاح الإقتصادى فى صحف الدراسة .

يوضح الجدول السابق الآتى :

١ - أن الإرتباط بين أجندة جريدة " الأهرام" وأجندة جريدة "الأهالى" ٥٠ر وهو ارتباط معتدل وذو دلاله ، وكذلك بين "الأهرام" و "مصر/مايو" ، أما بين أجندة "الأهالى" ، وأجندة "مصر/مايو" فجاء الإرتباط بنسبة (+١) وهو ارتباط إيجابى قوى وذو دلالة .

٢ - اتفقت صحيفتى "الأهالى " و"مصر/مايو" فى استخدامهما للعناوين العمودية حيث جاءت فى المرتبة الثالثة ، وبلغت نسيته فى "الأهالى" ٥و١٥٪ ، وفى "مصر/مايو" ٢٠و٩٪ وجاءت فى الترتيب الثانى فى "الأهرام" بنسبة ٥٥و٢٣٪ ، كما اختلفت درجة الاهتمام بين الصحف فى استخدامها للعناوين الكبيرة كالمانشيت ، حيث جاءت فى المرتبة الثالثة فى "الأهرام" بنسبة ٣٦و١٥٪ ، والثانية فى كل من "الأهالى" و "مصر/مايو" مع الفارق فى النسب حيث بلغت فى الأولى ٣٦٪ ، وفى الثانية ٢٣و٢٦٪ .



ثالثاً: المقارنة بين أنواع الصور والرسوم المصاحبة لموضوعات الإنفتاح الإقتصادى :

تسعى الدراسة المقارنة الى الكشف عن الفروق النسبية لحجم استخدام صحف " الأهرام " و الأهالى و "مصر / مايو " لعنصر الصور فى إبراز موضوعات الإنفتاح الإقتصادى .

وتشير بيانات الدراسة الى أن الارتباط بين أجندة "الأهرام" واجندة "الأهالى" يساوى (+١) وبين " الأهالى " مصر/مايو " (+١) أيضاً وهو ارتباط ايجابى قوى وذو دلالة ، والجدول الآتى يوضح ذلك :

الصحيفة / الصور	الأهرام			الأهالى			مصر/مايو			الاجمالى	
	م	ك	٪	م	ك	٪	م	ك	٪	ك	٪
صور شخصية	١	٥٣	٦١.٦٣	١	٥٠	٩٢.٥٩	١	٤٦	٧٥.٤١	١٤٩	٧٤.١٣
صور موضوعية	٢	٣٣	٣٨.٣٧	٢	٤٠	٧.٤١	٢	١٥	٢٤.٥٩	٥٢	٢٥.٨٧
الإجمالى	٢	٨٦	٪١٠٠	٢	٥٤	٪١٠٠	٢	٦١	٪١٠٠	٢٠١	٪١٠٠

جدول رقم (٥٣) يوضح الصور المصاحبة لموضوعات الانفتاح الإقتصادى فى صحف الدراسة

- تشير بيانات الجدول السابق إلى اتفاق الصحف الثلاث فى ترتيب الأولويات حيث جاءت الصور الشخصية فى المرتبة الأولى ، وبلغت نسبتها فى " الأهرام " ٦٣ر٦١٪ ، وفى " الأهالى " ٥٩ر٩٢٪ ، وفى " مصر/مايو " ٤١ر٧٥٪ .
- ثم جاءت الصور الموضوعية فى المرتبة الثانية وبلغت نسبتها فى " الأهرام " ٣٨.٣٧ ٪ وفى " الأهالى " ٧.٤١٪ ،وفى " مصر / مايو " ٢٤.٥٩ ٪ .

وبذلك يتضح غلبة الصور الشخصية على الصور الموضوعية ، كما يتضح أيضاً من خلال التحليل تراجع مكانة عنصر الصور المصاحبة لموضوعات الإنفتاح الإقتصادى نظرا لضآلة مجموعة تكراراتها بالقياس الى تكرارات موضوعات الإنفتاح الإقتصادى .



الباب الثالث

المعالجة الصحفية لقضايا الإنفتاح الإقتصادى فى مجلتى " روز اليوسف " " وأكتوبر "

ويتضمن ثلاثة فصول على النحو التالى :

الفصل الثامن : المعالجة الصحفية لقضايا الإنفتاح الإقتصادى فى مجلة " روز اليوسف "

الفصل التاسع : المعالجة الصحفية لقضايا الإنفتاح الإقتصادى فى مجلة أكتوبر "

الفصل العاشر : دراسة مقارنة بين المجلتين



الفصل الثامن

المعالجة الصحفية لقضايا الإنفتاح الإقتصادى فى مجلة "روز اليوسف"



نتائج تحليل مضمون قضايا الإنفتاح الإقتصادى التى أثارتها مجلة روز اليوسف "

١ - القضايا الأساسية التى أثارتها مجلة " روز اليوسف "

إحتلت القضايا الإقتصادية المرتبة الأولى من اهتمامات مجلة " روز اليوسف " حيث بلغت نسبتها ٤٥و٩٥٪ من جملة قضايا الإنفتاح الإقتصادى .

والجدول الأتى يوضح ذلك :

الفئه	التكرار	النسبة المئوية
اقتصادية	٢١٠	٩٥,٤٦
أخرى	١٠	٤,٥٤
الإجمـــــالى	٢٢٠	١٠٠٪

جدول رقم (٥٤) يوضح قضايا الإنفتاح الإقتصادى فى مجلة " روز اليوسف "

وفيما يلى عرض تفصيلى لنتائج تحليل مضمون القضايا الفرعية التى أثارتها مجلة " روز اليوسف " :

أولا : القضايا الإقتصادية :-

إحتلت القضايا الخاصة بالإسكان المرتبة الأولى من جملة القضايا الإقتصادية فى مجلة " روز اليوسف " حيث بلغت نسبتها ٢٦,١٩٪ ، ويبين الجدول الآتى ذلك :

الفـئـــة	التـكـــرار	النسـبـة المئـويـة
إسكان	٥٥	٢٦,١٩
قطاع عام	٣٥	١٦,٦٦
الكسب غير المشروع	٣١	١٤,٧٦
أسعار	٢٧	١٢,٨٦
استثمار	١٤	٦,٦٧
انفتاح اقتصادى	١٠	٤,٧٦
بنوك أجنبية	٩	٤,٢٩
استيراد وتصدير	٦	٢و٨٦
قطاع خاص	٥	٢,٣٨
أخرى	١٨	٨و٥٧
الإجمالى	٢١٠	١٠٠٪

جدول رقم (٥٥) يوضح القضايا الإقتصادية فى مجلة " روز اليوسف "



وتشير بيانات الجدول السابق إلى الآتى :

١- إهتمام مجلة " روز اليوسف " بقضايا الإسكان حيث حصلت على المرتبة الأولى من جملة القضايا الإقتصادية وبلغت نسبتها ٢٦,١٩ ٪ ، واعتمدت المجلة على مواد الرأى الصحفية فى معالجتها لهذه القضية .

واهتمت بالرسوم الكاريكاتورية فى تناولها لقضايا الإسكان ، فنجد أنها تناولت بالرسوم ظاهرة خلو الرجل أو دفع مقدم للوحدات السكنية ،

فعلى المثال نشرت " روزاليوسف " صورة لرجل وزوجته ورجل سمين جالس أمامهما ويقول الزوج لزوجته

" راجل طيب قوى لاحياخد مقدم ولاخلو رجل ، بس طلب إنى ابنى الشقة اللى حنسكن فيها . (١)

وفى كارتون آخر يقول صاحب العمارة لأحد طالبى السكن :

" بقى مستكتر خمستلاف جنيه علشان تحافظ على السلام الإجتماعى بيننا " (٢)

كما نشرت كاريكاتور آخر تحت عنوان « سكان وملاك وسماسرة » ورسمت بيت به عدة شقق للإيجار ويطل منها كلب يخرج لسانه لشخصين خطيب وخطيبته ، مرتكزا الخطيب على ركبتيه وزراعيه ويستعطف الكلب ويقول له : « أبوس إيدك يابيه ... ألف جنيه خلو كثير علينا » (٣)

وتناولت " روز اليوسف " عن طريق الرسوم الكاريكاتورية مشكلة انهيار العمارات نتيجة الغش فى البناء ، والعمارات المائلة .

فعلى سبيل المثال نشرت صورة لخيمة إيواء فيها سكان ، ويقول أحد السكان للآخر « كدة أحسن مانسكن فى عمارة ونروح فطيس » (٤)

وفى كاريكاتير آخر تقول :-

« ٣٠٪ من المبانى المنهارة أصحابها مقاولون وعمال بناء ، صحيح باب النجار مخلع »(٥)

« بتحليل خرسانة عواميد العمارات المنهارة ، طلعت نسبة الأخلاق » صفر٪ » (٦)

ورسمت المجلة صورة لسمار يقول لمن يريد الحصول على مسكن :

١-" روز اليوسف " فى ١٩٧٦/٩/٢٧

٢- "روز اليوسف " فى ١٩٧٦/٩/٢٧

٣- " روز اليوسف" فى ١٩٧٥/٨/١٤

٤- "روز اليوسف " فى ١١/ ٧ ١٩٨٣

٥- " روز اليوسف " فى ١٩٨٣/٧/١١

٦- "روز اليوسف "فى ١٩٨٣/٧/١١



« السمسار : وسيادتك عايز الشقة آيلة واللامايلة ؟ » (١)

«مش مهم تكون العمارة مخالفة ، المهم تكون نية صاحبها سليمة » (٢)

« صاحب العمارة : وقعت ماوقعتش لازم تدفع باقى الثمن » (٣)

كما رسمت " روز اليوسف " صورة لعمارة مائلة ويسندها الفساد ، وفوق العمارة مكتوب عليها « المسنودة » (٤)

وتناولت المجلة أيضا مشكلة تراجع عمليات بناء الإسكان الشعبى واللجوء إلى الإسكان الفاخر ، عن طريق الرسوم الكاريكاتورية ،

فعلى ، سبيل المثال رسمت صورة لأحد المقاولين يقول للسكان :

« أنا رفعت مستوى الإسكان بدل ما كانت الشقة بألف جنيه ، خليتها بـ ١٠٠ ألف جنيه » (٥)

ورسمت أيضا صورة لزوج يقول لزوجته :

« ياولية استنى شوية لما نشوف حكاية الإسكان الفاخر ده يمكن ينفعنا" (٦)

كما رسمت صورة لأحد الأبراج السكنية يقف أمامها شخص ويقول :

« إسكان متوسط ... إسكان فوق المتوسط ... فوق المتوسط ... متوسط ..... فوق المتوسط » (٧)

وأجرت " روز اليوسف " عدة تحقيقات حول مشكلة الإسكان ، فأجرت تحقيقا حول انهيار « عمارة الموت فى مصر الجديدة "، وطالبت بتعديل قانون " تراخيص المبانى " وأيدت القانون رقم " ١٠٦ " الذى ينظم عملية صدور تراخيص المبانى ، مع وضع بعض التعديلات ، مثل قطع رخصة كل من يخالف هذا القانون وأن تتولى المكاتب الإستشارية مهمة الإشراف على المبانى والدقة فى اختيار مواصفات المبنى (٨)

وتناولت المجلة أيضا ظاهرة بيع الشقق الوهمية فنشرت تحقيقا تحت عنوان :

« بلاغ إلى المدعى الإشتراكى : عندما تتحول العمارات إلى أحداث نصب »

وذكرت قصة سيدة استأجرت شقة من أحد المواطنين تجار الشقق ، وقام بتأجيرها مرة ثانية لآخرين ... وبالذهاب إلى البوليس وجدوا أن هناك قضايا أخرى لهذا المواطن ، وهى فى طريقها إلى المدعى الإشتراكى ،

١- " روز اليوسف"فى ١٩٨٣/٩/٢٦
٢- " روز اليوسف " فى ١٩٨٣/٩/٢٦
٣- " روز اليوسف " فى ١٩٨٣/٩/٢٦
٤- " روز اليوسف " فى ١٩٨٣/٩/٢٦
٥- " روز اليوسف " فى ١٩٨٢/٦/٢١
٦- "روز اليوسف " فى ١٩٧٧/٤/٢٥
٧- " روز اليوسف " فى ١٩٧٧/٤/٢٥
٨- "روز اليوسف " فى ١٨/ ٤/ ١٩٨٣



وقالت : « والكلمة الآن لجهاز المدعى الإشتراكى ، ونحن فى الإنتظار مع غيرنا من المواطنين ضحايا أزمة الإسكان ... » (١)

كما ناقشت " روز اليوسف " مشكلة " المقدم " " أو خلو الرجل " وأوضحت أن مشكلة " الخلو " أصبحت سوقا مفتوحة يلعب فيها العرض والطلب دور البطل ، ابتداءا من سعر المتر من الأرض - والذى بلغ ألف جنيه فى بعض الحالات - وانتهاءًا بإيجار الشقة وخلو الرجل الذى يدفع أحيانا بالعملة الصعبة ، وتساءلت المجلة : « أسعار الأراضى لماذ لاتتحدد ؟ لماذا نترك الأسعار نهبا للمضاربة فيرتفع سعر المتر ويرتفع البناء والقيمة الإيجارية تبعا لذلك ؟

.. إن الدولة - أى دولة - تتدخل عادة عندما تختل العلاقات الإجتماعية ، وعندما يستغل أحد الأطراف حاجة طرف آخر فتتدخل الحكومة بالتسعير والرقابة وتحديد الربح .. » (٢)

ورأت المجلة أن حل مشكلة الإسكان بسرعة يتمثل فى إقامة مصانع للمساكن الجاهزة وقالت : « ...لقد اتجهت الهندسة المعمارية إلى فكرة البناء باستعمال وحدات خرسانية سابقة الصب ، بعد الحرب العالمية الثانية حينما برزت الحاجة إلى التعمير والتشييد بطريقة أسرع من الطرق التقليدية فى البناء » (٣)

وعالجت " روز اليوسف " مشكلة الإسكان أيضا من خلال مقالاتها فنجد أنها نشرت مقالا تحت عنوان

« فلسفة جديدة لحل مشكلة الإسكان »

ورأت فيه أن حل مشكلة الإسكان يتمثل فى استصلاح الأرض وإقامة مجتمع منتج متكامل تتوافر فيه فرص العمل والسكن فى نفس الوقت (٤)

وفى مقال آخر طالبت المجلة بإعادة النظر فى دور الحكومة بالنسبة للإسكان بحيث يتحمل القطاع الخاص العبء الأكبر فى إقامة الوحدات السكنية ، حيث أن المساكن حاليا أو طبقا للخطة المقترحة تبدأ بمقدم إيجار أو " خلول رجل " أو مقدم تمليك عدة آلاف من الجنيهات ، وهى آلاف لا يملكها غير مرتفعى الدخل (٥) وطالبت بضرورة إعادة تشكيل وطريقة عمل لجان تقدير الإيجارات . (٦)

ودعت إلى زيادة القيود على المساكن فوق المتوسطة والفاخرة ، وذكرت أن القطاع الخاص غير قادر على حل مشكلة الإسكان، وإنما الحل يكون بدعم الحكومة للإسكان الشعبى (٧)

كما أجرت " روز اليوسف" حديثا مع وزير الإسكان آنذاك المهندس حسب الله الكفراوى ، أوضحت فيه أن وزارة الإسكان سوف تعمل على حل هذه المشكلة عن طريق نظام التمليك مقابل ربع المرتب ، وأن ذلك سيتيح وحدات ذات سعة مختلفة طبقا لمستوى الدخل .. قد تكون حجرة نوم وصالة ، وقد تكون حجرتين أو

١-- "روز اليوسف " فى١٩٨٢/١/١١

٢ - "روز اليوسف " فى ١٩٧٦/٩/٢٧

٣- " روز اليوسف " فى ١٩٧٥/٤/١٤

٤- محمود التهامى ، فلسفة جديدة لحل مشكلة الإسكان ،" روز اليوسف" فى ١٩٨٣/٣/٢٣

٥- محمود المراغى ، الإسكان للجميع ، " روز اليوسف" فى ١٩٨٢/٣/٢٩

٦- حسين عبد المتعال ، تشكيل لجان الإيجارات خاطئ ،"روز اليوسف " ، فى ١٩٧٨/١١/٢٧

٧- ميلاد حنا ، القطاع الخاص لن يحل أزمة الإسكان ، روز اليوسف " فى ١٩٧٧/٤/٢٥



ثلاثا ، وأنه لن يقتصر البناء على المحافظات والتعاونيات وشركات القطاع العام الإسكانى ، وإنما سوف يمتد لقطاع واسع هو القطاع العام بمجمله (١)

٢- حصلت قضية " **القطاع العام** " على الترتيب الثانى من جملة القضايا الإقتصادية فى مجلة " روز اليوسف" حيث بلغت نسبتها ١٦,٦٦٪ ، وهذا يعكس ما شهدته هذه الفترة من حوار واسع حول القطاع العام ودوره فى التنمية والعقبات التى تواجهه وتعرقل قيامه بهذا الدور .

فقد اهتمت " روز اليوسف " بمعالجة قضايا القطاع العام عن طريق الرسوم الكاريكا تورية فى المقام الأول ويشير ذلك إلى أن مجلة " روز اليوسف " لازالت متأثرة بنشأتها الأولى كمجلة فنية فى البداية تعتمد على مخاطبة القارئ العادى ، ثم مجلة سياسة تحتفل بالرسوم الساخرة فى أوائل الثلاثينات . (٢)

فعلى سبيل المثال تناولت بالرسوم الكاريكاتورية موضوع بيع القطاع العام، فرسمت صورة لمواطن وأمامه صورة لأحد المديرين ، مكتوب فوق صورة المدير « مدير إياهم .. ويقول له المواطن : الحل الوحيد لإنقاذ القطاع العام أنهم يبيعوك أنت » (٣)

وفى رسم آخر قالت : « قلنا طوره » قالو « إحلبوه الأول » (٤)

كما تناولت فى رسومها أيضا خسارة شركات القطاع العام ، فرسمت صورة لرئيس مجلس الإدارة يكلم شخص ويقول : " وصحيح احنا شركة « ق ع » لكن بنديرها بأسلوب «ق خ » يعنى قطاع خسران ،، (٥)

وصورت القطاع العام ، والخاص فى صورة رجلين تحت عنوان « الأرباح » ويقول الخاص للعام « ياخايب .. كدة تضيع أرباحك وتديها للعمال (٦)

وتقول أم لأولادها : - « اصبروا شوية .. أبوكو راح يقبض الأرباح وزمانه جاى » (٧)

وأجرت "روز اليوسف" عدة تحقيقات صحفية حول موضوع القطاع العام ونادت بعدم بيع القطاع العام فنشرت عدة تحقيقات تحت عنوان : « لاتبيعوا القطاع العام »

وتساءلت : « من يصدق أن يصبح القطاع العام فى نظر البعض شركات خاسرة ينبغى تصفيتها .. وشركات ناجحة ينبغى بيعها ؟ من يصدق أن تتنازل بعض شركاتنا التى بنت سمعتها وبنت أسواقها الخارجية وملكت شهرة تجوب الآفاق .. أن تتنازل هذه الشركات عن ماضيها وتبيع حاضرها لشريك أجنبى يفرض شروطه .. ، .(٨)

١- "روز اليوسف" فى ١٩٨٢/٤/٥ .

٢- عبد الصبور فاضل ، "تحرير المجلة الدينية والعامة ، دراسة مقارنة لمجلات " الأزهر والهلال " الشهريين ، " وروز اليوسف والدعوة " الأسبوعيتين" ، ماجستير غير منشورة (جامعة الأزهر ، كلية اللغة العربيةبالقاهره ، ١٩٨٨)، صـ٢٠٥

٣- " روز اليوسف "فى ١٩٨٢/٩/٦

٤- " روز اليوسف" فى ١٩٨٢/٩/٦

٥- " روز اليوسف فى ١٩٨٢/٩/٦

٦- " روز اليوسف " فى ١٩٨٢/٩/٦

٧- " روز اليوسف " فى ١٩٧٥/١/٢٣

٨-"روز اليوسف" فى ١٩٨٠/٥/١٢

وفى تحقيق آخر طالبت بتحرير" القطاع العام " وليس بيعه ، وقالت : إذا لم يتحرر، وإذا لم تأخذ مجالس الإدارة " سلطات مطلقة " فسوف ينتهى القطاع العام ... بعد أن تهزمه المنافسة مع مشروعات الإنفتاح التى تتمتع فيها الإدارة بكل السلطات ... » وذكرت أن التطوير ضرورة ، واتجاه التطوير ينبغى أن يكون فصلا كاملا عن الجهاز الحكومى بإخراجه من سيطرة الوزارات ، وأن يقتصر دور الوزارات على ممارسة السلطات السيادية فقط كتطبيق القوانين العامة .، وأن يدار القطاع العام بشركات قابضة كبيرة الحجم موفورة الإمكانيات ، يتجمع فى كل منها عدد من الشركات القائمة التى تجمعها نوعية الإنتاج أو التقسيم الجغرافى ، وهذه الشركات القابضة تتولى إدارة الأموال العامة المستثمرة حاليا ... (١)

وتناولت " روز اليوسف " موضوع خسارة شركات القطاع العام ، وذكرت أن ٨ شركات صناعية تحولت من الخسارة إلى الأرباح هذا العام بعد " تغيير الإدارة " وأن قطاع الغزل والنسيج تأخر عن تحقيق الخطة بسبب مشكلة نقص العمالة » التى يعانى منها قطاع الغزل والنسيج .

وأوضحت أن أسباب خسائر بعض شركات القطاع العام يرجع إلى :-

«.. انخفاض قيمة الإنتاج فى إحدى عشرة شركة ، ... أن قيمة الصادرات فى ست شركات من الشركات المصد رة هبطت بسبب انكماش التعامل مع الدول العربية ، ... إرتفاع قيمة المخزون على مستوى جميع المنتجات الرئيسية باستثناء نسيج الصوف والأقمشة الحريرية .. (٢)

وتناولت " روز اليوسف " أيضا فى مقالاتها مشكلات القطاع العام والتى منها سوء معاملة الجمهور من العاملين بهذا القطاع فكتب الأستاذ سعيد العربى مقالا تحت عنوان : -

« القطاع العام يذبح نفسه »

أوضح فيه أن سوء المعاملة التى يلقاها المواطنون مع بعض العاملين بالقطاع العام يفقد هذا القطاع ثقة المواطن المصرى الذي أقيم القطاع من أجله ، ويوم تبدأ الشركات الأجنبية منافستها للقطاع العام فى مجالاته المختلفة ، سوف يهرب المواطن المصرى من القطاع العام ويلجأ إلى تلك الشركات الأجنبية (٣)

وتناولت فى مقال آخر تحت عنوان :« أرباح العمال ليست من اللحم الحى » -

وذكرت أن هناك تضارب فى تصاريح الوزراء حول أرباح القطاع العام حيث قال وزير الصناعة : بأن شركات الصناعة قد كسبت ١٤٨ مليون جنيه ، ولذا سوف توزع أرباح العاملين فورا ، فى حين قال وزير المالية : " أنه لافائض على الإطلاق " فأرباح العاملين توزع من رأس المال ، وذكرت المجلة بأن هذا الكلام خطير .... (٤)

وطالبت بضرورة تطوير القطاع العام الزراعى وليس الغاؤه لأنه لم ينشأ لمجرد الوجاهة وإنما نشأ لأسباب وأهداف بالغة الأهمية منها " ... أن وجود مثل هذا القطاع يمكن أن يكون نواة لزراعة عصرية متقدمة ، .. أن القطاع العام الزراعى يمكن أن يكون مصدر إشعاع فى داخل الوادى فيما يتعلق بأساليب إنتاجيته المتقدمة ونتائجه الإقتصادية المتفوقة ، كما أنه من الممكن أن يساهم فى زيادة المساحات المستصلحة والمستزرعة من خلال تمويله الذاتى لإضافة مساحات جديدة ... (٥)

١- " روز اليوسف " فى ١٩٧٩/٧/١٦

٢- " روز اليوسف" فى ١٩٨٤/٢/٢٧

٣- سعيد العربى ، القطاع العام يذبح نفسه ، "روز اليوسف " فى١٩٧٦/١/١٢"

٤- محمود المراغى ، أرباح العاملين ليست من اللحم الحى ، "روز اليوسف" فى ١٩٧٥/٦/٢٣

كما نجد أيضا أن "روز اليوسف " اهتمت بمعالجة قضايا القطاع العام عن طريق إجراء الأحاديث الصحفية مع المسئولين حول مشاكل القطاع العام وكيفية تطويره ،

فعلى سبيل المثال أجرت حديثا مع وزير الصناعة حول بيع القطاع العام ، وأوضح فيه أنه ليس هناك أى فكر يتجه إلى هذا ، بل على العكس فإن خطة الدولة تتجه إلى تدعيم وتحسين وتطوير القطاع العام ، وقد حدث فى المرحلة الأولى من الإنفتاح أن دخل القطاع المشترك فى بعض وحدات القطاع العام ، وهى حالات محددة بقصد تطوير الإنتاج . (١)

وفى حديث آخر مع رئيس النقابة العامة لعمال التجارة أوضحت فيه أن اتجاه الحكومة الآن نحو بيع بعض الوحدات الصغيرة فقط ، وذكرت أن رئيس النقابة لعمال التجارة قد رفض هذا المبدأ ، وبين أن هذه الوحدات الصغيرة لاتمثل عبئا على القطاع العام ، وأن هناك محلات متخصصة تدريجيا ويجب استمرار الناجح منها ، فهذا الربح يدعم الشركات التى تؤدى خدمات شعبية (٢)

كما أجرت المجلة حديثا مع وزير التجارة ذكريا توفيق حول بيع القطاع العام وذكرت فيه أن بيع المحلات الصغيرة التابعة للقطاع العام ليس اتجاها وإنما هو قرار نهائى ، وأن بيعها أشبه بعملية الزائدة الدودية لابد من التخلص منه ، وأن القطاع العام المصرى يدار بعقلية غير تجارية ، خضع لدولة الميرى عندما خضع للائحة واحدة لاتفرق بين شركة للعرض السينمائى وشركة للحديد والصلب ، وسارت الجمعيات العمومية للشركات على طريقة شيلنى وشيلك ، والنتيجة أن الموظفين والمديرين لايتجهون للتطوير والتحسين لأن مرتباتهم مؤمنة ولاحساب ، ومن هنا لابد من تطوير وترشيد هذا القطاع . (٣)

٣- إحتلت قضية **الكسب غير المشروع** المرتبة الثالثة من جملة القضايا الإقتصادية فى مجلة " روز اليوسف " حيث بلغت نسبتها ١٤,٧٦٪ ، ويرجع هذا الإهتمام إلى أن هذه الفترة قد ظهر فيها بعض الإنحرافات والدخول الطفيلية ، وكثر الحديث عن التسيب والإنحراف والثراء غير المشروع وانعكس هذا على المجلة .

فنجد أنها استخدمت الرسوم الكاريكاتورية فى معالجة هذه القضية ، فعلى سبيل المثال تقول فى أحد الرسوم الكاريكاتورية :-

« الكسب الحرام يعنى إيه ؟ »

« يعنى حرام إن الواحد مايكسبش » (٤)

« كانت الأول إجراءات معقدة ، كتابة طلبات وتأشيرات وموافقات وتقف فى الطابور قدام الخزينة ، لكن دلوقتى اللى عايز يغرف » (٥)

«لو وزارة الخزانة تميز الفلوس الحرام عن الفلوس الحلال بعلامة بسيطة،لأنى مش شايف أى فرق » (٦)

وقالت المجلة تعليقا على قانون من أين لك هذا ؟ فرسمت صورة لزوج وزوجته ، ما سكة خطاب من إدارة الكسب غير المشروع وتقول له :

١- " روز اليوسف " فى ١٩٨٢/٤/٥
٢- " روز اليوسف " فى ١٩٧٥/٦/٢
٣- " روز اليوسف " فى ١٩٧٥/٥/٢٦
٤- " روز اليوسف فى ١٩٧٤/١٠/٢٨
٥- " روز اليوسف " فى ١٩٧٤/١٠/٢٨
٦- " روز اليوسف " فى ١٩٧٤/١٠/٢٨



« شفت آخرة التزويغ والنوم فى المكتب ... أهه بيعتبروا كل دخلك غير مشروع [١]

ورسمت صورة لشخصين الأولى لرجل إدارة الكسب غير المشروع ، والأخرى للشخص الذى يسأل ويستفسر منه ، وعلى رأسهم لوحة متكوب عليها : -

« يلتزم قانونا بتقديم إقرار الذمة المالية كل من يزيد دخله السنوى عن . . . ١٠جـ»

« واضح أهه إن القانون ماجابش سيرة اللى يزيد دخله عن المليون » [٢]

ونشرت رسما آخر عبارة عن شخص منتفخ البطن وتحته عبارة :-

« تاجر أغذية فاسدة - الله حى .. توفيق جاى » [٣]

واستخدمت " روزاليوسف " التحقيقات الصحفية فى معالجة قضايا الكسب غير المشروع فعلى سبيل المثال أجرت المجلة تحقيقا تحت عنوان : -

« من يحمى المال العام »

« اختلاسات عام ٨٠ بلغت ٣ ملايين جنيه »

« تاجر مخدرات يحصل على حكم مزور بالبراءة مقابل ٢٠ ألف جنيه »

وبينت فيه أن أحد أسباب جريمة الإختلاس ، أن المسئول الكبير عادة لايحاسب ، وتقع المسئولية كاملة على الموظف الصغير [٤]

وفى تحقيق آخر تحت عنوان : -

« الكسب الحرام جولة أولى فى كواليس المصالح غير المشروعة »

« وكيل وزارة الإسكان يبنى عمارة من ٤٦ دورا »

تناولت فيه الإنحرافات الموجودة فى جمعيات الإسكان التعاونى ، حيث يقوم مجلس إدارة الجمعية بإعلان صغير فى الصحف ، عن تمليك سكن تعاونى بمقدم ٣٠٠ جنيه والباقى على عشرين سنة ... ويتم تسجيل الجمعية ، وباسمها تصرف القروض من الدولة وبنوكها ، ويضم مجلس الإدارة هذه القروض إلى مادفعه الأعضاء ... ويتحول الأعضاء إلى مجرد أرقام فى قوائم انتظار ، لاتتحقق أبدا ...[٥]

كما أجرت " روز اليوسف " تحقيقا آخر حول انحرافات بعض المسئولين عن مطار إمبابة "

فقالت : « إصلاحات موتورات الطائرات فى الخارج تتكلف أكثر من ثمن الموتورات »

« ... بالوثائق ، الدروس الخصوصية فى معهد الطيران ، والمحسوبية فى شركة مصر للطيران ، والإستثناءات فى هيئة الطيران المدنى ... [٦]

١- " روز اليوسف " فى ١٩٧٩/١/٨

٢- " روز اليوسف " فى ١٩٧٩/١/٨

٣- " روز اليوسف " فى ١٩٨٢/٤/٥

٤- " روز اليوسف " فى ١٩٨٢/١/١٨

٥- " روز اليوسف " فى ١٩٧٤/١٠/٢٨

٦- " روز اليوسف " فى ١٩٨٢/٢/١٥



٤- إحتلت قضية « **الأسعار** » المرتبة الرابعة من جملة القضايا الإقتصادية فى مجلة " روز اليوسف " ويرجع هذا الإهتمام إلى أن هذه الفترة قد شهدت إرتفاعا متواصلا فى الأسعار منذ أوائل السبعينات وحتى بداية الثمانينات بمعدلات قياسية غير مسبوقة (١)

واعتمدت المجلة على مواد الرأى فى معالجتها لهذه القضية ، وفى مقدمة هذه المواد الرسوم الكاريكاتورية ، فعلى سبيل المثال : رسمت « روز اليوسف » صورة لشخصين يشربان شيشة ، يقول أحدهما للآخر : -

«ميزته حاجة واحدة،إن الواحد لما يدخنه ينسى الغلا الموجود،ويحس إن كل حاجة رخيصة فى مصر» (٢)

وفى رسم آخر صورة لرجل يقول لزوجته :

« تخرجى فين ... ماانتى شايفة اللحمة غالية ، والناس مسعورة برة ... (٣)

كما رسمت لوحة مكتوب عليها « أنا عندى حالة فقس » وأمامها صورة لدجاجة مكتوب عليها « الغلاء » وتحتها بيض فقس مليونير ، كل بيضة مكتوب عليهامليونير (٤)

ورسمت صورة لجزار معلق لحمة ، ويقول الزبون له :-

« نفسى ومنى عينى يلزموك بالقرار « ٤٢ » والعودة لحدود عام ٦٧ ... » (٥)

وأجرت مجلة روز اليوسف عدة تحقيقات صحفية حول قضية الأسعار فنشرت تحقيقا صحفيا تحت عنوان

« لغز الأسعار والأجور » (٦)

وأوضحت أنه لايمكن التخطيط للأسعار فى مصر إلا فى ظل استقرار نقدى وسعرى ، وهذا التخطيط لايمكن أن يتم بمعزل عن التخطيط القومى الشامل ، لأن الأسعار محصلة لتفاعلات بين الطلب على السلع والخدمات والمعروض منها ، وبالتالى فإن التحكم فى الأسعار يقتضى التحكم فى العرض والطلب ، وطالبت بإنشاء جهاز خاص لتخطيط الأسعار تعطى له كافة الإمكانيات التى تمكنه من إصدار القوانين الملزمة وواجبة التنفيذ .

وفى تحقيق آخر تناولت مظاهر الإختلال فى الأسعار وأن ذلك تمثل بصفة أساسية فى وجود أكثر من سعر للسلعة الواحدة وتجزؤ سوقها ، وتمثلت أيضا فى اختلاف وتباين معدلات الأجور والفائدة وازدواجية سوق الصرف الأجنبى ، وتعدد أسعار العملة ، وذكرت أنه بمجرد النظر لأسعار بعض السلع التموينية والغذائية يوضح مدى الإختلاف بين أسعار الإستيراد وبين أسعار الشراء (أو التوريد الإجبارى) من المنتجين المحليين

١- انظر الجزء الخاص بسلبيات الإنفتاح الإقتصادى فى الرسالة سبق الإشارة إليه ، ص٤٨
٢- " روز اليوسف " فى ١٩٧٦/٦/٧
٣- " روز اليوسف " فى ١٩٧٨/٥/١٥
٤- روز اليوسف " فى ١٩٨٣/٥/٢٣
٥- " رزو اليوسف " فى ١٩٧٨/٥/١٥
٦- "روز اليوسف" فى ١٩٨١/٤/١٨



وبينها وبين أسعار البيع للمستهلكين ، وطالبت بضرورة إعادة النظر فى هيكل الأجور والمرتبات ليكون أكثر عدالة ، وضرورة الإصلاح السعرى لإعادة التوازن إلى شركات القطاع العام (١)

وأوضحت أن السبب فى عدم استقرار الأسعار هو زيادة النمط الإستهلاكى السائد فى جميع المجتمع حيث لوحظت الزيادة فى الإستهلاك العام بشكل واسع وبأسلوب تر فى .. ساعد على ذلك إتاحة فرص أكبر أمام أصحاب رؤوس الأموال الباحثين عن الربح الطفيلى السريع فاستغلوا قانون الإستيراد فى غمر الأسواق المصرية بالسلع الكمالية والمظهرية (٢)

كما تعرضت مجلة " روزاليوسف " فى مقالاتها لقضية الأسعار ، فعلى سبيل المثال : ناقشت المجلة مشكلة زيادة الأسعار وتساءلت : هل يقف الغلاء حقيقة عند هذا الحد ؟ عند مجموعة سلعية منتقاه ثم الإعلان عنها ؟ وذكرت أن انتقاء السلع ومحاولة حصار الغلاء لن يمنعا ظاهرة انتقال الأثر من سلعة إلى أخرى ، فعندما يرتفع سعر البنزين يرتفع سعر النقل ويرتفع سعر كل منقول ، وبالفعل تحركت أسعار سيارات الأجرة بنسب تزيد كثيرا عن نسبة زيادة أسعار البنزين ، ومن الطبيعى أن تتحرك أسعار سيارات النقل ... إنها سلسة ردود الفعل التى تخلقها زيادة سعر سلعة وسيطة أو سلعة أساسية (٣)

وطالبت بضرورة مراقبة مجلس الشعب لأية إجراءات تتخذها الحكومة بخصوص زيادة الأسعار ، وضربت مثالا على ذلك ، بأن ثمن التذكرة لزيارة المتحف المصرى كانت خمسة قروش ثم بعد عام واحد أصبحت ٧٥ قرشا ، وتساءلت : ماهو السبب وراء هذه الزيادة المهولة فى ثمن التذكرة ؟ ومن المسئول عن زيادة الأسعار (٤)

وناقشت اتجاه الحكومة إلى علاج ارتفاع الأسعار عن طريق منح موظفى الحكومة « إعانة غلاء »، وبينت أن هذه الإعانة ترتب عليها تحرك بعض الأسعار فالمكوجى والسباك والجزار وبائع الخضار رفعوا أسعارهم اعتمادا على علاوة الغلاء (٥)

وأجرت المجلة عدة أحاديث صحفية مع المسئولين حول ارتفاع الأسعار من ذلك الحديث الذى أجراه محمود المراغى مع الدكتور عبد العزيز حجازى رئيس الوزراء حينذاك فنشرته المجلة تحت عنوان « رئيس الوزراء يتحدث عن : »

« الأجور والأسعار والموقف من الأغنياء والفقراء »

أوضحت فيه أن علاج زيادة الأسعار لايكون بزيادة الأجور ، ويجب مناقشة ذلك مع بقية الوضع العام ، لأن زيادة الأجور يعقبها زيادة فى الأسعار ، وتضخم واضطرابات تطالب بزيادة جديدة فى الأجور ، وإنما العلاج هو زيادة الإنتاج (٦)

١- "روز اليوسف" فى ١٩٨٣/٦/٦

٢- "روز اليوسف" فى ١٩٨٠/٢/١٨

٣- محمود المراغى ، الحكومة والأسعار وحكاية كل عام ، "روز اليوسف" فى ٨ /١٩٧٩/١

٤- عبدالمنعم حسن صالح ، زيادة الأسعار ورقابة مجلس الشعب ، "روز اليوسف" فى ١٩٨٠/١/٧

٥- أسماء راشد ، ماذا حدث بعد صرف إعانة الغلاء ، "روز اليوسف" فى ١٩٨٠/٢/١٨

٦- "روز اليوسف" فى ١٩٧٤/١٢/٩



وأجرت حديثا آخر مع وزير التجارة آنذاك، حول ارتفاع الأسعار، أوضحت فيه أنه لاسبيل للتحكم فى الأسعار أو خفضها إلا بزيادة المعروض من السلع ، وذلك عن طريق التركيز على الإنتاج والإستيراد (١)

كما قدمت تقريرا عن المؤتمر السنوى الأول للإقتصاديين المصريين ، الذى دعت إليه جمعية الإقتصاد والتشريع المصرية ، ذكرت فيه أسباب ارتفاع الأسعار وبينت أن الحل للمشكلة ، فى وضع سياسة تجعل ثمار الإنتاج تعود على المنتجين أنفسهم ، وأن مشاركة رؤوس الأموال الأجنبية مع رؤوس الأموال المحلية فى الإنتاج أمر مرغوب فيه ، مادام الهدف هو التنمية وما دام ذلك لايورطنا فى تبعية اقتصادية (٢)

وقامت "روز اليوسف" بالتغطية الخبرية لموضوع ارتفاع الأسعار فنشرت خبرا تحت عنوان :-

« جنون الأسعار ومواجهة الغلاء القادم »

ذكرت فية الجهود التى تبذلها الحكومة لمواجهة هذه المشكلة لمحاولة تثبيت الأسعار . (٣)

ونشرت خبرا آخر تحت عنوان :-

«وزارة التخطيط تطلب : »

« ضبط الأسعار واستيراد الضروريات »

وفى صلب الخبر ذكرت أن وزارة التخطيط أعادت النظر فى الإعانات التى تخصصها الدولة لفروق الأسعار (٤)

٥- جاءت القضية الخاصة بالإستثمار فى المرتبة الخامسة من اهتمامات مجلة " روزاليوسف " وبلغت نسبتها ٦،٦٧٪ ،فقد اهتمت المجلة بالتغطية الإخبارية لهذه القضية ، فنشرت التوصيات التى أصدرها المجلس المركزى لعمال التجارة العرب ، والتى منها ، مناشدة الدول العربية بضرورة توجيه أموالها لتنمية المجتمع العربى بدلا من إيداعها فى البنوك الأجنبية (٥)

ونشرت خبرا آخر عن مناقشة مجلس الوزراء لموضوع الإستثمار ، والإتفاق على تحرير رأس المال العربى من أى قيود تجعله يحجم عن الإستثمار فى مصر ، مع ضرورة تحقيق نوع من الحماية للعاملين (٦)

وتحدث أيضا عن حجم الإستثمار من رأس المال المصرى الموجود فى الخارج وتفوقه على رأس المال الأجنبى فنشرت خبرا تحت عنوان :

« ٦٠٪ من الإستثمارات الأجنبية القادمة يملكها مصريون » (٧)

وتناولت المجلة فى تحقيقاتها قضية الإستثمار فتحدثت عن الإجراءات الإقتصادية التى اتخذتها الحكومة للإصلاح الإقتصادى فنشرت تحقيقا تحت عنوان :

« القصة الكاملة للإجراءات الإقتصادية »

١- " روز اليوسف" فى ١٩٧٥/٥/٢٦
٢- "روزاليوسف" فى ١٩٧٦/٤/١٩
٣-"روزا ليوسف "فى ١٩٧٤/١٠/٧
٤-" روز اليوسف "فى ١٩٧٤/١١/٤
٥-"روز اليوسف" فى ٢١ إبريل ١٩٧٥
٦ - "روز اليوسف" فى ١٩٧٤/٥/٢٠ .
٧-"روز اليوسف" فى ١٩٧٤/١٠/٧ .



حددت فيه مجالات معينة يبدأ منها الإصلاح مثل : تحديد الإستهلاك ، والتخلص من العمالة الزائدة ، وتدريب العمال ، والتخلص من الدعم لكثير من السلع (١)

وتساءلت فى تحقيق آخر قائلة : ماذا حقق الإستثمار بعد كل التسهيلات والضمانات التى أباحها له قانون الإستثمار الأجنبى ؟ وهل حقا سوف يبنى مصر ؟

وعرضت فية آراء المتخصصين ، والتى أجمعت في النهاية على أن السياسة المصرية قد دفعت فى خطأ بين منذ البداية فى تعليقها على آمال مبالغ فيها خاصة بالإستثمار الأجنبى ، وعدم تخطيط هذه العملية ، وكانت النتيجة زيادة نسبة التضخم إلى ٢٥٪ (٢)

وطالبت فى مقالاتها بإزاله المعوقات التى تقف أمام المستثمر الأجنبى ، وذكرت أن المستثمر الأجنبى يرفض أى قيود ويهدد بالإنسحاب ، وطالبت بضرورة القضاء على البيوقراطية المصرية ، وضرورة القضاء على حكاية العمولة التى قيل أنها ستفرض على التعاقدات الكبيرة (٣)

وأجرت حديثا صحفيا حول مساواة المستثمر المصرى بالأجنبى ، وتعديل قانون الإستثمار بهدف تحقيق هذه المساواة ، والقضاء على البيروقراطية حيث إنها أكثر تأثيرا على المستثمر الأجنبى من القانون ، وذكرت أنه " عندما تم التخلص من البيروقراطية فى هيئة الإستثمار .. وافقنا فى جلسة واحدة على ٦٩ مشروعا ، بلغت رؤوس أموالها ألف مليون دولار (٤)

ونشرت حديثا آخر حول الإستثمار فى المناطق الحرة ، والمعوقات التى تقف أمام المستثمر مثل عدم وجود مرافق لازمة ، وطالبت بضرورة الإسراع بتزويد كل منشآت المناطق الحرة بكل أجهزة الإتصال من تليفون وتليكس ومرافق وبنوك وجمارك (٥)

ونشرت تقريرا عن المناقشات التى دارت فى المؤتمر الذى عقدته جماعة خريجى المعهد القومى للإدارة العليا ، وذكرت فيه أن مدير معهد التنمية الإدارية طالب بأن نترك لقطاع الإستثمار الأجنبى حرية التصرف .... وما دمنا قد فتحنا أبو ابنا للإستثمارات الأجنبية فعلينا أن نريحها ، ونفتح قلوبنا إلى شكواها مما تقابله من عقبات (٦)

كما تناولت المجلة قضية الإستثمار عن طريق التعبيرات الكاريكاتيرية فتقول :

« والإستثمار الأجنبى معفى من الضرائب خمس سنين ، وعنده حق تحويل أرباحه بره .. ويحدد الأسعار زى ماهو عايز .. مش ناقص بقى علشان نشجعه أكثر غير أننا نعفيه من دفع مرتبات موظفيه (٧)

« وعلشان يشجعوا الأجانب لازم يغمضوا عينهم أكثر من كده » (٨)

١- "روزاليوسف" فى ١٩٧٦/٦/٧ .
٢- "روز اليوسف" ١٩٧٨/٥/١٥ .
٣- عادل حمودة ، مشروعات أمريكية لم تبدأ وتهدد بالإنسحاب ، "روز اليوسف" فى ١٩٧٤/١١/٤
٤- "روز اليوسف" فى ١٩٧٧/٤/٢٥ حديث أجراه محمود المراغى د/ عبد الرزاق عبد المجيد وزير التخطيط آنذاك
٥- "روز اليوسف" فى ١٩٨٢/٨/٣٠ .
٦- "روز اليوسف" فى ١٩٨٠/٧/٢١
٧- "روز اليوسف" فى ١٩٨٠/٧/٢١
٨- "روز اليوسف" فى ١٩٨٠/٧/٢١



٦- إحتلت قضية " **الإنفتاح الإقتصادى** " فى مجلة " روز اليوسف " المرتبة السادسة من جملة القضايا الإقتصادية حيث بلغت نسبتها ٤,٧٦ ٪ ، واعتمدت المجلة على مواد الرأى الصحفية فى معالجتها لهذه القضية .

فأجرت عدة أحاديث صحفية حول موضوع " الإنفتاح " من ذلك الحديث الذى أجرته مع نظمى مكاوى مقرر لجنة الشئون العربية بالإتحادالإشتراكى العربى ، قال فيه :

« لاتأخذوه بمعناه الضيق ، ولكن ينبغى فهم الإستراتيجية الإقتصادية للإنفتاح ...... فالإستراتيجية هذه تنهض وتقوم على حتمية علمية تقول بضرورة التكامل الإقتصادى العربى ، ثم الإنفتاح الإقتصادى على بقية دول العالم ، فالمجتمع الإقتصادى المصرى يقوم على كيانات اقتصادية ضخمة ، مثل الإتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية ، واليابان، .. وإمكانيات هذه الدول تسمح بقيام المجتمع الإقتصادى المصرى ... فالإنفتاح الإقتصادى من شأنه أن يساعد على إنشاء كيان اقتصادى ينمى البلد . (١)

ومن ذلك أيضا الحديث الذى أجراه أمين طه مرسى" مع عبد الحليم سليمان أمين الرأسمالية الوطنية بأمانة القاهرة ، والذى طالب فيه بالمضى فى هذه السياسة الإقتصادية الجديدة ، وذلك بتطوير الجهاز المصرفى ، وإنشاء البنك المصرى الدولى للتجارة الخارجية ، بهدف تطوير علاقتنا الإقتصادية بالعالم العربى، عن طريق توظيف رؤوس الأموال العربية ، وتمويل عمليات التجارة الخارجية بين مصر والدول العربية ، وبين مصر والعالم (٢)

وفى مقال للمهندس أمين شكرى ذكر فيه أن الإنفتاح ليس فكرة جديدة ، وأنه منذ سنوات مضت وهناك أحاديث كثيرة ، بل وإجراءات تمت تدخل تحت هذا العنوان ، وهو الإنفتاح الإقتصادي ، وما يقوله البعض من أن الإنفتاح الإقتصادى قد يؤثر فى خطتنا الموضوعة للتنمية ، فقد تم وضع مجموعة من الضوابط لتكون نتائج التعاون سواء أكان عربيا أو أوربيا ... يستهدف مزيدا من التنمية للمشروعات القائمة على إضافات جديدة تساند ما تم تنفيذه من مشروعات ولا تضعفها (٣)

وعالجت "روز اليوسف " قضية الإنفتاح الإقتصادى عن طريق الرسوم الكاريكاتورية ، فنشرت صورة لمجموعة تشرب شيشة ويقول أحدهم للآخر :

« مش فاهم انفتاح يعنى إيه ياولد »

« يعنى فتح مخك تاكل ملبن ،،»

٧- تأتى **قضية البنوك** فى الترتيب السابع من جملة القضايا الإقتصادية المنشورة فى مجلة " روز اليوسف " وذلك بنسبة ٤,٢٩ ٪ فقد ناقشت المجلة موضوع إنشاء بنوك أجنبية فى مصر ، وعارضت فى أول الأمر ، وتساءلت فى إحدى مقالاتها قائلة : -

---

١- "روز اليوسف" فى ١٩٧٤/٣/١٨

٢- "روز اليوسف "فى ١٩٧٤/٣/١٨

٣- أمين شكرى ، الإنفتاح الفكرة ليست جديدة ، "روز اليوسف" فى ١٩٧٤/٤/٨



« كيف إذن تطرح فكرة بإنشاء بنوك تابعة للقطاع الخاص ؟ وكيف نسمح لفرد أو مجموعة أفراد أن يمسك بعصب الإقتصاد؟وكيف يمتد بنا النظر لإنشاء بنوك أجنبية أيضا ؟ هل نسينا درس القطن فى الخمسينات عندما رفضت البنوك الأجنبية تمويله؟، إنه من المقبول أن تكون هناك مكاتب لتسهيل أعمال بعض البنوك الأجنبية (١)

وفى مقال آخر أيضا حذرت من إنشاء بنوك أجنبية ، لأن ذلك سوف يؤثر على النظام الإشتراكى وضربت مثلا على ذلك بأنه عند تأميم قناة السويس فى عام ١٩٥٦ ، كانت معظم البنوك الموجودة في مصر أجنبية ، وقدحاربتنا هذه البنوك ، وكانو يحاولون إحداث انهيار فى سوق القطن ، والقيام بثورة داخلية ضد النظام ، ولذلك من الخطر أن نترك البنوك فى يد الأجانب (٢)

ثم فى مقال آخر ذكرت أنه من الممكن إنشاء بنوك أجنبية أو فروع لها فى المناطق الحرة ، لتعمل في تمويل الإستثمارات واحتياجاتها من العملة الأجنبية ، ولا بد أن تمارس العمليات المحلية بالعملة المصرية ، وافتتاح مثل هذه البنوك يعطى وجها عالميا للإقتصاد المصرى وللسوق المصرية ، ويعنى ذلك منافسة للبنوك المحلية ، ورأت أنه من الضرورى تشجيع رأس المال الأجنبى ، مع وضع ضوابط تمنع البنوك الأجنبية من المساس بمصلحة الإقتصاد المصرى (٣)

كما عالجت هذه القضية عن طريق إجراء حديث مع بسيونى جمعة ، أحد رجال الأعمال ، ونشرته تحت عنوان :-

« البنوك الأجنبية فى مصر هل هى بنوك استنزاف

« أم بنوك استثمار ، رجال الأعمال يقولون : من أجل حفنة »

« أوراق تبتلع البنوك الأجنبية أموال المصريين »

صرحت فيه بأن الهدف من السماح للبنوك الأجنبية بالعمل فى مصر ، هو زيادة موارد الإستثمار للتنمية ، ولكن تلك البنوك الأجنبية التى وفدت إلى مصر ، هى بنوك استنزافية وليست استثمارية

فهذه البنوك هى فى الواقع فروع لبنوك مركزها الرئيسى بلادها الأصلية ، وهذه البنوك جميعا لاتساهم على الأقل - حتى الآن - فى أى مشروع اقتصادى من مشاريع البلاد ، كما أن هذه البنوك الأجنبية قد احتكرت حق التعامل مع المصريين فى النقد الأجنبى ، بعدم السماح للبنوك المصرية بقبول البنكنوت الأجنبى كما أن هذه البنوك ليس عليها أى رقابة من أى نوع من أى سلطة مصرية، لارقابة نقد ، ولارقابة إدارية (٤)

٨- احتلت القضايا الخاصة **بالتصدير والإستيراد** المرتبة الثامنة فى مجلة " روز اليوسف " من جملة القضايا الإقتصادية حيث بلغت نسبتها ٢,٨٦٪ ، فقد ناقشت عمليات تضارب القرارات المنظمة لعمليات الإستيراد ، واتباع سياسة الباب المفتوح الذى يجعل إباحة الإستيراد هى الأساس والتقيد هو الإستثناء ، والاتجاه إلى إلغاء نظام الإستيراد بدون تحويل عملة .

١- محمود المراغى ، الميثاق يقول لا ... ، "روز اليوسف" فى ١٩٧٤/٥/٢٠

٢- محمود المراغى ، من الخطر أن نترك البنوك فى يد الأجانب ، "روز اليوسف" في ١٩٧٤/٥/٢٧

٣- محسن زكى أحمد ، تحفظ وهذه هى الأسباب ، "رزو اليوسف" فى ١٩٧٤/٥/٢٧

٤- "روز اليوسف" فى ١٩٧٦/٢/١٦



فناقشت فى مقالاتها اتباع الحكومة لسياسة الباب المفتوح، الذى يجعل إباحة الإستيراد هى الأساس والتقييد هو الإستثناء ، وطالبت بضرورة إعادة النظر فى السياسات التى أدت إلى زيادة الإستهلاك والإستيراد والإقتراض من الخارج ، ولابد من إعادة النظر فى نظم التجارة الخارجية لنضعها وفق مانحتاجه ، ووفق ما نستطيعه ، فلنلغ نظام الإستيراد بدون تحويل عملة ، ولنحد من استيراد الكماليات (١)

وتناولت فى تحقيقاتها حكاية الإستيراد بدون تحويل عملة وتساءلت : لماذ تضاربت الآراء حولها ؟

منذ تطبيق سياسة الإنفتاح الإقتصادى عام ١٩٧٤ ، وأرجعت هذا التضارب إلى وزارة الإقتصاد، لأنها هى المنظمة لعمليات الإستيراد ، حيث إن القواعد المنظمة لعمليات الإستيراد بدون تحويل عملة تأرجحت كثيرا بين الإلغاء والتعديل والإبقاء ، فقد صدر حوالى ٨٠٠ قرار ، فعلى سبيل المثال : القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٨١ الذى ينص على أن البضاعة الواردة من الخارج يجب أن تكون واردة بشهادة منشأ ، وهذا القرار صدر بشأنه ١٨ تعديلا ولم يستقر أمره حتى الآن (٢)

كم أجرت المجلة حديثا مع بسيونى جمعة ، حول مشروع إلغاء نظام الإستيراد بدون تحويل عملة، عارض فيه الإلغاء لأن ذلك سيؤدى أوتوماتيكيا إلى انخفاض جديد فى سعر الجنيه المصرى .. أضف إلى ذلك فإنه سيحدث اختناقات من جديد فى سلع أساسية ، بل إنه سيحدث نكسة فى نوعية المستورد (٣)

وفى رسم كاريكاتورى تناولت المجلة موضوع الإستيراد ، فنشرت صورة لشخصين يتحدثان يقول أحدهما للآخر « طيب " والتضخم " اللى استوردناه .. عليه هو « كمان ٣٠٪ ربح"(٤)

٩ - شغلت قضايا "القطاع الخاص" المرتبة التاسعة من جملة القضايا الاقتصادية فى مجلة "روز اليوسف" حيث بلغت نسبتها ٣٨,٢٪ ، فناقشت المشكلات التى تقف عقبة فى طريق تقدم القطاع الخاص .

وناقشت فى إحدى مقالاتها مشروع القانون الذى ينص على أن يتمتع رأس المال الوطنى بكافة التسهيلات التى لم تقرر بعد ، والتى تمنح لرأس المال العربى والأجنبى ، وينص على عدم التأميم أو المصادرة أو الحراسة أو نزع الملكية ، والإطار هو تشجيع القطاع الخاص وتساءلت : هل يؤدى ذلك حقيقة لتشجيع القطاع الخاص ؟ وذكرت بعض التحفظات منها « يرخص للمواطنين فى ممارسة النشاط التجارى » وكأنه كان محظورا عليهم هذا النشاط ، والتحفظ الثانى حول المادة « التى تلزم كل مستثمر عربى أو أجنبى بمشاركة كفيل له من المصريين » وتساءلت : كيف يطبق مثلا على رأس المال العربى الوارد لخط أنابيب البترول (سوميد) والذى يبلغ ٢٠٠ مليون جنيه ؟ من يكفل أو يشارك ممولى هذا المشروع ؟ (٥)

وأجرت المجلة تحقيقا صحفياً حول المعوقات التى تعرقل حركة القطاع الخاص ، وتؤدى إلى تقليص قدرته التنافسية مع المنتجات المثيلة المستوردة من الخارج ، والتى منها البيروقراطية التى سيطرت على بعض شركات القطاع العام ، وعدم وجود خامات ذات جودة محلية تماثل المستورد ، ووجود حلقة الوسطاء

---

١ - محمود المراغى ، الطريق الثالث هو الحل فى ٦سنوات زادت وارداتنا ٧مرات ،"روز اليوسف" فى ١٩٧٩/٥/٧ .
٢ - "روز اليوسف " فى ١٩٨٣/٧/١١ .
٣- "روز اليوسف" ١٩٧٥/٩/٨ .
٤- "روز اليوسف" ١٩٧٨/١/١٦.
٥- محمود المراغى ، حدود الدولة أو حدود القطاع الخاص ، "روز اليوسف" فى ١٩٧٤/٥/٦ .



حيث لا يتم التعامل مباشرة مع القطاع العام . مما يؤدى الى ارتفاع التكلفة إلى ٤٠٪ يتحملها المستهلك بالطبع فى النهاية (١)

١٠- تناولت مجلة "روز اليوسف" قضايا أخرى لم ترد فى التصنيف السابق للقضايا الإقتصادية ، وذلك بنسبة ٥٧و٨٪ ، فقد تناولت المجلة قضية الدعم ، والتضخم ، والأجور ، والضرائب ، والمشكلات التى تواجه القطاع التعاونى ، ويلاحظ أن أغلب هذه القضايا ، مشكلات اقتصادية يعانى منها المجتمع المصرى ، إلا أن المجلة لم توليها اهتماما كبيرا ، وجاءت ضمن قضايا أخرى ، ويرجع ذلك الى أنها مجلة رسمية تتحدث باسم النظام الحاكم ، وتحاول أن تنأى بنفسها عن مجال عرض المشكلات اتفاقا مع سياستها التحريرية .

فعلى سبيل تناولت قضية "الدعم" وقررت عدم الموافقة على ابقاء الدعم المباشر بصورتة الحالية ، وطالبت بعدم المساس برغيف الخبز البلدى ، وإعادة النظر فى دعم اللحوم والدواجن المجمدة والبقول ، والعمل على إلغائه ، وتخفيض عدد السلع المدعمة ليقتصر الدعم على بعض المواد الأساسية اللازمة لغذاء السواد الأعظم من الشعب ، وتوزيع جميع السلع المدعمة بالبطاقات فيما عدا رغيف الخبز (٢)

وتناولت عن طريق الرسوم الكاريكاتورية ، دعم الحكومة للسجائر ، فرسمت صورة لشخصين وعلقت عليها قائلة :

«شركة سجاير أمينة جداً ، بتعمل الفلتر لواحده والدعم لوحده»(٣)

كما رسمت صورة أخرى لشخصين مع أحداهما شنطة وسيجارة فى فمه ويقول

« أنا مش قصدى أشرب سجاير .... دأنا باخد حقى فى الدعم » (٤)

وعالجت ظاهرة التضخم ، فأجرت تحقيقا صحفيا حول هذه الظاهرة ، وذكرت أن ظاهرة التضخم أشبه بجبل الثلج الذى يختفى أغلبه تحت الماء ، ولا يظهر منه غير جزء صغير فى القمة ، وهى تلعب دورا أساسيا فيما يحدث من جنون سعرى ، وأوضحت أن أسباب هذه الظاهرة فى وجود خلل هيكلى بين العرض والطلب يؤثر على الطاقة الإنتاجية ، والتضخم المستورد من الخارج يسبب ارتفاع الأسعار ، والذى امتدت آثاره إلى الإنتاج والإستهلاك .(٥)

وتناولت قضية " الأجور " ضمن فئة قضايا أخرى عن طريق الرسوم الكاريكاتورية فرسمت صورة لشخصين يقول أحدهما للآخر :

«ياابنى سياسة أجور إيه ... »

احنا اللى زينا أجره على الله ....» (٦)

كما رسمت صورة لموظف وزميله يقول أحدهما للآخر أيضا : -

« موظف لزميله - أحسن لويدونا لحمة ورز وسكر وزيت ، بدل زيادة المرتبات» (٧)

١- "روز اليوسف" فى ١٩٨٣/١١/٢٨

٢- "روز اليوسف" فى ١٩٨٣/٤/١٨.

٣-٤- "روز اليوسف" فى ١٩٧٨/٢/٢٧.

٥- "روز اليوسف" فى ١٩٨٠/٦/٩ .

٦ - "روز اليوسف" فى ١٩٧٦/٨/١٦ .

٧ - "روز اليوسف" فى ١٩٧٨/٦/٢٦ .



وتناولت مجلة " روز اليوسف " موضوع الضرائب ، وناقشت مشكلة الضريبة الموحدة بهدف إزالة العوائق أمام الإنفتاح الإقتصادى ، عن طريق تعديل معدلات الضرائب وحدودها ، فلا تصبح الضريبة وسيلة لمصادرة الأرباح ، وإنما تتحول إلى أداة تكفل تشجيع الإستثمار المنتج بما يتمشى مع متطلبات التنمية الإقتصادية . (١)

وتحدثت عن القطاع التعاونى وأنه ليس له من يرعاه ، حيث إنه لايعمل بخطة ملزمة وسياسة واضحة ، وأنه فى ظل الإنفتاح الإقتصادى توافرت مستلزمات الإنتاج للحرفيين ، مما أدى إلى إضعاف دور التعاون الإنتاجى لعدم وجود حاجة ماسة لخدمات هذا القطاع ، وطالبت بمنافسة القطاع التعاونى للقطاع الخاص ، أو على الأقل يقف على نفس الأرضية بأن يفتح باب الإستيراد للتعاون ، وأن تخصص له حصة نقدية من العملة الحرة بالسعر التشجيعى لشراء احتياجاته من الخارج (٢)

ثانيا :- قضايا أخرى :

"تناولت روز اليوسف " قضايا أخرى لم ترد فى التصنيف السابق للقضايا الأساسيةوذلك بنسبة ٥٤,٤٪ ، فعلى سبيل المثال : القضايا الخاصة بالإستثمار فى مجال التعليم ، وذلك عن طريق إنشاء مدارس للغات ، وتصريح وزير التربية والتعليم د/ مصطفى كمال حلمى بأنه لااعتراض على التوسع فى مدارس اللغات ، وترحيبه بالمدارس التى يقوم بها القطاع الخاص ، وفق اللوائح والقوا نين لضمان الجدية وكفاءة العملية التعليمية (٣)

كما تناولت قضية "هضبة الأهرام " عن طريق إجراء حديث صحفى مع وزير السياحة والطيران حول التفريط فى " هضبة الأهرام " ، وذكرت فيه أن المشروع السياحى سيقام بعيدا عن "الأهرام" بحوالى ٢كيلو متر ، وأضافت أنه بعيد عن خط الآثار ، واشترط أنه فى حالة العثور على أى أثر تخطر مصلحة الآثار ، وتشرف بنفسها على الحفر ، على حساب المالك .(٤)

وتناولت هذا الموضوع أيضا بالرسوم الكاريكاتورية ، فرسمت صورة لموميتين وتقول :- « مومياء لمومياء - تلاقى خوفو متفق معاهم ومستعبط (٥)

كما نشرت صورة لشخصين يقول أحدهما للآخر :-

« ياسيدى نعمل المشروع ، ولما الآثار تخرب ، نعمل لنا مشروع

إنقاذ ضخم ، زى مشروع إنقاء آثار النوبة » (٦)

١-"روز اليوسف" فى ١٩٧٩/٨/٢٧
٢-"روز اليوسف" فى ١٩٧٩/٧/٢٣
٣-"روز اليوسف" فى ١٢/١٩/ ١٩٨٣
٤-"روز اليوسف" فى ١٩٧٨/٢/٢٧
٥-"روز اليوسف" فى ١٩٧٨/٤/١٠
٦-"روز اليوسف" فى ١٩٧٨/٤/١٠



٢- أساليب عرض قضايا الإنفتاح الإقتصادى فى مجلة " روز اليوسف " :

أثبتت نتائج تحليل المضمون ارتفاع نسبة عرض حدث فى معالجة " روز اليوسف " لقضايا الإنفتاح الإقتصادى حيث بلغت نسبتها ٥٠,٤٦٪ .

والجدول الآتى يوضح ذلك : -

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
عرض حدث	١١١	٥٠,٤٦
عرض مشكلة وحل	١٠٩	٤٩,٥٤
الإجمالى	٢٢٠	١٠٠٪

جدول رقم (٥٦) يوضح طريقة عرض قضايا الإنفتاح الإقتصادى فى " روز اليوسف "

١- ويرجع ارتفاع نسبة عرض حدث إلى اعتماد المجلة على الكاريكاتور فى معالجتها لقضايا الإنفتاح الإقتصادى ، وارتفاع نسبة الأخبار أيضا .

٢- جاءت فئة **عرض المشكلة مع تقديم الحلول** فى المرتبة الثانية حيث بلغت نسبتها ٤٩,٥٤٪ ، وهذا واضح فى بعض مواد الرأى والتفسير ، فعلى سبيل المثال طرحت " روز اليوسف " عددا من الحلول لعدة مشكلات منها ، مشكلة انهيار العمارات ، ورأت المجلة أن الحل الوحيد لذلك ، هو أن تتولى المكاتب الإستشارية المعتمدة هذه المهمة ، والدقة فى اختيار مواصفات المبنى ، ومراقبة مواد البناء المستوردة [١] .

وقدمت حلا لمشكلة القطاع العام بتطويره ، عن طريق قصر دور الوزارات على ممارسة السلطات السيادية كتطبيق القوانين العامة ،والضوابط التى تحكم كل قطاعات الأعمال عامة أو خاصة ، ويدار القطاع العام بشركات قابضة كبيرة الحجم موفورة الإمكانيات ، يتجمع فى كل منها عدد من الشركات القائمة التى تجمعها نوعية الإنتاج أو التقسيم الجغرافى [٢] .

وقدمت حلا عند معارضتها لإنشاء بنوك أجنبية فى مصر ، فرأت أن تكون هناك مكاتب لتسهيل أعمال بعض البنوك الأجنبية ، أو تكون هناك فروع فى المناطق الحرة ، والمشتغلة بالنقد الأجنبى ، فقد افتتح بنك تشيز مكتبا له فى موسكو ، ولم يخل ذلك بالإشتراكية ، ولكنه سهل أعمال القروض المتبادلة بين البلدين [٣]

وبالنسبة لمشكلة الدعم رأت المجلة تخفيض عدد السلع المدعمة ليقتصر الدعم على بعض المواد الأساسية اللازمة لغذاء السواد الأعظم من الشعب ، وتوزيع جميع السلع المدعمة بالبطاقات ، فيما عدا رغيف الخبز ضمانا لوصول الدعم لمستحقيه [٤]

١- "روز اليوسف" فى ١٩٨٣/٤/١٨
٢- "روزاليوسف" ١٩٧٩/٧/١٢
٣- محمود المراغى ، الميثاق يقول : لا ، "روز اليوسف" فى ١٩٧٤/٥/٢٠
٤- "روز اليوسف" فى ١٩٨٣/٤/١٨



٣- إتجاهات عرض قضايا الإنفتاح الإقتصادى فى مجلة "روز اليوسف" :

والجدول الآتى يوضح ذلك : -

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
معارض	١١١	٥٠,٤٦
مؤيد	٧٧	٣٥
محايد	٣٢	١٤,٥٤
الإجمالى	٢٢٠	٪١٠٠

جدول رقم (٥٧) يوضح اتجاهات عرض قضايا الإنفتاح الإقتصادى فى مجلة "روز اليوسف"

ويرجع هذا الإرتفاع لنسبة الرأى المعارض إلى اعتماد المجلة على الكاريكاتير ، ومواد الرأى فى معالجتها لقضايا الإنفتاح الإقتصادى ، فالكاريكاتير فى مضمونه يعتبر نقدا للوضع القائم ، أى بمثابة الرأى المعارض ، فقد عارضت تمليك القطاع العام لبنك قومى جديد للإستثمار ، حيث إنه مطلوب من البنك فى هذه الحالة أن يربح حتى لو تخلى عن الأهداف الإجتماعية للقطاع العام ، فى محاولة للمنافسة مع القطاع الخاص والمشترك . (١)

كما عارضت " روز اليوسف " بعض القوانين واللوائح الخاصة بشركات القطاع العام ، والتى بسببها يعجز مجلس الإدارة عن اتخاذ أى قرار فى صالح العمل ضد العامل المعوق لسير العمل ، وطالبت بضرورة إعادة النظر فى تطوير البائع فى القطاع العام (٢)

وعارضت فكرة إلغاء القطاع العام الزراعى ، وطالبت بتطويره ، حيث إن وجود مثل هذا القطاع يمكن أن يكون نواه لزراعة عصرية متقدمة ، كما أنه يمكن أن يساهم فى زيادة المساحات المستصلحة والمستزرعة من خلال تمويله الذاتى لإضافة مساحات جديدة (٣)

وعند تناولها لقضية الدعم عارضت لجوء الحكومة إلى الدعم لمواجهة ارتفاع الأسعار ، حيث إن الدعم ليس فى صالح الطبقات الفقيرة ومحدودة الدخل ويرجع ذلك إلى عاملين :

الأول : وهو أن القدرة الشرائية للفئات القادرة ، يفوق كثيرا القدرة الشرائية للفئات الفقيرة ومحدودة الدخل

الثانى : أن الدعم خاصة المستتر غالبا ما يقتصر استهلاكه على الأغنياء والقادرين . (٤)

كما عارضت الإبقاء على الدعم المباشر بصورته الحالية ، وطالبت بإعادة النظر فى دعم اللحوم والدواجن المجمدة والبقول ، والعمل على إلغائه . (٥)

١- "روز اليوسف" فى ١٩٧٨/١/٢٢
٢- محمود المراغى ، مشكلة البائع فى القطاع العام ،" روز اليوسف "فى ١٩٧٩/١١/١٩
٣- محمد أبو مندور ، فى الزراعة أيضا ، بدأت محاكمة القطاع العام ،"روز اليوسف" فى ١٩٧٥/٨/٤
٤- "روز اليوسف" فى ١٩٨٣/٦/٦
٥- "روز اليوسف" فى ١٩٨٣/٤/١٨



وعارضت فكرة إنشاء بنوك أجنبية فى مصر ، وطالبت بإنشاء مكاتب لتسهيل أعمال بعض البنوك الأجنبية ، أو تكون لها فروع فى المناطق الحرة والمشتغلة بالنقد الأجنبى (١)

٢- جاءت نسبة **التأييد** فى المرتبة الثانية وبلغت نسبتها ٣٥٪ فقد أيدت القانون ١٠٦ الذى ينظم عملية صدور تراخيص المبانى ، والتعديل المطروح للمناقشة الذى سيؤدى إلى زيادة الغرامات وزيادة العقوبة إلى حد السجن والمصادرة ، وذلك للحد من الإنهيارات فى المساكن (٢)

كما أيدت اتجاه الحكومة إلى استصلاح الأراضى ، وإقامة وحدات سكنية للشباب ، وقالت : « إن إعادة الحياة الخضراء إلى وجه الصحراء ليس عملا هينا بأى مقياس ، ولكن الأهم هو عودة الروح إلى قلوب شباب جيلنا الذى أثقلته هموم بلده (٣)

وأيدت الحكومة فى اتجاهها إلى تطوير جهاز الضرائب ، والأخذ بنظام الضريبة الموحدة ، بهدف إزالة العوائق أمام الإنفتاح الإقتصادى (٤)

وأيدت فى إحدى مقالاتها فكرة إنشاء بنوك أجنبية فى مصر بشرط أن توضع الضوابط التى تمنع البنوك الأجنبية من المساس بالمصلحة الإقتصادية لمصر (٥)

٣- جاء **الإتجاه المحايد** فى الترتيب الثالث ، وبلغت نسبته ١٤,٥٤٪ ، وظهر هذا فى الأخبار التى تنشرها المجلة ، والتى بحكم طبيعتها تعرض الوقائع والأحداث دون أن يتدخل فيها المحرر بإبداء رأيه ، وإلا فقدت مصداقيتها وموضوعيتها .

١- محمود المراغى ، الميثاق يقول لا ، "روز اليوسف" فى ١٩٧٤/٥/٢٠

٢- "روز اليوسف" فى ١٩٨٣/٤/١٨

٣- محمود التهامى ، فلسفة جديدة لحل مشكلة الإسكان ، "روز اليوسف" فى ١٩٨٢/٣/٢٢

٤- روز اليوسف فى ١٩٧٩/٨/٢٧

٥- حسن زكى ، تحفظ وهذه هى الأسباب ، "روز اليوسف" فى ١٩٧٤/٥/٢٧



٤- أساليب الإقناع المستخدمة فى عرض قضايا الإنفتاح الإقتصادى فى مجلة "روز اليوسف" :

تؤكد الدراسة التحليلية على استخدام "روز اليوسف" لوسائل الإقناع المنطقية فقط فى معالجتها لقضايا الإنفتاح الإقتصادى .

وقد لجأت الصحيفة فى إقناع قرائها إلى ذكر أمثلة واقعية والتى بلغت نسبتها ٥٦,٠٣٪ من تكرارات الوسائل المنطقية .

والجدول الآتى يوضح ذلك

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
ذكر أمثلة واقعية	٦٥	٥٦,٠٣
ذكر الإيجابيات والسلبيات	٣٦	٣١,٠٤
ذكر الحقائق والأرقام	١٥	١٢,٩٣
الإجمالى	١١٦	١٠٠٪

جدول رقم (٥٨) يوضح أساليب الإقناع المستخدمة فى عرض قضايا الإنفتاح الأقتصادى فى "روز اليوسف"

فعلى سبيل المثال حينما عالجت ظاهرة خلو رجل " أو مقدم الإيجار " ضربت مثالا على ذلك بإعلان عن شقة فى الزمالك نظير مبلغ ١٢٠ ألف جنيه ، والعنوان شارع أبو الفدا .. وتساءلت ماذا نقول .. سرقة .. أم تسيب يحتاج لتدخل الحكومة ؟ (١)

وعندما عالجت المجلة موضوع القطاع العام ، وذكرت العقبات التى تقف فى طريقه وتحول بينه وبين أن يؤدى دوره فى التنمية ، وذكرت أن شركات القطاع الخاص ترفض أن تدخل كمساهم فى هذه الشركات ، ضربت مثلا على ذلك بشركة الإسكندرية للملاحة والأعمال البحرية ، حيث احتكرت هذه الشركة التوكيلات الملاحية ، بجوار القطاع العام ، ورفضت هذه الشركة دخول القطاع العام كمساهم فى الشركة ، وقالت : « إذا أردتم ففى حدود ٥٪ من الأسهم دون إطلاع على أى ورقة . (٢)

وأوضحت بعض الإنحرافات التى يرتكبها بعض مسئولى شركات القطاع العام ، وضربت مثالا واقعيا على ذلك : بقيام إحدى الشركات العامة ببيع سيارات النقل التابعة لها إلى أحد المقاولين وعندما احتاجت الشركة هذه السيارات ، اشترتها من المقاول نقدا ثم عادت وباعتها من جديد بالتقسيط ، وذكرت أن هذا ليس غير حالة واحدة من حالات نهب القطاع العام (٣)

١- محمود المراغى ، الصفقة ،"روز اليوسف" فى ١٩٧٥/٤/٢١
٢-"روز اليوسف" فى ١٩٧٥/١٢/١
٣-"روزاليوسف" فى ١٩٧٦/٣/١٥



وعند تناولها لموضوع الأسعار ، ولجوء الحكومة إلى العلاج بانتقاء بعض السلع لرفع الدعم عنها رأت المجلة أن هذا الحل لن يمنع إنتقال الأثر من سلعة إلى أخرى ، وضربت مثالا على ذلك بالبنزين والأسمنت والحديد ، فعندما يرتفع سعر النقل ، يرتفع سعر كل منقول ، وبالفعل تحركت أسعار سيارات الأجرة بنسب تزيد كثيرا عن نسبة زيادة أسعار البنزين ، وعندما يرتفع سعر الحديد والأسمنت ، فإن تكلفة المبانى وإيجارات المساكن تتأثر (١)

وطالبت "روز اليوسف" بإزالة كافة العقبات التى تقف أمام المستثمر الأجنبى مثل التعقيدات الإدارية ، وضربت بعض الأمثلة لشركات تركت العمل فى مصر لهذا السبب وقالت :

« إن شركة استثمار أمريكية قررت عدم التعامل مع مصر ، وبررت الشركة هذا القرار بأن مسئولا قد أكد للشركة أن هناك " عمولة " تتراوح مابين ٢٪ ، ٦٪ من المتوقع فرضها على التعاقدات الكبيرة ، ودلل مسئولا فى الشركة الأمريكية على كلامه : بأن هناك شركة أغذية أوربية رفضت العمل فى مصر لنفس السبب (٢)

٢- جاء أسلوب **ذكر الجوانب الإيجابية والسلبية** فى الإقناع فى المرتبة الثانية ، وبلغت نسبته ٣١,٠٤٪ ، وظهر هذا واضح فى معالجة " روز اليوسف " لقضية إنشاء بنوك أجنبية فى مصر ،فذكرت أن البنوك الأجنبية التى وفدت إلى مصر ، هى فى الواقع فروع لبنوك مركزها الرئيسى بلادها الأصلية ، وهذه البنوك جميعا لاتساهم حتى الآن فى أى مشروع اقتصادى من مشاريع البلاد ،كما أن هذه البنوك قد احتكرت حق التعامل مع المصريين فى النقد الأجنبى ، بعدم السماح للبنوك المصرية بقبول البنكنوت الأجنبى (٣)

وأثناء تناول المجلة لقضية التصدير والإستيراد ، طالبت بإلغاء نظام الإستيراد بدون تحويل عملة ، والحد من استيراد الكماليات ، وذكرت أنه وسط دعوة الإنفتاح والحرية الإقتصادية ، تم إلغاء ماكان يلتزم بتحويله المصريون العاملون فى الخارج ، بدعوى أنها قيود لاضرورة لها، وبالفعل تم جذب المدخرات ، ولكن لشراء سلع إستهلاكية وكمالية للأفراد وللتجارة ، وكانت النتائج أن الواردات أصبحت ثلاثة أضعاف الصادرات ، والعجز يتم تحويله بقروض تتزايد عام بعد عام (٤)

وناقشت المجلة القانون رقم ١٠٦ الذى ينظم عملية صدور تراخيص المبانى ، وأيدت التعديل المطروح لأنه سيؤدى إلى زيادة الغرامات ، وزيادة العقوبة إلى حد السجن والمصادرة ، وذلك للحد من الإنهيارات فى المساكن ، والتى تكررت كثيرا فى الفترة الأخيرة (٥)

وذكرت السلبيات التى تترتب على ارتفاع القيمة الإيجارية للشقة وظاهرة « خلو الرجل » وقالت :

« إن جذور مشكلة الخلو والتى لم تتعرض لها الأحكام العسكرية : سوق مفتوحة يلعب فيها العرض والطلب دور البطل ، يحدث ذلك ابتداء ا من سعر المتر من الأرض - والذى يبلغ ألف جنيه فى بعض الحالات

١- محمود المراغى ، الحكومة والأسعار وحكاية كل عام ،"روز اليوسف" فى ١٩٧٩/١/٨

٢- عادل حمودة ، مشروعات أمريكية لم تبدأ وتهدد بالإنسحاب من مصر ،"روز اليوسف" فى ١٩٧٤/١١/٤

٣-"روز اليوسف" فى ١٩٧٦/٢/١٦

٤- محمود المراغى ، الطريق الثالث هو الحل ،"روز اليوسف" فى ١٩٧٩/٥/٧

٥- "روز اليوسف" فى ١٩٨٣/٤/١٨



- وانتهاء بإيجار الشقة " وخلو الرجل" الذى يدفع أحيانا بالعملة الصعبة،ويتم الإعلان عن ذلك فى الصحف .. لماذا نترك الأسعار نهبا للمضاربة فيرتفع سعر المتر ، ويرتفع البناء والقيمة الإيجارية تبعا لذلك ؟ (١)

٣- جاء **ذكرا الحقائق والأرقام** فى المرتبة الثالثة فى أساليب الإقناع حيث بلغت نسبتها ١٢,٩٣٪ وهى نسبة ضئيلة لاتتفق مع أهمية الرقم كوسيلة هامة للإقناع فى الموضوعات الإقتصادية ، فعلى سبيل المثال،إستخدمت " روز اليوسف " الأرقام فى معالجة مشكلة الإسكان ، فعرضت الحل الذى قدمته وزارة التعمير والإسكان ، وتقديمها نظرة شاملة لحل أزمة الإسكان ، فذكرت أننا بحاجة إلى ٢,٦ مليون وحدة سكنية حتى عام ٢٠٠٠ من بينها ٨٥٠ ألف وحدة لمواجهة التراكم القديم لأسر لاتجد سكنا ، ومن بينها ٥٥٠ ألف وحدة بديلا لما يتم هدمه ، أما بقية الوحدات فلمواجهة الزيادة السكانية (٢)

وطالبت بتطوير القطاع العام حتى تتحول خسارته إلى أرباح و ذكرت أن حصة العاملين فى الأرباح بلغت ٤٨,٨٪ مليون جنيه،وأن ٨١ شركة صناعية حققت أرباحاً بلغت ٣و١٦٤مليون جنيه ، وأن ٣٦ شركة حققتخسائر قيمتها ١٩٨,٨ مليون جنيه،وتساءلت المجلة : ماهى الأسباب التى أدت إلى هذه الخسائر؟ (٣)

وعندما تناولت المجلة قضية الكسب غير المشروع ، تساءلت : من يحمى المال العام ؟ وذكرت : « أن الأرقام تقول : أنه فى الفترة من أول يوليو ١٩٨٠ وحتى آخر مايو ١٩٨١،تم ضبط ٤٨ قضية تزوير عملات أجنبية وتأشيرات دخول ، ٨٨ قضية رشوة ، و٢٧٨ قضية اختلاس ، ٥٦٠ قضية تهريب ، وقدرت قيمة المضبوطات فيها بحوالى خمسة ملايين جنيه مصرى (٤)

وفى مناقشتها لقضية الأسعار ، وتعليقها على اتجاه الحكومة إلى صرف « إعانة غلاء » لموظفى الحكومة والقطاع العام ، وأن ذلك ليس هو الحل لمواجهة ارتفاع الأسعار ، حيث إن الموظف الذى يتقاضى شهريا أربعين أو خمسين جنيها يدفع جنيهين أو أكثر ثمنا لتسليك بالوعة منزله إذا انسدت ، ومطلوب منه ٤٠ أو ٥٠ قرشا ثمنا لكى بذلته ، وإذا أرسلها للمكوجى ترتفع إلى جنيه ، وتساءلت كيف يمكن أن نقول أن الغلاء لايمس كل الناس (٥)

١- "روز اليوسف" فى ١٩٧٦/٩/٢٧
٢- "روز اليوسف" فى ١٩٨٢/٣/٢٢
٣- "روز اليوسف" فى ١٩٨٤/٢/٢٧
٤- "روزاليوسف" فى ١٩٨٢/١/١٨
٥- أسماء راشد ، ماذا حدث بعد صرف إعانة الغلاء ، "روز اليوسف" فى ١٩٨٠/٢/١٨



٥-اللغة المستخدمة فى معالجة "روز اليوسف" لقضايا الإنفتاح الإقتصادى :

إحتلت اللغة الصحفية المرتبة الأولى فى مجلة " روز اليوسف " حيث بلغت نسبتها ٥٣,٦٤٪
والجدول الآتى يوضح ذلك :-

الفـــئـــة	التـــكـــرار	النســـبـــة المئـــوية
صحيفة	١١٨	٥٣,٦٤
عامية	١٠٢	٤٦,٣٦
الإجـــمـــالى	٢٢٠	١٠٠,٠٠٪

جدول رقم (٥٩) يوضح اللغة المستخدمة فى عرض قضايا الإنفتاح الإقتصادى فى "روز اليوسف"

وتمثلت اللغة الصحفية فى كل معالجات " روز اليوسف " لقضايا الإنفتاح الإقتصادى ، ولم يرد استخدام العامية إلا فى الرسوم الكاريكاتورية وهى نسبة مرتفعة أيضا ، نظرا لإعتماد المجلة فى الكثير من الأحيان على الرسوم الكاريكاتورية فى معالجتها لقضايا الإنفتاح الإقتصادى وبلغت نسبتها ٤٦,٣٦٪ .



٦- الفنون التحريرية المستخدمة فى معالجة قضايا الإنفتاح الإقتصادى فى " روز اليوسف " :

أثبتت الدراسة التحليلية لمضمون مجلة " روز اليوسف " كثرة استخدام الكاريكاتور حيث بلغت نسبته ٤٥٪ من جملة الفنون الصحفية المستخدمة .

والجدول الآتى يوضح ذلك : -

فئتا المساحة والتكرار / الفن التحريرى	المساحة(١)		التكرار (ب)	
	عدد الصفحات	٪	ك	٪
١- الكاريكاتور	٣٣,٧٥	١٤,٨٠	٩٩	٤٥
٢- التحقيق	١١٦,٧٥	٥١,٢١	٤٨	٢١,٨٢
٣- الخبر	٧,١٣	٣,١٣	٢٥	١١,٣٦
٤- المقال	٣٠,١٣	١٣,٢١	٢٣	١٠,٤٥
٥- الحديث	٣٦,٢٥	١٥,٩٠	٢١	٩,٥٥
٦- التقرير	٤	١,٧٥	٤	١,٨٢
الإجمالى	٢٢٨,٠١	٪١٠٠	٢٢٠	٪١٠٠

جدول رقم (٦٠) يوضح فنون التحرير الصحفى ومساحتها فى معالجة " روز اليوسف " لقضايا الإنفتاح الإقتصادى

ويكشف الجدول السابق عن الآتى :-

١- أن **الكاريكاتور** احتل المرتبة الأولى بين فنون التحرير الصحفى المختلفة من اهتمامات مجلة " روز اليوسف " حيث بلغت نسبته ٤٥٪ من تكرارات الفنون التحريرية ، وهذا يشير إلى أن الكاريكاتور يلعب دورا فعالا فى حياة " روز اليوسف " لكى تسخر من الظواهر السلبية فى المجتمع ، مثل معالجتها لظاهرة " خلو الرجل " فى الإسكان ، وانهيار العمارات ، والإسكان الفاخر ، وأيضا معالجتها لقضية الدعم ، فقد سخرت من اتجاه الحكومة لدعم السجائر ، وسخرت من الآراء التى تنادى ببيع القطاع العام ، حيث إن المجلة ترى ضرورة تطويره، فرسمت صورة لشخص يكلم أحد المديرين ويقول له :

« الحل الوحيد لإنقاذ القطاع العام أنهم يبيعوك أنت » (١)

٢- تأتى **التحقيقات** فى المرتبة الثانية بعد الكاريكاتور من حيث التكرار ، حيث بلغت نسبته ٢١,٨٢٪ ، ويعنى هذا أن " روز اليوسف " اهتمت بالتحقيق الصحفى فى عرض ومناقشة الكثير من

١- "روز اليوسف" فى ١٩٨٢/٩/٦



الموضوعات الإقتصادية ، والتعرف على رأى المسئولين والمتخصصين فى بعض القضايا الإقتصادية مثل : قضايا الإسكان والإستثمار والقطاع العام ، والخاص ، والأسعار والدعم الى آخر قضايا الدراسة .

٣- جاء اهتمام "روز اليوسف " **بالأخبار** فى المرتبة الثالثة من حيث التكرار وبلغت نسبته ١١,٣٦٪ من إجمالى تكرارات الفنون التحريرية المستخدمة ، ثم **المقال** فى المرتبة الرابعة وبلغت نسبته ١٠,٤٥٪ ، ثم **الحديث** وبلغت نسبته ٩,٥٥٪ ثم **التقارير** وبلغت نسبتها ١,٨٢٪

٤- أن ترتيب الفنون التحريرية - كما هو موضح بالجدول رقم (٦٠) - ليس بالضرورة أن يكون هو نفسه ، إذا نظرنا إلى هذه الفنون من حيث المساحة ، إذ يتضح مدى التباين بين مساحة هذه الفنون وتكراراتها .

٥- بلغ مجموع الصفحات التى استخدمتها " روز اليوسف " لفنون التحرير الصحفى ٢٢٨,٠١ صفحة موزعة كالآتى :-

٦- جاء **التحقيق الصحفى** فى المرتبة الأولى من حيث المساحة وبلغ عدد صفحاته ١١٦,٧٥ صفحة بنسبة ٥١,٢١٪ ، وهذا يرجع إلى طبيعة التحقيق الصحفى فى أنه يحتاج إلى صفحات لعرض ومناقشة الموضوع مع المسئولين والمتخصصين فى بعض القضايا الإقتصادية ، مما يعكس اهتمام المجلة بهذا الفن التحريرى فى معالجتها لقضايا الإنفتاح الإقتصادى .

٧- حصلت **الأحاديث الصحفية** على الترتيب الثانى بعد التحقيقات ، حيث وصلت عدد صفحاتها إلى ٣٦,٢٥ صفحة بنسبة ١٥,٩٠٪ ، ثم جاء **الكاريكاتور** فى المرتبة الثالثة وعدد صفحاته ٣٣,٧٥ صفحة بنسبة ١٤,٨٠٪ ثم المقالات فى الترتيب الرابع وعدد صفحاته ٣٠,١٣ ، صفحة بنسبة ١٣,٢١٪ ،ثم **الأخبار** على الترتيب الخامس وعدد صفحاتها ٧,١٣ صفحة بنسبة ٣,١٣٪ ، فالتقارير وعدد صفحاتها ٤ صفحات بنسبة ١,٧٥٪ ، من جملة مساحة الفنون التحريرية المستخدمة فى معالجة قضايا الإنفتاح والإقتصادى .

٨- يلاحظ مدى التباين بين نسبة مساحة الفنون التحريرية السابقة ، ونسبة مجموعة تكراراتها ، فالكاريكاتور وإن كان يأتى فى مقدمة هذه الفنون من حيث التكرار إلا أنه يلاحظ من حيث المساحة أنه جاء فى الترتيب الثالث ، ويفسر ذلك فى إطار ضآلة مساحة الكاريكاتور مقارنا بالفنون التحريرية الأخرى .

كما يلاحظ أن التحقيقات جاءت فى المرتبة الثانية من حيث التكرار ، وفى المرتبة الأولى من حيث المساحة .

ثم تأتى الأخبار فى الترتيب الثالث من حيث التكرار ، وفى المرتبة الخامسة من حيث المساحة ، ثم تأتى المقالات فى المرتبة الرابعة من حيث التكرار ، والمساحة ،على الرغم من التباين فى نسبة كل منهما ، ثم تأتى الأحاديث فى المرتبة الخامسة من حيث التكرار ، وفى المرتبة الثانية من حيث المساحة ، ثم تأتى التقارير فى المرتبة الأخيرة من حيث التكرار، والمساحة ، مع التباين فى النسبة .



٧ - المصادر التى اعتمدت عليها " روز اليوسف " فى معالجة قضايا الإنفتاح الإقتصادى :

تكشف نتائج الدراسة التحليلية عن الارتفاع الواضح فى نسبة الإعتماد على المحررين حيث حصلت هذه الفئة على نسبة ٤٩,٥٥ ٪ من مجموع المصادر .

والجدول الآتى يوضح ذلك :

الفئـــة	التكـــرار	النسبـــة المئويـة
محررون	١٠٩	٤٩,٥٥
مسئولون	٤٤	٢٠
متخصصون	٣١	١٤,٠٩
غير محدد المصدر	٢٥	١١,٣٦
هيئات مصرية	٦	٢,٧٣
أخرى	٥	٢,٢٧
الإجمالى	٢٢٠	٪١٠٠

جدول رقم (٦١) يوضح المصادر التى اعتمدت عليها " روز اليوسف " فى معالجة قضايا الإنفتاح الإقتصادى

ويرجع هذا الإرتفاع فى نسبة المحررين إلى إمكانات المجلة ، وماتضمه من نخبة هائلة من كبار الكتاب المتخصصين فى الموضوعات الإقتصادية . مثل الأستاذ عبد القادر شهيب ، والسيدة فاطمة إحسان ، والأستاذ محمود المراغى وغيرهم ، الذين يثرون بآرائهم ومقولاتهم معالجة الصحيفة للقضايا والأحداث . كما اعتمدت المجلة أيضا على محرريها فى رسومها الكاريكاتورية وذلك لوجود رسامين ضمن هيكلها التحريرى ، سواء المصاحبة للمواد التحريرية أو المستقلة بذاتها .

٢- جاء اعتماد المجلة على **المسئولين** فى المرتبة الثانية ، وبلغت نسبتها ٢٠ ٪ ، ويعكس هذا حرصها على تقديم وجهة النظر الرسمية فيما تطرحه من قضايا من خلال اعتمادها على المسئولين فى الدولة ، فقد أجرت " روز اليوسف " أحاديث مع بعض الوزراء ، مثل الحديث الذى أجرته المجلة مع وزير الإسكان ، تحت عنوان « ڤيتو الإسكان الفاخر » (١)

ومنه أيضا الحديث الذى أجرته مع وزير التعليم ونشرته تحت عنوان :

« نرحب بالقطاع الخاص فى مجال التعليم » (٢)

واعتمدت أيضا على المسئولين فى بعض القطاعات الأخرى فى الدولة - مثل مراقب البحوث بالضرائب (٣) ، والمستشار شمس خفاجى رئيس الإتحاد التعاونى الإستهلاكى آنذاك (٤) - كمصدر من مصادر المعلومات وغيرهم .

١-"روز اليوسف" فى ١٩٨٢/٤/٥
٢-"روز اليوسف" فى ١٩٨٣/١٢/١٩
٣-"روز اليوسف" فى ١٩٧٩/٨/٢٧
٤-"روز اليوسف" فى ١٩٧٩/٧/٢٣



٣- جاء اعتماد " روز اليوسف " على **المتخصصين** كمصدر من مصادر المعلومات فى المرتبة الثالثة وبلغت نسبتها ١٤,٠٩٪ وأغلبهم من رجال الأعمال وأساتذة الجامعات ، وخبراء الإقتصاد ، وهذا يزيد من مصداقية وقوة المادة الصحفية لدى القارئ .

٤- جاءت نسبة **غير محدد المصدر** فى المرتبة الرابعة وبلغت ١١,٣٦٪ من مجموع المصادر وظهر هذا فى أغلب الأخبار الإقتصادية التى نشرتها المجلة ، مع أن عدم ذكر المصدر قد يدعو إلى تشكك القارئ فى صدق المعلومات وجدواها .

كما اعتمدت المجلة على الهيئات الرسمية المصرية فى الحصول على المعلومات وذلك بنسبة ٢,٧٣٪ ، ثم جاءت فئة أخرى بنسبة ٢,٢٧٪ مثل الجمهور العام والتقارير . ومجئ الجمهور العام ضمن فئة أخرى يعد تقصير من الصحيفة تجاه جمهورها ، ويقلل من ارتباط قارئ المجلة بصفة عامة بها ، ويجعلها موجهة فقط إلى مجموعة محددة من المتخصصين أو المهتمين بالمجالات الإقتصادية .

٨- حجم اهتمام " روز اليوسف " بمعالجة قضايا الإنفتاح الإقتصادى :

يمكن تقدير حجم اهتمام " روز اليوسف " بقضايا الإنفتاح الإقتصادى من خلال التعرف على نتائج تحليل عدة فئات هى :-

أ- موقع المادة التحريرية فى المجلة .

ب - التقسيم الشكلى للعناوين .

جـ - الصور والرسوم المصاحبة لهذه المواد .

د- الإطارات « البراويز » .

ونعرض فيما يلى هذه الفئات

أ-موقع المادة التحريرية .

١-"روز اليوسف" فى ١٩٧٥/٢/١



بعد موقع المادة التحريرية فى المجلة من المؤشرات المهمة التى تعكس درجة اهتمامها بما تطرحه على قرائها ، فبالنسبة لموقع المادة التحريرية فى المجلة ، أو بما يعرف " بنوع الصفحة " التى تنشر فيها المادة التحريرية ، حيث يتحدث خبراء التحرير الصحفى عن تفاوت أهمية الصفحات المختلفة فى المجلة تبعا لعادات القراءة لدى القراء ، وهنا يشار إلى أن صفحتا الغلاف ثم صفحتا الوسط من المجلة تحظيان بأهمية مطلقة بالمقارنة بالصفحات الداخلية :

ويوضح الجدول التالى موقع الفنون التحريرية فى مجلة " روز اليوسف " :-

الموقع	التكرار	النسبة المئوية
صفحة داخلية	٢١١	٩٥,٩١
صفحتا الغلاف	٩	٤,٠٩
الإجمالى	٢٢٠	١٠٠٪

جدول رقم (٦٢) يوضح موقع المادة الصحفية فى مجلة " روز اليوسف "

١- يبين الجدول السابق أن أغلب موضوعات الإنفتاح الإقتصادى " روز اليوسف " كانت تقع فى الصفحات الداخلية حيث بلغت تكراراتها ٢١١ تكرارا بنسبة ٩٥,٩١٪ ، وهذا التوزيع يتناسب وطبيعة الصفحات الداخلية ، وذلك أنها تضم أكبر عدد من الصفحات تسمح بتناول القوالب التحريرية المختلفة من تحقيقات ومقالات وأحاديث وتقارير . وإن كانت صفحتا الوسط ملائمة ، لكن المجلة كانت تستخدمهما فى الغالب للإعلانات .

٢- جاءت المواد المنشورة فى صفحتا الغلاف فى المرتبة الثانية وحصلت على ٩ تكرارات بنسبة ٤,٠٩٪ ، وهى نسبة ضعيفة بالنسبة لما نشر فى الصفحات الداخلية ،

فقد عمدت المجلة إلى نشر عناوين بعض الأخبار فى صفحتا الغلاف مثل :-

« القطاع العام فى بيت الطاعة [١]

« الحكومة والأسعار وحكاية كل عام » [٢]

« عدوى الشقق المفروشة انتقلت إلى أسوان »[٣]

« من يحمى المال العام »[٤]

« الحكومة تطالب بتعديل قانون المبانى)[٥]

١- "روز اليوسف " ١٩٧٥/٢/١.
٢- "روز اليوسف" فى ١٩٧٩/١/٨
٣- "روز اليوسف" فى ١٩٨٠/٢/١١
٤- "روز اليوسف" فى ١٩٨٢/١/١٨
٥- "روز اليوسف" فى ١٩٨٣/٤/١٨



ب- العناوين المصاحبة :

تتفاوت أشكال العناوين من حيث اتساعها ما بين العنوان الرئيسى للموضوع الذى يعطى الفكرة الرئيسية للموضوع فيلخصه أو يحيط القارئ علما بجانب مهم منه ، وبشكل عام يميل هذا العنوان الرئيسى إلى الإطالة والإسترسال، ويمتد عادة بعرض الصفحة إذا كان الموضوع يمتد عبر صفحة واحدة ، أما إذا امتد عبر صفحتين فيمتد العنوان عبر صفحتين أيضاً، يليه العنوان التابع (التفسيرى) ويضم عدة كلمات أو سطور تفسر وتشرح وتضيف معلومات جديدة إلى العنوان الرئيسى ، ثم العنوان الإشارى (الإعلانى) وهو نوع يقترب من العنوان الجانبى فى المجلة ، والأساس فيه أن يكون سطرا يضم عدة كلمات يوضع بجانب العنوان الرئيسى أو أعلاه بهدف تمهيد القارئ للموضوع وتقريبه له [١]

وهناك العنوان الممتد الذى يمتد عبر عمودين أو أكثر ، ولايشغل عرض الصفحة كلها ، ثم العنوان العمودى الذى يقع على عمود واحد فقط ليعبر عن أقل درجات الإبراز والأهمية [٢]

والجدول الآتى يوضح أنواع العناوين المصاحبة لموضوعات الإنفتاح الإقتصادى فى مجلة " روز اليوسف " :

العناوين	التكرار	النسبة المئوية
رئيسى	١٠٥	٤٧,٧٣
ممتد	٦٥	٢٩,٥٤
عمودى	٥٠	٢٢,٧٣
الإجمالى	٢٢٠	١٠٠٪

جدول رقم (٦٣) يوضح أنواع العناوين المصاحبة لقضايا الإنفتاح الإقتصادى " فى روز ليوسف "

وتشير بيانات الجدول السابق إلى الآتى : -

- ارتفاع نسبة العناوين الرئيسية حيث بلغت ١٠٥ عنوانا بنسبة ٤٧,٧٣٪ ، لجذب انتباه القارئ إلى الموضوع ، فى حين يأتى العنوان الممتد فى المرتبة الثانية ، حيث بلغت تكراراته ٦٥ تكرارا بنسبة ٢٩,٥٤٪ ، ثم تأتى العناوين التى تقع على عمود واحد فى المرتبة الأخيرة ، وبلغت تكراراتها ٥٠ تكرارا بنسبة ٢٢,٧٣٪ وذلك يتفق مع طبيعة الأخبار القصيرة المنشورة على عمود .

كما اهتمت المجلة بالعناوين الفرعية ، وتتفق فى أسلوب ابرازها فتارة تضعها داخل إطار مستطيل وتارة أخرى تفرغها فوق أرضية سوداء ، أو فوق أرضية رمادية ، أو تضع جدولا أسفلها .

١- **محمود علم الدين** ، الفن الصحفى فى المجلات العامة ، ماجستير غير منشورة (جامعة القاهرة ، كلية الإعلام ، ١٩٧٩)، صـ٣١٠

٢- **فؤاد أحمد سليم** ، العناصر التيبوغرافية فى الصحف المصرية ، دراسة مقارنة بين الصحف اليومية المصرية فى عام ١٩٧٧ ، دكتوراه غير منشورة (جامعة القاهرة ، كلية الإعلام ١٩٨١)، صـ٩٢



جـ- الصور والرسوم المصاحبة :

تسعى الدراسة التحليلية إلى التعرف على حجم اهتمام " روز اليوسف " باستخدام الصور والرسوم فى إبراز موضوعات الإنفتاح الإقتصادى ، فالصورة تشارك المادة التحريرية وتتفاعل معها لتقديم خدمة متكاملة للقارئ ، الذى لايقنع بالقراءة عن الأحداث وإنما يريد معايشتها ... ووجود الصورة التى تجسد الحدث أمام القارئ تتيح له فرصة تأملها والتفاعل معها ، ومع ما يحيط بها من مادة أو مايصاحبها من تعليق ، كما أن الصورة من الناحية التيبوغرافية عنصر فعال فى بناء الصفحات فهى تستخدم للفصل بين العناوين ، ولتثبيت أركان الصفحة ، وإضفاء الجاذبية على شكلها . (١)

وتبين من خلال التحليل ضعف اهتمام " روز اليوسف " باستخدام الصور سواء كانت موضوعية أو شخصية كعنصر من عناصر الإبراز لموضوعات الإنفتاح الإقتصادى ، حيث بلغ مجموع تكرار الصور ٧٦ تكرارا ، منها٧٢ تكرارا للصور الشخصية بما يمثل ٩٤,٧٤٪ من إجمالى الصور .

والجدول الآتى يوضح ذلك :-

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
صور شخصية	٧٢	٩٤,٧٤
صور موضوعية	٤	٥,٢٦
الإجمالى	٧٦	٪١٠٠

جدول رقم (٦٤) يوضح الصور والرسوم المصاحبة لقضايا الإنفتاح الإقتصادى فى "مجلة روز اليوسف"

فى حين جاءت الصور الموضوعية فى الترتيب الثانى ، وبلغ مجموع تكراراتها ٤ تكرارات بنسبة ٥,٢٦٪ وبذلك يتضح غلبة الصور الشخصية على الصور الموضوعية ، وكانت صور الوزراء والمسئولين الإقتصاديين على قائمة الصور الشخصية .

د- الإطارات " البراويز " :

تستخدم الإطارات فى إبراز بعض المواد الهامة ، وبخاصة الأخبار الصغيرة التى لاتسمح مساحتها بعرضها على حيز كبير يتفق وأهميتها بالنسبة لغيرها من الموضوعات المساوية لها فى المساحة ، أو بعض المواد تلقى اهتمامات خاصا من القراء ، كالأعمدة الثابتة لتميزها عن بقية الموضوعات المعروضة على الصفحة (٢)

وقداستخدمت مجلة " روز اليوسف " الإطار كعنصر من عناصر الإبراز فى تناولها للموضوعات الإقتصادية ، وبلغ تكرار الإطارات ٩٠ تكرارا من جملة الموضوعات الإقتصادية والتى بلغت ٢٢٠ تكرارا ، فبعض صفحات الموضوعات والمقالات العامة خارج الأركان أو الزوايا أو الأبواب الثابتة نجد أعلاها إطارات مستطيلة بعرض الصفحة توضع فى بدايتها إشارة إلى مضمون الموضوع فى كلمة أو كلمتين ، وبعض الصفحات تحاط من أضلاعها الأربعة بإطارات ، وأحيانا يحيط إطار واحد صفحتين معا .

١- فؤاد أحمد سليم ، العناصر التيبوغرافية فى الصحف المصرية ، مرجع سابق ، صـ ١٣٦ .
٢- أحمد حسين الصاوى ، طباعة الصحف وإخراجها . (القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٥) ص ١٢٣



الفصل التاسع

المعالجة الصحفية لقضايا الإنفتاح الإقتصادى فى مجلة « أكتوبر »



نتائج تحليل مضمون قضايا الإنفتاح فى مجلة « أكتوبر »

أ- القضايا الأساسية التى أثارتها المجلة :

شغلت القضايا الإقتصادية جانبا كبيرا من إهتمامات مجلة « أكتوبر » حيث بلغت نسبتها ٨٩,٤٧٪ من جملة قضايا الإنفتاح الإقتصادى .

ويوضح الجدول الآتى ذلك :

الفئـــه	التكـــرار	النسبة المئوية
قضايا إقتصادية	٥١	٨٩,٤٧
أخــرى	٦	١٠,٥٣
الإجمـــالــى	٥٧	١٠٠,٠٠٪

جدول رقم (٦٥) يوضح قضايا الإنفتاح الإقتصادى فى مجلة « أكتوبر »

وفيما يلى عرض تفصيلى لنتائج تحليل مضمون القضايا الفرعية التى تناولتها المجلة :

أولا : القضايا الإقتصادية :

إحتلت القضايا الخاصة بالإسكان المرتبة الأولى من جملة القضايا الإقتصادية فى مجلة "أكتوبر" حيث بلغت نسبتها ٢٥,٤٩٪

والجدول الآتى يوضح ذلك :

الفئـــه	التكـــرار	النسبة المئوية
١ - إسكان .	١٣	٢٥,٤٩
٢ - كسب غير مشروع .	١١	٢١,٥٧
٣ - قطاع عام .	٧	١٣,٧٣
٤ - إستثمار .	٦	١١,٧٦
٥ - ضرائب .	٥	٩,٨٠
٦ - إستيراد وتصدير .	٤	٧,٨٤
٧ - أخــرى .	٥	٩,٨٠
الإجمـــالــى	٥١	١٠٠٪

جدول رقم (٦٦) يوضح القضايا الإقتصادية فى « أكتوبر » .



وتشير بيانات الجدول السابق إلى الآتى :

١ - إهتمام مجلة « أكتوبر » بقضية « الإسكان » حيث جاءت فى المرتبة الأولى ، وبلغت نسبتها ٤٩ , ٢٥ من جملة القضايا الإقتصادية ، واعتمدت المجلة على مواد الرأى الصحفية فى معالجتها لهذه القضية .

فقد تناولت فى مقالاتها مشكلة الإسكان وناقشت مشروع الإسكان الجديد فى ذلك الوقت ، وطالبت بإعادة النظر فى المواد التى تتناول الشقق المفروشة بمايمكن جهات الأمن من إحكام الرقابة على شاغليها ، خاصة بعد إختطاف الدكتور الذهبى ومعرفة شخصية المختطفين . (١)

وعالجت أيضا أزمة الإسكان وكيفية حلها ، ولجوء أصحاب المساكن إلى « الخلو ثم المقدم » ثم الإنتظار لحين البناء والتشطيب ، وذكرت أن ما يحصل عليه صاحب العمارة من السكان يزيد عن نصف تكاليفه لها ، إنه يأخذ أموال السكان ليبنى لهم بها ويؤجرها لهم « حسب قوانين العرض والطلب . (٢)

وناقشت موضوع تأجير الشقق المفروشة ، وأيدت قانون الإسكان الجديد الذى حدد أربع حالات على سبيل الحصر للتأجير المفروش بالعملات الحرة القابلة للتحويل ، وهى التأجير لإحدى الهيئات الأجنبية ، أو الدبلوماسية ، أو المنظمات الدولية أو لأحد العاملين بها ، التأجير للأجانب المرخص لهم فى العمل أو الإقامة بمصر ، وطالبت بتجريم كل مخالف للقانون . (٣)

وطالبت المجلة فى إحدى مقالاتها بتشجيع القطاع الخاص للإستثمار فى مجال الإسكان ، والتخلص من قانون إيجار المساكن القديم الجائم فوق صدور الجميع ، حتى تنتهى أزمة الإسكان وظاهرة « خلو الرجل » (٤)

ونادت بضرورة إعادة النظر فى قانون العلاقة بين المالك والمستأجر ، نظرا لإرتفاع القيمة الإيجارية ، والمشاجرات التى تحدث بين الملاك والمستأجرين ، فقد إمتلأت ردهات أقسام الشرطة والنيابات والمحاكم بملايين الشكاوى الكيدية ، والتعدى بالضرب ، وأحيانا بالقتل حتى بين الأب وابنه . (٥)

وعالجت المجلة قضية الإسكان عن طريق إجراء حديث مع الدكتور عبد المنعم راضى حول الاجراءات الإقتصادية التى اتخذتها الحكومة ، وتتعلق بقطاع التشييد والإسكان ، طالب فيه بعدم بناء وحدات سكنية إقتصادية بدعم من الدولة ، لأن ذلك أمر صعب على عاتق الحكومة وتكاليفه باهظة ، وإنما يقتصر الدعم على مد الطرق ، وتوفير بعض المرافق اللازمة للمناطق العمرانية المحيطة بالمدن الكبرى ، وبيع أراضى صالحة

---

(١) محمد خلف الله ، الشقق المفروشة : أخيرا اكتشفو أنها تهدد الأمن ،" أكتوبر" فى ١٧ / ٧ / ١٩٧٧ .
(٢) محمود عبد المنعم مراد ، الإسكان التضامنى يحقق لكل مواطن شقة بدون خلو ،" أكتوبر" فى ١ / ٥ / ١٩٧٧ .
(٣) سمير مسعود ، حتى لا يتلاعبوا بالشقق المفروشة ،" أكتوبر" فى ٢٤ / ٤ / ١٩٧٧ .
(٤) محمود عبد المنعم مراد ، التحول الكبير يمكن أن يكون أكثر ،" أكتوبر" فى ٩ / ٣ / ١٩٨٠ .
(٥) سمير مسعود ، الكوميديا الإسكانية ،" أكتوبر" فى ٣٠ / ١١ / ١٩٨٠ .



للبناء فى هذه المناطق للمواطنين بأسعار مناسبة لدخل المواطن ، وحصيلة هذا التمليك يوجه لدعم شركات الأسمنت والحديد واستيرادهما ، وبالتالى يزداد عرض مواد البناء ، وتزداد الرقعة المتاحة للعمران . (١)

وطرحت مجلة « أكتوبر » موضوع أزمة الإسكان وكيفية الحل من خلال إجراء تحقيق صحفى تحت عنوان : « **الإسكان ليست مشكلة مصرية ، إنها مشكلة عالمية** » ورأت فيه أن الحل فى دخول القطاع الخاص مجال الإسكان لأنه هو وحده القادر على حل أزمة الإسكان فى مصر ، وذكرت أن أسباب هذه الأزمة فى عدم وجود التخطيط لإيجاد أراضى جديدة صالحة للبناء ، وإرتفاع أجور الأيدى العاملة ، والإرتفاع الباهظ فى ثمن الأراضى . (٢)

وعالجت « أكتوبر » قضية الإسكان عن طريق « رسائل القراء » فنشرت رسالة من قارئ عن ظاهرة إنهيار العمارات ساخرة وتقول : « أقترح على مراكز تنظيم الأسرة أن تدخر جهودها وتوفر نشاطها قليلا ، فقد قام ملاك هذه العمارات الجشعون بالمهمة خير قيام » (٣) .

وتناولت أيضا إرتفاع إيجارات المساكن ، وتساءلت : أليس هناك لجنة للإيجارات للحد من هذا الجشع ، وهذه الظاهرة الخطيرة التى تواجه شبابنا ؟ (٤) .

٢ - احتلت قضية « **الكسب غير المشروع** » المرتبة الثانية من جملة القضايا الإقتصادية فى مجلة « أكتوبر » حيث بلغت نسبتها ٢١,٥٧٪ ، ويرجع هذا الإهتمام إلى أن هذه الفترة قد شهدت ظهور بعض الإنحرافات والدخول الطفيلية ، مثل إنحراف بعض المشروعات فى سبيل الكسب السريع ومخالفتها لأبسط المبادئ الإنسانية ، فى تقديم سلع مخالفة للمواصفات ، وكثر الحديث خلال هذه الفترة عن التسيب والإنحراف ، والثراء غير المشروع ، وإنعكس هذا على مجلة « أكتوبر » .

فنجد أن المجلة قد تناولت هذه القضية من خلال مواد الرأى ، فذكرت فى إحدى مقالاتها أن هناك عيوبا ضارة بالصحة فى كثير من أنواع الأغذية والمشروبات المعلبة المستوردة من الخارج ، وذلك بسبب استيرادها بعد إنتهاء مدة صلاحيتها ، وضربت مثالا لذلك بالجبن المستورد ، وطالبت بمراقبة السلع المستوردة . (٥)

كما تناولت فى إحدى مقالاتها عمليات النصب على حجاج بيت الله الحرام عن طريق مكاتب السياحة التى إنتشرت فى القاهرة وقاربت على الألف مكتب ، وقصور القانون فى ردع هؤلاء المنحرفين ، حيث يعد القانون أن هذه الواقعة جنحة نصب وإحتيال . (٦)

وناقشت المجلة قانون عقوبة المحتالين وذكرت أن المادة ٣٣٦ عقوبات ، نصت بأن يعاقب بالحبس وغرامة لا تتجاوز (٥٠) جنيها مصريا ، أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من توصل إلى الاستيلاء على

---

(١) "أكتوبر" فى ٩ / ١٢ / ١٩٧٩ .
(٢) "أكتوبر" فى ١١ / ١١ / ١٩٧٩ .
(٣) ، (٤) "أكتوبر" فى ١٠ / ٤ / ١٩٨٣ .
(٥) محمد نجم ، الأغذية والأدوية المستوردة ، "أكتوبر" فى ١٠ / ٦ / ١٩٧٩ .
(٦) عادل البلك ، القانون يحمى المغفلين ، "أكتوبر" فى ٢٦ / ١٠ / ١٩٨٠ .



نقود أو عروض أو مستندات دين ... وكان ذلك بالإحتيال لسلب كل ثروة الغير أو بعضها ، وتساءلت : هل هذه العقوبة رادعة ؟ أو أنها مغرية تغرى المحتال بأن يخطط لجريمته ، وينفذها فى أقرب وقت ممكن : (١)

وتناولت المجلة قصة عصمت السادات وأولاده ولماذا تم التحفظ عليه ؟ وطالبت بالتحقيق مع كل من عاونه أو سهل له إرتكاب الأفعال المؤلمة التى كانت سببا فى إدانتهم ، بل قالت : « إن الأمر يتطلب تغييرا وزاريا كما حدث فى قضية رشاد عثمان ، لتبدأ الأجهزة المختصة مباشرة التحقيق » (٢)

وعالجت « أكتوبر » قضية الكسب غير المشروع عن طريق الرسوم الكاريكاتورية ، فرسمت صورة لأحد الأشخاص حاملا لوحة إعلانات مكتوب عليها :

« مطلوب لشركة وهمية كبرى : »

« عدد ٢ مختلس خبرة ١٥ سنة لم يسبق القبض عليه »

« عدد ٣ لصوص كسر خزائن حديدية »

« عدد ١ نصاب متمرس يجيد التحدث بثلاث لغات » (٣)

وفى رسم آخر تحت عنوان : « وظائف خالية »

« مطلوب موظف يجيد التملق والنفاق بمرتب ٧٠٠ جنيه شامل مسح الجوخ »

« مطلوب حمار شغل يعمل ٢٢ ساعة متصلة بمرتب ٣٠ جنيها مع صرف وجبة فول كل أسبوع » (٤) .

٣ - حصلت قضية « **القطاع العام** » على الترتيب الثالث من جملة القضايا الإقتصادية فى مجلة « أكتوبر » حيث بلغت نسبتها ١٣,٧٣٪ ، فقد ناقشت المجلة موضوع تطوير القطاع العام حتى يستطيع مواجهة سياسة الإنفتاح الإقتصادى ، والمشكلات التى تقف فى طريق تطويره عن طريق مواد الرأى الصحفية .

وأجرت « أكتوبر » عدة تحقيقات صحفية حول المشكلات التى تواجه القطاع العام ، والتى منها أن السلع المستوردة التى أصبحت تغرق أسواقنا أو السلع التى تنتجها شركات الإستثمار تتفوق على سلع ومنتجات القطاع العام فى الجودة والثمن ، بسبب الظروف غير المتساوية ، لأن شركات الإستثمار تتمتع بإعفاءات جمركية وضريبية ، وإعفاء من رسوم الإنتاج ، وهذا من شأنه أن يقلل من التكلفة ، وطالبت المجلة بتحرير القطاع العام من كافة القيود والشوائب التى مازالت عالقة بجداره ، وتحقيق المرونة الكافية لإنطلاقة ملكاته وقدراته . (٥)

---

(١) عادل الملك ، القانون هوالسبب ، " أكتوبر " فى ٢ / ١١ ، ١٩٨٠ / .
(٢) محمد نجم ، عصمت وأولاده : هل يعاد التحقيق معهم ، "أكتوبر" فى ١٣ / ٣ / ١٩٨٣ .
(٣) ، (٤) " أكتوبر " فى ١٠ / ٤ / ١٩٨٣ .
(٥) "أكتوبر" فى ٢٩ / ١ / ١٩٧٨ .

وتساءلت فى تحقيق آخر قائلة : هل صحيح أن شركات الإنفتاح تهدد بقاء القطاع العام ؟ وطالبت فيه بضرورة مواجهة القطاع العام للمشروعات الإستثمارية الجديدة ، وأن على الحكومة أن تتعمد خلق منافسة شريفة بينه وبين القطاع الخاص والمناطق الحرة ، ومشروعات الإنفتاح ، لأنه السبيل الوحيد للوصول إلى مستوى عالمى من التقدم الصناعى فى أسرع وقت ، وذلك بتحسين نوعية الإنتاج ، وزيادة الإنتاج بالشكل الذى لا يسمح فقط بتلبية إحتياجات البلاد بل يسمح أيضا بالتصدير إلى الخارج . (١)

كما أجرت المجلة حديثا مع رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات حول مشكلة تسعير منتجات القطاع العام ، فقد تدار الشركة إدارة سليمة منتظمة ، وتعطى إنتاجا جيدا بتكلفة معقولة ، ثم تأتى الحكومة لتقدر لها سعرا يقل عن التكلفة الحقيقية ، وتكون النتيجة أن هذه الشركة تأخذ كل عام جزءاً من رأس المال لتغطية العجز ، وينتهى بها الحال إلى التصفية ، وطالبت المجلة بعلاج هذه المشكلة عن طريق شراء الحكومة من الشركة بالسعر الإقتصادى المناسب لها على أن تتحمل هى فارق الثمن . (٢)

وعالجت « أكتوبر » أيضا قضية القطاع العام فى مقالاتها ، ورأت أن أية وحدة من وحدات القطاع العام ، لو أمكن إدارتها بأسلوب القطاع الخاص ، بالثواب للمجد والمجتهد ، والعقاب للمتخاذل أو المتكاسل ، لتغير الحال ، ورأت أن تطوير القطاع العام معناه تطوير العقليات التى تدير وحدات القطاع العام بصورة جذرية . (٣)

وطالبت بأن يتوافر للوحدات الإقتصادية حرية الحركة ، دون تدخل من الحكومة إلا فى إطار الخطة أو السياسة العامة للدولة ، وحذرت من التقييد لأن ذلك سوف يؤدى إلى تسرب العمالة الفنية المدربة إلى مصانع الإنفتاح والبلاد العربية ، من أجل الأجر المرتفع . (٤)

٤ - جاءت القضية الخاصة بالإستثمار فى المرتبة الرابعة من إهتمامات مجلة « أكتوبر » وبلغت نسبتها ١١,٧٦٪ ، وإهتمت المجلة بالتغطية الإخبارية لهذه القضية ، فنشرت خبرا عن المؤتمر الأول للإستثمار الذى عقد فى ١٤ فبراير سنة ١٩٧٨ ، بمناسبة مرور ثلاث سنوات على إنشاء هيئة إستثمار رأس المال العربى والأجنبى ، وذكرت فيه أن الدعوة ستوجه إلى ألف مستثمر أجنبى يمثلون رأس المال الأجنبى . (٥)

ونشرت خبرا آخر عن إنشاء عدد من المصانع التى ستقوم بإنتاج بعض الصناعات الخفيفة فى المنطقة الحرة التى تقرر إنشاؤها فى مرسى مطروح . (٦)

وتحدثت المجلة أيضا عن شركة الإستثمار العربى ، التى أنشئت برأسمال مشترك سعودى مصرى ، وأن رأسمالها خمسة ملايين دولار ، وأنها تعمل فى مجالات الإستثمار ، وتوظيف الأموال ، وإنشاء وإدارة المصانع . (٧)

---

(١) "أكتوبر" فى ٢٦ / ٢ / ١٩٧٨ .
(٢) "أكتوبر" فى ١٧ / ٨ / ١٩٨٠ .
(٣) عبد العزيز صادق ، القطاع العام المفترى عليه ، "أكتوبر" فى ٧ / ١٢ / ١٩٨٠ .
(٤) نفيسة عابد ، أول الغيث قطرة ، "أكتوبر" فى ١١ / ١ / ١٩٨١ .
(٥) "أكتوبر" فى ١٥ / ١ / ١٩٧٨ .
(٦) "أكتوبر" فى ١٥ / ١ / ١٩٧٨ .
(٧) "أكتوبر" فى ٢٢ / ٤ / ١٩٧٩ .



وعالجت المجلة أيضا قضية الإستثمار عن طريق إجراء بعض التحقيقات الصحفية ، فنشرت تحقيقا صحفيا حول المعوقات التى تقف أمام المستثمر مثل الروتين ، فذكرت أن موظفا صغيرا عطل بإهماله بداية تنفيذ المشروعات ثلاثة أشهر كاملة ، فقد أهمل فى بناء سور المنطقة الحرة بالعامرية ، فتسبب فى تأخير مشروعات بمليار جنيه . (١)

وذكرت فى إحدى تحقيقاتها بعض العقبات التى تقف فى وجه المستثمر الصغير ، وقالت : لكى يحصل المستثمر على إذن إستيراد لابد ألا يستورد بأقل من خمسة آلاف جنيه ، والواقع يثبت أنه ليس كل من يمتلك هذه المبلغ قادرا على الإستيراد ، لأنه غير قادر على المنافسة فى مواجهة رؤوس الأموال الكبيرة .. كما أن كبار التجار يستطيعون التلاعب فى الأسعار زيادة ونقصانا بهدف طرد هؤلاء الصغار من السوق . (٢)

وناقشت بعض المشكلات التى تعوق حركة الإستثمار مثل عدم توافر المهارات الإدارية الكافية ونقص المرافق ، وعدم كفايتها وكفاءتها ، وطالبت بالعمل على حل هذه المشكلات . (٣)

وتناولت المجلة فى مقالاتها تراجع المسئولين عن المشروعات الإستثمارية عن مشروعاتهم/وذكرت أن أهم ما يميز هذا العصر هو موضة إقرار المشروعات الإقتصادية الكبيرة ثم وقفها ، أو إلغاؤها بعد أن تبدأ فعلا الخطوات التنفيذية للمشروع ، وأن هذه التراجع يجعل الأمور تبدوا فى صورة بشعة ، تفتح الطريق أمام سيل الإشاعات الخبيثة . (٤)

٥ - حصلت قضية **الضرائب** على الترتيب الخامس من جملة القضايا الإقتصادية فى مجلة « أكتوبر » حيث بلغت نسبتها ٩,٨٠٪ ، فقد ناقشت موضوع التهرب الضريبى والأسباب التى تجعل الممول المصرى يماطل ويتهرب من دفع الضريبة ، وذكرت فى أحد تحقيقاتها أن أسباب التهرب يرجع إلى ثلاثة عوامل :

أولها : خاص بالتشريع الضريبى حيث المبالغة فى سعر الضريبة التى تصل أحيانا إلى ٤٠,٨٪ من قيمة الأرباح ، والتمييز فى سعر الضريبة .

وثانيها : خاص بالإدارة نفسها ، والعملية التنظيمة لتحصيل الضريبة ، فمأمورو الضرائب كثيرا ما يغالون فى تقديراتهم لأرباح الممول ، مما يؤدى إلى بث روح الكراهية لدى الممول .

وثالثها : خاص بالظروف الإقتصادية والإجتماعية التى يمربها المجتمع ، وأهمها عدم الإستقرار وارتفاع الأسعار ، والأزمات الإقتصادية . (٥)

وتساءلت فى تحقيق آخر : كيف يمكن إستحداث وسائل تمكن مأمور الضرائب من الوصول إلى حقيقة

---

(١) "أكتوبر" فى ٣١ / ١٠ / ١٩٧٦ .
(٢) "أكتوبر" فى ٢ / ١ / ١٩٧٧ .
(٣) "أكتوبر" فى ١٥ / ١ / ١٩٧٨ .
(٤) نفيسة عابد ، كيف نقفل الإنفتاح بأيدينا ، "أكتوبر" فى ٣ / ٩ / ١٩٧٨ .
(٥) "أكتوبر" فى ١٤ / ١١ / ١٩٧٦ .



أرباح الممول التى يعمد دائما إلى إخفائها ؛ ورأت أن الحل فى إحداث تغيير جذرى فى قوانين الضرائب بما يحقق العدالة الإجتماعية ويتفق مع سياسة الإنفتاح الإقتصادى ، وإعادة بناء الجهاز القائم على تنفيذ القانون بما يضمن إعادة تنظيم مصلحة الضرائب . (١)

وأجرت المجلة حديثا مع وزير المالية حينذاك الدكتور على لطفى: دار حول تبسيط الإجراءات والقضاء على الروتين ، ومنع التهرب الضريبى . فذكرت أن وزارة المالية تعد حاليا مشروع قانون خاص بضريبة المبيعات ، وذلك بهدف تبسيط الإجراءات وإختصارها ، وبالنسبة للتهرب الضريبى فقد تم اتخاذ عدد من الإجراءات للقضاء عليها مثل سياسة « التشبيك » بمعنى أنه إذا أراد مستورد أن يستورد بضاعة ، أو مصدر يريد التصدير ، طلبت الجمارك فعلا من المستورد والمصدر أن يدفع نسبة معينة لحساب الضرائب من البضائع المستوردة ، ثم تقوم مصلحة الجمارك بإخطار الضرائب فورا بقيمة ومقدار البضائع التى ستستورد أو تصدر ..الخ (٢)

٦ - جاءت قضية « **التصدير والإستيراد** » فى المرتبة السادسة من جملة القضايا الإقتصادية فى مجلة « أكتوبر » وبلغت نسبتها ٧,٨٤٪ ، فقد عالجت المجلة المشكلات التى تقف أمام المصدرين نتيجة القرار الذى إتخذته الدولة بخصوص توحيد سعر الجنيه المصرى بالنسبة للعملات الأجنبية ، وإلغاء السعر الرسمى ، والإكتفاء بالسعر التشجيعى للجنيه . فقد أصبح المصدرون لا يحققون ربحا يذكر من صادراتهم ، وأصبح المنتجون يفضلون تصريف سلعهم فى السوق المحلية لسرعة حصولهم على مستحقاتهم ، ولتوفير نفقات الشحن والتغليف ، وطالبت « المجلة فى مقالها » الدولة بمساعدة المصدرين بمنحهم علاوة تشجيعية تساعدهم على زيادة صادراتهم ، وأن يكون للمصدرين حرية إستخدام حصيلة صادراتهم من العملات الحرة دون قيد أو شرط . (٣)

وطالبت « أكتوبر » بضرورة حماية المستهلك المصرى من سوق « الآلات » سواء منها الماكينات أو السيارات ، حيث إنه لا توجد رقابة ولا مراجعة للجودة أو حتى للصلاحية عند الإستعمال ، ونتيجة للإقبال الكبير على الآلات فتحت عشرات التوكيلات لشركات دولية منتجة للآلات الرأسمالية ، وبعض هذه التوكيلات جاءت بأسماء شركات أجنبية مازالت تحت التجريب وبالتالى جاء لسوقنا المحلى بمعدات وآلات يصيبها التلف والعجز عند بدء التشغيل . (٤)

وعالجت « أكتوبر » موضوع التصدير والإستيراد عن طريق إجراء الأحاديث الصحفية ، فأجرت حديثا مع وزير التموين والتجارة آنذاك ، حول القرار الوزارى رقم ١١٩ ، والخاص بتحديد أرباح السلع المستوردة ، وذكرت أنه بعد تحرير التجارة الخارجية جاءت قرارات الإستيراد بدون تحويل عملة لإزالة الإختناقات وتشغيل الطاقات العاطلة ، ولكن الذى حدث تكدست الأسواق بالسلع الإستهلاكية الترفيهية بأسعار مبالغ فيها تماما

(١) "أكتوبر" فى ٢٨ / ١١ / ١٩٧٦ .
(٢) "أكتوبر" فى ٦ / ٥ / ١٩٧٩ .
(٣) محمد نجم ، إلى وزير الإقتصاد ، "أكتوبر" فى ١٠ / ٦ / ١٩٧٩ .
(٤) فخرى فايد ، جهة ما لحماية المستهلك ، "أكتوبر" فى ٦ / ٩ / ١٩٨١ .



، فكان لابد من تحديد نسب الربح للسلع المستوردة ، بالقرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٧٧ . (١)

وأجرت حديثا آخر مع وزير الإقتصاد حينذاك حول بعض الثغرات فى قانون النقد الأجنبى حيث خلق سوق سوداء للدولار ،وذكرت أن سبب ذلك يرجع إلى قانون الإستيراد بدون تحويل عمله لأن كل إحتياجات الدولة تأتى بسعر ٧٠ قرشا للدولار . (٢)

٧ - تناولت مجلة « أكتوبر » **قضايا أخرى** لم ترد فى التصنيف السابق للقضايا الإقتصادية ، وذلك بنسبة ٩،٨٠٪ ، مثل العلاقة بين المالك والمستأجر فى المساكن ، والأسعار ، والقطاع الخاص ، فعلى سبيل المثال طالبت المجلة بفض الإشتباك بين المالك والمستأجر حيث إن هناك مئات القضايا المثارة أمام المحاكم ، وذلك بزيادة القيمة الإيجارية بنسب متزايدة على مدى خمس سنوات يتحملها المستأجر . (٣)

ونبهت المجلة فى مقالاتها إلى أن هذا الوضع الحالى فى العلاقة بين المالك والمستأجر ، أصبح لا يطاق ، ويستدعى علاجا جديدا غير تقليدى على الإطلاق . (٤)

كما عالجت « أكتوبر » قضية الأسعار ضمن فئة قضايا أخرى ، فعارضت إتجاه الحكومة إلى رفع أسعار بعض السلع الشعبية والتى تمس حياة جماهير الكادحين من الشعب وقالت : « كان المفروض من جهابزة وزارة المالية الذين يقومون بكتابة التقارير والمذكرات قبل عرضها على الوزير أن يبحثوا ويفكروا فى كيفية زيادة موارد الدولة عن طريق آخر، غير الأدوار السفلية التى يعيش فيها الشعب هناك » (٥)

وذكرت فى حديث لها مع الدكتور فتحى محمد على أن العلاج الأساسى لقضية إرتفاع الأسعار هو زيادة الإنتاج ومعدلاته ، وذلك عن طريق زيادة معدلات الإدخار عن طريق رفع سعر الفائدة على الودائع بالبنوك وصناديق التوفير ، وزيادة معدلات الإستثمار فى الأنشطة ذات العائد السريع ، ثم تتدرج فى ذلك إلى الأنشطة ذات العائد المتوسط والطويل . (٦)

وعالجت المجلة أيضا موضوع "القطاع الخاص"، ضمن القضايا الأخرى ، فأجرت تحقيقا حول إحدى المشكلات التى تواجه القطاع الخاص وهى قضية الشحن والتفريغ ، فذكرت أنه مقصور فقط على القطاع العام ، وهذا قتل لروح المنافسة ، وساد بسببه الإستهتار ، وساهم فى خلق التكدس . (٧)

كما أجرت « أكتوبر » حديثا مع الدكتور عبد المنعم راضى حول وصول الدعم المستحقيه ، فطالبت برفع

---

(١) "أكتوبر" فى ١٥ / ١ / ١٩٧٨ .
(٢) "أكتوبر" فى ٥ / ٤ / ١٩٨١ .
(٣) محمد الطويل ، فض الإشتباك بالشورى ، "أكتوبر" فى ١٥ / ٢ / ١٩٨١ .
(٤) محمود عبد المنعم مراد ، تأكيد السلام الإجتماعى بين الملاك والمستأجرين ، "أكتوبر" فى ٦ / ٧ / ١٩٨٠ .
(٥) أحمد مصطفى ، قل لى يادكتور قيسونى ، "أكتوبر" فى ٣٠ / ١ / ١٩٧٧ .
(٦) "أكتوبر" فى ٢٥ / ٥ / ١٩٨٠ .
(٧) "أكتوبر" فى ١٢ / ٢ / ١٩٧٨ .



الدعم تدريجيا وأن يوجه الدعم إلى من يستحقه نقدا وليس عينا ، وليس عيبا رفع الأجور والأسعار ، حتى نوفر الحوافز . (١)

ثانيا : القضايا الأخرى

تناولت مجلة" أكتوبر" قضايا أخرى ، لم ترد فى التصنيف السابق للقضايا الأساسية مثل القضايا الإجتماعية والثقافية ، وبلغت نسبتها ٥٣ , ١٠٪ .

فعلى سبيل المثال ، طالبت المجلة بضرورة التخلص من الروتين والتعقيدات الإدارية ، حتى يمكن جذب رؤوس الأموال الأجنبية ، وتبسيط الإجراءات وإختصارها فى التعامل مع الجماهير ، والقضاء على المعوقات التى يسببها التمسك بالروتين ، وتؤثر على مصالح الشعب . (٢)

كما ناقشت المجلة موضوع دور السينما المصرية فى تشكيل وجدان وسلوك المجتمع المصرى والعربى ، وذكرت أننا لانرى اليوم سوى أفلام هابطة لا يخرج معظمها عن هز البطون والأرداف هدفها الأوحد إثارة الغرائز المنحطة ، سعيا وراء كسب سريع بلا إدراك لما تحدثه هذه الأفلام من إفساد للمجتمع . (٣)

وطالبت المجلة بوقف هذه الموجة التى تتسم بالتيار الخادش للحياء فى أفلامنا الحديثة التى تعرض الآن ، والتى يحاول بها مخرجوها الجدد تقليد الأفلام الأجنبية ظنا منهم أن فى هذا دفعة للفيلم المصرى إلى العالمية . (٤)

٢ - أساليب عرض قضايا الإنفتاح الإقتصادى فى مجلة « أكتوبر » :

أثبتت نتائج تحليل المضمون إرتفاع نسبة عرض مشكلة وحل فى معالجة « أكتوبر » لقضايا الإنفتاح الإقتصادى حيث بلغت نسبتها ٤٤ , ٧٥٪ .

والجدول الآتى يوضح ذلك :

الفئــــه	التكـــرار	النسبة المئوية
عرض مشكلة وحل	٤٣	٧٥ , ٤٤
عـرض حـدث	١٤	٢٤ , ٥٦
الإجمــــالـى	٥٧	١٠٠٪

جدول رقم (٦٧) يوضح طريقة عرض قضايا الإنفتاح الإقتصادى فى « أكتوبر » .

(١) "أكتوبر" فى ٦ / ١٢ / ١٩٧٩ .
(٢) سمير مسعود ، تبسيط الإجراءات وحل مشاكل الجماهير ، "أكتوبر" فى ١٧ / ٧ / ١٩٧٧ .
(٣) ماهر التهامى ، السينما المصرية إلى أين ، "أكتوبر" فى ٣٠ / ١١ / ١٩٨٠ .
(٤) بدر الدين جمجوم ، لتكن ذلك عبرة ، "أكتوبر" فى ٢٢ / ٣ / ١٩٨١ .



١ - ويرجع إرتفاع نسبة عرض المشكلة مع تقديم الحلول إلى أن الصحيفة تحاول أن تسهم فى حل المشكلات الإقتصادية مما يؤكد دورها فى خدمة قضايا التنمية الإقتصادية .

وقد إعتمدت مجلة " أكتوبر " فى مواد الرأى والتفسير على عرض المشكلة مع تقديم الحلول ، فعلى سبيل المثال قدمت حلا لأزمة الإسكان ، وإنتشار ظاهرة الشقق المفروشة ، فرأت أن الحل فى بناء ٢ مليون وحدة سكنية حتى عام ١٩٨٠ ، بمعنى أننا فى كل دقيقة يجب أن ننتهى من بناء وحدة سكنية متكاملة ، مع تحريم تأجير أى شقق مفروشة فى العمارات التى يملكها القطاع العام ، لأن هذه العمارات لم تنشأ إلا للمساهمة فى حل أزمة الإسكان على المواطنين . (١)

وعندما طالبت بتطوير القطاع العام رأت أن ذلك يتأتى بتطوير العمليات التى تدير وحدات القطاع العام بصورة جذرية ، وإدارته بأسلوب القطاع الخاص ، مبدأ الثواب والعقاب ولو حدث هذا لتغير حال القطاع العام . (٢)

وقدمت حلا لموضوع التهرب الضريبى ، وعدم وصول مأمور الضرائب إلى حقيقة أرباح الممول ، ورأت أن الحل فى إحداث تغيير جذرى فى قوانين الضرائب بما يحقق العدالة الإجتماعية ، ويتفق و مع سياسة الإنفتاح الإقتصادى وتلاشى العيوب التى كشف عنها التطبيق خلال الفترة الأخيرة ، وإعادة بناء الجهاز القائم على تنفيذ القانون بما يضمن إعادة تنظيم مصلحة الضرائب . (٣)

كما قدمت حلا لمشكلة العلاقة بين المالك والمستأجر ، بزيادة القيمة الإيجارية بنسب متزايدة على مدى خمس سنوات سيتحملها المستأجر،وخاصة رجل الأعمال أو الطبيب أو المحامى ، أو تشكيل مجالس إدارات بالمنازل من المستأجرين يضم كل واحد منها المالك ومهندسا من مصلحة التنظيم ، تكون مهمته تحديد وتقدير قيمة الصيانة الدورية اللازمة للمبنى ، ويتحملها كل منهم بنسب يحددها القانون . (٤)

٢ - جاءت فئة عرض حدث فى المرتبة الثانية حيث بلغت نسبتها ٢٤,٥٦٪ ، وذلك واضح فى الأخبار التى نشرت على صفحات المجلة ، وفى بعض القضايا التى تطرحها المجلة للنقاش دون أن تضع لها الحلول .

(١) سمير محمود ، حتى لا يتلاعبوا بالشقق المفروشة ،" أكتوبر" فى ٢٤ / ٤ / ١٩٧٧ .
(٢) عبد العزيز صادق ، القطاع العام المفترى عليه ،" أكتوبر" فى ٧ / ١٢ / ١٩٨٠ .
(٣)" أكتوبر" فى ٢٨ / ١١ / ١٩٧٦ .
(٤) محمد الطويل ، فض الإشتباك بالشورى ،" أكتوبر" فى ١٥ / ٢ / ١٩٨١ .



٣ - إتجاهات عرض قضايا الإنفتاح الإقتصادى فى مجلة « أكتوبر » :

كشفت نتائج الدراسة التحليلية إرتفاع نسبة التأييد حيث جاءت فى المرتبة الأولى وبلغت نسبتها ٥٦,١٤٪ .

والجدول الآتى يوضح ذلك :

الفئــه	التكـــرار	النسبة المئوية
مــؤيـد	٣٢	٥٦,١٤
محــايـد	١٤	٢٤,٥٦
معــارض	١١	١٩,٣٠
الإجمـــالـى	٥٧	١٠٠٪

جدول رقم (٦٨) يوضح إتجاهات عرض قضايا الإنفتاح الإقتصادى فى مجلة « أكتوبر » .

١ - وجاء إرتفاع نسبة **التأييد** إتفاقاً مع السياسة التحريرية للمجلة بإعتبارها إحدى الصحف التى يصدرها الحزب الحاكم ، فقد أيدت إتجاه الحكومة إلى تطوير القطاع العام بل طالبت به ، وساهمت فى كيفية تطويره ، وأيدت الإتجاه الذى يدعوا إلى عدم تسعير منتجات القطاع العام ، كما أيدت مشاركة القطاع الخاص للقطاع العام فى الشحن والتفريغ ، وأيدت الإتجاه العام إلى التوسع فى الإستثمارات العربية والأجنبية والمصرية ، بل طالبت بإزالة العقبات التى تقف فى طريقه .

٢ - جاء الإتجاه **المحايد** فى الترتيب الثانى وبلغت نسبته ٢٤,٥٦٪ ، وظهر هذا فى الأخبار،والتى بحكم طبيعتها تعرض الوقائع والأحداث دون تدخل من المحرر ، كما ظهر أيضافى عرضها لبعض المشكلات الإقتصادية ، وتنهى الحديث عنها بتساؤل والمطالبة بالحل .

٣ - حصل الإتجاه **المعارض** على المرتبة الأخيرة وبلغت نسبته ١٩,٣٠ ، ممايعنى وجود قدر من المعارضة لبعض الأوضاع الإقتصادية ، فقد حاولت المجلة أن تبين بعض أوجه القصور فى القرارات والقوانين مثل مناقشة مشروع إسكان جديد ، أو إحدى العقوبات الموجودة بالقانون حيث رأت المجلة أن هذه العقوبة لا تتناسب مع الجريمة ، كما ناقشت قانون العلاقة بين المالك والمستأجر وبينت أوجه القصور فيه وطالبت بتعديله حتى يتمشى مع السياسة الإقتصادية الجديدة .



٤ - أساليب الإقناع المستخدمة فى عرض قضايا الإنفتاح الإقتصادى فى مجلة « أكتوبر » :

كشفت الدراسة التحليلية عن إستخدام المجلة لوسائل الإقناع المنطقية فقط فى معالجتها لقضايا الإنفتاح الإقتصادى .

وقد لجأت المجلة فى إقناع قرائها إلى ذكر أمثلة واقعية والتى بلغت نسبتها ٦٦,٦٧٪ من تكرارات الوسائل المنطقية .

والجدول الآتى يوضح ذلك :

الفئــــه	التكــــرار	النسبة المئوية
ذكر أمثلة واقعية	٣٨	٦٦,٦٧
ذكر الإيجابيات أو السلبيات	١٩	٣٣,٣٣
الإجمـــالـى	٥٧	١٠٠٪

جدول رقم (٦٩) يوضح أساليب الإقناع المستخدمة فى عرض قضايا الإنفتاح الإقتصادى فى مجلة « أكتوبر » .

فعلى سبيل المثال حينما عالجت مشكلة الإسكان ، وموضوع تزوير العقود التى يصنعها الملاك لطرد المستأجرين ، ضربت مثالا على ذلك بما حدث لأحد رجال القانون هو المستشار هاشم حسن ، الذى توفيت زوجته ، وأصيب بالشلل ، وكانت مالكة العقار بشارع الثورة بالدقى تقوم بخدمته ، وتمكنت من سرقة عقد الإيجار الخاص بالشقة ، وجميع الإيصالات ، وقامت بكتابة عقد إيجار مزور بأن ابن زوجته المتوفاه هو المستأجر للشقة ، وتقدمت إلى النيابة وأخذت قرارا بالطرد . (١)

كما قدمت مثالا واقعيا لإحدى شركات القطاع العام الناجحة ، عند مناقشتها لموضوع تطوير القطاع العام بإحدى شركات التعمير والإسكان التى تدار بأسلوب شركات الإستثمار فى كل شئونها المالية والإدارية ، وفى المعاملات مع الجماهير ، وفى التخطيط للمشروعات . (٢)

وحين مناقشتها لموضوع تسعير منتجات القطاع العام ، وذكرت أن تدخل الدولة فى التسعير يؤدى بالشركة إلى الإفلاس وبالتالى إلى تصفيتها ، ضربت مثالا واقعيا على ذلك بشركة كيما للأسمدة التى تتكلف ٥١ جنيها للطن ، وأسمدة شركة طلخا تتكلف ٥٥ جنيها للطن ، وتسعره الحكومة بحوالى ٤٠ جنيها للطن ، ولا تتحمل الحكومة فارق السعر . (٣)

٢ - جاء أسلوب **ذكر الجوانب الإيجابية أو السلبية** فى الإقناع فى المرتبة الثانية وبلغت نسبتها ٣٣,٣٣٪ ،

(١) سمير مسعود ، الكوميديا الإسكانية . " أكتوبر " فى ٣٠ / ١١ / ١٩٨٠ .
(٢) عبد العزيز صادق ، القطاع العام المفترى عليه ، " أكتوبر " فى ٧ / ١٢ / ١٩٨٠ .
(٣) " أكتوبر " فى ١٧ / ٨ / ١٩٨٠ .

وهذا واضح فى مناقشة المجلة لموضوع مشاركة رأس المال الأجنبى لشركات القطاع العام ، فرأت أن الشريك الأجنبى له اليد العليا فى المشاركة ، وهو يكسب دائما ، والمشروع المشترك يجب ألا يكون مجرد مكسب للشريك الأجنبى لأن الشريك الأجنبى يسترد ماله فى أقل من عامين أو ثلاثة طبقا للدراسة التى أجراها الجهاز المركزى للمحاسبات ، ولذلك إنخفضت الإستثمارات فى قطاع المقاولات والزراعة والثروة الحيوانية ، بينما إرتفعت على المطلوب فى مجال الإستثمار فى قطاع المال ، كما إرتفعت مشروعات الإسكان الفاخر بدلا من إشباع حاجة الخطة إلى الإسكان المتوسط والإقتصادى . (١)

وعند مطالبتها بمشاركة القطاع الخاص للقطاع العام فى الشحن والتفريغ ذكرت أن قصره على القطاع العام فيه قتل لروح المنافسة ، مما ساد بسببه الإستهتار ، وساهم فى خلق التكدس فى الميناء . (٢)

وناقشت موضوع عمليات النصب التى تقوم بها بعض المكاتب السياحية فى القاهرة ، وإنتشارها بدرجة كبيرة وذكرت أن عدد المكاتب السياحية التى من هذا النوع فى القاهرة وحدها قد اقترب كثيرا من الألف مكتب وبينت المجلة سلبيات إنتشار مثل هذه المكاتب . (٣)

٥ - اللغة المستخدمة فى معالجة « أكتوبر » لقضايا الإنفتاح الإقتصادى :

إحتلت اللغة الصحفية المرتبة الأولى فى مجلة « أكتوبر » حيث بلغت نسبتها ٩٦,٤٩٪ .

والجدول الآتى يوضح ذلك :

الفئــــه	التكـــرار	النسبة المئوية
صحفيـة	٥٥	٩٦,٤٩
عـاميـة	٢	٣,٥١
الإجمـــالـى	٥٧	٪١٠٠

جدول رقم (٧٠) يوضح اللغة المستخدمة فى عرض قضايا الإنفتاح الإقتصادى .

وتمثلت اللغة الصحفية فى كل معالجات « أكتوبر » لقضايا الإنفتاح الإقتصادى ، ولم يرد إستخدام العامية إلا فى الرسوم الكاريكاتورية ، ولم تعتمد المجلة على هذه الرسوم إلا بنسبة ضئيلة جدا ، وبلغت نسبتها ٣,٥١٪ .

(١) " أكتوبر " فى ١٧ / ٨ / ١٩٨٠ .
(٢) " أكتوبر " فى ١٢ / ٢ / ١٩٧٨ .
(٣) عادل الملك ، القانون يحمى المغفلين ، " أكتوبر " فى ٢٦ / ١٠ / ١٩٨٠ .



٦ – الفنون التحريرية المستخدمة فى معالجة قضايا الإنفتاح الإقتصادى فى مجلة « أكتوبر » :

أثبتت الدراسة التحليلية لمضمون مجلة « أكتوبر » كثرة إستخدام المقالات حيث بلغت نسبتها ٤٢,١٠٪ من جملة الفنون الصحفية المستخدمة .

والجدول الآتى يوضح ذلك :

فئتا المساحة والتكرار	المســـاحة		التكـــرار	
الفن التحريرى	عدد الصحفات	٪	ك	٪
المقـــالات .	١٦	٢٠,٥١	٢٤	٤٢,١٠
الأحـــاديث .	٣١,٥٠	٤٠,٣٩	١٢	٢١,٠٥
التحقيقات .	٢٩	٣٧,١٨	١١	١٩,٣٠
الأخبـــار .	,٧٥	,٩٦	٦	١٠,٥٣
الكاريكاتور .	,٥٠	,٦٤	٢	٣,٥١
رسائل القراء .	,٢٥	,٣٢	٢	٣,٥١
الإجمـــالـى	٧٨	٪١٠٠	٥٧	٪١٠٠

جدول رقم (٧١) يوضح فنون التحرير الصحفى ومساحتها المستخدمة فى عرض قضايا الإنفتاح الإقتصادى .

ويكشف الجدول السابق عن الآتى :

١- أن **المقالات** إحتلت المرتبة الأولى بين فنون التحرير الصحفى المختلفة من إهتمامات مجلة « أكتوبر » حيث بلغت نسبتها ٤٢,١٠٪ من تكرارات الفنون التحريرية ، وهذا يتناسب مع مضمون المجلة وسياستها التحريرية كمجلة سياسية ، ويمتاز المقال فيها بإعتماده على المعلومات والوقائع والإستعانة بالأسانيد التى تعزز وجهة نظر الآخرين وتفند آرا ءهم وليس مجرد آراء أو خواطر شخصية يطلقها كاتبها دون أى مبرر ، مما يبين أن « أكتوبر » لم تغفل القيام بدور التوجيه والإرشاد والتفسير فى معالجتها لقضايا الإنفتاح الإقتصادى .

٢ – تأتى **الأحاديث** فى المرتبة الثانية من حيث التكرار وبلغت نسبتها ٢١,٠٥٪ ، ويعنى هذا إهتمام مجلة « أكتوبر » بالحديث الصحفى فى عرض الكثير من الموضوعات الإقتصادية ، والتعرف على رأى



المسئولين فى بعض القضايا الإقتصادية .

٣ - جاء إهتمام « أكتوبر » **بالتحقيق الصحفى** فى الترتيب الثالث من حيث التكرار وبلغت نسبته ١٩,٣٠٪ من إجمالى تكرارات الفنون التحريرية المستخدمة ، فقد استخدمته فى عرض ومناقشة الكثير من الموضوعات الإقتصادية ، والتعرف على رأى المسئولين والمتخصصين فى بعض القضايا الإقتصادية .

٤ - حصلت **الأخبار** على الترتيب الرابع من حيث التكرار ، وبلغت نسبته ١٠,٥٣٪ ، ثم **الكاريكاتور** فى المرتبة الخامسة وبلغت نسبته ٣,٥١٪ ، **ووسائل القراء** على نفس الترتيب ونسبتها ٣,٥١٪ .

٥ - إن ترتيب الفنون التحريرية ، كما هو موضح بالجدول رقم (٧١) ليس بالضرورة أن يكون هو نفسه ، إذا نظرنا إلى هذه الفنون من حيث المساحة ، إذ يتضح مدى التباين بين مساحة هذه الفنون وتكراراتها .

٦ - بلغ مجموع الصفحات التى إستخدمتها « أكتوبر » لفنون التحرير الصحفى ٧٨ صفحة موزعة كالآتى:

٧ - جاءت الأحاديث الصحفية فى المرتبة الأولى من حيث المساحة ، وبلغ عدد صفحاتها ٣١,٥٠ بنسبة ٤٠,٣٩٪ ، ثم جاءت التحقيقات الصحفية فى الترتيب الثانى وبلغ عدد صفحاتها ٢٩ صفحة بنسبة ٣٧,١٨٪ ، ويرجع هذا الإرتفاع فى هاتين النسبتين إلى أنهما يحتاجان إلى صفحات لعرض ومناقشة الموضوع مع المسئولين والمتخصصين فى بعض القضايا الإقتصادية .

٨ - حصلت المقالات على الترتيب الثالث من حيث المساحة ، ووصلت عدد صفحاتها إلى ١٦ صفحة بنسبة ٢٠,٥١٪ ، ثم جاءت الأخبار فى الترتيب الرابع وعدد صفحاتها ,٧٥ من الصفحة بنسبة ,٩٦٪ ثم الكاريكاتور وعدد صفحاته ,٥٠ من الصفحة بنسبة ,٦٤٪ ، ثم رسائل القراء وعدد صفحاتها ,٢٥ من الصفحة بنسبة ,٣٢٪ من جملة مساحة الفنون التحريرية المستخدمة فى معالجة قضايا الإنفتاح الإقتصادى

٩ - يلاحظ مدى التباين بين نسبة مساحة الفنون التحريرية السابقة ، ونسبة مجموع تكراراتها ، فالمقال وإن كان يأتى فى مقدمة هذه الفنون من حيث التكرار ، إلا أنه يلاحظ من حيث المساحة جاء فى الترتيب الثالث ، كما يلاحظ أن الأحاديث الصحفية جاءت فى المرتبة الثانية من حيث التكرار ، وفى المرتبة الأولى من حيث المساحة ، ثم تأتى التحقيقات فى المرتبة الثالثة من حيث التكرار ، وفى المرتبة الثانية من حيث المساحة ، ثم تأتى الأخبار فى المرتبة الرابعة من حيث التكرار والمساحة على الرغم من التباين



فى نسبة كل منهما ، ثم يأتى الكاريكاتور فى المرتبة الخامسة من حيث التكرار والمساحة أيضاً ثم تأتى رسائل القراء فى المرتبة الأخيرة من حيث التكرار مع التباين فى النسبة .

٧ - المصادر التى إعتمدت عليها « أكتوبر » فى معالجة قضايا الإنفتاح الإقتصادى :

تكشف نتائج الدراسة التحليلية عن الإرتفاع الواضح فى نسبة الإعتماد على المحررين حيث حصلت هذه الفئة على نسبة ٤٣,٨٦٪ من مجموع المصادر .

ويوضح الجدول الآتى :

الفئـــه	التكـــرار	النسبة المئوية
محررون .	٢٥	٤٣,٨٦
مسئولون .	٢٠	٣٥,٠٩
غير محدد المصدر .	٦	١٠,٥٢
متخصصون .	٤	٧,٠٢
جمهور عام .	٢	٣,٥١
الإجمـــالى	٥٧	١٠٠٪

جدول رقم (٧٢) يوضح المصادر التى اعتمدت عليها « أكتوبر » فى عرض قضايا الإنفتاح الإقتصادى.

١ - ويرجع هذا الإرتفاع فى نسبة **المحررين** إلى إمكانات المجلة وما تضمه من نخبه هائلة من المتخصصين فى الموضوعات الإقتصادية مثل **محمود عبد المنعم مراد ، محمد خلف الله ، وسمير مسعود ، ومحمد نجم ، وعادل الملك** ، وغيرهم .

٢ - جاء إعتماد المجلة على **المسئولين** فى المرتبة الثانية وبلغت نسبتها ٣٥,٠٩ ، ويعكس هذا حرصها على تقديم وجهة النظر الرسمية فيما تطرحه من قضايا من خلال إعتمادها على المسئولين فى الدولة ، فأجرت أحاديث مع رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات تحت عنوان :

« أبعدوا الوزراء عن شركات القطاع العام » (١)

وأيضا الحديث الذى أجرته مع وزير المالية الدكتور على لطفى تحت عنوان :

« وزير المالية : حتى لا يتهربوا من الضرائب » (٢)

٣ - جاءت نسبة **غير محدد المصدر** فى المرتبة الثالثة وبلغت نسبتها ١٠,٥٢٪ من مجموع المصادر و ظهر هذا فى أغلب الأخبار الإقتصادية التى نشرت على صفحات المجلة .

٤ - جاء إعتماد « أكتوبر » على **المتخصصين** كمصدر من مصادر المعلومات فى المرتبة الرابعة وبلغت نسبتها ٧,٠٢٪ ، وأغلبهم من أساتذة الجامعات ، وخبراء الإقتصاد ، ثم جاء الجمهور العام فى المرتبة الأخيرة وبلغت نسبته ٣,٥١٪ .

(١) أكتوبر فى ١٧ / ٨ / ١٩٨٠ .
(٢) أكتوبر فى ٦ / ٥ / ١٩٧٩ .



٨ - حجم إهتمام مجلة « أكتوبر » بقضايا الإنفتاح الإقتصادى :

يمكن تقدير حجم إهتمام « أكتوبر » بقضايا الإنفتاح الإقتصادى من خلال التعرف على تحليل عدة فئات هى

أ - موقع المادة التحريرية فى المجلة .

ب - التقسيم الشكلى للعناوين .

جـ - الصور والرسوم المصاحبة .

د - الإطارات « البراويز » .

ونعرض فيما يلى هذه الفئات :

أ - موقع المادة التحريرية :

يعد موقع المادة التحريرية فى المجلة من المؤشرات المهمة التى تعكس درجة إهتمام المجلة بما تطرحه على قرائها ، ومن المعروف أن صفحتا الغلاف ثم صفحتا الوسط من المجلة تحظيان بأهمية مطلقة بالمقارنة بالصفحات الداخلية .

وقد أثبتت الدراسة التحليلية لموقع المادة التحريرية فى مجلة « أكتوبر » أن كل الموضوعات الإقتصادية كانت تقع فى الصفحات الداخلية ، حيث بلغت تكراراتها ٥٧ تكرارا بنسبة ١٠٠٪ ، مما يبين أن « أكتوبر » لم تولى الموضوعات الإقتصادية إهتماما كبيرا ، فلم تنشر أية موضوعات إقتصادية فى صفحتا الغلاف أو صفحتا الوسط .

ب - العناوين المصاحبة :

أوضحت الدراسة إرتفاع نسبة العناوين الممتدة حيث بلغت ٢٧ عنوانا بنسبة ٤٧,٣٧٪ .

والجدول الآتى يوضح ذلك :

الفئـــه	التكـــرار	النسبة المئوية
ممتـد .	٢٧	٤٧,٣٧
رئيســى .	١٦	٢٨,٠٧
عمــودى .	١٤	٢٤,٥٦
الإجمـــالــى	٥٧	١٠٠٪

جدول رقم (٧٣) يوضح أنواع العناوين المصاحبة للمادة التحريرية فى « أكتوبر » .

ثم تأتى العناوين الرئيسية فى المرتبة الثانية حيث بلغت تكراراتها ١٦ تكرارا بنسبة ٢٨,٠٧٪ ، ثم



يأتى العنوان العمودى فى المرتبة الأخيرة وبلغت تكرارته ١٤ تكرارا بنسبة ٢٤,٥٦٪ ، وذلك يتفق مع طبيعة الأخبار القصيرة .

كما اهتمت « أكتوبر » بالعناوين الفرعية فتارة تضعها داخل إطار ، وتارة تفرغها فوق أرضية سوداء .

جـ - الصور والرسوم :

تسعى الدراسة التحليلية إلى التعرف على حجم إهتمام مجلة « أكتوبر » بإستخدام الصور والرسوم فى إبراز موضوعات الإنفتاح الإقتصادى وتبين من خلال التحليل ضعف الإهتمام بالصور شخصية أو موضوعية كعنصر من عناصر الإبراز لموضوعات الإنفتاح الإقتصادى حيث بلغ مجموع تكرار الصور ٣٣ تكرار ، منها ٣١ تكرارا للصور الشخصية بما يمثل ٩٣,٩٤٪ من إجمالى الصور .

والجدول الآتى يوضح ذلك :

الفئـــه	التكـــرار	النسبة المئوية
صور شخصية	٣١	٩٣,٩٤
صور موضوعية	٢	٦,٠٦
الإجمـــالى	٣٣	١٠٠٪

جدول رقم (٧٤) يوضح الصور والرسوم المصاحبة لقضايا الإنفتاح الإقتصادى فى مجلة « أكتوبر »

فى حين جاءت الصور الموضوعية فى الترتيب الثانى ، وبلغ مجموع تكراراتها ٢ تكرارا بنسبة ٦,٠٦٪ ، وبذلك يتضح غلبة الصور الشخصية على الصور الموضوعية .

د - الإطارات « البراويز »

تستخدم الإطارات فى إبراز بعض المواد الهامة وبخاصة الأخبار الصغيرة ، التى لا تسمح مساحتها بعرضها على حيز كبير يتفق وأهميتها بالنسبة لغيرها من الموضوعات المساوية لها فى المساحة .

وقد إستخدمت « أكتوبر » الإطار كعنصر من عناصر الإبراز فى تناولها لقضايا الإنفتاح الإقتصادى ، وبلغ تكرار الإطارات ٢١ إطارا من جملة الموضوعات الإقتصادية ، والتى بلغت ٥٧ تكرار . فمعظم الموضوعات توضع فى بدايتها إشارة إلى مضمون الموضوع فى كلمة أو كلمتين ، داخل إطار مستطيل ، وقد تحاط بعض الصفحات من أضلاعها الأربعة بإطارات .



الفصل العاشر

المعالجة الصحفية لقضايا الإنفتاح الإقتصادى

دراسة مقارنة فى مجلتى(روز اليوسف)و(أكتوبر)



بعد عرض معطيات الدراسة التحليلية لكل من مجلتى (روز اليوسف) و (أكتوبر) تسير الدراسة فى اتجاه وضع هذه المعطيات فى ميزان المقارنة فى محاولة للتوصل إلى الفروق الدقيقة التى تميز كل صحيفة منها فى معالجتها لقضايا الإنفتاح الإقتصادى خلال فترة الدراسة وذلك من خلال المحاور الآتية :-

١- المقارنة بين قضايا الإنفتاح الإقتصادى المنشورة على صفحات هاتين المجلتين .

٢- المقارنة بين طريقة عرض قضايا الإنفتاح الإقتصادى فى مجلتى (روز اليوسف) و(أكتوبر).

٣- المقارنة بين اتجاهات عرض قضايا الإنفتاح الإقتصادى.

٤- المقارنة بين أساليب الإقناع المستخدمة فى عرض قضايا الإنفتاح الإقتصادى .

٥- المقارنة بين مستويات اللغة المستخدمة فى معالجة هاتين المجلتين لقضايا الإنفتاح الإقتصادى .

٦- المقارنة بين المصادر التى اعتمدت عليها هاتين المجلتين فى معالجتها لقضايا الإنفتاح الإقتصادى .

٧- المقارنة بين الفنون التحريرية المستخدمة فى معالجة قضايا الإنفتاح الإقتصادى .

٨- المقارنة بين حجم اهتمام هاتين المجلتين بمعالجة قضايا الإنفتاح الإقتصادى .

أولا :- المقارنة بين قضايا الإنفتاح الإقتصادى فى مجلتى (روز اليوسف) و (أكتوبر) :-

اتفقتا كل من مجلتى (روز اليوسف) و (أكتوبر) فى درجة الإهتمام بالقضايا الإقتصادية حيث جاءت فى المرتبة الأولى من جملة اهتمامها بقضايا الإنفتاح الإقتصادى ، مع الإختلاف فى نسبة كل منهما ، حيث بلغت فى (روز اليوسف) ٩٥٫٤٦ ٪ ، وفى" أكتوبر" ٨٩٫٤٧ ٪ وجاءت باقى قضايا الإنفتاح الإقتصادى ضمن فئة قضايا أخرى فى كلتا المجلتين ، والتى جاءت نسبتها فى (روز اليوسف) ٤٫٦٤ ٪ ، وفى (أكتوبر) ١٠٫٥٣ ٪ .



وفيمايلى عرض تفصيلى للقضايا الإقتصادية فى كلتا المجلتين :

أولاً: القضايا الإقتصادية :

١- تشير نتائج الدراسة إلى أن الإرتباط بين أجندة مجلة (روز اليوسف) وأجندة مجلة (أكتوبر) فى القضايا الإقتصادية بنسبة ٦٨ر وهو ارتباط معتدل وذو دلالة ، فجاءت القضايا الخاصة بالإسكان فى المرتبة الأولى من اهتمام المجلتين مع التقارب فى نسبة كل منهما ، فبلغت فى (روز اليوسف) ١٩ر٢٦ ٪ ، وفى (أكتوبر) ٤٩ر٢٥ ٪

والجدول التالى يوضح ذلك :-

الصحيفة	روز اليوسف			أكتوبر			الإجمالى	
القضايا الإقتصادية	م	ك	٪	م	ك	٪	ك	٪
اسكان	١	٥٥	١٩ر٢٦	١	١٣	٤٩ر٢٥	٦٨	٠٥ر٢٦
قطاع عام	٢	٣٥	٦٦ر١٦	٣	٧	٧٣ر١٣	٤٢	٠٩ر١٦
كسب غير مشروع	٣	٣١	٧٦ر١٤	٢	١١	٥٧ر٢١	٤٢	٠٩ر١٦
أسعار	٤	٢٧	٨٦ر١٢	٥ر٩	صفر	صفر	٢٧	٣٤ر١٠
إستثمار	٦	١٤	٦٧ر٦	٤	٦	٧٦ر١١	٢٠	٦٦ر٧
إنفتاح اقتصادى	٧	١٠	٧٦ر٤	٥ر٩	صفر	صفر	١٠	٨٣ر٣
بنوك أجنبية	٨	٩	٢٩ر٤	٥ر٩	صفر	صفر	٩	٤٥ر٣
إستيراد وتصدير	٩	٦	٨٦ر٢	٧	٤	٨٤ر٧	١٠	٨٣ر٣
قطاع خاص	١٠	٥	٣٨ر٢	٥ر٩	صفر	صفر	٥	٩٢ر١
ضرائب	١١	صفر	صفر	٥ر٥	٥	٨٠ر٩	٥	٩٢ر١
أخرى	٥	١٨	٥٧ر٨	٥ر٥	٥	٨٠ر٩	٢٣	٨١ر٨
الإجمالى	١١	٢١٠	٪١٠٠	١١	٥١	٪١٠٠	٢٦١	٪١٠٠

جدول رقم (٧٥) يوضح القضايا الاقتصادية فى مجلتى « روز اليوسف » ، « وأكتوبر »

١- ويعكس هذا الإهتمام بقضايا **الإسكان** تأثر المجلتين بمشكلات الشارع المصرى والتعبير الحقيقى عن قضاياه حيث احتدت أزمة الإسكان فى هذه الفترة ، وتراجع عمليات بناء الإسكان الشعبى وظهور الإسكان الفاخر .

٢- إحتلت قضايا **القطاع العام** المرتبة الثانية فى مجلة « روز اليوسف » وبلغت نسبتها ٦٦ر١٦ ٪ فى حين جاءت فى المرتبة الثالثة فى مجلة « أكتوبر » وبلغت نسبتها ٧٣ر١٣ ٪ ، ويعكس هذا أيضا اتجاه النظام السياسى إلى تطوير القطاع العام ، وإزالة كافة العقبات التى تحول دون تقدمه ، ولذا عالجتا المجلتين أوجه



القصور فى إدارة القطاع العام وركزتا على السلبيات التى تعوقه عن أداء مهامه ، وطالبتا بالعمل على إزالة هذه السلبيات حتى يستطيع أن يؤدى دوره فى المجتمع .

٣- شغلت قضايا **الكسب غير المشروع** المرتبة الثالثة من إهتمام مجلة « روز اليوسف » وبلغت نسبتها ١٤٫٧٦ ٪ ، واحتلت المرتبة الثانية فى مجلة « أكتوبر » حيث بلغت نسبتها ٢١٫٥٧ ٪ ، ممايعكس اهتمام المجلتين بالكشف عن الإنحراف والفساد الموجود سواء كان صادراً من مسئول أو من عامة المجتمع مما يسهم فى عملية التنمية .

٤ - جاء إهتمام « روز اليوسف » بقضية **الأسعار** فى المرتبة الرابعة وبلغت نسبتها ١٢٫٨٦ ٪ فى حين لم تتناولها « أكتوبر » على الرغم من أن هذه الفترة قد شهدت ارتفاعا متواصلا فى الأسعار أدى إلى معاناة الجماهير ، وظهور السوق السوداء ، ولذلك ارتفعت الأصوات فى هذه الفترة - مطالبة بالتغيير.

٥ - إحتلت القضايا الخاصة **بالإستثمار** المرتبة السادسة من إهتمام مجلة « روز اليوسف » بنسبة ٦٫٦٧ ٪ ، وشغلت المرتبة الرابعة فى مجلة « أكتوبر » وبلغت نسبتها ١١٫٧٦ ٪ ، وهى نسبة ضئيلة فى كلتا المجلتين لاتتناسب وأهمية الإستثمار فى هذه الفترة ، والمناقشات التى دارت حول إزالة كل العقبات التى تعوق حركة الإستثمار ، واتجاه الحكومة إلى تشجيعه .

٦ - جاءت قضية (**الإنفتاح الإقتصادى**) فى الترتيب السابع من اهتمام مجلة « روز اليوسف » وبلغت نسبتها ٤٫٧٦ ٪ ، فى حين لم تتناولها « أكتوبر » ، ثم جاءت قضايا البنوك الأجنبية فى الترتيب الثامن من اهتمام « روز اليوسف » وبلغت نسبتها ٤٫٢٩ ٪ ، ولم تتناولها « أكتوبر » على الرغم من المناقشات التى دارت فى هذه الفترة حول إنشاء بنوك أجنبية فى مصر وأثرها على الإقتصاد المصرى .

٧- جاء الإهتمام بقضايا **التصدير والإستيراد** فى المرتبة التاسعة فى مجلة « روز اليوسف » وبلغت نسبتها ٢٫٨٦ ٪ ، والترتيب الأخير فى مجلة « أكتوبر » بنسبة ٧٫٨٤ ٪ ، وهى نسبة ضئيلة جداً لاتتفق والقرارات التى صدرت فى هذه الفترة حول تنشيط عمليات التصدير والإستيراد ، والمناقشات الكثيرة حول آثار تطبيق هذه القرارات على المجتمع المصرى .

ثم جاءت قضايا **القطاع الخاص** فى المرتبة قبل الأخيرة فى « روز اليوسف » بنسبة ٢٫٣٨ ٪ولم تتناولها « أكتوبر »

ثم جاءت قضايا **الضرائب** فى المرتبة قبل الأخيرة فى « أكتوبر » وبلغت نسبتها ٩٫٨٠ ٪ وجاءت فئة **أخرى** بنسبة ٨٫٥٧ ٪ فى مجلة « روز اليوسف » ، وفى « أكتوبر » بنسبة ٩٫٨٠ ٪ .



ثانيا :- المقارنة بين طريقة عرض قضايا الإنفتاح الإقتصادى :

أوضحت الدراسة أن الإرتباط بين أجندة مجلة « روز اليوسف » وأجندة مجلة « أكتوبر » فى ترتيبها لفئات طريقة العرض = -١ وهو ارتباط عكس تام ، فقد جاءت فئة عرض المشكلة مع تقديم الحلول فى المرتبة الثانية فى « روز اليوسف » والأولى فى « أكتوبر » .

والجدول الآتى يوضح ذلك :

الصحيفة	روز اليوسف			أكتوبر			الإجمالى	
طريقة العرض	م	ك	٪	م	ك	٪	ك	٪
عرض مشكلة وحل	٢	١٠٩	٥٠ر٤٦	١	٤٣	٧٥ر٤٤	١٥٢	٥٤ر٨٧
عرض حدث	١	١١١	٤٩ر٥٤	٢	١٤	٢٤ر٥٦	١٢٥	٤٥ر١٣
الإجمالى	٢	٢٢٠	١٠٠٪	٢	٥٧	١٠٠٪	٢٧٧	

جدول رقم (٧٦) يوضح طريقة عرض قضايا الإنفتاح الإقتصادى فى « روز اليوسف » و« أكتوبر »

وبلغت نسبتها فى الأولى ٤٦ ر٥٠٪ ، وفى الثانية ٤٤ ر٧٥٪ ، ويشير هذا إلى أن المجلتين تحاولا الإسهام فى خدمة قضايا التنمية الإقتصادية بوضع الحلول للمشكلات التى تتناولاها.

شغلت فئة عرض حدث المرتبة الأولى من إهتمام مجلة « روز اليوسف » حيث بلغت نسبتها ٤٩ر٥٤٪ ، فى حين جاءت فى المرتبة الثانية فى « أكتوبر » بنسبة ٢٤ر٥٦٪ ويرجع هذا الإرتفاع فى « روز اليوسف » إلى اعتماد المجلة على الكاريكاتير فى معالجتها لقضايا الإنفتاح الإقتصادى ، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الإعتماد على الأخبار .

ثالثا :- المقارنة بين أتجاهات عرض قضايا الإنفتاح الإقتصادى :

١- تشير نتائج الجدول رقم (٣) إلى أن الإرتباط بين أجندة مجلة « روز اليوسف » وأجندة مجلة « أكتوبر » = -٥ر وهو ارتباط سلبى « عكس مضاد ».

حيث حصل الإتجاه المعارض على المرتبة الأولى فى معالجة « روز اليوسف » لقضايا الإنفتاح الإقتصادى وبلغت نسبته ٤٦ر٥٠٪

ويوضح الجدول التالى ذلك:

الصحيفة	روز اليوسف			أكتوبر			الإجمالى	
الاتجاه	م	ك	٪	م	ك	٪	ك	٪
معارض	١	١١١	٤٦ ر٥٠	٣	١١	١٩ر٣٠	١٢٢	٤٤ر٠٤
مؤيد	٢	٧٧	٣٥	١	٣٢	٥٦ر١٤	١٠٩	٣٩ر٣٥
محايد	٣	٣٢	٥٤ ر١٤	٢	١٤	٢٤ر٥٦	٤٦	١٦ر٦١
الإجمالى	٣	٢٢٠	١٠٠٪	٣	٥٧	١٠٠٪	٢٧٧	١٠٠٪

جدول رقم (٧٧) يوضح اتجاه عرض قضايا الإنفتاح الإقتصادى فى « روز اليوسف » و « أكتوبر »



١- فى حين جاء ترتيب الإتجاه **المعارض** فى المرتبة الأخيرة فى مجلة «أكتوبر» وبلغت نسبته٣٠ ر ١٩٪ وجاء ارتفاع هذه النسبة فى «روزاليوسف» متفقا مع سياسة المجلة فى إعتمادها على الكاريكاتير الساخر فى معالجتها لقضايا الإنفتاح ، حيث إن الكاريكاتير يعتبر فى مضمونه نقداً للوضع القائم ، أى بمثابة الرأى المعارض .

٢- جاء الإتجاه **المؤيد** فى المرتبة الثانية فى «روز اليوسف» وذلك بنسبة ٣٥ ٪ ، واحتل المرتبة الأولى فى مجلة «أكتوبر» وبلغت نسبته ١٤ ر ٥٦ ٪ وهذا يتفق مع السياسة التحريرية لمجلة «أكتوبر» باعتبارها صحيفة الحزب الحاكم

٣- حصل الإتجاه **المحايد** على الترتيب الأخير من إهتمام «روز اليوسف» وبلغت نسبته ٥٤ ر ١٤ ٪ ، واحتل هذا الأتجاه الترتيب الثانى فى مجلة «أكتوبر» وبلغت نسبته ٥٦ ر ٢٤ ٪ ، وقد ظهر هذا فى استخدام المجلتين للأخبار فى معالجتها لقضايا الإنفتاح .

رابعا :- المقارنة بين وسائل الإقناع المستخدمة فى معالجة قضايا الإنفتاح الإقتصادى :

أثبتت نتائج التحليل اعتماد«روز اليوسف» ، «أكتوبر» على وسائل الإقناع المنطقية فقط فى معالجتها لقضايا الانفتاح الإقتصادى .

واحتل أسلوب **ذكر أمثلة واقعية** المرتبة الأولى من إهتمام المجلتين ، وبلغت نسبته فى « روز اليوسف » ٥٦٫٠٣ ٪ ، وجاء الإرتباط بين أجندة المجلتين بنسبة (+١) وهو ارتباط إيجابى قوى تام ،

ويوضح الجدول التالى ذلك :-

الصحيفة	روز اليوسف			أكتوبر			الاجمالى	
أسلوب الإقناع	م	ك	٪	م	ك	٪	ك	٪
ذكر أمثلة واقعية	١	٦٥	٥٦ر ٣	١	٣٨	٦٦ر٦٧	١٠٣	٥٩ر٥٤
ذكر الإيجابيات أو السلبيات	٢	٣٦	٣١ر ٠٤	٢	١٩	٣٣ر٣٣	٥٥	٣١ر٧٩
ذكر الحقائق والأرقام	٣	١٥	١٢ر ٩٣	٣	صفر	صفر	١٥	٨ر٦٧
الإجمالى	٣	١١٦	٪١٠٠	٣	٥٧	٪١٠٠	١٧٣	٪١٠٠

جدول رقم (٧٨) يوضح وسائل الإقناع المستخدمة فى معالجة قضايا الإنفتاح الإقتصادى فى « روز اليوسف و «أكتوبر »

وبلغت نسبته فى « أكتوبر » ٦٧ر ٦٦ ٪ ،

ثم جاء ذكر الجوانب الإيجابية أو السلبية فى الترتيب الثانى من إهتمام مجلتى « روز اليوسف » ، و « أكتوبر » مع التقارب فى نسبة كل منهما ، حيث بلغت فى الأولى ٠٤ ر ٣١ ٪ ، وفى الثانية ٣٣ ر ٣٣ ٪ وجاء ذكر الحقائق والأرقام فى المرتبة الأخيرة فى « روز اليوسف » وبلغت نسبتها ٩٣ ر١٢ ٪ ولم تستخدمها « أكتوبر » على الرغم من أهمية الأرقام فى معالجة القضايا الإقتصادية .



خامسا:- المقارنة بين المستوى اللغوى المستخدم فى معالجة قضايا الإنفتاح الإقتصادى :

إحتلت اللغة الصحفية المرتبة الأولى من اهتمام مجلتى « روز اليوسف » و « أكتوبر » ، مع الإختلاف فى النسب حيث كانت فى « روز اليوسف » ٦٤ ر٥٣ ٪ ، وفى « أكتوبر » ٤٩ ر ٩٦ ٪ ، ولذلك جاء الإرتباط بينهما إيجابى قوى وذو دلالة بنسبة (+١) •

والجدول الآتى يوضح ذلك :

الصحيفة	روز اليوسف			أكتوبر			الإجمالى	
اللغة المستخدمة	م	ك	٪	م	ك	٪	ك	٪
صحفية	١	١١٨	٥٣,٦٤	١	٥٥	٩٦,٤٩	١٧٣	٦٢,٤٥
عامية	٢	١٠٢	٤٦,٣٦	٢	٢	٣,٥١	١٠٤	٣٧,٥٥
الإجمالى	٢	٢٢٠	٪١٠٠	٢	٥٧	٪١٠٠	٢٧٧	٪١٠٠

جدول رقم (٧٩) يوضح الأساليب اللغوية التى استخدمتها « روز اليوسف » و « أكتوبر » فى معالجة قضايا الإنفتاح الإقتصادى

وجاء استخدام العامية فى المرتبة الثانية فى كل من « روز اليوسف » و « أكتوبر » ، وبلغت نسبتها فى الأولى ٣٦ ر ٤٦ ٪ ، وهى نسبة مرتفعة نظر لإعتماد المجلة على الكاريكاتير كثيراً فى معالجتها لقضايا الإنفتاح الإقتصادى

وبلغت نسبتها فى الثانية ٥١ ر٣ ٪ ، ولم تستخدمها أيضا إلا فى الرسوم الكاريكاتيرية .



سادسا :- المقارنة بين أنواع المصادر التى أعتمدت عليها « روز اليوسف » و « أكتوبر » فى المعالجة:

١- تشير بيانات الجدول رقم (٨٠) إلى أن الإرتباط بين أجندة « روز اليوسف » وأجندة مجلة« أكتوبر » يساوى ٨٥ و. هو ارتباط إيجابى قوى وذو دلالة .

ولذلك كشفت الدراسة التحليلية عن الإرتفاع الواضح فى نسبة الإعتماد على **المحررين** فى مجلتى

« روز اليوسف و« أكتوبر » وبلغت نسبتها فى الأولى ٤٩.٥٥٪

والجدول التالى يوضح ذلك :

الصحيفة	روز اليوسف			أكتوبر			الإجمالى	
المصادر	م	ك	٪	م	ك	٪	ك	٪
محررون	١	١٠٩	٤٩٫٥٥	١	٢٥	٤٣٫٨٦	١٣٤	٤٨٫٣٧
مسئولون	٢	٤٤	٢٠	٢	٢٠	٣٥٫٠٩	٦٤	٢٣٫١١
متخصصون	٣	٣١	١٤٫٠٩	٤	٤	٧٫٠٢	٣٥	١٢٫٦٣
غير محدد المصدر	٤	٢٥	١١٫٣٦	٣	٦	١٠٫٥٢	٣١	١١٫١٩
هيئات مصرية	٥	٦	٢٫٧٣	٦٫٥	صفر	صفر	٦	٢٫١٧
جمهور عام	٧	صفر	صفر	٥	٢	٣٫٥١	٢	٫٧٢
أخرى	٦	٥	٢٫٢٧	٦٫٥	صفر	صفر	٥	١٫٨٢
الإجمالى	٧	٢٢٠	١٠٠٪	٧	٥٧	١٠٠٪	٢٧٧	١٠٠٪

جدول رقم (٨٠) يوضح المصادر التى إعتمدت عليها « روز اليوسف » و « أكتوبر » فى معالجة قضايا الإنفتاح الإقتصادى

١- وبلغت نسبة اعتماد « أكتوبر » على المحررين ٨٦ ر٤٣ ٪ ، ويعكس هذا إمكانات المجلتين ، واعتمادهما على نخبة هائلة من كبار الكتاب المتخصصين فى الموضوعات الإقتصادية .

٢- جاء الإعتماد على **المسئولين** كمصدر من مصادر المعلومات فى المرتبة الثانية من إهتمامات كلتا المجلتين مع الإختلاف فى النسب حيث بلغت فى « روز اليوسف » ٢٠ ٪ ، وفى « أكتوبر » ٩ر٣٥ ٪ويؤكد هذا حرص المجلتين على تقديم وجهة النظر الرسمية فيما تطرحه من قضايا من خلال إعتمادها على المسئولين ،

٣- حصلت فئة **المتخصصين** على المرتبة الثالثة من إهتمام « روز اليوسف » وبلغت نسبتها ٠٩ ر ١٤ ٪ فى حين حصلت على الترتيب الرابع فى « أكتوبر » وبلغت نسبتها ٠٢ ر ٧ ٪ ، وإعتماد المجلة على المتخصصين يزيد من مصداقية وقوة المادة الصحفية.

٤- جاءت فئة **غير محدد المصدر** فى المرتبة الرابعة فى مجلة « روز اليوسف » وبلغت نسبتها ٣٦ ر ١١ ٪ وفى « أكتوبر » فى المرتبة الثالثة بنسبة ٥٢ ر١٠ ٪ ، وظهر هذا واضحاً فى أغلب الأخبار الإقتصادية التى نشرتها المجلة ، وإن كان هذا يدعو إلى تشكيك القارىء



ثم جاءت فئة هيئات مصرية بنسبة ٧٣ ر٢ ٪ فى « روز اليوسف » ولم تعتمد عليها « أكتوبر » ثم فئة **الجمهورالعام** بنسبة ٥١ ر٣ ٪ فى « أكتوبر » ، ولم تعتمد « روز اليوسف » على الجمهور العام كمصدر من مصادر المعلومات ، وهذا يعد تقصير من الصحيفة تجاه جمهورها ، ويقلل من ارتباط الجمهور بصفة عامة بالمجلة ثم جاءت فئة أخرى بنسبة ٢٧ . ٢٪ فى "روز اليوسف" .

سابعا :- (أ) المقارنة بين فنون التحرير الصحفى المستخدمة فى معالجة قضايا الإنفتاح الإقتصادى:

١- أوضحت نتائج الجدول رقم (٨١) أن الإرتباط بين أجندة « روز اليوسف » وأجندة « أكتوبر » يساوى ٢٢ر وهو ارتباط ضعيف وغير ذى دلالة .

فقد أعتمدت مجلة « روز اليوسف » على **الكاريكاتير** بدرجة كبيرة ، حيث جاء فى المرتبة الأولى وبلغت نسبته ٤٥ ٪ من جملة فنون التحرير الصحفى .

والجدول التالى يوضح ذلك :

الصحيفة	روز اليوسف			أكتوبر			الإجمالى	
الفن التحريرى	م	ك	٪	م	ك	٪	ك	٪
كاريكاتور	١	٩٩	٤٥	٢	٢	٣,٥١	١٠١	٣٦,٤٦
التحقيق	٢	٤٨	٢١,٨٢	١	١١	١٩,٣٠	٥٩	٢١,٣٠
الخبر	٣	٢٥	١١,٣٦	٥	٦	١٠,٥٣	٣١	١١,١٩
المقال	٤	٢٣	١٠,٤٥	٣	٢٤	٤٢,١٠	٤٧	١٦,٩٧
الحديث	٥	٢١	٩,٥٥	٤	١٢	٢١,٠٥	٣٣	١١,٩٢
التقرير	٦	٤	١,٨٢	٧	صفر	صفر	٤	١,٤٤
رسائل القرار	٧	صفر	صفر	٦	٢	٢	٢	,٧٢
الإجمالى	٧	٢٢٠	٪١٠٠	٧	٥٧	٪١٠٠	٢٧٧	٪١٠٠

جدول رقم (٨١) يوضح فنون التحرير الصحفى "روز اليوسف" و" اكتوبر"

١- فى حين جاء فى المرتبة الأخيرة فى « أكتوبر »وبلغت نسبته ٥١ ر٣ ٪، وهذا الإهتمام من مجلة « روز اليوسف » يشير إلى أن الكاريكاتير يلعب دوراً فعالاً فى حياتها لكى تسخر من الظواهر السلبية فى المجتمع .

٢- جاء إهتمام « روز اليوسف » **بالتحقيق الصحفى** فى المرتبة الثانية ، وبلغت نسبته ٨٢ ر ٢١ ٪ ، بينما احتل المرتبة الثالثة فى « أكتوبر » وبلغت نسبته ٣٠ ر ١٩ ٪ ، وهى نسبة مرتفعة تبين إهتمام المجلتين بالتحقيق الصحفى فى معالجتها لقضايا الإنفتاح الإقتصادى .

٣- تأتى **الأخبار** فى المرتبة الثالثة فى « روز اليوسف » وبلغت نسبتها ٣٦ ر١١ ٪ ، والمرتبة الرابعة فى « أكتوبر » بنسبة ٥٣ ر ١٠ ٪ ، ثم يأتى **المقال** فى المرتبة الرابعة فى « روز اليوسف »بنسبة ٤٥ ر١٠ ٪ ، فى حين جاء فى الترتيب الأول فى مجلة « أكتوبر » وبلغت نسبته ١٠ ر ٤٢ ٪ مما يشير إلى أن المجلة لم تغفل القيام بدور التوجيه والإرشاد والتفسير فى معالجتها لقضايا الإنفتاح الإقتصادى ،



ثم جاء الحديث الصحفى فى المرتبة الثانية من إهتمام « أكتوبر » حيث بلغت نسبته ٠٥ ر ٢١ ٪ ، فى حين جاء فى المرتبة الخامسة فى « روز اليوسف » بنسبة ٥٥ر ٩ ٪ ، ثم جاء التقرير الصحفى فى المرتبة الأخيرة فى « روز اليوسف » بنسبة ٨٢ ر١ ٪ ، ولم تستخدمه « أكتوبر »

ثم جاءت رسائل القراء فى المرتبة الأخيرة فى « أكتوبر » بنسبة ٥١ ر٣ ٪ ، ولم تستخدمها « روز اليوسف » فى معالجتها لقضايا الإنفتاح الإقتصادى .

سابعا :- (ب) المقارنة بين مساحة الفنون التحريرية المستخدمة فى عرض قضايا الإنفتاح الإقتصادى :

- أشارت النتائج إلى أن الإرتباط بين أجندة « روز اليوسف » وأجندة « أكتوبر » = ٨٢ ر وهو إرتباط إيجابى قوى وذو دلالة .

فقد أثبتت نتائج الدراسة التحليلية أن التحقيق الصحفى احتل المرتبة الأولى فى مجلة « روز اليوسف » من حيث المساحةوبلغت نسبته ٢١ ر ٥١ ٪ .

ويوضح الجدول التالى ذلك :

الصحيفة	روز اليوسف			أكتوبر			الإجمالى	
الفن التحريرى	م	عدد الصفحات	٪	م	عدد الصفحات	٪	عدد الصفحات	٪
التحقيقات	١	١١٦ر٧٥	٥١ر٢١	٢	٢٩	٣٧ر١٨	١٤٥ر٧٥	٤٧ر٦٣
الأحاديث	٢	٣٦ر٢٥	١٥ر٩٠	١	٣١ر٥٠	٤٠ر٣٩	٦٧ر٧٥	٢٢ر١٤
الكاريكاتور	٣	٣٣ر٧٥	١٤ر٨٠	٥	٥٠ر	٦٤ر	٣٤ر٢٥	١١ر١٩
المقالات	٤	٣٠ر١٣	١٣ر٢١	٣	١٦	٢٠ر٥١	٤٦ر١٣	١٥ر٠٨
الأخبار	٥	٧ر١٣	٣ر١٣	٤	٧٥ر	٩٦ر	٧ر٨٨	٢ر٥٨
التقارير	٦	٤	١ر٧٥	٧	صفر	صفر	٤	١ر٣٠
رسائل القراء	٧	صفر	صفر	٦	٢٥ر	٣٢ر	٢٥ر	٠٨ر
الإجمالى	٧	٢٢٨ر٠١	١٠٠٪	٧	٧٨	١٠٠٪	٣٠٦ر٠١	١٠٠٪

جدول رقم (٨٢) مساحة الفنون التحريرية المستخدمة فى عرض قضايا الإنفتاح الإقتصادى فى روز اليوسف "أكتوبر"

- وجاء إهتمام « أكتوبر » **بالتحقيق الصحفى** فى المرتبة الثانية وبلغت نسبته ١٨ ر٣٧ ٪ ، ويأتى هذا الإهتمام متفقاً مع طبيعة التحقيق الصحفى الذى يشغل مساحة شاسعة يبحث فيها فى جوهر المشكلات الداخلية والخارجية ، ويقدم تغطية شاملة لكل جوانبها .

- إحتلت **الأحاديث** المرتبة الأولى من إهتمام مجلة « أكتوبر » حيث بلغت نسبته ٣٩ ر٤٠ ٪ ، والمرتبة الثانية فى « روز اليوسف » وبلغت نسبته ٩٠ ر١٥ ٪ من حيث المساحة .

ثم يأتى **الكاريكاتور** فى المرتبة الثالثة فى « روز اليوسف » بنسبته ٨٠ ر١٤ ٪ ، والمرتبة قبل الأخيرة فى مجلة « أكتوبر » بنسبة ٦٤ ر ٪ .



ثم تأتى **المقالات** فى الترتيب الرابع من إهتمام « روز اليوسف » بنسبة ٢١ ر١٣ ٪ من حيث المساحة فى حين تأتى فى المرتبة الثالثة من إهتمام « أكتوبر » بنسبة ٥١ ر ٢٠ ٪.

ثم جاءت **الأخبار** فى المرتبة الخامسة فى « روز اليوسف » وبلغت نسبتها ١٣ ر٣ ٪ ، بينما جاءت فى المرتبة الرابعة فى « أكتوبر » بنسبة ٩٦ ر ٪ ، ثم **التقارير** فى « روز اليوسف » بنسبة ٧٥ ر١ ٪ ، ثم **رسائل القراء** فى مجلة « أكتوبر » بنسبة ٣٢ ر ٪ .

ثامنا :- المقارنة بين حجم إهتمام مجلتى « روز اليوسف » و « أكتوبر » فى معالجة قضايا الإنفتاح الإقتصادى:

تحاول هذه الدراسة المقارنة من خلال هذه الفئة التعرف على الأهمية التى توليها مجلتى « روز اليوسف » و « أكتوبر » بإبراز قضايا الإنفتاح الإقتصادى ، من خلال عقد مقارنة بين وسائل الإبراز التى استخدمتها المجلتين وتتمثل فى الآتى :

أ- موقع المادة التحريرية فى المجلة .

ب- التقسيم الشكلى للعناوين .

جـ - الصور والرسوم المصاحبة .

د- الإطارات « البراويز » .

ويعرض الباحث فيما يلى هذه الفئات :-

أ- موقع المادة الصحفية فى مجلتى « روز اليوسف » ، و« أكتوبر » :

أثبتت الدراسة التحليلية لموقع المادة التحريرية فى مجلة « أكتوبر » أن كل موضوعات الإنفتاح الإقتصادى كانت تقع فى الصفحات الداخلية وذلك بنسبة ١٠٠ ٪ ، وكذلك النسبة العظمى لموضوعات الإنفتاح فى مجلة « روز اليوسف » حيث بلغت نسبتها ٩١ ر٩٥ ٪ ، ولم ينشر فى صفحتا الغلاف سوى بنسبة ٠٩ ر٤ ٪ فقط .



ب- أنواع العناوين المصاحبة لموضوعات الإنفتاح الإقتصادى :

أوضحت الدراسة أن الإرتباط بين أجندة مجلة « روز اليوسف » وأجندة مجلة « أكتوبر » = ٥ ر وهو إرتباط معتدل وذو دلالة،فقد أشارت نتائج التحليل إلى إرتفاع نسبة العناوين الرئيسية المصاحبة لموضوعات الإنفتاح الإقتصادى فى مجلة « روز اليوسف » حيث احتلت المرتبة الأولى وبلغت نسبتها ٧٣ ر٤٧ ٪

والجدول التالى يوضح ذلك :

الصحيفة	روز اليوسف			أكتوبر			الإجمالى	
العناوين	م	ك	٪	م	ك	٪	ك	٪
رئيسى	٣	١٠٠	٤٧٫٧٣	٢	١٦	٢٨٫٠٧	١٢١	٤٣٫٦٨
ممتد	١	٦٥	٢٩٫٥٤	١	٢٧	٤٧٫٣٧	٩٢	٣٣٫٢١
عمودى	٢	٥٠	٢٢٫٧٣	٣	١٤	٢٤٫٥٦	٦٤	٢٣٫١١
الإجمالى	٣	٢٢٠	٪١٠٠	٣	٥٧	٪١٠٠	٢٧٧	٪١٠٠

جدول رقم (٨٣) يوضح أنواع العناوين المصاحبة لموضوعات الإنفتاح الإقتصادى فى روز اليوسف» و"أكتوبر"

فى حين جاء **العنوان الرئيسى** فى المرتبة الثانية فى مجلة « أكتوبر » وبلغت نسبته ٠٧ ر٢٨ ٪ ، وهذا الإهتمام من جانب المجلتين يعكس زيادة إهتمامهما بإستخدام العناوين الكبيرة فى إبراز موضوعات الإنفتاح الإقتصادى .

ثم جاءت **العناوين الممتدة** فى المرتبة الأولى فى مجلة « أكتوبر » بنسبة ٣٧ ر٤٧ ٪ ، وجاءت فى المرتبة الثانية فى مجلة « روز اليوسف » بنسبة ٥٤ ر ٢٩ ٪ ، وهذا يشير إلى إعتماد المجلتين فى الغالب على مواد الرأى الصحفية التى تناسبها مثل هذه العناوين .

وأخيراً جاء **العنوان العمودى** فى المرتبة الأخيرة فى كل من « روز اليوسف » ، و « أكتوبر » ، وبلغت نسبته فى الأولى ٧٣ ر ٢٢ ٪ ، وفى الثانية ٥٦ ر٢٤ ٪ . وهذا يتفق مع طبيعة الأخبار القصيرة المنشورة على عمود ، أو المقال العمودى .

ج- المقارنة بين أنواع الصور والرسوم المصاحبة لموضوعات الإنفتاح الإقتصادى :

تشير بيانات الجدول رقم (٨٤) إلى أن الإرتباط بين مجلة « روز اليوسف » ومجلة « أكتوبر » = (+١) وهو إرتباط إيجابى قوى تام وذو دلالة .

وأوضحت الدراسة تفوق مجلة « أكتوبر » فى إستخدامها للصورة كعنصر من عناصر الإبراز حيث بلغ مجموع تكراراتها (٣٣) تكرار من جملة موضوعات الانفتاح الإقتصادى وعددها (٥٧) تكراراً.



والجدول التالى يوضح ذلك :-

الصحيفة	روز اليوسف			أكتوبر			الإجمالى	
الصوروالرسوم	م	ك	٪	م	ك	٪	ك	٪
صــور شــخــصــيــة	١	٧٢	٩٤٫٧٤	١	٣١	٩٣٫٩٤	١٠٣	٩٤٫٤٩
صــور مــوضــوعــيــة	٢	٤	٥٫٢٦	٢	٢	٦٫٠٦	٦	٥٫٥١
الإجمالى	٢	٧٦	٪١٠٠	٢	٣٣	١٠٠	١٠٩	٪١٠٠

جدول رقم (٨٤) يوضح الصور المصاحبة لموضوعات الإنفتاح الإقتصادى فى مجلتى « روز اليوسف » و« أكتوبر »

١- فى حين جاء مجموع تكرار الصور فى « روز اليوسف » (٧٦) تكرار من جملة الموضوعات (٢٢٠) تكراراً ، وهذا يشير إلى ضعف إهتمام المجلتين بالصورة كعنصر من عناصر إبراز موضوعات الإنفتاح الإقتصادى .

كما تشير بيانات الجدول السابق إلى غلبة الصور الشخصية على الصور الموضوعية فى المجلتين حيث احتلت المرتبة الأولى وبلغت نسبتها فى « روز اليوسف » ٧٤ ر٩٤ ٪ من إجمالى الصور المستخدمة ، وفى « أكتوبر » ٩٤ ر٩٣ ٪ .

ثم جاءت الصور الموضوعية بنسبة ٢٦ ر٥ ٪ فى « روز اليوسف » ، وبنسبة ٠٦ر٦٪ فى مجلة « أكتوبر »

٢- الإطارات « البراويز » المستخدمة فى إبراز موضوعات الإنفتاح الإقتصادى .

كشفت الدراسة التحليلية عن استخدام المجلتين للإطار كعنصر من عناصر الإبراز ، فى تناولها لقضايا الإنفتاح الإقتصادى ، وبلغ تكرار الإطارات فى مجلة « روز اليوسف » (٩٠) تكرار من جملة الموضوعات الإقتصادية والتى بلغت (٢٢٠) تكراراً ، مما يشير إلى إهتمام المجلة بموضوعات الإنفتاح الإقتصادى ، فى حين بلغ تكرار الإطارات فى مجلة « أكتوبر » (٢١) تكرار من جملة الموضوعات (٥٧) تكراراً وهى نسبة معقولة ، لبيان أهمية هذه الموضوعات الإقتصادية .



الخاتمة



النتائج



أهم النتائج العامة للدراسة :

١ - أيدت هذه الدراسة ، النظرية الخاصة « بالإعتماد المتبادل بين الجمهور ووسائل الإعلام ، والمجتمع » فقد تأثرت الصحف القومية فى تناولها لقضايا الإنفتاح الإقتصادى بتوجهات النظام السياسى الذى يدعو إلى تشجيع الإستثمار العربى والأجنبى والمصرى ، فطالبت بإزالة كافة الصعوبات التى تقف أمام المستثمر الأجنبى ، وطالبت بضرورة تطوير القطاع العام حتى يستطيع أن يؤدى دوره فى التنميه ، وعالجت قضايا الكسب غير المشروع فذكرت بعض الإنحرافات والدخول الطفيلية ، مثل إنحراف بعض المشروعات فى سبيل الكسب السريع ومخالفتها لأبسط المبادئ الإنسانية ، فى تقديم سلع مخالفة للمواصفات وغير صالحة للإستعمال الآدمى ، وطالبت بضرورة تنمية القطاع الخاص وإزالة كافة العقبات التى تعوقه عن الإسهام فى التنمية .

٢ - كما برز أيضا تأثير نمط ملكية الصحيفة وإنتمائها السياسى والفكرى على معالجة صحيفة «الأهالى » لقضايا الإنفتاح الإقتصادى ، فركزت الصحيفة على موضوع إرتفاع الأسعار ، وطالبت بسياسة إقتصادية جديدة ترفع من مستوى معيشة المواطن ، وبينت أن سياسة الإنفتاح الإقتصادى وراء ظهور مشكلة إرتفاع الأسعار ، وتناولت قضايا الكسب غير المشروع وأوضحت أنها وليدة الإنفتاح الإقتصادى الإستهلاكى ، ورأت أن سياسة الإنفتاح الإقتصادى تهديد للسيادة الوطنية أمام رأس المال الأجنبى ، وطالبت بدعم القطاع العام وإعطائه أكبر قدر من الحرية ، وركزت على السلوكيات السلبية لبعض المستثمرين ، وسلبيات قانون الإستثمار الجديد ، وحذرت من رفع الدعم عن السلع ، ورأت أن حل أزمة الإسكان فى العمل على زيادة المعروض من الإسكان الشعبى والمتوسط ، وتخفيض تكاليف مواد البناء ، وهذا الإتجاه فى معالجة « الأهالى » يعكس الخط السياسى والفكرى لحزب التجمع المعارض لسياسة الإنفتاح الإقتصادى ، وحرصه على كشف الممارسات الخاطئة للنخبة الحاكمة ، وإنحرافات النخبة الإقتصادية ، مما يدعم صحة القول بعجز النظام القائم عن المواجهة وقيادة مسيرة التغير المنشود .

٣ - أوضحت الدراسة التحليلية أن الإرتباط بين الأجندة المركبة للقضايا الإقتصادية فى الصحف القومية ، والأجندة المركبة للصحف الحزبية،إرتباط إيجابى قوى وذو دلالة . مع إختلاف إتجاهاتهما فى المعالجة ، فالصحف القومية تتناول القضايا من وجهة النظر الرسمية للنظام القائم ، والصحف الحزبية متأثره بإتجاهها الحزبى .

٤ - تدنى إهتمام صحف الدراسة بالقضايا التعليمية حيث جاءت فى المرتبة الثالثة فى « الأهرام » والأخيرة فى جريدة « مصر / مايو » وهذا لايتناسب مع ماشهدته هذه الفترة من تدنى مستوى التعليم بالمدارس الحكومية ، وإنعدام الثقة فيها ، وإزدهار المدارس الخاصة التى أصبحت مطمع أولياء الأمور الذين أصبحوا يجرون وراء قيم المباهاة بتعليم أولادهم فى المدارس الخاصة ، وإنتشار ظاهرة الدروس الخصوصية

٥ - ساهمت الصحف فى وضع الحلول لموضوعات الإنفتاح الإقتصادى بدرجة كبيرة ، وجاء الإرتباط بين أجندة الصحافة القومية ، والصحافة الحزبية إرتباط معتدل وذو دلالة ، فجاءت فئة عرض المشكلة مع تقديم الحلول فى المرتبة الأولى من إهتمامات هذه الصحف مما يؤكد إسهامها فى خدمة قضايا التنمية



الإقتصادية ، عدا مجلة « روزاليوسف » التى كان إهتمامها بالدرجة الأولى بفئة عرض حدث نظر لإعتمادها كثيرا على الرسوم الكاريكاتورية والأخبار فى معالجتها لهذه القضايا .

٦ - حصل الإتجاه المعارض على الترتيب الأول فى جريدة « الأهالى » متأثرة بطابعها الحزبى المعارض لسياسة الإنفتاح الإقتصادى ، وجاء الإتجاه المعارض أيضا فى المرتبة الأولى من إهتمامات « روزاليوسف » نظراً لاعتمادها على الرسوم الساخرة كثيرا فى معالجتها لقضايا الإنفتاح الإقتصادى ، فى حين جاء الإتجاه المؤيد فى الترتيب الأول من إهتمام « الأهرام » و « مصر / مايو » ولذلك جاء الإرتباط بين الأجندة المركبة لصحيفة « الأهرام » وبين صحيفة « الأهالى » إرتباط عكسى تام ، وأيضا بين الأجندة المركبة « لروزاليوسف » وبين « أكتوبر » .

٧ - إستخدمت الصحف الإستمالات المنطقية والعقلية للإقناع فقط فى معالجتها لقضايا الإنفتاح الإقتصادى ، وهذا يتفق مع طبيعة الموضوعات الإقتصادية التى لا تتفق مع طبيعة العواطف المجردة ، وجاء فى مقدمتها ذكر أمثلة واقعية ، وجاء الإرتباط بين أجندة الصحف القومية وأجندة الصحف الحزبية معتدل وذو دلالة .

٨ - إحتلت اللغة الصحفية المرتبة الأولى من إهتمام صحف الدراسة ، ولم يرد إستخدام العامية إلا فى الرسوم الكاريكاتورية فقط .

٩ - إتفقت صحف الدراسة فى التركيز على التغطية الخبرية من بين فنون التحرير الصحفى فى معالجتها لقضايا الإنفتاح الإقتصادى ، ولذلك جاء الإرتباط بين الأجندة المركبة للصحف القومية والأجندة المركبة للصحف الحزبية إرتباط قوى وذو دلالة ، وهذا يعنى تضاؤل معدل نشر مواد الرأى وتراجع مكانتها ، الأمر الذى لا يتفق مع وضعية الصحف الحزبية ، حيث يجد الحزب وكتابه فى مواد الرأى فرصة مناسبة للتعبير عن المعارضة ، وبالنسبة لجريدة « الأهرام » فإن إرتفاع نسبة الأخبار يأتى متسقا مع طبيعة دورية الصدور بإعتبارها صحيفة يومية يأتى الخبر فى مقدمة إهتمامها .

١٠ - إعتمدت مجلتى « روزاليوسف » و « أكتوبر » على مواد الرأى الصحفية فى معالجتها لقضايا الإنفتاح الإقتصادى ، وجاء فى مقدمة إهتمامات « روزاليوسف » الرسوم الكاريكاتورية ، وهذا يشير إلى أن هذه الرسوم تلعب دورا فعالا فى حياتها لكى تسخر من الظواهر السلبية فى المجتمع ، فى حين جاءت المقالات فى مقدمة إهتمامات « أكتوبر » وهذا يتناسب مع مضمون المجلة وسياستها التحريرية كمجلة سياسية ، ويمتاز المقال فيها بإعتماده على المعلومات والوقائع والإستعانة بالأسانيد التى تعزز وجهة نظر الآخرين ، مما يشير إلى أنها لم تغفل القيام بدور التوجيه والإرشاد والتفسير فى معالجتها لقضايا الدراسة .

١١ - إتفقتا صحيفتى « الأهرام » و « مصر / مايو » فى إعتمادهما على المسئولين كمصدر من مصادر المعلومات حيث جاء فى الترتيب الأول من إهتمامهما ، وهذا يشير إلى حرصهما على تقديم وجهة النظر الرسمية فيما يطرحا من قضايا ، بإعتبارهما صحف الحزب الحاكم ، فى حين جاء الإعتماد على المسئولين فى المرتبة الأخيرة فى صحيفة « الأهالى » وهذا يرجع إلى الموقف المعارض لحزب التجمع ، وصعوبة



التقاء أهدافها من إجراء الحديث مع أهداف المسئولين ، ولذلك جاء الإرتباط بين الأجندة المركبة لصحيفة « الأهرام » و « مصر / مايو » وبين الأجندة المركبة لصحيفة « الأهالى » إرتباط ضعيف وغير ذى دلالة .

وبالنسبة لمجلتى « روزاليوسف » و « أكتوبر » فكان إعتمادها على المحررين فى المرتبة الأولى ، ويعكس هذا إمكانات المجلتين ، وضمهما لنخبة هائلة من كبار الكتاب والمتخصصين فى الموضوعات الإقتصادية.

١٢ - جاءت أغلب موضوعات الإنفتاح الإقتصادى فى صحف الدراسة فى الصفحات الداخلية ، وهذا يتناسب مع طبيعة هذه الصفحات ، ذلك أنها تضم أكبر عدد من الصفحات وبالتالى تسمح بتناول قوالب التحرير الصحفى المختلفة من مقالات وتحقيقات وأحاديث وتقارير .

١٣ - إعتمدت الصحف على العناوين الممتدة فى إبراز موضوعات الإنفتاح الإقتصادى لجذب إنتباه القارئ ، وتراجع إستخدام الصحف للصور المصاحبة كعنصر من عناصر الإبراز لموضوعات الإنفتاح الإقتصادى ، حيث جاءت تكراراتها ضئيلة جدا بالقياس إلى تكرارات موضوعات الدراسة .



المصادر والمراجع



أولا : المصادر :

١ - الصحف :

أ - المجموعة الكاملة « للأهرام » فى الفترة من ١٩٧٣ - ١٩٨٣ .

ب - المجموعة الكاملة « للأهالى » فى الفترة من ١٩٧٣ - ١٩٨٣ .

جـ - المجموعة الكاملة لجريدة « مايو » فى الفترة من ١٩٧٣ - ١٩٨٣ .

د - المجموعة الكاملة لجريدة « مصر » فى الفترة من ١٩٧٣ - ١٩٨٣ .

هـ - المجموعة الكاملة لمجلة « روزاليوسف » فى الفترة من ١٩٧٣ - ١٩٨٣ .

و - المجموعة الكاملة لمجلة « أكتوبر » فى الفترة من ١٩٧٣ - ١٩٨٣ .

٢ - الدوريات العامة :

- **إبراهيم مختار** ، « البنوك فى مرحلة الإنفتاح الإقتصادى » ، إتحاد جمعيات التنمية الإدارية ، مجلة الإدارة ، العدد الثانى أكتوبر ١٩٧٤ .
- **أحمد حسين الصاوى** ، عقد حافل للصحافة المصرية ، مجلة الهلال ، القاهرة العدد ١٩٢ .
- البنك المركزى المصرى ، المجلة الإقتصادية ، المجلد الحادى والعشرون ، العدد الأول ١٩٨١ .
- الجنيه المصرى ماذا فعلوا به ، الأهرام الإقتصادى فى ٢١ ديسمبر ١٩٨١ .
- خطاب الرئيس السادات فى ذكرى وفاة عبد الناصر ، « الأهرام » فى ٢٥ سبتمبر ١٨٧٥ .
- رسالة الرئيس السادات إلى أسرة تحرير مجلة « أكتوبر » ، « الأهرام » فى ٢٩ / ١٠ / ١٩٧٦ .
- **سعد الدين إبراهيم** ، تأملات إجتماعية فى المسألة الإقتصادية ، « الأهرام » فى ٢٩ / ١٢ / ١٩٨١ .
- **سمير نعيم أحمد** ، أثر التغيرات البنائية فى المجتمع المصرى خلال حقبة السبعينات ، مجلة العلوم الإجتماعية ، العدد الأول ، السنة الحادية عشرة ، مارس ١٩٨٣ .
- **عبد الفتاح عبد النبى** ، الصحافة المصرية فى السبعينات ، مجلة اليقظة العربية ، العدد التاسع ، ١٩٨٨ .
- **كمال جاب الله** ، الإنقلاب الإقتصادى الصامت ، " الأهرام الإقتصادى " ، العدد ٦٨٥ ، أول مارس ١٩٨٢ .
- مجلة الإقتصاد والمحاسبة ، مؤتمر الإنفتاح الإقتصادى بين الإنتاج والإستهلاك ، نادى التجارة ، العدد ٤٢١ يناير ١٩٨٣ .
- **ميلاد حنا** ، الإسكان فى مصر ، الأهرام الإقتصادى ، العدد ٥٣٧ ، أول يناير ١٩٨١ .



- **محمد على رفعت** ، السيناريو المصرى للإنفتاح الإقتصادى ، الأهرام الإقتصادى ، العدد ٦٧٥ ديسمبر ١٩٨١ .

- **فؤاد مرسى** ، الأهرام الإقتصادى ، العدد ٦٨٤ فى ٢٢ فبراير ١٩٨٢ .

٣ - موسوعات وقواميس :

أ - القاموس السياسى ، **أحمد عطية الله** ، (القاهرة ، دار النهضة ، ١٩٨٠) .

ب - القاموس الإقتصادى ، **محمد بشير عطية** ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر .

جـ - قاموس علم الإجتماع ، **محمد عاطف غيث** ، (الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٨) .

د - الموسوعة العربية الميسرة ، **محمد شفيق غبريال** ، المجلد الأول ، (القاهرة ، دار إحياء التراث العربى).

هـ - موسوعة المورد - **منير البعلبكى** ، المجلد السابع ، الثالث .

و - معجم علم الإجتماع ، **عبد الهادى الجوهرى** ، مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٨٠ .

٤ - تقارير رسمية :

أ - البنك الأهلى المصرى ، التطورات الإقتصادية المحلية ، يوليو / أغسطس ١٩٨٠ .

ب - البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ، ١٩٨٠ / ١٩٨١ .

جـ - التقرير الإستراتيجى العربى لعام ١٩٨٥ القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ١٩٨٦ .

ثانيا : رسائل الماجستير والدكتوراه :

١ - **أحمد منصور هيبه** ، « المعالجة الصحفية للحرب العراقية الإيرانية : دراسة تحليلية مقارنة على عينة من الصحف المصرية فى الفترة من سبتمبر ١٩٨٠ إلى نهاية ١٩٨٦ » . ماجستير غير منشورة ،(جامعة الأزهر ، كلية اللغة العربية بالقاهرة ، ١٩٩١) .

٢ - **السيد بخيت** ، « قيم الأخبار فى الصحافة المصرية فى إطار السياسات التنموية : دراسة تطبيقية فى الصحافة القومية والحزبية خلال ١٩٨٧ ، ١٩٩٠ » دكتوراه غير منشورة (جامعة القاهرة ، كلية الإعلام ١٩٩١) .

٣ - **السيد عفيفى عربى** ، « إتجاهات كتاب الأعمدة الصحفية فى الصحف اليومية الصباحية المصرية : دراسة مقارنة فى الفترة من ١٩٦١ - ١٩٨١ » ماجستير غير منشورة (جامعة الأزهر ، كلية اللغة العربية بالقاهرة ، ١٩٩٠) .

٤ - **ألفت حسن أغا** ، « القائمون بالإتصال وقضايا الإتصال الجماهيرى والتنمية » ، دكتوراه غير منشورة (جامعة القاهرة ، كلية الإعلام ، ١٩٩١)



٥ - **أمانى أحمد أبو النصر** ، « أثر سياسة الإنفتاح الإقتصادى على الوكالات الإعلانية فى مصر » ، ماجستير غير منشورة ، (جامعة القاهرة ، كلية الإعلام ، ١٩٨٣) .

٦ - **أمانى محمد قنديل** ، « صنع السياسات العامة فى مصر : دراسة تطبيقية للسياسات الإقتصادية من ٧٤ - ١٩٨١ » دكتوراه غير منشورة (جامعة القاهرة ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩) .

٧ - **بسيونى إبراهيم حمادة** ، العلاقات المتبادلة بين وسائل الإعلام والجماهير فى إثارة وتحديد أولويات القضايا العامة فى مصر : دراسة ميدانية وتحليل مضمون » ، ماجستير غير منشورة ، (جامعة القاهرة ، كلية الإعلام ، ١٩٨٦) .

٨ - **بسيونى إبراهيم حمادة** ، « دور وسائل الإتصال المصرية فى صناعة القرارات » ، دكتوراه غير منشورة ، (جامعة القاهرة ، كلية الإعلام ، ١٩٩١) .

٩ - **حماد إبراهيم حامد** ، « صورة الولايات المتحدة الأمريكية فى الصحافة المصرية اليومية : دراسة مقارنة بين حقبتى الستينات والسبعينات » ، ماجستير غير منشورة ،(جامعة القاهرة ، كلية الإعلام ، ١٩٨٦)

١٠ - **سامى عبد الرؤوف** ، « أثر سياسة الإنفتاح الإقتصادى فى مصر على السياسات الإعلانية : دراسة تحليلية تتبعية للنشاط الإعلانى فى مصر فى الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٨٠ » ، ماجستير غير منشورة ، (جامعة القاهرة ، كلية الإعلام ١٩٨٣) .

١١ - **سليمان صالح** ، « حرية الصحافة فى مصر وبريطانيا من ١٩٤٥ - ١٩٨٥ » ، دكتوراه غير منشورة ، (جامعة القاهرة ، كلية الإعلام ، ١٩٩٠) .

١٢ - **شعبان أبو اليزيد شمس** ، « أخلاقيات الإعلان الصحفى إبان فترة الإنفتاح الإقتصادى » ، دكتوراه غير منشورة ، (جامعة الأزهر ، كلية اللغة العربية بالقاهرة ، ١٩٨٨) .

١٣ - **عدلى رضا** ، « ترشيد الدراما الإذاعية فى مصر كأداة للتنمية الحضارية : دراسة تحليلية لعينة من المسلسلات الإذاعية » ، دكتوراه غير منشورة (جامعة القاهرة ، كلية الإعلام ، ١٩٨٣) .

١٤ - **عدلى رضا** ، « تدفق البرامج من الخارج فى تليفزيون جمهورية مصر العربية » ، ماجستير غير منشورة ، (جامعة القاهرة ، كلية الإعلام ، ١٩٧٩) .

١٥ - **عبد الجواد سعيد** ، « النظم الإدارية فى المؤسسات الصحفية » ، ما جستير غير منشورة ، (جامعة القاهرة ، كلية الإعلام ، ١٩٨٩) .

١٦ - **عبد الفتاح عبد النبى** ، « دور الصحافة فى تغيير القيم الإجتماعية » ، دكتوراه غير منشورة ، (جامعة القاهرة ، كلية الإعلام ، ١٩٨٧) .

١٧ - **فؤاد سليم** ، « العناصر التيبوغرافية فى الصحف المصرية ، : دراسة مقارنة بين الصحف المصرية فى عام ١٩٧٧ » دكتوراه غير منشورة (جامعة القاهرة ، كلية الإعلام ، ١٩٨١) .

١٨ - **عبد الصبور فاضل** ، « تحرير المجلة الدينية والعامة : دراسة مقارنة لمجلات الأزهر والهلال الشهريتين



، وروزاليوسف والدعوة الأسبوعيتين » ، ماجستير غير منشورة ، (جامعة الأزهر ، كلية اللغة العربية بالقاهرة ، ١٩٨٩) .

١٩- **كمال قابيل** ، " فن التحرير الصحفى فى الصحف الحزبية " ماجستير غير منشورة (جامعة القاهرة ، كلية الإعلام ١٩٨٩)

٢٠ – **محمد محمود المرسى** ، « تأثير سياسة الإنفتاح الإقتصادى على الموضوعات والشخصيات التى تعالجها الدراما السينمائية » ، دكتوراه غير منشورة ، (جامعة القاهرة ، كلية الإعلام ، ١٩٨٨) .

٢١ – **محمود علم الدين** ، « الفن الصحفى فى المجلات العامة » ، ماجستير غير منشورة ، (جامعة القاهرة ، كلية الإعلام ، ١٩٧٩) .

ثالثا : المراجع العربية :

١ – **إبراهيم إمام** ، الإعلام والإتصال بالجماهير ، ط١ (القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٩) .

٢ – **إبراهيم الدسوقى أباظة** ، الخطايا العشر : من عبد الناصر إلى السادات ، دط (القاهرة ، الزهراء للإعلام العربى ، بدون تاريخ) .

٣ – **إبراهيم مختار** ، بنوك مصر ، كتاب الأهرام الإقتصادى .

٤ – **إبراهيم العيسوى** ، المسار الإقتصادى فى مصر وسياسات الإصلاح : دراسات نقدية فى الأزمة الإقتصادية ، دط (القاهرة ، مركز البحوث العربية ، ١٩٨٩) .

٥ – **إبراهيم عبده** ، تطور الصحافة المصرية من ١٧٩٨ – ١٩٨١) ط١ (القاهرة ، مؤسسة سجل العرب ، ١٩٨٢) .

٦ – **أحمد بدر** ، أصول البحث العلمى ومناهجه ،ط٤ (الكويت ، وكالة المطبوعات ، ١٩٧٨) .

٧ – أحمد حسين الصاوى ، طباعة الصحف وإخراجها ، د.ط (القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٥) .

٨ – **أحمد حافظ** ، مصر ومشكلاتها ، دراسات فى الهجرة والتحضر والعدالة الإجتماعية ، ط١ ، (القاهرة ، مكتبة سعيد رأفت ، ١٩٨٧) .

٩ – د/ **إبراهيم بسيونى عميرة** ، الإحصاء للمعلمين ، ط٥ ، (القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٩) .

١٠ – المجلس الأعلى للصحافة ، القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ ، بشأن سلطة الصحافة ، ١٩٨٦ .

١١ – الإقتصاد المصرى فى ربع قرن « ١٩٥٢ – ١٩٧٧ » : دراسة تحليلية للتطورات الهيكلية ، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الثالث للإقتصاديين المصريين ، (القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٨) .

١٢ – الرئيس **محمد أنور السادات** ، ورقة أكتوبر ، (القاهرة ، الهيئة العامة للإستعلامات ، إبريل ،



١٩٧٤) .

١٣ - **السيد زهرة** ، أحزاب المعارضة وسياسة الإنفتاح الإقتصادى فى مصر ، د.ط (القاهرة ، دار الموقف العربى ، بدون تاريخ) .

١٤ - **أمانى مسعود** ، هجرة المصريين إلى الدول العربية ، كتاب الأهرام الإقتصادى ، العدد ٥٢ ، ١٩٩٢

١٥ - **بسيونى إبراهيم حمادة** ، وسائل الإعلام والسياسة : دراسة فى ترتيب الأولويات ، د.ط (القاهرة ، مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٩٦) .

١٦ - **جودة عبدالخالق** / محرر ، الإنفتاح : الجذور ... الحصاد ... والمستقبل ، د.ط (القاهرة ، المركز العربى للبحث والنشر ، ١٩٨٢) .

١٧ - **جهاد عودة** ، إستراتيجية الرئيس مبارك فى التعامل مع المعارضة من ٨١ - ١٩٧٨ ، فى على الدين هلال / محرر « النظام السياسى المصرى : التغير والإستمرار » ، (القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٨٨) .

١٨ - **جمال عبد الناصر** ، مشروع الميثاق ، (القاهرة ، مصلحة الإستعلامات ، مايو ١٩٦٢) .

١٩ - **جلال أحمد أمين** ، التحول إلى الإنفتاح ، العوامل الخارجية ، فى جودة عبد الخالق / محرر ، الإنفتاح : الجذور .. الحصاد .. والمستقبل ، دط (المركز العربى للبحث والنشر ١٩٨٢) .

٢٠ - **حمدى حسن** ، الوظيفة الإخبارية لوسائل الإعلام ، (القاهرة ، دار الفكر العربى ، بدون تاريخ) .

٢١ - **حمدى حسن** ، مقدمة فى دراسة وسائل وأساليب الإتصال ، (القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٨٧)

٢٢ - حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ، البرنامج السياسى العام ، (القاهرة ، حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ، بدون تاريخ) .

٢٣ - **رؤوف توفيق** ، « الإنفتاح وتأثيره على الشخصية المصرية كما ظهر على الشاشة » ، (القاهرة ، المجلس الأعلى للثقافة ، لجنة السينما ، ١٩٨٤) .

٢٤ - **رمزى ميخائيل جيد** ، أزمة الديمقراطية ومأذق الصحافة القومية (القاهرة ، مكتبة مدبولى ، د ت) .

٢٥ - **رمزى زكى** ، دراسات فى أزمة مصر الإقتصادية : مع إستراتيجية مقترحة للإقتصاد المصرى فى المرحلة القادمة ، ط١ (القاهرة ، مكتبة مدبولى ، ١٩٨٣) .

٢٦ - **سامى عزيز** ، الصحافة مسئولية وسلطة ، سلسلة مكتبة التعاون الصحفية ، (القاهرة ، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر ، ١٩٨١) .



٢٧ - **سمير محمد حسين** ، تحليل المضمون ،ط١ (القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٨٣) .

٢٨ - **سمير محمد حسين** ، بحوث الإعلام ،ط٢ (القاهرة ، عالم الكتب ١٩٩٥)

٢٩ - **شاهيناز محمد طلعت** ، وسائل الإعلام والتنمية الإجتماعية : دراسة نظرية مقارنة وميدانية فى المجتمع الريفى ، (القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٩٥) .

٣٠ - **على الدين هلال** وآخرون ، التطور الديمقراطى فى مصر ، قضايا ومناقشات ، (القاهرة ، مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٨٦) .

٣١ - **عادل حسين** ، مستقبل المعارضة ومؤسسة الحكم فى مصر : بحث منشور ضمن أبحاث عن التعددية والديمقراطية فى الوطن العربى ، سلسلة الحوارات العربية ، ط١ (عمان ، منتدى الفكر العربى ،١٩٨٩).

٣٢ - **عبد الباسط محمد حسن** ، أصول البحث الإجتماعى ، ط٨ (القاهرة ، مكتبة وهبة ، ١٩٨٢) .

٣٣ - **عبد اللطيف حمزه** ، المدخل فى فن التحرير الصحفى ، ط٤ ، (القاهرة ، دار الفكر العربى ، بدون تاريخ) .

٣٤ - **عبد اللطيف حمزه** ، قصة الصحافة العربية فى مصر ،د.ط (القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٦٧).

٣٥ - **عبدالعزيز شرف** ، فن المقال الصحفى ، سلسلة كتابك ، د.ط (القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨١) .

٣٦ - **عبد الفتاح عبد النبى** ، تكنولوجيا الإتصال والثقافة ، د.ط (القاهرة ، العربى للطباعة والنشر والتوزيع)

٣٧ - **عبد الفتاح عبد النبى** ، التناول الإعلامى لجرائم النخبة ، دراسات للنموذج المصرى فى الثمانينات ، د.ط (القاهرة ، دار الثقافة والتوزيع ، ١٩٩١) .

٣٨ - **عواطف عبد الرحمن** ، دراسات فى الصحافة المصرية المعاصرة ، (القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٨٥) .

٣٩ - **على الدين هلال** وآخرون ، تجربة الديمقراطية فى مصر من ١٩٧٠ - ١٩٨١ (القاهرة ، المركز العربى للبحث والنشر ، ١٩٨٢) .

٤٠ - **عبد العزيز حجازى** ، الإنفتاح الإقتصادى بين الأهداف ، الأنجاز ، آمال الجماهير ، المؤتمر العلمى السنوى الثانى حول الإنفتاح الإقتصادى بين الإنتاج والإستهلاك (كلية التجارة ، جامعة المنصورة ٢٤ / ٢٦ إبريل ١٩٨٢) .

٤١ - **عبد القادر شهيب** ، محاكمة الإنفتاح الإقتصادى فى مصر ،ط١ (بيروت ، دار ابن خلدون ،١٩٧٩).

٤٢ - **عادل حسين** ، الإقتصاد المصرى من الإستقلال إلى التبعية ، د.ط (القاهرة ، دار المستقبل العربى ، ١٩٨٢) .

٤٣ - **على عجوة** ، العلاقات العامة وقضايا الشباب فى مصر ، ندوة الإعلام والشباب ، (جامعة القاهرة ، كلية الاعلام فى الفترة من ١٧ / ٢٠ يناير ١٩٨٢) .



٤٤ - **علي الجريتلي**، خمسة وعشرون عاما : دراسة تحليلية للسياسات الإقتصادية فى مصر من ٥٢ - ٧٧ ، (القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٧) .

٤٥ - **فاروق أبوزيد** ، فن الكتابة الصحفية ، ط١ ، (القاهرة ،دار المأمون للطبع والنشر ، ١٩٨١) .

٤٦ - **فاروق نظير**، هذا الإنفتاح الإقتصادى : التطور والآثار الإقتصادية ، المؤتمر العلمى السنوى الثانى حول الإنفتاح الإقتصادى بين الإنتاج والإستهلاك (كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، فى ٢٤ / ٢٦ إبريل ١٩٨٢) .

٤٧ - فؤاد مرسى ، هذا الانفتاح الاقتصادى ط١ (القاهرة دار الثقافة الجديدة ، مارس ١٩٧٦) .

٤٨ - قانون إستثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ معدلا بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ .

٤٩ - **كرم شلبى** ، الخبر الصحفى وضوابطه الإسلامية ، ط٢ (جدة ، دار الشروق ، ١٩٨٨) .

٥٠ - **ليلى عبدالمجيد** ، حرية الصحافة فى مصر ، د.ط (القاهرة ، العربى للصحافة والنشر ، د.ت)

٥١ - **ليلى عبد المجيد** ، تطور الصحافة المصرية من ٥٢ - ٨١ ، (القاهرة ، العربى للنشر والتوزيع ، ١٩٨٠) .

٥٢ - د/ **فؤاد البهى السيد** ، علم النفس الإحصائى وقياس العقل البشرى ، ط٣ (القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٧٩) .

٥٣ - **مؤلف جماعى** ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، النظام السياسى المصرى : التغيير والإستمرار ، (القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٨٨) .

٥٤ - **محمد عبد الحميد** ، بحوث الصحافة ، ط١ (القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٩٢) .

٥٥ - **محمد عبد الحميد** ، تحليل المحتوى فى بحوث الإعلام ، ط١ (جدة ، دار الشروق ، ١٩٨٣) .

٥٦ - **محمد عبد الحميد** ، الإتصال فى مجال الإبداع الفنى ، (القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٩٣) .

٥٧- محمد عبد الرحمن الحضيف ، كيف تؤثر وسائل الإعلام : دراسة فى النظريات والأساليب ، ط ١ (الرياض ، العتيبان ، ١٩٩٤) .

٥٨ - **ملفين ل-ديفلير - ساندرابول - روكيتش** ، نظريات وسائل الإعلام ، ترجمة كمال عبد الرؤف ، ط٥ (القاهرة ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، ١٩٩٢) .

٥٩ - **محمد سيد محمد** ، الصحافة سلطة رابعة كيف ؟ ١٩٧٩ .

٦٠ - **مجموعة مؤلفين** ، مستقبل الصحافة فى مصر ، (القاهرة ، دار الموقف العربى للصحافة والنشر ، ١٩٨٠) .

٦١ - **مصطفى مرعى** ، الصحافة بين السلطة والسلطان ، (القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٨٠) .



٦٢ - **مصطفى كامل السيد** ، المجتمع والسياسة فى مصر : دور جماعات المصالح فى النظام السياسى المصرى من ٥٢ - ١٩٨١ ، (القاهرة ، دار المستقبل العربى ، د . ت) .

٦٣ - **محمد صقر** ، سياسة الإنفتاح الإقتصادى وأثرها على التضخم فى الإقتصاد المصرى ، المؤتمر العلمى السادس للجمعية المصرية للإدارة المالية حول التضخم فى مصر ، إبريل ١٩٨٢ .

٦٤ - **محيا زيتون** ، مشكلة الإسكان فى مصر وإتجاه تطورها فى المستقبل ، ورقة مقدمة إلى مؤتمر الإقتصاديين المصريين الخامس ، (القاهرة ، ٢٧ - ٢٩ مارس ١٩٨٠) .

٦٥ - **محمد رضا** ، سياسة الإنفتاح الإقتصادى وأثر البنوك المنشأة حديثا على الإقتصاد القومى ، بحث مقدم إلى كلية التجارة ، جامعة المنصورة فى المؤتمر العلمى السنوى الثانى فى القاهرة ، فى ٢٤ / ٢٦ إبريل ١٩٨٢ .

٦٦ - ميثاق الشرف الصحفى الذى أقره المجلس الأعلى للصحافة فى ٢٣ / ٣ / ١٩٨٣ .

٦٧ - وزارة الإسكان والتعاون الدولى ، الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة ، التقرير السنوى ٨٢ / ١٩٨٣ سبتمبر ١٩٨٣ .

رابعا : المراجع الأجنبية :

1 - Denis Maquail And seven Windahl,s Communication Model : or The Study of mass Communication (Londan 1981) .

2 - Frederick Williams , The New Communication, (Califarnia, Wadswarth Publishing Campany , 1984) .

3 - Mccombs, M.E & Show, D.L The Agenda Setting and The Mass Media, (Puflic. Opinion quarterly, 1972) .

4 - Melvin, L.D efleur Sandra Boll, Rakeach, Theories of Mass Cammunication (New yark, Landan , Longmans, 1915) .

5 - Tany Atwater, Micheal B.Solwen and p qnall B Andersan Media Agenda - Setting Wihe enviranmentals issues, Journalism quarterly , Summer, 1975 .





الملاحق



ملحق رقم (١)
الإستمارة قبل التحكيم

جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية
قسم الصحافة والإعلام

إستمارة تحليل مضمون
ضمن موضوع
« المعالجة الصحفية لقضايا الإنفتاح الإقتصادى فى الصحافة المصرية »
« دراسة تحليلية على عينة من الصحف المصرية فى الفترة من ١٩٧٣ - ١٩٨٣ »
المقدم إلى قسم الصحافة والإعلام
لنيل درجة العالمية « الدكتوراه » فى الصحافة

إعداد الباحث / السيد عفيفى عربى عفيفى
المدرس المساعد بشعبة الصحافة والنشر
تحت إشراف
أ.د / محمد عبد الحميد أحمد
أستاذ الإعلام ووكيل كلية التربية - جامعة حلوان



بسم الله الرحمن الرحيم

أهداف الدراسة :-

١- التعرف على الموضوعات والقضايا التى أثيرت على صفحات الصحف والمجلات خلال فترة الدراسة .

٢- تقدير حجم الإهتمام النسبى للصحافة المصرية - التى سيجرى عليها التحليل - بهذه الموضوعات والقضايا من حيث نوع التصورات السائدة فى كل صحيفة ، وماتغطية من مساحات ، ولغتها المستخدمة وطريقة الإقناع .

٣- التعرف على أساليب المعالجة الصحفية لهذه المواد - وذلك عن طريق الفئات الخاصة بفنون التحرير الصحفى ، ومصدر إنتاج المادة - وذلك للوقوف على توجهات المادة وقيمتها الحقيقية .

٤- الأهمية النسبية التى توليها كل صحيفة من صحف الدراسة لهذه الموضوعات والقضايا ، وذلك بمتغير محدد ، وهو العناوين والصور والرسوم المصاحبة والإطارات .

٥- متابعة مدى الإستمرارية والتغير فى معالم المعالجة الصحفية - لقضايا الدراسة - فى الصحف المصرية فى إطار الوعى بما قد يطرأ من تغيرات على الأطر الفكرية للقوى السياسية المالكة لصحف الدراسة ، وإتجاهاتها إزاء قضايا الإنفتاح الإقتصادى .



دليل التعريفات الإجرائية لفئات التحليل

أولا :- فئة أنماط المادة الصحفية وتشمل :-

الخبر والتحقيق والحديث والتقرير والمقال والكاريكاتور والصور والرسوم .

ثانيا :- حجم الإهتمام :- ويندرج تحت هذه الفئة العديد من الفئات على النحو التالى :-

١- المساحة : حيث يمكن قياسها فى الصحف محل الدراسة بالسنتيمتر / عمود وبالصفحة وأضعافها فى المجلات .

٢- الموقع : حيث يمكن التمييز بين :-

* الموقع فى الصحيفة ذاتها:فى الصفحة الأولى أو الأخيرة أو إحدى الصفحات الداخلية .

الموقع فى المجلة فى صفحتا الغلاف أو صفحتا الوسط أو صفحة داخلية .

* الموقع فى الصفحة حيث يضيف بعدا آخر لحجم الإهتمام بالمادة المنشورة على الصفحة ، وهذه المادة إما أن تحتل صفحة تحريرية كاملة ، أو تقع فى أعلى الصفحة أى فى الثلث العلوى منها ، أو فى وسط الصفحة أى فى ثلثها الأوسط ، أو فى أسفل الصفحة أى فى ثلثها الأسفل .

٣- عناصر الإبراز : وتشمل العناوين والصور والرسوم المصاحبة للمادة التحريرية .

* العناوين وهى إما :

أ - مانشيت ب - رئيسى جـ - ممتد د - عمودى .

* الصور : وهى إما صور شخصية تمثل وجوه أصحابها ، أو صور موضوعية تمثل موضوعات قائمة بذاتها .

* الرسوم : وهى « إما رسوم تعبيرية تعبر عن وقائع معينة ، أو رسوم بيانية كالجداول وغيرها المصاحبة للموضوع

* الإطارات « البراويز » .

ثالثا : المصادر أو مصدر إنتاج المادة وتشمل :

١ - مسئولون .

٢ - كتابة من الجريدة .

٣ - كتاب من خارج الجريدة « متخصصون » .

٤ - جمهور عام .

٥ - تقارير رسمية .

٦ - ندوات ومؤتمرات .

٧ - هيئات رسمية وهى إما مصرية أو دولية أو إقليمية .



٨ - غير محدد المصدر .

٩ - أخرى ... أى مصدر يستجد خلاف ما ذكر .

رابعا : فئة القضايا وتشمل :

أ - قضايا إقتصادية ويندرج تحتها :

١ - إنفتاح إقتصادى .

٢ - الإستثمار العربى والأجنبى والمصرى .

٣ - القطاع العام .

٤ - القطاع الخاص .

٥ - القطاع التعاونى .

٦ - بنوك أجنبية .

٧ - ديون . ٨ - إسكان .

٩ - العلاقة بين المالك والمستأجر .

١٠ - الأسعار . ١١ - الدعم .

١٢ - الأجور .

١٣ - التهرب الضريبى .

١٤ - الإتجار فى العملة .

١٥ - تجريف الأرض الزراعية .

١٦ - السوق السوداء .

١٧ - البطالة .

١٨ - التضخم .

١٩ - توظيف الأموال .

٢٠ - الإنحراف « الفساد » .

٢١ - الكسب غير المشروع .

٢٢ - إستيراد وتصدير .

٢٣ - أخرى .

ب - قضايا إجتماعية : وتشمل :



١ - السفر إلى الخارج .

٢ - الروتين والتعقيدات الإدارية .

٣ - سلوكيات سلبية فى المجتمع .

٤ - تعيين الخريجين .

٥ - إزدياد حدة الفروق الإجتماعية .

٦ - تحسين أوضاع العاملين بالدولة .

٧ - أخـرى .

جـ - قضايا تعليمية : ويندرج تحتها :

١ - مدارس خاصة .

٢ - دروس خصوصية .

٣ - تشجيع التعليم الفنى والحرفى .

٤ - أخـرى .

د - قضايا ثقافية وفنية : وتشمل :

١ - الإنفتاح وطرد الثقافة الوطنية .

٢ - دراسات وإكتشافات علمية .

٣ - أخـرى .

خامسا : طريقة العرض وتشمل :

١ - عرض حدث .

٢ - عرض مشكلة وحل .

٣ - عرض مشكلة دون حل .

سادسا : اللغة المستخدمة : وقد جرى التمييز بين مستويات اللغة على النحو التالى :

١ - الفصحى وهى أعلى مستويات اللغة .

٢ - الصحفية أو فصحى العصر كما يطلق عليها.

٣ - العامية .

٤ - أكثر من مستوى من المستويات السابقة .

سابعا : وسائل الإقناع : ويقصد بها تحديد الأسلوب الذى اتبعه الكاتب فى إقناع القراء وإحداث التأثير



المرغوب فيه ، بحيث يدفعه إلى قبول أو رفض أمر معين ، أو يحثه على إتخاذ قرار أو موقف معين وتشمل

أ - منطقية : ويندرج تحتها :

١ - أدلة وبراهين .

٢ - وقائع معينة .

٣ - تسلسل منطقى .

٤ - ذكر الإيجابيات أو السلبيات .

٥ - أخـرى .

ب - عاطفية : وتشمل :

١- التحيز .

٢- التعميم .

٣- صياغات إنشائية .

٤- المبالغة .

٥- الاقتباس دون الدقة .

٦- أخرى .

ثامنا : فئة الإتجاه وتشمل :

١ - يقر الأمر الواقع أى الرأى الذى يدعو إلى الحفاظ على النظام القائم ويدافع عن الأمر الواقع .

٢ - يدعو إلى الإصلاح : أى يدعو إلى تحسين الأوضاع وإصلاحها دون المساس بأسس النظام فيدعو إلى تصحيح الخطأ وليس التغيير الشامل .

٣ - يدعو إلى التغيير الشامل : أى يدعو إلى تغيير الوضع الراهن وتطويره .

٤ - مجرد وصف أو سرد : يصف الكاتب لمشاهداته ولا يقدم وجهة نظر محددة فى القضية التى يتناولها .

٥ - يرحب بالوضع الراهن : أى الرأى الذى تشم منه المحافظة على النظام القائم ، دون أن يقدم فيه الكاتب دفاعا واضحا عن هذا النظام .

* وقد إعتمد الباحث فى هذه التعريفات الإجرائية على القواميس والكتب المتخصصة .



جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية
قسم الصحافة والإعلام

ملحق رقم (٢)
الإستمارة بعد التحكيم والتعديل

إستمارة تحليل مضمون
ضمن موضوع
« المعالجة الصحفية لقضايا الإنفتاح الإقتصادى فى الصحافة المصرية »
« دراسة تحليلية على عينة من الصحف المصرية فى الفترة من ١٩٧٣ - ١٩٨٣ »
المقدم إلى قسم الصحافة والإعلام
لنيل درجة العالمية « الدكتوراه » فى الصحافة
إعداد الباحث / السيد عفيفى عربى عفيفى
المدرس المساعد بشعبة الصحافة والنشر
تحت إشراف
أ.د / محمد عبد الحميد أحمد
أستاذ الإعلام ووكيل كلية التربية - جامعة حلوان



بسم الله الرحمن الرحيم

أهداف الدراسة :-

١- التعرف على الموضوعات والقضايا التى أثيرت على صفحات الصحف والمجلات خلال فترة الدراسة .

٢- تقدير حجم الإهتمام النسبى للصحافة المصرية - التى سيجرى عليها التحليل - بهذه الموضوعات والقضايا من حيث نوع التصورات السائدة فى كل صحيفة ، وماتغطية من مساحات ، ولغتها المستخدمة وطريقة الإقناع .

٣- التعرف على أساليب المعالجة الصحفية لهذه المواد - وذلك عن طريق الفئات الخاصة بفنون التحرير الصحفى ، ومصدر إنتاج المادة - وذلك للوقوف على توجهات المادة وقيمتها الحقيقية .

٤- الأهمية النسبية التى توليها كل صحيفة من صحف الدراسة لهذه الموضوعات والقضايا ، وذلك بمتغير محدد ، وهو العناوين والصور والرسوم المصاحبة والإطارات .

٥- متابعة مدى الإستمرارية والتغير فى معالم المعالجة الصحفية - لقضايا الدراسة - فى الصحف المصرية فى إطار الوعى بما قد يطرأ من تغيرات على الأطر الفكرية للقوى السياسية المالكة لصحف الدراسة ، وإتجاهاتها إزاء قضايا الإنفتاح الإقتصادى .



دليل التعريفات الإجرائية لفئات التحليل

أولا :- فئة أنماط المادة الصحفية : ويهدف الباحث من خلالها التعرف على أنواع الفنون التحريرية التى عالجت من خلالها الصحافة المصرية ، قضايا الإنفتاح الإقتصادى خلال فترة الدراسة ، وهى على النحو التالى :-

١- الخبر : هو الأساس الذى تقوم عليه « الصحافة الحديثة » بوسائلها المتعددة والمتنوعة : مقروءة ، ومسموعة ، ومسموعة مرئية ، وهو الأساس الذى تقوم عليه فنون أخرى من فنون التحرير الصحفى مثل التحقيق الصحفى ، والمقابلة الصحفية والإذاعية،والندوات.. الخ »(١)

٢- التحقيق : هو فن يقوم على التفسير الإجتماعى للأحداث والأشخاص الذين اشتركوا فى هذه الأحداث . (٢)

٣- الحديث : وهو فن يقوم على الحوار بين الصحفى وشخصيه من الشخصيات ، وهو حوار قد يستهدف الحصول على أخبار أو معلومات جديدة ، أو شرح وجهة نظر معينة ، أو تصوير جوانب غريبة أو طريفة أو مسلية فى حياة هذه الشخصية . (٣)

٤- التقرير الصحفى : وهو فن يقع بين الخبر والتحقيق الصحفى ، وهو يستوعب بالإضافة إلى الحدث - وصف الزمان والمكان والأشخاص والظروف التى ترتبط بالحدث ، كما يسمح فى الوقت نفسه بإبراز الآراء الشخصية والتجارب الذاتية للمحرر . (٤)

٥- المقال الصحفى : هو الأداة الصحفية التى تعبر بشكل مباشر عن سياسة الصحيفة ، وعن آراء بعض كتابها فى الأحداث اليومية الجارية ، وفى القضايا التى تشغل الرأى العام المحلى أو الدولى . (٥)

٦- الكاريكاتير : هو تعبير عن الحوادث والأفكار والمواقف التى يقع فيها بعض الأشخاص أوالهيئات ، وذلك بقصد توجيه النقد اللاذع لهؤلاء الأشخاص أو الهيئات فى مواقفهم وأفكارهم واتجاهاتهم . (٦)

٧- الصور الخبرية : ويقصد بها « الصورة التى تستقل بنفسها بإعتبارها موضوعا تحريريا كاملاً ، فهى تروى بتفصيلاتها وبمايصاحبها من سطور قليلة حادثا هاماً » (٧)

٨- أخرى : وتشمل أية مواد تحريرية أخرى كرسائل القراء وغيرها من المواد الأخرى التى يصعب تصنيفها ضمن الفنون التحريرية السابقة .

---

(١) **كرم شلبى** . الخبر الصحفى وضوابطه الإسلامية ، ط٢ (جدة ، دار الشروق ١٩٨٨) ص١٦

(٢) **فاروق أبو زيد** . فن الكتابة الصحفية ،ط١ (القاهرة،دار المأمون للطبع والنشر ١٩٨١) ص٩٢

(٣) السابق نفسه ، ص ١٣

(٤) السابق نفسه ، ص ١٣٥

(٥) **عبد الطيف حمزة** ، المدخل فى فن التحرير الصحفى ، ط ٤ (القاهرة ، دار الفكر العربى د . ت) ص٤٣٦

(٦) **عبداللطيف حمزة**. قصة الصحافة العربية فى مصر ، د.ط. «القاهرة ، دار الفكر العربى ١٩٦٧» ، ص ١١٥ .

(٧) **أحمدحسين الصاوى** .طباعة الصحف واخراجها ، د.ط.« القاهرة ،الدار القومية للطباعة والنشر ،١٩٦٥» ، ص١٧٥ .



ثانيا : فئة حجم الإهتمام : ويندرج تحت هذه الفئة العديد من الفئات على النحو التالى :-

١- المساحة : حيث يمكن قياسها فى الصحف محل الدراسة بالسنتيمتر / عمود ، وبالصفحة وأضعافها فى المجلات .

٢- الموقع : حيث يمكن التمييز بين :

- الموقع فى الصحيفة ذاتها ، فى الصفحة الأولى أو الأخيرة ، أو إحدى الصفحات الداخلية .
- الموقع فى الصفحة : حيث يضيف بعداً آخر لحجم الإهتمام بالمادة المنشورة على الصفحة ، وهذه المادة إما أن تحتل صفحة تحريرية كاملة ، أو تقع فى أعلى الصفحة ، أى فى النصف العلوى منها ، أو فى أسفل الصفحة أى فى النصف الأسفل .
- الموقع فى المجلة : فى صفحتا الغلاف ، أو صفحتا الوسط ، أو صفحة داخلية .

٣- عناصر الإبراز : ويقصد بها العناصر التيبوغرافية المختلفة التى إستخدمتها الصحافة المصرية فى إبراز قضايا الإنفتاح الإقتصادى وذلك على النحو التالى :-

(أ) العناوين :

ويقصد بها التعرف على مدى إستخدام صحف الدراسة لأنواع العناوين المختلفة، بإعتبارها إحدى العناصر التيبوغرافية المهمة التى تؤدى دوراً كبيراً فى إثارة إنتباه القارىء للموضوع الصحفى [(١)]،وتنقسم إلى

١- عنوان عريض (مانشيت) . وهو الذى يمتد ليشمل عرض الصفحة كلها

٢- عنوان ممتد : وهو الذى يمتد على عرض أكثر من عمود ، ولايتجاوز ذلك إلى عرض الصفحة كلها .

٣- عنوان عمودى : وهو الذى يمتد عبر عمود واحدلايتجاوزه .

(ب) الصور المصاحبة : وهى الصور التى يستعان بها بإعتبارها عنصراً تيبوغرافياً لخدمة الفنون التحريرية المختلفة [(٢)]، وتنقسم إلى :-

١- صور شخصية تمثل وجه أصحابها .

٢- صور موضوعية تمثل موضوعات قائمة بذاتها .

(ج) الرسوم : وهى إما رسوم تعبيرية تعبر عن وقائع معينة ، أو رسوم بيانية كالجداول الإحصائية وغيرها المصاحبة للموضوع .

(د) الإطارات : هى مساحات رباعية الشكل أضلاعها فواصل تحيط بمادة مطبوعة على عمود أو أكثر وتفصلها عن سائر المواد ، والأصل فى استخدامها هو إبراز بعض المواد الهامة ، وبخاصة الأخبار الصغيرة التى لاتسمح مساحتها بعرضها على حيز كبير يتفق وأهميتها بالنسبة لغيرها من الموضوعات المساوية لها فى المساحات[(٣)]

---

(١) أحمد حسين الصاوى .طباعة الصحف واخراجها ، مرجع سابق ، ص١٤٧ ومابعدها.

(٢) السابق نفسه ، ص١٧٥ .

(٣) السابق نفسه ، ص١٢٣،١٢٤ .



ثالثا : المصادر الصحفية :

ويقصد بها الباحث التعرف على المصادر التى إعتمدت عليها الصحيفة فى الحصول على المادة المنشورة بها وتشمل :

١ - مصادر بشرية ويندرج تحتها :

(أ) أعضاء الجهاز التحريرى ويشمل : - محررون - كتاب

(ب) مسئولون .

(جـ) متخصصون .

(د) جمهور عام .

٢- مصادر غير بشرية ويندرج تحتها :

(أ) تقارير رسمية .

(ب) تقارير ندوات ومؤتمرات .

(جـ) محاضرات .

٣ - غير محدد المصدر :

ويقصد بها المواد التحريرية التى لم تفصح فيها الصحيفة عن مصادرها الصحفية .

رابعا : فئة القضايا وتشمل :

أ - قضايا إقتصادية :

ويقصد بها الموضوعات التى تتعلق بالسياسات الإقتصادية والنشاط الإقتصادى ، ويشمل ذلك موضوعات الدخل ، ومستويات المعيشة ، والمشكلات الإقتصادية التى تعانى منها الغالبية من المواطنين ، مثل مشكلة الإسكان وإرتفاع الأسعار والدعم ، والفساد الإقتصادى أو، الكسب غير المشروع مثل الموضوعات المتصلة بأوجه مظاهر الإنحرافات الإقتصادية مثل الرشوة وغيرها ويندرج تحتها :

١ - إنفتاح إقتصادى : ويقصد بها الباحث كل الموضوعات التى تعنى بالتركيز على إيجابيات أو سلبيات هذه السياسة الإقتصادية الجديدة .

٢ - الإستثمار العربى والأجنبى : هو ترغيب رؤوس الأموال الأجنبية فى المساهمة بقسط فى الإقتصاد الوطنى ، وتشمل الأموال الأجنبية التى يراد إستثمارها ، النقد الأجنبى والأموال العينية .

٣ - القطاع العام : هو تنظيم إقتصادى يقوم فى الدولة الإشتراكية ، بمقتضاه تسيطر الدولة على مجالات معينة من النشاط الإقتصادى من صناعى ومالى وتجارى فتحدد الدولة المشروعات الإئتمانية التى تتولاها بنفسها للصالح القومى .

٤ - القطاع الخاص : هو مجالات النشاط الإقتصادى التى يمتلكها أفراد من الشعب ، ويعتمدون فى دخولهم على« إستثمارها .

٥ - القطاع التعاونى : هو نظام إقتصادى له قواعده وأصوله بمقتضاه يكون عدد من الأفراد الذين تربط بينهم مصالح مشتركة جمعية تتولى تيسير إحتياجاتهم ومطالبهم من الحصول على سلع معينة لغرض



الإستهلاك ، أو لإستخدامها فى نشاطهم الإنتاجى المشترك .

٦ - بنوك أجنبية : ويقصد بها الموضوعات التى تعنى بالتركيز على إيجابيات أو سلبيات القوانين التى صدرت بخصوص إنشاء بنوك أجنبية مشتركة فى مصر .

٧ - ديون : ويقصد بها مجموع القروض التى تعقدها حكومة من الحكومات فى مقابل سندات تصدرها ذات فائدة محدودة ، وذلك لسد العجز فى ميزانيتها لاسيما تحت ظروف إستثنائية كالحروب ، أو برامج التنمية أو لغرض تشجيع النشاط الإقتصادى.

٨ - العلاقة بين المالك والمستأجر : ويقصد بها كل الموضوعات التى تركز على أهمية تحسين العلاقة بين المالك والمستأجر وذلك بإعادة النظر فى القوانين القديمة التى لا تتلاءم مع الحياة المعاصرة ، سواء كان ذلك فى مجال الإسكان أو الأرض الزراعية .

٩ - إسكان : هو توفير مساكن للمواطنين فى مناطق لا تتسع المساكن القائمة فيها بإحتياجاتهم ، ويقصد بها الباحث كل الموضوعات التى تعنى بمناقشة أزمة الإسكان ، وظاهرة خلو الرجل أو دفع مقدم ، أو الشقق المفروشة وغيرها .

١٠ - الأجور : تعرف إقتصاديا ، بأنها المقابل النقدى الذى يدفع لشخص مقابل خدمات يؤديها إما على أساس فترة زمنية معينة أو على أساس وحدة إنتاجية معينة ، ويقصد بها الموضوعات التى تناقش موضوع الأجور والمرتبات وكيف أنها أصبحت لاتتواءم مع الإرتفاع المستمر للأسعار .

١١ - الأسعار : هى القيمة التجارية لسلعة أو خدمة مقدرة بالنقد ، وبالتالى فهى التعبير عن القيمة التبادلية حسب العرض والطلب . ويقصد بها كل الموضوعات التى تتناول ظاهرة الإرتفاع المتواصل للأسعار وكيف يمكن علاجها .

١٢ - البطالة : وهى تعنى تعطل العمال عن العمل .. فهى فى الجملة ترجع إلى زيادة عرض الأيدى العاملة مع قلة الطلب عليها ، وهى مظهر من مظاهر الكساد الإقتصادى ، وقد تكون عامة تشمل جميع نواحى النشاط .

١٣ - الدعم : ويقصد بها الباحث كل الموضوعات التى تعنى بالتركيز على أهمية دعم الحكومة لإحدى السلع الأساسية حتى يستطيع شراءها المواطن محدود الدخل أو إلغاء الدعم عن هذه السلع .

١٤ - التضخم : هو إصطلاح يقصد به حالة عجز فى ميزانية دولة من الدول تمر به إذا زادت فيها كمية النقود المتداولة ، على ما يقابل ذلك من زيادة فى المعروض من السلع الإستهلاكية المطلوبة .

١٥ - توظيف الأموال : ويقصد بها الموضوعات التى تركز على شركات توظيف الأموال ومساوئ أو إيجابيات الإيداع فيها .

١٦ - إرتفاع سعر الدولار : ويقصد بها الباحث الموضوعات التى تتناول إنخفاض قيمة الجنيه المصرى أمام الدولار ، ووضع العلاج .

١٧ - التهرب الضريبى ويقصد به التحايل على إخفاء الأرباح الحقيقية للممولين ، لهذا فإن التهرب الضريبى يعتبر اعتداء على حقوق الخزانة العامة .

١٨ - السوق السوداء : هو تعبير شاع منذ الحرب العالمية الثانية يقصد به بصفة عامة كل تجارة غير



مشروعة بمعنى أنها تجارة تدار فى الظلام ، مثل الإتجار فى العملة .

١٩ - الكسب غير المشروع : يقصد به كل مال يحصل عليه شخص يشغل وظيفة عامة أو مكلفا بخدمة ، له صفة نيابية بسبب أعمال أو ظروف وظيفية أو مركزه أو بسبب إستغلال سئ من ذلك ، ويعتبر كسب غير مشروع كل زيادة يعجز مقدم إقرار الثروة عن إثبات مصدرها .

٢٠ - تجريف الأرض الزراعية : ويقصد بها كل الموضوعات التى تتناول تجريم مرتكبى تجريف الأرض الزاعية وأثرها على الزراعة .

٢١ - التصدير والإستيراد : ويقصد بها الموضوعات التى تركز على أهمية التصدير للخلاص من مشاكلنا الإقتصادية ، والموضوعات التى تناقش قوانين الإستيراد وأثرها على الإقتصاد القومى .

٢٢ - الضرائب : هى رسوم إجبارية واجبة الأداء للخزانة العامة على الأفراد أو الهيئات بتوافر شروط خاصة فى تحصيلها ، وتعرف الضرائب بأسماء مختلفة كالرسوم والأموال والعوائد والدمغات ، وجميعها تعنى شيئا واحدا : وهو مبلغ من المال تجبيه الدولة من الأفراد ، بإشتراكات صدرت بشأنها قوانين ضريبية .

٢٣ - قضايا أخرى : ويقصد بها أى قضية تستجد عند التحليل .

(ب) قضايا إجتماعية :

ويقصد بها الموضوعات المتصلة بالجوانب الإجتماعية فى حياة المجتمع ، سواء أخذت شكل قوانين أو أحداث أو أفكار أو ظواهر أو علاقات إجتماعية مثل السفر إلى الخارج وأثره على الأسرة ، وبعض السلوكيات السلبية فى المجتمع ويندرج تحتها :

١ - السفر إلى الخارج : ويقصد بها الموضوعات التى تعنى بالتركيز على سفر العمالة المصرية إلى الخارج والعودة فى يوم من الأيام ، وأثره على الأسرة من تفكك أسرى وأثره أيضا على الاقتصاد القومى .

٢ - الروتين والتعقيدات الإدارية : ويقصد بها الباحث كل الموضوعات التى تركز على أهمية القضاء على الروتين والبيروقراطية التى لا تهدف إلا إلى تعطيل مصالح الناس وتأخير المجتمع .

٣ - السلوك الفردى ،والجماعى : هو سلوك شخص أو مجموعة أشخاص يحدث إستجابة لسلوك أشخاص آخرين ، دون أن يكون لهؤلاء الأشخاص وجود فيزيقى ، أى أن الشخص يستجيب فى ضوء توقعه لسلوك الآخرين ، سواء كانت سلوكيات إيجابية أو سلبية .

٤ - أخرى : مالا يندرج تحت هذه القضايا .

(جـ) قضايا تعليمية :

.ويقصد بها كل الموضوعات التى تعنى بالتعليم فى جميع مراحله وتتناول مشكلاته ، مثل ظاهرة الدروس الخصوصية ، والإستثمار فى مجال التعليم بإنشاء المدارس الخاصة ، وتشجيع التعليم الفنى والحرفى .

(د) قضايا ثقافية وفنية :

ويقصد بها التعرف على الموضوعات التى تعنى بالفن من موسيقى ومسرح وسينما وإذاعة مسموعة ومرئية مثل الإستثمار فى مجال الإنتاج السينمائى والتلفيزيونى وأثره على صناعة السينما ، أو إنشاء



مناطق سياحية بجوار الآثار الفرعونية . أو الموضوعات التى تتناول أحدث الإكتشافات العلمية .

خامسا : طريقة العرض :

ويقصد بها مدى إسهام الصحيفة فى وضع الحلول للمشكلات الإقتصادية التى تقوم بعرضها ويندرج تحتها الآتى :

أ - عرض حدث .

ب - عرض مشكلة دون حل أى تأخذ موقفا سلبيا تجاه الموضوع أو المشكلة .

جـ - عرض مشكلة وحل أى تأخذ موقفا إيجابيا تجاه القضية أو المشكلة .

سادسا : اللغة المستخدمة : وتنقسم إلى :

(١) العامية : وهى اللغة الدارجة والسائدة فى التخاطب بين العامة .

(٢) اللغة الصحفية أو فصحى العصر : وهى اللغة البسيطة السهلة البعيدة عن التأنق فى إختيار الألفاظ ، وصياغة الجمل .

(٣) فصحى التراث : وهى الصورة الأولى للغة العربية التى كتبت بها كتب التراث ، ومثالها الأعلى فى اللغة القرآن الكريم .

(٤) أكثر من مستوى من المستويات السابقة .

سابعا : وسائل الإقناع :

ويقصد بها تحديد الأسلوب الذى اتبعه الكاتب فى إقناع القراء وإحداث التأثير المرغوب فيه بحيث يدفعه إلى قبول أو رفض أمر معين أو يحثه على إتخاذ قرار أو موقف معين وتشمل :

أ - منطقية ويندرج تحتها :

١ - أدلة وبراهين .

٢ - ذكر أمثلة واقعية .

٣ - ذكر الإيجابيات أو السلبيات .

٤ - تسلسل منطقى .

٥ - أخرى .

ب - عاطفية : وتشمل :

١ - التحيز .

٢ - التعميم .

٣ - صياغات إنشائية .

٤ - المبالغة .

٥ - الإقتباس دون دقة .

٦ - أخرى .



ثامنا : فئة الإتجاه :

ويقصد به الموقف الذى تتبناه الصحيفة فى القضية أو الموضوع الذى تتناوله ، ويندرج تحت هذه الفئة الآتى :

١ - مؤيد : ويقصد به تبنى الصحيفة موقفا إيجابيا فى الموضوع الذى تتناوله بالتركيز على جوانبه الإيجابية .

٢ - معارض : ويقصد به أن تتبنى الصحيفة من موضوع المقال موقفا هو فى مجمله سلبى فتركز على السلبيات .

٣ - محايد : وفيه تقوم الصحيفة بعرض المشكلة ، ولا تقدم وجهة نظر محددة فى القضية التى تتناولها .



	أولا أنماط المادة الصحفية									ثانيا : حجم الاهتمام																		
التاريخ	الأخبار	التحقيقات	الأحاديث	التقارير	المقال	الكاريكاتير	الصور	أخرى	المساحة	الموقع في الصحيفة			الموقع في المجلة			الموقع في الصفحة					عناصر الإبراز							
																					العناوين			الصور		الرسوم		
										صفحة أولى	صفحة أخيرة	صفحة داخلية	صفحتا الغلاف	صفحتا الوسط	صفحة داخلية	أعلى يمين	أعلى يسار	أسفل يمين	أسفل يسار	صفحة بالكامل	مانشيت	ممتد	عمودي	الشخصية	الموضوعية	التعبيرية	البيانية	الإطارات

-٢٣٩-



ثالثاً : المصادر										رابعاً : فئة القضايا																
١- مصادر بشرية					مصادر غير بشرية					أ - قضايا اقتصادية																
الجهاز التحريرى		مسئولون	متخصصون	جمهور عـــام	تقارير رسمية	تقارير ندوات ومؤتمرات		غير محدد المصدر	أخرى	إنفتاح	إستثمار	قطاع عام	قطاع خاص	تعاوني	بنوك اجنبية	ديون	العلاقة بين المالك والمستأجر	إسكان	أجور	أسعار	بطالة	الدعم	التضخم	توظيف الأموال	إرتفاع سعر الدولار	التهرب الضريبى
محررون	كتاب																									

تابع رابعاً : فئة القضايا

						ب - قضايا اجتماعية					جـ- قضايا تعليمية				قضايا ثقافيا وفنية		
الإتجار في العملة	السوق السوداء	الكسب غير مشروع	تجريف الأرض الزراعية	إستيراد وتصدير	أخرى	السفر إلى الخارج	الروتين والتعقيدات	سلوكيات سلبية في المجتمع	إزدياد حدة الفروق الإجتماعية	أخرى	مدارس خاصة	دروس خصوصية	تشجيع التعليم الفنى	أخرى	الاستثمار فى مجال الانتاج السينمائي	إنشاء مناطق سياحية بجوار الآثار الفرعونية	أخرى





خامسا : طريقة العرض			سادساً : اللغة المستخدمة				سابعاً : وسائل الإقتناع												ثامناً : فئة الاتجاه			
							أ - منطقية					ب - عاطفية									
عرض حدث	عرض مشكلة وحل	عرض مشكلة دون حل	فصحى	صحفية	عامية	أكثر من مستوى	أدلة وبراهين	وقائع معينة	تسلسل منطقي	ذكر الإيجابيات أوالسلبيات	أخرى	التحيز	التعميم	صياغات انشائية	المبالغة	إقتباس دون دقة	أخرى	مؤيد	معارض	متوازن	لا رأى له